

الشيخ
 زخيرة المعيني
 صدر

٦٥

٧٥

٨٥

٥٥

٦٥

٧٥

٧٢

٨٢

٩٢

٨٢

٩٢

١٠٢

٩٢

١٠٢

١١٢

١٠٢

١١٢

١٢٢

١١٢

١٢٢

١٣٢

١٢٢

١٣٢

١٤٢

١٣٢

١٤٢

١٥٢

١٤١

١٥١

Esad Efendi 7/10

كتاب الطهارة ^٤ فصل في البئر باب التيمم ^{٢٤}
 باب المسح على الخفين باب الحيض باب الانحاس ^{٣١}
 كتاب الصلوة باب الاذان ^{٤١} باب شروط الصلوة ^{٤٨}
 باب صفة الصلوة فصل في سجود الامام باب الحدة في الصلوة ^{٤٩}
 باب فيفسد الصلوة وما يكره فيها باب الوتر والنوافل فصل في الكسوف ^{٦٣}
 باب ادراك الفريضة باب قضاء الغوائت باب السهو ^{٦٧}
 باب صلوة المريض باب سجود التلاوة باب المسافر باب الجمعة ^{٧١}
 باب العيدين باب صلوة الخوف باب الجنائز باب الشهيد ^{٧٤}
 باب الصلوة في الكعبة كتاب الزكاة باب زكاة الاموال باب العائش ^{٨٠}
 باب الزكاز باب زكاة الخراج باب المصارف باب صدقة الفطر ^{٨٢}
 كتاب الصوم باب موجبات الافساد باب الاحتكاف كتاب الحج ^{٨٦}
 باب القرائن والتمتع باب الجنائز باب الاحصار كتاب النكاح ^{٩٤}
 باب الولي والكفو باب المهر باب نكاح الرقيق والكافر ^{٩٦}
 باب العتق ^{١٠٨} باب موجبات الافساد ^{١١٠} باب الاحتكاف ^{١١٤} كتاب الحج ^{١١٥}
 باب القرائن والتمتع ^{١٢٣} باب الجنائز ^{١٢٤} باب الاحصار ^{١٢٧} كتاب النكاح ^{١٢٧}
 باب الولي والكفو ^{١٣٦} باب المهر ^{١٣٩} باب نكاح الرقيق ^{١٣٩} والكافر ^{١٣٩}

باب القسم كتاب الرضاع كتاب الطلاق باب ايقاع الطلاق ^{١٤٠}
 باب التفويض باب الحلف بالطلاق باب طلاق المريض ^{١٤٢}
 باب الرجعة باب الابلاء باب الخلع باب الظهار ^{١٤٨}
 باب اللعان باب العينين باب العدة باب النسب والحضانة ^{١٥٤}
 باب النفقة كتاب العتاق باب عتق البعض باب الحلف بالعتق ^{١٥٧}
 باب التدبير والاستيلاء كتاب الايمان باب الحلف بالفعل ^{١٦١}
 باب حلف القول كتاب الحدود باب وطئ بوجع الوطئ ^{١٦٥}
 باب الشهادة على الزنا والرجوع عنها باب حد الشرب ^{١٧٠}
 باب حد القذف فصل في التعزير كتاب السرقة ^{١٧٩}
 فصل باب قطع الطريق كتاب الجهاد باب المغنم ^{١٨٠}
 باب استيلاء الكفار باب المستامن باب الوطائف ^{١٩١}
 باب الخرية باب المرتدة باب البغاة كتاب اللقيط ^{١٩٨}
 كتاب اللقطة كتاب الارق كتاب المفقود كتاب الشركة ^{٢٠٨}
 كتاب الوقف كتاب البيع باب خيار الشرط ^{٢١٤}
 باب القسم ^{٢٢٣} باب خيار الشرط ^{٢٢٧}

باب خيار الروية فصل باب البيع الفاسد بالاقالة
٣٣٣ ٣٣٤ ٣٣٥ ٣٣٦
باب المراجعة والتولية باب الربوا باب الحقوق والاشقاق
٣٣٧ ٣٣٨ ٣٣٩ ٣٤٠
باب السلم مسائل شتى كتاب الصرف كتاب الكفالة
٣٤١ ٣٤٢ ٣٤٣ ٣٤٤
كتاب الحوالة كتاب القضاء مسائل شتى
٣٤٥ ٣٤٦ ٣٤٧ ٣٤٨
كتاب الشهادة والرجوع عنها باب القبول عند فصل
٣٤٩ ٣٥٠ ٣٥١ ٣٥٢
كتاب الوكالة باب الوكالة بالبيع والشراء فصل
٣٥٣ ٣٥٤ ٣٥٥ ٣٥٦
باب الوكالة بالخصم باب عزل الوكيل كتاب الدعوى
٣٥٧ ٣٥٨ ٣٥٩ ٣٦٠
باب التحالف فصل باب دعوى الرجلين باب دعوى النسب
٣٦١ ٣٦٢ ٣٦٣ ٣٦٤
كتاب الاقرار بالاستثناء باب الاقرار بالمرض كتاب الصلح
٣٦٥ ٣٦٦ ٣٦٧ ٣٦٨
كتاب المضاربة كتاب الوديعة كتاب العارية
٣٦٩ ٣٧٠ ٣٧١ ٣٧٢
كتاب الرهن باب الرجوع فيها فصل كتاب الاجارة
٣٧٣ ٣٧٤ ٣٧٥ ٣٧٦
باب الاجارة الفاسدة باب من الاجارة باب فسخ الاجارة
٣٧٧ ٣٧٨ ٣٧٩ ٣٨٠
مسائل شتى كتاب المكاتب باب تصرف المكاتب باب كتابة عبيد مشترك
٣٨١ ٣٨٢ ٣٨٣ ٣٨٤
باب الموت والعجز كتاب الولاء باب ولاد الموالاة
٣٨٥ ٣٨٦ ٣٨٧ ٣٨٨

كتاب الاكراه كتاب الحرج فصل كتاب الماذون كتاب الغصب
٣٨٩ ٣٩٠ ٣٩١ ٣٩٢
فصل كتاب الشفعة باب كتاب القسمة كتاب المزارعة
٣٩٣ ٣٩٤ ٣٩٥ ٣٩٦
كتاب المساقاة كتاب الزبايح كتاب الاصححة كتاب الكراهية
٣٩٧ ٣٩٨ ٣٩٩ ٤٠٠
فصل فصل فصل في الاستبراء كتاب احياء الموات
٤٠١ ٤٠٢ ٤٠٣ ٤٠٤
فصل كتاب الاشربة كتاب الصيد كتاب الرهن
٤٠٥ ٤٠٦ ٤٠٧ ٤٠٨
باب ما يصح رهنه باب رهن عند عدل باب التصرف في الرهن
٤٠٩ ٤١٠ ٤١١ ٤١٢
فصل كتاب الجنایات باب ما يوجب القود
٤١٣ ٤١٤ ٤١٥ ٤١٦
باب القود فيما دون النفس باب الشهادة في القتل
٤١٧ ٤١٨ ٤١٩ ٤٢٠
كتاب الديات باب ما يحدث في الطريق باب جنایة البهيمة
٤٢١ ٤٢٢ ٤٢٣ ٤٢٤
باب جنایة الرقيق وعليه فصل باب القسمة
٤٢٥ ٤٢٦ ٤٢٧ ٤٢٨
كتاب المعاقلة كتاب الوصايا باب الوصية بالثلث
٤٢٩ ٤٣٠ ٤٣١ ٤٣٢
باب العتق في المرض باب الوصية للاقارب باب من الوصية
٤٣٣ ٤٣٤ ٤٣٥ ٤٣٦
باب الوصي كتاب الخنثى مسائل شتى
٤٣٧ ٤٣٨ ٤٣٩ ٤٤٠

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله الذي شرح صدر
الشرعة الفراء فله بالاحكام الشرعية الخفيفة ايضا والصلوة والسلام الاكلا
على حكمة المسكات الذين هم زمر الرسل والانبياء خصوصا علي سيدنا
المقتدى ورسولنا المجتبي وزيدتهم المصطفى وعلى اله الصبا الاصفيا
واصحابه البررة الاقبياء فان تكمل النفوس الانسانية بالفصائل
القدسية وتجليتها بالخصائل الانسية سيما بالعلوم الشرعية النبوية
والفنون السمعية المصطفوية وهو المقصد الاقصى والمطلب الاسنى
عند جميع ارباب البصائر من الاول والآخر وعلم الفقه من بينها اعظم
ثانا وارفعها منزلة ومكانا اذ به تبين الاحكام بين الانام وتبين الحلال
عن الحرام وبكل نظام العاش ونجاة للعاد وفلاح العباد بشيئ المراد يوم
الشاد فهو دن وسيله للدولتين وزريعة للوسيلتين وقد مدحه الله حل
وعلا بتسميته خيرا بقوله تعالى ومن نوت للحكمة فقد اوتي خيرا كثيرا وقد
فسر زمره ارباب التفسير للحكمة بعلم الاصول الذي هو الفقهاء الكبار ولقد
احسن من قال **بسم** وخير علوم علم فقه لانه يكون الى كل المعاني توفلا
فان فقهها واحدا متقربا على الف ذى زهد تفصل واعتلا واي كتبت
فيما شئت من الاحيان الى هذه الازمان بذلت ايتان عمري وطرا ورة
سني في خدمة الاستفادة عن المتين اليه والافادة للطالبين المكبين
عليه مختارا المنظومة بين الطوائف والافواج ومغترفا من حجاره للتلا
الامواج مهندبا بمشاهدة اليه التي هي لاماطة تلك الفسلا سراج
وهاج ومكتفيا بكفاية كافيته الذي هو بيان وايه مثل ما يحتاج مستغنا

هذا الكتاب هو من كتب
الشيخ الفاضل
المرجع
الشيخ
المرجع
الشيخ
المرجع

هذا الكتاب هو من كتب
الشيخ الفاضل
المرجع
الشيخ
المرجع
الشيخ
المرجع

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي شرح صدر

بنيته التي هي لوقاية تبيين الكثر كحسن في ابراج وارض ذات فجاج
ومبتدئاني بدايته مستهسا الى نهايته وغاياته بالسرور والابتهاج من
جملة معتبراته شرح الوقاية الشهير بلفظ مؤلفه صدر الشريعة فانه
كتاب غني عن التعريف والتوصيف والبيان لانه مشار اليه بين المهرق
بالبيان حيث اجري فيه صاحبه من يتابع صدره عن بار لا لاواظهر
عليه من بداه فكره سحرا حلالا لكن لما في بعض مواضعه من الاشكال
والاعصال حتى كاد ان يصل درجة الاحلال والاحتلال ولما اشتمل
عليه من غاية الايجان يعني طفق ان يؤدي الى التعمية والالغاز تصدي
بعض من علماء الزمان نحو حل بعض لانه وصرفوا عنان العناية تلقا
كشف مشكلاته ومع ذلك لا يتي زمان ولا يساعدهم ولا يساعدهم
المزاج والامتزاج لا ختامه ثم اني بعد ما صرفت جهدي من عصفوان
الشباب في تتبع هذا الكتاب بتصفح الفصول منه والابواب مع جود
قرخي وصدق هي في اقتباس مرانده واقتناص شرائده من راحة
الشيخ الذين خاضوا الاستخراج الدلي في حجاره ومباحثه الحقائق
الذين حازوا اقرب السبق في مصانعه حتى اطلعت من حل الفاظه والامام
وشرح معانيه على بعض ما لا يتضح على الاصحاب وعثر على بكت لا
يتعرض لها احد من اولي الابواب صار تحتلها في قلبي ومضطربا في
صدري ان اكتب عليه حاشية تكون عن معانيب شبهات القوم
غاشية الا ان النقطن على قلة البصناعة في تسابق ميدان هذه الصنعة
قد بيطيئي عن التجاسر على هذا الامر الشريف وعقوني عن ظهور الامم
في ذلك المقام المنيف حتى انكشفت لي بعد كشف ايادي الاستبصار
عن مستقرات الاسرار نقابها وتجليها عن ضغاث الكثر د
شعابها ان تكيل هذه من افضل حسنات الاعمال واكمل ثمرات الآمال

هذا الكتاب هو من كتب
الشيخ الفاضل
المرجع
الشيخ
المرجع
الشيخ
المرجع

هذا الكتاب هو من كتب
الشيخ الفاضل
المرجع
الشيخ
المرجع
الشيخ
المرجع

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي شرح صدر

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل في القرآن
كل شيء حجة وبرهان
والله اعلم بالصواب

في المال فسجنت قلبي بالجد والاقلام فطحت الى الشروع للانعام ولم
تقتصر للحل والكشف على الشروع بل تعرضت من عبارة المتن
التي لا يتصدي لها في الشروع ولا يفيد هاشرخ شراها الالوج
وسعت فيها في بيان من عشرين حجج سعيها مشكورا وحجج بميزانها في اثناء
تأليفها حجاب من فراحتي وقع بعض من هذه الاسفار في تلك الاسفار
فشرعت فيها ثانيا بعد اياي من تلك الاراضي المقدسة والديار
المشرفة راجيا من الكريم الوهاب ان يجعلها لي ذخرا ليوم الحساب
وحاجزا من العقاب ناويا ان اسميها بعد ان اتمها بدين خيرة العقبى
في شرح صدر الشريعة العظمى جعل الله تعالى لصاحبها عروفاً وثقياً
والله استعمل في ان ينفع بها المخلصون الطالبون الدين هم عن سبيل
الحجاج والعباد ناكبون وقد كان هذا الفن بحيث عدا الحداقة والمها
فيه منشأ للاستحقاق وسبباً للحقوق العار حتى كان ان يصير كتبه
المعتبرة لا يتباع بذرهم ولا دينار عند المتفلسن الذين ليس لهم في الآخرة
الا الثنا جهمهم يصلونها فليس القرار وهكذا اذهب الزمان في بعض
الاولان ثم انقلب الفن المذكور اليوم سبباً للافتحار كما هو المختار
عند الامراء الذين لهم جنات تجري من تحتها الانهار خالدين فيها ابداً
فلنعم عقبى الدار وصار كتبه من اروج امتعة التجار وانفردت منه
اولي وكل ذلك بما من هم من او قد نيران هذا الفن بعد انظفها
وشيد بنيانه اثر اهدامها واطلع شخصه من مشارقها بعد ان كان
اقول لها من مغاربها وذلك الامام الهمام السي الحنفى الشفيق اسبح
الله تعالى سجال التوفيق اعني المولي الاعلى الذي تربيت بماء تربيته
وترفعت بعلوق همته واستغرقت من اول الشباب الى الشيب في
بحان نعمته استصعبت لدعوات ثبات دولته وهو اعظم السلاطين

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل في القرآن
كل شيء حجة وبرهان
والله اعلم بالصواب

رتبة ومكانا واكملهم اسلاما وایمانا معدن العدل والين والامان
المثل بامر الله يامر بالعدل والاحسان السلطان بن السلطان يامر
خان بن محمد خان بن مراد خان اللهم اجعله في الدارين مسعياً و
وابعد مقام محمودا والي الله اتضرع بارق جان واطلق لسان
ان يمتعه بما يتسره واعطاه وجعل سلطنة عقبيه واخراه خيراً من
سلطنته دنياه واخراه ثراً المرجو من جبل طبعه على الانصاف وعصم
عن التعصب والاعتساف ان لا يبادر الى الرد والامكار ولا يتقوى
الا بعد التامل والافتكار لعله انس من جناب الطور بارا وفي ظلمة الليل
البهيم نهارا فلو وقعت ذمرة على عثرة وحل و هفوة وزل للوالدين
بحاله ان يصلح ما يراه من الخطل او يعفو عما يلزمه عادة من اللوم
والعذر فان ترك الاساة من اخوان الزمان نهاية ما يتبني عندهم
من الاحسان **شعر** اتي ادركت في نظمي فتورا ووهنا في بيان المعاني
فلا تنسب بنقصي ان رقصي على مقدار تنشيط الرمان والافلا تنسب
عليكم اليوم يغفر الله لكم وهو ارحم الراحمين في ترك تشيئة المحمل
الديني به اذا شيعتموني بالدعوات الصالحة الاخرويه فانا
وان جيتا بصناعة من جاة فاوف لنا الكيل وتصدق علينا ان الله
بحر لي المتصدقين اللهم اغفر لي وللمسلمين بالغفران
الي يوم الحشر والميزان وغفر لي في الكلام الان واليه التقوى
وعليه التكلان **قول** محمد وآله الطاهران المراد بالالهم الاستغاث
للاصحاب ولهذا اكتفي بذكرهم عن ذكر الاصحاب كما فعله من صاحب
المحيط ومعنى الثقلين في كثره **قول** يا قوي اذريعة وهي الوسيلة وانما
عدل عنها اليها ليكون اكثر طباقا للفظ الشريعة الظاهر انه اراد بها
علم الفروع اشارة الى براعة الاسترلال **قول** عبيد الله رفع علي الله عطف

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل في القرآن
كل شيء حجة وبرهان
والله اعلم بالصواب

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل في القرآن
كل شيء حجة وبرهان
والله اعلم بالصواب

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل في القرآن
كل شيء حجة وبرهان
والله اعلم بالصواب

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل في القرآن
كل شيء حجة وبرهان
والله اعلم بالصواب

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل في القرآن
كل شيء حجة وبرهان
والله اعلم بالصواب

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل في القرآن
كل شيء حجة وبرهان
والله اعلم بالصواب

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل في القرآن
كل شيء حجة وبرهان
والله اعلم بالصواب

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل في القرآن
كل شيء حجة وبرهان
والله اعلم بالصواب

الكتاب المذكور في التكملة
الكتاب المذكور في التكملة
الكتاب المذكور في التكملة

عطف بيان له وهو علم الشارح الفاضل لله دره وحسن الشريعة
لقبه والابن رفع علي انه صفة عبيد الله ومسعود محمور علي انه
مضاف اليه لابن ثم الابن الاخير محمور علي انه صفة مسعود
وتاج الشريعة محمور علي انه مضاف اليه للابن الاخير **قوله** سعد
جده الجدي بفتح الجيم محمور علي عده معاني النصيب والعنا والعظم في الرتبة
واب الاب واب الام وان عليا ويكن حمله ههنا علي كل واحد منها
وان كان بعضها اولى **قوله** وانحج حده افعل من النج وهو بضم النون
وسكون الجيم والهاء المهملة الظفر بالحوارج يقال انحج الرجل اي صار
داظفرو فوز الحوايج كذا فهم من عبارة الجوهرى والجدي بكسر
الجيم السعي البليغ وهذه الهول **قوله** هذا حل المواضع اه مقول لقوله
يقول العبد للتوسل **قوله** للمواضع المغلقة من قولهم هذا كلام مغلق
اي مشكل لا من غلق الباب الذي هو قفل يغلق به الباب كذا فهم من
الصحيح **قوله** محمور رفع علي انه عطف بيان لجدي والابن وصف
له **قوله** جري له عني يقال جري الله عني هذا اي قضى ومنه قوله لا تجري
نفس عن نفس شي ويقال جريت عنه شاة **قوله** لاجل حفظي متعلق
بقوله الغهاجدي **قوله** طلقا وهو السوط يقال غدا القرس طلقا طلقا
اي دفعه او دفعته **قوله** انتشر جواب لما **قوله** وبدا اي شي قليل كذا
في الصحيح **قوله** الى هذا النمط وهو بفتح النون الطريفة وقد جي معنى
النوع يقال عندي متاع من هذا النمط اي من هذا النوع وكل من هذين
المعنيين يلائم هذا المقام صرح به في المغرب **قوله** والعبد الضعيف
توصيف العبد بالضعف لاجل عجزه عن اتمام كونه علمه تضعيف عبد كما
من **قوله** كلا وهو بفتح السين التناقل كذا في الجوهرى **قوله** فافتح علي
صيغة المسكلم وحده من مصارع ففتح من باب الالمقات من العيبه

هذا هو العبد الضعيف
الذي هو العبد الضعيف
الذي هو العبد الضعيف

والله اعلم

الى التكملة بالعاني تاليف شرح الوفاية اي غير مقتصر في الجاح ابنيه
في تخصيصه علي التاليف المذكور **قوله** في اسعاف مراده الاسعاف قضاء
الحاجة والمساعدة المساعدة والمرام المطلب فيه راحة يعني الحر يد
قوله فالما مولاي المرجوس الامل وهو الرجا **قوله** لمغلقات الابواب
يعني الابواب المغلقة من باب اضافة الصفة الي الموصوف وان جاز
ان يكون بمعنى اللام والله اعلم **كتاب الصلوة** اعلم ان
ما لا بد لنا في هذا المقام معرفة خمس نكت اولى انما قدم العبادات علي
المعاملات والحدود لانها هي التي تحقق معنى العبودية قال الله تعالى وما
خلقنا الجن والانس الا ليعبدون والثانية انه لما قدم الصلوة علي
سائر العبادات لانها عماد الدين بلحدي والابن لا يقوم الا بصلية عبادته
الله اولا لا يقال فالواجب تقديم الايمان لانه اصل الكل لا فانقول المتكفل
به الكلام لا الفقه وايضا الصلوة تعقب الايمان كثيرا دون سائر العبادات
كقوله تعالى الذين يؤمنون بالغيب ويعلمون الصلوة والثالثة انه
لما قدم الطهارة علي الصلوة لانها شرطها وبقدرها علي سائر شروطها
لانها لا تسقط بالاعتذار بخلاف ما قال بعض شراح الوفاية وانما اختارها
لانها اهم وهذا التعليل اولى مما قالوا الطهارة شرط لا تسقط بعدد
لان الشبه ايضا شرط ولا تسقط بعدد ونحن نقول معنى مع الاهمية
لا يثبت الا بالضرورة وعدم المسقوط وهذا قال في الكفاية وانما اهم
لانها لا تسقط بعدد من الاعتذار واشتراك الية في الطهارة في عدم
السقوط لا ينافي كونه وجه التقديم الطهارة علي انما اقدم من الشبه
تحققا بالنسبة الي الصلوة لا قرانها بالترجمة المتأخرة عن الطهارة
ولاننا نختصدها بخلاف الشبه لعموم نسبتها الي جميع العبادات
والرابعة انما عنوان الكتاب بلفظ الكتاب لا الباب لان وجوه استقنا

هذا هو العبد الضعيف
الذي هو العبد الضعيف
الذي هو العبد الضعيف

هذا هو العبد الضعيف
الذي هو العبد الضعيف
الذي هو العبد الضعيف

هذا هو العبد الضعيف
الذي هو العبد الضعيف
الذي هو العبد الضعيف

هذا هو العبد الضعيف
الذي هو العبد الضعيف
الذي هو العبد الضعيف

الكتاب تدل على الجمع والباب لا يحى الا بمعنى النوع والمقصود جميع
 انواع الطهارة لا نوع منها والخامسة انه ذكر الطهارة بلفظ المفرد لان
 الجمع المعروف باللام نحو لا تزوج النساء بطل فيه معنى الجمع كما هو المختار
 في بحث اللام في علم العرب وتطويل اللفظ بلا فائدة فليتأمل وله نكت
 اخرى ذكرها الشارح بقوله اكتفى بلفظ الواحد وقال الفاضل
 السبكي في الكتاب اما مصدر الخطاب سمي به المفعول للبالغة
 كرجل عدل او فعلى من المفعول كاللباس انتهى وعلى التقديرين فهو
 لغة الجمع واصطلاحا سبيل اعتبار مستقلة مشتقة على انواع اولها فان
 قيل فعلى هذا ان كان المناسب ان يصدر الطهارة بلفظ الباب ونحوه
 لانها ليست مستقلة بل هي تابعة للصلوة داخله تحت كتابها كما سار
 شروطها فلما نعم لهما لما كانت مستقلة على انواع مختلفة كطهارة
 الثوب والبدن والمكان والطهارة الصغرى والكبرى والطهارة
 الحقيقية والحكيمة والطهارة بالماء والتراب صارت كأنها عباد مستقلة
 والنصريح بهذا المعنى ان بعضها بعضهم بصيغة الجمع واما من افردا ففرد
 لاحظ ما ذكره الشارح بقوله اكتفى بلفظ الواحد اه الطهارة لغة الظاهرة
 ويقابلها الدلالة على إزالة الخبثية الحقيقية كطهارة البدن والثوب
 والمكان عنها والحكيمة التي هي الحدث الاصغر والاكبر بالوضوء والغسل
 والتميم ان عدم الماء وتحديد الوضوء ليس بطهارة حقيقية وانما سمي بها
 باعتبار النور الحاصل به **قوله** ولا يجمع لكونها اسم جنس لا اقل الظاهر
 انه تعليل لقوله لا يثنى ولا يجمع فارجع الضمائر الى الطهارة مع ان الظاهر
 ح في تذكرها لارجاعها الى المصدر اشارة الى انه عبارة منها وقيل
 والاوي ان يجعل ذلك تعليل لاكتفى بعد اعتبار تعليله بقوله لان الال
 وانت جدير بان هذا كلف مستغنى عنه **قوله** اذا تم ملاب ذكر السبب

في قوله لا يجمع
 لانها ليست مستقلة
 بل هي تابعة للصلوة
 داخله تحت كتابها
 كما سار شروطها
 فلما نعم لهما لما كانت
 مستقلة على انواع
 مختلفة كطهارة الثوب
 والبدن والمكان
 والطهارة الصغرى
 والكبرى والطهارة
 الحقيقية والحكيمة
 والطهارة بالماء
 والتراب صارت كأنها
 عباد مستقلة والنصريح
 بهذا المعنى ان بعضها
 بعضهم بصيغة الجمع
 واما من افردا ففرد

وارادة السبب الخاص فان الفعل الاختياري لا يوجد بدون الارادة
 كذا في الاكلية قيل لا حاجة اليه اذ يقال قام الى الشيء اي توجه اليه
 وفصد نحوه صرح صاحب الدراية نقلا من الكتاب فان قيل لم ذكر الله
 تعالى ههنا ما اذا وني الطهارة الكبرى بان يستعمل في الاثنية والارادة
 جينا ولم يعكس قلنا لان اذا استعمل في الاثنية والارادة الوجود والقيام
 الى الصلوة بالنسبة الى ديانة المسلم كذلك بخلاف ان قاما تستعمل في
 الاثنية المترددة الوجود والجنابة كذلك قال عتي الثقلين في المحصن
 ان في الآية صيغة التثنية نظر الى طاهر العدول من الذين استوالى
 خطاب فتم وليس كذلك لان كلاما في الغيبة والخطاب صافي محض والعدول
 خروج عن سنن العربية لان كونها الموصولات كلها غيبا يقتضي صلتهما
 كذلك في الاستعمال السامع وهذا ينسب الى مخالفة القياس قوله على رضى
 الله عنه انا الذي سمي اي حيدره وكذلك في قسم في موضعه اذ لا يقال
 يا فلان اذا فعل كذلك الان المتأني في مقام الخطاب وجميع ما ورد في القرآن
 في اثنين وثلاثين موضع من هذا القبيل ودعوى العدول في الكل فيها
 لا يسع قطعها هذا وقيل ظاهر هذه الآية يوجب الوضوء على كل قائم
 الى الصلوة وليس كذلك اجماعا واجيب بان المراد وانتم محدثون بقرينة
 تقييد التيمم الذي هو بدل عنه بالحدث وقيل المراد بالمخاطبين المحدثون
 فقط بالقرينة التي ذكرت ولا يخفى ان هذا اولى من الاول لانه لا دلالة
 في اللفظ على عموم الاحوال الخوض كما ذكره الفاضل التفاني في حاشيته
 الكتاب قول ولان الدليل اصل يعني ان كتاب الله تعالى اصل تسليط
 منه المسائل العربية كذا في العناية لا يقال ظاهر قوله صاحب الوقاية
 في الخطبة خالفا عن دلائله يقتضي غير المتن من الدليل بالكلية مع انه
 تعرض بادلته بعض المسائل كما ترى لانا بقوله يمكن حمل عبارة على رفع

في قوله لا يجمع
 لانها ليست مستقلة
 بل هي تابعة للصلوة
 داخله تحت كتابها
 كما سار شروطها
 فلما نعم لهما لما كانت
 مستقلة على انواع
 مختلفة كطهارة الثوب
 والبدن والمكان
 والطهارة الصغرى
 والكبرى والطهارة
 الحقيقية والحكيمة
 والطهارة بالماء
 والتراب صارت كأنها
 عباد مستقلة والنصريح
 بهذا المعنى ان بعضها
 بعضهم بصيغة الجمع
 واما من افردا ففرد

في قوله لا يجمع
 لانها ليست مستقلة
 بل هي تابعة للصلوة
 داخله تحت كتابها
 كما سار شروطها
 فلما نعم لهما لما كانت
 مستقلة على انواع
 مختلفة كطهارة الثوب
 والبدن والمكان
 والطهارة الصغرى
 والكبرى والطهارة
 الحقيقية والحكيمة
 والطهارة بالماء
 والتراب صارت كأنها
 عباد مستقلة والنصريح
 بهذا المعنى ان بعضها
 بعضهم بصيغة الجمع
 واما من افردا ففرد

في قوله لا يجمع
 لانها ليست مستقلة
 بل هي تابعة للصلوة
 داخله تحت كتابها
 كما سار شروطها
 فلما نعم لهما لما كانت
 مستقلة على انواع
 مختلفة كطهارة الثوب
 والبدن والمكان
 والطهارة الصغرى
 والكبرى والطهارة
 الحقيقية والحكيمة
 والطهارة بالماء
 والتراب صارت كأنها
 عباد مستقلة والنصريح
 بهذا المعنى ان بعضها
 بعضهم بصيغة الجمع
 واما من افردا ففرد

في قوله لا يجمع
 لانها ليست مستقلة
 بل هي تابعة للصلوة
 داخله تحت كتابها
 كما سار شروطها
 فلما نعم لهما لما كانت
 مستقلة على انواع
 مختلفة كطهارة الثوب
 والبدن والمكان
 والطهارة الصغرى
 والكبرى والطهارة
 الحقيقية والحكيمة
 والطهارة بالماء
 والتراب صارت كأنها
 عباد مستقلة والنصريح
 بهذا المعنى ان بعضها
 بعضهم بصيغة الجمع
 واما من افردا ففرد

مَوْصَا

توصيلاً ثلاثاً قال هذا وضوء ووصوه الأنبياء من قبل لا يقال
إذا ثبت الوضوء باحدى هاتين الطريقتين فما فيه الآية لا نقول
ابقاء امر الوضوء وإثباته من اعظم المنافع وارفعها لانه لما لم يكن
عبادة محضة بل وسيلة للصلوة كان مظنة ان لا يعتني المسلمون بشأنه
ويتساهلوا في رعاية امره لكونه بعيد العهد عن وقت نزول الوحي
وقبله الثقله عصر افصح بخلاف ما اذا ثبت بالمتلوات المتواترة السريدي
في كل زمان على كل لسان وبك ان نقول لم لا يجوز ان يثبت وجوب
نفس الوضوء باحد هذين الوجهين المذكورين والاية انما تزل
الاثبات الغرضية الوضوء لا لاثبات غيرهما فلا اشكال وانما قدم
الوضوء على سائر انواع الطهارة لانه اكثر ما يحتاج اليه المسلمون واكثر
منه بالتقديم اولى قول اي قصاص الشعر قال شرح الهداية هذا خارج
مخرج الغالب ولا فلا يحد الوجه في الطول من مبدأ سطح الجبهة الى
منتهى منبت شعر الراس اشارة الى هذا البيان لكن هذا لا يقتضي ذكر
التفسيرين لانه لو فسرت المتن او بالفسير الثاني لا فائدة المعنى المذكور فتوجه
اشركا به بالفسير الاول لا يخلو عن نوع محل قوله الى الاذن فان قيل كان
الاصل ان يبين الطول ولا ثم العرض كما قال صاحب الهداية من قصاص
الشعر الى اسفل الذقن والى تحتي الاذن وقد تعرض المصنف بالعرض قبل
تمام الطول فما وجه قلنا العلة ان الماء النازل من على الوجه لما كان
ملاقيا تمام الطول والوجه في الاذن او لانه وصل الى الذقن قدم الاذن
في الذكر لموافق الوضع الطبع او انه قصد التنبيه من اول الامر على
برحمان وجوب غسل ما بين العذار والاذن كما سيأتي قوله كما هو مذهب
ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله وعمما الشافعي فاحمد ودليل الكل انه داخل
تحت النص الاتري ان غسله كان واجبا قبل ثبوت العذار وهو انما يسلط

قد كان يعرفوا غير انهم لم يكن في انهم
في القسمة اي المدة كذا شرح العبد
في جميع الروايات منه

هذا هو الوجه الذي لا يرد عليه في هذا الباب...
 والوجه الثاني...
 والوجه الثالث...
 والوجه الرابع...
 والوجه الخامس...
 والوجه السادس...
 والوجه السابع...
 والوجه الثامن...
 والوجه التاسع...
 والوجه العاشر...

ما تحته فيبقى الباقي على ما كان وعندنا في يوسف ليس بعرض لعدم دخوله
 عنده لانه ان الشفة التي تحت الشفح في العذار اذا لم يج غسلها وبها فاسا
 وراها وهو البياض اولى ان لا يجب لها انما تحت الشفح انما لا يجب غسله
 لخروجه عن كونه وجهها لا يستتار فنقل حكم تحته اليه حتى يجب
 غسله كالشارب والحاجب ولا استثنان فيما وراء العذار فيجب غسله
 وتلك الخلاف اذا ستر الحية وحالت واما في الاسر والكون فيجب الغسل اتفاقا
 من سوي مالك فان عنده لا يجب قبل النبات ايضا لان حد الوجه بالعذار
 غالبا وعند الارهري الاذان من الوجه لانه قد يقع المواجهه اليها
 فيجب غسلها احتياطا وهذا غير قوي لان النبي صلى الله عليه وسلم واصلها
 مرضي الله عنهم ففعلوا عليها وقد تكلم الفقهاء في الشفة قبل تنبع للغم وقيل
 ما انكم عند انضمام الغم تنبع له وما ظهر تنبع للوجه يجب ايضا الى اليد كذا
 في الشرح **قوله** وذكر شمس الائمة قيل فيه بحث لان القائلين بان ما بينهما
 من اعضاء الوضوء كما في حيفة ومحمد والشافعي رحمهم الله لا يسلون
 الكفاية المذكورة في اعضاء الوضوء والذي سلمها كابي يوسف رحمه
 الله لا يقولون ما بينهما من اعضاء كاعرفت عما وجه جعله من
 اعضاءه والاكتفاء بالابتداء لا يجب بان الشفح من المجتهدين فيجوز ان
 يختار كونه من تلك الاعضاء مع عدم ايجاب الاسئلة بناء على تلك الرواية
 وتحقيق كلامه انه وافق الاعظم رحمه الله في عدم ما بين العذار والاذنين
 من اعضاء الوضوء والاسماء الثاني في الاكتفاء بيله كل ذلك بدليل لاح
 له وعاروي عن الثاني وان دل على كفاية البل في جميع اعضاء الوضوء
 لانه لما تكن الخلاف في كون بينهما من اعضاء الوضوء حط شمس الائمة
 رتبته سايرة الاعضاء لاكتفي فيه بالببل دون سايرها احتياطا كذا في التسمية
 قيل لو كان مجتهدا لما جاز تبعيته لغيره اوجب بان عدم الجوارح كيف

وهذا

بلغ

قال

وقد

وقد روي عن الاعظم جواز تقليد المجتهد بمن هو اعلم منه ولو سلم
 فانما هو في المجتهد المطلق كالشافعي ومالك والشافعي ليس كذلك كذا
 ذكره الاستاذ **قوله** ولكن قيل تاويله والمراد من ايراد هذا التأويل
 رد لما ذكره الحلواني لانه بين ان ليس ببناء على ظاهره ظهور البناء
 عليه فاسد وما نقله بصيغة الجهول اشعرا بضعفه لان المذكور
 في المعينات ان التقاطع ليس بشرط عندنا في يوسف **قوله** ولم يتدارك اي
 ولم يتتابع القطرات ولم تتراقت بحيث يلحق اخرها او لها حتى لو توقفت
 بالشلح ولم يقطر منه شيء لا يجوز ولو قطر قطرة او قطرتان جاز لوجود
 الاسالة كذا في البدايع **قوله** واسفل الذقن وهو يفتح العاف مجتمع
 العظيمين اللذين هما منبت الاسنان الستة مع الرفعين اختار مع لكونه
 اذن على مذهبه وصاحب الكفر قد اختلف في البناء للاختصاص ولكل منهما
 وجهة هو مويلها **قوله** لان الغاية لا تدخل تحت الغاية لانه ان دخلت تحته
 لا تكون غاية بل جزء منه وهو خلاف الفرض **قوله** كالليل في الصوم اي
 لعدم دخول الليل في حكم الصوم في قوله تعالى ثم اتوا الهيام الى الليل فان
 الصوم عبارة عن الامساك مطلقا وهو يصدق على الامساك ساعة
 فلم يدخل كلمة في الغاية التي هي الليل لئلا يتناولها الصوم الذي هو صدر
 الكلام ومعنا هذه الغاية **قوله** دخول ما بعدها فيما قبلها الايجاز
 اي دخول الغاية تحت حكم الغاية في جميع الاوقات الا وقت التجوز اذ
 لو جحد فيه فريضة صارفة عن الدخول لا يجاز **قوله** الرابع الدخول
 ان كان ما بعدها قد نقل الشارح التخرص من هذه المذاهب الاربعة في
 التوضيح وعرض عليه الفاضل التفتاوي بوجوه حيث قال وفيه نظر
 من وجوه الآول انه نقل المذاهب الصعبة وترك ما هو المختار وهو
 انه لا يدخل على الدخول ولا على عدمه بل يدور مع الدليل ولهذا يدخل في مثل

هذا هو الوجه الذي لا يرد عليه في هذا الباب...
 والوجه الثاني...
 والوجه الثالث...
 والوجه الرابع...
 والوجه الخامس...
 والوجه السادس...
 والوجه السابع...
 والوجه الثامن...
 والوجه التاسع...
 والوجه العاشر...

هذا هو الوجه الذي لا يرد عليه في هذا الباب...
 والوجه الثاني...
 والوجه الثالث...
 والوجه الرابع...
 والوجه الخامس...
 والوجه السادس...
 والوجه السابع...
 والوجه الثامن...
 والوجه التاسع...
 والوجه العاشر...

هذا هو الوجه الذي لا يرد عليه في هذا الباب...
 والوجه الثاني...
 والوجه الثالث...
 والوجه الرابع...
 والوجه الخامس...
 والوجه السادس...
 والوجه السابع...
 والوجه الثامن...
 والوجه التاسع...
 والوجه العاشر...

هذا هو الوجه الذي لا يرد عليه في هذا الباب...
 والوجه الثاني...
 والوجه الثالث...
 والوجه الرابع...
 والوجه الخامس...
 والوجه السادس...
 والوجه السابع...
 والوجه الثامن...
 والوجه التاسع...
 والوجه العاشر...

هذا هو الوجه الذي لا يرد عليه في هذا الباب...
 والوجه الثاني...
 والوجه الثالث...
 والوجه الرابع...
 والوجه الخامس...
 والوجه السادس...
 والوجه السابع...
 والوجه الثامن...
 والوجه التاسع...
 والوجه العاشر...

هذا هو الوجه الذي لا يرد عليه في هذا الباب...
 والوجه الثاني...
 والوجه الثالث...
 والوجه الرابع...
 والوجه الخامس...
 والوجه السادس...
 والوجه السابع...
 والوجه الثامن...
 والوجه التاسع...
 والوجه العاشر...

قرأت الكتاب من اوله الى اخره بخلاف قولنا ورائه الى باب القياس مع
 ان الغاية من جنس المعيا الثاني ان القول يكون حقيقة في الدخول
 فقط من ذهب ضعيف لا يعرف له قابل فكيف يعارض القول بعدم الدخول
 واليه ذهب كثير من النجاة الثالث ان ذكره يستلزم في مسئلة المشككة
 دخول الراس في الاكل ثلث ما هو مقتضى المذهب الرابع ومختار القدم
 لان صدر الكلام يتناوله وقد اختلفت ولا انه لا يدخل انتهى كلامه **قوله**
 يوافق ما ذكرنا يعني ان ما ذكرنا وما ذكره الخويعون في المذهب الرابع
 شيء واحد وانما الاختلاف في العبارة فقط فان قول الخويع ان الغاية
 ان كانت من جنس المعيا معناه ان لفظ المعيا ان كان متناولا للغاية
 كما صرح به في التوضيح وفي بحث لا سوق كلامه مشعر بان الراد
 بالتناول للغاية كما صرح به في التوضيح وفي بحث التناول العطفية بان
 قطعاً دخول المرفوع في اليد فحينئذ لا بد ان ما ذكره معنى كلامهم فان
 قولك صمت اياماً من السبب الى الجملة ينبغي ان يدخل المرفوع على قولهم
 لا يمان من اجل الايام ولا يدخل على قوله لان الايام لا تتناول الجملة على
 وجه القطع فيكون المرفوع لا يدخل كذا قيل فليسا **قوله** فتساو بالتساوي
 تساطان فمخرج العمل بواجب منهما الاستماع من جميع المجتهد واحد المتساوي
 على الاخر من غير اعتبار من **قوله** فوقع الشكناه يعني اذا ثبت التساوي
 بين المعنيين بالنظر الى المذهبين والوصفين وقع الشك في مواقع
 الاستعمال فينبغي ان ينظر الى ما بعد الى ان كان داخلها قبلها قبل
 دخولها فلا بد ان يدخل ايضاً بعد دخولها لان الدخول متيقن بالخروج
 مشكوك فيه والمتيقن لا يزول بالشك وان كان خارجاً عنه قبله فلا بد
 ان يخرج ايضاً بعده لان جزوه يعني ودخوله مشكوك فيه واليقين
 لا يزول بالشك وانما اختار المذهب الرابع لان الاخذ به على نتيجة التقا

هذا هو المذهب الرابع
 وهو المختار
 لان الدخول متيقن بالخروج
 مشكوك فيه والمتيقن لا يزول
 بالشك وان كان خارجاً عنه قبله
 فلا بد ان يخرج ايضاً بعده
 لان جزوه يعني ودخوله مشكوك
 فيه واليقين لا يزول بالشك

السلسلة كما صرح به في التوضيح **قوله** وانما وقع الشك في التناول والدخول
 اي بعد ما ثبت عدم تناول صدر الكلام واخرج عنه كما ينص على قوله
 الخارج في مقابلة بعد ما ثبت تناول صدر الكلام والدخول فيه **قوله** وما
 ذكرناه دفع لما عسي سقم ان عدم ذكره اياه اما لعدم الاطلاع على تفاصيله
 او لعدم ارتضائه به فانصح بهذا القول ان سبب عدم تصديقه بذكر
 ما ذكره هو الاشكال على شتماره واستغناءه عن التفرص كما لا يخفى وفيه
 تفصيل ذكر في التوضيح والتلويح فيطلب منهما **قوله** في وسط القدم قال
 في معراج الدراية وبه قالت الامامية وكل من ذهب الى المسح على الرجل
 وهذا سهو من هشام فان محمداً لم يرد من الكعب هذا العبي في الطهارة لانه
 فسر الكعب في بحث الطهارة من الزيادة بالعظم الثاني واهل اللغة
 اجمعوا على ذلك حتى انكر الاصمعي اطلاق الكعب على ظهر القدم فان قيل
 ان محمداً فسرهما في موضع اخر بالمفصل فلا وجه لبقية قلنا انما فسرهما في
 غير الزيادة في باب الاحرام فان المحرم اذا لم يوجب تعليق فانه يقطع عنه
 اسفل من الكعبين واما في الطهارة فان المراد العظم الثاني وتبين المعنى
 اللغوي للكعب وهو السق والارتفاع ومنه الكعبة بيت الله الحرام
 لا ارتفاعاً على ساير البيوت لقابيل ان يقول فعلى هذا لا يري رواية
 هشام امكان صحة فالظاهر من العبارة ان يقول الصحيح كما اختاره صاحب
 الهداية فليسا **قوله** معقد الشراك هو قطعة من سدبوع جلد النعير
 او البقر يقلده على النعيرين **قوله** انما العظم الثاني وهو بالهزة المرفوع
 مشتق من السق **قوله** انقسام الاحاد على الاحاد اعترض عليه بعض الفضلاء
 بانه على تقدير انقسام الاحاد ثلث فريضه يد ورجل واحدة لكل احد
 وما ثبت فريضته بالايدى الكريمة اليدين والرجلان وجوابه ان الثابت بعينه
 النص يد واحدة ورجل واحدة والاخران من هاتان بلالة النص

هذا هو المذهب الرابع
 وهو المختار
 لان الدخول متيقن بالخروج
 مشكوك فيه والمتيقن لا يزول
 بالشك وان كان خارجاً عنه قبله
 فلا بد ان يخرج ايضاً بعده
 لان جزوه يعني ودخوله مشكوك
 فيه واليقين لا يزول بالشك

فعل الرسول صلى الله عليه وسلم المنقول عنه تواتر الاجماع كما تنص عليه البعض
لانه ثابت في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم والاجماع بعده **قوله** واختار في الكتب
الفاظ الشيء اه يقال كيف لم يذكر المرافق بالتثنية والكعبان بالجمع وهو القياس
لان كل شخص له مرفقان وكعبان **قوله** كما نقول نعم حال المرفق والكعب
كذلك لكن قاعدة انقسام الاجزاء على الاحاد يقتضي حينئذ ان يجب غسل كل
رجل بحجب وليس كذلك لان المراد غسل كل رجل بالكعبين ولو ذكر المرفق
بالتثنية لفهم ان الواجب غسل كل يد برفقين وليس لليد الواحدة الا
مرفق واحد فان قيل فتراه الجرح في ارجلكم متوافقة ايضا فتقتضي الجمع
بين الفزانين التخيير بين الغسل والمسح كما قال به البعض قلنا فتراه
الجرح ظاهرهما من ذلك بالاجماع لان من قال بالمسح لم يجعل يغيا بالكعبين وقاله
صلى الله عليه وسلم بعد ما غسل رجله هذا وضوءه لا يقبل الله تعالى الصلوة
الا به والجرح الجوار كقوله وحجرت طيب حزين فائدة صورة الجرح التثنية على انه
ينبغي ان لا يغترط في صب الماء عليه مما او يغسله غسل شيئا بالمسح **قوله**
باتيا قيل هذا محل خلاف والحق ما اختاره لان البطل الذي على كفه غير
مستعمل لانه لم يغم به قربة لان الغسل يادي بالماء دون البطل فيجعل
المسح بيلة غير مستعملة بخلاف البطل الباقي بعد المسح لانه مستعمل اقامة
القربة لانه ينادي به بخلاف البطل الماخوذ من العصفول لانه جزء من
الماء المستعمل الا ان الماء يظهر حكم استعماله بما دام على العصفول وبالاخذ
يظهر حكمه كذا في المشرق افرد كان هذا رد لما قاله الحاكم الشهيد انما يجوز
بيل كفه ما لم يستعمل بقاء على رواية الكرخي في جامعنا الكبير عن الاعظم
والثاني اذا مسح راسه بغسل غسل ذراعيه لم يحسن الالباء جدي لانه قد
تظهر وحقا علامة المشايخ بما ذكره محمد راجح في مسح الخفت انه ثلث ضائم
مسح على الخفت بيلة بقيت على كفه بعد الغسل جان ولو مسح براسه ثم على خفه

هذا هو الوجه في قوله صلى الله عليه وسلم
لا يغسل وجهه الا بالماء الطيب
فان قيل ان الماء الطيب هو الذي
يؤتى به من غير ان يفسد
فان قيل ان الماء الطيب هو الذي
يؤتى به من غير ان يفسد
فان قيل ان الماء الطيب هو الذي
يؤتى به من غير ان يفسد

لا بأس بالوجه الذي هو
لا بأس بالوجه الذي هو
لا بأس بالوجه الذي هو
لا بأس بالوجه الذي هو

به مرة

بيلة بقيت في يده لم يحسن لكن الخطيئتين بخطيئتين صرح به الفاضل الزاهدي
في شرح القدر **قوله** واعلم ان المفروض ان المقدر على وجه الفرضية
لا يقال هذا المقدار غير معطوف به لكان الاختلاف فكيف يكون فرضنا
كفر جاحد لا نأفق الا لا الفرض ههنا بمعنى التقدير فلا اشكال في اننا
ان الفرض على نوعين قطعي وهو كما ذكرت وفي ظني وهو الفرض على زعم
المجتهد كما يجب الطهارة بالقصد والحجامة عند اصحابنا فانهم يقولون
يفرض من عليه الطهارة عند اعادة الصلوة وهذا من قبيل الثاني كذا في
الكفاية **قوله** وعند مالك الاستيعاب فرض وكذا عند احمد بن حنبل وزيد
ما تشكبه انه اذا عبر عن الشيء باللفظ المطلق يرا ديه كله بناء على قولهم
ان المطلق ينصرف الى الجمال والراس في الآية الكريمة كذلك فيقع على
كله والباصلة كما في فاسحو ابو جهم كذا في شرح لطايف الاشارات **قوله**
وقد ذكرنا انه اذا قيل اه دليل على عدم اشتراط الاستيعاب وقوله ايضا
الحديث المشهور دليل ثان عليه وما بينهما امور متعلقة بالدليل الاول منه
له واما اطلاق الحديث على مسح صلى الله عليه وسلم بناصيته الشريفين
فلان عن نوع مساحة **قوله** فلا يثبت استيعاب المحل لانه لا ياتي بحال
الوشيل عند حصول المقصود بذاته وهو ههنا محجور حصول الغسل
في المحل **قوله** ويمكن ان يحل عنه هذا على ظاهر الرواية وفي رواية الحسن
عن ابي حنيفة وابي يوسف ورفر رحمهم الله الاستيعاب ليس بشرط لكن
يستتر مسح الاكثر والجلوي فيه من كل عضو وقال ستمس الايمة للولاي
ينبغي ان يحفظ رواية الحسن حد الكثرة والجلوي فيه كذا في شرح
الحداية **قوله** بالاخبار المشهورة التي يجوز بها الزيادة على الكتاب قيل
وفيه اشتباه وهو ان الزيادة على الكتاب نسخ كما صرحوا به وقوله صلى
الله عليه وسلم المائدة اخر القرآن نزولا فاحلوا حلالها وحرما حرما بها على

هذا هو الوجه في قوله صلى الله عليه وسلم
لا يغسل وجهه الا بالماء الطيب
فان قيل ان الماء الطيب هو الذي
يؤتى به من غير ان يفسد
فان قيل ان الماء الطيب هو الذي
يؤتى به من غير ان يفسد
فان قيل ان الماء الطيب هو الذي
يؤتى به من غير ان يفسد

هذا هو الوجه في قوله صلى الله عليه وسلم
لا يغسل وجهه الا بالماء الطيب
فان قيل ان الماء الطيب هو الذي
يؤتى به من غير ان يفسد

ان جميع احكامها ثابتة غير منسوخة لا بالكتاب ولا بالسنة الا ان يقال
بحوزان يكون هذا الحديث ايضا منسوخا فليتأمل اقول يمكن ان يجاب
عنه بانه يجوز ان يكون معني الحديث لا يكون الاحكام المستفادة منها
منسوخة بالكتاب كما يشعر به قوله صلى الله عليه وسلم اخر القرات
من ولا لان الاخرية بالنسبة الى التزول والقرآن لا ينافي المنسوخة بالحديث
فقول المعز من ولا بالسنة كلام لا يعطيه عبارة الحديث كما لا يخفى فليتأمل
قوله وبان مسح الوجه في النسيب قائم مقام غسله اه برده عليه انه يشكك هذا
بالمسح على الخف فانه خلف العسل مع انه لم ياخذ حكمة في المقدار ويمكن ان
يجاب عنه بان جواز المسح على الخف ثابت على خلاف القياس بعمل الرسول صلى
الله عليه وسلم حيث مسح على ظاهر خفيه حطوطا بالاصابع وذكر في بعض
كتب الاصول في الجواب عنه ان المسح على الخف برك عن غسل الرجل لاختلاف الفرق
ان البدل مشروع مع اهل الجاهل كان البدل منه وشرط المصير الى الخلف عند
تقدر الاصل فكان البدل بمنزلة وظيفته ابتدائية شرعت للتخفيف فلا
يلزم فيه مراعاة صفة البدل منه بخلاف الخلف **قوله** وايضا الحديث المشهور
اه عليه بحث لان المراد به حديث المغيرة وهو جرح واحد كما صرح به شراح
الهداية فلا يكون مشهورا اللهم الا ان يراد به اللغوي لا مصطلح اهل
الحديث وكونه خبر واحد لا ينافي في نفي قول مالك وكونه بيانا لمجمل الكتاب
كما نصوا عليه **قوله** على ان الآية مجملة اقول المجمل وصده الذي هو المفسر
من جملة اصطلاحات اصول الفقه وهو بالزهد حيث فيه المعاني فاشبهه
المراد اشتباها لا يدرك الا ببيان من جهة المجمل كما أغرب وانقطع خبره
لا ببيان الا بالمجمل مثل قوله تعالى وحرم الربا وحكمه التوقف واعتقاد
حقيقة المراد الى ان ياتيه البيان **قوله** لا مطلقا وحده المقيد قبل
في تعريفه هو ما يتفرع من بالذات لا بالصفات لا بالنفي ولا بالاثبات وقال

هذا الحديث لا ينافي المنسوخة بالكتاب ولا بالسنة
فليتأمل قوله صلى الله عليه وسلم اخر القرات من ولا لان
الاخرية بالنسبة الى التزول والقرآن لا ينافي المنسوخة بالحديث
فقول المعز من ولا بالسنة كلام لا يعطيه عبارة الحديث
كما لا يخفى فليتأمل قوله وبان مسح الوجه في النسيب
قائم مقام غسله اه برده عليه انه يشكك هذا
بالمسح على الخف فانه خلف العسل مع انه لم ياخذ حكمة
في المقدار ويمكن ان يجاب عنه بان جواز المسح على الخف
ثابت على خلاف القياس بعمل الرسول صلى الله عليه وسلم
حيث مسح على ظاهر خفيه حطوطا بالاصابع وذكر في بعض
كتب الاصول في الجواب عنه ان المسح على الخف برك عن غسل
الرجل لاختلاف الفرق ان البدل مشروع مع اهل الجاهل كان
البدل منه وشرط المصير الى الخلف عند تقدير الاصل فكان
البدل بمنزلة وظيفته ابتدائية شرعت للتخفيف فلا يلزم
فيه مراعاة صفة البدل منه بخلاف الخلف اه عليه بحث لان
المراد به حديث المغيرة وهو جرح واحد كما صرح به شراح
الهداية فلا يكون مشهورا اللهم الا ان يراد به اللغوي لا مصطلح
اهل الحديث وكونه خبر واحد لا ينافي في نفي قول مالك
وكونه بيانا لمجمل الكتاب كما نصوا عليه قوله على ان الآية
مجملة اقول المجمل وصده الذي هو المفسر من جملة اصطلاحات
اصول الفقه وهو بالزهد حيث فيه المعاني فاشبهه المراد
اشتباها لا يدرك الا ببيان من جهة المجمل كما أغرب وانقطع
خبره لا ببيان الا بالمجمل مثل قوله تعالى وحرم الربا وحكمه
التوقف واعتقاد حقيقة المراد الى ان ياتيه البيان لا مطلقا
وحده المقيد قبل في تعريفه هو ما يتفرع من بالذات لا بالصفات
لا بالنفي ولا بالاثبات وقال

هذا الحديث لا ينافي المنسوخة بالكتاب ولا بالسنة
فليتأمل قوله صلى الله عليه وسلم اخر القرات من ولا لان
الاخرية بالنسبة الى التزول والقرآن لا ينافي المنسوخة بالحديث
فقول المعز من ولا بالسنة كلام لا يعطيه عبارة الحديث
كما لا يخفى فليتأمل قوله وبان مسح الوجه في النسيب
قائم مقام غسله اه برده عليه انه يشكك هذا
بالمسح على الخف فانه خلف العسل مع انه لم ياخذ حكمة
في المقدار ويمكن ان يجاب عنه بان جواز المسح على الخف
ثابت على خلاف القياس بعمل الرسول صلى الله عليه وسلم
حيث مسح على ظاهر خفيه حطوطا بالاصابع وذكر في بعض
كتب الاصول في الجواب عنه ان المسح على الخف برك عن غسل
الرجل لاختلاف الفرق ان البدل مشروع مع اهل الجاهل كان
البدل منه وشرط المصير الى الخلف عند تقدير الاصل فكان
البدل بمنزلة وظيفته ابتدائية شرعت للتخفيف فلا يلزم
فيه مراعاة صفة البدل منه بخلاف الخلف اه عليه بحث لان
المراد به حديث المغيرة وهو جرح واحد كما صرح به شراح
الهداية فلا يكون مشهورا اللهم الا ان يراد به اللغوي لا مصطلح
اهل الحديث وكونه خبر واحد لا ينافي في نفي قول مالك
وكونه بيانا لمجمل الكتاب كما نصوا عليه قوله على ان الآية
مجملة اقول المجمل وصده الذي هو المفسر من جملة اصطلاحات
اصول الفقه وهو بالزهد حيث فيه المعاني فاشبهه المراد
اشتباها لا يدرك الا ببيان من جهة المجمل كما أغرب وانقطع
خبره لا ببيان الا بالمجمل مثل قوله تعالى وحرم الربا وحكمه
التوقف واعتقاد حقيقة المراد الى ان ياتيه البيان لا مطلقا
وحده المقيد قبل في تعريفه هو ما يتفرع من بالذات لا بالصفات
لا بالنفي ولا بالاثبات وقال

السعد التفتت ان في تعريف المطلق هو الشايع في جنسه بمعنى ان حقيقة
من الحقيقة مشتملة لخصص كثيرة من غير شمول ولا تعيين ثم كرقبة
في اعتقوني رقيقة وفي تعريف المقيد هو اخرج عن الشيوع بوجه كرقبة
مؤمنة اخرجت عن شيوع المؤمنين غير هاهنا كانت شائعة في الرتبة
المؤمنات **قوله** لان المسح في اللغة اسرار اليد وقوله ولا انه اذا قيل مسحت
بالجاء يريد البعض الى قوله واما اللحية دليلان وردا لاثبات كون الآية
مجملة في حق المقدار كما هو المختار عندنا يتنا لا انه لا يلزم كونها مطلقة كما هو
مذهب الشافعي لكن في كل منها بحث اما في الاول فلان عدم تسمية الماسة
المذكورة مسحا في عند الخصم بناء على ما سبق من ان المسح اصابة اليدوي
تحصل بالماسة واما في الثاني فلانه قد مر ان هذا المستدل ان الاستيعاب
في قوله تعالى فاسحوا بوجوهكم ثبت بالاحاديث لا بالنص فلا دليل في الآية
منا على الكل فيحصل على البعض عملا بقاعدة الباء فلا يثبت بهذين الوجهين
كون الآية مجملة كما فهم من تقرير بعض الفضلاء من المتأخرين حتى قال في
آخر كلامه والحق عندي ان الآية مطلقة في حق المقدار لا مجملة كما في حق
التعيين فيلزم في تفسيره **قوله** ففعله صلى الله عليه وسلم انه مسح على راسه
يكون بيانا له لان الناصية هي الريع من الراس لا من احد جوانبه الاربع وقال
محمد الواجب قدر ثلث اصابع اعتبارا لآلة المسح وهي اليد والاصل فيها
الاصابع وهي عشرة فربعها اثنان ونصف والواحد لا يتجزئ فكل واحد اعتبر
المسوح والحجة عليه ما روينا ان لو جاز اقل من ذلك لفعله صلى الله عليه
وسلم مرة تغليما للجوان كذا في التبيين **قوله** واما اللحية شمس شع شع في
المصنف واللحية الظاهر انه معطوف على الراس اي من جملة فرايض الراس
مسح ريع اللحية وهي رواية عن ابي حنيفة وجوز ان يكون معطوفا على
الريع فعلى هذا يجب مسح كل ما هو في شعر عن ابي يوسف رحمه الله ومثله عن ابي

السعد التفتت ان في تعريف المطلق هو الشايع في جنسه بمعنى ان حقيقة
من الحقيقة مشتملة لخصص كثيرة من غير شمول ولا تعيين ثم كرقبة
في اعتقوني رقيقة وفي تعريف المقيد هو اخرج عن الشيوع بوجه كرقبة
مؤمنة اخرجت عن شيوع المؤمنين غير هاهنا كانت شائعة في الرتبة
المؤمنات **قوله** لان المسح في اللغة اسرار اليد وقوله ولا انه اذا قيل مسحت
بالجاء يريد البعض الى قوله واما اللحية دليلان وردا لاثبات كون الآية
مجملة في حق المقدار كما هو المختار عندنا يتنا لا انه لا يلزم كونها مطلقة كما هو
مذهب الشافعي لكن في كل منها بحث اما في الاول فلان عدم تسمية الماسة
المذكورة مسحا في عند الخصم بناء على ما سبق من ان المسح اصابة اليدوي
تحصل بالماسة واما في الثاني فلانه قد مر ان هذا المستدل ان الاستيعاب
في قوله تعالى فاسحوا بوجوهكم ثبت بالاحاديث لا بالنص فلا دليل في الآية
منا على الكل فيحصل على البعض عملا بقاعدة الباء فلا يثبت بهذين الوجهين
كون الآية مجملة كما فهم من تقرير بعض الفضلاء من المتأخرين حتى قال في
آخر كلامه والحق عندي ان الآية مطلقة في حق المقدار لا مجملة كما في حق
التعيين فيلزم في تفسيره **قوله** ففعله صلى الله عليه وسلم انه مسح على راسه
يكون بيانا له لان الناصية هي الريع من الراس لا من احد جوانبه الاربع وقال
محمد الواجب قدر ثلث اصابع اعتبارا لآلة المسح وهي اليد والاصل فيها
الاصابع وهي عشرة فربعها اثنان ونصف والواحد لا يتجزئ فكل واحد اعتبر
المسوح والحجة عليه ما روينا ان لو جاز اقل من ذلك لفعله صلى الله عليه
وسلم مرة تغليما للجوان كذا في التبيين **قوله** واما اللحية شمس شع شع في
المصنف واللحية الظاهر انه معطوف على الراس اي من جملة فرايض الراس
مسح ريع اللحية وهي رواية عن ابي حنيفة وجوز ان يكون معطوفا على
الريع فعلى هذا يجب مسح كل ما هو في شعر عن ابي يوسف رحمه الله ومثله عن ابي

السعد التفتت ان في تعريف المطلق هو الشايع في جنسه بمعنى ان حقيقة
من الحقيقة مشتملة لخصص كثيرة من غير شمول ولا تعيين ثم كرقبة
في اعتقوني رقيقة وفي تعريف المقيد هو اخرج عن الشيوع بوجه كرقبة
مؤمنة اخرجت عن شيوع المؤمنين غير هاهنا كانت شائعة في الرتبة
المؤمنات **قوله** لان المسح في اللغة اسرار اليد وقوله ولا انه اذا قيل مسحت
بالجاء يريد البعض الى قوله واما اللحية دليلان وردا لاثبات كون الآية
مجملة في حق المقدار كما هو المختار عندنا يتنا لا انه لا يلزم كونها مطلقة كما هو
مذهب الشافعي لكن في كل منها بحث اما في الاول فلان عدم تسمية الماسة
المذكورة مسحا في عند الخصم بناء على ما سبق من ان المسح اصابة اليدوي
تحصل بالماسة واما في الثاني فلانه قد مر ان هذا المستدل ان الاستيعاب
في قوله تعالى فاسحوا بوجوهكم ثبت بالاحاديث لا بالنص فلا دليل في الآية
منا على الكل فيحصل على البعض عملا بقاعدة الباء فلا يثبت بهذين الوجهين
كون الآية مجملة كما فهم من تقرير بعض الفضلاء من المتأخرين حتى قال في
آخر كلامه والحق عندي ان الآية مطلقة في حق المقدار لا مجملة كما في حق
التعيين فيلزم في تفسيره **قوله** ففعله صلى الله عليه وسلم انه مسح على راسه
يكون بيانا له لان الناصية هي الريع من الراس لا من احد جوانبه الاربع وقال
محمد الواجب قدر ثلث اصابع اعتبارا لآلة المسح وهي اليد والاصل فيها
الاصابع وهي عشرة فربعها اثنان ونصف والواحد لا يتجزئ فكل واحد اعتبر
المسوح والحجة عليه ما روينا ان لو جاز اقل من ذلك لفعله صلى الله عليه
وسلم مرة تغليما للجوان كذا في التبيين **قوله** واما اللحية شمس شع شع في
المصنف واللحية الظاهر انه معطوف على الراس اي من جملة فرايض الراس
مسح ريع اللحية وهي رواية عن ابي حنيفة وجوز ان يكون معطوفا على
الريع فعلى هذا يجب مسح كل ما هو في شعر عن ابي يوسف رحمه الله ومثله عن ابي

خيفة وروي عنه غسل الزرع وعن ابي يوسف انه سقط بالحجة لا يجب
 غسله ولا مسح وروي عن ابي حنيفة انه يجبر المرار الماء على ظاهر الحجة وهو
 الاصح كذا في التبيين **قوله** بشرة الوجه وهي ظاهر جلد الانسان كذا في الصحاح
قوله ثم حلق الشعر سواء كان في الرأس او في الحجة واعترض عليه بانه ينبغي
 ان يلزم الاعادة كما مسح الخف اذا نزع ويكفي الحجاب عنه بان الخف مانع
 عن سراية الحدث فالرجل المستور لا حدث فيه حكمان وظيفة انتقلت
 الى الخف ولذا لو لبس على حدث لا يجوز المسح عليه فالبروز ينتقض الحدث
 السابق لان الستر المانع وهما قداقيم الفرض في بدله ولا يقتضي الانتقا
 فكيف يعاد كذا في بعض الشرح **قوله** وسنته اي سنن الوضوء جمع
 سنة وهي ما واظب النبي صلى الله عليه وسلم ولم يتركه الامرة او مرتين
 والادب ما فعله من تركه مرتين احري قال لا يتقاني رحمه الله
 في غايته السنة ما في فعله ثواب وفي تركه عتاب لا عقاب **قوله**
 المستيقظ اقول اجمهر على ان ذكر قنيد الاستيقاظ للترك فهو
 اتقاني على ما في المحيط وغيره من ان الاستيقاظ ليس سنة مطلقا
 وان قال بعضهم بكونه شرطاً كما في الايضاح وغيره بناء على ما في حم نخس
 البدي في النوم اذ عادت لهم ان لا يستنجوا بالاجار ولا بالاخني بو
 نام مستنجيا لاحاجة الي غسل اليدين كذا في الكافي وشرح الهداية
قوله غسل يديه قبل ادخالهما الاناء فيل السنة ترجع الى الاستداء
 به وتثليته لا الى نفس الغسل فانه فرض حتى لا يجب اعادة غسلها
 وقت غسل اليدين الى المرافق بويده فقول محمد رحمه الله في الاصل
 ثم يغسل ذراعيه كذا في الغاية **قوله** الى راسه منتهى الكف عند
 المغسل كذا في كثر الشرح **قوله** ويعصبه على كفه اليمنى فيل عليه لاحاجة
 الى الصب على كل واحد من كفيه على حدة لانه يمكن غسل الكفين بالمياه

في قوله غسل الزرع
 في قوله ثم حلق الشعر
 في قوله وسنته
 في قوله المستيقظ
 في قوله غسل يديه
 في قوله ويعصبه على كفه
 في قوله فيل عليه

في قوله فيل عليه
 في قوله فيل عليه
 في قوله فيل عليه

التي
 والاحاديث
 المستفيضة

التي ضمت على الكف اليمنى كما هو العادة واجب عنه بان ما ذكره الشارح
 رحمه الله من بيان الكيفية بما ذكر في شرح تاج الشريعة ان نقل البلية في
 الوضوء من احدي اليدين او الرجلين الى الاخرى لم يحسن وجان في الغسل
 لان اعضاء الوضوء مختلفة حقيقة وعرفا اما حقيقة فظاهر واما عرفا
 فلا فلا يغتسل مرة واحدة ثم يمسحوا واحدا كما نظر الى الدخول تحت خطاب
 واحد فعارضوا الاختلاف الحقيقي مع الاتحاد الحكي في شرح الاختلاف
 ولا كذلك الغسل فان جميع الاعضاء متحد في حكمها وعرفا فيسرح الجمع الاتحاد
 الحكي في العرف وبه يظهر فساد ما قيل من الحاجة اه فان فيها من جملة العادة
 القوم على عرف الشئ ويؤيد الجواب قول بعض شراح الوقاية في هذا المقام
 اما يغتاده اهل زماننا من غسل اليدين حين الشروع في الوضوء لا يجعل
 به السنة بل عسما يجعل بالعرض ويشهد به ما قال في غاية السروي
 ان الجمع بينهما كل مرة غير مستنور وهكذا قال في المحيط لانه ربما ادي
 الى تجسس موضع الاحتضار **قوله** وقسمته تعالى ابتداء واما احتضار
 صاحب الوقاية كونه سنة بعد رواية قول صاحب الهداية والاصح انها
 مستحبة ترجيح الرواية القدوري في الطائفي من المتقدمين ورواية
 صاحب الكافي من المتأخرين فتقبل سنيها قبل الاستنجاء بيقع سري
 الوضوء وفر ابنيه كلها بالنسبية وقيل بعده لان ما قبل الاستنجاء حال
 كسفن العورة فلا يسي حينئذ تعظما لاسم الله تعالى وطهرا قال بعضهم
 يسي قبله بقلبه وبعد له لسانه وقيل يسي قبله وبعد وهو الاصح
 على سنيها بقوله صلى الله عليه وسلم لا وضوء لمن لم يسلم الله تعالى ويقوله
 صلى الله عليه وسلم من توضا وذكر اسم الله تعالى عليه كان طهورا لجميع
 بدنه ومن توضا ولم يسلم الله تعالى كان طهورا لاهضاء وضوئه فان قلت
 لا دلة في الحديث على كونه التسمية سنة في ابتداء الوضوء وما المديح الاطلا

في قوله غسل الزرع
 في قوله ثم حلق الشعر
 في قوله وسنته
 في قوله المستيقظ
 في قوله غسل يديه
 في قوله ويعصبه على كفه
 في قوله فيل عليه

في قوله فيل عليه
 في قوله فيل عليه
 في قوله فيل عليه

التي
 والاحاديث
 المستفيضة

يستوجب جميع الرأس فيسبح اذ فيه باصبعيه ولا يكون الماء مستعملا بهذا
لان الاستيعاب لا يكون الا بهذا الطريق وما قاله بعضهم من ان
يجب في كعبه عن استعمال الايدي لا يفيد الا بد من الوضوء والماء فان كان
مستعملا بالوضوء الاول فكذلك الثاني فلا يفيد الاخير كذا في تبين المحاي
فانجد يد الماء المسح الاذنين سنة عند بناء على نهرا ليس من الرأس حتى
لا يتأدي بهما وطيفة الرأس لسان الاذنين من الرأس بالنص اي حكمهما
حكم الرأس ولا يكون ذلك الا اذا مسح بهما مسحا صحيحا ولا يحتاج
الى تجديد الماء لكل جزء من أجزاء الرأس فالأذن أولى لكونه متعالا وانما لا
يتأدي فرض المسح به لانه ثبت بالكتاب وكونهما من الرأس بخبر الواحد
فلا يتأدي به ما ثبت بالكتاب كذا في النبيين والكافي فان قيل مشكل
هذا بالضمضة والاستناب حيث لم يبينهما الوجه الاعلى رواية البيهقي
وان كانا مستبين في الوضوء لانها كما قال من الوجه من وجه قلنا ان كان
كذلك ليحصل الامتياز بسنة المسح عن سنة الغسل بفرض خفة كما حصل
الامتياز لفرض المسح عن فرض الغسل بفرض خفة كذا في الحراجه قول النبي
اي الابتداء بالنية قصد القلب بالوضوء او برفع الحرك او بامتنال الامر في
اجتماع الوضوء فالائق لمن تصدى لتعدا السنين ان يبدأ بالنية
رعاية للنسابة بين الوضوء والطبع **قوله** في فرض الغسل ان دفع لتوهم كون
المراد من النص هو التصريح في الكتب يعني ان المراد هو الذكر في الكتاب المجيد
من **قوله** وضوء عنده ولنا النقل والعقل اما الاول فلقوله تعالى اذا قمتم
الى الصلوة افرغوا على رؤسكم من الماء فلو لم يشترط النية فعلم بان كذا ان النية ليست
بشرط ولا يلزم الابتداء على النص انما يجزى الواحد او القياس وهو لا يجوز
قطعا وقوله تعالى وانزل من السماء ماء طهورا بدون اشتراط النية وهو
ما صرح به كتابا في سيرة الفرقان ما كان طاهرا في نفسه وبطاهر

هذا هو الوجه الصحيح في الاستناب
والنبي في كعبه عن استعمال الايدي
فانجد يد الماء المسح الاذنين سنة
فلا يتأدي بهما وطيفة الرأس لسان
حكم الرأس ولا يكون ذلك الا اذا
الى تجديد الماء لكل جزء من أجزاء
يتأدي فرض المسح به لانه ثبت
فلا يتأدي به ما ثبت بالكتاب
هذا بالضمضة والاستناب
وان كانا مستبين في الوضوء
كذلك ليحصل الامتياز بسنة
الامتياز لفرض المسح عن فرض
اي الابتداء بالنية قصد القلب
اجتماع الوضوء فالائق لمن
رعاية للنسابة بين الوضوء
المراد من النص هو التصريح
من **قوله** وضوء عنده ولنا النقل
الى الصلوة افرغوا على رؤسكم
بشرط ولا يلزم الابتداء على
قطعا وقوله تعالى وانزل من
ما صرح به كتابا في سيرة

لغيره والشئ اذا خلق على اي طبع كان لا يتوقف صدوره على ذلك الطبع
منه على النية قطعا كالسائر في الاحراق والطعام في الاشباع والماء في الارواء
وعين ذلك كالاحتجى واما الثاني فلان الطهارة شرط للصلوة كسائر العورة
واستقبال القبلة وازالة الجاسة فكما انها لا يتوقف على النية فكذلك الطهارة
فان قيل في الآية دليل على اشتراط النية لان والوجه حكم الغسل جزو
مخرج الجزاء للشرط فيفتيد به فيكون تقديرها فاعلوا هذه الاعضا
للقيام الى الصلوة ولا يعني بالنية الا هذا قلنا هذا مسلم في حكم غير شرط بحكم
اخر واما اذا كان كذلك لا يشترط النية في هذا الشرط لان ثبات الشرط ان
يراعى وجوده مطلقا لا وجوده قصدا كما في قوله تعالى فاستمعوا الى ذكر الله
فانه لما كان السعي شرطا لاداء الجمعة لا يشترط فيه نية ان يكون لها اثر
اذا سعى بغير قصد اذ ايتها وحضرها فاذاها بحجره فالتقضى على اذ اني المسح
فاصابه المطر او جري الماء على اعصابه او علم الوضوء او نوى من التبر يكون
مستأحا للصلوة عندنا لا عند هذه الزيادة ما في الغاية **قوله** والاخر ذي مراد
بالاجماع لانه لا يحصل الثواب الا بالنية فلا يكون الاول اي الجواز مراد
والا يلزم ان يكون المشترك عموم في موضع الاثبات وهو فاسد راسا
وهذا معنى قول الساجد فلا دلالة على الصحة هذا زبدة ما في الغاية
والتلويح **قوله** وذا باطل اي عدم الدلالة فان كثيرا من العبادات يشترط
فيها النية كالصوم والصلوة لا يقال ان النية من الاعمال التي تثاب بها ولا
يحتاج الى نية اخرى ولا يتسلسل لانقول انما مخصوصة بالعقل فعا
للتسلسل مثل قوله تعالى والله على كل شئ قدير فليتل **قوله** قلنا قصد
تعدا الثواب قال في التلويح فيه نظر لانا لا نعلم ان استقاء الثواب
يستلزم استقاء الصحة وانما يستلزم لو كانت الصحة عبارة عن ترتيب
العرض والعرض هو الثواب اما لو كانت الصحة عبارة عن الاجزاء

انتهى

ورفع وجوب القضاء وكان الغرض هو الاشتغال او موافقة الشرع فلا
اليهم ساعبارته بعينها اعترض عليه في بعض حواشيه فليظن فيها **قوله**
فلقوله تعالى فاعسلوا يعني ان الفاء للتعقيب من غير عراج فيقتضي ان
يترتب غسل الوجه على القيام الى الصلوة ويمنع تحلل عضو اخر بينهما
تحقيقا للاتصال بينهما في الكناية **قوله** مع عدم الترتيب خلاف الاجماع
فيل يمكن ان يعارض من بدليل الخصم بقوله هذا الكلام مقلوبا كان يقال
لا يجب الترتيب في غسل ما سوي الوجه من اعضاء الوضوء لان العاطف
فيما بينهما هو حرف الواو وهي لا تدل على اجماع المطلق اتفاقا فلا يجب
لانه خلاف المركب فليظن في كتب الاصول **قوله** قلنا المذكور بعد حرف
الواو جواب عن دليل الشافعي رحمه الله لان بناء على القول بالاجماع
المركب حيث قال لان الفاء تدل على تقديم غسل الوجه فيدل على الترتيب
بين سائر الاعضاء لانها قالوا يكون بتقديمه وعدم الترتيب بينهما فالفق
بتقدمه مع عدم الترتيب خلاف الاجماع المركب لان الثابت فيه انما
شمول الوجود او شمول العدم فيجب ان ينظر ان شمولهما ان كانا مشتركين
في حكم واحد شرعي فيكون الاقراران باطلال الاجماع نظيره انه ليس للاب
والجد اجبار البكر البالغة على السكاح عندنا وعند الشافعي رحمه الله
لكل واحد منهما ولاية الاجبار فالقول بولاية الاب دون الجد خلاف
الاجماع لان شمول الوجود وشمول العدم مشتركان في حكم شرعي وهو
وجوب المساواة فان الجد كالاب شرعا عند عدم الاب فالمساواة بينهما
حكم شرعي فالحض اجواب اننا لا نسلم اولدالة الآية الكريمة على تقديم غسل
الوجه بل مدلولها وجوب تعقيب غسل هذا المجمع بالقيام الى هذه الصلوة
لان الفاء للتعقيب ما دخلت هي عليه لا لتعقيب غير ما دخلت هي عليه وفي
الاية الكريمة دخلت في الفاء في الفصل لا في اعضاء الوضوء وكل واحد

الاجماع

بتقدم الوجه
والترتيب بين
المجموع وانما
التعقيب قائم

في حكم واحد شرعي

منها معطوف بحرف الواو التي هي لطلق الجمع باجماع اهل اللغة ولا يفهم
منه الا جمع فعل الغسل والمسح مطلقا كقوله تعالى فاسعنوا الى ذكر الله وذرا
البيع وكقول الرجل لعبده اذا دخلت السوق فاشتر اللحم والخبز والبقل
فانه لا يفهم منه الا الجمع بين هذه الاشياء بطلقا كيف ما وقع الماسوية حتى
لو ترك البيع قبل السعي واشترى البقل والخبز قبل اللحم حصل الاشتغال فكذا
في المتنازع فيه ولين سلما دلالتها منعنا تحقيق الاجماع هنا لان استدلال
المجتهد الذي هو الشافعي رحمه الله هنا اذا كان بهذه الآية لم يكن الاجماع
المركب الذي ادعيتموه منعقد لان انعقاده متوقف على استدلال المجتهدين
الاية على الترتيب بين البواقي استدلالا لا بدليل وتساكبا بجموعه دليلا
مالا يكون من شأنه ان يكون دليلا الاستدلال امه البعد لا يقال لا يتبادر
هذا الجواب الا بعد ثبوت ان اول ما استدلال الشافعي على وجوب الترتيب
وليس ذلك معلوم فيجوز ان يكون ثابتا بدليل اخر غير هاتم انعقد الاجماع بوجه
فيكون المراد بالاستدلال بها بكثرة الدلالة وبما لا يتصور هذا القول هذا خرج
عن البحث لان كلامنا في كونها حجة مستقلة على مطلوب الخصم من غير
استتمه او بدليل اخر وعلى ما ذكرتم يكون اثباتا التقوية الدليل الذي قبلها **قوله**
وقد كان هذا الوضوء مرتبا قتل عليه يجوز ان يكون ذلك الوضوء غير
مرتب بترتيب منصوص عليه لان الترتيب عندنا سنة وهي يتركه صلى
الله عليه وسلم مرة او مرتين لان المواظبة بترك دليل الوجوب فيحتمل
ان يكون الوضوء المذكور هو الذي ترك فيه الترتيب اللهم الا ان يدعي
معلومية كونه مرتبا بالتواتر **قوله** والاولا بكسر الواو **قوله** لا يجب الاواني
في الهوي المعتدل وقيل لا يشتغل بينهما بعمل اخر غير الوضوء **قوله**
مواظبة النبي صلى الله عليه وسلم قتل يعني مع الترك احيانا لانهم صرحوا بان
المواظبة بترك دليل الوجوب ومع الترك مرة او مرتين دليل السنة

وتقرر الحكم عند هذه الاستدلال
بذلك الاجماع عند ثبوت الحكم
لأنه الدور وكان استدلالا

هذه الآية

مقتضى

تركه

بلغ

قالوا في بيان دلالة المواظبة بدون الترك على الوجوب انه لو لم يكن واجبا للترك
 صلى الله عليه وسلم مرة فليعلم الجواز لانه بعث شارعا ومكتفيا فلا يتصور منه
 الاخلال في البيان في موقع الحاجة ثم شهد الى هذا صاحب الهداية وعينه لما
 احتاجوا الى اثبات واجبة الفاحشة والقنوت والتشهد فثبت والمواظبة بعدم
 الترك وقال في باب سجود السهو فانه صلى الله عليه وسلم واقتب عليه ما من
 غير ترك وهذا ما رآه الوجوب واما التقصير بالاعتكاف فانه واقتب عليه
 بلا ترك مع انه سنة لا واجب فسيجي حكمه في بابها ان شاء الله تعالى كذا في بعض
 شروح الوقاية **قول** ولم يرو واحد آذ اقول عدم الرواية لا يستلزم عدم
 الترك في نفس الامر بل يؤيد المواظبة فقط والقول بان هذا يوجب كونها
 واجبا وهم يحكمون ان المعبر في الوجوب هي المواظبة مع تحقق عدم الترك في
 الواقع فان كانت المواظبة المذكورة حاصل الجواب ان تكون المواظبة سنة
 متعارفة موقوفة على كونها على وجه العبادية بحيث يكون تركها مكرها
 واساءة ولهذا قال صلى الله عليه وسلم للجاعة سنة من سنن الهدى وانما
 سميت بذلك لان معرفتها سبيل لنيل الاهتداء الى سلوك طريق الشريعة ومن
 الزوائد ليس كذلك بل هي تكون على سبيل العادة وفعلها اولى من تركها
 لا يقال هذه التفريق يقتضي ان يكون مع الرقبة من سنن الهدى لان
 الظاهر انه من العبادات لامن العادات لاننا نقول هذا مبني على العقلية
 عن قيد المواظبة كما ان السواك المذكور في الشرح مبني على العقلية من قيد
قول ويعلم هذا من تعليل صاحب الهداية لانه عد منها ما لا يرتبه في
 كونها من العادات ~~مقتضى~~ كالتعليل الذي هو ليس المعلن
 والرجل الذي هو تشرح الشعر والحجة بالمسقط وتفسيره بتفصيل
 من الرجل خطأ محض لان السنة في المخرج ان يبدأ بالبيان كذا في الهداية
قول ومع الرقبة بان يصرها بعد مسح الاذنين يظهر اليدين حتى يصيرها مسحا

سل

يلال لم يصير مستعلا ومسح الخلقوم بدعة كذا في غاية السراج **قول** وناقضه
 ما خرج من السبيلين اي خروج ما خرج من احد السبيلين وانما قدس
 قيد الخروج لان المصنف في صدره تعدد انتفاض الوضوء وهي من المعاني
 لامن الاعيان ولان ذات الخارج لازمة للانسان ^{فلم} يعتبر صفته
 الخروج لا يكون ناقضا وهو ظاهر والمراد من السبيل سبيل اي فلا يتقصر
 الكلية لما سيجي في الجنايز من ان ما خرج من الميت بعد غسله يغسل ولم
 يغسله بناء على انه ليس بحدث في حقه وانما يريد لفظ احد دفع
 لتوهم كون الناقض هو الخروج من مجموع السبيلين معا ولا اشعار الى
 هذا المعنى لم يقل او من غيرهما مع ان يقتضي ذلك بل قال او من غيرهما اي
 غير كل واحد من السبيلين **قول** وفيه اختلاف المشايخ اقول الصحيح ان
 يرجع ضمير فيه الى المخرج باعتبار المذكور لان فيها خلافا سوا خرجت
 من قبل المرأة او من احليل الرجل حتى قال بعضهم الخارجية منها غير
 ناقضة لعدم نجاستها لانها غير منبعثة عن موضعها وعليه عامتهم كما
 هو مختار صاحب الهداية واصلح الرايئين عن الاعظم صرح به في العناية
 وعبارة السارج تبين عن رجحان كونها ناقضة كما ترى وهو محتاج
 محمد كما فهم من الكفاية لا يجوز ان يرجع الى لفظ الغير في قوله او غير بقاد
 لان الدودة داخلية ولا اختلاف في كونها ناقضة لان المراد بها ههنا دودة
 الدبر لان الكلام فيما خرج من السبيلين وسيجي التصرح باختلاف المشايخ
 في دودة قبل المرأة والظاهر ان يحمل هذا الاختلاف على الرجح لئلا يلزم
 التكرار وايضا يلزم جديذ دودة الاحليل بخلافه فيه ويوضح السارج
 ينبغي ذلك بقوله ومن الاحليل الا وقد وقع في بعض النسخ الدبر موضع الذكر
 فيه ح للتفصيل فقط ولا يخفى انه سمي محض **قول** اما في الوضوء او في الغسل
 اي الواجبين منها كما هو الاشبه ههنا فاذا انزل دم الى قصبة الانف بقتضه

انما هو من الحدث شرط الى
 انما هو من الحدث شرط الى
 انما هو من الحدث شرط الى
 انما هو من الحدث شرط الى

تفصيل

وكذا ان من خرج من السبيلين معا ولا اشعار الى
 انما هو من الحدث شرط الى
 انما هو من الحدث شرط الى
 انما هو من الحدث شرط الى

لوجوب تظهير في الفصل الواجب بخلاف البول في قصة الذكر ودم قرحة
 عين اذا سال من جابها الى اخر ولم يحج جابها لم ينفق قيل عليه ان لفظ
 الوصف لغو لان كل ما يجب فيه يجب في الفصل اللهم الا ان يحل علي رواية
 من قال ان العلقلة لها حكم الباطن في الفصل قلت امل **قول** اذا عصى العبد
 وهي بالفتح الجراحه قيل عدم النقص هناك على اختيار الظاهر والهيته
 وذهب صاحب التمهيد والخلاصة والكافي والسري الى ان المخرج ناقص
 كالمخرج قياسا على الحجامه والفصد ومصر العلقلة وقال الاتقاني وهذا
 هو المختار عندي لان الاحتياط فيه وان كان الرفق بالناس في الاول
 فلان علة النقص هي المخرج بالطبع والسيلان وقد اتفقوا والقياس
 على المذكورات غير مستقيم لان في كل منها يخرج الدم بعد قطع الجلدة
 فهو بمنزلة ارتفاع المانع حتى يخرج بان المص اذا كان بحيث لا يسيل
 الدم بعد سقوط العلقلة لا ينقص وما نحن فيه ليس كذلك لان علة المخرج
 هو العصر فانه يشبه شق زرق الغريم عصره والمص شبه شقه ثم تركه
 فانه يضمن في الاول دون الثاني **قول** اذا عصى شيئا اي اخذ باسائه
 للاكل وغيره او خلل اي دخل الخلال وهو العود الذي يخلل به **قول**
 او استثنوا اي ثرنا في انعه بالنفس سواء كان مخاطا او دما او غيرها
 والعلقلة الدم الغليظ صرح به الجوهرى والعبد يجب تعريفه **قول**
 والنجاسة المستقرة يعني ان العبد مادام في محله لا ينجس حكم النجاسة
 لعدم امكان تظهير فاشترط التجاوز الى موضع اخر لا يقال اطلاق
 النجاسة المستقرة **قول** على ما لا ينقص الوضوء منافع لما سيجي من
 المصنف وهو ما ليس بخمس لا نقول المراد بالنجاسة المستقرة هو
 النجاسة الحقيقية اللغوية وبالمنفية في قوله ليس بخمس هو الحكمة
 الشرعية فلا ساقاه مطلقا **قول** قلت هذا الدليل غير تام قيل عليه ان

وذكر النظر في شق العين
 الوضوء وكما سطر
 بهذا الكلام في اوله
 بحث الفلوسوف
 في النجاسة المستقرة
 في النجاسة المستقرة
 في النجاسة المستقرة

من قال ان العلقلة لها حكم الباطن في الفصل قلت امل قول اذا عصى العبد وهي بالفتح الجراحه قيل عدم النقص هناك على اختيار الظاهر والهيته وذهب صاحب التمهيد والخلاصة والكافي والسري الى ان المخرج ناقص كالمخرج قياسا على الحجامه والفصد ومصر العلقلة وقال الاتقاني وهذا هو المختار عندي لان الاحتياط فيه وان كان الرفق بالناس في الاول فلان علة النقص هي المخرج بالطبع والسيلان وقد اتفقوا والقياس على المذكورات غير مستقيم لان في كل منها يخرج الدم بعد قطع الجلدة فهو بمنزلة ارتفاع المانع حتى يخرج بان المص اذا كان بحيث لا يسيل الدم بعد سقوط العلقلة لا ينقص وما نحن فيه ليس كذلك لان علة المخرج هو العصر فانه يشبه شق زرق الغريم عصره والمص شبه شقه ثم تركه فانه يضمن في الاول دون الثاني قول اذا عصى شيئا اي اخذ باسائه للاكل وغيره او خلل اي دخل الخلال وهو العود الذي يخلل به قول او استثنوا اي ثرنا في انعه بالنفس سواء كان مخاطا او دما او غيرها والعلقلة الدم الغليظ صرح به الجوهرى والعبد يجب تعريفه قول والنجاسة المستقرة يعني ان العبد مادام في محله لا ينجس حكم النجاسة لعدم امكان تظهير فاشترط التجاوز الى موضع اخر لا يقال اطلاق النجاسة المستقرة قول على ما لا ينقص الوضوء منافع لما سيجي من المصنف وهو ما ليس بخمس لا نقول المراد بالنجاسة المستقرة هو النجاسة الحقيقية اللغوية وبالمنفية في قوله ليس بخمس هو الحكمة الشرعية فلا ساقاه مطلقا قول قلت هذا الدليل غير تام قيل عليه ان

عدم النقص في صورة الابرة قول الرباني نظر الى ان السيلان هو ان
 يعلق ويخدر وهو مقصود ههنا وهو منقوص الامام الثاني النقص وهو
 الاقصر لان الزوال من محله سيلان عند فحان ان يكون المسدل
 من جانب الثاني واما دفعه بانه اختلط بغير المتقل فاخذ حكمه ترجيحاً
 للحل فليس تام كما لا يخفى اقول وتوضيحه ان جهتي الخطر والاباحة اذا اجتمعا
 ترجح جهة الخطر احتياطاً فكان ينبغي ان ياخذ غير حكم المتقل فينقص
 اذا ساوى المتقل غير المتقل ترجيحاً لجهة الخطر واما العكس فلا يظهر له جهة
قوله فان المخرج هناك محصور قيل عليه ان قارن بهذا المخرج سيلان
 فالاستقار اتقاني والا فلا يخرج مقتضى قولهم ان المخرج انما يتحقق
 بالسيلان الى ما يظفر فضلاً عن الاحساس ونحن نقول ولا المراد
 رد المقدمة القابلة ان القليل باذلا خارج مع قطع النظر عن كون المخرج
 معتبراً اولاً وثانياً ان سال في الشارح وقد دخلت بالي الى قول السائل
 والا فلا يخرج مقتضى قوله فان قيل ما الفرق بين الجوابين قلنا قلت
 جواب عنه بملاحظة قيد النجاسة كذا في التسمية **قول** اذا غزرت
 بفتح العين والنز المجتهدين وبينهما ارامهم له ومنه عز عود اي الارض
 اذا دخله وتغيرنا **قول** لا ينقص عندنا هذا على اختيار مجموع التواريخ واما
 على اختيار الجامع الصغير لا ينقص وان غلاف صار اكبر من راس
 المخرج كذا في الخلاصة **قول** بل الخسر الدم المسفوح اي المصبوب من سطح
 الدم صبه واهرقه في العروق لا كالكد والطحال صرح به ايضا وفي
 تفسير قوله تعالى او دما مسفوحا **قول** انما اذا قشرت نقطة من شرا العود
 عز اي نزع عنه قشر النقطة بفتح النون وكسر الغاء على وزن الكلمة
 الجديري واللفظ بكسر النون وسكون الفاء هي القرحة التي امتلأت وحاك
 قشرها من قشرها انتفط فلان استلأ غضبا والنقطة بالفتحة الثلاث لغة فيه

مختار صو

المتن

المراد من قوله

المراد من قوله
 وقد عطف به قوله
 قيد صو

كذا في الغرب والبيانية **قول** لم يتلوه اي لم يتلوه **قول** يجب ان يكون
 متعلقا بغيره خرج قيل عليه **قول** ان ريد المصنف بالسيلا ان هذا المعنى
 المجازي وهو التجاوز الشامل الى راس الجرح والى موضع اخر وخرج يجوز ان
 يتعلق الى سال ولا يرد النقض بالفصلان فيه تجاوز الى راس الجرح الذي
 هو موضع التطهير وجوابه ان المصنف ذكر السيلا بعد ذكر الجرح ولا
 شك ان المراد منه هو الانتقال من الباطن الى راس الجرح ولو كان المراد
 بالسيلا هو التجاوز الشامل له ولغيره لكان اذا ذكره من له التاكيد لا التا
 فالعدول منه اليه ومن الحقيقة التي يقتضها المقام الى المجاز الخالي عن
 القرينة المقارن للماني مجرد توقع الجار الى الاقرب مما بعد العرف
 عشا محاسب ضرر اصر فالأيقال هذا التعريف سواء عبر عنه بعبارة المصنف
 او بعبارة الحسنه التي احتاها الشارح منقوض بها اذا علل القبح والدم
 والصد يد راس الجرح فالق عليه التراب او الرما د او مسح بخرقة ثم وثم فانه
 ينقض الوضوء مع انه لم يسيل اصلا وبما اذا مضت العلقه واستليت من الدم
 وكذا القراء الكبريت ينقض به الوضوء كما صرح به في الحاشية مع انه لم يخرج الى
 موضع يلحقه حكم التطهير ولم يسيل اليه كما نقول انما علمنا ان كان
 بحيث لو لم يلحق عليه شيء ولم يسح لم يسيل لا ينقض الوضوء كما صرح به قاضي
 خان وان كان بحيث لو لم يمسحه المانع المذكور لسال فهو سائل حقيقته
 وان لم يكن سائلا احصا لان السيلا هو التجاوز عن المخرج رقيقا غير مجرد
 بحيث يكون ذاهبا بنفسه كما يدل عليه قول الشارح ولما قال سال لانه اذا
 لم يتجاوز الخارج المخرج الى اخره والتجاوز المذكور محقق ههنا وان لم يكن
 الى ما يظهر فلا يستقيم قول السائل وان لم يسيل اصلا وتحقيق المقام ان
 المراد من اشتراط السيلا معرفة كونه مسنوقا من العروق مختلطا
 بالنجاسات وهو انما يعرق بنفس السيلا لانه لا يكون محسوسا

تعلق

لا يخرج من الجرح
 من غير ان يخرج من الجرح
 من غير ان يخرج من الجرح
 من غير ان يخرج من الجرح

كما

كما فهم من الحلة الغامضة التي سبكرها الشارح والمانع عن احساس الشيء
 لا ياتي وجوده في نفس الا ما انفق بالمصنف قد وقع ايضا بان الخروج الى
 ما يظهر هو الانتقال من الباطن منتهيا الى محاذات ما يجب تطهيره وان لم
 يصل اليه ولم يتلوه هوبه كما في صورة الفصد التي فرض الشارح والمفقد
 من اعتبار قديم ما يظهر الاحتراز عن الخروج الى ما بعد من ظاهر البدن حسا
 ولا بعد منه شرعا لحكمة شرعية كد اخل العين فانه لا يجب تطهيره عند وجوب
 تطهير ظاهر البدن فلا يتقضى شرعية الوضوء بما خرج اليه وان سال
 فيه ما لم يتجاوز عنه والذي يخرج من بدن الانسان الى باطن العلقه
 والفرا د خارج الى ما يجب تطهيره بمعنى انه لم يبق في باطنه الحقيقي الذي
 هو تحت الجلد وباطنه الشرعي الذي هو داخل العين فيتحقق الخروج الى ما
 يجب تطهيره واما السيلا فلا ريبه في حقيقته في الدم المخصوص صرح
 به قاضي خان حيث قال اذا مضت العلقه وامتلأت من الدم ينقض الوضوء
 لانها لو شقت لخارج منها دم سائل وكذا الحال في القراء الكبريت فلا وجه
 لقوله مع انه لم يخرج الى موضع يلحقه التطهير ولم يسيل اليه نعم لم يسيل
 الى موضع التطهير ولم يتلوه هوبه والاحتياج اليه في النقض كما في صورة
 الفصد بل الانتقال بين الخروج الى ما يظهر والسيلا اليه في صورة
 المص اظهر من الفصد كما لا يخفى **قول** مع انه لم يسيل الى موضع يلحقه حكم
 التطهير بل خرج اليه اقول هذا يخرج بتجاوز الانتقال بين الخروج الى
 والسيلا الى ما يظهر في غير السيلا ولا يصح ذلك ههنا لاستعجاله
 ولا نقلا اما الاول فانه لا يتصور لعقل ان يخرج من جرح شيء سائل الى
 موضع مخصوص كالدم وراس الجرح مثلا مع عدم سيلا لانه اليه لا انتقاله
 من الباطن ووصوله اليه وهذا معنى السيلا بعينه كما اذا قيل خرج
 الدم من جرحنا الى قيس او ثوب سائل الطبع السليم بخبر هذا المعنى في الامور

لا يخرج من الجرح
 من غير ان يخرج من الجرح
 من غير ان يخرج من الجرح
 من غير ان يخرج من الجرح

لا يخرج من الجرح
 من غير ان يخرج من الجرح
 من غير ان يخرج من الجرح
 من غير ان يخرج من الجرح

الغير السبالة ايضا الاتري انه اذا قيل ان السلطان قد خرج اليوم الى
 سريه هل يجوز احد من المعتلا هذا المعنى من غير وصوله الى شيء من
 اجزاء السريه وهذا لا ينبغي كون هذين المعنىين متغايرين بالعدم
 والخصوص في حد نفسه بل في بعض استعمالهما لان الفعل الواحد يحتمل
 ان يتضمن ثارة معني فعل واحد كقوله خرج معني وصل وانتهى كما في
 منحتنا ويتضمن معني فعل اخر زاحري كقوله خرج معني قصد وعزم كما في
 قوله والله لا يخرج الى مكة واما الثاني فلان حصر صاحب الهداية وشرحه
 والزبلي تحقيق الخروج في انضاف الخارج بالسيلان الى ما يظهر بعونهم
 غير الناجح واما التحقيق بالسيلان الى موضع يلحقه حكم الظهور باعلي صوته
 عن امتناع وجود الخروج الى ما يظهر بدون السيلان اليه ولا يحمل له والله
 اعلم الا ان الشرح لم يعتبر الخروج ناقضا لا بعد ترتيب السيلان عليه واتصاله
 وتلازمه به في جميع الصور واما الصورة التي فرضها الشارح فهي كمال
 ندرتها بمنزلة المنتهات العادية نظرا الى اعتبارها حتى لو فرض وقوعها
 في وقت من الاوقات فيعدونها من قيل وجود السيلان الى ما يظهر
 حكما لان النقص عبارة عن بطلان الطهارة وهو لا يتصور الا بالتلوث واما
 فرض عدمه حقيقة وحساب يلزم اعتباره حكما ليلالعدم ابطال عمل عامل
 لا يبطل اصلا كما اعتبار المشقة في السفر واعتبار شغل الماء في الاستناب
 مطلقا مع تيقن الانتفاء في بعض المواد كما لا يخفى **قوله** والعني عطف واما
 افروه بالذکر مع دخوله في مفهوم قوله وغيره اشعار بان المراد بالغير غير
 من الطعام والشراب لاختلاف حد الخروج في كل واحد منهما لان الخروج
 الناقض فيما عدا العلم لولا ان يتحقق الا بالسيلان الى ما يظهر وفيه
 يتحقق بطلية الا في الدم فلا بد التعرض له على حدة مع تفصيل انواعه **قوله**
 دمار قيقاسوا كان نازلا او صاعدا ملاء الغم او اهلا عندهما واما عند محمد

تحقق

ناطق

فيعتبر ملاء الغم قيقاسا على سائر انواع القى اذا صعد من الجوف واذا نزل من
 الراس او خرج من اصول الانسان فمنه ناقض بلا تعرق قد بين قليله وكثيره
 اتفاقا ودليل الغريقتين المذكورتين في شرح الهداية **قوله** ان سلاوي
 البراق وهو بضم الباء التثنية وفتح الراء المججمة الخفيفة الما للملحاث
 في الغم والحكم بالانتقاء في حال المساواة استحيائي اخذ ايا الاحتياط والقبال
 عدم الانتقاض صرح به في البيان **قوله** او مرة وهو بكسر الميم وتثنية
 الراء المهملة احدا الاخلاط اربعة ويقال لها في العرف العام الصفراء
 وقد يدكر هذا مقابلا للصغرا كما في النجاسة فيكون لكل منهما معنى
 معاير لمعني الاخر كقولهم ان المرة هي المادة المركبة من السواد والحمرة
 والصفراء قال الاتقي في الاخلاط اربعة الدم والمرة السوداء والمرة الصفراء
 والبلغم كذا في البيان **قوله** او علقا وهو الدم الغليظ من الجوف هربى لكن
 المراد هربا السوداء المحرقة لا الدم ولهذا يشترط فيه ملا الغم والخروج
 التام ناقض بلا تفصيل بين قليله وكثيره على المختار **قوله** للزوجته لا
 يتداخله النجاسة ومنه قيل للرجل الزرق صرح به في البيان وان خلا
 عنه بعض المعبرات من كتب اللغات **قوله** ملاء الغم هذا على المختار
 قيد لما سوى الدم وان روي الحسين عن الاعظم كونه قيد للدم الصافي
 ايضا وقد اشار المصنف الى اختياره المختار بتوسط قيد سلاوي
 البراق وفيه وبين الاربعة الاخيرة **قوله** وهو الغشيان بفتح الغين
 الجيم والهاء المثناة والياء المشددة التثنية ويضم الغين ويسكون الياء
 ايضا حيث النقل من عتت نفسه اي جاشت وهاجت واضطربت في الاصل
 اللغة كما صرح به في الصحاح لكن المراد هربا من حادث في مزاج الانسان
 مشتقا وطبيعة من احساس الشيء المكروه **قوله** وما ليس يحدث في الجوف
 قد جرت عادةهم بتعقيب ما بحث القى بهذه القاعدة الكلية لعل وجدا

انما

كانت

الموضع الذي لا يثبت عليه
 قدم من راحة الصحاح

البراق قد يكون
 وبين ان راحة الاثر

او انما هو المختار بالبيان

التخصيص بها ان القليل من الفخ ليس يحدث فليس نجس فالحديث هو
 النجاسة الحكيمة والنجس كسر الجيم هو ما اشتمل على النجاسة الحقيقية
 فحاصلها ان كل ما ليس بنجاسة حكيمة ليس بنجاسة حقيقية فالقليل
 من الفخ كالم ينقض الوضوء لم يمنع جوارز الصلوة قال في الجامع الصغير
 بعيد صحت الفخ ثم جعل القليل منه اذا لم يكن حدثا عندنا لا يكون نجسا
 حتى اذا استلوا الثوب والخرامته لا يمنع جوارز الصلوة كما يكون لأصحاب
 القروح وهم سباحون وهو انهم قد اطلقوا النجس على ما لم يفوتوا بكونه
 حدثا حيث قالوا ان الدودة الخارجة من الدب ناقضة دون الجرح وذكر
 لان النجس ما عليها وذلك قليل وهو حدث في السيلين دون غيرهما
 صرح به في الهداية وجوابه ان هذا مبني على اختلاف الروايتين رواية
 الجامع على انها اتفاقية ورواية المصنف على انها قول ابي يوسف خاصة
 ويمكن الجواب عنه بما اوجب عما مر على قول الشارح والنجاسة
 المستقرة اه كما يمكن ان يجاب عما مر عليه بما ايجابه ههنا وهو الحمل
 على اختلاف الروايتين كما لا يخفى **قوله** في غير رواية الاصول انه نجس
 وفادته يظهر فيما اذا اخذ بقطنه فالقاه في الماء هل ينجس ام لا وفيما
 اذا اصاب ثوبه او بدنه اكثر من قدر الدرهم كما يكون لأصحاب القروح
 هل يمنع جوارز الصلوة ام لا فعند ابي يوسف لا ينجس ولا يمنع خلافا لمحمد
 كذا في العناية والبيان **قوله** بعض الفضلاء المراد من الاصل للجامع
 الكبير والصغير والمبسوط والزيادة ومن غيرها الموارد والامالي والرقا
 والكيانيات والهمادات كذا في الشرح **قوله** ولنا قوله تعالى اشارة
 الى ان المختار عنده هو ما اختاره المصنف من مذهب ابي يوسف **قوله**
 على حكمة غامضة وهي ضد الواضحة **قوله** فالقليل الذي لا يقال هو
 المفهوم من هذا ان الفخ القليل لا يتحقق الا في الماء مع ان الكل واحد من

هو الماء

انواع

انواع الفخ قليلا من جنسه لا لا ينفق لم يراده ان القليل في فخ الماء هو
 الماء الذي الى اخره كذا الحال في المرة وغيره فلو كان ان يكون الماء مقدرة
 كل نوع منه كما هو المتبادر فعلى هذا لا بد على قوله ليس بنجاسة
 ما فعل هذا المتأصبع اذا كان الفخ دماءا او اذا كانت من ذواتها او علقا
 فلا بد ان يخرج من فقر العدة لان هذه الاشياء لعلها وتعلقها لا تستقر
 الا في القعر وقيل لما خص الماء بالذكر رد على حسن ابن بادر حيث نعم انه
 لا ينفق في الشارب غيب شره قيل لما لم يخصص على الدرع والعري
 وهذا قياس مع الفارق لانه خارج عن محل النجاسة وهو ما **قوله** حكم الزريق
 وهو ما يحدث في الفم قيل لاكل كذا فم من تغرب الجوهر على **قوله** ونوم
 مضطجع الاصطجاع ان يصنع النائم جنبه على الارض والاشياء ان يضع
 راسه على ركبة او على يديه كذا في الاتفاق في غايته وفسره
 صاحب العناية والعناية والذيل في التنوير كذا على احدى ركبيه والا اول
 اقرب لفظا ومعنى ويؤيد عطفت بعضهم التنوير كذا على المتكى واما ادب الا
 الى الوارد الى الاستناد الى الجدار والاسطوانة وكذا هو بدون ان لا يكون
 عضوا من اعضائه قيل القول بناقضه الاستناد مختار الطحايري وبتبعه
 صاحب الهداية قال في المنقذ لا ينفق فيه في اصح الروايتين عن الاعظم
 في البدائع وبها خدعة مشايخنا وهذا الاصح واختاره في المحيط لان
 الالية لما كانت مستوفقة من الارض لا يكون النوم سبيلا للنجس والبرج
 غالبا وقد يوفق بين الروايتين بان الاولى على زوال الارض ومشي
 الثانية على اثباتها وقيل النجاس نوعان خفيف وهو ما يكون النائم
 بحيث يمتهم اكثر ما قيل عنده وهو ليس بحدث وقيل وهو خلاف ذلك وهو حدث
 واما نوم المربعين الذي يصلي مضطجعا فالصحيح انه ناقض كذا في التبيين
قوله لا ينفق الوضوء نوم غير ما ذكر فيه بحسب لان المتبادر من هذه العبارة

مستدام

الا يبد من م

الحاصل النوم النافض في هذه الحيثية الثلاثة مع ان النوم المستلحق بالمك
 من الموافقة اتفاقا ويمكن الجواب عليه بان يكون ثبوت
 الحكم فيها بدلالة النص وهو في قوله صلى الله عليه وسلم فانه اذا نام مضجعا
 لم يدر حتى مضجعه فان الاسترخاء كما هو في الثلاثة المذكورة يوجب
 فيها ايضا بل ابلغ واقوي نعم الحكم بعوم العلة فذكرها عند ذكرها حقيقة
 فلا يصح في علي بن ابي حمزة انه نوم غير ما ذكره وهذا البحث مع جوابه نظير
 السؤال والجواب الذين اورد بهما الشراح الهداية على قوله صلى الله عليه
 وسلم انما الوضوء على من نام مضجعا او ساجدا اقول كان يحتج في كل ذي
 من عنقوان الشياطين الى درجة مطالعة معتبرات هذا الفن ان النوم ساجدا
 هو النوم مكبا على الوجه في اوجه غير ما فاض مع وجود كما لا يسترخا
 فيه ثم دفعته بحمله على عدم تغير وضع جنة الصلوة من تحيا في البطن
 عن الفخذ وعدم افراس الذراعين كما هو الظاهر من قوله ساجدا ثم وحيث
 في بعض الشراح هذا النوم مع هذا الوضع بعينه فقلت الحمد لله الذي وفقني
 بأداء الفضلاء وعن الامام الثاني انه لو نذر النوم في السجدة ينقض والا
 فلا لان الغياض ان يكون نافضا الا بالاحتساب في غير العمل لان
 من يكسر الصلوة بالدليل لا يمكنه الاخران عن النوم فيه فاذا نذر في علي
 اصل القياس وجه ظاهر الرواية ما يروى انه صلى الله عليه وسلم قال انما
 نام العبد في سجوده يباهي الله تعالى به ملائكته فيقول انظروا الي عبدي
 وجهه عندني وجسده في طاعتي وانما يكون جسده ففرا اذ ابعث وضوءه
 وحمل هذا الحديث في الاسرار من المشايخ واولان الاستسكان باق فانه
 لو اراد ان لا يجد شيئا في المراحيل **قوله** والاعضاء وهو ما يكون
 العقل به معلوم بان الحنون لنا يصير العقل به مسلوبا وسيبورها
 الشارح بما ذكرناه بعينه **قوله** علي اي هيئة كانا يعني ان جميع الصفات

قوله
 يفرغ

التي

التي لا ينقض وضوء النائم عليها التقص وضوء الغني عليه والجنون
 فيها كالقيام والقعود وغيرهما **قوله** ويدخل السكر في الاعاء لانه من جملة
 ما يكون العقل به معلوبا **قوله** وحده ههنا وانما قيد به لان حده
 في حق وجوب حد الشرب ان لا يعرف شيئا حتى الارض من السما وفي
 حق حرمة الاشربة ان يسلم بالهديان هذا عند الاكظم واما عند ههنا
 ان يسلم به مطلقا وعند الشافعي حده في الكل ما ذكره ههنا وهو ان يظهر
 اثر في مشيته وخرقائه كما ذكره الشارح في باب حد الشرب **قوله** ونظر الى
 قوله بل بطل اقول لو قال بدل الكل ومضى الجارة وساجد التلاوة عطفًا
 على الصبي لصار مع كمال وجازته احسن انتظاما باقبله **قوله** حتى لو فهمه
 يقال فقته الرجل وقلة اذا قال قلة وقلة وهي ناقصة للتيمم ايضا دون الاعتناء
 عامدا كان او ساهيا بدت اسانه وقيل بطل طياره اعضاء الوضوء في الغسل
 ايضا حتى لا يجوز صلوة من فهمه مغتسلا بغير وضوء فيعيد الوضوء دون
 الغسل وقيل لا ينظر عليها لانها ليست بوضوء قصدي معمول لاستباحة
 الوضوء والصلوة في الحديث مطلقا فيصرف الى الكامل وايضا ان وضوء
 الاعراب الذين يمشكون خلف الرسول صلى الله عليه وسلم قصدي فيقتصر
 على مورد ههنا كما صرح به الشارح **قوله** فقته فته لا تقص الوضوء ولا يند
 الصلوة ايضا لانها جعلت حدثا لغيرها في موضع المناجاة وسقط ذلك
 بالنوم لا بطل الصلوة ايضا لان النوم يبطل حكم الكلام هذا على اختيار
 فخر الاسلام وصاحب المحيط قال شذاد ابن ابيس قال ابو حنيفة صلواته لا
 وضوءه وعليه فتوى الفقيه عبد الواحد وقال محمد الكرخي يفسد وضوءه
 ايضا وبه احدى عامه المتأخرين احتياطا وقد اختلف الشارح طرف الغيظ
 رايهم مع انه من جملة خواصهم واعلم ان الاصل في ناقضية الفقهه انه
 كان النبي صلى الله عليه وسلم يصلي اذا قيل اعني فوقع في بيته ففجأك بعض

القوم قطعته فمما اخرج صلى الله عليه وسلم قال الامن ضحك فكم قطعته فليعد
 الصلوة والوضوء جميعا هذا من بدعي المذاهب والبيانية **قوله** او سجدة
 تلاوة لا يقال لا وجه لا بد لها لانها خارجة باللفظ الصلوة لان القول ان لها
 شيئا كاملا للصلوة حتى ان من راي السجدة بها فقد ظنه مصليا باذي
 الربيع وهذا القدر يليق ان يذكر عقيب صلوة الخائفة وان لم تكن صلوة
 حقيقة **قوله** الا عند من راحمه الله فان يخرج و يضع فرجه على فرجها لا ينقض
 عنده ما لم يخرج الذي حقيقته **قوله** وناس الفرجان وقيل مناسه الفرج
 بالفرج ليس بشرط **قوله** ومن المرأة اي ولا ينقض وضوء الرجل من المرأة بل يوجب
 عن غايته رضي الله عنها ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يقبل بعض بناته
 فخرج الى الصلوة بلا تحليل الوضوء بينهما وكذا الحال في من المرأة ظاهر
 بدن الرجل لا ينقض عندنا ويحقق عند الشافعي وكذا الحال في من
 الذكر فامانة المس الى المرأة والذكر من قيل اضافة المصدر الى المفعول
 قطعاً عنده من له ذوق سليم لان كونهما من الاضافة الى الفاعل يا بابه
 عطف الذكر على المرأة وان وقع استخراجه بعض شراح الوقاية على
 عكس ما قلناه فانظر بالكلامين فاحكم بيننا بلحى اعلم ان الخلاف في
 المس بين الرجل والمرأة انما هو في نقص وضوء الماس واما المسوس
 فلا ينقض وضوءه اجماعاً وان الخلاف في المس بالمشقة لان مس كل واحد
 منهما بشعر الاخر او ظفره او سببه لا ينقض اتفاقاً وانما الخلاف في
 مس الذكر بباطن الكف لان المس بظاهره او باصابعه لا ينقض اتفاقاً
 كما في غايه السخسي **قوله** خلافا للشافعي اي في كل واحد من المسين
قوله في ابتلاع الصائم الريق ... انتقال من البلع وهو داخل الشئ من
 الغم الى ما وراء الحلقوم وانما لم ينقض صوم من ابتلع الريق لان الغم
 داخل حكما كانه يجري في بطن الصائم من جانب الجاهز **قوله** ودخول

هذا هو الوجه في المس بالباطن الكف لان المس بظاهره او باصابعه لا ينقض اتفاقاً
 كما في غايه السخسي
 جانب

شانه

الى ما وراء الحلقوم وانما لم ينقض صوم من ابتلع الريق لان الغم داخل حكما
 حكما يجري في بطن الصائم من جانب الجاهز **قوله** ودخول شئ في فمه
 وانما لم ينقض من داخل في شئ من خارج لانه خارج حكما ووضوء
 الشئ الذي اقتض له لا يظهر البعد لا ينقضه اتفاقاً **قوله** لان الوارد فيه صفة
 فظهر وان قيل بعدم جعل الامر بالعكس وهو ظاهر وبه يخرج الجواب
 عن قياس الشافعي رحمه الله العسل بالوضوء واما استدلال الفريقين بالقرار
 واخذت نذكر في الهداية **قوله** فلا بأس به يعني يتم مضمضته لان
 الطعام لين يصل الماء تحته وقال بعضهم لا يتم ما لم يبلغ الماء تحته جرمها
قوله حتى لو بقي العجين وهو الشئ المعروف وهو الذي اتخذته المرأة
 يخلط الماء بالذوق **قوله** لا يجري اي لا يمكنه من الغسل من اجزائه
 الشئ كناه كذا في الصحاح وقيل يعني للرجل والضروقة كذا في فتاوى
 الرازي والتتارخانية وقال في الاسرار هذا صحيح **قوله** وفي
 الدرر عطف على مقدر قبله كانه قيل لا يجري في العين وفي الدرر
قوله يجري وهو يغتسل في الدال والراء المهملة في الوسخ صرح به في الصحاح
 وكذا الصبغ وهو بكسر الصاد وسكون الباء والغفر المحجمة معروف
 يستعمله الصانع في تلويح الاشياء والحنا بكسر الحاء المهملة معروف
قوله واما ثوب الغرط جمع فراط كرمح ورمح وهو بضم القاف
 وسكون الراء والطا المهملة الذي يعلق في شحمة الاذن للترتيب
 وثقب بضم الثاء المشددة وسكون القاف والباء الموحدة جمع ثقب
 وهي التي تدخل فيها القراط صرح به الجوهري **قوله** لا يملك ان لا يركب
 الشكف والعلاج في داخله **قوله** ويجب على القلق يقال يقال رجل اقلد
 بين القلق وهو الذي لم يجتزى وقلق الخائف فلقته فلما فطرها فلقها
 فطعا كذا في الصحاح **قوله** فلما حكم الباطن في العسل قال الربيعي وقيل

المصنف ولا يلزم فيكون الثلثة مستتر في كونهما من اقسام الشهور
توي بين الاولين عمومهما وجه بينهما وبين الثالث مطلقا **قوله**
اما اذا كانت متفق سنة له هذا ما احتاره صاحب الكفاية وقيل
بل فغيرتها واصال الماء الى اثنائها اذا اقبل اصلها سواء كانت متفق
الذوايب او لا وهو الصحيح لان الامر بالتطهير ثلثا والبدن والشعر
ليس من البدن من كل وجه بل هو متصل به نظر الى اصوله ومنفصل
عنه نظر الى رؤوسه فعملنا باصوله في حق من لا يلحقه الحج كالرجل وقوله
في حق النساء للحج بمقتله يجب اقبال الماء مخالف لهذه الرواية الصحيحة
فلتأمل **قوله** ومن حجه انزال المني اعلم انهم جعلوا انزال المني وعينه كحقة
وروية المستيقظ المني وانقطاع الدرس اسبابا لوجوب الغسل فاعلم
صاحب النهاية بان هذه معان موجبة للجنابة لا للغسل فانها تنقصه
في الصحيح فكيف توجبها واجاب عنه في البيان بما التحية ان
هذه المعاني انما ينافق وجوب الغسل لا وجوبه وهي ليست بموجبة
لوجوده حتى يرد ما قاله فيقول عن المبسوط ان سبب وجوبه ارادة ما
لا يحل فعله بسبب الجنابة عند عامة المشايخ ثم اعترض عليه صاحب
البيان بان السبب ما يتوقف وجوده للسبب والغسل واجب اذا وجد
احد هذه المعاني وحدت الارادة ولم توجد فكيف يكون سببا لوجوبه وقيل
سبب وجوب الغسل للجنابة او معاني معناه في عدم جواز مس المصحف
وقراءة القرآن واداء الصلوة وهذا لان الاضافة اشارة السببية وقد
وجدت حيث يقال غسل الجنابة او ما في معناه من غير وجوبه وغسل الحيض
وغسل النعاس وعلى هذا تكون المعاني الموجبة عملة العلة والصواب
عندي ان سبب الوجوب هو حدوث الجنابة او معاني حكمها لانه لا رتبة
في ان من حل فيه شيء من هذه يتنجس لان التنجس لازم لكل واحد

من هذه المعاني فوجب التطهير عنده اذا تنجس ووجوب التطهير متلافا
كما صرح به الربيعي في المقام اذا كان من مخاطب بالعبادات التي لا يحل فعلها
لمس عليه الغسل بحسب عليه الاعتقال وان لم يتصور تلك العبادات
بوجه من الوجوه فعندنا ان ارادتها مع هذا يساهلنا جنة الى وقت الغرض
كما صرح به في الحائض وما يرد صدقها على عدم علة الارادة ان التمسيد
اذا استشهد طاهرا بالطهارة الكبرى لا يغسل وان استشهد بجنابة يجب
غسله مع عدم الارادة كما لا يخفى **قوله** ذي دفن اي من الرجل وشهوة اي
من المرأة كذا في المعراجية اقول يعرف منهم انتفا الدفن من ماء المرأة وليس
لان الله تعالى اسند الدفن الى ما يملكه حيث قال خلق من ماء دافق الآية
صرح به في البيان **قوله** وقت الانفصال اي وقت انفصاله من بين
الصلب والزايب لا وقت خروجه من راس الذكر وابو يوسف يعتبر الشتر
عند هالان وجوب الغسل يتعلق بهما عند الثلاثة خلافا لاحد فيما اذا
انفصل ولم يخرج وانما لم يصرح باعتبار اياهما عند جميع الامتناع للحج
بشهوة بدون الانفصال بها قيل يعمل بقول الربيعي اذا كان فيمن
يسخى من اهل البيت ان لا يغسل معهم ويحاف ان يرتابوا في حقه **قوله** لا
عنده ولا بعيد الصلوة بالاجماع لانه اغتسل الاول فلا يجب للثاني حتى يخرج
فاذا خرج يجب وقت الخروج ابتداء ولو خرج ثانيا او ثام او سبي لا يجب عليه
الغسل اتفاقا ولو خرج منه بعد البول ذكره منتشر وجب الغسل كذا في
الربيعي **قوله** ولا فرق في هذا يعني ان توقف وجوب الغسل على انزال المني
في النوم واليقظة في المرأة كالرجل والمقصود منه مبادرة التضرع بكون المرأة
الآية عن محمد بن حنبل **قوله** كان عليها الغسل بنا على ان ما يبرز من
صدرها الى رحمها قال ابو جعفر ان خرج الى طاهر الفرج يجب الغسل والا
فلا وهو ظاهر الرواية وقال الخواص وبه يوجبون ان ام سامة جات

من هذه المعاني فوجب التطهير عنده اذا تنجس ووجوب التطهير متلافا
كما صرح به الربيعي في المقام اذا كان من مخاطب بالعبادات التي لا يحل فعلها
لمس عليه الغسل بحسب عليه الاعتقال وان لم يتصور تلك العبادات
بوجه من الوجوه فعندنا ان ارادتها مع هذا يساهلنا جنة الى وقت الغرض
كما صرح به في الحائض وما يرد صدقها على عدم علة الارادة ان التمسيد
اذا استشهد طاهرا بالطهارة الكبرى لا يغسل وان استشهد بجنابة يجب
غسله مع عدم الارادة كما لا يخفى **قوله** ذي دفن اي من الرجل وشهوة اي
من المرأة كذا في المعراجية اقول يعرف منهم انتفا الدفن من ماء المرأة وليس
لان الله تعالى اسند الدفن الى ما يملكه حيث قال خلق من ماء دافق الآية
صرح به في البيان **قوله** وقت الانفصال اي وقت انفصاله من بين
الصلب والزايب لا وقت خروجه من راس الذكر وابو يوسف يعتبر الشتر
عند هالان وجوب الغسل يتعلق بهما عند الثلاثة خلافا لاحد فيما اذا
انفصل ولم يخرج وانما لم يصرح باعتبار اياهما عند جميع الامتناع للحج
بشهوة بدون الانفصال بها قيل يعمل بقول الربيعي اذا كان فيمن
يسخى من اهل البيت ان لا يغسل معهم ويحاف ان يرتابوا في حقه **قوله** لا
عنده ولا بعيد الصلوة بالاجماع لانه اغتسل الاول فلا يجب للثاني حتى يخرج
فاذا خرج يجب وقت الخروج ابتداء ولو خرج ثانيا او ثام او سبي لا يجب عليه
الغسل اتفاقا ولو خرج منه بعد البول ذكره منتشر وجب الغسل كذا في
الربيعي **قوله** ولا فرق في هذا يعني ان توقف وجوب الغسل على انزال المني
في النوم واليقظة في المرأة كالرجل والمقصود منه مبادرة التضرع بكون المرأة
الآية عن محمد بن حنبل **قوله** كان عليها الغسل بنا على ان ما يبرز من
صدرها الى رحمها قال ابو جعفر ان خرج الى طاهر الفرج يجب الغسل والا
فلا وهو ظاهر الرواية وقال الخواص وبه يوجبون ان ام سامة جات

من هذه المعاني فوجب التطهير عنده اذا تنجس ووجوب التطهير متلافا
كما صرح به الربيعي في المقام اذا كان من مخاطب بالعبادات التي لا يحل فعلها
لمس عليه الغسل بحسب عليه الاعتقال وان لم يتصور تلك العبادات
بوجه من الوجوه فعندنا ان ارادتها مع هذا يساهلنا جنة الى وقت الغرض
كما صرح به في الحائض وما يرد صدقها على عدم علة الارادة ان التمسيد
اذا استشهد طاهرا بالطهارة الكبرى لا يغسل وان استشهد بجنابة يجب
غسله مع عدم الارادة كما لا يخفى **قوله** ذي دفن اي من الرجل وشهوة اي
من المرأة كذا في المعراجية اقول يعرف منهم انتفا الدفن من ماء المرأة وليس
لان الله تعالى اسند الدفن الى ما يملكه حيث قال خلق من ماء دافق الآية
صرح به في البيان **قوله** وقت الانفصال اي وقت انفصاله من بين
الصلب والزايب لا وقت خروجه من راس الذكر وابو يوسف يعتبر الشتر
عند هالان وجوب الغسل يتعلق بهما عند الثلاثة خلافا لاحد فيما اذا
انفصل ولم يخرج وانما لم يصرح باعتبار اياهما عند جميع الامتناع للحج
بشهوة بدون الانفصال بها قيل يعمل بقول الربيعي اذا كان فيمن
يسخى من اهل البيت ان لا يغسل معهم ويحاف ان يرتابوا في حقه **قوله** لا
عنده ولا بعيد الصلوة بالاجماع لانه اغتسل الاول فلا يجب للثاني حتى يخرج
فاذا خرج يجب وقت الخروج ابتداء ولو خرج ثانيا او ثام او سبي لا يجب عليه
الغسل اتفاقا ولو خرج منه بعد البول ذكره منتشر وجب الغسل كذا في
الربيعي **قوله** ولا فرق في هذا يعني ان توقف وجوب الغسل على انزال المني
في النوم واليقظة في المرأة كالرجل والمقصود منه مبادرة التضرع بكون المرأة
الآية عن محمد بن حنبل **قوله** كان عليها الغسل بنا على ان ما يبرز من
صدرها الى رحمها قال ابو جعفر ان خرج الى طاهر الفرج يجب الغسل والا
فلا وهو ظاهر الرواية وقال الخواص وبه يوجبون ان ام سامة جات

من هذه المعاني فوجب التطهير عنده اذا تنجس ووجوب التطهير متلافا
كما صرح به الربيعي في المقام اذا كان من مخاطب بالعبادات التي لا يحل فعلها
لمس عليه الغسل بحسب عليه الاعتقال وان لم يتصور تلك العبادات
بوجه من الوجوه فعندنا ان ارادتها مع هذا يساهلنا جنة الى وقت الغرض
كما صرح به في الحائض وما يرد صدقها على عدم علة الارادة ان التمسيد
اذا استشهد طاهرا بالطهارة الكبرى لا يغسل وان استشهد بجنابة يجب
غسله مع عدم الارادة كما لا يخفى **قوله** ذي دفن اي من الرجل وشهوة اي
من المرأة كذا في المعراجية اقول يعرف منهم انتفا الدفن من ماء المرأة وليس
لان الله تعالى اسند الدفن الى ما يملكه حيث قال خلق من ماء دافق الآية
صرح به في البيان **قوله** وقت الانفصال اي وقت انفصاله من بين
الصلب والزايب لا وقت خروجه من راس الذكر وابو يوسف يعتبر الشتر
عند هالان وجوب الغسل يتعلق بهما عند الثلاثة خلافا لاحد فيما اذا
انفصل ولم يخرج وانما لم يصرح باعتبار اياهما عند جميع الامتناع للحج
بشهوة بدون الانفصال بها قيل يعمل بقول الربيعي اذا كان فيمن
يسخى من اهل البيت ان لا يغسل معهم ويحاف ان يرتابوا في حقه **قوله** لا
عنده ولا بعيد الصلوة بالاجماع لانه اغتسل الاول فلا يجب للثاني حتى يخرج
فاذا خرج يجب وقت الخروج ابتداء ولو خرج ثانيا او ثام او سبي لا يجب عليه
الغسل اتفاقا ولو خرج منه بعد البول ذكره منتشر وجب الغسل كذا في
الربيعي **قوله** ولا فرق في هذا يعني ان توقف وجوب الغسل على انزال المني
في النوم واليقظة في المرأة كالرجل والمقصود منه مبادرة التضرع بكون المرأة
الآية عن محمد بن حنبل **قوله** كان عليها الغسل بنا على ان ما يبرز من
صدرها الى رحمها قال ابو جعفر ان خرج الى طاهر الفرج يجب الغسل والا
فلا وهو ظاهر الرواية وقال الخواص وبه يوجبون ان ام سامة جات

من هذه المعاني فوجب التطهير عنده اذا تنجس ووجوب التطهير متلافا
كما صرح به الربيعي في المقام اذا كان من مخاطب بالعبادات التي لا يحل فعلها
لمس عليه الغسل بحسب عليه الاعتقال وان لم يتصور تلك العبادات
بوجه من الوجوه فعندنا ان ارادتها مع هذا يساهلنا جنة الى وقت الغرض
كما صرح به في الحائض وما يرد صدقها على عدم علة الارادة ان التمسيد
اذا استشهد طاهرا بالطهارة الكبرى لا يغسل وان استشهد بجنابة يجب
غسله مع عدم الارادة كما لا يخفى **قوله** ذي دفن اي من الرجل وشهوة اي
من المرأة كذا في المعراجية اقول يعرف منهم انتفا الدفن من ماء المرأة وليس
لان الله تعالى اسند الدفن الى ما يملكه حيث قال خلق من ماء دافق الآية
صرح به في البيان **قوله** وقت الانفصال اي وقت انفصاله من بين
الصلب والزايب لا وقت خروجه من راس الذكر وابو يوسف يعتبر الشتر
عند هالان وجوب الغسل يتعلق بهما عند الثلاثة خلافا لاحد فيما اذا
انفصل ولم يخرج وانما لم يصرح باعتبار اياهما عند جميع الامتناع للحج
بشهوة بدون الانفصال بها قيل يعمل بقول الربيعي اذا كان فيمن
يسخى من اهل البيت ان لا يغسل معهم ويحاف ان يرتابوا في حقه **قوله** لا
عنده ولا بعيد الصلوة بالاجماع لانه اغتسل الاول فلا يجب للثاني حتى يخرج
فاذا خرج يجب وقت الخروج ابتداء ولو خرج ثانيا او ثام او سبي لا يجب عليه
الغسل اتفاقا ولو خرج منه بعد البول ذكره منتشر وجب الغسل كذا في
الربيعي **قوله** ولا فرق في هذا يعني ان توقف وجوب الغسل على انزال المني
في النوم واليقظة في المرأة كالرجل والمقصود منه مبادرة التضرع بكون المرأة
الآية عن محمد بن حنبل **قوله** كان عليها الغسل بنا على ان ما يبرز من
صدرها الى رحمها قال ابو جعفر ان خرج الى طاهر الفرج يجب الغسل والا
فلا وهو ظاهر الرواية وقال الخواص وبه يوجبون ان ام سامة جات

هذا هو الوجه الذي ذكره في قوله
 في قوله تعالى ولا يأتوا بها من قبل
 ولا من خلفها والوجه الذي ذكره في قوله
 ولا يأتوا بها من قبل ولا من خلفها
 والوجه الذي ذكره في قوله ولا يأتوا بها من قبل
 ولا من خلفها والوجه الذي ذكره في قوله
 ولا يأتوا بها من قبل ولا من خلفها

الى النبي صلى الله عليه وسلم فتاكت فعل على المرأة الغسل اذا احتلمت فتاكت
 صلى الله عليه وسلم نعم اذا كانت المأوى عن خلة بنت حليم انما سالت النبي صلى
 الله عليه وسلم عن المرأة تربي في منامها ما يري الرجل فتاكت ليس عليها غسل حتى
 تنزل كان الرجل ليس عليه غسل حتى تنزل كذا في التبيين **قوله** وغيبوبة
 الخشفة وهي بالحاء المهملة راس الذكر في الختان وهو من صنع القطع من الرجل
 والمرأة اما على عادتهم في ختن النساء على التظليل وفي نظم الفقه الختان سنة
 فيهما عجزانه لو تركه بحجروهي لا يحجر كذا في المعراجية وتخصيص الخشفة بالذكر
 بناء على كثرتها والافتقارها من مقطوعهما يوجب الغسل ايضا وانما عدل المصنف
 عن قول صاحب الهداية والتقاء الختانين من غير انزال اشارة الى ان المراد
 بالتقاءهما هو غيبوبة الخشفة لا نفس الالتقاء لانه ليس بمسوط ولا سبب حتى
 لو اتقيا ولم تغيب الخشفة لا يجب ولو غاب بدون التقاءهما كالأول والوجه في
 البرجح واليانه لا حاجة الى مزيد من غير انزال لانه لا وجه لكونه قيد
 الحكم لانه يوجب عدم وجوب الغسل اذا قارن الالتقاء بالانزال واما
 كونه مقتضى لعدم من مقابلة الانزال كذا فيهم من تقريره في **قوله**
 وروية المستيقظ المبني اه وتفسيره الشامل لمبني الرجل والمراد ما اخبر الله
 تعالى عنه بقوله خلق من مائة ذوق يخرج من بين الصلب والترائب والتفسير
 الذي روي عنه عائشة رضي الله عنها ليس بجامع اما الذي يكون الدالة
 في المعلقة ما غليظ يخرج بعد البوك وبعد الاغتسال من الجماع وقيل كل من
 الثلاثة شدة الباك وسكن الرطوبة كذا انقله الجوهري وقيل هو بول
 غليظ ينفتح الرقيق منه حر وجامد كذا في الهداية **قوله** والذي لا يقال وقد
 صرح في جميع العتبات بانه لا يوجب الغسل كالودي فيا بال المصنف عدم رويته
 من الوجبات لانا نقول الذي يحكم عليه بعدم كونه موجبا هو الذي يقتضيه
 والذي عدم موجبا هو ما يكون في صورته مع احتمال كونه ميار قيقا كما

هذا هو الوجه الذي ذكره في قوله
 في قوله تعالى ولا يأتوا بها من قبل
 ولا من خلفها والوجه الذي ذكره في قوله
 ولا يأتوا بها من قبل ولا من خلفها
 والوجه الذي ذكره في قوله ولا يأتوا بها من قبل
 ولا من خلفها والوجه الذي ذكره في قوله
 ولا يأتوا بها من قبل ولا من خلفها

المعجم ما
 ايضاً في
 عند بعض
 الرجل
 والفتا
 مسك
 الدال

طلع

اشار اليه الشارح بقوله اما الذي فلا احتمال كونه الى اخره **قوله** وانقطاع الحيض
 والنفس اعرض عن عليه بانه ليس في انقطاعها الا الطهارة ومن المحال ان توجب
 الطهارة الطهارة وانما في جنبها الجاسة وهذا لان الحيض محبس كسابر الاحداث
 فتخرج من موضع الخروج فاذا اتجس ذلك الموضع تنجس كل البدن لما عرف انه لا يتنجس
 من الجاسة والطهارة فوجب نظهيره فبذلك فالظاهر ان يجعل الموجب ظهورها
 اوجز وجهها او نحو ذلك كما يجعل في المني نزوله لا يقال لو كان الموجب هو
 الظهور لوجب الغسل قبل الانقطاع لانا نقول لا ريب في وجوبه لكن انما لا يقتل
 قتله لعدم الفائدة اذ الدم مستعمل لان الاغتسال لا يرفع الحدث المتقدم فاذا انقطع
 سكن الغسل فوجب لاجل ذلك الحدث وايضا لو كان الموجب لا ينقطع لما حرم
 على الحائض وذات النفساء قراءة القرآن ما لم ينقطع دمها وليس كذلك كما لا يخفى
 هذا زبدة ما في الكفاية والتبيين وكذا احسن صاحب الهداية حيث لم يصرح
 ما يضاف الى الذين حتى يقدر كل احد ما يشترطه ولا يري عليه ما يرد على من
 صرح به واما نقول هم كون الموجب هو نفس الدمين فذوق بما ذكر في الوضوء
 من ان الجواهر لا تصلح ان تكون علة **قوله** لقوله صلى الله عليه وسلم وجب
 الاستدلال بالاية ان الله تعالى منع الزوج من الوطئ قبل الاغتسال وقد علمنا
 ان الوطئ يضر في ملكه لقوله تعالى فانك احسن ثم فلو لم يكن واجبا لم يمنع الانسان
 من حقه فثبت وجوبه واما ايجاب النقاس فثبت بالاجماع هذا من جهة ما في
 البيان به **قوله** حتى يطهرن على قراءة التثنية بدتشد يد الطاء والهاء في قراءة
 حمزة والكسائي وعاصم في رواية ابي بكر وانما قيد به لان الدلالة على وجوب
 الاغتسال محتصة بهذه القراءة لان يطهرن يعني تطهرت فادغم كالمزحل والمدح
 بمعنى المتزحل والمتدثر اي يغتسلن واما التثنية الذي قرأ به ابن كثير واطع
 وعجزها ممنوع يعني حتى يزول عمنس الدم لانه من طهرت المرأة من حيضها
 فيحمل القراءة الاولى على ما دون العشرة والثانية على ما صرح به في النقاس

هذا هو الوجه الذي ذكره في قوله
 في قوله تعالى ولا يأتوا بها من قبل
 ولا من خلفها والوجه الذي ذكره في قوله
 ولا يأتوا بها من قبل ولا من خلفها

المصالح الالهية
 الصبح لامن البصر كمن يصيد جذا **قوله** ليس في
 ذلك خرج اشار به الى ان تغسل معاني ثيابي
 الحدود كما يخرجون نفع
 صو

[illegible]

واما اذا انفصل ولم يستقر في شيء فاختلوا فيه فقال بعضهم انه لا يصيب
استعمالا وهو اختيار الطحاوي والبخاري والثوري وبعض مشايخ بلخ
لا خلاف في ان الماء الذي ينقاط من اعضاء المظهر ويصيب ثوبه انه
لا يوصف بالاستعمال لانه لا يمكنه التحفظ والتخزين منه كذا في شرح القدر
المسمى بجمع الدراية وذهب اصحابنا الى انه يصير مستعملا بمعنى انه لو اضا
الثوب في تلك الحالة تخيس ومن نسي راسه فاخذ من لحيته ومسح به
راسه لا يجوز عندهم وهو اختيار صاحب الهداية حيث قال الصحيح
انه كما زيل العضو اعلم ان هذا الكاف يسبي كالمفاجاة مثل ان يقال
ما خرجت من البيت بربايت بداي فاجاء قروية زيد ومعه يصب
الماء مفاجيا وقت زواله عن العضو وقت الاستعمال من غير توقف الى
وقت الاستقرار في مكان قيل فيه حج عظيم ايجب بانه لا يخرج فيه بناء
ان المختار للفتوي من الاقوال بانه طاهر غير طاهر هو ذهب محمد ورواه
عن ابي حنيفة ايضا كما سيجي **قوله** نجاسة غليظة كانت فاسه على الماء المستعمل
في النجاسة الحقيقية فيقدر بالدرهم **قوله** خفيفة فان اختلف العلماء في بوبه
التخفيف فيه ورري مذهبه عن ابي حنيفة حرمة انه ايضا **قوله** طاهر
غير طاهر بناء على ان خلافة الماء الطاهر للعضو طاهر حقيقة لا يجب
التخيس كالموغل به ثوب طاهر وانا وجدنا مسطورا في التحفة والدرر
انه قال مشايخ العراق انه طاهر غير طاهر بلا خلاف على ما بين اصحابنا
حيث كان قاضي القضاة ابو حازم عبد الحميد العراقي يقول ارجوان لا يثبت
رواية النجاسة فيه عن ابي حنيفة رحمه الله وهو اختيار المحققين من مشايخنا
بما رواه النهر قاسم المحيط هو الاشتهر عن ابي حنيفة وهو الاقيس قال في المنيد
والمراد هو الصحيح وعليه الفتوي وقال الحسام الشهيد لان يكون جنبا لهم
الضرورة وعموم البلوي فيها انتهى كلامهما قال الفاضل الرازي نقلنا من اشتاده

هذا هو المختار في هذه المسألة
والمراد من قوله لا يخرج فيه بناء
انه لا يخرج فيه بناء على ان خلافة الماء الطاهر للعضو طاهر حقيقة لا يجب
التخيس كالموغل به ثوب طاهر وانا وجدنا مسطورا في التحفة والدرر
انه قال مشايخ العراق انه طاهر غير طاهر بلا خلاف على ما بين اصحابنا
حيث كان قاضي القضاة ابو حازم عبد الحميد العراقي يقول ارجوان لا يثبت
رواية النجاسة فيه عن ابي حنيفة رحمه الله وهو اختيار المحققين من مشايخنا
بما رواه النهر قاسم المحيط هو الاشتهر عن ابي حنيفة وهو الاقيس قال في المنيد
والمراد هو الصحيح وعليه الفتوي وقال الحسام الشهيد لان يكون جنبا لهم
الضرورة وعموم البلوي فيها انتهى كلامهما قال الفاضل الرازي نقلنا من اشتاده

هذا هو المختار في هذه المسألة
والمراد من قوله لا يخرج فيه بناء
انه لا يخرج فيه بناء على ان خلافة الماء الطاهر للعضو طاهر حقيقة لا يجب
التخيس كالموغل به ثوب طاهر وانا وجدنا مسطورا في التحفة والدرر
انه قال مشايخ العراق انه طاهر غير طاهر بلا خلاف على ما بين اصحابنا
حيث كان قاضي القضاة ابو حازم عبد الحميد العراقي يقول ارجوان لا يثبت
رواية النجاسة فيه عن ابي حنيفة رحمه الله وهو اختيار المحققين من مشايخنا
بما رواه النهر قاسم المحيط هو الاشتهر عن ابي حنيفة وهو الاقيس قال في المنيد
والمراد هو الصحيح وعليه الفتوي وقال الحسام الشهيد لان يكون جنبا لهم
الضرورة وعموم البلوي فيها انتهى كلامهما قال الفاضل الرازي نقلنا من اشتاده

هذا هو المختار في هذه المسألة
والمراد من قوله لا يخرج فيه بناء
انه لا يخرج فيه بناء على ان خلافة الماء الطاهر للعضو طاهر حقيقة لا يجب
التخيس كالموغل به ثوب طاهر وانا وجدنا مسطورا في التحفة والدرر
انه قال مشايخ العراق انه طاهر غير طاهر بلا خلاف على ما بين اصحابنا
حيث كان قاضي القضاة ابو حازم عبد الحميد العراقي يقول ارجوان لا يثبت
رواية النجاسة فيه عن ابي حنيفة رحمه الله وهو اختيار المحققين من مشايخنا
بما رواه النهر قاسم المحيط هو الاشتهر عن ابي حنيفة وهو الاقيس قال في المنيد
والمراد هو الصحيح وعليه الفتوي وقال الحسام الشهيد لان يكون جنبا لهم
الضرورة وعموم البلوي فيها انتهى كلامهما قال الفاضل الرازي نقلنا من اشتاده

فقد هي

فقد صحت الروايات عن الكل سوى الحسن ان الماء المستعمل طاهر وعليه
الفتوي قال محمد بكير شريه ولا يحرم ويحس به واما عدم كونه مستعملا فلا اقيمت
به حجة فتغيرت بالاستعمال صفة الماء لانه صار سببا لزال الاثام فيمكن فيه
نوع خبث كما في الصدقة التي اقيمت بها هرة وقد تغيرت صفته فلم يبق عليها
حيث حرم على الهاشمي والقي **قوله** في قوله القديم وانا قال كذلك لان له فيه
ثلاثة اقوال اظهرها كقول محمد وقوله الثالث انه ان كان المستعمل محدثا
فهو كقول محمد وان كان متوضئا ففكما القديم وهو قول زرارة لا يقال
على تقدير المتوضي لا يكون الماء مستعملا عنده حيث جعل على الاستعمال
ازالة الحديث فكيف يتصور ترتيب حكم الشيء على غير ذلك الشيء والشافعي
تارة يقول ان حكم الطاهرة مع عدم الطهورية وان استعماله المتوضي تارة
هو الطاهرة والمطهرة وان استعماله الحديث وتارة يقول هو الطاهر
مع عدم الطهورية ان استعماله الحديث والطاهرة والمطهرة ان استعماله
التوضي ففي هذه الاقوال الثلاثة عدم حكم الماء الذي استعماله المتوضي من احكام
الماء المستعمل مع ان الماء المذكور ليس بماء مستعمل على مقتضى تعريفه اياه
لان مقتضى كل واحد من الاقوال الثلاثة يشمل ما يحصل بازالة الحديث ومدار
بيان الاحكام الثلاثة عليها واما المتوضي فلا ريب في عدم كونه من عداد
الماء المستعمل اصطلاحا عنده فذكره ههنا استطراد في تارة لبيان اتفاق
بينه وبين الماء المستعمل وتارة لبيان التساوي بينهما فيقتضي **قوله** ومن
يقول لو كان طاهرا اقول كان قصد به الذر على محمد والشافعي ومالك
وزفر وغيرهم من قال بطهارته ومعنى كلامه انه لو كان المستعمل طاهرا لجاز
في السفر الوضوء بالماء المطلق ثم الشرب منه بعد استعماله ونحوه تفكيك
الضمير الذي نشأ من ان يراى باحد الضميرين الماء المستعمل وبالاخر
المطلق كما اشترنا اليه في تقرير كلامه مدقق بيان المطلق والتعبد واحد بالذات

هذا هو المختار في هذه المسألة
والمراد من قوله لا يخرج فيه بناء
انه لا يخرج فيه بناء على ان خلافة الماء الطاهر للعضو طاهر حقيقة لا يجب
التخيس كالموغل به ثوب طاهر وانا وجدنا مسطورا في التحفة والدرر
انه قال مشايخ العراق انه طاهر غير طاهر بلا خلاف على ما بين اصحابنا
حيث كان قاضي القضاة ابو حازم عبد الحميد العراقي يقول ارجوان لا يثبت
رواية النجاسة فيه عن ابي حنيفة رحمه الله وهو اختيار المحققين من مشايخنا
بما رواه النهر قاسم المحيط هو الاشتهر عن ابي حنيفة وهو الاقيس قال في المنيد
والمراد هو الصحيح وعليه الفتوي وقال الحسام الشهيد لان يكون جنبا لهم
الضرورة وعموم البلوي فيها انتهى كلامهما قال الفاضل الرازي نقلنا من اشتاده

هذا هو المختار في هذه المسألة
والمراد من قوله لا يخرج فيه بناء
انه لا يخرج فيه بناء على ان خلافة الماء الطاهر للعضو طاهر حقيقة لا يجب
التخيس كالموغل به ثوب طاهر وانا وجدنا مسطورا في التحفة والدرر
انه قال مشايخ العراق انه طاهر غير طاهر بلا خلاف على ما بين اصحابنا
حيث كان قاضي القضاة ابو حازم عبد الحميد العراقي يقول ارجوان لا يثبت
رواية النجاسة فيه عن ابي حنيفة رحمه الله وهو اختيار المحققين من مشايخنا
بما رواه النهر قاسم المحيط هو الاشتهر عن ابي حنيفة وهو الاقيس قال في المنيد
والمراد هو الصحيح وعليه الفتوي وقال الحسام الشهيد لان يكون جنبا لهم
الضرورة وعموم البلوي فيها انتهى كلامهما قال الفاضل الرازي نقلنا من اشتاده

هذا هو المختار في هذه المسألة
والمراد من قوله لا يخرج فيه بناء
انه لا يخرج فيه بناء على ان خلافة الماء الطاهر للعضو طاهر حقيقة لا يجب
التخيس كالموغل به ثوب طاهر وانا وجدنا مسطورا في التحفة والدرر
انه قال مشايخ العراق انه طاهر غير طاهر بلا خلاف على ما بين اصحابنا
حيث كان قاضي القضاة ابو حازم عبد الحميد العراقي يقول ارجوان لا يثبت
رواية النجاسة فيه عن ابي حنيفة رحمه الله وهو اختيار المحققين من مشايخنا
بما رواه النهر قاسم المحيط هو الاشتهر عن ابي حنيفة وهو الاقيس قال في المنيد
والمراد هو الصحيح وعليه الفتوي وقال الحسام الشهيد لان يكون جنبا لهم
الضرورة وعموم البلوي فيها انتهى كلامهما قال الفاضل الرازي نقلنا من اشتاده

هذا هو المختار في هذه المسألة
والمراد من قوله لا يخرج فيه بناء
انه لا يخرج فيه بناء على ان خلافة الماء الطاهر للعضو طاهر حقيقة لا يجب
التخيس كالموغل به ثوب طاهر وانا وجدنا مسطورا في التحفة والدرر
انه قال مشايخ العراق انه طاهر غير طاهر بلا خلاف على ما بين اصحابنا
حيث كان قاضي القضاة ابو حازم عبد الحميد العراقي يقول ارجوان لا يثبت
رواية النجاسة فيه عن ابي حنيفة رحمه الله وهو اختيار المحققين من مشايخنا
بما رواه النهر قاسم المحيط هو الاشتهر عن ابي حنيفة وهو الاقيس قال في المنيد
والمراد هو الصحيح وعليه الفتوي وقال الحسام الشهيد لان يكون جنبا لهم
الضرورة وعموم البلوي فيها انتهى كلامهما قال الفاضل الرازي نقلنا من اشتاده

والاختلاف العارض من وصف الاطلاق والتقييد اعتباري فلا تعييك
 اصلا ولو سلم الاختلاف حقيقة لم يصرف قيل الاستحسان فلا اشكال ايضا
قوله ولم يزل به احد يمين انه لو وجد المسافر في اثنا التطهير لم يعد للستر
 بحيث لا يعني الابه فلا يجوز التوضي بدلقوم علة العطش وجوز التيمم عنده ولو
 كان المستعمل ما يجوز شربه لاسناؤه بالمقضي به ثم الشرب منه فلم يجوز
 التيمم عند وجود الماء بلا ضرورة وهذا ايضا لم يجمع من احدثه قيل عليه
 انه لم لا يجوز ان يكون هذا من قبيل ما حرم تناول مع القطع بطهارته كالطين
 وجوابه ان هذا من البعد والركاكة بحيث لا يستحق ان يتغير من لسانه وانما
 الكلام في بحث الاستعمال لانه كثير الاستعمال كل اصاب ريع وهو جلد مستعد
 للرباغة لم يدغ بعد وما سببه لهذا المقام باعتبار جعله فريضة يتوضا من ما بها
 كان ذكر الشعر والعظم ونحوهما باعتبار انها اذا وقعت في الماء هل يجوز
 به الوضوء او لا فلا يتوقف عليهم كونها من غير هذا الباب **قوله** الاجل المختار
 والادبي اعترض عليه الرابع بان استثناءه مع الحقير يدل على انه لا يطهر
 بالديج وليس كذلك بل صرح به في الغاية بانه اذا دغ ظهر واجيب عنده بان
 المراد من طهارته جوار الاستعمال والاستثناء من المراد من الملقح طهرا
 ولقد اصاب في تقديمه نحن بر في هذا المقام لان فيه اشارة الى ان عدم قابلية
 الطهارة في المختار والناظر في امثال هذه المواضع يقتضي التعظيم كما قوله تعالى
 لهدمت صوامع ومعابك وصلوات ومساجد **قوله** هي ازالة النتن وهي الحاجة
 الكبرى **قوله** كالغسل وهي بفتح الغاف والراء المهملة وبالطاء المعجمة وفي
 يدغ به ومنه اديم مغزوط **قوله** ونحو اشارة الى العفص الذي يتخذ منه
 الحبر والي الشك الذي هو نبت طيب الراجحة من الطم يدغ به **قوله** في بلحجة
 المسك وهي جلد يجمع فيها المسك وتغرب نافه وقال قاضي خان المسك طاهر
 حلال **قوله** من غير فصل يعني ان بعضهم فرق بين طهرها وبها وبين ما

هذا هو المختار في هذه المسئلة
 من غير فصل يعني ان بعضهم فرق بين طهرها وبها وبين ما

الطهارة
قوله

هذا هو المختار في هذه المسئلة
 من غير فصل يعني ان بعضهم فرق بين طهرها وبها وبين ما

الافضل

هذا هو المختار في هذه المسئلة
 من غير فصل يعني ان بعضهم فرق بين طهرها وبها وبين ما

انفصل من الذبوحة وغير الذبوحة وبني كونها بحال لو اصابها الماء
 فسدت او لا والاصح انها طاهرة في كل حال **قوله** بالذوق وهي بالذال المعجمة
 الذج كما فهم من قول الشارح ان يدغ المسلم قال الاستاذ العاقل فيه
 تسامح لان الظاهر ان صغير طهر الثاني راجع الى ما هو فاسد لاقتضائه
 الاستدراك قوله الابن وكذا نحوه وان رجع الى الجدل يلزم التعييك ونحن
 نقول يلزم الثاني لان التعييك امر سهل **قوله** وشعر الميتة يعني لسوي
 المختار والاصح ان الكلب ليس كالحنزير **قوله** وحافرها بلحاء للمعدة والغذاء
 من الفرس وغيره بمنزلة الظفر من الانسان والقرن يصح القاف وسكون
 الراء عظم ثبت في راس الثور وغيره **قوله** وشعر الاشياء وعظمه
 وانما تعرض لها فيه بعد الحكم بطهارتها في الميتة لانها اتفقت بين
 اصحابنا واخلاف فيها للساجي واما في الانسان فهنا اصحابنا وايضا
 والاصح انها طاهرة ان فيه كما صرح به في الغاية ولان هذه الشعرا عم ما
 سبق لانه يشتمل شعر الانسان الحي والميت يفصح عنه استدلال الاكل
 على طهارته بتقسيمه صلى الله عليه وسلم شعره بين اصحابه وكما في
 خصوص عظمه خلاف عظيم حتى قال في الظهيرة وعظم الادبي بحسب
 ابي يوسف انه طاهر فتوهم التكرار هنا وهم يخص **قوله** وقد ذكر ان كل من
 العظم والعصب طاهر اعترض من على النسخ التي وقع فيها لفظ العصب بان طهارة
 عظم الانسان مذكورة واما طهارة عصبه فلا تان قيل يعلم ذلك من طهارة
 عصب الميتة فلما ان كان بيان احوالها مغنيا عن بيان احوال الانسان
 لكان التعرض له ثانيا بقوله وشعر الانسان اه مستدركا وقد بينا الحاجة
 اليه قبيل هذا **قوله** لما كان الاختلاف اي لوجوده تعييل لقوله وان كان لا يخفى
قوله لا يجوز الصلوة به عند محله رحمه الله لان ما بين من الحي ميت وكان
 هذا محروما وضع النجاسة وقال ابو يوسف يجوز لانها اذا وضعت مكانها

هذا هو المختار في هذه المسئلة
 من غير فصل يعني ان بعضهم فرق بين طهرها وبها وبين ما

كلا

التقاطع وهذا الذي
 يكون
 ما قيل
 لا يجوز
 التفسير
 عن الاسترخاء
 لا يجوز ان الاسترخاء
 يقتضي اول
 من هذا التقاطع
 مثل

حق

[illegible]

في الحال من غير اسناد لانه من باب وجوب نجاسة في الثوب حتى اذا
 كانوا غسلوا الثوب بما بها لا يلزم الاغسلوا على الصحيح وفيه نوع اشتباه
 حتى حذف بعضهم حرف الاستثنا من كلامه فليتنا مل ثم بطهارة البئر
 يظهر الدلو والرشا والبكرة ونواحي البئر ويد المستقي روي ذلك عن
 ابي يوسف لان نجاسة هذه الاشياء بنجاسة البئر فيكون طهارتها طهارة
 نفيا للحرج كعروة الاسريق تظهر بطهارة اليد النجسة في البقرة الثالثة
 ويد المستقي تظهر بطهارة المحل وذن الحزير يظهر بها اذا صارت خلا
 ولو وجب نزع البئر فخر حواكل يوم عشر دلا او اقل واكثر حتى نزعوا
 معتذر الواجب اجزاهم كذا في المراجحة والتبيين **قوله** وقال الله
 وجد يعني مطلقا سواء وجد متنجسا او لا **قوله** وسورة الادبي وهو
 بضم السين مهمون العبي علي وزن مثول البقية بعد الاكل والشرب
 في فقر الانا كذا في السروي قال الزبيدي ولا فرق بين الطاهر والنجس
 والحايض والنفس والصغير والكبير والسلم والكافر لان لعابه
 منقوله من لحم طاهر فيكون طاهرا مثله ولقول عائشة رضي الله عنها
 كنت اشرب وانا حايض فانا وله النبي صلى الله عليه وسلم فيضع فاه
 موضع في فيشر ب انتهى هذا اذا لم يتنجس فيه بالنجاسة الحقيقية واما
 اذا شرب عذرا مثلا فشرب او اكل قولا قبل ان يبلغ ريقه تلك مرات
 فسوره نجس لا يقال ينبغي ان يتنجس سور الحجب لسقوط العرض عنه
 من يقول بنجاسة الماء المستعمل لانا نقول في اصح الروايتين عن ابي
 حنيفة لا يستقطبه العرض وفي رواية يسقط لكن لا يصير الماء مستعملا
 نفيا للحرج اذا لو حكم بنجاسته لاحاج كل جنب وحايض الى ناعلي حدة
 وفيه من الحرج كما لا يخفى هذا من مافي الكافي **قوله** وكل ما كور طاهر قبل
 يدخل فيه الرجاجة لانها ما كور اللحم وقد افرد بها الذكر بجيد هذا كما نرى

اجيب بان المراد الظاهر بغير كراهة فخرجت ولهذا تحضها بالذكر ثانيا **قوله** والرجا
 الخلاه من النجاسة وانما وصفت بها احتراز عن المحبوسة لانها اذا خلى سبيلها
 وحالت في مرابيل الناس واكبت القذرات والفضلات فلا جرم يتلوث متقا
 فيحكم بمرأه سورها واما المحبوسة فهي على نوعين احدهما ما تحبس في بيت
 نفسها وهي لا تخرج عن جدران فضلات نفسها والثاني ما تحبس للشمس
 وتكون بحيث لا يصل منقارها حتى قد مرها لان راسها واكليها وشربها
 خارج عن بيتها فهي امين عن مخالطة النجاسات مطلقا فلا كراهة في سورها
 قطعاً كذا في شرح الهداية **قوله** ان عدم غيره اي غير المشكوك ومعني
 وجوب الجمع بين الوضوء والتيمم لا يخلو مع اداء الصلوة الواحدة منهما الا الجمع
 بينهما في حاله واحدة بلا فاصلة احدث حتى لو صلى ظهر اليوم مثلاً بسور
 الحمار ثم احدث فتيمم فصلى ذلك بعينه حاز كذا فيهم من تفسير الحكاية **قوله**
 والعرق معتبر بالسور وقيل كان الواجب ان يقولوا والسور معتبر بالعرق
 لان الكلام في السور لا فيه وليس بصواب لان المصنف اراد ان يبين في
 من الاسان ولو قال ما قاله السائل لو جيب ان يقول بعد عرق الادبي
 كذا عرق الكلب كذا او كان الاصل اذ اكل العرق لا السور لا يقال ان
 عرق الحمار مشكوك وعرقه طاهر لا نقول ولا ان سورة طاهر والشك
 في ظهوره وتانيا ان طهارة عرقه قد ثبت بالنسبة على خلاف القياس **قوله**
 محمد بها هذا هو الجامع بين نبيذ التمريض والاسان لانه له شبهها خاصا
 بسور البغل والحمار على قول محمد فانه يقول بضم التيمم الى الوضوء طحايا
باب التيمم وهو في اللغة القصد ومعناه الشري ما ذكره المصنف
 بقوله ضرب يمسح وجهه اه قيل تفسير التيمم بنفس الضربة يشعر بانها داخله فيه
 فمن ضرب يديه على الارض التيمم فحدث قبل ان يمسح بهما وجهه وذراعيه
 ثم مسحهما لم يحز لانه احدث بعد ما الى بعض التيمم كان كمن احدث في انشاء

في الحال من غير اسناد لانه من باب وجوب نجاسة في الثوب حتى اذا كانوا غسلوا الثوب بما بها لا يلزم الاغسلوا على الصحيح وفيه نوع اشتباه حتى حذف بعضهم حرف الاستثنا من كلامه فليتنا مل ثم بطهارة البئر يظهر الدلو والرشا والبكرة ونواحي البئر ويد المستقي روي ذلك عن ابي يوسف لان نجاسة هذه الاشياء بنجاسة البئر فيكون طهارتها طهارة نفيا للحرج كعروة الاسريق تظهر بطهارة اليد النجسة في البقرة الثالثة ويد المستقي تظهر بطهارة المحل وذن الحزير يظهر بها اذا صارت خلا ولو وجب نزع البئر فخر حواكل يوم عشر دلا او اقل واكثر حتى نزعوا معتذر الواجب اجزاهم كذا في المراجحة والتبيين قوله وقال الله وجد يعني مطلقا سواء وجد متنجسا او لا قوله وسورة الادبي وهو بضم السين مهمون العبي علي وزن مثول البقية بعد الاكل والشرب في فقر الانا كذا في السروي قال الزبيدي ولا فرق بين الطاهر والنجس والحايض والنفس والصغير والكبير والسلم والكافر لان لعابه منقوله من لحم طاهر فيكون طاهرا مثله ولقول عائشة رضي الله عنها كنت اشرب وانا حايض فانا وله النبي صلى الله عليه وسلم فيضع فاه موضع في فيشر ب انتهى هذا اذا لم يتنجس فيه بالنجاسة الحقيقية واما اذا شرب عذرا مثلا فشرب او اكل قولا قبل ان يبلغ ريقه تلك مرات فسوره نجس لا يقال ينبغي ان يتنجس سور الحجب لسقوط العرض عنه من يقول بنجاسة الماء المستعمل لانا نقول في اصح الروايتين عن ابي حنيفة لا يستقطبه العرض وفي رواية يسقط لكن لا يصير الماء مستعملا نفيا للحرج اذا لو حكم بنجاسته لاحاج كل جنب وحايض الى ناعلي حدة وفيه من الحرج كما لا يخفى هذا من مافي الكافي قوله وكل ما كور طاهر قبل يدخل فيه الرجاجة لانها ما كور اللحم وقد افرد بها الذكر بجيد هذا كما نرى

اجيب بان المراد الظاهر بغير كراهة فخرجت ولهذا تحضها بالذكر ثانيا قوله والرجا الخلاه من النجاسة وانما وصفت بها احتراز عن المحبوسة لانها اذا خلى سبيلها وحالت في مرابيل الناس واكبت القذرات والفضلات فلا جرم يتلوث متقا فيحكم بمرأه سورها واما المحبوسة فهي على نوعين احدهما ما تحبس في بيت نفسها وهي لا تخرج عن جدران فضلات نفسها والثاني ما تحبس للشمس وتكون بحيث لا يصل منقارها حتى قد مرها لان راسها واكليها وشربها خارج عن بيتها فهي امين عن مخالطة النجاسات مطلقا فلا كراهة في سورها قطعاً كذا في شرح الهداية قوله ان عدم غيره اي غير المشكوك ومعني وجوب الجمع بين الوضوء والتيمم لا يخلو مع اداء الصلوة الواحدة منهما الا الجمع بينهما في حاله واحدة بلا فاصلة احدث حتى لو صلى ظهر اليوم مثلاً بسور الحمار ثم احدث فتيمم فصلى ذلك بعينه حاز كذا فيهم من تفسير الحكاية قوله والعرق معتبر بالسور وقيل كان الواجب ان يقولوا والسور معتبر بالعرق لان الكلام في السور لا فيه وليس بصواب لان المصنف اراد ان يبين في من الاسان ولو قال ما قاله السائل لو جيب ان يقول بعد عرق الادبي كذا عرق الكلب كذا او كان الاصل اذ اكل العرق لا السور لا يقال ان عرق الحمار مشكوك وعرقه طاهر لا نقول ولا ان سورة طاهر والشك في ظهوره وتانيا ان طهارة عرقه قد ثبت بالنسبة على خلاف القياس قوله محمد بها هذا هو الجامع بين نبيذ التمريض والاسان لانه له شبهها خاصا بسور البغل والحمار على قول محمد فانه يقول بضم التيمم الى الوضوء طحايا

الظهور من قوله وسورة الادبي وهو بضم السين مهمون العبي علي وزن مثول البقية بعد الاكل والشرب في فقر الانا كذا في السروي قال الزبيدي ولا فرق بين الطاهر والنجس والحايض والنفس والصغير والكبير والسلم والكافر لان لعابه منقوله من لحم طاهر فيكون طاهرا مثله ولقول عائشة رضي الله عنها كنت اشرب وانا حايض فانا وله النبي صلى الله عليه وسلم فيضع فاه موضع في فيشر ب انتهى هذا اذا لم يتنجس فيه بالنجاسة الحقيقية واما اذا شرب عذرا مثلا فشرب او اكل قولا قبل ان يبلغ ريقه تلك مرات فسوره نجس لا يقال ينبغي ان يتنجس سور الحجب لسقوط العرض عنه من يقول بنجاسة الماء المستعمل لانا نقول في اصح الروايتين عن ابي حنيفة لا يستقطبه العرض وفي رواية يسقط لكن لا يصير الماء مستعملا نفيا للحرج اذا لو حكم بنجاسته لاحاج كل جنب وحايض الى ناعلي حدة وفيه من الحرج كما لا يخفى هذا من مافي الكافي قوله وكل ما كور طاهر قبل يدخل فيه الرجاجة لانها ما كور اللحم وقد افرد بها الذكر بجيد هذا كما نرى

وان كان موافقا للكتابي يستلزم كون اصابع اليد اليمنى مستعملة فلا
 يلزم الاحتياط المذكور وكون ضربته اليد اليمنى متاخرة عن مسحها ياتي
 عنه اللفظ والاستعمال المشهور ولهذا قال بعضهم والحب في الصحيح
 مسح باطن الكف لان ضربهما على الارض يكفي ولو قال كما نقله الربيعي عن
 بعض المشايخ ويمسح بأربعة اصابع يمين اليمنى من رءوس الاصابع
 الى المرفق ثم يمسح بكفه اليسرى باطن يمين اليمنى الى المرفق ويمسح باطن يمين
 اليسرى على ظاهرها يمين اليمنى ثم يفعل بيده اليسرى كذلك لكان ما
 عن استنباط الاستعمال **قوله** فعليه ان يحلل اي يجب عليه التحليل بناء
 على المختار في اشتراط الاستيعاب واماعلى رواية الحسن عن الاعظم عدم
 اشتراط فلا حاجة الى التحليل اعترض عليه بأنه مخالف لنص ضربتين
 فان التقدير ينفي الزيادة ويجاب عنه بأنه يخص بما دخل الحبارين
 الاصابع فيامل ويأت ظاهر قوله ثم اذا دخل الحبار يقتضي اشتراط
 النقع وقد قال المصنف بعده ولو بلا نفع أقول لا وادله اصلا لان
 المراد من التحليل تكيل المسح لا ادخال الحبار كما يفصح عنه قول صاحب
 المعذبة في تأييد الاستيعاب ولهذا قال في التحليل الاصابع وينزع الخاتم ليم
 المسح ثم لو قال فعليه ان يدخل النقع بين اصابعه لتوجه عليه الحبار
 فاحتج في مسحه الي تمسك ولو سلم ان المراد ادخال الحبار كما يفصح عنه
 السياق فاحسب اشتراط الحبار في التيمم لا ينافي جوارزه بدونه كما
 لا يخفى **قوله** من جنس الارض فيل في الحواشي فاصل بين جنسها وغيره
 ان كل شئ تحت وب النار ويصير مادا وكل شئ يلين ويذوب بها وكل ما
 تأكله الارض ليس من جنس الارض وما عدا ذلك بعد من جنسها فلا يجوز
 التيمم بالقسم الاول ويجوز بالتالي هذا لزيادة كلام الربيعي **قوله** والرجل هو شئ
 الرء الممهلة وسكون الجيم والحل نعم الكاف وسكون الحاء الممهلة والرجل

اليسرى ظاهر بوجه

بسم الله الرحمن الرحيم
 في بيان ما لا يدخل في التيمم
 من جنس الارض وما عدا ذلك
 بعد من جنسها فلا يجوز
 التيمم بالقسم الاول ويجوز
 بالتالي هذا لزيادة كلام
 الربيعي قوله والرجل هو شئ

بسم الله الرحمن الرحيم
 في بيان ما لا يدخل في التيمم
 من جنس الارض وما عدا ذلك
 بعد من جنسها فلا يجوز
 التيمم بالقسم الاول ويجوز
 بالتالي هذا لزيادة كلام
 الربيعي قوله والرجل هو شئ

بكر الزاي

يكسر الزا المعجمة والراء الممهلة كلها معروفة فاعلم اذا كانا مسبوكين
 من سبك الفصح اذا بها كذا في الصحيح **قوله** وعليه اي ضربته وقعت على النقع
 مع قدرته على تصعيد هذا عند ما قال ابو يوسف لا يجوز بالحبار مع القدم
 على التراب لانه تراب من وجه وعند عدمه له روايتان كذا في الربيعي **قوله**
 بنية اداء الصلوة الى قوله لا يقع عن الاخر يخالف المختار الهداية والربيعي
 حيث صرح بان بنية الطهارة او استباحة الصلوة تقوم مقام اعادة الصلوة
 لانها شرعت لها شروط لا باحتياط كانت فيها وبأنه لا يجب التيمم بين الحدثين
 والجنابة حتى لو تيمم الجنب يريده الوضوء كناه عن الجنابة وقد نقل
 الربيعي ما ذكره الشارح نفيا لصحته حيث قال وذكر الخصاص انه لا
 من التيمم لان التيمم لها يقع على صفة واحدة فتميز بالنية كصلوات الرض
 عن النافلة وليس يصحح لان الحاجة الى النية ليقع طهارة فاذا وقع طهارة
 جاز له ان يودي به ما شاء لان الشرط برأعي وجودها لا غير لا يري انه
 لو تيمم للعصر يجوز له ان يودي به الظهر بخلاف الصلوة حيث لا يتأدي
 الا بالتحسين كذا في التبيين وانا وجدت دليل من ادله وجوب النية في
 التيمم يدل على جواز احيان الاختصاص بنية اداء الصلوة واراؤها
 وهو انه جعل التراب طهورا بشرطين شرط عدم الماء وشرط ان يكون
 التيمم للصلوة لان قوله تعالى فلم يجدوا ماء فتييموا بناء على قوله
 تعالى اذا قمتم الى الصلوة فاغسلوا وجوهكم والمراد بها فاغسلوا للصلوة
 فكذا قوله تعالى فتييموا للصلوة فكما لا تقتيد الطهارة بحال وجود الماء فكذا
 حال عدم النية **قوله** لا يجوز الصلوة اه اراد بهذا التفسير دفع توهم ان
 معنى قوله فلا يجوز التيمم كافر اه لا يكتفى بهذا التيمم في جواز الصلوة اتفاقا
 وليس كذلك لانه كاف عند الثاني كما تري فان قيل ما فائدة قيد الاستباحة
 مع ان المشهور ان نية الكافر لغو لعدم اهليته قلنا فائدة التقييد على

بسم الله الرحمن الرحيم
 في بيان ما لا يدخل في التيمم
 من جنس الارض وما عدا ذلك
 بعد من جنسها فلا يجوز
 التيمم بالقسم الاول ويجوز
 بالتالي هذا لزيادة كلام
 الربيعي قوله والرجل هو شئ

بسم الله الرحمن الرحيم
 في بيان ما لا يدخل في التيمم
 من جنس الارض وما عدا ذلك
 بعد من جنسها فلا يجوز
 التيمم بالقسم الاول ويجوز
 بالتالي هذا لزيادة كلام
 الربيعي قوله والرجل هو شئ

بسم الله الرحمن الرحيم
 في بيان ما لا يدخل في التيمم
 من جنس الارض وما عدا ذلك
 بعد من جنسها فلا يجوز
 التيمم بالقسم الاول ويجوز
 بالتالي هذا لزيادة كلام
 الربيعي قوله والرجل هو شئ

محل الخلاف لان الثاني خصص لغوية نية الكافر بالقرابات التي هي غير
الاسلام وهما جميعا بما يجمع القرابات وجه قوله الثاني ان محل القرابات
كالصلوة وغيرها لا يصح من الكافر فليس باهل لنيته فبني التيمم بلا نية
فلا يكون منيها واما الاسلام فهو وان كان راس جميع القرابات الا ان له
خصوصية تصح النية باعتبار هيئته وهوان الاسلام يصح والكافر
دون سائر القرابات **قوله** ان ينوي قرينة مقصودة فان قيل يصح التيمم
بنية الطهارة وليست بمقصودة قلنا الطهارة شرعت للصلوة وشرعت
لاباحتها فكيف تنهية اباحة الصلوة كذا في الكناية **قوله** وعند ما قرينة
مقصودة لا تصح الا بالطهارة عطف على قوله وعند ما وفق له قرينة مقصودة
نصب على انه منقول ليني المقدر هنا بقرينة ذكره في المعطوف عليه وهو
ظاهر لعلم ان المفهوم من كل ما هم كون القرب ارجا اثنان منها ما يكون
مقصودة يعني لا تكون في ضمن شي اخر فهو اما ان يصح بدون الطهارة
كالاسلام فانه اعظم القرب او لا يصح بدونها كالصلوة او السجدة ونحوها
واثنان اخر يان ما يكون مقصودة وهو ايضا اما ان يصح بدون
الطهارة كالاذان والاقامة ونحوها ولا يصح بدونها كحول المسجد
المصحف واما قراءة القرآن فغيرها واثنان فالاصح انها لا تعدل القرب
المقصودة حتى اذا تيمم لها لا تجوز الصلوة به في المختار كذا في العنابة **قوله**
او سجدة التلاوة فان قيل ذكر في اصول الفقه ان سجدة التلاوة ليست بقرينة
مقصودة وهنا جعلت مقصودة وهذا منافضة قلنا جهات التي هي القرابات
والاثبات مختلفان فلا تناقض اصلا فان المراد ما ذكر في الكتاب انما امرت
ابتداء تقربا الى الله تعالى من غير ان تكون سجدة الامرا حن كما هو المراد من كونها قرينة
مقصودة ههنا بخلاف دخول المسجد ومن المصحف والمراد بما في اصول
الفقه ان هيئة السجدة ليست بمقصودة لذاتها عند التلاوة بل اشتغالها

مثلا في بيان القرب المقصود
ونحوها

قوله في المختار كذا في العنابة
قوله في اصول الفقه ان سجدة التلاوة ليست بقرينة مقصودة

على التوافق

على التوافق المحقق الواقعة اهل الايمان ومخالفة اهل الطغيان فلهذا لا
يختص قلنا الواجب بهذه الهيئة بل بنوي الركوع منها كذا في الكناية
والمراد بنية **قوله** وان نوصا بالنية اه اقول قد افاد به الشارح لله دمه
فايدني احدهما دفع توهم من جوارح صلوات من يتوصا لاسلامه نا وابعد
الشافعي ايضا لعدم ثبوت الاتفاق في لغوية نية الكافر وثانيهما دفع
توهم عدم جوارح وصق كافر نوي عندنا حملنا على بلا نية على الاحتراز ويصح
في الوقت اقول لو قال ويصح قبل الوقت لكان ايرادا وجزا لانه قد
انكشف جوارحه في الوقت اتفاقا بما سبق فلا احتياج بعده الى بيان محل
النزاع الذي هو جوارحه قبل الوقت فليتأمل **قوله** طاهر ونجس اي احدهما
طاهر والاخر نجس قطعنا ولا يتحقق ايها طاهر وايها نجس خلافا له قال الشارح
في شرح تنقيحه وعند الشافعي يتحري فيبقى ضي ما يغلب على طهارة
ولا يتييم بناء على ان التيمم خلف ضروري هناك لوجود الماء ولصاحب التلويح
هناك بحث طويل لا تحمله هذه الرسالة **قوله** ولو الى عشر حجج وهي جمعة حجة تكسر
الحاء ومعناها السنة ولم يرد بها العشر للحصر حتى يتوهم انتهاء جوارح التيمم بل اراد
المبالغة والتكثير فيه **قوله** وقبل طلبه اي جاز عندنا لا عظم وعن البصا
انه لا خلاف بينهم اذ يجوز على تقدير طلب المنع ومنعهما على تقدير طلب
الاعطاء وقال بعض المشايخ وما يحمل المباح من ماء زمزم للقطعة يمنع جوارح التيمم
وما يدرك من الحيلة انه يهبط لرفيقه ثم يستقنع اياه فليس بشي لانه قادر على
استعماله بالرجوع في الهبة ولما قيل ان يقول على تقدير تسليم عدم مكان الرجوع
فذكر فلم لا يجوز ان يوحد بينهما شي من موانع الرجوع كالوادع كاعطاء اللوح
له العوض واخذ الواهب بامنه مثلا **قوله** وذكر في البسوط الى قوله الاعلى قوله حسن
بيان لكون المسئلة اتفاقية بين ائمتنا الثلاثة ولا يخالف فيها كما يفتضح
عنه قول صاحب النهاية لم يذكر في عامة النسخ قولنا في حنيفة في هذا النوع

قوله

فكسر

قوله في المختار كذا في العنابة
قوله في اصول الفقه ان سجدة التلاوة ليست بقرينة مقصودة
قوله في المختار كذا في العنابة
قوله في اصول الفقه ان سجدة التلاوة ليست بقرينة مقصودة
قوله في المختار كذا في العنابة
قوله في اصول الفقه ان سجدة التلاوة ليست بقرينة مقصودة

هذا هو الوجه الثاني في بيان ان المصلحة لا تكون سببا لابطال العمل بل هي من جملة المقتضيات التي لا يخلو عنها العمل بل هي من جملة المقتضيات التي لا يخلو عنها العمل بل هي من جملة المقتضيات التي لا يخلو عنها العمل

بل قيل لا يجوز قتل التيمم قبل الطلب اذا كان في غالب طئه انه يعطيه مطلقا
 من غير ذكر الخلاف بين علمائنا الثلاثة الا في الايضاح انتهى كلامه **قول** الا
 علي قول حسن بن زياد وهو جواز التيمم بلا طلب الماء وان غلب على طئه الاعطاكذا
 في الزاهدي **قول** ولكننا نقول لمجواب عن قول الحسن من جانب الكل كما
 لا يخفى **قول** وان غلب عطف على قوله وغلب **قول** فاعطاه او اعطاه بتمن المثل
 والمراد بالا عطاء الاول الهبة كما ينصح عنه مقابلته بالا عطاء بالتمن الثاني
 البيع بتمن المثل او بالغبن اليسير لانه في امثال هذه الموانع بعد من قبيل
 البيع كذا في الشرح **قول** فعلى ما ذكر في المبسوط يعني فالمختار مع عدم جواز
 صلته عند الكل سوى الحسن على التقادير كلها فمعنى قوله فهي مسئلة
 المتن ان الخلاف المطلق ثابت فيها غاية ما في الباب ان رواية المتن على خلا
 رواية المبسوط في بيان الاختلاف كما سبق متا في شرح قول الشارح وذكر
 في المبسوط ويجوز ان يكون المراد بما في المبسوط قول الحسن الذي نقله
 الشارح منه فيكون المعنى فالمختار عندنا جواز صلته موافقا لما
 قال الحسن واما قوله فهي مسئلة المتن فيمكن تطبيقه على كل من المعنيين
قول فكذا اي فعلى ما ذكر في المبسوط **قول** فكما ذكر في الزيادات اي في المختار
 هو التفصيل الذي نقل من الزيادات سابقا **قول** احديهما انه يمكن
 انهما مرهما من قوله اولاد وكذا اذا ابي ثم اعطى اه لانه صريح في ان الاعطا
 ناقض والابا منهم فتأمل **قول** بخلاف مسئلة التحريم او جواب سؤال
 مقتدر فتدبر ان ظهور بطلان الظن لو كان سببا لبطلان العمل بطل العمل
 بظهور بطلان التحريم في القبلة وليس كذلك ونقر به الجواب على عن
 التحريم بتقرير الشارح **قول** من فرض من ونقل خلافا للشافعي يعني ان عندنا
 يجوز به اذا فرض واحد واكثر في وقت واحد واوقات متعددة واداء
 النوافل ابتداء واستقلا لا مالم يجد الماء ولم يحدث وعند الشافعي لا يجوز

به من انما يجرى

به من الغرائب الا الوقتية الواحدة التي يتيمم لادائها ومن النوافل وعلق
 الجناب ما يودي بتبعية كل منها سواء كانت واحدة او متعددة لان التيمم
 طهارة ضرورية عند فيثبت بقدر الحاجة كطهارة المستحاضة وعلى هذا
 لو تيمم للنفل يودي الفوضى به عندنا وعند الا لان التبع لا يستتبع الاصل
 وليتوجه عليه ان تيممه هل ينقض بعد اداء فرضه الا ان قال ان ينقض
 فليقل لا يصلي لتلا بعد ذلك لانه لا صلوة الا بالطهارة وهو خلاف مقتضى
 وان قال لم ينقض فليقل يصلي فرضا اخر لان الطهارة بقيت كما كانت ولم
 يوجد حدث ولا الماء حتى يبطل تيممه احبب عنه بان المروي في حق الغرائب
 تنزل بفرض واحد فلا تجوز الا بحج وقت اخر وفي حق النوافل دأبنا
 لدوام شرعيتها يعني بالنسبة اليها كذا فهم من الغرائب **قول** حتى اذا اعتسل
 اقول لا يرتباطه لما قبله لا يخرج عن مسامحة يظهر بادي توجه لان المعنى
 وانما قال كان يظهر لانه لو لم يكن له لا ينقض تيممه حتى اذا اعتسل اه
قول ولم يصلي الماء لمعة وهي بضم اللام وسكون الميم على وزن الرقعة قطعة
 من النبت اذا شرب في المتين والمراد ههنا قطعة من بدن المظهر لا يصلي
 اليها الماء فيبقى على حدته السابق والتناسب بينه وبين اللغوي عني
 البيان **قول** على ظهره اقول قيد الطهارة اتفاق لان الحكم في جميع الاعضاء
 كذلك لكنه انسب هذا المعنى لغيبته عن الحسن **قول** فتييم لها لان الجنابة
 باقية كالحديث بعينه لانه لا يخفى رزوا لا وثبونا **قول** فقيه روايتان
 عدم الاعادة قول اي يوسف لعدم الماء في حق الحدث لوجوب صرفه الي
 اللعة والاعادة قول محمد لعذرته على الماء ووجوب صرفه الي الجنابة لا ينافي
 قدرته على صرفه الي الحدث ولهذا لو صرفه الي الوضوء جاز وتيمم الجنابة اتفاقا
قول روايتان ايضا فان تقدم التيمم للحدث على الغسل للمعة يجوز عند
 الثاني بناء على عدم الماء في حقه لوجوب صرفه اليها كما مر فلا يجزى ولا يجوز

هذا هو الوجه الثاني في بيان ان المصلحة لا تكون سببا لابطال العمل بل هي من جملة المقتضيات التي لا يخلو عنها العمل بل هي من جملة المقتضيات التي لا يخلو عنها العمل بل هي من جملة المقتضيات التي لا يخلو عنها العمل

هذا هو الوجه الثاني في بيان ان المصلحة لا تكون سببا لابطال العمل بل هي من جملة المقتضيات التي لا يخلو عنها العمل بل هي من جملة المقتضيات التي لا يخلو عنها العمل بل هي من جملة المقتضيات التي لا يخلو عنها العمل

هذا هو الوجه الثاني في بيان ان المصلحة لا تكون سببا لابطال العمل بل هي من جملة المقتضيات التي لا يخلو عنها العمل بل هي من جملة المقتضيات التي لا يخلو عنها العمل بل هي من جملة المقتضيات التي لا يخلو عنها العمل

عند الرباني فنصر من الماء اليها ويعيد للحدث **قوله** تقليلا للحنابة يرد عليه ان
هذا من روى عند اصحابنا بناء على انه تضييع للماء الطاهر لا فائدة بل هو عين
مدح الشافعي كما في اول الباب فاللابق بحال الشارح ان لا يتقوى
به والعذر بان المراد الاستغفار على طريق الاستحباب لا الوجوب مما لا يتخلله
المقام **قوله** ففي رواية الراديات المفهوم من تقرير السفياني ان هذه الرواية
نسبت الى الرباني ورواية الاصل نسبت الى الشافعي بناء على ما ذكر في الزبائت
السابعة في نظر في الكافي **قوله** بصرته للحنابة ويتم للحدث ليحصل اداء
الصلوة بالطهارة يتبين صريح به معني الثقلين وقيل بصرته الى الحدث لان
الحنابة ثم اغلظ لان الصلوة تجوز مع الدرهم من الحقيقة ولا تجوز مع
الحكمة اصلا **قوله** لاروته خلافا لروايته ان الكفر ينافي التيمم فكذا بقاء
المحرمية في النكاح واعتبر من عليه بان الكفر ينافي التيمم باعتبار كونه عبادة
وكونه عبادة انما هو بالنية وهي ليست بشرط عند فريكون عروضا الكفر
عليه كعروضه على الوضوء واجيب بان روي عن زرارة رواية اخرى بشرط
فيها النية له ولك ان تقول المناقاة بينهما باعتبار عدم الاهلية لانه
شرع للصلوة والكافر ليس باهل لها فكان فعله كفعل البهيمة فيكون تيممه
باطلا نوي ولا وبقائه كاستنائه كما مر ولنا ان الباقي بعد التيمم صفة كونه
طاهرا او الكفر لا ينافيه فطريانه عليه كطهرانه على الوضوء وانما لا يصح
من الكافر ابتداء لعدم النية منه وليس البقاء كذلك لوجودها فان قيل
الردة يحبط العمل لقوله تعالى ومن يكون الايمان ففد حبط عمله ووضوءه وتيممه
من عمله فكيف يبقين بعد الردة اجيب بان الردة تحبط ثواب العمل وذلك
لا يمنع من اكمال الحديث كن توصائرا فان الحدث يزول به وان كان لا يثاب
على وضوءه كذا في الاكل **قوله** لراحيه والمراد بالراحه هنا هو البقيت او الظن
يعني لو غلب على ظنه او تيقن انه يجد الماء في اخر الوقت يستحب له تأخير الصلوة

هذا من روى عند اصحابنا بناء على انه تضييع للماء الطاهر لا فائدة بل هو عين مدح الشافعي كما في اول الباب فاللابق بحال الشارح ان لا يتقوى به والعذر بان المراد الاستغفار على طريق الاستحباب لا الوجوب مما لا يتخلله المقام قوله ففي رواية الراديات المفهوم من تقرير السفياني ان هذه الرواية نسبت الى الرباني ورواية الاصل نسبت الى الشافعي بناء على ما ذكر في الزبائت السابعة في نظر في الكافي قوله بصرته للحنابة ويتم للحدث ليحصل اداء الصلوة بالطهارة يتبين صريح به معني الثقلين وقيل بصرته الى الحدث لان الحنابة ثم اغلظ لان الصلوة تجوز مع الدرهم من الحقيقة ولا تجوز مع الحكمة اصلا قوله لاروته خلافا لروايته ان الكفر ينافي التيمم فكذا بقاء المحرمية في النكاح واعتبر من عليه بان الكفر ينافي التيمم باعتبار كونه عبادة وكونه عبادة انما هو بالنية وهي ليست بشرط عند فريكون عروضا الكفر عليه كعروضه على الوضوء واجيب بان روي عن زرارة رواية اخرى بشرط فيها النية له ولك ان تقول المناقاة بينهما باعتبار عدم الاهلية لانه شرع للصلوة والكافر ليس باهل لها فكان فعله كفعل البهيمة فيكون تيممه باطلا نوي ولا وبقائه كاستنائه كما مر ولنا ان الباقي بعد التيمم صفة كونه طاهرا او الكفر لا ينافيه فطريانه عليه كطهرانه على الوضوء وانما لا يصح من الكافر ابتداء لعدم النية منه وليس البقاء كذلك لوجودها فان قيل الردة يحبط العمل لقوله تعالى ومن يكون الايمان ففد حبط عمله ووضوءه وتيممه من عمله فكيف يبقين بعد الردة اجيب بان الردة تحبط ثواب العمل وذلك لا يمنع من اكمال الحديث كن توصائرا فان الحدث يزول به وان كان لا يثاب على وضوءه كذا في الاكل قوله لراحيه والمراد بالراحه هنا هو البقيت او الظن يعني لو غلب على ظنه او تيقن انه يجد الماء في اخر الوقت يستحب له تأخير الصلوة

هذا من روى عند اصحابنا بناء على انه تضييع للماء الطاهر لا فائدة بل هو عين مدح الشافعي كما في اول الباب فاللابق بحال الشارح ان لا يتقوى به والعذر بان المراد الاستغفار على طريق الاستحباب لا الوجوب مما لا يتخلله المقام قوله ففي رواية الراديات المفهوم من تقرير السفياني ان هذه الرواية نسبت الى الرباني ورواية الاصل نسبت الى الشافعي بناء على ما ذكر في الزبائت السابعة في نظر في الكافي قوله بصرته للحنابة ويتم للحدث ليحصل اداء الصلوة بالطهارة يتبين صريح به معني الثقلين وقيل بصرته الى الحدث لان الحنابة ثم اغلظ لان الصلوة تجوز مع الدرهم من الحقيقة ولا تجوز مع الحكمة اصلا قوله لاروته خلافا لروايته ان الكفر ينافي التيمم فكذا بقاء المحرمية في النكاح واعتبر من عليه بان الكفر ينافي التيمم باعتبار كونه عبادة وكونه عبادة انما هو بالنية وهي ليست بشرط عند فريكون عروضا الكفر عليه كعروضه على الوضوء واجيب بان روي عن زرارة رواية اخرى بشرط فيها النية له ولك ان تقول المناقاة بينهما باعتبار عدم الاهلية لانه شرع للصلوة والكافر ليس باهل لها فكان فعله كفعل البهيمة فيكون تيممه باطلا نوي ولا وبقائه كاستنائه كما مر ولنا ان الباقي بعد التيمم صفة كونه طاهرا او الكفر لا ينافيه فطريانه عليه كطهرانه على الوضوء وانما لا يصح من الكافر ابتداء لعدم النية منه وليس البقاء كذلك لوجودها فان قيل الردة يحبط العمل لقوله تعالى ومن يكون الايمان ففد حبط عمله ووضوءه وتيممه من عمله فكيف يبقين بعد الردة اجيب بان الردة تحبط ثواب العمل وذلك لا يمنع من اكمال الحديث كن توصائرا فان الحدث يزول به وان كان لا يثاب على وضوءه كذا في الاكل قوله لراحيه والمراد بالراحه هنا هو البقيت او الظن يعني لو غلب على ظنه او تيقن انه يجد الماء في اخر الوقت يستحب له تأخير الصلوة

اليه لكن هذا الاستحباب اذا كان بينه وبين موضع يرجو سيل او اكثر
وان كان اقل منه لا يجوز التيمم فاذا خاف فوت وقت الصلوة وان لم يكن له
رجاء بالمعنى المذكور لا يجوز عن اول الوقت المستحب لان فائدة الانتظار احتمال
وجود الماء فيؤديه بابا كل الطهارة يتبين فنقول هذه المسئلة فابديا ان احدها
عدم ارتفاع وجوب التأخير ههنا كما روي عن الاعظم والثاني صرح به
في غير رواية الاصل ولنا بينهما في رجاءه والثاني في حيث قال لا يجوز التأخير
ههنا عن اول الوقت المستحب وان كان رجاء بالمعنى المذكور والمراد
بآخر الوقت هو بعد الوقت للمستحب اقبل الوقت المكروه واما الوضوء
اليه فالظاهر انه مكروه فاقى له الاستحباب **قوله** الغلوة وهي بفتح الغين
المحيرة وسكون اللام ما ذكره الشارح وقد صاحب العناية عليه تفسيرها
بمقدار رويهم قد نسب الرازي الى الرباني **قوله** حسن جدا كثرة الابتلاء
بها وفي ذلك من الرقى بالناس ما ليس في غيره **قوله** ولونسيه وكان ما ينسب عادة
انما حصل النسيان بالذكر لانه لوطن ان ماءه في التيمم وصلي ثم ظهر انه
لم يقن بعيدا اجاعا وانما قلنا وكان ما ينسب لانه كان الماء على ظهره
او معلقا في عنقه او موصوقا بين يديه فنيه فيتم وصلي بعيدا التماسا
لانه لا يعتاد للانسان في امثاله النسيان وان كان معلقا على منكب كان
مراكبا فالماضي موحى الرجل بحزبه وان كان سابقا فان كان الماء في مقدم
الرجل بحزبه عندهما وان كان في موحى الرجل لا بحزبه وان كان قابضا
حاوله ان يتيمم كيف ما كان كذا في الكفاية **قوله** اما الوضوء غنم هذا
التعبير يقتضي حل يعني عبارة المصنف على وضوءه او وضوء غيره ما
كما لا يخفى عن له ادبي دوق من اساليب التركيب وسيظهر فائدة هذا الاستحباب
في حل قوله كذا في الهداية **قوله** اتفاقا لان المراء لا يجاطب بفعل غنم عن
محل في غير رواية الاصول انه على الخلاف ايضا كذا في الكفاية **قوله** في الوجهين

عند الرباني فنصر من الماء اليها ويعيد للحدث قوله تقليلا للحنابة يرد عليه ان هذا من روى عند اصحابنا بناء على انه تضييع للماء الطاهر لا فائدة بل هو عين مدح الشافعي كما في اول الباب فاللابق بحال الشارح ان لا يتقوى به والعذر بان المراد الاستغفار على طريق الاستحباب لا الوجوب مما لا يتخلله المقام قوله ففي رواية الراديات المفهوم من تقرير السفياني ان هذه الرواية نسبت الى الرباني ورواية الاصل نسبت الى الشافعي بناء على ما ذكر في الزبائت السابعة في نظر في الكافي قوله بصرته للحنابة ويتم للحدث ليحصل اداء الصلوة بالطهارة يتبين صريح به معني الثقلين وقيل بصرته الى الحدث لان الحنابة ثم اغلظ لان الصلوة تجوز مع الدرهم من الحقيقة ولا تجوز مع الحكمة اصلا قوله لاروته خلافا لروايته ان الكفر ينافي التيمم فكذا بقاء المحرمية في النكاح واعتبر من عليه بان الكفر ينافي التيمم باعتبار كونه عبادة وكونه عبادة انما هو بالنية وهي ليست بشرط عند فريكون عروضا الكفر عليه كعروضه على الوضوء واجيب بان روي عن زرارة رواية اخرى بشرط فيها النية له ولك ان تقول المناقاة بينهما باعتبار عدم الاهلية لانه شرع للصلوة والكافر ليس باهل لها فكان فعله كفعل البهيمة فيكون تيممه باطلا نوي ولا وبقائه كاستنائه كما مر ولنا ان الباقي بعد التيمم صفة كونه طاهرا او الكفر لا ينافيه فطريانه عليه كطهرانه على الوضوء وانما لا يصح من الكافر ابتداء لعدم النية منه وليس البقاء كذلك لوجودها فان قيل الردة يحبط العمل لقوله تعالى ومن يكون الايمان ففد حبط عمله ووضوءه وتيممه من عمله فكيف يبقين بعد الردة اجيب بان الردة تحبط ثواب العمل وذلك لا يمنع من اكمال الحديث كن توصائرا فان الحدث يزول به وان كان لا يثاب على وضوءه كذا في الاكل قوله لراحيه والمراد بالراحه هنا هو البقيت او الظن يعني لو غلب على ظنه او تيقن انه يجد الماء في اخر الوقت يستحب له تأخير الصلوة

عند الرباني فنصر من الماء اليها ويعيد للحدث قوله تقليلا للحنابة يرد عليه ان هذا من روى عند اصحابنا بناء على انه تضييع للماء الطاهر لا فائدة بل هو عين مدح الشافعي كما في اول الباب فاللابق بحال الشارح ان لا يتقوى به والعذر بان المراد الاستغفار على طريق الاستحباب لا الوجوب مما لا يتخلله المقام قوله ففي رواية الراديات المفهوم من تقرير السفياني ان هذه الرواية نسبت الى الرباني ورواية الاصل نسبت الى الشافعي بناء على ما ذكر في الزبائت السابعة في نظر في الكافي قوله بصرته للحنابة ويتم للحدث ليحصل اداء الصلوة بالطهارة يتبين صريح به معني الثقلين وقيل بصرته الى الحدث لان الحنابة ثم اغلظ لان الصلوة تجوز مع الدرهم من الحقيقة ولا تجوز مع الحكمة اصلا قوله لاروته خلافا لروايته ان الكفر ينافي التيمم فكذا بقاء المحرمية في النكاح واعتبر من عليه بان الكفر ينافي التيمم باعتبار كونه عبادة وكونه عبادة انما هو بالنية وهي ليست بشرط عند فريكون عروضا الكفر عليه كعروضه على الوضوء واجيب بان روي عن زرارة رواية اخرى بشرط فيها النية له ولك ان تقول المناقاة بينهما باعتبار عدم الاهلية لانه شرع للصلوة والكافر ليس باهل لها فكان فعله كفعل البهيمة فيكون تيممه باطلا نوي ولا وبقائه كاستنائه كما مر ولنا ان الباقي بعد التيمم صفة كونه طاهرا او الكفر لا ينافيه فطريانه عليه كطهرانه على الوضوء وانما لا يصح من الكافر ابتداء لعدم النية منه وليس البقاء كذلك لوجودها فان قيل الردة يحبط العمل لقوله تعالى ومن يكون الايمان ففد حبط عمله ووضوءه وتيممه من عمله فكيف يبقين بعد الردة اجيب بان الردة تحبط ثواب العمل وذلك لا يمنع من اكمال الحديث كن توصائرا فان الحدث يزول به وان كان لا يثاب على وضوءه كذا في الاكل قوله لراحيه والمراد بالراحه هنا هو البقيت او الظن يعني لو غلب على ظنه او تيقن انه يجد الماء في اخر الوقت يستحب له تأخير الصلوة

احدهما وضعه بنفسه ووضع غيره بامر وثانيهما وضع غيره والمساوئ
عنه ولو قال بدل له في الوجه كما هو المتبادر او قال في الكل كما اخبر صاحب
الكافي لكان الظاهر **قوله** كذا في الهداية اقول لا يجوز ان يكون ذاتي كذا اشارة الى
قوله اما اذا وضع غيره اه ولا الى قوله وقيل الخلاف لانه لا وجود لشيء منها فيها
فيحتاج الى توجيهه اما الى جعلها اشارة الى ما استفيد من المتن من تخصيص
الخلاف بوضع نفسه او غيره بامر كما من حمل الشارح اياه عليه على استحقاقها
واما الى جعل لفظ الهداية بذكر غلط للناسخ من لفظ الكافي مثلا لان معني ما
ذكره الشارح بقوله اما اذا وضع غيره الى قوله كذا في الهداية مذكور فيه
بتمامه وهذا الوجه لا يخلو عن بطلان بعد فليتأمل **المسألة** انما عرفت
المسح اليتم لوجوبه لكل منهما طهارة وكونهما رخصة موقفة الى غاية
وكونهما خلفين عن غسل لكن التيمم خلف عن الكل والمسح عن البعض فيكون
له قوة ولا يثبت بالكتاب والمسح بالسنة فيكون اقوى وبالتقديم احرى
وقد لا يخفى في التقديم وجه وجهه غير هذا فالدكورات وهو ان التيمم
يزيل كل من الحدثين والمسح بعضا من الحدث الاصغر فقط فابن هذا من
ذلك **قوله** جار بالسنة اي ثبت بها وانما عبر عنه بالجواز اما اشعار بان
الغسل افضل لكونه ابعد عن مظنة الخلاف واما اشعار بان العبد مخير
بين المسح والغسل **قوله** اي بالسنة المشهورة كان هذا احرا اذ اعرف من
من قال انه ثابت بالكتاب على اراه الجوزي ارجحه وهو غير جازع عند الجمهور
كما يدرك عليه قوله تعالى اي الكعبين فان المسح غير مقدور بهما اجماعا ولما
كان هذا مظنة ان يقال تعالى بتقديم عدم تجويز شؤنه يلزم الزيادة على الكتاب
بالسنة فاجاب بقوله فيجوز لهما اي اذا كان السنة مشهورة فيجب
كانت في الاصول واما اختار السنة في اقل بالحدث لانه قد ورد في باب
احديث المسح حكاية فعله ورواية قوله صلى الله عليه وسلم في ثيابهما

هذا هو الوجه
في المسح بالسنة
فان السنة هي
التي هي في
الكتاب والسنة
فان السنة هي
التي هي في
الكتاب والسنة

في المسح بالسنة
فان السنة هي
التي هي في
الكتاب والسنة
فان السنة هي
التي هي في
الكتاب والسنة

التقرير ايضا اما الحديث فلا يثبت الا بالقول **قوله** دون من عليه الغسل
قال السرخسي في توجيه كونه مختصا بالحدث الاصغر ان الجناية وما في
حكمها كالحيض والنفاس يوجب غسل جميع البدن ومع الحنف لا ياتي ذلك
بخلاف الاصغر فانه اوجب غسل اعضاء يمكن ان يحيط بيده وبين مسح
الحنف ولان الرخصة للرجح فيما يكره ولا يخرج في الجناية لعدم التكرار كذا في
البلبيسي **قوله** قيل صورته اه وقد رأت اكثر الصور التي اوردتها شرح
الهداية والوقاية وحدثت اوجزها الصورتين اللتين نقلهما صاحب الكفاية
والعناية احدهما انه توضع يمينه ثم اجب ليس له ان يشد خفيه
فوق الكعبين ثم يقتل ويمسح وثانيهما ان المسافر توضع يمينه
ثم اجب وعنده ماء يكتفيه للوضوء لا للاغتسال فانه يتوضأ ويغسل
رجليه لان الجناية خلف القدم **قوله** خطوط انصب على الخال يعني خطوطا
احرا عن القول بثلث المسح اعتبارا بالغسل وذلك لان خطوطا
تري منيرة اذا مسح مرة واحدة كذا في الاكلية فتأمل هذا صفة المسح اه اشارة
الى دفع توهم ان كونه خطوطا شرط للجواز مع انه جازع بدونه فهو شرط السنية
كما لا يخفى **قوله** فلم يوجب التفريق **قوله** لان ما بينهما يعني من الكف
صرح به فاصحى فان حيث قال وان مسح باصبعين لا يجوز الا ان مسح بالاشهاد
والسبابة مفتوحين يصيرهما مع ما بينهما من الكف على راسه فيجوز
ويكون ذلك بمنزلة ثلاثة اصابع **قوله** يجازي كفيه اي بعدد ما على الكف
قوله والكف بالنصب عطف على الاصول **قوله** وهو مقدار ثلاث اصابع
يعني جبان يمتلئ من كل رجل على حدة مقدار ثلاث اصابع لا يجزئ به كذا في الزيلعي
قوله واصاب المطر قيد المطر اتقاي والا فهو وسائر المياه سواء في وجود
القصور **قوله** حصل المسح اي المعنى الحاصل من المسح الصوري وان
لم يوجد ذلك حقيقة **قوله** هو الصحيح اشارة الى الخلاف في الطل الذي هو بفتح

الصلوات والوجه المعبود الصور اثارها

في المسح بالسنة
فان السنة هي
التي هي في
الكتاب والسنة

وانما كذا في المسح
فان السنة هي
التي هي في
الكتاب والسنة
فان السنة هي
التي هي في
الكتاب والسنة

الطاء المهمل المظهر الضعيف لان بعضهم قالوا لو كان مسبلا واصاب الخف
 ظل قدر الواجب لا يجوز لانه نفس راية في البحر بحركته الهوي والصحيح
 المختار انه يجوز لانه ماء هذا من بين ما في الزيلعي **قول** على ظاهر حفية متعلق
 بقول المصنف جاز وفي الحديث ان المسح على الظاهر واجب حتى لا يجوز على
 باطن الخف من عقبيه وساقه لانه معدول به عن القياس فبراع في جميع
 ما ورد به الشرع فان قيل فعلى هذا يلغى ان يكون تغريج الاصابع واليداية
 من روضها والى المساق واجبا لانه عليه الصلوة والسلام كما مسح على
 الظاهر مسح مفرجا اصبعه مبتدئ من رءوسها منتهيا الى المساق قلنا قد روي
 انه صلى الله عليه وسلم مسح على خفيه من غير ذكر تلك المذكورات مرة وقد
 روي اخرى مسح صلى الله عليه وسلم معها فحلصل المسح في ما و غيره سنة
 جماعتين الادلة **قول** بليان فوق الخفين لكن مساق الجرموق اقصر من
 ساق الخف المتعارف **قول** من الوحل وهو يغني الواد والهاء المهمل الطين
 الرقيق كذا في الشكاح **قول** اذ فوق الخفين وقال الشافعي لا يجوز لان
 البدل لا يكون له بدل بالراي ولنا قول عمر رضي الله عنه راي النبي صلى الله
 عليه وسلم مسح على الجرموقين وانما ليسا بدين عن الخفين وان كانا
 تحتها بل عن الرجلين فكأنه ليس عليهما غيرهما لان الوضيفة كانت بالركل
 ولم يكن بالخف وطيفة ليصير من اعضاء الوضوء فيصير الجرموق بدلا لما نفا
 عن سرية الحدث اليه بل يمنع السرية الى الرجل قال مولانا الاساذ خسر والملة
 والدين اسكنه الله في اعلى عليان اقول يعلم منه جواز المسح على خف ليس
 فوق محيط او كبراس او جوخ او نحوها مما لا يجوز المسح عليها لان الجرموق اذا
 كان بدلا من الرجل وجعل الخف مع جوار المسح عليه في حكم المحدث اولى كما
 في اللغافة ويبين ان الامام الغزالي في الوجيز والرافعي في شرحه مع الزاها
 بذكر خلاف الامام اي حيفة رحمه الله او راهن في صورة الاتفاق وكان مشايخنا

انما هو ان المسح على الخف
 لا يكون على ما ذهب اليه
 بل هو على ما ذهب اليه
 من ان المسح على الخف
 لا يكون على ما ذهب اليه
 بل هو على ما ذهب اليه
 من ان المسح على الخف
 لا يكون على ما ذهب اليه
 بل هو على ما ذهب اليه

فلا يكون الخف
 على ما ذهب اليه

انما يصير جوابه فيما اشهر من كتبهم اكتفاء بما قالوا في مسئلة الجرموق من
 كونه خلقا عن الرجل انتهى كلامه وقال الشيخ بدر الملة والدين الشهير بابن
 السماطي اقول لو ليس الخف على الجورب من كبراس وجوخ او نحوها مما لا
 يجوز به المسح عليه هل يجوز المسح على الخف ذكر في الفرج شرح الهداية جواز
 عند الشافعي رحمه الله ولم ارفقه رواية عن ابينا جوارا او عدما في ينبغي ان
 يجوز اذ الخف يصير بدلا عن الرجل لا عن الجورب لما ذكرنا في مسيح الجرموق
 على الخف وايضا جوار المسح على الجاروق يشعرنا قلنا اذ الجاروق لا يلي
 الا باللفافة غالبا وهي في بعض الجورب من كبراس ونحوه انتهى كلامه **قول**
 فتخرج احد الطاقين او مسح على خفيه فتشعر جلد ظاهرها او كان الخف مشعرا
 كالخف اليماني فمسح على ظاهر الشعر ثم حلل الشعر لا يسح على ما تحته لان المسح
 متصل بالاحر فصارت حكم الاتصال كشي واحد والمسح على ظاهره يكون مسحا
 لما تحته كالشعر مع بشره الرأس كذا في المحيط الشمسي **قول** او جواربه قال
 الزاهدي ان الجورب خمسة انواع من الرعزي والعزل والشعر والجلد والرق
 والكرليس وذكر التقاصيل في الاسراج الكتان والرفيق والمنعل وغير المنعل والطن
 وغير المطن والخال اسر فلا يجوز المسح عليه كيف ما كان وقال شرح الهداية
 في قسمها باعتبار اجز الجواب ثلثة احدها ما يجوز المسح عليه اتفاقا وثانيها
 كان تخيلا ومنعلا وثانيها ما لا يجوز فيه وعندنا وعند احمد جوارب ونحو
 نقول هذه الثلثة مشهورة تعلم من جميع المعينات لكن منها قسم رابع تقتضيه
 القسمة العقلية وهو ما كان منعلا غير تخين ولم يتغير من خصوصه احد من المؤلفين
 فضلا عن ان ينسب القول بجواز فيه او عدمه الى شخص من المجتهدين والذين
 لاح الراي رحمه الله من تتبع كلمات الحكمة ان نقل عن الثخين اذا كان الى المساق كما في ابي
 قاضي خان ليكون هذا هو الجدل بعينه كالايجي فالظاهر انه يجوز المسح عليه
 لان مدار الجوار على ستر محل الفرض بما يجوز المسح عليه وامكان المشي عليه

كما قال الاستاذ في رد المحتار
 من الشكاح
 ان كل واحد من الطاقين متصل بالآخر
 مع بطنه فمسح على كل واحد منهما كالشعر
 الطاقين متصلين بالآخر
 الحكم فكان المسح على كل واحد منهما
 وان كان الطاقين متصلين بالآخر
 المحقق في المسح على كل واحد منهما
 من كل وجه الى كل وجه
 انما هو ان المسح على الخف
 لا يكون على ما ذهب اليه
 بل هو على ما ذهب اليه
 من ان المسح على الخف
 لا يكون على ما ذهب اليه
 بل هو على ما ذهب اليه

الحرف الثاني والثالث الذي
ما وراءه بابا على

وكونه بحيث لا يحكي عما وراءه فالكل موجود في الفعل بهذا المعنى حتى قال
السريجي والصحيح عندهم اذا كان سائر المحل الفرض ويمكن المشي عليه بحز
كيف ما كان وكيف لا ولم يحز المسح على هذا لم يحز على الخف المتعارف هذا الخف
لكن المتبادر من عبارة المصنف على نسخة عدم حرف العطف في متعلين
عدم جوارفة عند الاعظم كما هو مقتضى دأبه في كتابه من ايراد المسائل
على ايد الاندراج فان توصيف الجورين بالتخانة مع اعتبار كونهما متعلين
صريح في ان محز كونهما متعلين لا يمكن في جوارفة كما يفسح عنه قول الشارح
اه حتى اذا كان تخنيين غير متعلين اه اما اذا كان نقل غير التخنيين بمعنى
الجلد في اسفل القدم فقط كما هو المشهور وينبغي عنه لفظه فالظاهر عدم
الجواز لان محل الفرض هو ظهور القدم والذي ليس عليه فيما نحن فيه مما لا يجوز
المسح عليه كما لا يخفى لكن المتبادر من لفظ المصنف على نسخة وجود العطف
جواز لان المعطوف هو الجور رب المتبدل بالتعل اعم من ان يكون تخنيا او
لا كما ان المعطوف عليه هو التبدل بالتخانة سواء كان متعللا او لا وعلى
كل تقدير لا يخفى عبارة عن خدش اللحم الا ان يتقدم بعد التخنيين لفظ يدل
على معنى الحصر ويعتبر قيد التخنيين مع الفعل المتعارف ولا يعتبر مع الجلد فيكون
المعنى ويجوز المسح على الجورين التخنيين الغير المجالين والمتعلين وعلى الفعل
التخنيين وعلى الجلد مطلقا فعلى هذا يمكن ان يقال ان المسئلة الاولى اسارة الى
مذهبهما والثانية الى الاتفاق وان يقال ان الاولى ايضا اتفاقية بناء على رجوعه
الى قولها هذا على تقدير العطف واما على تقدير عدم المسئلة واحدة اتفاقية
خالية عن التعرض الى مذهبها الخاص وهو أسلوب اكثر مسائل هذا الكتاب
والذي تلخص مندي بعد هذا الباحث ان الجور رب الذي لا يجوز عليه المسح اجماعا
اذا جلد اسفله او مع مواضع اصابع الرجل بحيث يكون محل الفرض الذي هو ظهور
القدم خاليا عن الجلد بالكلية لا يجوز عليه المسح قطعا لانه لا رتبة ان منشاء الاختلاف

بينه

بينه وبين صاحبه اكتفاوهما بحز التخانة والاستمسك على الساق عدم
اكتفايه به فاما بانه لا يمكن في جوار المسح ما ذكر بل لا بد منه من امر لا بد
عليه وهو الفعل او الجلد ليتمكن به على المشي حتى يكون الجور رب باجتماع هذه
الامور فيه في معنى الخف واذا انتهى شيء منها خرج عن كونها في معناه لان
الحاق الشيء بالشيء بما يتأتى اذا كان في معناه من كل وجه وله يوجب
كثيره لا يخل هذا المختص ايرادها فتأمل **قوله** متعلين قال في معراج الدلالة
وعبره بالتحقيق وسكون التوت ونحن نقول ان كان هذا احترازا عن
جوار التشد يد حركة التوت فقد صرح به في غايه البيان والمغرب
والقائوس مع ان فيه زيادة طباق للجلد وان كان مجرد بيان بخوضه من
مع كونه قليل الحدوي حق العبارة فيه ان يقال ويجوز بالتحقيق **قوله**
حيث اذا كانا تخنيين هذا صريح في عراض متعلين عن كله او كافي اكثر المسح
فيكون عبارة المتن على مذهب الاعظم كما هو المعهود لكن قوله عدم جوار المسح
على غير التخنيين وان كان بالنعل والجلد ولم ينص في الهداية وسائر المعبرات
بعدم جوارفه واما على نسخة او متعلين فلا ايهام اصلا لكن يكون المسئلة
التي على ايد ايهام **قوله** على ظهر نام قليل قيد بالتام احترازا عن وضوء ناقص
كوضوء المعذور والمسح خاصة ومن به سلس البول اذا ليس الخف ثم خرج
الوقت والمتميم اذا ليس خفيه ثم وجد الماء فانهم لا يسحون لعدم اللبس على
وضوء نام لانه يحس وج الوقت يظهر الحدث السابق وكذا بالماء فلو جاز
لكان الخف مرفعا لاما **قوله** فغسل الرجلين تصوير لغير المرتب لا باخر فغسل
له مرتب عليه كما توهمه العبارة **قوله** احسن من عبارتهم اقول صيغة التقدير
صريح في ان عبارتهم لا يخفى عن نفع حسن بان يكون معني اذا اللبس بها على
طهارة كاسله وقت الحدث ان جوار المسح شرط وبحدوث اللبس الكاين
على طهارة ما حتى لو لم يحدث غسل الرجلين لم يحز المسح اصلا ولكن ذلك الجواز

الحرف الثاني والثالث الذي
ما وراءه بابا على

في بيانها النسخة في لفظ التخليل
في قوله ما افيد حيث قال
في قوله لا يخل هذا المختص
في قوله لا يجوز عليه المسح
في قوله لا يجوز عليه المسح
في قوله لا يجوز عليه المسح

وقت الحدث

انهم
مع المسح على ما في المتن من ان
تمام التمسك على ما في المتن من ان
الوضوء لم يجز المسح على ما في المتن من ان
ذكره انهم يمسحون على ما في المتن من ان
تجديد التمسك على ما في المتن من ان
قال ان التمسك على ما في المتن من ان
تمام التمسك على ما في المتن من ان
من تمام حدث الحدث على ما في المتن من ان
العبارة بين لفظ الحدث على ما في المتن من ان

المذكور لا يحصل الا بعد تكمل تلك الطهارة ولو بعد زمان حدوث اللبس
 الى قليل زمان الحدث لان المناظر يانه على كمالها فلو لم اذ البسها غائل
 في الطهارة فقط وكاملة عامل في وقت الحدث فنقول الشارح ولا يصح ان
 يقال ناظر الى تعلق الطهارة مع صفتها الكاملة معا الى حدوث اللبس حتى
 يكون المعنى لا يجوز المسح الا اذا فترت حدوث اللبس بكمال الطهارة وهذا
 مع كونه خلاف مذهبنا يستدعي استدراك قول المصنف وقت الحدث
قول لا على عمامة وهي بكسر العين واحدة العايم وهي تيجان العرب وفيه لحي
 قول من جاوز المسح عليها كالاوراعي وحبل واهل الظاهر قالوا صح ان رسول
 الله صلى الله عليه وسلم مسح على عمامته وخفيه **قول** وانقلبت وهي بفتح القاف
 واللام وسكون النون وضم السين ما يلف عليه العمامة **قول** والبرقع بفتح
 القاف وضمها للدواب ونساء الاعراب وقد صرح به في الغاية بانه خراب
قول محلب الصقرة ونحو الصقر طير صياد معروف وفسر المحلب بكسر
 الميم وسكون الخاء المعجمة ظفره **قول** انما هو بما يستعمل فيه تكليف من
 وجهين الاول ان الماء لم يفصل عن العضو لا يصير استعمالها
 فكيف يصح قوله هذا يديه ما في العناية في مسيله الخرق من انه قال ولهذا
 لو من الماء من الاصابع الى العقب جاز ولم يظهر له حكم الاستعمال لانه عمق واحد
 الثاني ان مد الاصابع الى الساق سنة كما صرح به قيل هذا بقوله هذا صف المسح
 على الوجه المسنون وكون الشيء مسنونا لا يتصور الا بظهوره المستعمل
 غير ظهوره انتافا قليلا **قول** فيبقى مقدار تلك اصابع اعلم انهم ذكروا قدر
 الالة ولم يذكروا قدر المسح لانهم استغنوا به عنه بناء على انه اذا مسح
 بالاصابع فقد يحصل العرض سواء كان المسوح بها قليلا او كثيرا فيكون بيانه
 بيانها جميعا كذا في الزيلعي وانما اعتبر الكرخي اصابع الرجل في حق المسح كما في
 لان المسح يقع عليه وهو اكثر المسوح فاعطى له حكم الكل كذا في الكفاية **قول**

هذا القول هو الذي عليه الجمهور
 وهو ان الماء لا يفصل عن العضو
 الا بظهوره المستعمل
 غير ظهوره انتافا قليلا
 فيبقى مقدار تلك اصابع
 اعلم انهم ذكروا قدر
 الالة ولم يذكروا قدر
 المسح لانهم استغنوا
 به عنه بناء على انه
 اذا مسح بالاصابع
 فقد يحصل العرض
 سواء كان المسوح
 بها قليلا او كثيرا
 فيكون بيانه بيانها
 جميعا كذا في الزيلعي
 وانما اعتبر الكرخي
 اصابع الرجل في حق
 المسح كما في لان
 المسح يقع عليه
 وهو اكثر المسوح
 فاعطى له حكم
 الكل كذا في الكفاية

كالنيه

كالنية وغيرها لانه ليس يدل عن دليل انه يجوز مع القدرة وهكذا ذكر
 القدر في جعله كسح الرأس ويشترطها القناني في مسح الخف فجعله كالنيم
 اكل واحد منهما بدل والا لظاهر لانه طهارة بالماء فلا يفتقر الى النية
 كالوضوء ولانه بعض الوضوء فصار كسح الرأس والجيرة كذا في التبيين
قول والمسافر ثلاثة ايام ولياليها وفي جميع الفتحة انه بعد ثلاثة ايام
 يسح على خفيه لحرف البرد وهذا عندنا واما عند مالك والشافعي في قوله
 القديم فلا يفتقر الى مدة المسافر **قول** من حين الحدث لاسن وقت اللبس كما
 كاذب اليه الاوزاعي وابو ثور واحد محقق بان التقدير لاجله فتبين
 من وقته **قول** اذا جمع اه اي في وظيفة واحدة وهي غسل الرجلين واما
 في غير الواحدة فيجوز اجتماعهما كغسل الوجه واليدين ومسح الرأس والرجلين
قول وكذا غسل الماء اه كان وجبه عدم عدم المصنف اياه من نواقض الوضوء
 لمكان الاختلاف فيه حتى قيل في بعض المعبرات بعد غسل ما في الشرح وذكر
 انه لا ينقض المسح على كل حال **قول** ومعنى المدة قيل اذا انقضت مدة مسحه
 وهو في الصلوة ولم يجد ماء فالاصح انه بمعنى علي صلاته لانه لو طهرها التيمم
 ولا حظ للرجلين من التيمم كذا في فتاوي قاضي خان **قول** لا يجب لغسل رجله
 وانما وجب لسراية الحدث السابق اليه القديمين وقال ابن ابي ليلى المسح
 قائم مقام الغسل ولو غسل قدميه ولبس خفيه ثم نزع لم يجب عليه غسل
 الرجلين فكذا هذا والجواب انه قائم مقامه شرعا في وقت مقدرا فاذا مضى
 لا يقوم مقامه كطهارة التيمم فان قيل الفرق بين هذا وبين ما اذا مسح الرأس
 ثم حلق الشعر حيث لا يلزمه إعادة المسح قلنا ان الشعر من الرأس خلقه الله
 مسح الرأس بخلاف الخف فانه مانع سراية الحدث الى ما تحته شرعا فاذا
 زال سرى الحدث اليه **قول** اي لا يجب غسل بقية الاعضاء احترازا عن قول
 الشافعي فانه يقول عليه ان يعيد الوضوء **قول** ينبغي ان يكون اه فعلى هذا

هذا القول هو الذي عليه الجمهور
 وهو ان الماء لا يفصل عن العضو
 الا بظهوره المستعمل
 غير ظهوره انتافا قليلا
 فيبقى مقدار تلك اصابع
 اعلم انهم ذكروا قدر
 الالة ولم يذكروا قدر
 المسح لانهم استغنوا
 به عنه بناء على انه
 اذا مسح بالاصابع
 فقد يحصل العرض
 سواء كان المسوح
 بها قليلا او كثيرا
 فيكون بيانه بيانها
 جميعا كذا في الزيلعي
 وانما اعتبر الكرخي
 اصابع الرجل في حق
 المسح كما في لان
 المسح يقع عليه
 وهو اكثر المسوح
 فاعطى له حكم
 الكل كذا في الكفاية

اذا دخل

هذا القول هو الذي عليه الجمهور
 وهو ان الماء لا يفصل عن العضو
 الا بظهوره المستعمل
 غير ظهوره انتافا قليلا
 فيبقى مقدار تلك اصابع
 اعلم انهم ذكروا قدر
 الالة ولم يذكروا قدر
 المسح لانهم استغنوا
 به عنه بناء على انه
 اذا مسح بالاصابع
 فقد يحصل العرض
 سواء كان المسوح
 بها قليلا او كثيرا
 فيكون بيانه بيانها
 جميعا كذا في الزيلعي
 وانما اعتبر الكرخي
 اصابع الرجل في حق
 المسح كما في لان
 المسح يقع عليه
 وهو اكثر المسوح
 فاعطى له حكم
 الكل كذا في الكفاية

كالعرف والدم الخارج من الجراحات ودم المستحاضة فانها دم عرق
لا دم رحم **قوله** فاذا استمنى الدم اشارة الى بيان حكم اجتماع دم الحيض والدم
كما ينبغي في حكم شرح قول المصنف او على عشر حبس من بلغت مستحاضة **قوله**
احتمل ان عن النفاس اقول قد صرح بعض شراح الهداية والكثير بان قوله
سليقة عن داود احتراز عن دم النفاس فان النفاس في حكم المراجعة حتى
اعتبر برعايتها من الثلث فعلى المصنف لا داء بها يعني عن التقييد بعدم الولادة
فلا وجه لاجاب المشرح اياه ويمكن ان يقال انه ظاهر في اصطلاح اهل
العرف العام فانها لا تقدم مريضة حال الولادة عندهم قطعا او يقال المراد
بالداء الرحم وكون الولادة كذلك محل بحث **قوله** ثم الاصح ان الحيض موقت
اقول لعل وجه مناسبة ايراد هذه المسئلة ههنا هو انما تبين من مات
ابتد اعتبار الحيض في النساء قوله امرأة بالغة اراد ان يبين زمان انهن
ذلك الاعتبار فقال ثم الاصح وانما قال اصح اشارة الى مرجحهما وايضا ذكرها
ساحب المحيط حيث قال لا تعبير في الالباس بالنسبة في رواية يابسه على
هذه الرواية ان تبلغ من السن مبلغا لا يحض مثلها فاذا بلغت هذا المبلغ
وانقطع الدم حكم بالياسها فان رأت بعد ذلك دما يكون حيضا على هذه الرواية
فيطل الاعتداد بالاشهر ويظهر فساد السكاح كذا في الكفاية **قوله** والمختار ان
اذا رأت خارجا على ظاهره ان هذا محال لقوله ثم الاصح لان المفهوم منه كون
جميع انواع الدم التي رأتها الالباس غير معدود من الحيض ومن هذا القبيل كون
النقي منه حيضا بعده ايضا من اراد التوفيق فليتل في قوله في ظاهره للحيض
قوله بعد ها اي بعد خمسة وخمسين على رأي البخاريين وبعد ستين على رأي
اكثر المشايخ والفتوى في زماننا بعد خمسة وهو قول غايضة وسعيا النسي
وغيرها كذا في الكفاية **قوله** والاحمر الغابي اي شديد الحمرة **قوله** وان رأت صفرة
اي تلك المرأة التي هي بنت خمس وخمسين **قوله** او ترى اي شيئا لونها بلون الزباد

هذا هو المختار في بيان ما مر من ان
الحيض موقت في النساء
وأنه لا يخرج من ذلك ما رأت
من الدم في غير ذلك الزمان
فإنه لا يخرج من ذلك ما رأت
من الدم في غير ذلك الزمان
فإنه لا يخرج من ذلك ما رأت
من الدم في غير ذلك الزمان

قوله وبوجه

قوله وبعد لا كانه اختيا منه ما افني به الصدر الشهيد كما صرح به المصنف
الشهيد كما صرح به صاحب الكفاية نقلا من المحيط حيث قال وكان يعني بطلان
الاعتداد بالاشهر لو رأت الدم قبل تمام الاغتذاء او بها ولا يعني بطلان الاعتداد
بعد وهذا انكشف وجه مخالفة الشرح للمتن في باب العدة في شرح قوله ولا
رات الدم بعد عدة الاشهر حيث شرح بقوله فليقل انقضاءها الخ مع ان مقتضى
الظاهر بعد بول قيل وسنقصله ان شاء الله تعالى **قوله** واكثر خمسة
عشر يوما وقول الطائفتين في الحيض اصل يعني عليه قوطها في النفاس
موافقا للمعقول حيث قالنا اكثر النفاس اربعون يوما لا يجتمع على
ان اكثر عدة النفاس اربعون يوما بالاجماع على ان اكثر عدة النفاس اربعة
اشكال اكثر عدة الحيض وانما كذلك لان الروح لا ينفخ في الولد قبل اربعة اشهر
فتخرج الدماء في الرحم اربعة اشهر واذا انفصل الدم عن اللول فاذ خرج
الولد خرج ما كان محتبسا من الدم اربعة اشهر من كل شهر عشرة ايام
وهذا المعقول حار على اصل الشافعي ايضا لانه قال اكثر النفاس ستون
يوما وهو اربعة اشكال اكثر مدة الحيض عنده وهو خمسة عشر يوما هذا ازيد
ما في الهداية **قوله** فيحيلولة اكثر من يعنى انه ما دام حايلا بين الدم والفرج
لا يعطى لها حكم الحيض وهو يضم الكاف وسكون الراء ضم السين المهملين
القطن وبني اصطلاح الفتى قطعة قطن او خرقة من اخلاق ثياب
توضع على فم الفرج كذا في الكفاية **قوله** يكون اقل من خمسة عشر يوما قيد
بالاقل منها لانها ما اقل مدة الطهر الصحيح فلا تنافي في كونها فصلا
واما ما دونه فهو طهر فاسد فيكون محلا **قوله** بين الدمين اعلم ان
احاطة الدم للطرفين شرط بالاتفاق لكن عند غير ابي يوسف بطرف في مدة
الحيض على هذا لا يجوز بداية الحيض وختمه بالطهر لانه ضد الحيض والنسي لا يبرئ
ولا يحنم بعده وعند ابي يوسف بطرف في الطهر المتخلل وان لم يكن في المرة وعلى

هذا هو المختار في بيان ما مر من ان
الحيض موقت في النساء
وأنه لا يخرج من ذلك ما رأت
من الدم في غير ذلك الزمان
فإنه لا يخرج من ذلك ما رأت
من الدم في غير ذلك الزمان
فإنه لا يخرج من ذلك ما رأت
من الدم في غير ذلك الزمان

هذا يجوز بدائته و ختمته من اصله انه يجعل زها ناهض ظهر كله حيضا
 باحاطة الدمين به كاسيائي في مثله **قوله** فعن ابي يوسف الى قوله لا يفتل
 اي بين الدمين فهو كله كالم المتوالي لانه ظهر فاسد لا يصلح للفصل بين الحيضين
 فكذلك لا يصلح للفصل بين الدمين لان اقل مدة الظهر الصحيح خمسة عشر يوما
 فما دونه فاسد و بين صفة الصحة والعساة مسافة واحدة والفا سد لا يتعلق به
 احكام الصحيح شرعا واما قاله وان اكثر من عشرة بالوصل مع انه كان متفرقا
 بل هو متصل من قوله السابق او اكثر حتى يصح المراد ودفع التوهم ان المراد
 بالاكتر الاول الباقية من ثلاثة فقط **قوله** على هذا القول فقط اي دون
 الاقوال الخمسة الباقية قاله في العناية مثال قوله اي يوسف امرأة
 عادتها في اول كل شهر خمسة فترات قبل ايامها بيوم يوما دما ثم ظهرت
 خمسة ثم رأت يوما دما فعدت خمسة حيضا اذا جا وز المري عشرة
 لاحاطة الدمين بنهايات عادتها وان لم ترفيه شيئا واما اذا لم يجاوز
 فيكون جميع ذلك حيضا كذا الوردات قبل خمسة يابوم دما ثم ظهرت
 اخر يوم من خمسة ثم استمر بها الدم فحيضها خمسة عنده وان كان
 ابتدا الخمسة و ختمها بالظهر لوجود الدم قبله وبعده فيجوز بدائته
 به اذا كان قبله فقط ولا يختم به حينئذ ويجوز ختمه به اذا كان بعده
 دما لا قبله انتهى كلامه فظهر ان تصوير الاستدوا الحكم معا بالظهر لا يمكن
 الا فيمن لها عادة معروفة **قوله** تبسيرا على المعنى والمستغنى لان في
 سائر الاقوال الامة فيكون في تصايل يشق ضبطها على الحيض القائم
 العقل ولا يستفيد من عبارتهن ليعقبي بوجها **قوله** وفي
 رواية محمد بن عيسى عن ابي حنيفة رحمه الله انه اي الظهر لا يفتل ان
 احاط الدم بطرفي المصفت في عشرة ايام او اقل وهذه الرواية هي التي
 اختارها المصنف وهي احض من قوله اي يوسف لانه لم يشترط الاحاطة

الكثر

الطرس

في العشرة او ما دون **قوله** وفي رواية ابن المباركة عن ابي عن ابي
 حنيفة رحمه الله يشترط مع ذلك اي مع اشتراط احاطة الدم بطرفيه
 في عشرة او اقل كون الدمين نصا يا يعني ثلاثة ايام ولياليها وان لم
 يكن كل واحد منهما نصا با وهذا احض من القولين السابقين لاشتماله
 عليهما مع امر زايده هو اشتراط النصا **قوله** وعند محمد بن ابي في رواية
 الخاص فان ما سبق كان رواية عن الاعظم وهذا احض من الاقوال
 الثلاثة السابقة لاشتماله عليها مع امر زايده هو اشتراط كون
 الظهر مساويا للدمين او اقل **قوله** ثم اذا صار اي الظهر المتخلل دما
 عند محمد بن قنبر فان وجد في عشرة هو اي ذلك الظهر الصاير دما فيها
 اي في تلك العشرة فقوله فيها صفة لعشرة وقوله ظهر اخر فاعل
 وجد وقوله فانه دما جزاء لقوله فان وجد وقوله الا في قوله اي سبيل
 استثناء من قوله فانه يعد دما فان عنده وان جار كون احد الظهرين
 دما لكن لا يجوز ان يجعل الاخر ايضا بتعيينه دما كما سيظهر ذلك
 من المثال الاتي **قوله** ولا فرق الخ يعني يجوز في المثال ان يجعل
 الثلاثة الاولى دما حكما ويجعل الثانية كذلك ويجوز العكس ايضا فاما
 يفتل مطلقا اي غير معقد باحاطة الدم للطرفين في المدة وكون الدمين
 نصا با وكون مساويا للدمين او اقل وهذا القول وقول الاعظم اخر
 في نظر في التفتيش فانه يجعل الثلاثة في غير فاصل مطلقا **قوله** ثم بها
 دما الخ اعلم ان كل لفظ قارن ثم يقدر فيه دم وكل لفظ قارن بالواو
 يقدر فيه ظهر **قوله** العشرة الاولى اي التي اولها دم وعاشرها ظهر
 والعشرة الرابعة التي طر فها ظهر **قوله** الستة الاولى منها اي من العشرة
 التي جعلها محمد حيضا **قوله** وما سوي ذلك اي دما سوي ما حكم كل
 مجزئ بكونه حيضا استحاضة عند ذلك الحاكم واعلم ان التقاسم كالحيض

في رواية ابن المباركة
 عن ابي حنيفة
 عن ابي يوسف
 عن ابي حنيفة
 عن ابي حنيفة

في الورد

في الاختلافات التي وقعت في الطهارة المتخلل كذا فهم من تقرير
 الذي يبيح **قوله** وكذا الصفة المشبعة بغير الميم وسكون الشين المحجة
 وكسالبها الموحدة يقال اشبع من الحنج واشبع الشرب من الصبيح
 والمراد هنا الصفة القوية بغيره توصيف مقابله بالضعفة
قوله تضرب الى البياض اي تزيل البهية **قوله** وانما قدم الح كانه شروع
 منه في بيان وجه عدول المصنف عن ترتيب صاحب الهداية حيث
 جعل مسئلة الالوان عقب بيان المدة ثم خلل بينهما وبين مسئلة
 الطهارة المتخلل سائل احكام الحيض فقال والحيض يسقط عن
 الحائض الصلاة الخ والحق ان وجه حسن ترتيب المصنف في غاية
 الجلاء **قوله** يبيع الصلوة والماعدل عن يسقطها عن ارباب سابقه
 الوجوب على ما روي ابو زيد في التقويم كما سنورده فغطف الصوم
 على الصلوة لا يخلو عن نفع ثبوت لان المتبادر منه منع وجوب الصوم ايضا
 مع ان اصل وجوبه ثابت في الحال وجوب الاداء حتى كما يفصح عنه
 قول الشارح لكن لا يمنع وجوب الصوم ولو قال ويجرم عليها الصوم
 كان خالبا عنه **قوله** بل لا يمنع صحة ادائه فيجب القضاء فان قيل وان
 وجوب القضاء يقتضي على وجوب الاداء في الاحكام ولا فرق بين الصلوة
 والصوم في انتفايه فينبغي ان لا يجب قضاؤه كما لا يجب ادائه كالصلوة
 قلنا لا نسلم انه لا يجب ادائه لما صرح به ابو زيد في التقويم حيث قال
 يسقط عن الحائض الصلوة بحكم الحيض لانها ليست باهل للايجاب
 عليها فان الصوم لزمها بل لرفع الحرج وايضا لو وجب قضاؤه دونها
 وجوه الاول انه ثبت بحديث عابثة خلاف القياس والثاني انعقاد
 الاجماع عليه والثالث ان في قضاها حرجا لتكررها في كل يوم وتكررها
 الحيض في كل شهر بخلاف الصوم حيث يجب في السنة شهرا واحدا ولا

هذا هو الوجه الذي ذهب اليه المصنف في بيان وجه عدول المصنف عن ترتيب صاحب الهداية حيث جعل مسئلة الالوان عقب بيان المدة ثم خلل بينهما وبين مسئلة الطهارة المتخلل سائل احكام الحيض فقال والحيض يسقط عن الحائض الصلاة الخ والحق ان وجه حسن ترتيب المصنف في غاية الجلاء

فمنه ان الصلوة لا يجب ادائها في كل يوم وتكررها في كل شهر بخلاف الصوم حيث يجب في السنة شهرا واحدا ولا

حيض فيه عادة الاسرة فنهايته ما لزمها فيه قضا عشرة ايام مع كل سنة
 فلا حرج لا يقال هذا منقوض بالنفاس لانه لا تكو ارفيه مع اسفلا
 الصلوة لا نقول انه ملحق بالحيض حيث يلحقها الحرج في قضاها
 لطوله دون الصلوة ان اشتراط الطهارة عن الحيض والنفاس
 في حق الصوم ثبت نصا على خلاف القياس بدليل شرعي من الجنب
 والمحدث مثل الطاهر فلذلك اشر في حق الاداء دون القضاء واشترطها
 عنهما في الصلوة ثبت على وفق القياس فلكذلك اشر فيهما معا لان
 النص الذي هو معتقود المعنى يتعدي من موضعه الى غيره بخلاف
 النص الذي هو غير معتقود المعنى فان حكمه يختص به هذا نهاية
 تلخيص ما في النهاية وقيل سبب وجوب قضا الصوم دون الصلوة
 ان حوا حاضنت في يوم عاشوراء فالت ادم عن الصلاة فقال انكرها
 ثم حاضنت في القابل فلم تسال عن الصوم وقاسته على الصلاة فافطر
 فجازاها الله تعالى بترك السواد فقال اقضي الصوم ولا تقضيها
 كذا في الدراية **قوله** لمحجة بفتح اللام وسكون الميم بالحالمه المسئلة ومنه
 لمحجة يعني ابصره بنظر خفيف والمراد ههنا زمان قليل وان كان بحيث
 لا يسع الاغتسال بل التحريم فقط وذلك لما ذكر انه لا مريد للحيض
 على العشرة ويجب عليها الصلوة لانا يتقينا بحد انقطاع الدم خرجها
 من الحيض فاذا ادركت من الوقت قليلا كان او كثيرا كان عليها
 قضا تلك الصلوة كذا في العناية **قوله** فوقت الغسل الخ يعني ان
 خرج الوقت بمعنى مقدار اربعة الاغتسال لا يجب صلاة ذلك الوقت
 ولا قضاها عليها لا تقضي مدركه لمن من الوقت بعد الطهارة
 ليجب القضا المتفرع على وجوب الاداء لا يجب سببا وقت يسع التحريم
 فقط لانها عبارة عن الشروع الى الصلوة وهو لا يجوز الا بطهارة هذا

الصوم هذا من باب ما في الصلاة
 والنفاس بالعلم فلهذا في الجنب
 من غير ان يكون في وقت الصلاة
 وان حقه كان قاضيا

هذا هو الوجه الذي ذهب اليه المصنف في بيان وجه عدول المصنف عن ترتيب صاحب الهداية حيث جعل مسئلة الالوان عقب بيان المدة ثم خلل بينهما وبين مسئلة الطهارة المتخلل سائل احكام الحيض فقال والحيض يسقط عن الحائض الصلاة الخ والحق ان وجه حسن ترتيب المصنف في غاية الجلاء

فمنه ان الصلوة لا يجب ادائها في كل يوم وتكررها في كل شهر بخلاف الصوم حيث يجب في السنة شهرا واحدا ولا

تقریر

[illegible]

ثلاثة ايام اياما وخمسة عشر ايام طهر ثم ثلاثة ايام فالثلاثة الاولى
والثانية حيض ولو انتقص الطهر المتخلل عنها ولو طرقت
عين فالاولى حيض دون الثانية كذا في الخبرية ودليله قوله
عليه الصلوة والسلام واقل ما بين الحيضين خمسة عشر وقد
اجتمعت الصحابة رضي الله عنهم اجمعين وذكر في المحيط
ان الله تعالى اقام الشهر في حق الائمة والصغيرة مقام الطهر
والحيض وما اضيف الي شئين ينقسم عليهما نصفين فينبغي
ان يكون نصف الشهر حيضا ونصفه طهرا الا انه قام الدليل
على نقصان الحيض عن النصف فينبغي الطهر على ظاهر القسمة وهذا
الاستدلال منقول عن اي منصور الماتريدي وفيه نظر لان
المفادير لا تعرف الاوقيفا واما ما ذكره في المبسوط طبعيا وجب
الحصر فيها حيث قال ان مدة الطهر نظير مدة الاقامة من حيث انها
تقيد ما كان يسقط من الصوم والصلاة وقد ثبت بالاخبار ان
اقل مدة الاقامة خمسة عشر يوما فكذا اقل مدة الطهر ولهذا
قدرنا اقل مدة الحيض بثلاثة ايام قياسا على اقل مدة السفر فان
كل واحد منهما يوشى في الصوم والصلاة فيمكن ان يستند الى السماع
يجعل الاخبار الواردة في مدة الاقامة واردة فيه لتساويهما فيما ذكرنا
فكان من باب الدلالة فغلب بعد كذا في الاكلمية قوله ولاحد لاكثر
يعني ان المرأة تغسل وتقوم ما ترى الطهر وان استعرق فلا يمكن
تقدير الا عند نصب العادة في زمان الاستمرار كذا في الشرح
قوله والاصح انه مقدر الخ هذا قول محمد بن ابراهيم الميمني
وقيل الفتوي على قول الحاكم الشهيد وهو ان طهرها شهران
لان العادة ما خذت من العادة والحيض والطهر مما يتكرر في الشهر

هذا هو الوجه في قوله
فالثلاثة ايام فالثلاثة الاولى
والثانية حيض ولو انتقص الطهر المتخلل عنها ولو طرقت
عين فالاولى حيض دون الثانية كذا في الخبرية ودليله قوله
عليه الصلوة والسلام واقل ما بين الحيضين خمسة عشر وقد
اجتمعت الصحابة رضي الله عنهم اجمعين وذكر في المحيط
ان الله تعالى اقام الشهر في حق الائمة والصغيرة مقام الطهر
والحيض وما اضيف الي شئين ينقسم عليهما نصفين فينبغي
ان يكون نصف الشهر حيضا ونصفه طهرا الا انه قام الدليل
على نقصان الحيض عن النصف فينبغي الطهر على ظاهر القسمة وهذا
الاستدلال منقول عن اي منصور الماتريدي وفيه نظر لان
المفادير لا تعرف الاوقيفا واما ما ذكره في المبسوط طبعيا وجب
الحصر فيها حيث قال ان مدة الطهر نظير مدة الاقامة من حيث انها
تقيد ما كان يسقط من الصوم والصلاة وقد ثبت بالاخبار ان
اقل مدة الاقامة خمسة عشر يوما فكذا اقل مدة الطهر ولهذا
قدرنا اقل مدة الحيض بثلاثة ايام قياسا على اقل مدة السفر فان
كل واحد منهما يوشى في الصوم والصلاة فيمكن ان يستند الى السماع
يجعل الاخبار الواردة في مدة الاقامة واردة فيه لتساويهما فيما ذكرنا
فكان من باب الدلالة فغلب بعد كذا في الاكلمية قوله ولاحد لاكثر
يعني ان المرأة تغسل وتقوم ما ترى الطهر وان استعرق فلا يمكن
تقدير الا عند نصب العادة في زمان الاستمرار كذا في الشرح
قوله والاصح انه مقدر الخ هذا قول محمد بن ابراهيم الميمني
وقيل الفتوي على قول الحاكم الشهيد وهو ان طهرها شهران
لان العادة ما خذت من العادة والحيض والطهر مما يتكرر في الشهر

عادة ان الغالب ان النساء تحضن في كل شهر مرة فاذا ظهرت فقد ظهرت
في ايام عادتها والعادة تقتضي مرتين فصار ذلك الطهر عادة لها
فوجب التقدير كذا في الاكلمية قوله لانا نحتاج الى ثلاث حيض بان
يطلقها في اول الطهر وهو قول جماعة من علماء بخاري لكن
ينبغي ان يزيدوا على ذلك لانه يجوز ان يطلقها في اول حيضها
فلا تعتد بتلك الحيضة فتحتاج الى ثلاث حيض سواءها وثلاث طهرها
كذا في الريعي قوله المستدرك علي صيغة اسم الفاعل والمفعول
واختار صاحب النهاية الثاني وصاحب الغاية الاول وانما
يستعمل الاستحاضة على ما المفعول كمن واعني لما انه لا اختيار
لها واستحاضة نصب على الحال المقدر كقول تعالى فادخلوها
جالدن اري يعلم عند زيادة الدم على العشرة انها كانت مقدرة
الاستحاضة عند ابتداء وبتها الدم هذا زبدة في العانة قوله
فيكون طهرها عشرين يوما لا يقال قد ثبت ان اقل الطهر خمسة عشر
من اين علم ايمان ادعي خمسة عشر طهر لا حيض لانا نقول ان هذا
بناء على الغالب لان الغالب ان النساء يحضن في كل شهر مرة فينتاقل
قوله اي الدم الذي تراه الحامل وكذا الذي رآته قبل تمام الطهر
او قبل ان تبلغ تسع سنين عند العانة كذا في العنانية قوله ثم بين حكم
الاستحاضة وفي التبيين اذا تجس ثوب المعذرة من الحدث
الذي استلب به فعلية ان يغسله ان كان مفيدا بان لا يصيبه
مرة اخرى حتى لو لم يغسله وهو اكثر من قدر الدراهم لم تجز صلاته
وان كان مفيدا بان كان يصيبه مرة بعد اخرى اجزائه
ولا يجب غسله مادام العذر قائما وقيل اذا اصابه خارج
الصلوة يغسله لانه قادر على ان يشيع في ثوب طاهر وفي الصلاة

في كل شهر مرة فاذا ظهرت فقد ظهرت
في ايام عادتها والعادة تقتضي مرتين فصار ذلك الطهر عادة لها
فوجب التقدير كذا في الاكلمية قوله لانا نحتاج الى ثلاث حيض بان
يطلقها في اول الطهر وهو قول جماعة من علماء بخاري لكن
ينبغي ان يزيدوا على ذلك لانه يجوز ان يطلقها في اول حيضها
فلا تعتد بتلك الحيضة فتحتاج الى ثلاث حيض سواءها وثلاث طهرها
كذا في الريعي قوله المستدرك علي صيغة اسم الفاعل والمفعول
واختار صاحب النهاية الثاني وصاحب الغاية الاول وانما
يستعمل الاستحاضة على ما المفعول كمن واعني لما انه لا اختيار
لها واستحاضة نصب على الحال المقدر كقول تعالى فادخلوها
جالدن اري يعلم عند زيادة الدم على العشرة انها كانت مقدرة
الاستحاضة عند ابتداء وبتها الدم هذا زبدة في العانة قوله
فيكون طهرها عشرين يوما لا يقال قد ثبت ان اقل الطهر خمسة عشر
من اين علم ايمان ادعي خمسة عشر طهر لا حيض لانا نقول ان هذا
بناء على الغالب لان الغالب ان النساء يحضن في كل شهر مرة فينتاقل
قوله اي الدم الذي تراه الحامل وكذا الذي رآته قبل تمام الطهر
او قبل ان تبلغ تسع سنين عند العانة كذا في العنانية قوله ثم بين حكم
الاستحاضة وفي التبيين اذا تجس ثوب المعذرة من الحدث
الذي استلب به فعلية ان يغسله ان كان مفيدا بان لا يصيبه
مرة اخرى حتى لو لم يغسله وهو اكثر من قدر الدراهم لم تجز صلاته
وان كان مفيدا بان كان يصيبه مرة بعد اخرى اجزائه
ولا يجب غسله مادام العذر قائما وقيل اذا اصابه خارج
الصلوة يغسله لانه قادر على ان يشيع في ثوب طاهر وفي الصلاة

لا يظهر بالسبح **قوله** والبساط اقول كان المراد منه ما تعذر غسله
او تعسر والافني داخل فيما لا يمكن عصره فحملناه عليه وذلك على
ما تعذر غسله او عصره وان تيسر غسله **قوله** ليلة ابي بولس ليلة
قوله والارض وحكم الحصى حكم الارض **قوله** والاجر وهو الطين
المطبوخ وانما قيد بالمفروض لان ما لا يستحكم في موضع
بل وضع فيه بحيث ينقل منه بلا تكلف لا يظهر الا بالعلل
قوله وذهب الاشراي الى ارجحة اللون والطعم وانما قيد
اليابس بالذهب تليها على ان مجرد اليابس غير كاف **قوله** ولا يرب
يجوز التيمم به لان طهارة الارض في التيمم ثبت بشرط ان يكون
نظا في تيممها صعبا طبيبا ولا يتأني باثبات خبر الواحد وهو
قوله عليه الصلاة والسلام زكاة الارض يسبها **قوله** وكذا
الحض وهم يضم الى المعجبة والصاد المهيمنة البيت من القصب
ذكر الجوهري موافقا لما نقله الشارح من المغرب **قوله** وكلاء
وهو بفتح الكاف ثم هو الرعي طبعا كان او يابسا والمراد
ههنا الرطب يرب عليه نوعا من القمام في الارض **قوله** هو
المختار اشارة الى خلاف من قال بعد طهارة ثوبا باليبس **قوله**
وقدر الدرهم مائة وعشرة روي عن محمد اعتبار الدرهم
من حيث المساحة حيث قال في النواذر الدرهم الكبير هو ما يكون
مثل عرض الكف والشهليلي على ورات التبرير كل اسم موضع
كذا في المغرب ويروي عنه من حيث الوزن ايضا وهو الدرهم
الكبير المثلث وهو ما يبلغ وزنه مثقالا فقال ابو جعفر شوقي
بين الفاظ محمد فيقول المساحة في الرقيق والمثقال في الكثيف
المحمد كذا في شرح الهداية ويشبه المصنف الى هذا التقايق

لان حرسه

منه في قوله
لا يرب
في قوله
لا يرب
في قوله
لا يرب

لان المراد به الدرهم
الشهليلي وهو ما يكون
عقد عرض الكف

بقوله

لا يرب **قوله** غلط كقول الخ فان الغلظة عند الاغظم
ما ثبت بتصرف لم يعارضه نص بخالفه وهذه المذكورات كذلك
لان ان ورد في نجاستها نص قطع في ظاهره وكذا ان لم يرد
لان الاجماع منعقد عليها وهو حجة قطعية فكان اقوي من
خبر الواحد ومثبت نجاسة عين بخبر الواحد كانت غليظة
ان لم يعارضه نص اخر فهذا اوفي ان تثبت الغلظة وعندهما
ما ثبت بالاجماع واما الحقيقة فاما تعارض النصان في طهارته
ونجاسته عند موافق الاختلاف فيه عندهما وثمرت الخلا
تظهر في الروث والخني وغيرهما فعنده غلظة لانه لم يعارض
النص الوارد في نجاسته نص اخر وعندهما مخففة لاختلاف
العلماء فيه **قوله** وخزء دجاجة وهو يضم الى المعجبة وسكوت
الراهملة النجس والجمع خزء مثل حنبر وجنود وبول حمارا عرض
عليه بعض شراح الوقاية بان المراد به بول ما لا يؤكل لحمه
فلو طرح فيما قبله قوله كبول لكان احسن وجوابه ان المراد
بالاول ما لا يؤكل للحرام وبالثاني بول ما لا يؤكل للنجاسة
وقد اقرن احدهما عن الاخر في بعض الاحكام فعبر عن كل واحد
بعبارة على حدة اشارة الى هذا المعنى قيل الا بواله اربعة انواع
للادبي الكبير والصغير والمشي الذي لم يطعم للحيوان الغيب
الماكول والماكول والجمهر على ان كلها نجسة الا ان الثلاث
الاولى غليظة عندنا والاربع خفيفة عندهما وظاهر عند محمد
وفي غاية السرفعي بول الفار والحفاش ليس نجس للصنورة
وكن نقول وفي في الفرم اظهر فتاحل وقيل بولها يفسد الماء
دون الثوب وفي بعض الفتاوي فيه من لان كذا في الكوسج

منه في قوله
لا يرب
في قوله
لا يرب

نحوهما

هك

للكلمة
كلام

قوله وراوت وهو لكل ذي خافز كالغرس والبغل والخني بكسر
 الخاء المعجمة وسكون الشاء المشددة للبقر **قوله** وخزطين لا يوكل
 كالسفر والبازي **قوله** قيل يعني ان في الثوب ثلاثة اقوال الآلة
 ان المراد الثوب الكامل الذي يليسه المصلي كالقميص والقباء
 وهذا المعنى لما ذكره المصنف والاشنان الاخران ما اوردوه
 السارح قيل الخ **قوله** ادنى ثوب تجوز فيه الصلوة كما لم يزد
 وهو مروى عن ابي حنيفة ويقرب به ما قاله ابو بكر الرازي
 يعتبر السراويل احتياطا لانه اقصر الثياب كذا في العناية
قوله كالذيل وهو واحد اذ ياله القميص وفارسية داء
 من والد خريص بكسر الدال والراء المهملتين بينهما حاء
 معجمة واخره صاد مهملة ما يوسع به القميص من الشعب كذا في
 المعرب **قوله** في شبر اي شبر طولا وشبر عرضا **قوله** ودم السمك
 ليس بخمس لانه ليس يدم على التحقيق لانه يسود اذا شمس
 ودم السمك يبيض ولهذا جعل ثوبا له من غير ذكوة وعن
 الثاني ان الكثير الفاحش منه نجس **قوله** انتزع مثل رؤوس الار
 من انتزع عليه الماء ترشش كذا في الصحاح قيل التخصيص
 برؤوس الار دليل على ان الجنب الاخر منه ما يعتبر والجمهور على
 انه لا يعتبر الجانبان جميعا لدفع الخرج **قوله** ليس بشئ اي شئ
 يوجب الغسل على المصلي لتغدير الاستماع عنه سيما في مذهب
 الشيخ وقد سئل ابن عباس عن ذلك فقال انما ارادوا من غفوانه
 او مع من ذلك **قوله** لا رما قدز وهو بفتح القاف والذال
 المعجمة واخره راء مهملة خلافا للتظافة يقال قدز الشئ
 فهو قدز اي غير نظيف **قوله** وملح كان حارا اي لا يكون ملح

بقوله

قوله في شبر اي شبر طولا وشبر عرضا

كان حارا فتحرى ملحاً فيما روي محمد عن ابي حنيفة بحسب اختلافنا
 لا ييوسف لان العين تبدلت واستحالت الى حقيقة اخري
 غير الاولى فلا استحالة ان في تبدل العين وهو يوجب تبدل
 الصفة كالعصير اذا تحمر ثم نخلل وعلي هذا الطيبي النجس
 اذ جعل منه الكون او القدر يكون طاهرا وكذا العذرة اذا
 صارت ترابا كذا في الكوسجية **قوله** بطائنه وهو الطرف الداخل
 من الثوب **قوله** اذا لم يكن الثوب مضربا اي مجنبا او محنلا **قوله**
 او ندوه الثوب وهو بالنون وبالذال المهمة الرطوبة **قوله** فيه
 سرفين وهو بكسر السين كالسرجين وزنا ومعنى كلاهما مغرب
 سركين **قوله** ويس اي طين ذلك الشئ الذي جعل مطينا بالطين
 للوصوف **قوله** باله عليها حمرا كان وجد التخصيص ان يولد الحمار
 مغلظ اتفاقا فاذا تبين حكمه تبين حكم غيره بالا ولوية **قوله** صفة
 حمرا من داس الشئ برجله اي ضرب به **قوله** الاستنجاء منه استنجا
 اي مسح موضع الخوا وغسله وهو ما خرج من البطن وفي المغرب
 نجوا نجاء اذا حدث **قوله** غيب النوم اي وما في حكمه كالانما والجنون
 فانها من النوم في هذا المعنى فاستنشاوه استنشاوها وحكما
 لان فيه مظنة الخروج وقيد بحث لان كونه مظنة له لا يقتضي ميرو
 من قيل ما خرج يدين عد كل احد النوم ناقضا مستقلا بعد استيفاء
 بحث ما خرج من السبلين وغيره ويمكن ان يحاب عند بان المراد بالان
 خرج تحقيق يقيني وبالثاني تقدير ظني ولا بحث فتأمل **قوله**
 بدلا من اذ لا الدوار سلهما في البيرة **قوله** ثم يقبل للمبالغة اقرا
 هذا شرح موافق لبعض نسخ المتن وكذا في غسل الرجل بالاول
 والثاني في يوبدها ما في فتاوي قاضي خان حيث قال وفي الاستنشاء

مطل العذرة اذا كانت مترا بيا

المراد ان يكون قاعا من الطين الذي يطين به المصلي

تدو سها مع

الاستن

ان كان في الثوب ماء كان غسله كافيا

هذا هو المتن الصحيح

والثالث

تقبل الرجل بالحج الاول وتقبل بالثالث ولكنه مخالف لبعض النسخ
التي وقعت هكذا او فصل الرجل بالاول وببر بالثاني والثالث
ببر يوهما قول صاحب الكفاية وفي الشفاء تقبل بالاول وببر بالثاني
واقول لحل نظر الشارح الفاضل ما وقع الا في النسخة الاولى فلا
ورود لا يقال ان الشرح لا يطابق المشرح حيث يفهم منه الادب
بالثاني والثالث ومن الشرح الاقبال بالاول والثالث واما عطف
الثالث في النسخة المشهورة على الاول فيفهم منه الادب بالثاني والثالث
ومن الشرح الاقبال بالاول والثالث ولو فرضنا اطلاع الشارح
على النسخة الثانية يجوز ان يقصد المخالفة للمصنف ترجيحاً للرأية
فاحتمل ان يكون هذا اعتراضاً معنوياً منه عليه ويجوز ان يكون
هذا بناء على ما صرح به في الخلاصة من الترتيب ليس بشرط بل الامر
مفوض الى رأي المتلقي فيعمل ما يريد على وجه يحصل المقصود به
سواء اقبل بالاول او اوبر وكذا حال الآخرين ومن ههنا
قال في مختصر الجامع الصغير والاستحجا يقبل بالاول والثاني
وببر بالثالث واما عطف الثالث في النسخة المشهورة على الاول
توفيقاً بين النسختين والشرح فمما لا يلبس ان يقوم به العاقل **قوله** ان
المرأة تدبر الى قوله سواء هذا موافق للرأية ومعارضها بالاول فلان
يتقضي ان لا يقبل المرأة ان لا اصلاً وهو ظاهر واما الثاني فلانه قال
فيه نقلاً من الخلاصة يدبر في الصيغ بالحج الاول ويقبل بالثاني وببر بالثالث
وكذا المرأة صيغاً وشياً ونحوه فيقول فعلي هذا ما وجه قول قاضي خات
موافقاً لما في الكفاية والربيع والمرأة تفعل في الاحوال كلها مثل ما يفعله
الرجل في الشاء ويمكن ان يقال قد اكشف وجه القول المذكور بما
نقلناه من الخلاصة ومختصر الجامع فيلنظر فيه **قوله** ثم يرجي الارخا بالار

الجملة

وقد علم مع ما ذكرنا من معنى هذه
الادوية وان كان في بعض النسخ

المصلحة والخاء الجملة انما هي الارسال يقال ارجى المسير والحنان
والمقدور ونحوها كذا في الصحاح **قوله** ما تجاوز اكثر من درهم حتي اذا
كان المجاوز قد در الدرهم ومع الذي في المخرج يزيد عليه لا يمنع
الصلوة ولا يجب غسله لان ما على المخرج ساقط لا يكون تركه ولا
يضم الى ما في جسد من الجحاسة فمقت العبرة للمجاوز فقط فان
كان اكثر من قدر الدرهم يجب غسله والا فلا **قوله** مع موضع
الاستحجا وكذا يضم ما في الموضع المذكور الى ما في جسد من الجحاسة
واختلفوا فيها اذا كانت متعددة كثيرة وكان فيها جحاسة اكثر
من قدر الدرهم ولم يتجاوز من المخرج فقليل لا يجوز له الاستحجا
بالاحجار وقيل يجوز به وبه ما حذر كذا في الربيع **قوله** ولا يستنجي بعظم
وكذا الحال في علف الحبوب كالحنثيس وغيره وبالحجارة كل ما ينفع به
الانسان او عينه فقد ربي الاستحجا ولو كان ثوباً ركب احد بالمهني
عنه واستنجي بشي منها هل يجوز ام لا قال في شرح الاقطع يجوز
عندنا وعند السانغي لا يجوز ودليل الفريقين المذكور في غاية البيان
قوله بكرة استقبال القبلة من اراد تفصل هذا المقام فيلنظر في
احزاب ما يفسد الصلوة من المداينة وشروحهما **قوله** في الخلاء
وهو بالمد المنقوص كذا في الصحاح **قوله** في البيان والصحة اخلافاً
للسانغي في الاول وكذا اكرم المغموط والشوب في الماء والظل الذي
يستريحون فيه والطريق وتحت الشجرة الممطرة ويكره ايضا الكلام
عليها والبول قايماً بالعدو ويجب الاستبراء بالمشي والتخارج
او النوم على شقة الايسر حتى يستقر قلبه على انقطاع العود وقيل
يكفي مسح الذكر واجتذابه ثلاث مرات والصحيح ان طبع الناس وعادتهم
مختلفة فمن في قلبه انه صار طاهراً جاز له ان يستنجي لان كل احد اعلم

قال في الكفاية كان الاستحجا
بالاحجار وقيل يجوز به وبه ما حذر
وكذا الحال في علف الحبوب كالحنثيس
وغيره وبالحجارة كل ما ينفع به
الانسان او عينه فقد ربي الاستحجا
ولو كان ثوباً ركب احد بالمهني
عنه واستنجي بشي منها هل يجوز
ام لا قال في شرح الاقطع يجوز
عندنا وعند السانغي لا يجوز
ودليل الفريقين المذكور في غاية
البيان **قوله** بكرة استقبال
القبلة من اراد تفصل هذا المقام
فيلنظر في احزاب ما يفسد الصلوة
من المداينة وشروحهما **قوله** في
الخلاء وهو بالمد المنقوص كذا في
الصحاح **قوله** في البيان والصحة
اخلافاً للسانغي في الاول وكذا
اكرم المغموط والشوب في الماء
والظل الذي يستريحون فيه والطريق
وتحت الشجرة الممطرة ويكره
ايضا الكلام عليها والبول قايماً
بالعدو ويجب الاستبراء بالمشي
والتخارج او النوم على شقة الايسر
حتى يستقر قلبه على انقطاع
العود وقيل يكفي مسح الذكر
واجتذابه ثلاث مرات والصحيح
ان طبع الناس وعادتهم مختلفة
فمن في قلبه انه صار طاهراً
جاز له ان يستنجي لان كل احد
اعلم

مطلوب

فلا يحتمل كونه حادة ومستقيمة كما ينبغي **قوله** ولكن فامته بمقدار ربع
 قطر الدائرة وهو الخط المستقيم يمر مركزها ويرتد واصلا الى طرفيها
 وانما اعتبر الربع خاصا لان وجوده في اكثر الاقاليم لا يتصور
 الا فيه لان فامته لو كانت اقل من مقدار ربع القطر لا يكون راس
 في الزوال مقيما في بعضهما وان كان اكثر منه لا يدخل بالانقضاء
 حين قصره الايام في الدائرة قبل تدور على خارج الدائرة والدخول
 هما لا بد منه في معرفة المدخل والمخرج ولا بد منهما في القوس ولا
 بد منه في الخط المنصف في النهار ولا بد منه في معرفة الفجر وهذا
 رتبة ما استفدت من الاستاذين الشفيق والمحقق عمرهما الله
 تعالى بعترانه ومن مطالعة الكتب المتعلقة بهذا المقام **قوله**
 فينصف القوس اي يعين نصفها باي طريق كان والقوس
 عند المهندسين عبارة عن قطعة من الدائرة فيحدث ههنا من
 موضع هاتين علامتين قوسا احدهما في جانب الظل والاخرى
 في الجانب الاخر وانت بالخيار في ترتيب ههنا ايها شيئت **قوله** وترسم
 خطا الاظهر ان يقال فترسم او ثم ترسم للاشعار بان الرسم بالخط
 متاخر عن تعيين نصفها فاما **قوله** هو خط نصف النهار اي الخط
 الفاصل بين نقطتي الشمال والجنوب وهو خط المشرق والمغرب
 المسمى بخط الاعتدال ايضا وانما سمي خط نصف النهار لانه في
 سطح دائرة نصف النهار اي الدائرة الفاصلة بين النصف
 الشرقي والنصف الغربي من الفلك وانما سمي بدائرة نصف
 النهار لان حين وصول الشمس اليها هو منتصف زمان النهار
 حسا لا حقيقة وذلك يوقع الاختلاف بين ما قبل نصف النهار
 وما بعده بسبب اختلاف الحركة الخاصة للشمس بسبب تباعدها

عن الاوج

عن الاوج والحضيض وتفاوتها منها لكنه اختلاف لا يحسن كذا
 في شرح التذكرة لنظام الدين الاعرج وشرح الجنيين للشريف **قوله**
 والظل الذي في هذا الوقت هو في الزوال هذا يختلف باختلاف
 الامكنة والاوقات حتى قيل ان في احوال ايام السنة لا يبقى بمكة في
 ذلك الوقت ظل على الارض وعند سحر يقوم مستقبل القبلة فما دامت
 الشمس على حاجبها لا يسر فالشمس لم تزل وان صارت على حاجبه
 الايمن فقد زالت كذا ذكره مني الثقلين في شرح وفيه **قوله** واخر
 اذا صار ظل المقياس مثلي المقياس الخ بر دعليه ان اخر الشيء منه
 واذا صار ظل كل شيء مثليه خرج وقت الظهور عنده وكذا اذا صار
 مثله عند ما يويل ما في المظلمة من اول وقت العصر وقت
 المثليين عنده ووقت المثليين عندها وقول المصنف وللعصر منه
 اي من بلوغ ظل كل شيء لا تقا جعل ابتداء وقت العصر من البلوغ
 المذكور اقره لعل نكتة عدول المصنف عن هذه العبارة التي اختارها
 صاحب الهداية وزود هذا الاعتراض عليها وانما العجب من الشراح
 الفاضل حيث اتي بها بعد رواية قول المصنف الي بلوغ كل شيء
 مع ان عدم وروده عليه في غاية الظهور اذا صار ظل الخ يويل
 هذا التاويل قول صاحب الهداية بعيد هذا واخر وقت المغرب
 حتى يغيب الشفق ولا شك ان بغسوبة الشفق تتحقق الخروج
قوله هذا في رواية عن ابي حنيفة رحمه الله قال الاكل وهو الذي
 عليه ابو حنيفة لعل هذا هو المختار عنده والمشهور من مذهبه **قوله**
 وفي رواية اخر عنه الاولي رواية محمد عنه والثانية رواية الحسن عنه
 واقله الامينة المذكورين في الشرح وقول رافض ايضا ولم يذكر الثالثة
 وهي رواية اسد بن عمرو عنه انه اذا صار ظل كل شيء مثليه سوي في

قوله والظل الذي في هذا الوقت هو في الزوال هذا يختلف باختلاف الامكنة والاوقات حتى قيل ان في احوال ايام السنة لا يبقى بمكة في ذلك الوقت ظل على الارض وعند سحر يقوم مستقبل القبلة فما دامت الشمس على حاجبها لا يسر فالشمس لم تزل وان صارت على حاجبه الايمن فقد زالت كذا ذكره مني الثقلين في شرح وفيه قوله واخر اذا صار ظل المقياس مثلي المقياس الخ بر دعليه ان اخر الشيء منه واذا صار ظل كل شيء مثليه خرج وقت الظهور عنده وكذا اذا صار مثله عند ما يويل ما في المظلمة من اول وقت العصر وقت المثليين عنده ووقت المثليين عندها وقول المصنف وللعصر منه اي من بلوغ ظل كل شيء لا تقا جعل ابتداء وقت العصر من البلوغ المذكور اقره لعل نكتة عدول المصنف عن هذه العبارة التي اختارها صاحب الهداية وزود هذا الاعتراض عليها وانما العجب من الشراح الفاضل حيث اتي بها بعد رواية قول المصنف الي بلوغ كل شيء مع ان عدم وروده عليه في غاية الظهور اذا صار ظل الخ يويل هذا التاويل قول صاحب الهداية بعيد هذا واخر وقت المغرب حتى يغيب الشفق ولا شك ان بغسوبة الشفق تتحقق الخروج قوله هذا في رواية عن ابي حنيفة رحمه الله قال الاكل وهو الذي عليه ابو حنيفة لعل هذا هو المختار عنده والمشهور من مذهبه قوله وفي رواية اخر عنه الاولي رواية محمد عنه والثانية رواية الحسن عنه واقله الامينة المذكورين في الشرح وقول رافض ايضا ولم يذكر الثالثة وهي رواية اسد بن عمرو عنه انه اذا صار ظل كل شيء مثليه سوي في

قوله والظل الذي في هذا الوقت هو في الزوال هذا يختلف باختلاف الامكنة والاوقات حتى قيل ان في احوال ايام السنة لا يبقى بمكة في ذلك الوقت ظل على الارض وعند سحر يقوم مستقبل القبلة فما دامت الشمس على حاجبها لا يسر فالشمس لم تزل وان صارت على حاجبه الايمن فقد زالت كذا ذكره مني الثقلين في شرح وفيه قوله واخر اذا صار ظل المقياس مثلي المقياس الخ بر دعليه ان اخر الشيء منه واذا صار ظل كل شيء مثليه خرج وقت الظهور عنده وكذا اذا صار مثله عند ما يويل ما في المظلمة من اول وقت العصر وقت المثليين عنده ووقت المثليين عندها وقول المصنف وللعصر منه اي من بلوغ ظل كل شيء لا تقا جعل ابتداء وقت العصر من البلوغ المذكور اقره لعل نكتة عدول المصنف عن هذه العبارة التي اختارها صاحب الهداية وزود هذا الاعتراض عليها وانما العجب من الشراح الفاضل حيث اتي بها بعد رواية قول المصنف الي بلوغ كل شيء مع ان عدم وروده عليه في غاية الظهور اذا صار ظل الخ يويل هذا التاويل قول صاحب الهداية بعيد هذا واخر وقت المغرب حتى يغيب الشفق ولا شك ان بغسوبة الشفق تتحقق الخروج قوله هذا في رواية عن ابي حنيفة رحمه الله قال الاكل وهو الذي عليه ابو حنيفة لعل هذا هو المختار عنده والمشهور من مذهبه قوله وفي رواية اخر عنه الاولي رواية محمد عنه والثانية رواية الحسن عنه واقله الامينة المذكورين في الشرح وقول رافض ايضا ولم يذكر الثالثة وهي رواية اسد بن عمرو عنه انه اذا صار ظل كل شيء مثليه سوي في

ق
المخالف
م

لله در محلك بركة من هو امن الكاتب وقيل جوارها الى الفجر هو الصحيح
 وان ذهب البعض الى انه يذهب الى الثلث او النصف يخرج الوقت
 وتكون الصلوة بعد قضاء **الهداية** مسفلا من سفر الصبح اثناء
 ومنه اسفر الصلاة اذا صلاها في الاسفار والباء للتعدية وانما
 عدل عن قولهم ويستحب الاسفار اشعارا ببرجح ظاهر الرواية
 وهو ان البداء والختم بالاسفار هو المستحب ورد الما قال به الطحاوي
 انه بداء بالانجيل ويختم بالاسفار وجمع بينهما بتطويل القراءة **قوله**
 بحيث يمكن شروع لبيان حد الاسفار **قوله** اريد اياي ادخلوا
 صلاة الظهر في البر اذ لم يصلوها اذا سكنت شد الحرك والباء للتعدية
قوله من فيج جهنم الفيج بفتح الفاء وبالها المهملة الغليان من فاحت
 القدر غلت والمراد ههنا سدة حرها هي على التشبيه اي سدة حر
 الشمس مثل سدة حر النار **قوله** باله يتغيى وانما قال كذلك لانها اذا تغيت
 كان الصلاة فيها مكروهة فضلا عن الاستحباب وجبه استحباب
 التأخير الى الغير المذكور في الصيف والشتاء تكثر النوافل لكراهتها
 بعدها كذا في الهداية فقالوا المكروه هو التأخير فقط اما الفعل فغير
 مكروه لانه مأمور به ولا يستقيم اثبات الكراهة للشيء مع الامر به
 وقيل الا اذا مكروه ايضا صح به معني الثقلين واختلفوا في معني
 التفسير والصحيح تفسير القرص بمعنى ان يصير سبب ذهاب
 صنوها بحال لا يحصل للبصر بالنظر اليه حيث **قوله** الى تلك الدليل وقيل
 الى ما قبل تلك الليل الاول مختار صاحب الكافي في الكثر والوافي
 والثاني مختار القدير والهداية ويمكن التوفيق بينهما اولا
 يكون ابتداءها قبل تمام الثلث الاول وانتهائها في آخر الثلث الاول
 وثانيا بان الاول في الشتاء والثاني في الصيف لغلظة النوم فيه ووجه

هذه مسئلة مستأنفة لا تنطبق
على الاصل في بعض المذاهب
وجوابه

منها بعد كعنة في الميت وهي وقت الطلوع والاستواء والغروب
وعند خروج الخطيب قبل ان يشرع في الخطبة وعند تلاوتها وعند
الفراغ عنها الى ان يشرع في الصلاة وقد افصح عن هذه الثلاثة
قول المصنف اذ اخرج الامام الحنفي وبعد طلوع الصبح قبل اداء الفرض
وبعد ادايته الى ان تطلع الشمس وقد جمعها بقوله وبعد الصبح
وبعد اداء العصر الى التغير وقبل الغروب الى اداء المغرب وما
مصرحان كما ترى واما السنة الباقية التي يصح بها ولم يشر اليها
فيه اقلها الذي عبر عنه صاحب الهداية بالنصف الاخير وغيره بالثلاث
الاخير من الليل لكن يكره فيه اداء العشاء لا غير وتأنيها بعد شروع
الامام في الصلاة المفترضة وقبل الجماعة الاسنة العشر اذ لم يفت في
الجماعة قالنا ان ما قبل صلاة العيدين من حضر المصلي والكتلة
الباقية عند خطبة العيدين وعند خطبة الحج لا عند ايتنا الثلث وعند
خطبة الاستسقاء عند هاتين نقول يمكن ان يلاحظ على وجه
يرتفع الى اثنين وعشرين لان في كل من هذه الخطب الثلث وقت
الخروج قبل ان يشرع فيها ووقت الفراغ منها فتحصل سنة اخري
فبلغت المكروهات الى ما ذكرنا كما لا يخفى **باب الاذان** وهو في
اللغة الاعلام قال الله تعالى واذن بين الله اي اعلام وفي الشريعة
اعلام مخصوص برحوك اوقات مخصوصة فناسب ان تذكر عقبتها
هو سنة وقيل انه واجب **قول** وعند أبي يوسف وقيل انه رجع عنه
قول او عدل للذين ومن جملة عليه الصلاة والسلام المودعون اطول
الناس اعتاقا يوم القيمة **قول** وترجع يعني ان الترجيع ليس سنة لا
ان عدمه سنة وعند الشافعي الترجيع سنة لانه عليه الصلوة والسلام
امر به قلنا انه تعليم لا ترجيع كما في الهداية **قول** وترجم اي تصوت من الدم

بفتحين وهو الصوت كذا في الجوهر **قول** من الحان الاعاي
جمع اعنيه على وزن انزجة وهو الغناء بالكسرة والمد **قول** ويجوز
وجهه الشارة الى ائسية استقبال القبلة فيه مختصة بما عداها
لان الاول الاذان واخره مناجاة ففيهما يستقبل القبلة واسطة
مناداه لان معناه اسرعو الي الصلوة والي ما فيه نجاتكم فيسببه
ان يوجه به المسلمين ليعرف صوتهم ولهذا قلنا فيمن يجب
الاذن ان يقول مثل مقالته لا في الجعلتين فانه يقول لا حول
ولا قوة الا بالله او ما شاء الله كان لا نه خطاب فسيبيله الطاعة
وسواك الحول والقوة لا عادتة فيصير عبدا لساها بالاسنة
وكذلك اذا قال المودعون الصلوة خير من النوم يقول صدقت
وبررت قيل لو كان كذلك تحوّل وراه ايضا لان القوم كما يكونون
فيها كما يكون في الخلف اجيب بانه انما يحوّل وراه لان فيه
استدبار القبلة فيما هو دعاء الى التوجه اليها فاكتمل فيه بها
يحصل لهم من بلوغ الصوت عند تحوّل الوجه ميمنه ويسم **قول** لكن
يحدّر فيها الحدّان يوصل بين الجعلتين ويحدّه يسرع عكس
الترسل كلاهما مستحبان **قول** ولا يتكلم فيهما اشارة الى سنة الموالاة
بين كلامهما حتى لو ترك فالسنة ان يعيد الاذان **قول** ويجلس
بينهما ليستعد للصلاة **قول** او هما هذا اذا قضا جميع الفرائض
في مجلس واحد وان قضاها بمجالس يشترط لكل اذان واقامة
كذا في الكفاية **قول** وكر اذان الجنب واقامته في جميع الروايات
فيما دان في رواية لغلظ الحناية ولا يعاد ان في احري وقوله ولا
تغادي بل هو رواية ثالثة اخبرها المصنف **قول** كاذن المراجعة
لانها ان رفعت صوتها فقد باشرت منكرا لان صوتها عورة

منها بعد كعنة في الميت وهي وقت الطلوع والاستواء والغروب
وعند خروج الخطيب قبل ان يشرع في الخطبة وعند تلاوتها وعند
الفراغ عنها الى ان يشرع في الصلاة وقد افصح عن هذه الثلاثة
قول المصنف اذ اخرج الامام الحنفي وبعد طلوع الصبح قبل اداء الفرض
وبعد ادايته الى ان تطلع الشمس وقد جمعها بقوله وبعد الصبح
وبعد اداء العصر الى التغير وقبل الغروب الى اداء المغرب وما
مصرحان كما ترى واما السنة الباقية التي يصح بها ولم يشر اليها
فيه اقلها الذي عبر عنه صاحب الهداية بالنصف الاخير وغيره بالثلاث
الاخير من الليل لكن يكره فيه اداء العشاء لا غير وتأنيها بعد شروع
الامام في الصلاة المفترضة وقبل الجماعة الاسنة العشر اذ لم يفت في
الجماعة قالنا ان ما قبل صلاة العيدين من حضر المصلي والكتلة
الباقية عند خطبة العيدين وعند خطبة الحج لا عند ايتنا الثلث وعند
خطبة الاستسقاء عند هاتين نقول يمكن ان يلاحظ على وجه
يرتفع الى اثنين وعشرين لان في كل من هذه الخطب الثلث وقت
الخروج قبل ان يشرع فيها ووقت الفراغ منها فتحصل سنة اخري
فبلغت المكروهات الى ما ذكرنا كما لا يخفى **باب الاذان** وهو في
اللغة الاعلام قال الله تعالى واذن بين الله اي اعلام وفي الشريعة
اعلام مخصوص برحوك اوقات مخصوصة فناسب ان تذكر عقبتها
هو سنة وقيل انه واجب **قول** وعند أبي يوسف وقيل انه رجع عنه
قول او عدل للذين ومن جملة عليه الصلاة والسلام المودعون اطول
الناس اعتاقا يوم القيمة **قول** وترجع يعني ان الترجيع ليس سنة لا
ان عدمه سنة وعند الشافعي الترجيع سنة لانه عليه الصلوة والسلام
امر به قلنا انه تعليم لا ترجيع كما في الهداية **قول** وترجم اي تصوت من الدم

بفتحين

منها بعد كعنة في الميت وهي وقت الطلوع والاستواء والغروب
وعند خروج الخطيب قبل ان يشرع في الخطبة وعند تلاوتها وعند
الفراغ عنها الى ان يشرع في الصلاة وقد افصح عن هذه الثلاثة
قول المصنف اذ اخرج الامام الحنفي وبعد طلوع الصبح قبل اداء الفرض
وبعد ادايته الى ان تطلع الشمس وقد جمعها بقوله وبعد الصبح
وبعد اداء العصر الى التغير وقبل الغروب الى اداء المغرب وما
مصرحان كما ترى واما السنة الباقية التي يصح بها ولم يشر اليها
فيه اقلها الذي عبر عنه صاحب الهداية بالنصف الاخير وغيره بالثلاث
الاخير من الليل لكن يكره فيه اداء العشاء لا غير وتأنيها بعد شروع
الامام في الصلاة المفترضة وقبل الجماعة الاسنة العشر اذ لم يفت في
الجماعة قالنا ان ما قبل صلاة العيدين من حضر المصلي والكتلة
الباقية عند خطبة العيدين وعند خطبة الحج لا عند ايتنا الثلث وعند
خطبة الاستسقاء عند هاتين نقول يمكن ان يلاحظ على وجه
يرتفع الى اثنين وعشرين لان في كل من هذه الخطب الثلث وقت
الخروج قبل ان يشرع فيها ووقت الفراغ منها فتحصل سنة اخري
فبلغت المكروهات الى ما ذكرنا كما لا يخفى **باب الاذان** وهو في
اللغة الاعلام قال الله تعالى واذن بين الله اي اعلام وفي الشريعة
اعلام مخصوص برحوك اوقات مخصوصة فناسب ان تذكر عقبتها
هو سنة وقيل انه واجب **قول** وعند أبي يوسف وقيل انه رجع عنه
قول او عدل للذين ومن جملة عليه الصلاة والسلام المودعون اطول
الناس اعتاقا يوم القيمة **قول** وترجع يعني ان الترجيع ليس سنة لا
ان عدمه سنة وعند الشافعي الترجيع سنة لانه عليه الصلوة والسلام
امر به قلنا انه تعليم لا ترجيع كما في الهداية **قول** وترجم اي تصوت من الدم

منها بعد كعنة في الميت وهي وقت الطلوع والاستواء والغروب
وعند خروج الخطيب قبل ان يشرع في الخطبة وعند تلاوتها وعند
الفراغ عنها الى ان يشرع في الصلاة وقد افصح عن هذه الثلاثة
قول المصنف اذ اخرج الامام الحنفي وبعد طلوع الصبح قبل اداء الفرض
وبعد ادايته الى ان تطلع الشمس وقد جمعها بقوله وبعد الصبح
وبعد اداء العصر الى التغير وقبل الغروب الى اداء المغرب وما
مصرحان كما ترى واما السنة الباقية التي يصح بها ولم يشر اليها
فيه اقلها الذي عبر عنه صاحب الهداية بالنصف الاخير وغيره بالثلاث
الاخير من الليل لكن يكره فيه اداء العشاء لا غير وتأنيها بعد شروع
الامام في الصلاة المفترضة وقبل الجماعة الاسنة العشر اذ لم يفت في
الجماعة قالنا ان ما قبل صلاة العيدين من حضر المصلي والكتلة
الباقية عند خطبة العيدين وعند خطبة الحج لا عند ايتنا الثلث وعند
خطبة الاستسقاء عند هاتين نقول يمكن ان يلاحظ على وجه
يرتفع الى اثنين وعشرين لان في كل من هذه الخطب الثلث وقت
الخروج قبل ان يشرع فيها ووقت الفراغ منها فتحصل سنة اخري
فبلغت المكروهات الى ما ذكرنا كما لا يخفى **باب الاذان** وهو في
اللغة الاعلام قال الله تعالى واذن بين الله اي اعلام وفي الشريعة
اعلام مخصوص برحوك اوقات مخصوصة فناسب ان تذكر عقبتها
هو سنة وقيل انه واجب **قول** وعند أبي يوسف وقيل انه رجع عنه
قول او عدل للذين ومن جملة عليه الصلاة والسلام المودعون اطول
الناس اعتاقا يوم القيمة **قول** وترجع يعني ان الترجيع ليس سنة لا
ان عدمه سنة وعند الشافعي الترجيع سنة لانه عليه الصلوة والسلام
امر به قلنا انه تعليم لا ترجيع كما في الهداية **قول** وترجم اي تصوت من الدم

وان لم ترفع فقد اخلت بالاعلام الذي هو المقصود فيعاد اذ ان
 ندبا فليس على النساء اذان ولا اقامة لهما سنتان للصلاة بالجماعة
 وجماعتهم منسوخة وان صلين بها صلدين بلا اذان واقامة
 الحديث رابطه رضي الله عنها كنا جماعة من النساء امتنا عايشت
 بلا اذان واقامة كذا في الكافي وهما مسئلة مهمة عبر عنها
 صاحب البحار ولكن ارها في مسجد ذي محلة بتاي اذان لا يتجه
 تعقلا يعني ان كان المسجد امام معلوم وجماعة معلومة فصلوا
 فيها بجماعة بلا اذان واقامة لا يباح تكرارها بما خلا فاللشافعي
 قيد بمسجد محله لا بد لو كان في الطريق يباح اتفاقا وقيد باذان
 ثان لانهم لو صلوا فيه بلا اذان بباح اتفاقا **قوله** والمصلي في بيته يكتفي
 ببيان الحاجة اليه بعد قوله محكم المصلي فيه كما سر لا تخلو عن
 نوع اشكال فليتأمل **الشرط الصافي** وهي جمع شرط يسكون
 الرامعروف والما واما الاشراف فهي جمع شرط يفتح الر او هو
 العلامة كذا في شرح البحار اقول هذا يخالف لقولنا الاكمل
 الشروط وجمع شرط وهو العلامة فتأمل واعلم ان الشرط هنا في
 اصطلاحهم عبادة عما يتوقف عليه الصلوة ولا يكون داحلا
 في ما هيتهما وهو ست وفيل سبعة وقد وضع هذا الباب لبيانها
 واما الصفة فهي عندهم عبارة عن الجزاء الداخل وقد وضع الباب
 الثاني لهذا الباب لبيانها واما الفرض فهو في المشهور شامل
 للشرط وللصفة وربما يستعمل خاصة في الصفة التي هي عبارة
 عن الركن هذا **قوله** وثوبه ومكانه عطفهما على المبدن يشعر
 اشتراط طهارتهما عن الحدث وفساده في غاية الوضوح ولهذا قال
 بعض الفضلاء منها طهر ثوبه ومكانه من خبث وطهر بدنه منه

ومن

منه لعل

ومن حديث آخر انه عنه لكن لا يخفى ان هذا من قبيل المسألة
اعتمادا على ظهور المراد منه **قوله** وستر عورته شرطا لبعض المشايخ
ستر عورته عن نفسه حتى لو راى فرجه من جيبه او كان بحيث يراه
لو نظر اليه لم يحز صلاته وعامتهم لم يستر طوله لانها ليست بعورة
في حق نفسه لانه يحل لمسها والنظر اليها وقوله العاقبة اصح
حتى روي ابن سنجاع عن الاعظم والثاني انه لو كان محلول
الجيب فظهر الى عورة نفسه لا تقسد صلاته كما في السروجي
قوله والكف فيه اشارة الى بيان اظهر الكف عورة وهو ظاهر
الرواية لان الكف لا يتناول طهره عرفا وقيل ظاهر الكف
وباطنه ليسا بعورتين **قوله** والشعر النازل اى ما نزل الى
اسفل من الاذنين قيد بذل احتراز عن القول بان المراد به ما
على الراس **قوله** يخفى ولم يعد الحرثي المجهول دليل المقصود
قوله في ليلة مظلمة قيل صفة هذه المسألة مشككة لانها وضعت
في الليلة المظلمة والصلاة فيها جهرية فعلم حال الامام بصوت
واجب بكون الصلاة قننا وينترك الجهر شيئا وبان الصلوة
لا يقيد بالتقدم الامام وهو لا يقيد بمعرفة جهة هذا
خلاصة ما في العناية **قوله** فيه تساهل الخ اقول المتبادر
من هذه العبارة كونهم خلف الامام في نفس الامر والشارح
علي علمهم باسم خلفه ثم بني عليه اعتراضه وقد كان يحتاج
هذا في خلدي حتى وقعت فيه المباحثة الكثيرة مع بعض
الاخوان ثم وجدت في بعض الشرع فقلت الحمد لله الذي
جعل رايي موافقا لراي العلماء لكن يمكن ان يجاب من
جانب الشارح بان يقال ان تقدير العلم مما لا بد منه لانه

ويصحب به في السجن
 بيننا اهلنا في الحيا والظلم حيث لا يطعم
 البقرة انسان فيجوزنا سلع فاني انا جنة معدة من الملائكة
 الاستقيا ومن معاه فاني انا جنة معدة من الملائكة
 الحاضرين للثامن بين يدي من معاه فيدين ابيه من جنة والى
 صرب بين يدي من معاه فيدين ابيه من جنة والى
 سالت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الامم التي تترك اهلها
 فقال لخطيب ربي ان الامم التي تترك اهلها
 من تلك الامم التي تترك اهلها
 فقال لخطيب ربي ان الامم التي تترك اهلها
 من تلك الامم التي تترك اهلها
 فقال لخطيب ربي ان الامم التي تترك اهلها
 من تلك الامم التي تترك اهلها

...

لأنه لا يقدر ذلك لفهم اشتراط كونهم خلفه في نفس الامر
وليس كذلك فانهم لو اقتدوا على اعتقادهم حكمه جازت صلاتهم
قطعا وان تقدموا عليه **قوله** هذا تفسير النية يعني مع بيان
وقتها وكيفيتها ولقد احسن حيث جمع بالكلمات اليسيرة الى
ثلاثة معتبرة في الباب فلفظ قصد معول يصل من الوصل
فانه متعدد لا من الوصول فانه لازم وصلاته معول القصد
وتحريمها متعلق بقوله يصل واسارة الى ما هو المختار
من وقتها وهي ان تكون مقارنة للشرع ود على من جاز
الصلوة بنية متأخرة عن التحريم كما اختاره الكرخي وذكر
في الحاشية انه لو سعى ليدرك الفرض بالجماعة فدخل في
الصلوة ولم يدرك النية ولا الوقت باللسان جازت صلاته
ومن اصحابنا من قال اذا كان عند التحريم حيث لو قيل
له اي صلاة هذه اسكنه ان يجب على البدنة فهي بنية صحيحة
والافلا وقال بعضهم اذا نوى صائبة الصلوة ولم يشغل فيها
بين ذلك شيء من اعماله الدنيا تكفيه تلك النية وجازت
صلاة **قوله** شرط تعيينه من انه ظهر او عصى لاختلاف الفروض
ولو نوى الظاهر ولم يقل ظهر الوقت لا يجوز به لانه ربما كان عليه
ظها اخر فلا تعين ومنهم من يقول يجوز به لان مطلق النية
يصرف الى ظهر الوقت لانه اصلي والغاية عارضي والمطلق
ينصرف الى الاصلي دون العارضي ولو نوى فرض الوقت
يجوز الا في الجمعة لان العلماء اختلفوا في كونها فرض الوقت
باب صفة الصلوة والصفة مترادفان عند اهل
اللغة والمعتلة والها عوض عن الواو كالوعد والعدة وبعض

هذا هو الوجه في قوله
فانهم لو اقتدوا على اعتقادهم
حكمه جازت صلاتهم قطعا

في الحاشية انه لو سعى ليدرك
الفرض بالجماعة فدخل في
الصلوة ولم يدرك النية ولا الوقت
باللسان جازت صلاته

ومن اصحابنا من قال اذا كان
عند التحريم حيث لو قيل له
اي صلاة هذه اسكنه ان يجب
على البدنة فهي بنية صحيحة

هذا هو الوجه في قوله
فانهم لو اقتدوا على اعتقادهم
حكمه جازت صلاتهم قطعا

المتكلمين فرقوا بينهما فقالوا الوصف يقوم بالواصف والصفة
بالموصوف فقوله القابل زيد عالم وصف لزيد لا صفة له ولم
القيام به صفة لا وصفه قال الكل الظاهر ان المراد بالصفة
الصفة الحاصلة للصلوة باركانها وعوارضها **قوله** فرضها التحريم
التحريم جعل الشيء حراما والها التحقق الاسميه وحقت
التكليف الاولي بها لا نه تحريم الاشياء المباحة قبل الشروع
كما ان التحريم السليم سمي تحليلا لان به تحلل الاشياء المحرمة
في الصلوة **قوله** وهو شرط عندنا وانما لم يذكر في باب
الشروط لان اتصالها بالاركان وجودا فهي شرط الجواز كما ان
الفعدة الاحية شرط التحليل وليست بركن اصلي ولهذا لم تنوع
في الركعة الاولي وكذا الحال في الخروج بصنعة واما
الاربعة الباقية فهي اركان اصلية ولهذا غير عن الكل
بالفرض لا بالركن ولا بالشرط لتساوئها **قوله** وعندنا في
ركن وفائدة الخلاف تظهر في جواز بنا النقل على تحريمه الفرض
حتى لو صلي اظهر يضح ان يقوم الى النقل بلا احرام جديد
عندنا وعندنا لا يصح الا باحرام جديد **قوله** والقيام اي القيام
فرض في الصلوة المفروضة دون النوافل كما سيوضح به
في بابها حيث قال وينقل قاعدا مع قدره قيامه ابتداء
قوله يجوز عند ابي حنيفة رحمه الله الاكتفاء بالجهة في جاز
باتفاق علماءنا وكذا الاكتفاء ببعضها خلافا للمشافعي كذا
في العناية والكفاية **قوله** قدر الشهد قيل القدر المفروض
من الفعدة ما ياتي فيه بالشهادتين والاصح قدر ما يتمكن فيه
من الشهد الى قوله عبده ورسوله اذا الشهد عند الاطلاق

هذا هو الوجه في قوله
فانهم لو اقتدوا على اعتقادهم
حكمه جازت صلاتهم قطعا

في الحاشية انه لو سعى ليدرك
الفرض بالجماعة فدخل في
الصلوة ولم يدرك النية ولا الوقت
باللسان جازت صلاته

ومن اصحابنا من قال اذا كان
عند التحريم حيث لو قيل له
اي صلاة هذه اسكنه ان يجب
على البدنة فهي بنية صحيحة

بهمف واما كفاية

هذا هو الوجه في قوله
فانهم لو اقتدوا على اعتقادهم
حكمه جازت صلاتهم قطعا

ينصرف اليه كذا في الكافي **قوله** ذكر في حواشي الهداية الخ حاصله ان
 المفهوم منها كون الوجوب محصرا فيما تكرر في ركعة واحدة وهو
 ممنوع مستندا بشئين احدهما التظهير والآخر الذخيرة اقول ويؤيد
 قول مفتي الثقلين في باب السهو وتقدم ركعتان يركع قبل ان
 يعزلا ويسجد قبل ان يركع الى قوله فلما رأت الترتيب واجبة
 عننا وكذا ما ذكره شرح الهداية في الباب المذكور من مويدات
 قول الشارح وتكرر لغيره فقول مفتي المذكور في باب صفة
 الصلوة اما ترتيب القيام على الركوع وترتيب الركوع على السجود فمفهوم
 لان الصلوة لا توجد الا بذلك **قوله** وفي الهداية اختاره عليه في
 بعض مشروحات الوقاية بانه لم يصح في الهداية بات قراءة التشهد في
 الاولى سنة اقول قد فيد فيها القعدة بالاخيرة وهو مؤيد
 بان قراته في الاولى ليست بواجبة اذ التحصيل في الروايات
 يدل على نفي ما عداه **قوله** وقنوت الوتر وهو الطاعة والقيام
 والدعاء المشهور هو الاخير وقولهم اضافة بيانية كذا في المغرب
قوله بمقدار تسبيحة وهو ادناه **قوله** وكذا الاطمينان بين الركوع
 والسجود والمراد بالاطمينان تسكين الجوارح والمفاصل وبما
 بين الركوع وقومة الركوع وبما بين الركوع والسجود وجلسه بين
 السجودتين فحينئذ لا يستقيم هذا العطية على المشهور من
 الروايات في اعلام المعتبرين لان التعديل الذي قاله الرباني
 والاظم بوجوبه على رواية الكرجي ويستيند على رواية الجرجاني
 وهو الاطمينان في نفس الركوع والسجود واما القومة والجلوس
 المذكوران فلم ينقل عنهما القول بوجوبهما في المشهور وهذا العطية
 صريح في استراكة الاربعية في هذا المعنى اللهم الا ان يحمل على

في قوله لا توجد الا بذلك
 في قوله وفي الهداية اختاره عليه
 في قوله وقنوت الوتر وهو الطاعة والقيام
 في قوله والدعاء المشهور هو الاخير
 في قوله بمقدار تسبيحة وهو ادناه
 في قوله وكذا الاطمينان بين الركوع
 في قوله والمراد بالاطمينان تسكين الجوارح
 في قوله وبما بين الركوع وقومة الركوع
 في قوله وبما بين الركوع والسجود
 في قوله وجلسه بين السجودتين
 في قوله لا يستقيم هذا العطية
 في قوله على المشهور من الروايات
 في قوله لان التعديل الذي قاله الرباني
 في قوله والاظم بوجوبه على رواية الكرجي
 في قوله ويستيند على رواية الجرجاني
 في قوله وهو الاطمينان في نفس الركوع
 في قوله والسجود واما القومة والجلوس
 في قوله المذكوران فلم ينقل عنهما
 في قوله القول بوجوبهما في المشهور
 في قوله وهذا العطية صريح في استراكة

رواية الجرجاني هو الاطمينان في نفس الركوع والسجود اخري كما
 يدل عليه قول السراجي نص في المحيط علي وجوب السهو بترك
 القومة ولم يحك خلافا فيه وهذا صريح في وجوب القومة واما
 عند الامام الثاني فالكل فرض بل لا ريب فيجوز ان يكون قوله
 وكذا ناظر الى مجرد فرضية الكل عنده واما فائدة الخلاف فيظهر
 في جوان الصلوة بدونه فعندهما يجوز وعند الثاني رحمه الله
 لا **قوله** بعد رفع يديه والذي عليه اكثر مشايخنا انه يرفع يديه اولا
 فاذا استقر في موضع المحاذاة كبر وهو الاصح لان في فعله
 وقوله النبي والاثبات لانه ينبغي بعبه الكبرياء عن غير الله تعالى
 ويثبت بقوله له تعالى فيكون النبي مستقدا على الاثبات كما في
 كلمة الشهادة **قوله** ان لا ياتي بالمد وتقصيله ان الله اكبر مركب
 من لفظين ولكل منهما اول واخر ومدة الاول من الاول عمدا
 كقول شك في كبرياءه وغيره مفسد للصلوة وفيه نظر لان الهيئة
 يجوز ان تكون للتقديس فلا كبر ولا فساد ومد الاخر منه لا يضر
 لانه اشباع واكد فاولي ومد الاول من الاخر كمد الاول من الاول
 ومد الاخر منه اختلف فيه قال بعضهم يفسد الصلوة وقال
 بعضهم لا يفسد ويحزم الرازي التكبير لما روي انه صلى الله عليه
 وسلم قال الاذان جزم والاقامة جزم والتكبير جزم كذا في الاكلية
قوله تخملي الادن تخملي الادن ما لان من اسفلها ومعلق القرا
 كذا في الغريب **قوله** ويضع يمينه اي يضع وسط كفه اليمنى على
 ظهر كفه اليسرى ويحلق بالخصر والابهام على الراس **قوله** تحت
 راسه وفيه حجة على ما ذكر في الارسل وعلى المشافعي في الوضع على
 الصدر **قوله** او فراها عاجزا التحصيل بالعجز لا يجوز على قول اي

في قوله ويستيند على رواية الجرجاني
 في قوله ويستيند على رواية الجرجاني
 في قوله ويستيند على رواية الجرجاني

البيان

نحو

طد

خفيفة لا تجوز القراءة بالعارسية في الصلوة خاصة لمن يحسن
 العربية بناء على القرآن هو المعنى والفارسية تدل عليه وقيل
 أنها جائزة عندها بلسان كان لأن المعنى لا يختلف باختلاف
 اللغات أما يجوز أن يغير العربية إلى حال العجز وقد نقل أن
 الإمام رجع إلى قولها وهو الصحيح المعتمد لمتن لم يمتد الإجماع
قوله ودع وسمى بها جان اتفاقا سواء أحسن العربية أو لا **قوله**
 فالجاصل أن كل قيام آخره يرد عليه قرن الركوع فإن في ذلك استنسا
 وهو التسبيح والتحميد اللهم إلا أن تقيد الذكر بالامتداد بقوله
 قولهم إن شاء الله تعالى من اجتماع الهم في روض أصابع يد
 المصلي **قوله** أراد بالتسبيح سبحانك اللهم الخ ومعناه سبحك يا الله
 بجميع الألف وبجهدك سبحك وتعاظم اسمك عن صفات المخلوقات
 وتعالى عظمك **قوله** والمختار أن التقوى تتبع بعني أن فيه خلافا
 بينهما فعند محمد تبع للقرآن وعند أبي يوسف تبع للشأن وأبو حنيفة
 مع أحدهما في رواية ومع الآخر في أخرى والمختار مذهب محمد **قوله**
 ويسمى لا بين الخ وفي الكفاية والأحسن أن يسمى في كل ركعة عند
 أصحابنا جميعا الخلاف فيه لكن الخلاف في الوجوب فعندهما وفي
 رواية المصلي عن أبي حنيفة الخ في الثانية كما في الأولى وفي
 روايتهما عنه لا يجب إلا عند الاقتراح وإن قرأها في غيرهما لحسن **قوله**
 ولا يمكن من تكبيرة أي جعله مقلدا على رأسه معناه يسوي
 رأسه يعني **قوله** يبدأ بصبغية الأبدان الأظفار ناقص من البدن
 والصبغ يفتح الضاد المعجمة وسكون الباء الموحدة وبالعين
 المهملة العضد **قوله** مجامينا أي مباعدة **قوله** أصابع رجليه قلنا
 وضع القدمين على الأرض في السجود فهو قول عند القدر

هاتلام

قولنا لا يجوز أن يغير العربية إلى حال العجز وقد نقل أن الإمام رجع إلى قولها وهو الصحيح المعتمد لمتن لم يمتد الإجماع

قولنا مجامينا أي مباعدة

من النسخة المحكية
 من نسخة المكتبة

حتى إذا سجد ورفع أصابع رجليه عن الأرض لا يجوز ولو
 وضع أحدها جان **قوله** علي كور عمامته أي دورها من كان
 العمامة وكور إذا دارها كذا في المعراجية نقلنا من المغرب
قوله كدحجه وهو البشو والارتفاع **قوله** للزحام وهو بكسر الزاي
 المعجمة وبالهاء المهملة الزحام **قوله** والمرأة تحفص وتذرت
 الاختصاص بالخطاط والارتفاع الترافف **قوله** ويرفع رأسه
 مكبرا لرفع من لتوقف السجدة الثانية التي هي الفريضة
 عليه والتكبير سنة وتكلم في مقدار الرفع فقال بعضهم إذا
 نزل وجهه من الأرض ثم أعادها جاز ذلك عن السجدة من وهو
 قريب من قولهم إذا رفع بقدر ما يجري فيه الرج جان والاصح
 عند صاحب الهداية أنه إن كان إلى السجود أقرب لا يجوز لأنه بعد
 ساجدا وإن كان إلى الجلوس أقرب جاز لأنه بعد جالسا فيحقق
 السجدة الثانية وتكلموا في تكرار السجدة في كل ركعة دون
 الركوع فقال الأكثرون أنه توقيفي واتباع المشع من غير أن
 يعقل له معنى تحقيقا لا بدلا وقال بعضهم إنما كان السجود
 شيئا ترغيبا للشيطان فإنه لم يسجد مرة ونحن نسجد مرتين على
 رغبة وقيل الأولى تشير إلى المبدأ والثانية إلى المعاد **قوله** ولا رفع
 برأسها أي لا يرفع يديه إلا في التكبير الأولى والثانية من فعهما عند
 الركوع ورفع الرأس منه وأدلة الجاهلين مما لا يجنبه الكتاب إلا
 أن الاعتماد على رواية أحنافنا البدريون الذين كانوا يقولون
 النبي صلى الله عليه وسلم في الصلوة وفي رواية ابن عمر وإيلي
 وغيرهما كانوا يقولون بتعبد منه عليه السلام ولا أحد يقول
 الأقرب أولى وروى عن ابن عباس أن العشرة الذين شهد لهم النبي

وهم

صلى الله عليه وسلم بالجنت لم يكونوا يرفعون ايديهم الا عند
افتتاح الصلوة **قوله** ويتشهد كمين مسعود وهو التحيات لله والصلوة
والطيبات السلام عليك ايها النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا
وعلى عباد الله الصالحين اشهد ان لا اله الا الله واشهد ان محمدا
عبد ورسوله **قوله** فيما بعد الاولين وانما لم يغفل في الاخيرين
كما هو الظاهر ليدخل فيه العذر الثالث من المغرب كما لا يخفى **قوله**
او سكت جاز وقيل ان القراءة فيها واجبة يسمى تاركها ان كان
عمدا وعليه السجود ان كان سهوا **قوله** ويصلي على النبي صلى الله عليه
وسلم وروى عن علي وابن مسعود وابن عباس وجابر رضي الله
عليهم انهم قالوا الرسول الله صلى الله عليه وسلم عرفنا السلام عليك
فكيف الصلوة فقال صلى الله عليه وسلم فتولوا اللهم صل على محمد
وعلى آل محمد وبارك على محمد وعلي آل محمد وارحم محمد وآل محمد كما
صليت وباركت على ابراهيم وعلي آل ابراهيم في العالمين انك حميد
مجيد **قوله** بما يشبه القرآن او الماثورة الاولى كان يقول اللهم
اغفر لي ولوالدي وان تقول اللهم اغفر لي ولابي والماثورة
هي المروية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم منها ما روى عن
ابي بكر رضي الله عنه انه قال للنبي صلى الله عليه وسلم علمني
يا رسول الله دعاء ادعوه به في صلاتي فقال عليه الصلوة والسلام
قل اللهم اني ظلمت نفسي ظلما كثيرا وانه لا يعجز الذنوب الا انت
فاعف عني مغفرة من عندك وارحمي انك انت الغفور الرحيم
قوله فلا يسأل اشارة الى تفسير كلام الناس مثل ان يقول اللهم
روحي فلان **قوله** والمذكور اطلاقه لا يخفى عن الاشارة
الي ان المراد بالحفظه ليس الكرام الكاتبين فقط كما روى

وترجمت

بعضهم

بعضهم انه ينبغي به ذلك وهو اثنان واحد عن عيينه
يكتب الحسنات واجز عن سبانه يكتب السيئات بل المراد
بها من معية الملكية **فصل في الجمعة** وانما يذكر التراويح
والوتر بعدها لعدم التقائهما الى ما سوى العرايض والواجبات
قوله والمنفرد حين كتنفل بالليل فانه متخير بين الجهر والاختفاء
والجهر افضل **قوله** وخافت حتما اي وجوبا اقول هذا على اختيار
صاحب القضاية والجهر على ان المنفرد متخير في جهة القضا
كالاداء والجهر افضل لان القضا يكون على وفق الاداء **قوله**
واذا في الجهر استماع غيره والمراد بالغير كلما يكون منه يمكن
يسمع فيه صوته بفصح عنه ما في بعض الفتاوي اذا قرأ الانا
في صلاة المخافتة بحيث يسمع رجل او رجلان لا يكون جهرا
حتى يسمع الكل **قوله** وغيرها كالشتم على الذبحة ووجوب
سجدة التلاوة والايلاء والبيع **قوله** وجهر بهما اي بالقراءة
والسورة لان الجمع بين الجهر والمخافة في ركعة واحدة متروك
وروى ابن سماعة عن ابي حنيفة وابي يوسف الى ابي جهم
في السورة فقط ابغوا لكل منهما على ما كان والصحيح الاول
قوله فرض القراءة اي ادي مقدار ما لا يجوز الصلوة الا به
من القرآن اية واحدة طويلة كانت او قصيرة عند غير
انها ان كانت كلمتان فصاعدا في خلاف بين المشايخ وان
كانت كلمة واحدة كدهامتان او حرفا كص فففيه اختلافهم
وعندهما تلك ايات او واحدة طويلة وقولها واية عند ايضا
ولو قرأ اية قصيرة ثلاث مرات هل يجوز عندها قيل يجوز قال
في شرح القدر ري لو قرأ اية طويلة في ركعتين الاصح انه

بسم الامام

انما يذكر التراويح والوتر بعدها لعدم التقائهما الى ما سوى العرايض والواجبات

هو
الصلوة من غير ان يقرأ بها ما كان في
الصلوة من غير ان يقرأ بها ما كان في
الصلوة من غير ان يقرأ بها ما كان في
الصلوة من غير ان يقرأ بها ما كان في
الصلوة من غير ان يقرأ بها ما كان في
الصلوة من غير ان يقرأ بها ما كان في
الصلوة من غير ان يقرأ بها ما كان في
الصلوة من غير ان يقرأ بها ما كان في

وتنزل في اخاء والمساكين والفقراء
لصفاء مربي او كل واحد واحد
مرارا حتى يبلغ اية لا يجوز

11

مطلقة

مطلقة
بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

هذه ثلاثة اقسام هذا وعكسه واقتد المقتضى بالمقتضى
مختلفين ولا يصح الا الاول ^{لا} شطلق الية كافي في صحة النقل
والفرض يشتمل عليه فيصح الاقتد بخلاف العكس والحاصل
ان افادة صحة الاقتد اجازتها احدهما على الاخر للمنفرد
وفي المختلفين ^{المستفاد} لا يصح له ان يدين فرضا على فرضه
اخر فلا يقتدي بغيره ذلك وكذا لا يصح له ان يدين الفرض
على النقل واما العكس فيجوز له وان كان مكررها فيصح
الاقتد بغيره ^{لعدم} صحة الثاني فلان الاقتداء ابناء
امر وجودي وهو متابعة شخص لآخر في فعله بصفاتها
وبناء الامر الوجودي على المعدوم غير متحقق ووصف
الفرضية معدوم في حق الامام فيما نحن فيه واما وجه
عدم صحة الثالث فلان الاقتد اشركه في التخييم وموافقة
في الافعال وهما لا يوجدان الا عند اتحاد ما تخير ماله ^{وقوله}
واما قيده بالمتكلمين احتراز عن اقتد المقتضى
بمقتضى في اداء وقت واحد واقتد احد القاضين بالآخر
في قضائهما خيس واحد مثلاً فانها جازات بالاتفاق واما
اذا كان احدهما موديا والاخر قاضيا او احدهما قاضيا ^{واحد}
والاخر ظاهرا ^{والاخر} اربعاً وظاهر خيس اخر فلا يجوز اتصاله للاشارة
الي هذا الاختلاف وصف المصنف الفرض بالآخر هذا زبد ما
في العناية والكوشية ويؤيد ما في المعراجية حيث قاله ^{وقيد}
بقوله فرضنا اخر لانه لو صلي فرض الامام ادا وقضاي يجوز بالاجماع
حتى يجوز اقتد القاضي بالقاضي اذا فاتها فرض واحد من
يوم واحد ^{وقوله} وظاهر معدوم وكذا لا يجوز اقتد امعدوم معدوم

[illegible]

هذا هو الحق لا يخفى على من تأمل في هذه المسألة
 من جهة التحقيق والامكان ههنا لعدم الاهلية وزبدية دليلنا
 ان كل ركعة صلوة فلا تخلو عن القراءة لقوله صلى الله عليه
 وسلم لا صلاة الا بالقراءة اما تحقيقا كما في الاولين واما تقديرا
 كما في الآخرين فان القراءة في الاولين قراءة في الآخرين
 بالحديث وليس شي منها موجودا في حق الاخي كما ذكره الشارح
 كذا فهم من تعبير العناية **باب الحديث في الصلوة قوله** اي نام
 الخ دفع لتوهم ان لا احتلام الا في النوم وهو في نفسه حدث
 مستقل ناقص للصلاة مبطل للصلوة فتم الامر بلا اعتبار
 الاحتلام **قوله** بول كثر اي اكثر من قدر الدرهم على ما مر **قوله** او شج
 بالشرين المعجمة والحكيم اي جرح راسه **قوله** خارج يعني ان كان
 في المسجد والمعبر حروجه منه وان كان في الصحراء فخرجه
 من صفوفها فالإضافة الى المسجد غير معتبرة في الخارج فالأظهر
 ان يقال او من صفوف الصحراء كما فهم من تعبير الهداية **قوله** اعلم
 ان هذه الحوادث الخ اعتذار منه لعدم جواز البناء فيها **قوله** او
 رعت اي ساء رعايته وفتح العين هو الصحيح كذا في المغرب
قوله وطلع ذكاهن بضم الذال المعجمة وهو الشمس كما مر هنا
قوله ودخول وقت العصر في الجمعة قليل تخصيص الجمعة
 اتفاقا لان الحكم في الظاهر كذلك كذا في المعراجية **قوله** وال
 عذر المعذور اي بحيث يمتد زمانه الى دخول وقت آخر **قوله**
 الاثنا عشرية عند اصحابنا وهو خطأ عند اهل العربية لانه
 لا ينسب الى المركب كذا في المعراجية فليتام **قوله** فرض عنده
 لا عندها له ان اراد صلاة اخرى واجب لا محالة وهو لا يمكن الا

هذا هو الحق لا يخفى على من تأمل في هذه المسألة
 من جهة التحقيق والامكان ههنا لعدم الاهلية وزبدية دليلنا

لقبها اثنا عشرية

هذا هو الحق لا يخفى على من تأمل في هذه المسألة
 من جهة التحقيق والامكان ههنا لعدم الاهلية وزبدية دليلنا

بالخروج

بالخروج من هذه فكان الخروج منها وجب اليه الى الفرض باقتضا
 قوله تعالى اقيموا الصلوة وما لا يتوسل الي ادا الفرض الا به
 كان فرضا لهما قوله صلى الله عليه وسلم اذا قلت او فعلت الحديث
 علق صلى الله عليه وسلم التمام باحد هاتين علق بالثالث الذي
 هو الخروج يصنع المصلي فقد خالف النص ومعني قوله
 صلى الله عليه وسلم تمت اي قاربت التمام كما عَصِرَ خَمْرًا وَاَمَّا
 حملنا عليه توفيقا بين الحديث وبين الدليل العقلي للاعظم
 لان العقل حجة الله تعالى كالمقل **قوله** في خلال صلته ولو كان
 المسبوق بعد ما فقد قدر التشهد قبل ان يسلم الامام
 ثم احث الامام عمدا وفحشه فان كان بعد ما فيد الركعة بسجدة
 لا تطل صلته لتأكد انفرادة في هذه الحالة حتى لا يلزمه متابعة
 امامه في سجود السهو وان كان قبل ان يقيد بها تفسد
 لعدم تأكد الانفراد حتى وجب عليه ان يتابعه في سجدة السهو
 وان لم تعند صلته بترك المتابعة كذا في التبيين **قوله** كالسلام
 منه يعني ان السلام المأجل متمم للصلوة باعتبار انه كلام
 لا باعتبار انه تشاء فعلم ان الكلام في معنى السلام حتى لو
 حلف لا يكلم فلان لا يسلم عليه حث ولفظ منه اسم فاعل من
 الا انها بمعنى الابلاغ والانتظام كذا في البيان **قوله** حصر بكسر
 العين بمعنى عجز فان الحصر يقتضي العجز وضيق النفس يقال
 امام حصر فلم يستطع ان يقرأ او ضم الحاء فيه خطأ كذا في الكتابة
قوله يكون مندوبا لوقوع الافعال مرتبة بقدر الامكان واما
 لا تجب الاعادة لان مراعاة الترتيب في افعال الصلوة ليست
 ركن الاتري ان المسبوق يبدا بها ادرك مع الامام ولو

من حرم

مطل

هذا هو الحق لا يخفى على من تأمل في هذه المسألة
 من جهة التحقيق والامكان ههنا لعدم الاهلية وزبدية دليلنا

في الارض بالخط عليها بدلا عن عزها **قوله** ويدركه أي يدفعه **قوله**
 وكره سرك الثوب قرع من مفسدات الصلوة فشرع في مكرهاها
 وجه تقديم الاول على الثاني عن البيان وسدك الثوب في
 اللغة ارجاءه من سرك ثوبه ارجاءه **قوله** اقول هذا في الطيلسان
 هذا اشارة الى ما ذكره في المخرب بقوله وقيل يعني ان في السدك
 قولان احدهما هذا والثاني ما ذكره بقوله اما في القبا الى اخره فاشار
 الشارح الى التوفيق بينهما بجعل الاول في الطيلسان والثاني
 في القبا وهو رد اعظم تلبس كل اهل دين سماوي على راسه
 قال صلى الله عليه وسلم يتبع الذكالك من يهودا صبهان سبعون
 الف عليهم الطيلسانة وروي الرازي عن أبي حفص ان المتبقي
 اذا لم يشد الوسط فهو موسى والحق ان مبني الكراهة في جميع
 معانيه على قصد التكبر ولكن الاحوط ان لا يفعل وان لم يتكبر
قوله وعيشته قيل العيش الذي فيه غرض لكن ليس بشيء والسفاه
 ما لا غرض فيه اصلا وقيل العيش عمل ليس فيه غرض صحيح ولا
 منازعة في الاصطلاح **قوله** وقيل ليه ليهي الجبل لياقتله **قوله** ان
 يعجزها بالغين والراي المجتهد من غير الشيء بينه **قوله** هو خد
 عينيه وهو بضم الميم وسكون الهمزة وكسر الخاطرفها الذي
 لي الصدغ والاذن كذا في البيانية **قوله** على الخاصة وهي بالخاء
 المعجمة الشاكلة وهي بالفارسية تهكة قال الرازي وهو المختار
 وقيل هو التوكا بالعصا وقيل ان يختصر السورة فيقرأ اخرها قبل
 ان لا يتم صلواته في ركوعها وسجودها **قوله** اي مدة اي مسديده
 وابداء صدره ولم ينكر التثاوب وهو مكره ايضا لانه من
 الشكسل والامتلاول لقوله عليه الصلوة والسلام ان الله يحب

هذا القول في قوله ويدركه أي يدفعه
 هذا القول في قوله ويدركه أي يدفعه
 هذا القول في قوله ويدركه أي يدفعه
 هذا القول في قوله ويدركه أي يدفعه

هذا القول في قوله ويدركه أي يدفعه

العطاس ويكره التثاوب فاذا تثاوب احدكم فليدفع ما استطاع ولا
 يقل هاهنا فاما ذلك من الشيطان فيضحك منه وكذا اكره تغففر
 عينيه كذا في التبيين **قوله** على البيته وهي اللحم الواقع في طرفي المقعد
قوله وترجعه بلا عذر ويكره ان لا يصنع يديه على الركبتين في الركوع
 او على الارض في السجود من غير عذر ولا يسجد رافعا احدي قدميه
 عن الارض وان رفعها لا يجوز صلواته كذا في فتاوي قاضي
 حاتم **قوله** اي في المحراب وانما سمي به لكونه موضع المحراب مع
 الشيطان وفي قوله وحده اشارة الى انه لو كان معه شخص اخر لم
 يكره واختلاف في مقدار ارتفاع الدكان فقيل انه مقدار اقامة
 الرجل وقيل مقدار ما يقع في الامتياز وقيل مقدار ذراع اعتبارا
 بالسنة وعليه الاعتماد وقيل اذا صانق المجدد لاس بان يقوم الامام
 في المحراب كذا في البيانية **قوله** فرجه يعني فرجه يسع فيها رجل لقوله
 صلى الله عليه وسلم من نظر الى فرجة في صفة فليسدها الحديث
 الى قوله عليه الصلوة والسلام وان اتي اجماعة ولم يجد في الصف
 فرجه يقوم وحده ولا يجذب احدا قال الرازي دخل فرجه
 الصف احد فجابب المصلي توسعه له فسدت صلواته لانه امتثل لعين
 الله تعالى في صلواته كذا في شرح القدير **قوله** وصورة عطف على
 المرفوعات السابقة اي كره صلواته اذا وقعت قدامه صورة كبيرة
 لم يوان بحيث تبدل الناطق **قوله** خلفه ان تحت قدمه لا يكره وقد اخذ
 صاحب الهداية رواية كراهة ما في الخلف ايضا وقال في العناية
 قيل اذا كان خلفه لا يكره الصلوة لكن يكره كونه في البيت لان تنزيه
 مكان الصلوة عما يمنع دخول الملكية مستحب لا يقال فعلى
 هذا يكره ما تحت القدم فيه ايضا لانا نقول فيه من التحقير

هذا القول في قوله ويدركه أي يدفعه
 هذا القول في قوله ويدركه أي يدفعه
 هذا القول في قوله ويدركه أي يدفعه
 هذا القول في قوله ويدركه أي يدفعه

هذا القول في قوله ويدركه أي يدفعه

هذا القول في قوله ويدركه أي يدفعه

هذا القول في قوله ويدركه أي يدفعه

والاهانه ما لا يوجد في الخلق فلا قياس لوجود الفارق **قوله** حاسر الجاء
 والمسين والراعي المجهات اي كاستقام من حصر كنه عن ذراع اي كنه
 وقوله بها اي بالصلوة **قوله** وفي ثياب البذلة عطف على حاسر وهي بكسر اليا
 وهي الخدمه وكرهه الصلوة معها مختصه بما اذا كان له ثوب اخر
 فاصلا **قوله** من التراب فيها وكذا من الخشيش هذا اذا لم يضره ذلك
 ولم يشغله عن الصلوة او يكون في وسط الصلوة فاذا اتقى احداهما فلا
 كراهه اصل **قوله** والنظر الى السما قال قاضي خان وينبغي ان يكون مستقي
 بصره الى موضع سجوده **قوله** بالخص الحصى الجيم وفتحها معرب ومنه حصص
 البناء طلاه **قوله** والساج وهو خشب يجلب من الهند وفي قوله لا يكره
 اشاره الى انه لا يجوز عليه ومنهم من كره ذلك ومنهم من قال انه قريب
 لما فيه من اجلال موضع عبادة الله تعالى قال الزيلعي وعندنا لباس
 ولا يستحب وصره الى المساكين احب الا انه لا ينبغي ان يتكلم
 لدقائق النقش في المحراب فانه مكروه لانه يلزم المصلي **قوله** لا يكره
 رد علي من كره ذلك لما روي ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يأت
 يصلي ارجله وعند قوم يتجدثون وتأويل ذلك عندنا اذا رفعوا
 اصولهم على وجه يخاف وقوع الغلط في الصلوة والآقا لا صاحب
 رحمهم الله كانوا يصلون بعضهم ويقروون بعضهم وتعلم
 الفقه بعضهم ولم يمنع ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم **قوله**
 وتمثال غير حيوان اقوله ينبغي ان يكون المراد من هذا الغير
 غير ما يعبدونه الكفار ويعظمون كشكل الاشجار والازهار
 والرياحين وغيرها واما اذا كان تمثال ما يعظمونه كشكل الصليب
 مثلا فلا ريب في كراهه السجدة عليه الاتري ان ظهر الدين رحمه الله
 حيث قال الاصل فيه ان كل ما يقع تشبيها بهم فيما يعظمونه يكره

والا

بكره

الاستسقاء

والاستقبال بالصلوة اليه الاتري ان استكرههم الاستقبال الي
 كانوا فيه جبر او نار موقدة او تنور مفتوح الراس فيها كما في
 الكفا **قوله** وقتل حية سواء قتل بخرية واحدة او احتاجت الي
 ضربتين وقيل ان احتاجت اليها استأنف الصلوة لانه عمل
 كثير اجيب باطلاق الحديث كشي الحديث للموضوء ولا فرق ايضا
 بين النبي فسمي حية وغيرها في الصحيح وقال ابو جعفر رحمه الله
 ان منها سواكن البيوت وهي حبيكة وسها ما لا يكون فيها
 والاولي هي التي صور بها بيضا لها صغيرتان تمشي مستوي
 وقتلها لا يباح لقوله صلى الله عليه وسلم اياكم والحية
 البيضاء فانها من الجن من غير فصل بين الصلاة وغيرها
 فلا تقتل في غيرها الا بعد الا نذار بان يقال خلى طريق المسلمين
 فان ايت قتلت والثانية يضرب لونها الى السواد وفي مشيتها
 التواء وقيل الفرق بينهما فاسد لان النبي صلى الله عليه وسلم
 اخذ على الجن اليهود بان لا يظهر ولا مته في صورة الحية
 ولا يذخلوا بيوتهم واذا نقصوا اليهود يباح قتلها وهو
 مختار شمس الائمة وصاحب الهداية لا طلاق الحديث وقال الزيلعي
 وعلي هذا قال محمد رحمه الله قتل القمل في الصلاة اجاب من
 دفنها واختار ابو حنيفة رحمه الله دفنها تحت الحصاة وهو مختار
 ابن مسعود وكرهها ابو يوسف لانها غير مودبة وكان الشواين
 عمر يقتلان القمل **قوله** والبواب فوق بيت وكذا الاكره الوطى والحلي
 بلا تفاق كذا في التبيين **قوله** لم يعط حكم المسجد حتى يجوز ان
 استحب لكل احد ان يجرد في بيته مكانا للصلوة يصلي فيه النوافل
 والسنة قال تعالى في قصة موسى عليه الصلاة والسلام واجعلوا

وان كان بين يديه ساج او غيره
 وكان بين يديه ساج او غيره
 كان بين يديه ساج او غيره

مطالع في قول الحية

مطاع

وروي عن ابن ابي عمير
 قال قال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم

فان من ادرك وجهه المسئلة والمذلة
 في هذا الباب مع ان صفاته موقدة
 الاصل فيه فليس هو من الكرامات
 كما يشق في قول الامام في حق هذه المسئلة
 من يمان الكرامات في حق هذه المسئلة
 خارج الصلوة لكن لو لم يذكرها في
 في باب الكرامات لانه بعد

وقيل

وقيل بحره لان له شيئا بالقران فانه الصاحبة رضي الله عنهم
اختلفوا في الهم ان تستعينك الله من القران اولاهذا رتبة
ما في العناية **قوله** وسور قلما روي انه صلى الله عليه وسلم قرأ في
الاولي سبع اسم ربك الاعلى وفي الثانية قل يا ايها الكفرون
وفي الثالثة الاخلاص **قوله** خلافا للشافعي في الفجر فانه يفتي
بعد ركوع الركعة الثانية من الفجر ايضا **قوله** اي يمسك قايما الى جود
المتابعة في اخر حجب المتابعة فيبد وهو القيام وقيل بقعد
تحقيقا للمخالفة لان السماك شريك الداعي والاولى هو جود المتابعة
في غير الفتوت ودلت المسئلة على جواز الاقتداء بالشافعي المذهب
وعلى المتابعة على قراءة الفتوت في الفجر واذا علم المتقدم منه ما
ينعم به فساد صلاته كالقصد وغيره لا يجوز الاقتداء به كذا في
الهداية **قوله** وسن عمل الفجر اي سنة مؤكدة بقرينة قوله بعد
هذا وجب الرابع وانما قدم من التاميم سنة الفجر ومن البراءي
التي قبل الظهر لكثرة كل منهما اقوي واكد من غيرهما لقوله
صلى الله عليه وسلم في حق الاولي صلى الله عليه وسلم صلوا هاولو
طردكم الخيل وفي حق الثانية من ترك اربع قبل الظهر لم تنله
شفاعتي **قوله** وبعد هذا تصيح منه بسنة هذه الاربع وفيها
تفصيل ستورده في باب الجمعة **قوله** اربع بمسئلة لا تضلي على
النبي صلى الله عليه وسلم في القعدة الاولي ولا يستفتح اذا قام
الي الثانية في هذه السن الرابع لانها لا تتركها اشبهت الفريضة
وهذه اختلفت في وجوب سجدة السهو على من زاد كلمة على الشاهد
فيها وفي البواقي من ذوات الرابع من السن ياتي بهما معالان
كل شفع منها صلاة مستقلة لا تنفاس شبه الفريضة **قوله** وجب

وہی ہے

ولا كلمة كله ، جندى
وليس في الشواو كلمة لست أدرك
نسخة

[illegible][illegible]

الاربع وكذا الميت بعد المغرب بتسليمه واحدة كحديث بن عمر
 وندب ايضا في الضحي اربع فصاعدا وركتان تحية المسجد
 قبل القعود وركتان عقيب الوضوء **قوله** في ركعتي الفرض
 وانما لم يقل في الاوليتين لان القراءة ليست بفرض فيهما
 بعينهما حتى لو قرأ في الاخرتين او في الاولى والمابعة او في
 الثانية او الثالثة لم تفسد صلاته لكن يلزم سجدة السهو
 لان بعينين الاوليتين للقراءة واجب **قوله** وكل التوثر والتفل اما
 في التفل فلان كل شفع منه صلاة على حدة لان حزمة التفل
 لا يجب اكثر من ركعتين في الظاهر من مذهب اصحابنا
 لانهم الله تعالى وان قوي اكثر من ذلك لانه يجب بالفعل
 فلا يلزم الا ما يتقرب به من جنس تلك العبادة ولا يعتد بالنية
 كمن دخل في الصوم بنوي صوم ايام واما التوثر فلتعارض
 دليلي الوجوب والسنة فيه وترك القراءة في ركعة من السنة
 يفسدها فالا حوط القراءة في الكل فيقتضي اربع ركعات في حقه
 رحمه الله فيما ترك الخ اي في المسئلتين المفسرتين بقوله اي
 ركعة من الشفع الاول والباقي عنده يستكملها في الباقي
 عند الثاني اربع كما صرح به الشارح وقوله في الكل اي في المسائل
 الثمانية **قوله** ويجب قصاؤه وهو مختار الرباني كما هو القياس
قوله ومع ذلك لا يفسد وهو اري الاعظم والثاني حيث قال ان
 القعدة فرض لغيرها وهو الخروج ولما صار اربعا لم يأت اقله
 فلم يفرض القعدة الاولى **قوله** كره ان يقعد فيه هذا عند الاعظم
 واما عندها فلا يجوز وهو القياس لان الشروع عندنا معتبر
 بالنذر في الالتزام ولو نذر ان يصلي قايما لم يجز له ان يصلي قاعدا

في الركعة الاولى
 في الركعة الثانية
 في الركعة الثالثة
 في الركعة الرابعة

فلو كان

فكذا

فكذا اذا اشع عاها **قوله** ولا يجزي ويقتل راكبا سواء كان بعد
 او بعين عدو توجه عند افتتاح الصلاة الى القبلة او لم يتوجه
 لاطلاق المروي والسنن الرواتب حكمها حكم النوافل في جواز
 الاداء على الدابة الى اي جهة توجهت كذا في البيانية واما القرا
 فلا تجوز على الدابة فلا يصلي المسافر المكتوبة على الدابة الا من
 عند خوف اللص والسميع وطعن المكان وكان الدابة حيا
 وكون المسافر شيخا كبيرا لا يجزى ركبة وتخصيص المصنف
 هذا المعنى بمن تنفل لا يجلو عن اشعار انتفايه عن المفسرين
قوله اقتصر على مودعه فقيد الخروج كما يدل على اشتراط الخروج
 عن المصر يدل على عدم اشتراط السفر وهو الصحيح واختلف
 في مقدار البعد عن المصر والمذكور في الاصل مقدار الركعتين
 وقد بعضهم بالميل ومنع الجواز في اقل منه **قوله** من التراجع
 جمع ترويجه وهي اسم لكل اربع ركعات فانها في الاصل
 ابصال الراحة وهي الجلسة ثم سميت لاربعة ركعات مجازا لما
 في اخرها من الترويجه **قوله** وجلسة بعدها كان من حقه
 ان يقول وانتظار بعدها لان دليله عادة اهل الحرمين
 وهم لا يجلسون فان اهل مكة يطوفون بين كل ترويجهين
 اسبوعا واهل المدينة يصلون بذلك ذلك اربع ركعات
 واهل كل بلدة بالخيار يسبحون او يهللون او يكتفون
 سكوتا وانما يستحب الانتظار بين كل ترويجهين لان التراجع
 ما خوذ من الراحة فينقل ما قلنا تحقيقا للمسيبي **قوله** والسنة فيها
 اثنى وروي الحسن عن ابي حنيفة انه يقرا في كل ركعة عشر
 ايات وهو الصحيح لان فيه تحقيقا على الناس ويحصل به

التبيين منه

مطلق بعينها والركعات
 على الدابة

في الركعة الاولى
 في الركعة الثانية
 في الركعة الثالثة
 في الركعة الرابعة

ثم يقرأ الحمد والقل
 هو احد في كل ركعة
 اثنى اربعة عشر
 الى التران من الحسن
 في البانقلا والتبدي

هذا الحديث يدل على ان عدد الركعات في ثلاثين ليلة ستمائة واثنين

به السنة لان عدد الركعات في ثلاثين ليلة ستمائة واثنين
سنة الف وثني فاذا قرأ في كل ركعة عشرة ايات يحصل الحتم قوله
ولا يترك الخ اي الحتم المذكور قوله ولا يؤخر جماعة خارج رمضان
للاجماع ولا يصلي بقوله جماعة الاقيام رمضان وعن شمس
الائمة ان الطلوع بالجماعة انما يكره اذا كان على سبيل التداخي
اما لا اقتدي واحدا بواحد او اثنين بواحد لا يكره واذا اقتدي
ثلاثة بواحد اختلف فيه وان اقتدي اربعة بواحد لم اتفقا
كذا في الكافي قوله لانه واظلم عليها الخلفا انما يدروا ظلمتهم
على سبيلها لفق له صلى الله عليه وسلم عليهم يستني وسنة الحفاد
الراشدين من بعده قوله والنبي صلى الله عليه وسلم جواب
عن سؤال مقدر تقدير ان يقول لو كانت سنة لولا اطلب عليا
النبي صلى الله عليه وسلم ولم يواظب واما وجه الجواب فواضح بين
العذراي بعد ان اقامها في بعض الليالي والاصح انها ان كانت
لا تقضي اصلا بالجماعة ولا منفردا وان قال بعضهم انها تقضي ما لم
يدخل وقت تراويح اخري وما لم يميز رمضان ولا يترك الامام والقوم
التنافي كل تكبير الافتتاح منها ويتبع في ان ياتي بالصلوات على النبي
صلى الله عليه وسلم بعد التشهد كدونها فصرعا عندنا في فيحتاج الى
بها كذا في العناية وقال مغبني الثقلين ولا يرب بعد التشهد
الصلوات والاستغفار ان علم انه يشغل على القوم ولو صلى التراويح قال
لا يجوز وعن الثاني انه يجوز هو المختار كذا في المعراجيه والله اعلم
فصل في الكسوف والاستسقاء والشهور الفصيح ان الكسوف
للشمس والخسوف للقمر قال الله تعالى فاذا برق البصر وحسب الحمد
وان جاز الاستعمال يكون في كل منهما ما يقال كسفت الشمس

هذا الحديث يدل على ان عدد الركعات في ثلاثين ليلة ستمائة واثنين

قوله

الاعظم

هذا الحديث يدل على ان عدد الركعات في ثلاثين ليلة ستمائة واثنين

والقمر

هذا الحديث يدل على ان عدد الركعات في ثلاثين ليلة ستمائة واثنين

والقمر جميعا وقالت عابشة رضي الله عنها خسفت الشمس على
عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا في المغرب وشرح الهداية
وانما اورد هذه الصلوة في جنة النوافل تبينها على انها مستها
وجعلها في فصل على حدة اشعارا بانها ممتازة عن النوافل
بعرض اسباب سماوية نادرة اوردتها صاحب الهداية عقيب
صلاة العيد لا شتر اكها في التادية بالجماعة في النهار بخلاف ان
واقامة واخرها عن صلاة العيد فانها واجبة في الاصح قوله
يصلوا امام الجماعة او من امره السلطان او الامام الماذون ينصب
النائبان يصلي بهذه الصلاة في الجامع او المصلي قوله كالخوف
وكذا في الرخ الشديد والظلمة الهائلة بالنهار والزلزال والصواعق
وانتشار الكواكب والصواعق الهائلة بالليل والشيخ والامطار الغريبة
وعيون الامراض والخوف الغالب من العدو وغير هاهنا الاموال
قوله واجماعة اي ليس في الاستسقاء صلاة مستوية في جماعة
عند الاعظم خلافا للرباني واما الثاني منع الاعظم في رواية
ومع الرباني في اخري كذا في العناية قوله ويستقبل بهما اي الامام
يستقبل بهما القبلة قايما والناس خلفه قاعدون مستقبلون
القبلة ويستحب للامام ان يامر الناس بصيام ثلاثة ايام قوله بلا
قلب رد او حضور في اقوى المتبادر من هذا الاسلوب كون قلب
الراغبين عنه بحضور الذي مع ان الخلاف في سنيته حيث ادعى
محمد كونه سنة ونفاه غيره كما صرح به في الكافي فليست املا **باب**
ادراك الغرض منه قوله يرجع الى الاقامة اعلم ان المتبادر من ظاهر الكلام
ان يكون من الاقامة اقامته المودون وليس كذلك بل المراد بها دخول
الامام في الصلاة ولهذا افسر الزيلعي قوله مغني الثقلين ثم اقيمت

٧٤

هذا الحديث يدل على ان عدد الركعات في ثلاثين ليلة ستمائة واثنين

هذا الحديث يدل على ان عدد الركعات في ثلاثين ليلة ستمائة واثنين

هذا الحديث يدل على ان عدد الركعات في ثلاثين ليلة ستمائة واثنين

صلاة الظهر بقوله اي دخل بها الامام ويبدأ على ما ذكرناه
 فقلعنا ان لو شاع المودن في الإقامة ولم يدخل الامام في
 الصلوة ضم اليها ركعة اخرى بالاجماع وان لم يقيد بها بالسجدة
 هذا اذا كانت الإقامة في موضع شرعي وعدها اذا كانت في
 موضع اخر بان كان يصلي في البيت مثلاً فاقمت في المسجد
 او في مسجد فاقمت في اخر لا يطلق مطلقاً قوله ثم يقيد في متفلا
 المتبادر من هذا التعبير وجود الافتد المتفلا ولا التلام
 في التوافل اصلاً ولكن الافضل الاقتداله لانه في وقت مشروع
 ويندفع عنه تهمة انه ممن لا يرى الجماعة فان قيل يلزم اداء
 النفل مع الجماعة خارج رمضان وهو مكروه واجب بان
 المكراهة اذا كان الامام والقوم متفليدين واما اذا كان الامام
 مفترضاً فلا كراهة قوله ولا اكثر حكم الكل بخلاف ما اذا لم يقيد
 الثالثة بالسجدة فانه يقطعها فهو بالخيار ان شاعده وقعد ولم
 ليكون ختم صلاة على وجه المشروع فقل تشهد ثانياً وقيل
 يكفيه الاول وان شاكراً بما يبرى الدخول في صلوة الامام لانه
 مسانعة الى ادراك الفريضة والاولى بخيار الحلواني والثاني
 مختار من الايسلام وهو مختار ان شارف ويدبر وان شام عرف هذا
 رتبة ما في العناية قوله ويترك سنة الفجر قبل ان تستقل
 بالسنة فانه الفجر في السنة ويترك ثمانية للفريضة فيخرج
 بهما التكييف عن السنة ويكون شارعاً في الفريضة فاذا فرغ
 من الصلوة بقضائها قبل طلوع الشمس ولا يكره ولا يصير مبطلاً
 للعمل بل يصير نجاً وزاعاً عن عمل ذكره الواحد في شرح النفاية ونزفقه
 السراجي رحمه الله بان ما وجب بالشروع ليس باقوي مما وجب بالنذر

يقطع ص

مطلد اذا كان الامام مفترضاً والقوم متفليدين لا يكون

وقد نص محمد ان المنذور لا يؤدي بعد الفجر قبل الطلوع بان
 هذا امر بالافتتاح على قصد ان يقطعها وهذا غير مستحسن
 شرعاً وقد استحسن الاكل الزبيدي بالوجه الاول واجاب
 عن الوجه الثاني بان العتد للقطع نقض لا كمال فلا باس به
 قال صاحب الكافي والافضل في السنن والموافل المتراك لقوله
 صلى الله عليه وسلم صلاة الرجل في بيته الا المكتوبة وقوله صلى الله
 عليه وسلم من صلى سنة الفجر في بيته نوبت له في رزقه وتقل
 النارعة بينه وبين اهل بيته ويحتم له بالايان قوله ركعة منه
 صلاتها لان من ادرك ركعة من الصلوة فقد ادر كمالاً حديث
 والتحصيل من الركعة بشرى لا خيبا وقوله محمد بن محمد بن ابيه وهو ان
 من ادرك الفقرة يدخل مع الامام وعندها يصلي السنة لان
 ادراك التشهد عندهما كادراك الركعة اصله مسئلة للجمعة اذا
 ادرك الامام في تشهد هاكذا في العناية قوله واما عند محمد
 يقضيها الى الدواله قوله صلى الله عليه وسلم من فاتته سنة الفجر
 فليقضها كذا في شرح المجمع قوله ليلة التماس وهو العين المأملة
 نذول القوم بالسفر من اخر الليل قوله ويترك سنة الظهر هذا اذا
 لم يشع واقفا اذا شاع فاقمت قبل يقطع على راس الركعتين يروي
 ذلك عن اي يوسف رحمه الله وقيل يتمها اربعاً لا بامت صلاة
 واحدة صرح به الربيعي رحمه الله في وقت الباب قوله سواء يدرك
 الفرض ان اذا اها ولا وقيل ان ظن انها قبل ركوع الامام انها
 خارج المسجد ثم دخل الفرض وان خاف فوت ركعة دخل معه واثم
 اي صار مؤثماً قوله قبل الركعتين اللتين بعد الفرض قيل هذا عند
 اي يوسف بنا على ان الابتداء بالغاينة اوي وفي المحيط ذكر الاعظم

مطلد اذا كان الامام مفترضاً والقوم متفليدين لا يكون

قوله

مطلد اذا كان الامام مفترضاً والقوم متفليدين لا يكون

قوله

في الزمان القريب او البعيد كما يدل عليه السياق والسياق
وتفسيره انفقها الذي عقله الشارح مما حل عن ذلك فلو كان
هذا تفسيره لفرق المصنف كان تركه كل من التفسير والمفسر
في غاية الظهور وبعضهم لما شاهد مخالفة ما نقله الشارح
بعبارة المصنف ان كتبه تقدير اسم كانت الفاتحة المطلقة
وتنقو هذا لا يشبهه على احد من العقلاء وجوز بعضهم ان يكون
هذا اشارة الى الخلفاء الذي رواه السجني عن اصحابنا رحمهم
الله حيث قالوا الجنس وما دونها حديثه وما فوقها قديمة
وقيل المست وما دونها حديثه وما فوقها قديمة ونظر الشارح
الرواية الاخيرة منها اشارة الى ضعفها وترجيحها لما اختاره
المصنف وبعد جملة هذه التكميلات لا يخلو كلام الشارح
عن نفع **حقا** قلت اي الفوائت الكثيرة بعد الكثرة او لاشارة
الى خلاف اخر وهو انه اذا كانت الرجل صلوات ست فسقط
الترتيب ثم قضى تلك الفوائت بعضها هل يعود الترتيب اولا
فتقبل يعود واختار المصنف انه لا يعود ففرع على كل واحد
مما اختاره من الاصلين فرعاً على طريق اللطف والنشر المرتب
فقال فيصح **الحق** لكن عند اي يوسف ومحمد افساد اعبر
موقوف يعني يفسد عند اي يوسف وصف القرصية
عند محمد اصل الصلاة بلا توقف بيني منهما على قضاء الفاتحة
ولم بطل وصف قرصيتها فبصيرت فلا عند اي حنيفة كما كانت
كذلك عند اي يوسف قبل قضاء الفاتحة **باب** السجدة قبل لا بد منها
من اربعة امور الاول بيان وصفه من الوجوب والسنة
فعب عنه بقوله وجب والثاني بيان محله فقال بعد السلام

فتقبل
٩

هذا هو الوجه في قوله
فقال فيصح الحق
لكن عند اي يوسف
ومحمد افساد اعبر
موقوف يعني يفسد
عند اي يوسف وصف
القرصية عند محمد
اصل الصلاة بلا
توقف بيني منهما
على قضاء الفاتحة
ولم بطل وصف
قرصيتها فبصيرت
فلا عند اي حنيفة
كما كانت كذلك
عند اي يوسف
قبل قضاء الفاتحة
باب السجدة قبل
لا بد منها من
اربعة امور الاول
بيان وصفه من
الوجوب والسنة
فعب عنه بقوله
وجب

والثالث بيان محله بعد السجود فتقبل وتشهد وسلام الرابع
بيان الموجب له فتقبل اذا قدم الخ وقد اورد من الواجبات
امور خمسة ومثل لكل واحد منها مثال على حدة على طريق
اللطف والنشر المرتب كما نرى ومنها ترك سنة المصنفة الى
جميع الصلوة كالشهادة في الفتحة الاولى صرح به صاحب
الكفاية **قوله** يجب له اي السهو بعد سلام واحد اشار بها
براد بعد الى خلاف الشافعي حيث قال سجدة قبل السلام
قال صاحب الهداية هذا الخلاف في الاولوية يعني خلاف
في الجوان قبل السلام وبعده في المختار والترجيح لما قلنا
من حيث ان السلام من واجبات الصلاة فقدم على
سجود السهو كتساير الواجبات وان سجود السهو مما لا يتكرر
فيوخر عن السلام حتى لو سجد عن السلام بان قام الى الخامسة
مثلا ساھيا فلزمه سجود السهو بخبر به وانشاء بقيد الوحدة
الى خلاف اخر وهو ان سجود السهو بعد تسليمين كما اختاره
صاحب الهداية وغيره او تسليمية واحدة كما اختاره صاحب
الكافي والمصنف وغيرهما وابن الساعاني نسب الاول اليهما
والثاني الى محمد بن محمد بن احمد الله وما قيل ان المختار للامام تسليمية
وللمنفرد تسليمين ان كل موقوف **قوله** وتشهد وسلام بالرفع
عطف على قوله سجدة واختلفوا في محل الصلاة على النبي صلى
عليه وسلم والدعوات فتقبل باي برهما في قعدة الصلاة وما
نقل عن الطحاوي رحمه الله من ان كل قعدة في اخرها سلام
فبها صلاة على النبي صلى الله عليه وسلم يقتضي ان ياتي بها
فيها جميعا **قوله** او غير واجبا اقوال اما تعدل الاركان كما لا يطيق

هذا هو الوجه في قوله
فقال فيصح الحق
لكن عند اي يوسف
ومحمد افساد اعبر
موقوف يعني يفسد
عند اي يوسف وصف
القرصية عند محمد
اصل الصلاة بلا
توقف بيني منهما
على قضاء الفاتحة
ولم بطل وصف
قرصيتها فبصيرت
فلا عند اي حنيفة
كما كانت كذلك
عند اي يوسف
قبل قضاء الفاتحة
باب السجدة قبل
لا بد منها من
اربعة امور الاول
بيان وصفه من
الوجوب والسنة
فعب عنه بقوله
وجب

السهو هو الصحيح وتقبل
يا اي برهما في قعدة

في الركوع والسجود وانما المقيام بينهما والقعود بين السجدين
 فرض عند ابي يوسف فتركه تبطل الصلوة عنده وعندهما
 واجب وهو الاصح المذكور في شرح البحار فيجب تركه
 سجود السهو وقيل سنة عندهما فلا يجب شيء **قوله** ساهبا
 قيد به لانه لو تركه عامدا قيل يائمه ولا يجب عليه سجدة السهو
 وقيل تقصد صلاته **قوله** وتأخير القيام الى الثلثة والى متعلقته
 بالقيام ومن ثلثة تأخير الركن تأخير السجدة الصلوة به وفي
 تأخير سجدة التلاوة روايتان كذا في الكنية **قوله** وللمسح والختان
 في المقدار قدر ما تجوز به الصلاة في الفصلين **قوله** وترك
 القعود الاول اشارة الى فرضية الثاني في الاصح حتى تطل
 الصلاة بدونه **قوله** وقيل كل هذه يؤك اي يرجع فليكن صدر
 الاسلام حيث قال ان سبب الوجوه واحد وهو ترك الواجب
 قال صاحب المحيط وهذا اجمع ما قيل فيه لان جميع ما ذكر من
 مراعات الترتيب والافعال والاذكار واجبه وكذا التشهد
 عنده وعليه المحققون **قوله** ان سجدة ابي ان سجدة الامام سجدة الموم
 والافلا لانه لو فعل الصار مخالفا لامامه وما التزم الا اذا
 الامتاعا واعترض على هذا التحليل بخالفات سجود وقوعها
 من الموتر كما اذا لم يرفع الامام يده عند الافتتاح فان الماموم
 يرفع واذا لم يثني الامام فالماموم يثني واذا ترك الامام تكبير
 الركوع وتسبيحه وتسميته وتكبير الاخطاء وقراءة التشهد
 والتسليم وتكبير الشريك فان الماموم يفعل ذلك كله والواجب
 ان الكلام ثبت فيما لزم يثني باشر الامام ونغدى الى الموتر
 وما ذكره ليس كذلك بل لما ثبت على المتقدمين بانها ثبت

في الركوع والسجود وانما المقيام بينهما والقعود بين السجدين فرض عند ابي يوسف فتركه تبطل الصلوة عنده وعندهما واجب وهو الاصح المذكور في شرح البحار فيجب تركه سجود السهو وقيل سنة عندهما فلا يجب شيء قوله ساهبا قيد به لانه لو تركه عامدا قيل يائمه ولا يجب عليه سجدة السهو وقيل تقصد صلاته قوله وتأخير القيام الى الثلثة والى متعلقته بالقيام ومن ثلثة تأخير الركن تأخير السجدة الصلوة به وفي تأخير سجدة التلاوة روايتان كذا في الكنية قوله وللمسح والختان في المقدار قدر ما تجوز به الصلاة في الفصلين قوله وترك القعود الاول اشارة الى فرضية الثاني في الاصح حتى تطل الصلاة بدونه قوله وقيل كل هذه يؤك اي يرجع فليكن صدر الاسلام حيث قال ان سبب الوجوه واحد وهو ترك الواجب قال صاحب المحيط وهذا اجمع ما قيل فيه لان جميع ما ذكر من مراعات الترتيب والافعال والاذكار واجبه وكذا التشهد عنده وعليه المحققون قوله ان سجدة ابي ان سجدة الامام سجدة الموم والافلا لانه لو فعل الصار مخالفا لامامه وما التزم الا اذا الامتاعا واعترض على هذا التحليل بخالفات سجود وقوعها من الموتر كما اذا لم يرفع الامام يده عند الافتتاح فان الماموم يرفع واذا لم يثني الامام فالماموم يثني واذا ترك الامام تكبير الركوع وتسبيحه وتسميته وتكبير الاخطاء وقراءة التشهد والتسليم وتكبير الشريك فان الماموم يفعل ذلك كله والواجب ان الكلام ثبت فيما لزم يثني باشر الامام ونغدى الى الموتر وما ذكره ليس كذلك بل لما ثبت على المتقدمين بانها ثبت

في الركوع والسجود وانما المقيام بينهما والقعود بين السجدين فرض عند ابي يوسف فتركه تبطل الصلوة عنده وعندهما واجب وهو الاصح المذكور في شرح البحار فيجب تركه سجود السهو وقيل سنة عندهما فلا يجب شيء قوله ساهبا قيد به لانه لو تركه عامدا قيل يائمه ولا يجب عليه سجدة السهو وقيل تقصد صلاته قوله وتأخير القيام الى الثلثة والى متعلقته بالقيام ومن ثلثة تأخير الركن تأخير السجدة الصلوة به وفي تأخير سجدة التلاوة روايتان كذا في الكنية قوله وللمسح والختان في المقدار قدر ما تجوز به الصلاة في الفصلين قوله وترك القعود الاول اشارة الى فرضية الثاني في الاصح حتى تطل الصلاة بدونه قوله وقيل كل هذه يؤك اي يرجع فليكن صدر الاسلام حيث قال ان سبب الوجوه واحد وهو ترك الواجب قال صاحب المحيط وهذا اجمع ما قيل فيه لان جميع ما ذكر من مراعات الترتيب والافعال والاذكار واجبه وكذا التشهد عنده وعليه المحققون قوله ان سجدة ابي ان سجدة الامام سجدة الموم والافلا لانه لو فعل الصار مخالفا لامامه وما التزم الا اذا الامتاعا واعترض على هذا التحليل بخالفات سجود وقوعها من الموتر كما اذا لم يرفع الامام يده عند الافتتاح فان الماموم يرفع واذا لم يثني الامام فالماموم يثني واذا ترك الامام تكبير الركوع وتسبيحه وتسميته وتكبير الاخطاء وقراءة التشهد والتسليم وتكبير الشريك فان الماموم يفعل ذلك كله والواجب ان الكلام ثبت فيما لزم يثني باشر الامام ونغدى الى الموتر وما ذكره ليس كذلك بل لما ثبت على المتقدمين بانها ثبت

السجدة

على الامام

على الامام كذا في العناية بقوله والمسبوق اي الذي لم يدرك
 جميع الركعات مع الامام وان لم يكن مقتديا به وقت
 سهو وسجد معه وقوله ثم يقضي بكلمة الساجي اشارة الى
 ان المسبوق لا ينبغي ان يشتغل بقضا ما سبق غفيرة سجدة
 معه بل يفصل بينهما يتشهد وسلام كما صرح به قاضي خات
 وصاحب الخلاصة وقد كتبتا تفضيلهما في الحاشية فليحفظ
 الطالب بقوله وهو اليها اقرب بان يرفع اليه من الارض ويكبها
 عليها وقيل مالم يتصب النصف الاسفل فهو الي القعود اقرب
 وان اتصب فهو الي القيام اقرب ولا يعتبر بالنصف الاعلى
 وقيل يعود الي القعود مالم يستقم قائما وهو الاصح كذا في
 التبيين **قوله** عادي رقد وشهد وقوله ولا سهو اي لا
 يجب عليه سجود السهو وهو الاصح وقيل يجب لانه بقدر ما
 اشتغل بالقيام آخر واجبا وجب وصله بما قبله وجه
 اصحيه الاول انه لم يوجد شيء من القيام **قوله** والاقام الي
 الثالثة ولم يعد الي القعود ولو عاد اليه تفسد صلاته على
 الصحيح لانه ترك الفرض لاجل الواجب الذي هو القعدة
 الاولى **قوله** وسجد للسهو لانه ترك الواجب الذي هو القعدة
 الاولى **قوله** وان سمي عن الاخيرة عادي اعتر من عليه بانه ينبغي
 ان لا يسجد فيما اذا كان اليها اقرب كما في السهو عن القعدة
 الاولى وسجد فيه ايضا والجواب ان القعود الاجب فرض
 فيتاخير يجب السجود اتفاق بخلاف الاول فانه واجب
 يجب السجود بتركه **قوله** وسجد للسهو لانه **قوله** اخر واجبا هو
 اصابة لفظ السلام وقيل واجبا قطعيا وهو القعدة الاخيرة

في الركوع والسجود وانما المقيام بينهما والقعود بين السجدين فرض عند ابي يوسف فتركه تبطل الصلوة عنده وعندهما واجب وهو الاصح المذكور في شرح البحار فيجب تركه سجود السهو وقيل سنة عندهما فلا يجب شيء قوله ساهبا قيد به لانه لو تركه عامدا قيل يائمه ولا يجب عليه سجدة السهو وقيل تقصد صلاته قوله وتأخير القيام الى الثلثة والى متعلقته بالقيام ومن ثلثة تأخير الركن تأخير السجدة الصلوة به وفي تأخير سجدة التلاوة روايتان كذا في الكنية قوله وللمسح والختان في المقدار قدر ما تجوز به الصلاة في الفصلين قوله وترك القعود الاول اشارة الى فرضية الثاني في الاصح حتى تطل الصلاة بدونه قوله وقيل كل هذه يؤك اي يرجع فليكن صدر الاسلام حيث قال ان سبب الوجوه واحد وهو ترك الواجب قال صاحب المحيط وهذا اجمع ما قيل فيه لان جميع ما ذكر من مراعات الترتيب والافعال والاذكار واجبه وكذا التشهد عنده وعليه المحققون قوله ان سجدة ابي ان سجدة الامام سجدة الموم والافلا لانه لو فعل الصار مخالفا لامامه وما التزم الا اذا الامتاعا واعترض على هذا التحليل بخالفات سجود وقوعها من الموتر كما اذا لم يرفع الامام يده عند الافتتاح فان الماموم يرفع واذا لم يثني الامام فالماموم يثني واذا ترك الامام تكبير الركوع وتسبيحه وتسميته وتكبير الاخطاء وقراءة التشهد والتسليم وتكبير الشريك فان الماموم يفعل ذلك كله والواجب ان الكلام ثبت فيما لزم يثني باشر الامام ونغدى الى الموتر وما ذكره ليس كذلك بل لما ثبت على المتقدمين بانها ثبت

في الركوع والسجود وانما المقيام بينهما والقعود بين السجدين فرض عند ابي يوسف فتركه تبطل الصلوة عنده وعندهما واجب وهو الاصح المذكور في شرح البحار فيجب تركه سجود السهو وقيل سنة عندهما فلا يجب شيء قوله ساهبا قيد به لانه لو تركه عامدا قيل يائمه ولا يجب عليه سجدة السهو وقيل تقصد صلاته قوله وتأخير القيام الى الثلثة والى متعلقته بالقيام ومن ثلثة تأخير الركن تأخير السجدة الصلوة به وفي تأخير سجدة التلاوة روايتان كذا في الكنية قوله وللمسح والختان في المقدار قدر ما تجوز به الصلاة في الفصلين قوله وترك القعود الاول اشارة الى فرضية الثاني في الاصح حتى تطل الصلاة بدونه قوله وقيل كل هذه يؤك اي يرجع فليكن صدر الاسلام حيث قال ان سبب الوجوه واحد وهو ترك الواجب قال صاحب المحيط وهذا اجمع ما قيل فيه لان جميع ما ذكر من مراعات الترتيب والافعال والاذكار واجبه وكذا التشهد عنده وعليه المحققون قوله ان سجدة ابي ان سجدة الامام سجدة الموم والافلا لانه لو فعل الصار مخالفا لامامه وما التزم الا اذا الامتاعا واعترض على هذا التحليل بخالفات سجود وقوعها من الموتر كما اذا لم يرفع الامام يده عند الافتتاح فان الماموم يرفع واذا لم يثني الامام فالماموم يثني واذا ترك الامام تكبير الركوع وتسبيحه وتسميته وتكبير الاخطاء وقراءة التشهد والتسليم وتكبير الشريك فان الماموم يفعل ذلك كله والواجب ان الكلام ثبت فيما لزم يثني باشر الامام ونغدى الى الموتر وما ذكره ليس كذلك بل لما ثبت على المتقدمين بانها ثبت

قوله وضيم اليها سادسة يعني عندها واختلفوا في انه هل يجب عليه
سجدة السهو والاصح انه لا يسجد لان النقصان بالفساد لا يجبر
بالسجدة كذا في العناية **قوله** اكدوا لنظرا اصل يد على الايجاب قال
فيه عليه ان يضيف وكلمة على الايجاب كذا في الاكلية **قوله** على الوجه المتيقن
حيث لم يكن بعد السلام او بعده في الثالثة سادسة بلا تشهد او معه فيها
وكلاهما غير مشروع **قوله** فلا بد ان يضم سادسة قالوا وفي العصر لا يضم
اليها سادسة تكرهه التنفل بعدها وتقبل يضم اليها لان هذا ليس
بمقصود والنهي عن التنفل بعدها يتناول المقصود فلا كراهة فيه
وهو الصحيح وفي الفجر اذا قام بعد ما فقد قدر التشهد وفيها بالسجدة
لا يضم اليها رابعة تكرهه التنفل بعدها وكذا اذا لم يفقد قدر التشهد
لان فرضه قد بطل بترك الفجر وعلى راس الركعتين والتنفل قبل
الفجر باكثر من ركعتين مكره بخلاف ما اذا قام الى الخامسة في
العصر قبل ان يتعد في الرابعة وفيها سجدت حيث يضم اليها
سادسة لان التنفل قبل العصر غير مكره كذا في التبيين **قوله**
وسجد للسهو يعني استخفافا والقياس ان لا يسجد لان من سهو في صلاة
لا يجب عليه ان يسجد في صلاة اخرى ووجهه مذکور في الهداية
قوله لانه شئ وقصد احوال الامام فان سقوط القضا غير عارض
بخصوصه وشروعه في النفل لا من قصد التطوع وما خص به لا يفتد
الي غيره **قوله** وعند محمد يصل سنا لانه لما شاع في تحريمه الامام لزمه
ما اذا اها الامام وقد ادى سنا **قوله** في خلال الصلاة وهو غير مشروع
ومع هذا فان بني صح لبق التحريم ويبيد سجود السهو في المختار
وقيل لا يعيده لان الجهر حصل بالاول كذا في التبيين **قوله** حروجا
موقفا يعني عندها ما عند محمد رحمه الله فلا يخرج اصلا لان

السجدة وجبت جبر النقصان فلا بد ان يكون في احرام الصلوة
قوله بنيتا لقطع يعني في عزمه ان لا يسجد للسهو له فعلية ان
يسجد له في مجلسه قبل ان يقوم او يتكلم وفي رواية قبل ان يتكلم
او يخرج من الصلوة المسجد **قوله** بطل بنية لانها تغير للشرع ويلغى
كالوذي المقيم الظهر سنا او نواف المسافر اربع **قوله** شك اول مرة
قبل معناه اول ما سهرى في عزمه وقبل ان السهو ليس بعادة
له لانه لم يقط وقيلا اول شك عرض له في هذه الصلاة وهما
قريبان كذا في اكثر المعينات ونحن نقول ليس المراد بالشك
في قول له شك اول مرة معناه المتعارف الذي هو تساوي الطرفين
بدليل جعله اعم مما غلب على الظن ومالم يغلب كما تری المراد منه
التردد وعدم الجزم في كية الصلوة وليت شعري لم لم يتعرض له الشارح
كالظن فليتامل **قوله** وان كثر يعني ان كان الشك عادة له حتى يصير
غالب حاله فكما عادته ولا يوصل الى ادا في نفسه بالتعيين الا
بالمسئلة نحو خبيث لا يخلو اما ان يغلب الخ قال في التحفة شك
في الصلاة فتفكر فيها حتى استيقن ان كل تفكر قد رما يمكن
ادراك من اركان الصلوة يجب عليه سجدة السهو ولو دون ذلك فليله
ما لا يمكن احتراز عنه **باب صلاة المريض** **قوله** اختلفوا في
حد المرض الذي يبيح الصلوة غير قائم قيل ان يكون بحال لو قام
لسقط عن ضعف او دوران راسه او غير ذلك وقيل
ان يكون صاحب فراش واصح الاقوال ان يلحقه بالقيام ضرر
ولا يرفع اليه شئ فان رفع وهو يخفف راسه كفاه لوجود الايام فان وضع
ذلك الشئ على جنبه المريض كي يسجد عليه لا يمكنه لانه ترك العرض
وهو الايام كذا في البيان **قوله** ادبي مستغنيا اي على ظهره ويجعل سادته

هذه تفيد ان لا يفتد
التي في المسجد فيا نفع
رسجد منه

اشارة الى ان السجدة لا يفتد
انه سجدة ان يكون الشك في
معناه المشهور ثم يطلع
التفكر الى رتبة الظن
طالع

قلنا ان الاحتياج به انما يتم اذا ثبت انه عليه الصلاة والسلام لم يسجد تكبيرا
السجدة حتى خرج من الدنيا قلنا لم تقل بوجوبها علي الفور فجزان
يكون سجدها في وقت اخر واعتبر بانها لو كانت واجبة لما ادبست في
سجدة الصلوة ركنيها ولما اندا خلعت ولما ادبت بالايمان من ركبت
بغير علي الترتيب واجيب بان ادوها في ضمن شي لا ينافي وحوها
في نفسها كالسعي الى الجحيم يتاخر بالسعي الى التجارة والما جاز الذلل
لان المقصود منها اظهار الخشوع والخشوع وذلك يحصل مرة واحدة
وجواز ادائها بالايمان حين قراها كما لا اله الا الله اداها كان واجب
فان تلاوته علي الدابة شروع فيما يجب به السجدة فكان كالشروع
علي الدابة في التطوع قال الشيخ السماعي يوقتها اي يوسف لق
فقد ياتيا في به بعده يكون قصا لا اذا واما عند محمد فكل ما ياتي
به اذا اقصنا ولو في اخر عمره لان وقتها العمر عنده واما
عن ابي حنيفة وما في الاكلية علي عكس ما ذكره الشيخ من مذها
التفصيل في هذا المقام فليظهر في غير الاحكام قوله وان لم يقضه
واما في هذا الان في لفظ بعض الاثارة السجدة علي من جلس لها وفيه
الهام ان لم يجلس لها فليست عليه فتد بذكره فقال ذلك قوله وان لم يسجد
اي الماموم ما قال الامام من اية السجدة بان قالها سلا ولم يكن فيها
وقت القراءة واقتدى به بعد القراءة قبل ان يسجد ها في ذلك كقوله لا اله
منابعته كذا في النسخة ولم يسجد اصلا اي الامام والمأموم القاري
وعبرة لان المعتدي يجوز عن القراءة لتفاد تصرف الامام عليه
وتصرف المحذور لاحكام له ووجوب السجدة حكم تصرفه الذي هو القراءة
فلا يثبت ان قيل المعتدي في كونه ممنوعا عن القراءة كالحائض والجنب
والسجدة يجب علي من سمعها فكذلك اعلي من سمع المعتدي قلنا انهما منهيان

عن العزاة والمصرفات المنهي عنها تنفذ بحكمها المعروف من اصلنا ان النهي
عن الافعال الشرعية لا يعدم المشروعية **قوله** اي لا يسجد في الصلوة ولا
بعدها اما في الصلوة فبالاثر وانما اما ان يسجد الامام ويتابعه القائل
او بالعكس ففي الاول خلاف موضوع التلاوة ولا يجوز لان الثاني
امام السامع يجب ان يتقدم سجود الثاني قال صلى الله عليه وسلم
كنت امامنا لو سجدت سجدنا فان قيل هذه ليست بقضية خاصة
لجواز ان يسجد الثاني دون الامام او بالعكس قلنا ان في ذلك مخالفة
للإمام وهي مفسدة ولم يذكرها لكون ذلك مفسدة عندنا في عدم الجواز
وفي الثاني خلاف موضوع الاقامة لا انقلاب المسبوع تابعا او بالعكس
وانما فيما بعد الصلاة فعند الامام والثاني رحمه الله ودليلهما ما ذكرناه
بقولنا ان المعتدي الخ وقال الرباني يسجدونها اذا فرغوا لان السبغ
قد تقرر ولا مانع بخلاف حال الصلاة كذا في الهداية **قوله** ويسجد السامع
الخارجي اي الذي ليس معه في صلاة سواء كان مصليا ولا يعين بالاتفاق
علي الصحيح وان قال بعضهم لا يسجد عندها ويسجد عند محمد رحمه الله وجه
الصحيح ان الحجر ثبت في حق الجماعة لان على الخارجي التي الاقتدا وهو شخص
بها فلا يحدوها فرد بان المعتدي اما ان يكون محجورا او لا والاول لا يستلزم
شروط لعدم والثاني شمول الوجوب والجواب ان المحجور بالنسبة الى من
وجد في حقه علة الحجر غير محجور بالنسبة الى من لم يوجد وهو الخارج **قوله**
صارت تبعا للصلاة اي كفته السجدة الواحدة التي يسجد بها في الصلاة
عن التلاوتين اذا شرع في الصلاة في المكان الذي قرأها فيه قبل ان يشتغل
بغيرها اذا اختلف سجدة بعد الفراغ لما تلا خارج الصلوة لان الثانية
لكنها صلاة ائمة اقوي لانها وجبت بتلاوة تعلق بها جواز الصلاة ولان المجلس
واحد حقيقة وحكما فلا يتعد الوجوب اما حقيقة فلانه شرع في الصلاة

ط
وعز ارادو

[Faint handwritten Arabic script, likely bleed-through from the reverse side.]

في مكانه ذلك وأما حكم فلا ان التلاوة من جنس واحد من حيث ان
 كلامها عبادة بخلاف الاكل لانه ليس من جنس التلاوة هذا على ظاهر
 رواية الرواية فاما على ثبوت الصلاة التي رواها ابو سليمان في سجدة واحدة
 اخرى بعد النزاع عن الصلوة لتلاوة الاولى بنا على ان المجلس
 متعدد حكما لان مجلس التلاوة غير مجلس الصلوة فيتعلق بكل تلاوة
 حكم الاتري ان المجلس قد تبدل بتبدل الافعال لانه يكون مجلس عقد
 ثم مجلس مذاكرة علم ثم مجلس اكل ولان الصلوة فيه وان كانت اقوي
 فلما اذني ايضا قوة السبق فاستوي فلا يكون احدهما اولي
 بالاستتباع وجواب ظاهر الرواية ان الثانية بعد التلاوة
 قوة اخرى وهو اتصال التلاوة بالمقصود الذي هو السجود فترتبت
 بها واستتبعته هذا ما في العناية والغاية واذا عرفت تفاصيل كل
 الاقوام في هذا المقام فالمراد بقوله المشايخ وان لم يتجدد المجلس ان
 كان هو المتعدد حقيقة وحكما فهو مع غاية بعد في هذا المقام لا يطابق
 الواقع لانه حينئذ يلزم عليه سجدتان اتفاقا كما مر وسوق كلامه على
 اختيار الاكتفاء بالواحدة هنا كالمصنف وان كان هو التعدد الحكمي
 فقط كما اختاره ابو سليمان فلا وجه للاكتفاء بها ايضا لان اعلام
 المعتبرات متفقة في ان عليه سجدتين عند ابي سليمان والحق في
 المسئلة ههنا على الرواية الظاهرة المشهورة عند الجمهور في لا
 تعدد في المجلس اصلا فوجه قوله اشترح غير متضح بعد فليتأمل قوله
 لا يقع مما رجحت لان الصلوة اقوي فلا يكون يتعلا لا صنعت لانها
 هي السجدة التي يكون التلاوة الموجهة لها من افعال الصلوة ولها فضيلة
 الصلوة فكانت كاملة وما وجب كاملا لا يتبادر ناقضا الاتري انه
 اذا تمهقه فيها انتقص طهارته لا في الخارجية **قوله** او قرا وسجد ثم

رواية الرواية فاما على ثبوت الصلاة التي رواها ابو سليمان في سجدة واحدة

قوله او قرا وسجد ثم

قوله او قرا وسجد ثم

قراها والاصل في ذلك ان مبنى السجدة فسمع منه ويقرب على اصحابه وكان
 سجدة واحدة وعن ابي موسى الاشعري رضي الله عنه
 انه كان يعلم الناس القرآن في مسجد الكوفة وكان يكرر اية السجدة
 في مكان واحد بما كان يخطو خطوة او خطوتين وكان يسجد لذلك مرة
 وكذلك الحكم اذا كرر النبي صلى الله عليه وسلم في مجلس واحد مرارا فعلى
 قوله الكوفي لا يجزئ يصلي عليه الامرة واحدة وعلى قول الطحاوي
 يجب بكل مرة وان كان التكرار في مجلس واحد لان هذا حق الرسول
 كما قال صلى الله عليه وسلم لا تخفوني بعد موتي قيل كيف تخفوني
 يا رسول الله قال ان اذكرني موضع ولا يصلي علي وحقوق العباد
 لا تدخل كذا في الحكم **قوله** اي قرايتين في مجلس واحد يعني
 ان شرط التداخل اتحاد الالية والمجلس لان النصر والاجماع واخرج
 انما يوجد في مجلس واحد واية واحدة فيقضي نارة على اصل الفياس
 وهو ان تكرر السجدة بتكرار التلاوة **قوله** ان يغزى بالغين
 والرا المعجمتين بينهما معلقة من عزير الشئ بالابرة والحاليد الجا
 المهمة النجاج وبالفارسي جولا والسدي بفتح السين المهمة
 بالفارسي **قوله** والقيام ههنا لا يبدل لانه مستحسن في الايتا
 بالسجدة لان الحزور الواقع في القرآن سقوط من القيام **قوله** دليل
 الاعراض والخيار بطل بالاعراض صريحا ودلالة **قوله** لانه يشبه
 الاستنكاف وهو حرام وكفر فيكون ما يشبهه بكروها **قوله** لا
 عكسه ولو قرا اية السجدة الالكرف الذي في اخرها لا يسجد ولو
 قرا الكرف الذي يسجد فيه وحده لا يسجد الا ان يقرأ اكثر اية السجدة
 بحرف السجدة وفي مختصر البحر لو قرا او سجد وسكت ولم يقل واقرأ
 يلزم السجدة كذا في التبيين **قوله** اي تين قبلها قال قاضي خات

على التاخر دفعا للوجه والمأزوى ان الذي صلى لله كان ينزل عليه

على التاخر دفعا للوجه والمأزوى ان الذي صلى لله كان ينزل عليه

على التاخر دفعا للوجه والمأزوى ان الذي صلى لله كان ينزل عليه

على التاخر دفعا للوجه والمأزوى ان الذي صلى لله كان ينزل عليه

هذا هو الوجه الثاني في بيان ما لا يثبت فيه السفر في المسافة فلو كان السفر في المسافة لا يثبت فيه السفر في المسافة...

ان قرأ معها اية او ايتين فهو احب وهذا احسن مما في المتن
 لانه اعم منه **قوله** واستحسن فيه تفصيل في المحيط فليطلب من
 العناية **باب** **المسافر** السفر في اللغة قطع المسافة والمراد ههنا
 قطع خاص بتغير به الاحكام وهو لا يتيسر الا بالقصد فلهذا اخذه
 فالتعريف وهو الارادة الحادثة المقارنة لما عزم لانه لو طاف جميع العالم
 بلا قصد سير ثلاثة ايام لا يصير مسافرا ولو قصد ولم يظهر ذلك بالفعل
 فكذلك كان المعتمد في حق تغيير الاحكام اجتماعها **قوله** وليا لها اخذ
 اللبالي شارة الى اعتبار الاستراحات في خلال السيرة لانه على الدوام
 ممتنع عادة لا يقال من له حاجة في مقدار مسافة يومين فقصدا
 يقضيها ويعود الى بيته في اربعة ايام متلانا انه يصدق عليه انه قصد
 سير ثلاثة ايام بل ازيد وليس مسافرا اتفاقا لانا نقول المراد ان لا
 يكون منتهي الذهاب فقط اقل من ثلاثة ايام صرح به قوام الدين الاتفاق
 في غايته حيث قال السفر الذي يتغير به الاحكام ان يقصد الانسان
 موضعاً بينه وبين ذلك الموضع ثلاثة ايام وليا ليهما في اقصا ايام السنة
 وان اسرع هو وسار يومين او اقل ويكفيه في اجرا الاحكام غلبة
 الظن فاذا غلب على ظنه انه سافر مسافة كذا اقصى ولا يشترط فيه اليقين
 كذا في الكوسجية **قوله** وفارق قال في الخلاصة اما شرط مجا وقر العمان
 اخذ لان السفر فعل فلا يوجد بمجرد النية فيشترط قران النية بادي
 فعل بخلاف ما اذا نوي لاقامة حيث يصير مقيما فجرد النية لان الاقامة
 ترك الفعل وهو لا يحتاج الى الفعل كذا في النهاية **قوله** بيوت بلدة يعني
 العمران الذي كان مقيما فيه وان كان فقرة **قوله** والراجح اني قاطع
 المسافة برجله **قوله** ما يليق به يعني تعب ثلاثة ايام وليا ليهما في السير
 فيه وان كانت تلك المسافة فيه تقطع باذنها كالحج فانه يعتد بالسب

هذا هو الوجه الثاني في بيان ما لا يثبت فيه السفر في المسافة فلو كان السفر في المسافة لا يثبت فيه السفر في المسافة...

فيه ثلاثة ايام وليا ليهما بعد ان كانت النية مستوية لا ساكنة في لا
 غالبية كذا في العناية **قوله** وان كان عاصيا كالابق وقاطع الطن بوق
 اخبر عن قول الشافعي رحمه الله انه لا يترخص العاصي بما ذكر من الاحكام
 لان الرخصة نوع فلا تنال بالمعصية وهي سفر العاصي قلنا المعصية
 في بيته لا في سفره ولهذا الوهاب في سفره هذا من خص بالاتفاق ما
 حتى يدخل بلده يشكك هذا بما في الخابيه من ان المسافر اذا اجاز
 عمران مصر وسار بعض الطريق ثم تذكر شيئا في وطنه فعزم الرجوع
 اليه لاجل ذلك يصير مقيما بمجرد العزم اليه لانه رخص سفر قبل
 الاستحكام حيث لم يسر ثلاثة ايام فتزول الرخصة في حقه قبل دخوله
 البلد اللهم الا ان يجعل رجوعه قبل ان يتم مسافة السفر منزلة الدخول
 فيه فيكون المراد من الدخول اعم من التحقيق والتقدير **قوله** او
 ينوي اقامة نصف شهر وانما قدر الإقامة ثاروي عن ابن عباس
 وابن عمر رضي الله عنهما حيث قال اذا قدمت بلدة وانت مسافر وفي نفسك
 ان تقيم لها خمسة عشر يوما وبيلة فأكمل الصلاة وان كنت لا تدري
 متى تسير فاقصرها والاشري المعتبر ذوات كالحبر اذا راى لا يهتدي
 اليه ولا لا يمكن اعتبار مطلق البت لان السفر لا يعبر عنه بقوى
 الى ان لا يكون مسافرا ابدا فقدرنا هاهنا مدة الطهر لانهما مدتان
 موجبتان فان الطهر يوجب اعادة ما سقط بالحيم والاقامة توجب
 اعادة ما سقط بالسفر فقدرنا ادي مدة الطهر بخمسة عشر يوما
 فكذلك يقدرنا ادي مدة الاقامة ولهذا قدرنا ادي مدة الحيم والسفر
 ثلاثة ايام لكونهما مدتين مسقطتين **قوله** بلدة او قرية قار صاحب
 الكفاية هذا اذا سار ثلاثة ايام ثم نوي الإقامة في غير موضعها فان لم
 يسر ثلاثة ايام ثم نوي الإقامة في المكان **قوله** فرضه الرباعي اختر

مطلد
 وليا ليهما

هذا هو الوجه الثاني في بيان ما لا يثبت فيه السفر في المسافة فلو كان السفر في المسافة لا يثبت فيه السفر في المسافة...

جميع ما كان من هذا الصنف منه
 في بيته ولو

ثلاثة لم يصدق عليهم انهم يقرؤوا فليشامل قوله والاذن العام وهو ان تفتح
ابواب المساجد للجوامع ولا يمنع احد منها حتى لو اجتمعت جماعة في الجامع
واغلقوا الابواب وصلوا الجمعة لم يجز وكذلك السلطان اذا اراد ان
يصلي بحشمه في قصره فان فتح بابها واذن اذنا عاما بالدخول فيها
جازت صلاته حضر بها العوام اهلا ولا لكن كرهت لانه لم يفيض حق المسجد
للجامع وان اغلقها واجلس لبوابين عليها يمنعون عن الدخول لم
يجز ومن مهمات هذا الباب ان يعلم انه لا يجوز للخطيب ان يتخلف
للخطبة اصلا اي لا ياتي اول شئ وعه لها ولا بعد الخلل العارض في اشياءها
من الحصر وغيره الا اذا كان ما دونها من السلطان اما عبارة او
كناية في منشوره ولا للصلوة ابتداء اي قبل الحدث الا بالاذن واما
بعد ما حدث الامام يجوز استخلافه وان لم يؤذن لان الخطيب اذا
الجمعة على شرف القوات لتوقته بوقت يغتفر الاداء بانقصائه
فكان الاذن به من الخليفة اذنا بالاستخلاف دلالة لكنه ان احدث
قبل ان يشيخ في الجمعة المأجزة اذا كان ذلك المعبر الذي استخلفه من شهد
الخطبة لا يفتش شرائط افتتاح الصلاة فلا تتعدد بدونها فان كان
شرع فيها جاز ان يستخلف من لم يحضر الخطبة لانها انعقدت بالاصل فكان
الثاني تاييدا فلا يشترط للبنا الافتتاح لانه من يقرئ الغيرة والنبين **قوله**
ما رت وصلى عليهم لا ذكرنا **قوله** يومها اي قبل الجمعة وبعد **قوله** فلا يجوز
الاجاعة واحدة بينهما نوع اشتباه لان الدليل والنتيجة يدلان على جلال
عدم الجواز مع ان المذبح هو الكراهة ونحن نقول يمكن ان يراد بعدم الجواز
عدم الاباحة وهو لا ينافي الكراهة فلا اشتباه **قوله** وعند محمد لا بأس
فالصقي الشك في الصحيح من قول الاعظم والريائي ان تؤدى في مصر
واحد في مواضع كثيرة وظهر من الاعظم **قوله** وظهر من اعظم له الى اخره

هذا هو الوجه في قوله
فلا يجوز للخطيب ان يتخلف
لأنه لا يجوز له ان يترك
الخطبة في الجمعة المأجزة
اذا كان قد حضرها
ولا يجوز له ان يستخلف
من لم يحضر الخطبة
لانها انعقدت بالاصل
فكان الثاني تاييدا
فلا يشترط للبنا الافتتاح
لانه من يقرئ الغيرة
والنبين قوله ما رت
وصلى عليهم لا ذكرنا
قوله يومها اي قبل
الجمعة وبعد قوله
فلا يجوز الاجاعة
واحدة بينهما نوع
اشتباه لان الدليل
والنتيجة يدلان على
جلال عدم الجواز
مع ان المذبح هو
الكراهة ونحن نقول
يمكن ان يراد بعدم
الجواز عدم الاباحة
وهو لا ينافي الكراهة
فلا اشتباه قوله
وعند محمد لا بأس
فالصقي الشك في
الصحيح من قول
الاعظم والريائي
ان تؤدى في مصر
واحد في مواضع
كثيرة وظهر من
الاعظم قوله وظهر
من اعظم له الى اخره

اي وكره ايضا انما يتقدم بعدم العذر وبالقيل وبالمصر لان ظهر المعذور
المعذور مطلقا وظهر غير المعذور بعد جمعة الامام وظهر القروي
مطلقا جازنا اتفاقا بلا كراهة كذا في البيان **قوله** ثم سعيه وجه
قوله الاعظم بسبب سعيه لا بطلان الظهر ان السعي الذي هو
المشي مسرعا الى الجمعة من خصا يصحها تكونها صلاة مخصوصة
يمكن ان لا يمكن الاقامة بها الا بالسعي اليها فكان السعي مخصوصا
بها بخلاف سائر الصلوات لان اداها صحيح في كل مكان واذا
كان من خصا يصحها كان الاشتغال بها كاشتغال بركن من اركانها
بجامع الاختصاص فيؤثر في ارتفاع الظهور اخياطا اذا الاقوي
يحتاج لاشياء ما لا يحتاج لاشياء الاضعف كذا في العناية ثم قوله
المصنف سعيه اي سعي مصلي الظهر معذورا او لا وهو مستد او لا
فيها اي في الصلاة حال منه ويطلب خبره **قوله** يتنها اي يتي على كل واحد
منها الجمعة هذا عندهما واما عند الرباني ان ادرك الامام في اكثر الركعة
الثانية بنا عليها الجمعة وان ادرك في اقلها بني عليها الظهر **قوله** واذا
اذن الاول على بناء المفعول اي اذن المؤذنون الاذان الاول الاصح
ان المعتمد في وجوب السعي وكراهة البيع هو الاذان الاول اذا كان
بعد الزوال لحصول الاعلام به ولانه لو انتظر الى الاذان عند المنبر يغتفره اداء
السنة وسام الخطبة وجماعتها الجمعة اذا كان بينه وبينها من الجامع
وهو مختار الحسين والحاوي رحمه الله **قوله** واذا خرج الامام يعني
معد على المنبر لاجل الخطبة وقوله حرم مخالفة لما سبق قيل باب الاذان
من التصريح بالكراهة والمكروه غير الحرام عند الرباني والحق على من ذهب
الاعظم غالبا وقد مر من التعرض لهذا هناك وقوله الصلاة يعني الثالثة
لان قصنا الفائنة جازنا اتفاقا بلا كراهة كذا في العناية والنهاية

هذا هو الوجه في قوله
فلا يجوز للخطيب ان يتخلف
لأنه لا يجوز له ان يترك
الخطبة في الجمعة المأجزة
اذا كان قد حضرها
ولا يجوز له ان يستخلف
من لم يحضر الخطبة
لانها انعقدت بالاصل
فكان الثاني تاييدا
فلا يشترط للبنا الافتتاح
لانه من يقرئ الغيرة
والنبين قوله ما رت
وصلى عليهم لا ذكرنا
قوله يومها اي قبل
الجمعة وبعد قوله
فلا يجوز الاجاعة
واحدة بينهما نوع
اشتباه لان الدليل
والنتيجة يدلان على
جلال عدم الجواز
مع ان المذبح هو
الكراهة ونحن نقول
يمكن ان يراد بعدم
الجواز عدم الاباحة
وهو لا ينافي الكراهة
فلا اشتباه قوله
وعند محمد لا بأس
فالصقي الشك في
الصحيح من قول
الاعظم والريائي
ان تؤدى في مصر
واحد في مواضع
كثيرة وظهر من
الاعظم قوله وظهر
من اعظم له الى اخره

لا يقع شيء من التكبير فيها لكن باعتبار القرب اصنعت اليه كما في الجامع
الصغير قال يعقوب صليت بهم المغرب يوم عرفة باعتبار شربه
الى النحر ولو كان المراد من التشريق صلوة العيد كما في الحديث لاجعة
ولا تشربون في مصر جامع كانت الاضافة مستقيمة على قولهم كذا في الحجاز
وقيل التشريق حقيقة تقدير اللحم لانه تعجيل من شرب اذا قطع واظهر
للشعر سمي تقدير اللحم تشريفا لان في ذلك تقطيعه واظهاره للشعر والحقيقة
هو التقدير غير مراد هنا لانه لا يختص بمصر فتعين التكبير لوقوعه
في الايام الحارة فعونه المقام كفي به ومنته هذا رتبة ما في الكافي
عقب كل فرض اشارة الى عدم جواز تخلل قاطع حرمة الصلاة حتي
لو قام وخرج من المسجد او تكلم لم يكن وقيل الفرض والاداء والجماعة صريح
في عدم وجوبه فيما عدا الفرض وقضاياها والمنقرة **قوله** على المقيم بالمصر
متعلق بقوله يجب واخرن بهما عن المسافر وجماعة القرية **قوله** به يجعل
اي بما قال لا يفيقي اليوم احدا بالاكراه وهو الاحوط في العبادات **قوله** ولو ترك
امامه اشارة هذا الوصل الى كمال الاهتمام بالتكبير حتي قال بعضهم ان
سبقة حدث قبل ان يكبر تومنا وكبر على الامم **باب** **صلوة الخوف**
قوله اذا اشتد يوم اشتراط الخوف واشتداده وليس كذلك عند عامة
المشايخ كما صرح به الاكل قيل صلاة الخوف على الوجه المذكور في الكتاب
انما يحتاج اليها اذا تنازع القوم في الصلوة خلف الامام فقال كل طائفة
منهم عن نصلي معك واما اذا لم يتنازعوا فالافضل ان يصلي الامام
بطائفة تمام الصلوة ويرسلهم الى وجه العدو ويأمر رجلا من الطائفة
التي كانت بارأ العدو ان يصلي بهم تمام صلاتهم ايضا ويقوم التي صلت
مع الامام بارأ العدو **قوله** وانتم اي صلات ركعة وسجدة وحدا
بغير قراءة لانهم لا حقون وتشهدوا وسلموا ومضوا الى وجه العدو

وَقَدْ كُنَّا فِي الْبَيْتِ

وقوله ثم الاخرى بقراءة يعني جات الطائفة الاخرى وصلوا ركعة ثم
بقراءة لانهم سبوا قوت وقسدهوا وسلموا كذا في الهداية قال الشارح
والخوف من سبع يعاينونه كالخوف من العدو لان الرخصة لرفع سبب
الخوف عنهم ولا فرق في هذا بين السبع والعدو **قوله** والمشي يعني
هنا باع العرو واما المشي فخره فلا **باب** **البيان** جمع جنازة
وهي بالفتح الميت وبالكسر سريره **قوله** من المختصر وهي الحاء المهملة
ويفتح الصاد المعجمة الذي قرب من الموت كذا في البيان **قوله** واختبر
الاستلقاء يعني في ديارنا لانه ليس الخروج الروح والاول هو السنة
قوله ويلقى الشهادة اي يذكر الشهادتين معا عنده لان الاول لا تقبل
بدون الثانيه ويكتفي بسماعه ولا يقال له قل لان الحال معب عليه فربما
يشغ عن ذلك والعياذ بالله واما يلحق لقوله صلى الله عليه وسلم من
كان اخر كلامه لا اله الا الله دخل الجنة ولان وقت الاختصار وقت
تقرض الشيطان فيه للايمان وعزير ايل عليه السلام لتزج الارواح
عن الابدان فيحتاج الى معين لحفظه عن الطغيان وقيل وقت التلقين
بعيد الدفن بان يعالياه فلان اذكر دينك الذي كنت عليه رضى
بالله ربنا وبالا سلام ديننا محمد صلى الله عليه وسلم من الانبياء والقان
اماما وبالكعبة قبله وقيل ان كان موته على الايمان فهو مستغن
عن التلقين والا فلا ينتفع به **قوله** يشدوا استحسنوا الشر والتميز
لان فيه ما تحسن الميت لانه اذا ترك فيه يصير كربة المنظر وقبحا في اعين
الناس ويحجر شرع في منكرات الغسل واما قدم على سائر الاحوال
لانه اول ما يصنع به وهو واجب على الاحياء اتفاقا قيل سبب وجوبه
حدس الجمل باسترخا المفاصل وقيل نجاسة الميت لان له دما سائلا
كالحيوانات الباقية **قوله** ويحمر اي يحمر بدار المحمر وهو الالة

اول البيت الاول في الفصل الثاني عشر من كتاب
 فان مات والداك والداك في النكاح والصلح وهو قوله في
 الكتاب والداك والداك في النكاح والصلح وهو قوله في
 قوله كتاب والداك والداك في النكاح والصلح وهو قوله في
 قوله كتاب والداك والداك في النكاح والصلح وهو قوله في
 قوله كتاب والداك والداك في النكاح والصلح وهو قوله في

لان النبي صلى الله عليه وسلم كبر اربعاً في احدى صلاته صلاتها فاستحسها
 قبلها فكان ما بعد التكبيرة الرابعة ان التكمل وذلك بالسلام وليس
 بعدها دعا الا السلام في ظاهر الرواية ولا قراءة فيها اي في صلوة
 الجنائزة والشافعي رحمه الله قرأ فيها الفاتحة لانه لا صلاة الا بها عنده
 ولا يشهد لانه لا يشرع بلا فعود ولا فعود فيها **قوله** فمن يتقدم
 الواردة اي العين والحوض وفي الحديث انا فزطلم على الحوض اي
 متقدمكم والذخر بضم الذا وبالحا المجتدين الخبر الباقي والمستفح
 مفعول التفعيل يعني منبول الشفاعة وهي المعنى بقوله الذي
 يعطى الشفاعة **قوله** والدعاء للباغين هذا اللهم الخ هذا فيمن يحسن الدعاء
 المذكور والافياي باي دعاء شيئاً لان الشاعلي الله تعالى والصلوة على
 النبي صلى الله عليه وسلم يعقبه الاستغفار قال رسول الله صلى الله
 عليه وسلم اذا اراد احدكم ان يلجأ اليه وليصل على النبي صلى الله عليه وسلم
 ثم يدعوا واعلم ان الحاضر بعد التكبيرة الاولى كما مسبق عند الثاني
 والمسبوق ياتي بالتحريمة اذا انتهى الى الامام فكذا هذا وعندهما
 وان كان المسبوق لكن كل تكبيرة بمنزلة ركعة من الصلوة ولهذا قيل
 اربع كاربعة الظهر والمسبوق لا ياتي بما فاتة قبل فواج الامام فينتظر
 حتى يكبر الامام فيكبر معه ويكون هذه التكبيرة تكبيرة الافتتاح في حق
 هذا الرجل فيصير مسبقاً بما فاتة من تكبيرة او تكبيرتين ياتي به بعدما
 يسلم الامام ولو كان الذي فاتة التكبيرة حاضراً فلم يكبه لا ينتظر الثانية
 بالاتفاق لانه بمنزلة المدرك لتلك التكبيرة ضرورة العجز عن المقارنة
 وشرط قضا التكبير اعميت ان لا ترفع الجنائزة لان الصلوة لا تجوز بعد
 رفعها وقاعدة الاختلاف يظهر فيها اناسم الامام فان عندهما يكبر
 المسبوق قبل ان ترفع الجنائزة لانه صار مسبقاً وعند اي يوسف سلم

لان النبي
 تلافيا
 بعد
 الجنازة
 ولا يشهد
 الوارد
 مقدم
 مفعول
 يعطى

يدعوهم

Handwritten text in Devanagari script, likely a signature or date, located at the bottom right of the page.

مع الامام فانه لا يصير مسوقا بشيء لانه كبر عند الدخول فلو كان
مسوقا باربع تكبيرات وجاء قبل ان يسلم الامام فانه لا يكون مدركا
للمصلين عندهما لانه لو كبر صار مشتغلا ببقائه ما سبق قبل فراغ
الامام فاذا سلم فاسته الجنازة وعلى قول ابي يوسف يكبر ويكبر يشرح
في صلاة الامام ثم ياتي بالتكبيرات بعد ما سلم قبل ان ترفع الجنازة
كذا في الصلاة وقال في الربيعي ثم المسبوق يقضي ما فاته منسفا
بغير دعا لانه لو قضاه بدعاء ترفع الجنازة وتبطل الصلاة لانها لا تجوز
بلا حضور ميت ولو رفعت وقطع التكبير اذا وضعت على الاكشاف وتمحمد
لو كانت الى الارض اقرب ياتي بالتكبير وقيل لا يقطع حتي يتباعد كذا
في البيهقي **قوله** هذا صدر الميت اشار بتعظيم الميت الي ان احسن موافق
الامام الي الصدر من الرجل والمرأة جميعا وان وقف في غيره جاز لان
اشرف الاعضاء في البدن الصدر فانه موضع العلم والحكمة والقلب
وفيه نور الايمان فيكون القيام عنده اسارة الي ان الشفاعة لا يباه
ليعفوره عن عيبانه ولو اجتمع كجنايز بحوث ان يصلي عليهم
دفعه واحدة كذا في شرح المجمع نقلنا من المحيط **قوله** على ترتيب العصبات
اي النبوة ثم الابوة ثم الاخوة ثم العمومة وقد ذكر محمد في كتاب الصلاة
ان الاب اولى **قوله** السلطان اي الخليفة ان حضر لان تقديم الغير عند
حضوره تحقيره وعلى رواية الحسن عن الاعظم بنده وبين القاضي
امير مصر **قوله** وبين القاضي واما ابي مير السوف **قوله** ولا مانع
بانه اي باذن الولي لغيره في الامامة اذا حسن ظنه بشخصه ان في
تقديمه من ريد خيرا وثوابا وشفاعته ارجى له لان التقديم خلفه
اسقاطه وفيه لباس اشعار بان الافضل ان يصلي صاحب الحق بنفسه
قوله بعيد الولي وجه تخصيص الاعادة بالولي **قوله** ثبت بالطريق الاول

لاداماروقع الاصل على اليد
يعبر عن اليد في اليد
الباية سنانا في
سنانا في
منه

معنى ان الامم جميعها تتلوع والادوار في صلواتهم
ولم يخلصوا في صلواتهم صفاتهم في الخصال
ان دليلي الامم الامم كذا في
الاصناف

كانت متقابلة ليهو

الكتاب في
تكملة من
دولام فتم
بابه واستن
عند الامام
هو الله لا
مستند ولا

يصح قياسا كما هو مذهب الشافعي اقول ترتيب المصنف لا يخلو
عن الاشارة الى هذا المعنى حيث اخر وضعها هو المتقدم
شرا لكون الاول انفا في والثاني اختلافا **قوله** تبعنا للدار
ثم بعد الدار بعنيد اليد حتى لو قال من الغنيمه صبي في سهم
رجل في دار الحرب مات يصلي ويجعل مسلما تبعنا لصاحب اليد
قوله ولبه المسلم اطلق اولى ليتناول كل قريب له من اصحاب الفرائض
والعصباء وذوي الارحام واما ان مات الابن المسلم وله اب
كافر فلا ينبغي ان يكن ابو الكافر من القيام بغسله وتجهيزه بل فعله
المسلمون كما فعله النبي صلى الله عليه وسلم باليهودي الذي آمن به
عند موته كذا في الكناية **قوله** بحفر حفرة تصغير الحفرة اشارة الى
النهي عن توسيعها كقابر المسلمين كما ان الف والخرقة والالف اشارة
الى النهي عن رعاية سنن التكفير والوضع **قوله** اربعة اي من الرجال
تخفيف على الحاملين والمصيانة عن السقوط والانقلاب وزيادة
الاکرام للميت والاسراع وتكثير الجماعة والابعاد عن التشبه بحمل
الامعة ولهذا يكره الحمل على الظهر والدابة كذا في التبيين **قوله** وان
تضع عطف على قوله اي سن ان تضع هذا اللفظ في الجامع الصغير
بلفظ الخطاب خاطب به ابو حنيفة رحمه الله ابا يوسف وهذا هو
السنه عند كثرة الحاملين اذ اتنا وبوا في حملها ليدفع الجانب الذي
حمله الى غيره وينقل الى الجانب الاخر ويتبع ان يحملها من كل جانب
عشر خطوات لقوله صلى الله عليه وسلم من حمل جنازة اربعين
خطوة كفرت عنه اربعين كبيرة كذا في التبيين **قوله** لا خبنا
الخبب يفتح الخا المعجمة والبا الموحدة تقع من العدو ويعني سجع
ها بحيث لا يضطرب الميت **قوله** قبل وضعها لان يدبها احتاجت الى

الي القياوم والقيام امكن منه واذا وضعت عن عناق الرجال
 جلسوا وكره القيام وهذا مختص بمن يمشي مع الجنازة اما القاعد
 على الطريق اذا مرت به او القاعد على المقابر فلا يقوم لها
 كذا في التبيين **قوله** ويحفر القبر واختلفوا في عمقه قيل قدر نصف
 القامة وقيل الى الصدر وان زاد فحسن وقوله ويلحد ارب
 يجعل له لحدا لاشقا وصفة اللحد ان يحفر القبر بتمامه ثم يحفر
 في جانب القبلة حفرة يوضع فيها الميت ويجعل كالبيت المقعد
 لقوله صلى الله عليه وسلم اللحد لنا والسق لغيرنا وصفة السق
 ان يحفر حفرة في وسط القبر فيوضع فيها الميت وان كانت
 الارض رخوة فلا بأس بالسق وان كانت الترابية من حديد او
 حديد او بغير ش فيه التراب كذا في التبيين **قوله** احب لان النبي صلى الله
 عليه وسلم سبي خلف جنازة سعد بن معاذ وعل رضى الله عنه كان
 يمشي خلف الجنازة وقال ابن مسعود رضى الله عنه افضل المشي
 خلف الجنازة على المشي امامها كنصل المكتوبة على النافلة وقال
 الشافعي فذاها افضل **قوله** مما يلي القبلة موضع الجنازة في جانب
 القبلة من القبر ويجعل منه الميت ويوضع في اللحد وقال الشافعي
 رحمه الله السنة ان يسيل الى قبره **قوله** واضعه بسم الله اي وضعا
قوله وعلى صلة رسول الله اي سلكا رابا سنان يدفن اثنتان
 او ثلاثة او خمسة في قبر واحد عند الضرورة ويجعل بين كل اثنين
 حائرا من التراب هكذا امر رسول الله صلى الله عليه وسلم في
 بعض الغزوات كذا في الحانية **قوله** ويسوي اللبن اي على القبر لان
 جعل على قبر النبي صلى الله عليه وسلم هكذا **قوله** ويكره الاجر والخشب
 يعني في داخل اللحد بدليل ما ذكره في الاسلام في الجامع الصغير

والقياوم والقيام
 المختص بمن يمشي مع الجنازة
 القاعد على الطريق
 القاعد على المقابر
 لا يقوم لها
 السق لغيرنا
 حفرة يوضع فيها الميت
 اللحد لنا
 السق لغيرنا
 وصفة السق
 ان يحفر حفرة في وسط القبر
 فيوضع فيها الميت
 ان كانت الترابية
 من حديد او حديد
 او بغير ش فيه التراب
 كذا في التبيين
 احب لان النبي صلى الله
 عليه وسلم سبي خلف
 جنازة سعد بن معاذ
 وعل رضى الله عنه كان
 يمشي خلف الجنازة
 وقال ابن مسعود
 رضى الله عنه افضل
 المشي خلف الجنازة
 على المشي امامها
 كنصل المكتوبة على
 النافلة وقال الشافعي
 فذاها افضل
 مما يلي القبلة
 موضع الجنازة
 في جانب القبلة
 من القبر ويجعل منه
 الميت ويوضع في
 اللحد وقال الشافعي
 رحمه الله السنة
 ان يسيل الى قبره
 واضعه بسم الله
 اي وضعا

الاجر والخشب
 يعني في داخل اللحد
 بدليل ما ذكره في
 الاسلام في الجامع
 الصغير

فلا يكره

ولا يكره الاجر على الظاهر لان النبي صلى الله عليه وسلم وضع
 على قبره جائة حجر او قال لا يعرف به قراحي وقال في الاسلام
 فان احتج الى الحنابلة لا يذهب الاثر ولا يمتنع به فلا بأس
 به ايضا كذا في البيان **قوله** وبها التراب اي يصيب **قوله** ويسم
 القبر والمراد من تسميته رفعه من الارض مقدار شبر او اكثر
 قليلا وقوله لا يسطح اي لا يرفع بصرانية مائت وفيها
 ولد مسلم قيل تدفن في مقبرة المسلمين لحرمته ولدها وقيل
 في مقابرهم وقيل في مقبرة على حدة كذا في فنية المفتي **باب الشهيد**
قوله هو كل طاهر بالغ الخ فيه بحث لان هذا التعريف شامل
 للكاف المقتول المجردة او الموجود ميتا جرحا في محبة الله
 الا ان يقال انه خارج بعقيد الطهارة لقوله تعالى لما المشركون
 نجس لكن يلزم ان يكون قيدا للمسلم لا يدا ابنا وقع كعبارة المحقق
 مثلا ولو بدل لفظ البالغ بالملك كالحلاصة يخرج الصبي والمجنون
 عن تعريف الشهيد الكامل **قوله** يحديه اي بالة منتصفه يحل فيمنع
 الحجر الذي له حدة وغيره **قوله** احراز كمن وجب عليه القتل في احر
 قائم وان كانوا شهداء في الحقيقة والمعنى لكنه وجب غسل
 كل واحد منهم بسبب هذه العوارض المذكورة لانهم ليسوا في
 معنى الشهداء احد ويؤيد قول صاحب التحفة الشهيد نوعان
 نوع يغسل ونوع لا يغسل قاما الذي لا يغسل فهو الذي في حكم
 شهداء احد فيلحق بهم في حكم سقوط الغسل والافني على الاصل
 المعهود او الغسل سنة موقفي اهل الاسلام على الاطلاق
 احراز عن قتل وجب به مال فيه ان ههنا راحة استدراك
 لان قوله يحديه يعني غنا في هذا المعنى كما ستعرف به بقوله

ولا يكره الاجر على الظاهر لان النبي صلى الله عليه وسلم وضع
 على قبره جائة حجر او قال لا يعرف به قراحي وقال في الاسلام
 فان احتج الى الحنابلة لا يذهب الاثر ولا يمتنع به فلا بأس
 به ايضا كذا في البيان
 قوله وبها التراب اي يصيب
 قوله ويسم القبر والمراد من تسميته رفعه من الارض مقدار شبر او اكثر قليلا
 وقوله لا يسطح اي لا يرفع بصرانية مائت وفيها ولد مسلم قيل تدفن في مقبرة المسلمين لحرمته ولدها وقيل في مقابرهم وقيل في مقبرة على حدة كذا في فنية المفتي
 باب الشهيد قوله هو كل طاهر بالغ الخ فيه بحث لان هذا التعريف شامل للكاف المقتول المجردة او الموجود ميتا جرحا في محبة الله الا ان يقال انه خارج بعقيد الطهارة لقوله تعالى لما المشركون نجس لكن يلزم ان يكون قيدا للمسلم لا يدا ابنا وقع كعبارة المحقق مثلا ولو بدل لفظ البالغ بالملك كالحلاصة يخرج الصبي والمجنون عن تعريف الشهيد الكامل
 قوله يحديه اي بالة منتصفه يحل فيمنع الحجر الذي له حدة وغيره قوله احراز كمن وجب عليه القتل في احر قائم وان كانوا شهداء في الحقيقة والمعنى لكنه وجب غسل كل واحد منهم بسبب هذه العوارض المذكورة لانهم ليسوا في معنى الشهداء احد ويؤيد قول صاحب التحفة الشهيد نوعان نوع يغسل ونوع لا يغسل قاما الذي لا يغسل فهو الذي في حكم شهداء احد فيلحق بهم في حكم سقوط الغسل والافني على الاصل المعهود او الغسل سنة موقفي اهل الاسلام على الاطلاق احراز عن قتل وجب به مال فيه ان ههنا راحة استدراك لان قوله يحديه يعني غنا في هذا المعنى كما ستعرف به بقوله

حريم

باب

باب

باب

باب

باب

باب

باب

الاسم

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the manuscript's content, written in a cursive style.

من طبس العن سى يى او طيم سيم
ان كان ناقصا ومن يغيت
الارواح ان يكون مع

برسم

[illegible][illegible]

Handwritten Arabic script, likely a manuscript or document fragment.

وعدم اعتباره ههنا لا يخرج عن نوع ترجيح من غير ان يخرج
قوله هذه الرواية مخالفة فيه بحث لان منشأ المخالفة استخراج
 الشارح عبارة صاحب الهداية حيث حمل قوله الا اذا علم انه قتل
 بحديدة ظلمنا على ما اذا لم يعلم قاتله وليس كذلك بشهادة قوله
 مستدلا عليه لان الواجب فيه القصاص والحال ان القصاص اذا
 لا يتصور اليقين القاتل المعلوم مع انه قد اعتب في قوله من وجد
 قتلا غسل فيقتل حيث حكم بانه فيما اذا لم يعلم قاتله استدلالا بطليله
 فقال لانه على وجوب القسامة المحقق الدليل الا لسببها
 لا اعتبار بغير بدو الثاني بحكم يوجب قوله نجا الشريعة
 قوله ظلمنا اي وعلم قاتله وايضا انما يتعين كونه ظلمنا اذا كان القاتل
 معلوما فاذا لم يعلم جاز ان يكون هو متعديا فلا يكون القتل ظلمنا
 فارا الكتابين واحد من اراد تفصيل المقتام فليست في ذلك الحكم
 في شرح غرر الاحكام **قوله** وارتث على بن ماليم فاعله قال مغبني
 المتغلين ثم المرتب وان غسل فله ثواب الشهيد كالغريق والحريق
 والمبطون والمطعون والغريب فانهم يغسلون وهم شهداء على
 لسان رسول الله صلى الله عليه وسلم الا تري ان عمر وعلي
 رضي الله عنهما حملوا اليه ما بعد الطعن وغسلا وكانا شهداء
 بشهادته صلى الله عليه وسلم كذا في الكتاب **قوله** او اواه اي ضمت الخيمة
 الشهيد الي نفسها من المعركة حيا اي موضع المحاربة الا اذا
 حمل من مصرعه كبلا يطأه الحيوان لانه نال شيئا من الباحة
 قال الاتقاني وقبه نظر لانا لان ان الحمل من المصراع ليس
 لنيل راحة اقرب فيه **قوله** او بقي عاقلا وقت صلاة وهذا
 محتاج الي فني داخل وهو ان يكون بحيث يقدر على ادائها فيه بالايمان

هذه الرواية مخالفة فيه بحث لان منشأ المخالفة استخراج
 الشارح عبارة صاحب الهداية حيث حمل قوله الا اذا علم انه قتل
 بحديدة ظلمنا على ما اذا لم يعلم قاتله وليس كذلك بشهادة قوله
 مستدلا عليه لان الواجب فيه القصاص والحال ان القصاص اذا
 لا يتصور اليقين القاتل المعلوم مع انه قد اعتب في قوله من وجد
 قتلا غسل فيقتل حيث حكم بانه فيما اذا لم يعلم قاتله استدلالا بطليله
 فقال لانه على وجوب القسامة المحقق الدليل الا لسببها
 لا اعتبار بغير بدو الثاني بحكم يوجب قوله نجا الشريعة
 قوله ظلمنا اي وعلم قاتله وايضا انما يتعين كونه ظلمنا اذا كان القاتل
 معلوما فاذا لم يعلم جاز ان يكون هو متعديا فلا يكون القتل ظلمنا
 فارا الكتابين واحد من اراد تفصيل المقتام فليست في ذلك الحكم
 في شرح غرر الاحكام **قوله** وارتث على بن ماليم فاعله قال مغبني
 المتغلين ثم المرتب وان غسل فله ثواب الشهيد كالغريق والحريق
 والمبطون والمطعون والغريب فانهم يغسلون وهم شهداء على
 لسان رسول الله صلى الله عليه وسلم الا تري ان عمر وعلي
 رضي الله عنهما حملوا اليه ما بعد الطعن وغسلا وكانا شهداء
 بشهادته صلى الله عليه وسلم كذا في الكتاب **قوله** او اواه اي ضمت الخيمة
 الشهيد الي نفسها من المعركة حيا اي موضع المحاربة الا اذا
 حمل من مصرعه كبلا يطأه الحيوان لانه نال شيئا من الباحة
 قال الاتقاني وقبه نظر لانا لان ان الحمل من المصراع ليس
 لنيل راحة اقرب فيه **قوله** او بقي عاقلا وقت صلاة وهذا
 محتاج الي فني داخل وهو ان يكون بحيث يقدر على ادائها فيه بالايمان

لان الوقت

لان الوقت
 لان الوقت
 لان الوقت

لان الوقت الذي يوجبها عليه هو المقارن لغدره في الجملة
 والا فمضى ساقطة عنه فلا فائدة في بقائه عاقلا فيه قوله او طي بشي
 اقولا اشار بتعميم الموصي به الي اختيار راي الثاني لان الوصية
 بامور الدنيا ارثاثا ثانيا فالا يجب غسله وانما خالف الرابي له في
 الاخرى بناء على ان الوصية من امور الآخرة من احكام الاموات **قوله**
 وصلي عليهم اي على صبي وما عطف عليه لا يقال لا حاجة الي
 هذا بعد قوله ولا يصلي عليه لانا نقول كان المصنف قد تصدى
 لجعل المسلم المقتول اقتا مائلا لانه الاول الشهيد المعروف الذي
 لا يغسل ويصلي عليه كالشهيد الاحدي والثاني من يغسل ويصلي عليه
 كالصبي مع من عطف عليه والثالث من يغسل ولا يصلي عليه كالبغي فلا
 بد من ذكر كل من هما فليست امل قوله وبه رمق وهو بقية الروح كذا في
 الصحاح **قوله** والارثاث الثاني الشرع ما خول من الثوب الميراث اي الخلق
 الباقي **قوله** او ثبت له حكم وفي السهل هذا كله اذا وجد بعد انقضاء الحرب
 واما قبل انقضاءها فلا يكون مرتثا بشي مما ذكر **قوله** ولا يصار ثراث قيل
 بطلان الشهادة مشروط بزيادة على كلمتين كذا في الثانية **قوله** ولا يصلي
 عليه وفي السرا در هذا اذا قتل في اثنا الحرب واما اذا قتل بعد ثبوت
 يد الامام عليهما يغسلان ويصلي عليهما لان القتل يكون لحدا السياسة
 ومن قتل نفسه عمدا يغسل ويصلي عليه لانه قاسق وعند اي يهت لا يصلي
 عليه جرمه كالبغي ومن قتل احدا بوجه لا يصلي عليه اهانه له وقيل هل
 التعصب حكم النجاسة **بار الصلوة في الكعبة** **قوله** المذكور في الهداية الخ وقار
 صاحب الهداية كان هذا اللفظ وقع سهوا فان الثاني رحمه الله يري
 جواز الصلوة في الكعبة فرضها ونفلها اجيب بان مراده ما اذا توجه
 الي الباب وهو مفتوح وليست الغيبة من تقعه قدره من جوارحه

التبيين
 في بيان كماله

في بيان كماله
 في بيان كماله
 في بيان كماله

والمهر ولو مؤجلا وقيل انه لا يمنع اذا لم ينع دطلبه بخلاف المعجل
وقيل ان كان الزوج على عزم الاداء يمنع والا فلا لانه لا يعد ديناً
ولا فرق في الدين المطلق بين المعجل والمعجل ولا فرق بين الثالث
بطريق الاصل او الكفاية وقد تغرغ عليها مسئلة لطيفة ذكرت
في نوادر المحيط وهي ان رجلاً استقر من رجل الف درهم فطلب
منه الكفيل فكمّل عنه عشرة رجال كل رجل الف درهم ولكل واحد منهم
في بيته الف درهم و حال الحول عليها فلا زكوة على واحد منهم لان على
كل واحد منهم الف درهم دين للكفاية وللمكفول له ان يأخذ من ايهما
شأنا وقال انا في رحمة الله يجب الزكوة على المديون لعموم النصوص
ولم يكن النصاب النامي وهو سبب الوجوب وقيل عا ذير ومن جعلها
لزوم مال واحد في سنة من ارا كان لرجل عبد يساوي الف فباعه
من اخر بدين ثم باعه الاخر كذلك حتى نزلت له عشرة الف فباع
الحول يجب على كل واحد منهم زكوة الف والمال في الحقيقة واحد
حتى لو فخت البياعات بعيب رجع الى الاول ولم يبق لهم شيء هذا
زبد ما في الكافي والتبيين قوله او الزكوة اعلم ان المذكور في اكثر اعلام
المعتبرات المولفة في مذهبن ان دين الزكوة مانع حال بقا النصاب
لانه ينتقص به النصاب وكذا بعد الاستهلاك خلافاً لروى فيها ما
ولا يي يوسف رحمه الله في الثاني صورة المنع حال بقا النصاب
رجل ملك ما يتي درهم فمضى حوله ان ليس عليه زكوة السنة الثانية
لان وجوب زكوة السنة الاولى صار مانعاً عن وجوبها في السنة
الثانية لا تنقص النصاب بزكوة الاولى وصورة منع الاستهلاك
انه حال الحول على المستهلك الماتين فاستهلك النصاب قبل اداء الزكوة
ثم استعاد ما يي درهم و حال الحول على المستفاد لا يجب عليه شيء

هذا هو الوجه في
الزكوة على المديون
في نوادر المحيط

مثلاً

هذا هو الوجه في
الزكوة على المديون
في نوادر المحيط

لان

لا وجوب زكوة النصاب الاول دين في ذمته بسبب الاستهلاك فمنع
وجوب الزكوة فنقول اذا عرفت المجموع عليه من المذهب فلا مجال
لتوجيه عند الشارع الزكوة من الديون الغير المانعة لوجوب
لوجوب الزكوة الا بالحمل على صورة دين الاستهلاك عند الثاني
حيث صرح بانه لا يمنع وجوب الزكوة بناء على انه لا مطالب له من
جهة الهباد اصل بخلاف دين النصاب القائم فانه اذا امر على العا
كان له ان يأخذ منه الزكوة ولا يمكن هذا في دين نصاب المستهلك
فلا يمنع وجوبها وهذا وان كان لا يمنع عن نوع بعد اولي من ان
يحمل على طغيان قلم الناصح كما فعله البعض **قوله** في برية اي في
مغارة غير معلومة لاحدا احتراز عن المدفون في ملكه وجوزة سواء كان
ارضا او كس ما او دارا او بيتا او نحوها لا في الاولين اختلاف
الشيخ وفيما عداها يجب الزكوة اجما **قوله** ثم اقر بعدها عند
قوله فمشهد واله وانما قاله تمييزاً بينهما من قوله او جاحد عليه بيته
قوله وما اخذ مصادرة اي اخذ السلطان ظمناً من صادره على
ماله اي فارقه كذا في التبيين **قوله** وصل اليه متعلق بمجموع ما
ذكر من قوله ولا في مال مفقود الي ههنا **قوله** امثلة المال الضم
وهو ما لا يرجي من الدين والوعد كل ما لا يكون على ثقة **قوله** بنا
دليل عقلي لنا وما السعي فقوله على رضي الله عنه لا زكوة في مال
الضمار **قوله** ملي اي غني قادر على ادا دينه **قوله** او معسر من
اعسر الرجل صاف اي فقير لا يقدر على ادا دينه بلا مشقة **قوله** او
مفسد بفتح اللام المشددة اي الذي نادى عليه الفاضي بانه
افلس فان الدين الذي عليه نصاب اي موجب للزكوة عند اي
خليفة رحمه الله لان تقليص الفاضي لا يصح عنده فكان وجوده

هذا هو الوجه في
الزكوة على المديون
في نوادر المحيط

كعمره **قوله** فنوي خدمته اي فحال عليه الحول لاجب فيه الزكوة
 لان الاستعداد ام ترك الفعل فيتم بحج النية كنية الاقامة
قوله وان نواه لها لان التجارة فعل وعمل فلا يتم بحج النية
 كنية السفر والاسلام والاقطار حيث لا يحصل واحد منهما
 بحج النية **قوله** وما اشترى لها كان اي فيما يصح فيه نية
 التجارة فلا تجب الزكوة اذا اشترى ارضا عشرة اذ حرجية
 وان نوي التجارة فيها ليل يلزم اجتماع الحقتين في سبب
 واحد وهو الارض فلم يجهد في الشرع فبقيت على ما كانت
 كذا في شروح الهداية **قوله** ان ما عدا الحزين اي الذهب والفضة
 كذا في الصحاح **قوله** او يعزى قدره واجب والتخصيص بكونه اكثر
 وقولا لا احتراز عن غيره فلا وجه بما قيل بينهم منه ان يكون
 لمن عليه زكوة نصابين ولو عزل نصابا واحدا وادي الى الفقير
 لا يجزى عنه **باب زكوة الاموال قوله** سايمه حال من انواع الثلاثة
 من سامت الماشية رعت واسامها صاحبها وسجي نفسها
 في الحزن عن قريب ان شاء الله تعالى والمراد التي يسام للدر
 والنسل والتسميت للحمل والركوب فلا زكوة وان اسامها للبيع والتجارة
 فيها زكوة التجارة لا زكوة السائمة **قوله** تحت او على اب وهو تضم
 البها الموحدة وسكون الحامجة اخوة بناء مشا جمع بجني وهو
 المتولد بين العربي والعجمي منسوب الى تحت نصر والعرب الجاهلية
 من الابل جمع عربي وهو خلاف النجاء **قوله** شاه فان قيل الاصل
 في الزكوة ان تجب في كل نوع منه فكيف وجب الشاه في الابل
 قلت بالنظر على خلاف القياس ولان الواحد من الخمس خمس
 والواجب ربع العشر وفي ايجاب الشقص ضرورة عيب الشك فاق

قوله فان نواه لها لان التجارة فعل وعمل فلا يتم بحج النية كنية السفر والاسلام والاقطار حيث لا يحصل واحد منهما بحج النية قوله وما اشترى لها كان اي فيما يصح فيه نية التجارة فلا تجب الزكوة اذا اشترى ارضا عشرة اذ حرجية وان نوي التجارة فيها ليل يلزم اجتماع الحقتين في سبب واحد وهو الارض فلم يجهد في الشرع فبقيت على ما كانت كذا في شروح الهداية قوله ان ما عدا الحزين اي الذهب والفضة كذا في الصحاح قوله او يعزى قدره واجب والتخصيص بكونه اكثر وقولا لا احتراز عن غيره فلا وجه بما قيل بينهم منه ان يكون لمن عليه زكوة نصابين ولو عزل نصابا واحدا وادي الى الفقير لا يجزى عنه باب زكوة الاموال قوله سايمه حال من انواع الثلاثة من سامت الماشية رعت واسامها صاحبها وسجي نفسها في الحزن عن قريب ان شاء الله تعالى والمراد التي يسام للدر والنسل والتسميت للحمل والركوب فلا زكوة وان اسامها للبيع والتجارة فيها زكوة التجارة لا زكوة السائمة قوله تحت او على اب وهو تضم البها الموحدة وسكون الحامجة اخوة بناء مشا جمع بجني وهو المتولد بين العربي والعجمي منسوب الى تحت نصر والعرب الجاهلية من الابل جمع عربي وهو خلاف النجاء قوله شاه فان قيل الاصل في الزكوة ان تجب في كل نوع منه فكيف وجب الشاه في الابل قلت بالنظر على خلاف القياس ولان الواحد من الخمس خمس والواجب ربع العشر وفي ايجاب الشقص ضرورة عيب الشك فاق

الشاة لافا

لشاة
 لانها تقرب بربع عشر الابل لانها كانت تقوى فحسده ذراهم فهذا
 بنت مخاض باربعين فاجابها في خمس من الابل كما يجاب الحزن
 في المائتين من الدراهم **قوله** بنت مخاض ما سميت بها المعنى في امها لان
 امها مخاضا باحزي اي حامل وهي التي استمكت سنة ودخلت
 في الثانية وكذلك سميت بنت لبون لمعنى في امها فانها لبون
 بولادة اخرى وهي التي دخلت في الثالثة وسميت حفنة بكسر الحاء
 المهملة والقاف المشددة لمعنى فيها وهو انحق لها ان ترك
 ويحمل عليها وهي التي دخلت في الرابع وسميت جذعة بفتح الجيم
 والذال المعجمة وهي التي دخلت في الخامسة لمعنى في اسنانها
 معروفة عند ارباب الابل وهي اعلى الاسنان التي تؤخذ في الزكوة
قوله ثم يستأنف في كل خمس شاه يعني مع ثلاث وكذلك فيما
 بعد كما لا يخفى **قوله** مبك ما ذكر بعد المائة وانما خص به احتراز
 عن الاستيناف الذي بعد المائة والعشرين فان ذلك ليس
 فيه ايجاب بنت لبون ولا ايجاب اربع حق لعدم نصابها
 لانه لما زاد خمس وعشرون على المائة والعشرين صار كل النصاب
 مائة وخمسة واربعين فهو نصاب بنت المخاض مع الحقتين فلما
 زاد عليها خمس وصار مائة وخمسين وحاصل ثلاث حقات
 كذا في الاكلية **قوله** بقا وهو مشتق من بقرا اذا شق سمى به البقر
 لانه يشق الارض وقوله او جاموسا تصرح بانها دها في نصاب
 الزكوة لانه نوع من البقر وان لم يشق بعض الاوهام اليه لقلته
 في بعض الديار ولهذا لا بحث به في يمينه لا باكل لحم بقرا **قوله** تتبع
 سعي به لانه يتبع امه **قوله** وفيما زاد يحسب الى ستين يعني ان
 في الواحدة الزايدة اربع عشر سنة وفي الثلثين نصف عشر

قوله فان نواه لها لان التجارة فعل وعمل فلا يتم بحج النية كنية السفر والاسلام والاقطار حيث لا يحصل واحد منهما بحج النية قوله وما اشترى لها كان اي فيما يصح فيه نية التجارة فلا تجب الزكوة اذا اشترى ارضا عشرة اذ حرجية وان نوي التجارة فيها ليل يلزم اجتماع الحقتين في سبب واحد وهو الارض فلم يجهد في الشرع فبقيت على ما كانت كذا في شروح الهداية قوله ان ما عدا الحزين اي الذهب والفضة كذا في الصحاح قوله او يعزى قدره واجب والتخصيص بكونه اكثر وقولا لا احتراز عن غيره فلا وجه بما قيل بينهم منه ان يكون لمن عليه زكوة نصابين ولو عزل نصابا واحدا وادي الى الفقير لا يجزى عنه باب زكوة الاموال قوله سايمه حال من انواع الثلاثة من سامت الماشية رعت واسامها صاحبها وسجي نفسها في الحزن عن قريب ان شاء الله تعالى والمراد التي يسام للدر والنسل والتسميت للحمل والركوب فلا زكوة وان اسامها للبيع والتجارة فيها زكوة التجارة لا زكوة السائمة قوله تحت او على اب وهو تضم البها الموحدة وسكون الحامجة اخوة بناء مشا جمع بجني وهو المتولد بين العربي والعجمي منسوب الى تحت نصر والعرب الجاهلية من الابل جمع عربي وهو خلاف النجاء قوله شاه فان قيل الاصل في الزكوة ان تجب في كل نوع منه فكيف وجب الشاه في الابل قلت بالنظر على خلاف القياس ولان الواحد من الخمس خمس والواجب ربع العشر وفي ايجاب الشقص ضرورة عيب الشك فاق

18

اتفاقا لافوات الوصف وار دعلي كل النصاب فكان كهلاك
النصاب كله لقوات الخلية لغوات الوصف **قوله** وضم الخ قال
في النهاية حاصل مسائل النعم ان عروضا التجارة يصنعها
بعضها بالقيمة الي بعض القيمة وان اختلف اجناسها وكذا
بضم الخ النقد بين للاختلاف والسوايم المختلفة الجنس كالابل والبقر
والغنم ولا يضم بعضها الي بعض بالاجماع **قوله** يجب عنده لا عند ما يزدى
الزكوة من ابي الموعين شاء او يوشح من الدراهم حصتها ومن الدنانير
حصتها **باب الوصف** هو قسمية الشيء باعتبار بعض احواله وهو اخذه العشر
من الكرمي لامن المسلم والذي كما سيجي **قوله** اخذ صدقة التجار نقض
بانها اخذ من الكافر ايضا الماخوذ والماخوذ منه ليس بصدقة واجيب
بان الاصل في نصيبه اخذ الصدقات لان فيه اعانة المسلم على اداء
العبادة وما عداها تابع لا يحتاج الي تخصيصه بالذکر **قوله** وصدق
مع اليمن لانه يكره الوجوب له معه قية ان الزكاة عبادة محضه
كالصوم والصلاة ولا يشترط للتصدق فيها التحليف والتجارب انها
كانت عبادة لكن تعلق بها حق العاشر في الاخذ وحق الفقير في الاتقاء
به فالعاشر بعد ذلك يدعى عليه معنى لوافقه لزمه فيستخلف
لرجاء النكول كما في ساير الدعاء ويختلفان فانه لم يتعلق بهما حق
العبد **قوله** في مصر اخر انما بعد الخروج في السفر فانه لا يلتفت
اليه بعده لتعلق العاشر اليه حينئذ **قوله** وصدق الذي يعني الاموال
الاداب نفسه الي الفقير حيث لا ولاية للكا وفيه لان الماخوذ منه
جزية لا اخذ منه السلطان ويصرفها الي مصالح المسلمين **قوله**
ومن الذي منع منه نصف العشر **قوله** لا ياخذ كل اموال الكرمي لانه
عند وهو حرام هذا قول بعض المشايخ **قوله** ولامن قليله هذا قوله

في النهاية

في النهاية

للمر

للمر الذي ذكره بقوله وان اقر بيننا في النصاب والافعدم
الاخذ من القليل قد ظهر من قوله ان يبلغ نصابا **قوله** والاشيا
منه اي لا ياخذ العاشر من الكرمي العشر الي اخره خاضعه ان
العشر في اخره انما يكرر فيما يرب به كمال الحول او يتجدد العهد
بالرجوع الى دار الحرب ثم المرو على العاشر وان كان يومه ذلك
فاذا لم يوجد شيء منها لم يعش ثانيا **قوله** فاخذ قيمته ولهذا يظهر ان
المراد بنعش عشرهما تعش قيمتهما كما صرح به في الهداية قيل يعرف
قيمة الكرم بقوله فاسقين تاياما او مسين اسما وقيل يعرف بالرجوع
الي اهل الذمة وجلود الميتة كالحجر **قوله** ولا بضاعة بالرفع معطوف
علي قوله لا خنزيرة وكذا قوله لا مضاربة اي لا يعش كل منهما
مع مسلم او ذي النية الا ان يبلغ نصيب النصاب نصابا فياخذ منه
لانه مالك لم ولو كان مع الكرمي بعض **باب الزكاة** معدن ذهب
نكرة موصوفة بقوله وجد اخ وقعت مبتدأ وقوله خمس اي يوحذ
خمس خبره وكذا قوله كثر نكرة موصوفة بقوله فيه مبيحة الاسلام
وقوله كاللغة خبره **قوله** ويحرم كالقصة والارصاف والحديد والصدف
قوله في ارض خراج او عشر ومعناها مذكور في باب الوضائيف
من كتاب الجهات **قوله** ولا في كولو لانه مطر الذبيح يقع في الصدق
فيصير لولوه افعلي هذا اصله من الماء وليس في الماء شيء وقيل ان
الصدق حيوان يخلق فيه اللولو من غير مطر وليس في الحيوان
شيء وهو يطير ظلي المسك يوجد في البر فلا شيء فيه ولا في غيره
لانه قيل هي حشيش اداة في البحر وقيل ينبت في البحر غلة الخشيش
فيه ولا ينبت في غيره في احتواء الدواب ولا في الخشيش كذا في
النبيين **قوله** خمس اي اخذ خمسة لان الارض كانت في ايدي الكفار

قوله ان اخذ من الحرم

في النهاية

في النهاية

القبر الرفوف والفا راحة فيه والنقط بفتح النون وكسرها وهو افصح
 دهن يكون على وجه المال وانما لم يكن فيها شيء لانه ليس من اثار
 الارض وانما هو عين فواردة كعين الماء **قوله** وفي ارض خراج
 حريمها الصالح للزراعة لا ينفك عن حريم عيني الغير والنقط في
 ارض الخراج خراج ولا يبيع موضع العين لانه لا يصلح للزراعة
 وهو راي يترتب سماعة عن محمد وهو اختيار ابي بكر الرازي لان حريمه
 في الاصل خراجها وانما عطلة صاحبها جنة وقيل في هذين العيين
 خراج بان يبيع موضع العين اذا كان من ماله كالحاها لان الخراج متعلق
 بالتملك من الزراعه فيكون موضع العين تابعا للارض وهو اختيار
 بعض المشايخ فيقول وقد اختلف المصنف الاول واثار الى الثاني
 بقوله لا ينفك فظهر بطلان ما قيل لا نسب ان لا يترك قوله لا ينفك اذا
 حاجة اليها لان حكمه عرف من قوله ولا شيء في عين قبر وجه ظهور البطلان
 ان الحكم الاول يخص بالارض العينية فيجوز ان يبيع العين في الارض الخراجي
 كما ذهب اليه البعض **باب المصارف قوله** والمسكين من لا شيء له قيل
 وبالعكس الاول اصح واثار اليه صاحب الهداية بقوله وهذا مرئي عن ابي
 حنيفة رحمه الله وكل وجه اول قوله او مسكين او مسكينه او مسكينه او مسكينه
 لا صفا بطنه بالارب من الجوع والعري بها لغة من سكن كانه يجزع الحركة
 من الجوع فلم يبرح مكانه ووجه الثاني ان الفقيه مشتق من انكار فقار
 الظاهر فكور المسكين حاله من المسكين ولهذا قال صلى الله عليه وسلم قل اللهم احني
 مسكينا واميتي مسكينا واحشني في ربة المساكين وتعود من التار
 هذا زبدة ما في الكفاية والتبيين **قوله** وعامل الصدقة اي الذي يعثقه الله
 ليجباية الصدقات وقوله بقدر عمله يعنى غير مقدور العمل فيعطى ما يكتبه
 واعوانه من ذهابهم وابالهم امان احاط بالركوة فلا يجوز الزيادة على

خارج م

صالح

في قوله والمسكين من لا شيء له قيل وبالعكس الاول اصح واثار اليه صاحب الهداية بقوله وهذا مرئي عن ابي حنيفة رحمه الله وكل وجه اول قوله او مسكين او مسكينه او مسكينه او مسكينه لا صفا بطنه بالارب من الجوع والعري بها لغة من سكن كانه يجزع الحركة من الجوع فلم يبرح مكانه ووجه الثاني ان الفقيه مشتق من انكار فقار الظاهر فكور المسكين حاله من المسكين ولهذا قال صلى الله عليه وسلم قل اللهم احني مسكينا واميتي مسكينا واحشني في ربة المساكين وتعود من التار هذا زبدة ما في الكفاية والتبيين قوله وعامل الصدقة اي الذي يعثقه الله ليجباية الصدقات وقوله بقدر عمله يعنى غير مقدور العمل فيعطى ما يكتبه واعوانه من ذهابهم وابالهم امان احاط بالركوة فلا يجوز الزيادة على

النصف

النصف لان التخصيص غير الانصاف ثم انصاف في الكفاية الوسط
 لا المستهات التي بلغت الى درجة الحرمة كذا اسرافا محضاً وجب
 على السلطان ان ينصب من يكتفي بالوسط من غير تمييز ولا تفتيز
 لان المذنبين كانوا حول الشيطان هذا راي ما في التبيين **قوله** والتمس
 اشارة الى معنى قوله تعالى وفي ارقاب اي وللصوت في فكل الرقبة وقوله
 ومدون اشارة الى معنى قوله تعالى والعار من حتى فسر القاض
 بالمديونية لانفسهم في غير معصية والعزيمة في اصل اللغة اللزوم
 قوله وفي سبيل قيل هذا تكرار لانه ان يكون له في طئه مال او لا
 فان كان فهو ابن السبيل وان لم يكن فهو فقير فمن اين يكون العدد
 سبعة اجيب بانه فقير الا انه ارد ان فيه شيء اخر سوى الفقر
 وهذا لقطع في طاعة الله تعالى من حج او جهاد وبهذا يمتد
 من الفقر المطلق لان المقيد غير المطلق لا محالة **قوله** فابن
 السبيل وهو المسافر سمي به للزومه الطريق والحسن به كل من هو غاي
 عن ماله وان كان في بلده بعد ان لم يقدر على ما في الحال ولا يملك له ان
 ياخذ من الزكاة اكثر من قدر حاجته صرح به الزيلعي **قوله** اذعده ان
 لا بد الخ يعنى ان المذكورين مصارف الزكاة لا يستحقوها عندنا
 حتى يجوز المصروف الي واحد منهم وهم احد وعشرون اذ الامانة بلام
 الملك ان لم توجب حقيقة فلا اقل من ان توجب الاستحقاق
 ولهذا لو اوصى ثلث ماله لثلاث لم يجز حرم ان بعضهم كذا هوذا
 ان الزكاة حق الله تبارك وتعالى بالامر وهو لا يصراف بعله الحاجة
 وهذه الاسباب الحاجه وهم يحملهم الزكاة كالجمعية للصلوة
 وكل صنف كجرو من الكعبة واستقبال جبر منها اجاز كاستقبال
 كلها كذا هي واللام للعاقبة اي نصير لهم بعاقبته كقوله تعالى فالتقطه

ما نظرت في اقل التفسير في كلامه في قوله والمسكين من لا شيء له قيل وبالعكس الاول اصح واثار اليه صاحب الهداية بقوله وهذا مرئي عن ابي حنيفة رحمه الله وكل وجه اول قوله او مسكين او مسكينه او مسكينه او مسكينه لا صفا بطنه بالارب من الجوع والعري بها لغة من سكن كانه يجزع الحركة من الجوع فلم يبرح مكانه ووجه الثاني ان الفقيه مشتق من انكار فقار الظاهر فكور المسكين حاله من المسكين ولهذا قال صلى الله عليه وسلم قل اللهم احني مسكينا واميتي مسكينا واحشني في ربة المساكين وتعود من التار هذا زبدة ما في الكفاية والتبيين قوله وعامل الصدقة اي الذي يعثقه الله ليجباية الصدقات وقوله بقدر عمله يعنى غير مقدور العمل فيعطى ما يكتبه واعوانه من ذهابهم وابالهم امان احاط بالركوة فلا يجوز الزيادة على

ان استعمله او انفق في الصدقة
 المستحقون لها
 حتى لا يجوز ان
 يصرف الى ائمة
 السبع من كل
 صنف ثلثة
 ان استعمله او انفق في الصدقة المستحقون لها حتى لا يجوز ان يصرف الى ائمة السبع من كل صنف ثلثة

كتابه من دول
 والتمس في سبيل
 قوله

والمدبر فام الولد **قوله** اي طفل الرجل القني واما اولاده الكبار فذكرنا
 او اثاثا وامراتهم اذا كانوا فقرا يجوز صرفها اليهم لانهم لا يعدون
 اغنيا بالالب والزوج وان كان نفقتهم عليه **قوله** ال على يعني
 بن ابي طالب بن عبد المطلب بن هاشم وعباس بن عبد المطلب بن هاشم
 وجعفر بن ابي طالب بن عبد المطلب بن هاشم وعقيل بن ابي طالب بن
 عبد المطلب بن هاشم والجارث بن عبد المطلب بن هاشم اي لا يجوز
 دفعها اليه ولا لغيره صلى الله عليه وسلم ان هذه الصدقات انما
 هي اوساخ الناس وانما لا يحل لهم ولا لغيرهم وقيل تخصيصهم
 بالذكور اشعار بجواز الدفع الي بعض بني هاشم وهم بنو ابي طالب لان حرمة الصدقة
 كراهة لهم استحقاقها بنصهم النبي صلى الله عليه وسلم في الجاهلية والاسلام
 ثم اذ لك اي اولادهم وابو جهم اي النبي صلى الله عليه وسلم وبالغ في اذابه
 واستحقاق الاهانتهم اختلفوا فيما بينهم قال بعضهم هي الصدقات الواجبة
 كالزكاة والصدقات والخيرات واما المنطوقات وغلات الاوقاف
 فيجوز صرفها اليهم وعن الاعظم انه لا بأس في صرف الكل اليهم وقال بعضهم
 لا يجوز صرف عشر الارض وغلة الوقف ايضا اليهم وعن ابي يوسف
 انه يجوز اذا كان الوقف عليهم خاصة فيكون بمنزلة الوقف على الاشياء
 واما اذا كان على الفقراء او لم يتم بنو هاشم لم يجز صرفها اليهم وروي
 عن الاعظم رحمه الله حوز دفع الزكاة الي الهاشمي في زمانه وجواز
 دفع الهاشمي زكاته الي الهاشمي اخر مثله هذا روي في شرح الهداية
 والتميز وقامني خان **قوله** غير الزكاة اي وغير العطاء ايضا لانه في حكمها اقرب
 رحمه الله وهو روي عن ابي يوسف لا يجوز دفع الزكاة والعشر ايضا اليهم
 قياسا عليها ولما قل صلى الله عليه وسلم تصدقوا على اهل الارباب كلها
 ولو لا حديث معاذ رضي الله عنه لقلنا بالجواز في الزكاة والعشر ايضا

قوله اي طفل الرجل القني
 قوله اي لا يجوز
 قوله اي لا بأس
 قوله اي لا يجوز
 قوله اي لا بأس
 قوله اي لا يجوز
 قوله اي لا بأس

قوله اي لا بأس
 قوله اي لا يجوز
 قوله اي لا بأس
 قوله اي لا يجوز
 قوله اي لا بأس
 قوله اي لا يجوز

دليل

دليل عدم جواز دفعها الي الذي فقوله صلى الله عليه وسلم لمعاذ رضي الله عنه
 خذها من اغنيائهم وادها الي فقر ايهم والصغير في اغنيائهم راجع الي
 المسلمين بالاجماع لان الزكاة لا تجب على الكافر فكذا اضيق فقر ايهم لئلا يخل
 النظم **قوله** فبان انه عبده ومساكينه وهذا نص صريح منه بعدم جواز دفعها
 اليها وان ذكر في الثايبين لزوم الاعادة تبعاً اما العبد فلان كسبه سيده
 واما المكاتب فله حق كسبه الا ترى انه لو تزوج جارية مكاتبته لم يجز له لو
 تزوج جارية نفسه فلم يتم التمليك واما اذا دفع الي مكاتب غيره يجوز وان كان
 سواه غنيا لان اذا الزكوة الي القني يجوز في الحلة كالعامل العيني والرسيل
 الذي له مال في وطنه **قوله** لم يعد يعني جاز عن زكوة عند الاعظم والروائي
 رحمه الله وهو يلبي المقنن للفاصل اختلفوا فيه فعلى قول من لا
 يثبت ما اذا يصنع بما قيل تصدق به وقيل برده على المعطي على وجه التمليك
 لعبد الابناء **قوله** خلافا لابي يوسف يعني عليه الاعادة عند ذلك لا يبرئ
 ما اياه اما وجوب الاعادة فلظهوره خطأه يبين وان كان الوقف
 الوقف على هذه الاشياء واما عدم استرداده فلان سادجه الزكوة
 لا ينقص وجوبها قال الاعظم مخاطبا للثاني وان تغني به انسانا احب
 الي مناهه الاغنيا عن السؤال في يومه لان الغنا مطلقا مكره كما سيأتي
قوله غير يديون اي ولاذي عياله فاما اذا كان معيلا فلا بأس بان
 يعطيه مغذرا ولو زعم على عياله اصاب كل واحد منهم دون الماشقين
 قال في الهداية فيكره ان يدفع الي واحد ما يفي درهم فصاعدا وان دفع وقال
 زفر لا يجوز لان الغنائم كمن صلى ويقر به بخاسرة **قوله** ونقلها قيل من
 ما الفرق بينهما وبين صدقة الفطر حيث اعتبر ههنا مكان المال وفي الفطر
 مكان المالك في ظاهر الرواية اوجب بان وجوب الصدقة على المولى في
 دمنه عن راسد حيث كانت راسد وجبت عليه وما يملكه في حقه كراس

لغات صاحب
 بامه العاصم
 الدقة الى
 بنى المكتبة

اسماء

لان الصدقة عليه في المعوق تصدق
 عليه وعلى عياله لم يغير المديون
 لانه اذا كان عليه دين فلا بأس
 بان يعطيه ما يفي او ان شق قدر
 ما يفي به دينه يفي له
 دون الماشقين

الذي يملكه الماشقين في الزكاة
 في بلدانهم لانهم يدينون ذلك وما
 في صدقاتهم في فقرته المالك
 كان اذ كان في فقرته المالك
 في الصدقة والمال في الصدقة
 على كرم واما كسبه المالك
 مخالفة لما قلناه من ان

فصل في الصدقة والاشياء التي لا تجوز
 في تصدقها لكونها في فقرته المالك

في بيان ما يقع في أموال المسلمين وما كان

في بيان ما يقع في أموال المسلمين وما كان

في بيان ما يقع في أموال المسلمين وما كان

المولي في وجوب المونة التي هي سبب الصدقة فيجب حيث ما كانت رؤسهم
وأما الزكاة فالواجب في المال ولهذا إذا هلك سقطت فاعتبر بها كونه وأما
كره النقل لأن أهل البنية حق بالنظر في مال الأغنياء وتعلق طبعهم
به ولأن فيه ترك رعاية حق الجوار فكان الصرف اليهم **قوله** أو إلى
أحوج وكل ذلك إذا كان أوسع أو أضر للمسلمين بالتعليم والوعظ لما روي
أن معاذ كان ينقلها من اليمن إلى المدينة لهذا المعنى كذا في النهاية ثم لا بد
لنا من بيان أنواع ما يجمع في بيت المال ومصارفها فاعلم أن ما يجمع في بيت
المال من الأموال أربعة أنواع الأول زكاة السواير والعشور وما
أخذ العاشر والمسلمين الذي يتركون عليه من التجار ومصرفه ما بينه
الله تعالى بقوله إنما الصدقات للفقراء الآية الثاني ما أخذ من خمس
العنائيم والمعادن والزكاة ومصرفه الأصناف التي ذكرها الله
تعالى بنقده في سورة الأنفال وأعلموا أنما غنمهم من شئ فإن لله
خمس وللرسول ولذي القربى والمساكين وابن السبيل قسمهم
الله وسهم الرسول واحد وأما ذكر تبركا وأفتت حال الكلام وأظهر
الفضيلة هذا المال لقسمهم الرسول صلى الله عليه وسلم سقط بموته وسهم
ذي القربى ساقط عندنا وهم قرابة الرسول صلى الله عليه وسلم فيصرف اليوم
إلى ثلاثة أصناف يتامى والمساكين وابن السبيل وعند الشافعي رحمه الله
سهم ذبي القربى بينهم والثالث الخراج والجزية وما أخذ من المستأمنين
وأهل الذمة من عند مرورهم على العاشر وغيرهم ومصرفها عمارة الرماط
والقناطر والجسور وسد الثغور وكسر الأبنار العظام كبحر حوث والفتا
ودجلة ونصرف إلى إرفاق العتمة والولاء والمفتين والمحتسبين والفقراء
والمفسرين والمعلمين والمتعلمين وأرراق المعتالة ونصرف إلى إصلاح
الطريق في دار الإسلام وحاصله أن هذا النوع من المال يصرف إلى عمارة

الدين

الدين وصلاح دار الإسلام والمسلمين وأما ما أخذت زكاة
الميت الذي مات ولم يترك دارا أو ترك زواجا أو زوجة ومصرفه نفقة
المريض وأدويةهم وعلاجهم وهم فقراء وكفن الموتي الذين لا مال لهم
ونفقة اللقيط وعقل جنائنه ونفقة من هو عاجز عن الكسب وليس
له من تقضي عليه بنفقته وما أشبه ذلك والواجب على الأئمة
والولاة والسلاطين إيصال الحقوق إلى أربابها وإن لا يحسنوها
عنهم على ما يرون من تفصيل وتنسيق من غير ميل في ذلك إلى
هواري ولا يحل لهم منها إلا مقدار ما يكفون ويكفي أعوانهم وإن
فصل من بيت المال شئ بعد إيصال الحقوق إلى أربابها وليس لأحد
من قسوها بين المسلمين وإن قصر وأفي ذلك فويله عليهم واستحقوا
اسم الظلم هذه زيادة ما في شرح الجامع الكبير وغاية البيان للفتاوى
نقلا من شرح مختصر الطحاوي **قوله** وهو عطية يراد
بها المشقة من الله تعالى كما سميت بها لأن لها مقتد في الرعية في
تلك المشقة كالصدقات يظهر به صدقة رعية الرجل في المرأة والفقير
من اسم من أفقر الصايم والمراد منه ههنا يومه أي يوم العيد لما أن القوي
غير أدلة يكون في كلمة ليلة من رمضان إضافة الصدقة إليه من قبل
بما صافه الحكم إلى شرطه كما في حجة الإسلام وهو حجاز والحقيقة إضافة
الحكم إلى سببه كما في حج البيت البر بضم الباء الحنطة والدقيق الطحين وهو
بالفارسي أردو والتسويق بالعارسية بشك والحب الميم والجيم هو الذي
ذكره الشافعي وأحمد بن فتح العين والدلالة المهملة في الحب المعروف يقال له
بالفارسي يتجو التحمل ازدياد وضع حجم الشئ بلا انضمام شئ من الخارج والاكشاك
الأزحام **قوله** وأني قد ذكرت بريد الظاهر من وجوه المصنف بيان رجحان
التقدير بالحنطة والإشارة بأربعة مثاقيل ونصف مثقال فيه بكسر الهمزة

في بيان ما يقع في أموال المسلمين وما كان

في بيان ما يقع في أموال المسلمين وما كان

صدقات الطين

مخرجك

مختاره

سنة دراهم ونصف الاقير اطل على استخراج الشارح قبل ان يكون
 المنوان خمسين واربعة عشر درهم مع زيادة اربع قرايط كل درهم من
 قوله في بيان زكاة الذهب والمنقلا عشر قرايط والدرهم اربعة عشر قرايط
 وعلى ما في شرح المجمع لمصنف سنة دراهم ونصف فيكون المنوال واحد
 الذي هو عبارة عن اربعين استارا مائتين وستين درهما فيكون
 المنوان الذي هو نصف الصاع العراقي خمسين واربعة عشر درهما
 صدقة الفطر بوقت اعظم بلاد الروم وقيده واحد واربعة وثمانون درهما
 على ما في شرح الاكل سنة دراهم والمنوان اربع مائة وثمانون درهما فتأمل
 في التوفيق بين هذه المعينات **قوله** كذا لا يكون للسكنى واما الكتب ففيها
 تفصيل سنذكر في كتاب فقه الاصبه نقلنا من فاضل خان ان ما الله تعالى
قوله مع انه لا يجب بها الزكاة لان صدقة الفطر وجبت بالقدرة للملكة والنفس
 انما يشترط فيها يكون وجوبه بالقدرة المستندة كالزكاة على ما عرفت
 في الاصول **قوله** لنفسه متعلق يجب وكذا الحال في بطوع **قوله** وخادمه ملكا
 احترن به عن الاجير وتغيير بلفظ الخادم دون المملوك اشعارا بان لا يجب
 للمملوك اذا لم يكن للخدمة بل للتجارة **قوله** للتجارة لان الزكاة واجبة
 في ثمنه ولو وجبت صدقة الفطر لنفسه لوجب اخذ الصدقة في شيء
 واحد في سنة واحدة مرتين وهو الجور **قوله** وما عدها فيجب
 عليها هذا الخلاف منها يختص بما فوق الواحد فلا يجب على احد من المسلمين
 اتفاقا صورة المسئلة رجلان بينهما عبدا وعبيد مستتر كما هل يجب على
 المولى ان يبتى صدقة الفطر عنهم ام لا فقال ابو حنيفة لا يجب وقال لا يجب على
 كل واحد منهما ما يخصه من الروس دون الاشخاص يعني لو كان عبدا وعبدا
 لا يجب شي ولو كان اثنين يجب على كل واحد صدقة عبدا واحدا ولو كانا ثلاثة
 فكل واحد يجب على الثالث شي ولو كانا اربعة يجب على كل صدقة عبدين ولو كانا

قوله في بيان زكاة الذهب والمنقلا عشر قرايط والدرهم اربعة عشر قرايط وعلى ما في شرح المجمع لمصنف سنة دراهم ونصف فيكون المنوال واحد الذي هو عبارة عن اربعين استارا مائتين وستين درهما فيكون المنوان الذي هو نصف الصاع العراقي خمسين واربعة عشر درهما صدقة الفطر بوقت اعظم بلاد الروم وقيده واحد واربعة وثمانون درهما على ما في شرح الاكل سنة دراهم والمنوان اربع مائة وثمانون درهما فتأمل في التوفيق بين هذه المعينات

قوله كذا لا يكون للسكنى واما الكتب ففيها تفصيل سنذكر في كتاب فقه الاصبه نقلنا من فاضل خان ان ما الله تعالى قوله مع انه لا يجب بها الزكاة لان صدقة الفطر وجبت بالقدرة للملكة والنفس انما يشترط فيها يكون وجوبه بالقدرة المستندة كالزكاة على ما عرفت في الاصول قوله لنفسه متعلق يجب وكذا الحال في بطوع قوله وخادمه ملكا احترن به عن الاجير وتغيير بلفظ الخادم دون المملوك اشعارا بان لا يجب للمملوك اذا لم يكن للخدمة بل للتجارة قوله للتجارة لان الزكاة واجبة في ثمنه ولو وجبت صدقة الفطر لنفسه لوجب اخذ الصدقة في شيء واحد في سنة واحدة مرتين وهو الجور قوله وما عدها فيجب عليها هذا الخلاف منها يختص بما فوق الواحد فلا يجب على احد من المسلمين اتفاقا صورة المسئلة رجلان بينهما عبدا وعبيد مستتر كما هل يجب على المولى ان يبتى صدقة الفطر عنهم ام لا فقال ابو حنيفة لا يجب وقال لا يجب على كل واحد منهما ما يخصه من الروس دون الاشخاص يعني لو كان عبدا وعبدا لا يجب شي ولو كان اثنين يجب على كل واحد صدقة عبدا واحدا ولو كانا ثلاثة فكل واحد يجب على الثالث شي ولو كانا اربعة يجب على كل صدقة عبدين ولو كانا

خمسة لا يجب عن الخادم شي وعلى هذا بناء على انهما يريان قسمه الرقيق
 والامان لا يبراهما **قوله** على من يصير له اي يجب صدقة الفطر على من يقرر
 العبد عليه وهو البايع ان رد المشتري ان اجير **قوله** بلا فضل بين
 من ومنه ولو عشرين سنين هذا هو الصحيح المختار وقيل لو قدم على يوم
 لا يجوز وقيل اذا اعطى في شهر رمضان ارجل ان يكون وقيل لا يجوز
 التجديد الا في العشر الاخير من شهر رمضان **قوله** ويندب اي يستحب
 شيئا يعني اخراجها بعد طلوع فجر الفطر قبيل صلاة العيد لقوله صلى الله
 عليه وسلم من ادناها قبل الصلوة فهو بصدقة مقبولة وان ادناها بعدها
 فهي صدقة من الصدقات ويجب دفع كل صدقة الفطر لكل شخص الى
 مسكين واحد حتى لو دفعها الى مسكين واحد حتى لو دفعها الى مسكينين
 لم يجز لان المنصوص عليها لاغتيا لقوله صلى الله عليه وسلم اغنوهم عن المسئلة
 في مثل هذا اليوم ولا يستعني بما دون ذلك وجوز ان يكتفي بتزويق
 صدقة شخص واحد على مسكين لان الاغتيا يحصل بالجمع ويجوز دفع
 جب على جماعة الى مسكين واحد **قوله** ولو اخرجت لا تسقط اي عند الجور قد
 روي عن الحسن انه سقط لمن يرمي الفطر لا يصح واليه اعلم **قوله** الصيام
قوله من الصبح الى الغروب واما اختص باليوم لانه لما كان الصوم
 متعلقا بامتهنائه تعين اليوم كونه على خلاف العادة اذ ترك الاكل بالليل
 معتادا وخلاف العادة معتبرا في العبادة كما فهم من قوله تعالى وكلاوا واشربوا
 حتى تنسوا الخيط الابيض من الخيط الاسود والفجر شروق الصياح الى الليل
 واما لم يقل فقال كما اختار القدرسي لان النهار اسم لما بعد طلوع الشمس
 الى غروبها ووقت اداء الصلوة من او طلوع الفجر وان جاز ان يكون المراد
 من النهار اليوم كما يفهم عن قول الاقناني يعني بالوقت المخصوص النهار
 وهو من طلوع الفجر الثاني لكن لو قيل الاول فقولنا صلى الله عليه وسلم لم صلاة

قوله في بيان زكاة الذهب والمنقلا عشر قرايط والدرهم اربعة عشر قرايط وعلى ما في شرح المجمع لمصنف سنة دراهم ونصف فيكون المنوال واحد الذي هو عبارة عن اربعين استارا مائتين وستين درهما فيكون المنوان الذي هو نصف الصاع العراقي خمسين واربعة عشر درهما صدقة الفطر بوقت اعظم بلاد الروم وقيده واحد واربعة وثمانون درهما على ما في شرح الاكل سنة دراهم والمنوان اربع مائة وثمانون درهما فتأمل في التوفيق بين هذه المعينات

قوله كذا لا يكون للسكنى واما الكتب ففيها تفصيل سنذكر في كتاب فقه الاصبه نقلنا من فاضل خان ان ما الله تعالى قوله مع انه لا يجب بها الزكاة لان صدقة الفطر وجبت بالقدرة للملكة والنفس انما يشترط فيها يكون وجوبه بالقدرة المستندة كالزكاة على ما عرفت في الاصول قوله لنفسه متعلق يجب وكذا الحال في بطوع قوله وخادمه ملكا احترن به عن الاجير وتغيير بلفظ الخادم دون المملوك اشعارا بان لا يجب للمملوك اذا لم يكن للخدمة بل للتجارة قوله للتجارة لان الزكاة واجبة في ثمنه ولو وجبت صدقة الفطر لنفسه لوجب اخذ الصدقة في شيء واحد في سنة واحدة مرتين وهو الجور قوله وما عدها فيجب عليها هذا الخلاف منها يختص بما فوق الواحد فلا يجب على احد من المسلمين اتفاقا صورة المسئلة رجلان بينهما عبدا وعبيد مستتر كما هل يجب على المولى ان يبتى صدقة الفطر عنهم ام لا فقال ابو حنيفة لا يجب وقال لا يجب على كل واحد منهما ما يخصه من الروس دون الاشخاص يعني لو كان عبدا وعبدا لا يجب شي ولو كان اثنين يجب على كل واحد صدقة عبدا واحدا ولو كانا ثلاثة فكل واحد يجب على الثالث شي ولو كانا اربعة يجب على كل صدقة عبدين ولو كانا

مطل

الصوم

قوله

بقية قبل

قائل عليه قوله تعالى والذين يظاهرون من بنيهم ثم يعودون لما قالوا فتحرير
ان يتما سافرن ثم يجد فصام شهرين متتابعين من قبل ان يتما سافرن ثم
يستطيع فاطعام سنتين **قوله** اي بافادادار معان وانما اخذ الاداء والحمد
في التعيين احترانا عن القضا والخطا حيث لا يجب التكليف بافادادار
قوله او استعط اي استعمل السعوط وهو بفتح السين والعين وبالطاء
الغنية المحبات صول الذي ذكره الشارح وهو على بناء الفاعل وقوله او
اوفر في اذنه على بنا المفعول اي صب فيها فطرة فطرة يعني الدوا والآيات
صحن بالذوالا انه على عود يشمل الماوهو لا يفسد اتفاقا كما سيجي الشجة
وهو منخ الشين العجمة وتشديد الجيم شق الرأس **قوله** او استقاي اي تكلف
في القي وما اذا فقه اي ابقى ما اكلنا سببا او بلا اختيار لم يفسد كما سيجي وهما ممدود
وقيد ملا الفم غير معتد في العمد عند الرباني **قوله** او تحري اي كل تحري او هو بفتح السين
معروف **قوله** وظن انه فطره اقول هذا بالاتفاق ولما اذا علم يقينا انه لم يفسد
الصوم بالاكلنا سببا في كل عدا بعده لا يجب التكفير عنده ويجب عندهما كما صرح به
في البحار وفي المنظومة في اشغال النعمان وهو رواية الحسن عنه وعنده انه
يجب الكفارة قال قاضي خان وصاحب الخلاصة الصحيح عدم وجوبها في جهة
قيام الشبهة الشرعية وهو شبهة المحل الذي هو الصوم بالنظر الى القياس
ولهذا قال مالك وزفر فيسوم الناس بان تنفوت الركن مفسد وقد حصل
التنفوت بالاكل فنبغي ان يفسد الصوم كما اذا فات ركن الصلوة لا ينفيت
هذه الشبهة بالعلم بقوله صلى الله عليه وسلم ثم على صومك فانما اطعم الله
وسقاك لانها شبهة المحل فيستوي فيها العلم وعدمه كما اذا وطي الاب
الله تعالى **قوله** جاريتا به حيث لا يجد وان قال علمت انها علي حرام بيا انه قوله صلى الله عليه
عليه وسلم انك لا يكتفي ان يكون مال الابن ملكا للاب لكل الشئ
ذلك بدليل اخر فبقيت الاضافة مؤثرة للشبهة فلم يجد الحد لاستناد الشبهة

ذلك تمطك به والله
عالمون خير
قوله او استعط اي استعمل السعوط وهو بفتح السين والعين وبالطاء
الغنية المحبات صول الذي ذكره الشارح وهو على بناء الفاعل وقوله او
اوفر في اذنه على بنا المفعول اي صب فيها فطرة فطرة يعني الدوا والآيات
صحن بالذوالا انه على عود يشمل الماوهو لا يفسد اتفاقا كما سيجي الشجة
وهو منخ الشين العجمة وتشديد الجيم شق الرأس **قوله** او استقاي اي تكلف
في القي وما اذا فقه اي ابقى ما اكلنا سببا او بلا اختيار لم يفسد كما سيجي وهما ممدود
وقيد ملا الفم غير معتد في العمد عند الرباني **قوله** او تحري اي كل تحري او هو بفتح السين
معروف **قوله** وظن انه فطره اقول هذا بالاتفاق ولما اذا علم يقينا انه لم يفسد
الصوم بالاكلنا سببا في كل عدا بعده لا يجب التكفير عنده ويجب عندهما كما صرح به
في البحار وفي المنظومة في اشغال النعمان وهو رواية الحسن عنه وعنده انه
يجب الكفارة قال قاضي خان وصاحب الخلاصة الصحيح عدم وجوبها في جهة
قيام الشبهة الشرعية وهو شبهة المحل الذي هو الصوم بالنظر الى القياس
ولهذا قال مالك وزفر فيسوم الناس بان تنفوت الركن مفسد وقد حصل
التنفوت بالاكل فنبغي ان يفسد الصوم كما اذا فات ركن الصلوة لا ينفيت
هذه الشبهة بالعلم بقوله صلى الله عليه وسلم ثم على صومك فانما اطعم الله
وسقاك لانها شبهة المحل فيستوي فيها العلم وعدمه كما اذا وطي الاب
الله تعالى **قوله** جاريتا به حيث لا يجد وان قال علمت انها علي حرام بيا انه قوله صلى الله عليه
عليه وسلم انك لا يكتفي ان يكون مال الابن ملكا للاب لكل الشئ
ذلك بدليل اخر فبقيت الاضافة مؤثرة للشبهة فلم يجد الحد لاستناد الشبهة

الاصول

الي اصل كذا في البيانية **قوله** او اصبح غيرنا وللصوم اي سواء نوال الصوم قبل
نصف النهار او بعده ولم يواصل اما وجوب القضاء فظاهر واما عدم
الكفارة فلعدم هتك حرمة الصوم اذ لا صوم بدون النية ومع النية قبل
الزوال صار ظاهرا قوله صلى الله عليه وسلم لا صيام لمن لا يثبت من الليل شبهة
في سقوط الكفارة هذا عنده واما عند هاتجب الكتاب **قوله** او ايام فاحتمل
ان نظرا فنزل وجه عدم الافطار فيهما عدم الجاع صورة وهو يلج الفرج في
الفرج ومعنى وهو الانزال عن شهوة بالباشرة اعني بمن الرجل المرأة
قوله او اغتاب اي وقع الاغتاب والاسم الغيبة بالكسرة وهي ان يتكلم بخلد
امان مستور بما يعده لى سمعه فان كان صدقا سمي غيبة وان كان كذبا سمي
غتابا واما الغيبة بالفتح فهو مصدق للتأني بمعنى عدم الحضور كذا فيهم من
تقرير الجوهري فاحفظ لمجي هذا لعدم افطاره كون قوله صلى الله عليه وسلم الغيبة
تفطر الصائم ما ولا بالاجماع بان المراد به ذهاب الثواب فلم يوجد الدليل لنا
في الحديث في ذاته فلا يورث شبهة ولهذا لو اكل متعمدا بعد ما اغتاب فعليه القضاء
والكفارة كيف ما كان سواء بلغه الحديث او لا عرف تاويله او افناه مغت
اولا لان القطر يخالف القياس واما الحديث فقد ذكرنا تاويله **قوله** او صب
في احليله عدم الافطار قول الاعظم رح وقار الثاني يفسد وقوله الرباني
مضطرب فيه اما الصب في اقبال الشافعي وقيل هو على هذا الخلاف وقيل شبهة
الحقنة فيفسد الصوم بلا خلاف وقيل وهو الاصح وهو التحديد ولو قال كالتحيد
ليشمل التطيين والعلاج بالميد كان احسن **قوله** واخذ بيده ثم اكل فانه
يفسد الصوم قليلا كان او كثيرا بالاتفاق هذا هو المفهوم من ظاهر كلام هذا
وشروحا حيث قالوا فاما اذا استخرج فاحذره ثم ابتلعه بجبال يفسد
صومه وقال بعضهم ان كان بين اسنانه شي فدخل جوفه وهو كان لم يفسد
ففي هذا الرواية اذا فصراد خاله في الجوف ففسد صومه وان دخل مع البرق

قوله او اصبح غيرنا وللصوم اي سواء نوال الصوم قبل
نصف النهار او بعده ولم يواصل اما وجوب القضاء فظاهر واما عدم
الكفارة فلعدم هتك حرمة الصوم اذ لا صوم بدون النية ومع النية قبل
الزوال صار ظاهرا قوله صلى الله عليه وسلم لا صيام لمن لا يثبت من الليل شبهة
في سقوط الكفارة هذا عنده واما عند هاتجب الكتاب **قوله** او ايام فاحتمل
ان نظرا فنزل وجه عدم الافطار فيهما عدم الجاع صورة وهو يلج الفرج في
الفرج ومعنى وهو الانزال عن شهوة بالباشرة اعني بمن الرجل المرأة
قوله او اغتاب اي وقع الاغتاب والاسم الغيبة بالكسرة وهي ان يتكلم بخلد
امان مستور بما يعده لى سمعه فان كان صدقا سمي غيبة وان كان كذبا سمي
غتابا واما الغيبة بالفتح فهو مصدق للتأني بمعنى عدم الحضور كذا فيهم من
تقرير الجوهري فاحفظ لمجي هذا لعدم افطاره كون قوله صلى الله عليه وسلم الغيبة
تفطر الصائم ما ولا بالاجماع بان المراد به ذهاب الثواب فلم يوجد الدليل لنا
في الحديث في ذاته فلا يورث شبهة ولهذا لو اكل متعمدا بعد ما اغتاب فعليه القضاء
والكفارة كيف ما كان سواء بلغه الحديث او لا عرف تاويله او افناه مغت
اولا لان القطر يخالف القياس واما الحديث فقد ذكرنا تاويله **قوله** او صب
في احليله عدم الافطار قول الاعظم رح وقار الثاني يفسد وقوله الرباني
مضطرب فيه اما الصب في اقبال الشافعي وقيل هو على هذا الخلاف وقيل شبهة
الحقنة فيفسد الصوم بلا خلاف وقيل وهو الاصح وهو التحديد ولو قال كالتحيد
ليشمل التطيين والعلاج بالميد كان احسن **قوله** واخذ بيده ثم اكل فانه
يفسد الصوم قليلا كان او كثيرا بالاتفاق هذا هو المفهوم من ظاهر كلام هذا
وشروحا حيث قالوا فاما اذا استخرج فاحذره ثم ابتلعه بجبال يفسد
صومه وقال بعضهم ان كان بين اسنانه شي فدخل جوفه وهو كان لم يفسد
ففي هذا الرواية اذا فصراد خاله في الجوف ففسد صومه وان دخل مع البرق

قوله او اصبح غيرنا وللصوم اي سواء نوال الصوم قبل
نصف النهار او بعده ولم يواصل اما وجوب القضاء فظاهر واما عدم
الكفارة فلعدم هتك حرمة الصوم اذ لا صوم بدون النية ومع النية قبل
الزوال صار ظاهرا قوله صلى الله عليه وسلم لا صيام لمن لا يثبت من الليل شبهة
في سقوط الكفارة هذا عنده واما عند هاتجب الكتاب **قوله** او ايام فاحتمل
ان نظرا فنزل وجه عدم الافطار فيهما عدم الجاع صورة وهو يلج الفرج في
الفرج ومعنى وهو الانزال عن شهوة بالباشرة اعني بمن الرجل المرأة
قوله او اغتاب اي وقع الاغتاب والاسم الغيبة بالكسرة وهي ان يتكلم بخلد
امان مستور بما يعده لى سمعه فان كان صدقا سمي غيبة وان كان كذبا سمي
غتابا واما الغيبة بالفتح فهو مصدق للتأني بمعنى عدم الحضور كذا فيهم من
تقرير الجوهري فاحفظ لمجي هذا لعدم افطاره كون قوله صلى الله عليه وسلم الغيبة
تفطر الصائم ما ولا بالاجماع بان المراد به ذهاب الثواب فلم يوجد الدليل لنا
في الحديث في ذاته فلا يورث شبهة ولهذا لو اكل متعمدا بعد ما اغتاب فعليه القضاء
والكفارة كيف ما كان سواء بلغه الحديث او لا عرف تاويله او افناه مغت
اولا لان القطر يخالف القياس واما الحديث فقد ذكرنا تاويله **قوله** او صب
في احليله عدم الافطار قول الاعظم رح وقار الثاني يفسد وقوله الرباني
مضطرب فيه اما الصب في اقبال الشافعي وقيل هو على هذا الخلاف وقيل شبهة
الحقنة فيفسد الصوم بلا خلاف وقيل وهو الاصح وهو التحديد ولو قال كالتحيد
ليشمل التطيين والعلاج بالميد كان احسن **قوله** واخذ بيده ثم اكل فانه
يفسد الصوم قليلا كان او كثيرا بالاتفاق هذا هو المفهوم من ظاهر كلام هذا
وشروحا حيث قالوا فاما اذا استخرج فاحذره ثم ابتلعه بجبال يفسد
صومه وقال بعضهم ان كان بين اسنانه شي فدخل جوفه وهو كان لم يفسد
ففي هذا الرواية اذا فصراد خاله في الجوف ففسد صومه وان دخل مع البرق

ان الظاهر على سبيل المثال ان كل ما كان له في
 ان يتركه في نفسه او في غيره من
 ان يتركه في نفسه او في غيره من
 ان يتركه في نفسه او في غيره من

انظمتم بغيره في الغاية فاعلم ان
 المكان كما اذا اكل اللحم المتين فوجب
 في الاكل من سبب انما في بين
 انسان دخل في معنى الغذاء
 نقان ولهذا اذا اكل في رمية
 وبما كان له في رمية
 يكملها الطبع فلما دخل في معنى
 الغذاء نقصان نقص في الجارية
 مع نقصان الجارية في المكان
 كان ذمها في مكانه وكان في
 ثم اعاده نفسه الصوم ولا يجب
 المكان كذا في الباشية

مع

بغير قصد ولا نقل محرم عن يعقوب عن ابي محمد حنيفة ربح ان الصائم اذا اكل
 اللحم الذي بين اسنانه متعمدا ليس عليه قضاء ولا كفارة هذا في الغلب
 واما في قدر الحصة فعليه القضاء دون الكفارة عند ابي يوسف وعند غيره
 عليه الكفارة ايضا كذا في الباشية وفي الكفاية الصحيح ان كل ما يغتصبه
 الصوم يفسد به الصلوة **ولو** وقع انتفاخ حتى لو اخرج من فيه بالخلل
 او بطرف لسانه ثم اكله عدا فكذلك الحكم **ولو** لا الكحل ودهن الشارب يفتح
 الكاف والدال لانهما مصدران من كل عينه كحلا ودهن عنونه وهنا
 اذا اظلم بالدهن والشارب بالشين المحجمة بالفارسي سبكت واما تعذر
 الكحل او لا بقوله الكحل لبيان عدم افطاره وتانيا لبيان عدم كراهته لعدم
 استلزام الاول الثاني كما اذا اذق بلسانه شيئا لكن لو فاق حاج الكحل
 للصائم كان مغنيا عظماء وجه الاباحة ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يذب
 في الصوم عاشورا والا كحال فيه وقد اجتمعت الامة على الاكل في يوم
 عاشورا وقد ذكر صاحب الهداية في المرة الثالثة لبيان عدم الافتراق
 بين الرجال والنساء في الاباحة اذا لم يقصد والزينة وقد افاد المصنف
 بهذا ما افاده بالتالي والثالث كما لا يخفى **ولو** شرب المراد ما بعد
 الزوال اراد به الرعي والشا في ربح وان السواك يكره عنده حينئذ لا
 الخلو الذي هو اطيب من المسك عند الله تعالى **ولو** يزيل الخلو ومن
 يضم لهما المحجمة بمصدر دخلت فوه تغيرت رائحة خلقا كذا في المغرب **ولو**
 في ربح وان وصف بالغنا القرينة منه او لغنا فوه وهن وان الشباب وقد اشأ
 بنو صفة الثاني الي تعريفه وقاد ما لك لا يجب عليه القرينة لان الاصل وهو
 الصوم لم يجب عليه فلا يجب خلقه قلنا السبب الذي هو شهود الشهرة تناول
 حتى لو اكل المشقة وصام وقع عن فرضه وانما يباح له الاطعام بعد ان ليس
 بعرض الزوال حتى يصار الى القضاء كالمريض والسفة فوجبت القرينة كذا

دعبل

لا يظهر من كلامه قدس سره ان
 بالشيء اجتمع بان الصائم
 الا حصل جهتا انما هو حصول المقام
 بالقدم

وعليه الصوم والاصل فيه قوله تعالى وعلى الذين يطيقونه فدية قال اهل التفسير
 معناه لا يطيقونه فهو كقولهم تعالى بين الله لكم ان تضلوا اي ليلا تضلوا
 فدية ويقضي اي ما مضى من الصيام بعد ما فدى لا يبطل حكمه فصا وكان لم
 يكن فوجب عليه الصوم الفات فان قيل الفدية على الاصل بعد حصول
 المقصود بالخلل لان دوام هذا العجز الى الموت شرط صحة هذا الخلف فان
 الفاني هو الذي ين دأ صفة طرقت الى موة **ولو** على نفسها الضميمة لكل
 واحدة على حد بدلالة او **ولو** وقتوا بلا فدية وفي الحامل والمرضع خلاف
 الشافعي واجمهر حمها الله **ولو** اذ لا يجب عليها الاجارة فيه وهوان
 الاجارة عقد مباح لا يقيدها بآحاد من مان اصلا واذا انعقدت في شهر
 رمضان **ولو** اجتمعا يجب بقاوها لا نهما عقد صدر من اهله في محله
 فاذا وجب **ولو** عليها الارضاع فيجلها الاطعام بخلاف الرضاع
 الوالد فانه لا يجب ابتداء ولا بقا فليتا مل وقته كلام سنذكر في شرح
 قوله الا اذا تعينت فلا يرد ما قاله الشارح على ما في الذخيرة من ان المدة
 المرصع الطبيب لا يمكن من الامتناع لوجوبه عليها واما الام فليس عليها
 الارضاع الا اذا امتنع الاب من استئجار مريض اخر **ولو** الا اذا تعينت
 اعلم ان في قول المصنف ربح او ولدها وقوله ان الله تعالى رفع عن
 الجلي والمرضع الصوم اشارة الى ان المراد الام لا الظئر لان حملها على ولده
 الرضاع خلاف الظاهر فيتعين ان يجعل على الام التي تعينت لانها اذا لم
 تعين لا يتصور الحرف على الولد لجوان ان يستاجر الاب غيرها او يباع
 ان الارضاع واجب على الام لا سيما اذا لم يكن للاب قدر في علي الطبيب
 كذا في التبيين فلا حاجة الى القيل الذي ذكره وعزاه صاحب الكفاية
 الى الذخيرة وصوم مسافرا وذكر الحراسانيون قولنا اذا ضعيفا
 ان الفطر افضل محررا من الفضة ليس كذا لان في الفضة الرخصة مع

بعد انما ان بعض المباحات في زمان
 وباشية اجتمعت في زمان اخر لا يفاد
 والاشية اجتمعت في زمان اخر لا يفاد
 بالاشية اجتمعت في زمان اخر لا يفاد
 بالاشية اجتمعت في زمان اخر لا يفاد

فانما صاحبها الداعي
 الداعي الذي يحد في
 سنة

فانما

براة الذمة وههنا لا لانه اذا اخذ بالرخصة لم يخلع عن القضاء ولا يسلط
 الصوم عن رتبة والفطر رخصة والاخذ بالعزيمة او في قلان الرخصة لرفع الحرج
 فربما يكون الحرج في الفطر في حقه اكثر لانه يحتاج الي القضاء وحده بخلاف الصلاة
 لان شرطها سقطة اصلا ولا يلزمه القضاء وما ذكرنا كما انفتح زحان صوم
 المسافر على فطره انفعلية كون عدم فطر الصلاة تكرها وعدم الافطار سببا
 للمسا فرمع انما رخصتان لهما المشهور عند الجمهور لا يباح الا افطار المسافر
 بالاكل والاشبع معا وقال احمد لا يباح الا بالاكل حتى لو جامع تحت الكثرة
 لان شرعية الفطر ليسه ولا يسه في الجماع كذا في المعراجية **وهو** شرط لها
 الا يصح اي القدية بمعنى ان الاطعام عنه انما يجب على الولي اذا اوصي
 ائنا اذا تبرع الولي بلا وصية يجوز عند الاكثريين وهو الصحيح وعند
 الشافعي رحمه الله يلزم من جميع المال اوصي او لم يوص **وهو** من الثلث
 حتى لو زاد القدية على ثلث المال لا يجب على الولي تلك الزيادة خلاف
 للشافعي **وهو** وصلا وفصلا اقول لعل تقديم الوصل اشابة الى رحمة كما
 يفتضح عنه قولهم بعد التحريم لكن يسقط التتابع مسارعة الى اسقاط القوا
وهو الا في الايام المنهية فانه لا يجب اداؤها فضلا عن الصوم في هذه الايام
 منهى يجب نقصه فلا يجب ائنا ما قلنا يجب الصوم بالندب في هذه
 الايام كما يجب في العزق هو ان بنفسه الشرع الذي هو احداث الفعل
 في الخارج يكون من تكليفه عنده وهو ترك اجابة دعوة الله تعالى او هو
 يحصل كما مسك بدليل مسيلة البهيم فلا يصح الشرع ويجب ابطاله فلا يجب
 صيلته وجوب القضاء يثبت على وجوبها فلم يجب قضاءه كالمجب او بخلاف
 النذر فانه لم يغير بنفسه الفطر من تكليفه المنهي وانما هو التزام طاعة الله تعالى وانما
 المعصية بالفعل فكانت من ضروراتها المباشرة كما من ضروراتها المجازية
 المباشرة فان قيل ينبغي على هذا ان لا يجب الصلوة بالشرع في الاوقات المكروهة

منظرها هو

قلت

هذا هو الوجه في وجوب القضاء في الايام المنهية

قلنا

قلنا لانهم فان المنهي عنه او الصلوة واجاب الشرع ليس بما شرع الى ان يتم
 تركه حتى لا يحتل الخلف انه لا يصلي ما لم يسجد على الله روى عن ابي حنيفة
 رحمه الله انه لا يجب عليه القضاء اذا دخل في الصلاة عند الاستنساخ انفسه لانه يمتنع
 عن الدخول وما بعده بناء عليه والظاهر هو الوجه بهذا تفصيل ما
 سيجعله الشارح بقوله من قوا بين النذر والشرع كذا في شرح الهداية
 وقد مرنا بعض من هذا التحقيق في اشياء حيث يجب القضاء المقام
 اياه **وهو** يشغل المصنف والمصنف قيل الضيافة وقيل اذا تكرر
 الصنف والمصنف يكون عذرا والاولا وقيل ان اعتمد على نفسه القرضا
 افطر والا فلا كله في النطوعات اما او كان في القضاء **قال** افطر بعد الصلاة
 مكررا وقال في النذر هذا كله اذ كان الافطار قبل الزوال واما او كان بعد
 فلا ينبغي له ان يفطر الا اذا كان في ترك الافطار عفو والمولى او احدهما
 قوله وان كان المبلوغ الى اخره فان قلت ما الفرق بينه وبين الصلاة حيث
 يقتضي الصلاة وان ادركك الجرح الخ من الوقت ولا يقتضي الصوم قلت
 الفرق ان السبب للصلاة الجرح المتصل بالاداء فوجد الاهلية عنده وفي
 الصوم الجرح الاول هو السبب والاهلية معدومة عنده فان قلت ينتقض
 ما ذكرت بالمجنون فانه اذا افاق في بعض النهار يجب قضاءه ان لم يعيم ويجزئه
 عز الواجب ان نواه في وقته قلت غير المستوعب من المجنون كالمريض وهذا
 يجب عليه قضاء ما مضى عن ابي يوسف رحمه الله اذ زال الكفر واليهما قبل
 الزوال فعليه القضاء لانه ادرك وقت النية قلنا ان الصوم لا يتجزأ او جزا
 واهلية الوجوب معدومة في اوله الا ان **قال** يستوي النطوع في هذه
 الصور دون الكافر ويقتضي الاخران يومين **وهو** وما مضى ايضا
 لوجود الوجوب في حقه **وهو** في بعضات يجب عليه اقول تخصيص
قال في بعضات يجب عليه اقول تخصيص

لا تكون عذرا ما هي

قال افطار بعد الضيافة هو

للصبي

كان نطوعا او نذرا
 بالاولا في غيره
 الثانية رمضان

بان نوى المسافر الاطال ثم قدم المص قبل الزوال فنذر ان يصوم ذلك اليوم
فنواه اجزاه لكن الظاهر فيها الى التطوع كما يقتضيه تخصيص الوجوب
عليه بالتأخير فلو كان الاولى نذر كانت هي واجبه عليه ايضا وايضا
ما كان فلا اثر للنكرار هنا واما لفظ الهداية فتخليصه عن النكرار يحتاج
الى تطويل طويلاه فكيفنا في الحاشية فليظفر فيها **قوله** لا كفارة فيها هذا
عند الاعظم وما لك راجع رحمهم الله واما عندنا فعليه الكفارة كما فهم
من الحراجه وهو اختيار الاختيار **قوله** وان افاق بعقده قضى ماضيه نقل
عن الامام محمد بن الدين الضريري رحمه الله اذا افاق في اخر يوم من مرضه
قبل نصف النهار رجب عليه الشهر واد افاق بعد الزوال لا يجب اصلا
روى عن النبي صلى الله عليه وسلم رفع القلم عن ثلثة عن الصبي حتى يحتمل
وعن النائم حتى يستيقظ وعن المجنون حتى يفيق قلنا يجوز ان يحمل على
رفع كلف الاداء في اصل الوجوب ولهذا يجب على النائم القضاء **قوله** ولا
عصم وهي ضم العين الصمان اي لا قضا **قوله** ثم ان لم ينوشيا اقواله
كونه نذرا ان اللفظ من منع له ولام اللفظ عليه لا يحتاج الى النية لانه حقيقة
كلامه **قوله** واعلم ان الاقسام ستة قبل القيمة العقلية يقتضي ان يكون هنا
اقسام ثلثة اخر الاول نية نقيتها والثاني علم نية النذر مع نفي اليقين والثالث
عكسه ويمكن ان يقال المعصية تعدد اقسام ذكرت في المتن ونحن نقول
انها اقسام احكام هذه الثلثة من الستة المذكورة مما لا يشبهه على صبي له ولي لا
يخير لان حكم الاول الذي يفهم حكمه في كل واحد منهما يعني ان لا يكون
يمينا في نفي اليمين وان لا يكون نذرا في نفي النذر كما صرح به وحكم الثاني
الذي هو ان يكون نذرا يفهم من المص ثم ان لم ينوشيا مع قوله ونوى ان
لا يكون يمينا لان حكم كل واحد منهما ذلك كما نرى فاذا جمعا فارق وحكم
الثالث الذي هو ان لا يكون سنيما فهما يفهم من استبراط نية اليمين

هذا هو الوجه في نفي اليمين
فان قيل قد يقال ان نية اليمين
لا تكون الا في وقت واحد
فان قيل قد يقال ان نية اليمين
لا تكون الا في وقت واحد
فان قيل قد يقال ان نية اليمين
لا تكون الا في وقت واحد

هذا هو الوجه في نفي اليمين
فان قيل قد يقال ان نية اليمين
لا تكون الا في وقت واحد
فان قيل قد يقال ان نية اليمين
لا تكون الا في وقت واحد
فان قيل قد يقال ان نية اليمين
لا تكون الا في وقت واحد

في كونه

هذا هو الوجه في نفي اليمين
فان قيل قد يقال ان نية اليمين
لا تكون الا في وقت واحد
فان قيل قد يقال ان نية اليمين
لا تكون الا في وقت واحد

والاصل فيه قوله صلى الله عليه وسلم من صام شهر رمضان فاتبه سنة من
 شوال فكان صام سنة فتوهم بعضهم من فلو فاتبه لزوم تعقيب الست بصوم
 رمضان وفساده ظاهر لا يشك في يوم العيد ان حمل على التعقيب المحقق بل المراد
 ان صوم مجموع الست فيه سوا كان متصلا بصوم العيد متتابع او منفصلا
 ومتفرقا مستعقب لصوم شهر رمضان بمعنى انتفاء الفاصلة المعينة بينهما
 والعقول في لية كون اتباع صوم هذا الست بصوم رمضان مثل صوم
 السنة ان قوله تعالى من جاء بالحسنة فله عشر امثالها يقتضي ان يكون صوم شهر
 رمضان كصوم ثمانية ايام وصوم الست المذكور كصوم ستين يوما فهذا
 المجموع هو السنة الكاملة **باب الاعتكاف** وهو لغة الاحتباس من كل حيلة
 ووقفه وسرا ما ذكره المصنف بقوله هو ليس صام الحزب والعلاقة بينهما غيبة عن الينا
قوله سنة مكررة لواطبة النبي صلى الله عليه وسلم في العشر الاخير من رمضان من
 قدرا المدينة الى ان توفي اه الله تعالى قال الزهري عجبا من الناس كيف تركوا الامم
 ورسول الله صلى الله عليه وسلم كان يفعل الشئ ويترك ما ترك الاعتكاف
 حتى قبض ثم قيل تغريخ القلب عن امور الدنيا وتسليم النفس الى الخلق والتخلف
 بحسن حصن وملازمة بيت رب كرمه فهو كمن احتاج الى عظيم فلا رمد حتى
 قضى ما ربه فهو ملازمة بيت ربه ليغفر له كذا في الكافي فان قلت المواظبة
 بحيث لا يترك مرة دليل الوجوب فليدرك ان يكون واجبا قلت من ذاب النبي
 صلى الله عليه وسلم في الواجب مع مواظبة عليه الصلاة والسلام ان يامر بفعله
 ويكره ان يتركه ولم يفعل ذلك فيه ليدل على وجوبه وقار بعضهم انه مستحب وقيل
 انما بالاحتياط السنة وقيل ولحق انه ثلثة اجسام واجب وهو المنذور
 وسنة وهو في العشا لاخير مستحب وهو في غيره من الايام **قوله** في مسجد جماعة هو
 الذي يكون له امام يورث اديت فيه الصلوات الخمس ولا يروى عن العلم
 رحمه الله ان لا يصح الا في مسجد يصلي فيه الخمس **قوله** الحاجة الانسان قد فسد حاجته
 الصلوات

هذا هو الاعتكاف
 وهو لغة الاحتباس
 من كل حيلة

الهداية

الهداية بالبول والغايطة والاحسن عذري ان تقسم بالطهارة ومقدما لها اليد خلها
 الاستنجاء والوضوء والغسل لاشر كما اياها في الاحتياج وعدم الجواز في السجود
 يفتح عن عاقلنا قد صاحب الهداية ولا يكت بعد ذلك من الغلو **قوله** وبعد هذا
 اربعاء عند ابي حنيفة رحمه الله افكر هذا الصريح بخالف فقروا البيانية ههنا قال
 ابو حنيفة ومحمد بنهما انه يصلي اربعاء وقال ابو يوسف رحمه الله يصلي سبعا
 فليتا من **قوله** فسدد في الاخير هذا كله في الاعتكاف الواجب بان الواجب الاعتكاف
 على نفسه واما في الاعتكاف النفل وهذا يشيع فيه من غير ان يوجب فيه على نفسه
 ولا لباس ان يخرج بعد زرع غير عذري في ظاهر الرواية **قوله** ويشترط ان يكون من
 حوايج الاصلية واما الاحتكاف في فكره وقطعا **قوله** ولا يصحت قيل بعناه
 ان يتذر ان لا يتكلم اصلا كما ان كان في شريعة من قبلنا وقيل ان لا يتكلم اصلا
 من غير لذر عائق وقيل ان ينوي الصوم المعهود وهو الامساك عن المفطرات البلاء
 مع زيادة ان لا يتكلم هذا موافق لتعليل صاحب الهداية **قوله** ولا يتكلم الا
 يعني ان التكلم بالشئ المعتكف اشدر حرمة منه في غير **قوله** ويطلب الوطى لا يبار
 انما يتكلم الوطى وهو في المسجد لا في غيره **قوله** يخرج حاجته فاذا اتفق له الوطى
 عند ذلك يطل اعتكافه لانه وقع فيه معتكفا لان اسم المعتكف لا يزول عنه
 الخروج وقيل انهم كانوا يخرجون ويقضون حاجتهم في الجماع ويعتزلون فيرجعون
 الى معتكفهم **قوله** فوله تعالى ولا تباشروهن في المساجد **قوله** وان حرم اى
 الوطى في غير الفرج والقبلة والمجلس على تقدير عدم الاموال ايضا فان
 قلت كما ان الجماع يحرم في الصور فما السنن ان الحرة تتعدى الى دواعيه في
 الاعتكاف ولا تتعدى في الصور قلت ان الوطى في باب الاعتكاف محظور بالنهي
 عنه ومحظور بالشئ يوجد بعد تمام ماهية الشئ وهذا كذلك لان حقيقة
 الاعتكاف ولا تتعدى في الصوم هي البت المحض من شئ بعد وجوده صارا
 حراما بصرح الذي فتعدت الحرة الى دواعيه لان التبعيات في الحرامات مطلقا

هذا الذي هو في سنة الشاء البالي المات
 والناس في الفضل والجمعة واجبة ان تقضى
 واستلزامه في الاعتكاف عادة امرضا
 اذا اشترط في الاعتكاف علة العلم والانتقال
 الى مكان اخر فيصير ناقضا لهذا الاعتكاف
 فيسحق الزاهد في سنة

مات ان تتلذذ به الطم في المساجد
 الاعتكاف به امر لا في المقام بان الحرام
 في الاعتكاف الذي هو بطلان في الاعتكاف
 وقوله فانه ما في الباب
 الذي هو بطلان في الاعتكاف
 الذي هو بطلان في الاعتكاف

وانهم حاكمتهم

محرم في الاعتكاف

ذكره

ملحقات

بالحقيقة بخلاف الصوم فان الكف عن الحرام ركن الصوم لا المحقق الذي وجد بعد
تمام الركن فصار الحرام حراما لا يصح النهي بل ضرورة ان يفوت ركن الصوم والنا
بالضرورة يتقدم بقدر الضرورة فلم يتعد الحرمة الى الدواعي كذا في التلويح
قوله بنية النحر وهو بضم النون والمها جمع نحره كسحب وسحاب اعلم ان
لبنة القدر ليلة فاضلة يستحب طلبها وتسميت بذلك اما لان معنى القدر القدر
ولها ذلك واما لانه يتقدم فيها ما يكون في تلك السنة من اركان العبادات والعبادات
وتكتب ذلك الملكية وعن ابي ابي المصيب رضي الله عنه قال من شهد العشاء
ليلة القدر فقد اخذ بخطابها والشافعي رحمه الله الذي الصريح انه عن ابن عباس
رضي الله عنهما في استحباب فيها الدعاء وهي خير من غيرها يعني العمل فيها
خير من الجار في الف شهر خاليه منها وفي الصحيحين في قيام ليلة القدر بالامان
واحتسابا عظم له ما تقدم من منبه واختلف العلماء في وجودها فلا عظم
رحمه الله فيها وايمان احداها ان دورا بها في عام وليس لها نوع اختصاص
بشهر وهي قول من سئل عن شهر رمضان في شهر رمضان وهو في شهر رمضان
وهي قولها ايضا وعند الشافعي رحمه الله وما كان واجد من شهر رمضان في شهر رمضان
الاخير وذكر الفقيه ابو جعفر رحمه الله ان المذهب عند ابي حنيفة رحمه الله
انها في شهر رمضان لا في غيره لكنه ما تقدم وتاخر وعندهما في شهر رمضان
في ليلة واحدة لا تتقدم ولا تتأخر فائدة الخلاف تظهر فيمن قال لعبد
انت حليله القدر فان قال ذلك قبل دخول شهر رمضان عتق اذا كان
الشهر وان كان بعد معنى ليلة من الشهر لم يعتق عنده حتى يسقط الشهر
من العام المقبل وعندنا اذا مضى ليلة من الشهر من العام القابل فمثل ان
الذي حلف عتق في المحيط يعني للعامي بوقوع العتق في السابعة والعشرين لان
العوام يعتقدونها ليلة القدر كذا في شرح البحار والدرية والله اعلم **قال** الح
وهو في اللغة القصد وفي الشريعة عبارة عن قصد مخصوص الى مكان مخصوص في زمان
مخصوص

مخصوص اعلم ان العبادات ثلث اقسام بدني صرف كالصلاة وما الى ذلك كالزكاة
ومركب منها كالحج ولما فرع من المفردين شرع في بيان المركب كما هو المعهود
بين اهل العلم **قوله** واراها الفرض اما لما ذكرنا في اول كتاب الزكاة واما
لان يكون معنى يجب يتبين ويتبين فان الواجب يدل عليه **قوله** بصيرا لما صرح
به مع دونه ذكر في الصحيح الذي يراجه صحيح المزاج ان كان غنية لم تصر بها
للرد على الامامين فان عندهما يجب الحج على الاعني خلافا للاعني رحمه الله
فان عنده لا يجب على الاعني وان كان صحيح المزاج او كان غنيا له خدمة كثيرة كما
صرح به في المظن في مقابلة الثوران رحمه الله حيث قال لا يجب الحج على الضور
مع الغنا والقادة الكثرة **قوله** لا زاد ورا حله وهو بالذات المصلحة المعجزة طعام
بعد السفر والراحلة قبل هي الساقطة التي تصلح لان ترحل والمراد ههنا المركب
مطلقا اقول المفهوم من كتب اصولنا نفقة ان الفقير اذا قوى الحج عن
فرقة فام حجه ثم صار غنيا جاز عنه حيث جعل القدر الممكنة المستغنى
ما يمكن به المأمور من ادا اما لزمه بلا حرج عاليا شرط الوجوب الادوات
قالوا وهذه القدرة شرط الوجوب الا اذا لا لا بنفسه لوجوده قبل
القدرة كالحق قبل الحق ولو كانت شرط اللاد الماتقدم عليها كذا في التلويح
وايضاً قيل ان اللام في لاد او يشير الى ان الوجوب مشروط بتملك ما ذكر
من ايج لم الزاد والراحلة لا يجب عليه كذا في التلويح **قوله** الى حين عوده يعني
الى بيته **قوله** مع امن الطريق يعني ان كان الغالب في الطريق السلامة يجب
وان كان خلاف ذلك وهذا قول ابي الليث رحمه الله وعليه الاعتقاد وكذا في
التبيين قيل هو شرط الوجوب الحج وهو جزي عن ابي حنيفة رحمه الله لا
الاستطاعة متقنية بدون الامن وقيل هو شرط الوجوب لادام الله
صلى الله عليه وسلم فسر الاستطاعة بالزاد والراحلة لا غير وقاية الخلاف
تظهر في وجوب الايضاً فعلى القول الاول لا يجب وعلى الثاني يجب **قوله** والزاد

وقد اختلفوا في قولنا فان كان غنيا لم تصر بها للرد على الامامين فان عندهما يجب الحج على الاعني خلافا للاعني رحمه الله

الفقير

الحج

قوله في شهر رمضان لا في غيره لكنه ما تقدم وتاخر وعندهما في شهر رمضان في ليلة واحدة لا تتقدم ولا تتأخر فائدة الخلاف تظهر فيمن قال لعبد انت حليله القدر فان قال ذلك قبل دخول شهر رمضان عتق اذا كان الشهر وان كان بعد معنى ليلة من الشهر لم يعتق عنده حتى يسقط الشهر من العام المقبل وعندنا اذا مضى ليلة من الشهر من العام القابل فمثل ان الذي حلف عتق في المحيط يعني للعامي بوقوع العتق في السابعة والعشرين لان العوام يعتقدونها ليلة القدر كذا في شرح البحار والدرية والله اعلم قال الح وهو في اللغة القصد وفي الشريعة عبارة عن قصد مخصوص الى مكان مخصوص في زمان مخصوص

قوله في شهر رمضان لا في غيره لكنه ما تقدم وتاخر وعندهما في شهر رمضان في ليلة واحدة لا تتقدم ولا تتأخر فائدة الخلاف تظهر فيمن قال لعبد انت حليله القدر فان قال ذلك قبل دخول شهر رمضان عتق اذا كان الشهر وان كان بعد معنى ليلة من الشهر لم يعتق عنده حتى يسقط الشهر من العام المقبل وعندنا اذا مضى ليلة من الشهر من العام القابل فمثل ان الذي حلف عتق في المحيط يعني للعامي بوقوع العتق في السابعة والعشرين لان العوام يعتقدونها ليلة القدر كذا في شرح البحار والدرية والله اعلم قال الح وهو في اللغة القصد وفي الشريعة عبارة عن قصد مخصوص الى مكان مخصوص في زمان مخصوص

ليس من البيت **قوله** وحين اخترت من الاستقبال اليه بحيث يكون مستلزما
لاستقبال الكعبة بشرها الله تعالى كما استقبال من قام في مقام **قوله**
فانه يتبع له الاستقبال اليه وحين ولما استقبال من قام في جانب مقام
ابراهيم عليه الصلاة والسلام اوفي مقابلة فهو استقبال اليه وحين فلم
يجز **قوله** وهو ان يستوي ويجز اي يتحرك وهو بضم الواو من باب رد كالرمل
وان راحته الناس في الرمل وقف فاذا وجد سعة رمل فان قيل لم يحكم في
الاستلام بالوقوف الى وجود العزجة كالرمل قلت ان الاستلام له بد شرعا
وهو الاستقبال والامساك ولا بد للرمل فيجب التوقف حتى ادى الى وجه
السنون **قوله** امتناهم بالصاد للجمعة من امتنا المرض القله ويشرب على مية
رسول الله صلى الله عليه وسلم **قوله** ويستلم الركن اليماني اليمن خلاف الشام لانها بلاد
يمين الكعبة والنسبة اليها يميني للجمعة بالشدة او بماي بالتخفيف على تعويض الالف
من احدى اى النسبة ومعنى قوله حسن مسخف قال في الهداية فان
الجمعة التي النبي صلى الله عليه وسلم كان يستلم هذين الركنين فلا يستلم غيرها
اي لا يجوز للطائفة ان يستلم غيرهما لقوله تعالى لقد كان لكم في رسول الله صلى
الله عليه وسلم اسوة حسنة اى اقتدوا في الامور كلها **قوله** شفعنا يجب
هذا عندنا وعند الشافعي رحمه الله سنة لان الصلوة ليست من الطواف بل هي
وقتة متعلية في نفسها فكانت سنة لان دليل الوجوب معدوم ولكن ما روى انه
صلى الله عليه وسلم لما اتى المقام لا يصلي ركعتين وتلا قوله تعالى واتخذوا من
مقام ابراهيم مصليا **قوله** صلى الله عليه وسلم ولا يصلي الطائفة كلها اربعين ركعتين
فحين صلى الله عليه وسلم ان المأذون كان للطواف والامر للوجوب فان قيل
قوله صلى الله عليه وسلم بعد ما علمه خمس صلوات وقال هل علي غيرهن قال لا الا
ان متطوع بغيره ان لا يكون واجبا قلنا تركها هم فان صلاة العبد والمبني
واجبة فان قيل ينبغي ان يكون فرضا كما يقتضيه الامر قلنا هي من قوله فقيل

الامر في البيت **قوله** وحين اخترت من الاستقبال اليه بحيث يكون مستلزما
لاستقبال الكعبة بشرها الله تعالى كما استقبال من قام في مقام **قوله**
فانه يتبع له الاستقبال اليه وحين ولما استقبال من قام في جانب مقام
ابراهيم عليه الصلاة والسلام اوفي مقابلة فهو استقبال اليه وحين فلم
يجز **قوله** وهو ان يستوي ويجز اي يتحرك وهو بضم الواو من باب رد كالرمل
وان راحته الناس في الرمل وقف فاذا وجد سعة رمل فان قيل لم يحكم في
الاستلام بالوقوف الى وجود العزجة كالرمل قلت ان الاستلام له بد شرعا
وهو الاستقبال والامساك ولا بد للرمل فيجب التوقف حتى ادى الى وجه
السنون **قوله** امتناهم بالصاد للجمعة من امتنا المرض القله ويشرب على مية
رسول الله صلى الله عليه وسلم **قوله** ويستلم الركن اليماني اليمن خلاف الشام لانها بلاد
يمين الكعبة والنسبة اليها يميني للجمعة بالشدة او بماي بالتخفيف على تعويض الالف
من احدى اى النسبة ومعنى قوله حسن مسخف قال في الهداية فان
الجمعة التي النبي صلى الله عليه وسلم كان يستلم هذين الركنين فلا يستلم غيرها
اي لا يجوز للطائفة ان يستلم غيرهما لقوله تعالى لقد كان لكم في رسول الله صلى
الله عليه وسلم اسوة حسنة اى اقتدوا في الامور كلها **قوله** شفعنا يجب
هذا عندنا وعند الشافعي رحمه الله سنة لان الصلوة ليست من الطواف بل هي
وقتة متعلية في نفسها فكانت سنة لان دليل الوجوب معدوم ولكن ما روى انه
صلى الله عليه وسلم لما اتى المقام لا يصلي ركعتين وتلا قوله تعالى واتخذوا من
مقام ابراهيم مصليا **قوله** صلى الله عليه وسلم ولا يصلي الطائفة كلها اربعين ركعتين
فحين صلى الله عليه وسلم ان المأذون كان للطواف والامر للوجوب فان قيل
قوله صلى الله عليه وسلم بعد ما علمه خمس صلوات وقال هل علي غيرهن قال لا الا
ان متطوع بغيره ان لا يكون واجبا قلنا تركها هم فان صلاة العبد والمبني
واجبة فان قيل ينبغي ان يكون فرضا كما يقتضيه الامر قلنا هي من قوله فقيل

مقام ابراهيم هو الموضع الذي جعل المسجد الحرام فامروا بتخاذ ذلك
مسجدا كذا في الكافي **قوله** كل اسبوع اى في وقتا كان او قلنا قال الجوهري
طاف بالبيت اى سبوع مرات **قوله** عند المقام وهو موضع الميم حج
كان ابراهيم عليه الصلاة والسلام يقدم عليها حين نزوله من كوة وقدرت ايتها هاجرته
وولده حتى ظهر فيه اثره **قوله** فضعوا الصفا وهو اسم موضع في جوار
المسجد الحرام في مقابلة باب بني محزوم وهو باب الشهيدي باب الصفا
قوله نحو المروحة وهي ايضا موضع بمكة بشرها الله تعالى بعد ما يتبينها
وصي الحج مقار ما سى ذراع او اريد تقريبا يذراع الكراس والسمعي بينهما
واجب عندنا وليس بركن مطلقا للشعاع في رحمة الله قبل ان تطلع غات الطواف
افضل للغرباء والصلوة افضل للمكي لان الغرابين هم الطواف والصلوة والمكي
لا يفوتهم الاوران فعند الاجتماع الصلوة افضل الا ان يستوي عقيب هذه الا
طرفة المنطق في مدة اقامته بمكة محرم لان السعي لا يجب في الحج الا مرة
وانقل بالسعي غير مشروع لانه ثبت بالنص مرة فالتكرار لا يكون الا بالقياس على
الطواف ولا محالة فيه **قوله** ساعيا بين الميادين المحضرين السعي العدو والحر
قيل توصيف الميادين بالخصرة تغليب لان احدهما احمر او صفروني المغرب
الميلان علامتان موضع المحروم في ممر بطن الوادي **قوله** على الرافة الا
صفة للشئ ط او حال منه **قوله** وخطب الامام يعني خطبة واحدة ولا يجلس في
وسطها بعد ما صل الظهر وكذا في الخطبة الثالثة التي تخطب عنى واما في خطبة
عرات فيجلس بين الخطبتين وهي قبل صلاة الظهر **قوله** والافاضة اى النزول
منها **قوله** لانهم يرون من الري ضد العطش وقيل انما سمي بذلك لان ابراهيم
عليه الصلاة والسلام راي ليلة التروية كان يقول ان الله تعالى يا حرك
بذبح ابنك هذا اصبح تروى اى تفكر في ذلك من الصباح الى الراح
امن الله هذا الحكم احر من الشيطان فسمي بيوم التروية قلنا امسى راي

مقام ابراهيم هو الموضع الذي جعل المسجد الحرام فامروا بتخاذ ذلك
مسجدا كذا في الكافي **قوله** كل اسبوع اى في وقتا كان او قلنا قال الجوهري
طاف بالبيت اى سبوع مرات **قوله** عند المقام وهو موضع الميم حج
كان ابراهيم عليه الصلاة والسلام يقدم عليها حين نزوله من كوة وقدرت ايتها هاجرته
وولده حتى ظهر فيه اثره **قوله** فضعوا الصفا وهو اسم موضع في جوار
المسجد الحرام في مقابلة باب بني محزوم وهو باب الشهيدي باب الصفا
قوله نحو المروحة وهي ايضا موضع بمكة بشرها الله تعالى بعد ما يتبينها
وصي الحج مقار ما سى ذراع او اريد تقريبا يذراع الكراس والسمعي بينهما
واجب عندنا وليس بركن مطلقا للشعاع في رحمة الله قبل ان تطلع غات الطواف
افضل للغرباء والصلوة افضل للمكي لان الغرابين هم الطواف والصلوة والمكي
لا يفوتهم الاوران فعند الاجتماع الصلوة افضل الا ان يستوي عقيب هذه الا
طرفة المنطق في مدة اقامته بمكة محرم لان السعي لا يجب في الحج الا مرة
وانقل بالسعي غير مشروع لانه ثبت بالنص مرة فالتكرار لا يكون الا بالقياس على
الطواف ولا محالة فيه **قوله** ساعيا بين الميادين المحضرين السعي العدو والحر
قيل توصيف الميادين بالخصرة تغليب لان احدهما احمر او صفروني المغرب
الميلان علامتان موضع المحروم في ممر بطن الوادي **قوله** على الرافة الا
صفة للشئ ط او حال منه **قوله** وخطب الامام يعني خطبة واحدة ولا يجلس في
وسطها بعد ما صل الظهر وكذا في الخطبة الثالثة التي تخطب عنى واما في خطبة
عرات فيجلس بين الخطبتين وهي قبل صلاة الظهر **قوله** والافاضة اى النزول
منها **قوله** لانهم يرون من الري ضد العطش وقيل انما سمي بذلك لان ابراهيم
عليه الصلاة والسلام راي ليلة التروية كان يقول ان الله تعالى يا حرك
بذبح ابنك هذا اصبح تروى اى تفكر في ذلك من الصباح الى الراح
امن الله هذا الحكم احر من الشيطان فسمي بيوم التروية قلنا امسى راي

فقال ذلك فخر الله من الله فمن ثم يسمى اليوم عرفة ثم رأى مثله في يوم
الثالث فم يخلق فسمى اليوم بيوم الخلق ان هذا اليوم عليه السلام علم
ابراهيم عليه السلام المنايا فقال عرفت فقال عرفت فسمى يوم
عرفه **قوله** الا بطن عرنة وهي بضم العين وتفتح الراء المهملة وبالنون ولا
يخاف من وجه النسي عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم رأى فيه الشيطان
وكان هذا نظير النبي عن الصلوة في الساعات الثلاث **قوله** الى الوقت اى
الاعظم **قوله** يحجر وهو يفتح الجيم الجذ المبالغة **قوله** الا او يحبس بضم الميم وتفتح
الهاء وكسر السين المهملة المستردة بين مكة وعرفات وتفتح بضم القاف
وتفتح الراء المعجمة وبالها المهملة اسم جبل بالمزدلفة قال في الكثاف المشعر
الحرام فتج وهو الجبل الذي يقف عليه الامام وعليه الميقات وانما ندب
الوقوف عند ما روى عن علي رضي الله عنه انه صلى الله عليه وسلم لما اصبح
وقف على قسح فقال هذا قسح وهو الموقف وفي نهاية الحديث لا تقواوا
قسح فانه من اسماء الشيطان يسمى به لتسوية الناس وتحسينه اليهم المتأخر
من القسح اى التحسين وقيل من القسح وهو الاوان التي في النفوس او
من قسح الشيء اذا ارتفع **قوله** بغلس وهو يفتح الغين المعجمة واللام والسين
المهملة اخر طلوع الليل **قوله** اذا اصبح اى صاء الصبح والهاء بالضم والكسر
معهم من نواحي مكة بينهما وبين عرفات والحجرة بفتح الجيم وسكون الميم
الحجرة الصغيرة والعقبة الطريق الضيق الصعب في الجبل **قوله** خذوا
وهو يفتح الحاء وسكون الذاك المعجمين من الحصاصا الاصابع الصغار
تحقيق الشيطان وليلا يتأذى غيره وياخذ الحصاص من اى موضع شاء
الامر الحركات المردودة لانها مسنونة الى الشامة يد عليه ما قال
سعيد بن جبيرة رضي الله عنهما قلت لابن عباس رضي الله عنهما ما بال الحجار
ترى من عصر الخليل ولم تفرجها من تعابيح تشد الاقوي فقال اما علمت

انما هو الجبل الذي يقف عليه الامام وعليه الميقات وانما ندب الوقوف عند ما روى عن علي رضي الله عنه انه صلى الله عليه وسلم لما اصبح وقف على قسح فقال هذا قسح وهو الموقف وفي نهاية الحديث لا تقواوا قسح فانه من اسماء الشيطان يسمى به لتسوية الناس وتحسينه اليهم المتأخر من القسح اى التحسين وقيل من القسح وهو الاوان التي في النفوس او من قسح الشيء اذا ارتفع

وانما هي المعاصرة

ان من

ان من قبلت حجة قبلت جهنم ومن لم يقبل ترك حجه قال عباد رضى الله
عنه سمعت هذا منه جعلت على حصيا في علامة ثم لم يطق الحجة فميتها لم
طلبها فلم يجد تلك العلامة منها شيئا ويحجز الرمي بكل ما كان من جنس الارض
اذا لم يكن منافيا للاسما فانه فيجوز بالحصي وقبضة التراب لا بالشجر والعل
واليا قوت وخوفا وكون الهمي واجبا فعل الرسول صلى الله عليه وسلم
وسلم اتباعا لفعل الخليل عليه الصلاة والسلام اما اعادة للكثرة والظن الشبهة
قوله ثم قصر وهو ان يأخذ الرجل والمرأة من ركنين ثم يرمي الراس مقدرا
روس الاصابع **قوله** ان شأنا اشارة الى استحبابه ههنا ولا اضحية عليه
لانه مسافر **قوله** وظمة اقفل ومن لا شعر له امر الموصى على راسه لانه ان
عجز عن الحلق والتقصير فلم يعجز عن التشبه واختلعا في كونه واجبا ان يستحيا
قوله ان كان سعى قبل فاما لم يذكر الرمي ههنا عن ايها دخل وجهه في الطول
في اللاحق وليس كذلك كما فهم من تقرير الاكل في اول باب التمتع **قوله**
اي مسجد الحيف وهو يفتح الحاء المعجمة وسكون اليا المشاء التمامية المكان
المرتفع ومنه سمي مسجد الحيف في حيث وقع في ذيل جبل مناه **قوله** وبعد الثاني
يعني الحجرة الوسطى **قوله** وكبر لكل الى قوله ودعا يعني يقف في الحجرتين
في العلا الوادي ويجرد الله ويثني عليه ويكبر ويصلي على النبي صلى الله
عليه وسلم ويدعو لحاجته ويدفع يديه لقوله صلى الله عليه وسلم لا ترفع الايدي
الا في سبع مواطن وذكر من حملها وقوف الحرتين حيث قال في عدالموطن
عندما فتاح الصلاة والقنوت في الترويض والعبد لله وعند استلام
الحج على الصفا والمروة وعرفات وعند الحنن وينفع بربه حذرا
منكبته نصر عليه محمد حمدا لله وفي ما بين الادمية لا يفعل كذلك لان الرمي بين
في السكينة والوقار فليس في موضع ورود النص ويترك الباقي على
اصل الدليل **قوله** مشيا احب بوثير الاستحباب ما حكى عن ابراهيم

مجردة
كذا في الفقه المطاع
وتعقبت
الغاية

ولقد استحسن
ارفع يديك الى السماء
وقاها وادع العبد
وفي الدعاء
ويجمع

اخرج قال قلت علي بن يوسف رحمه الله في منعه الذي مات فيه فقال الرمي
 راجعا افضل او ما شيا قلت ما شيا فقال اخطات فقلت راجعا فقال اخطات
 ثم قال كل رمي بعده وقوف فالرمي فيه ما شيا وما لا في راجعا ثم قال في الفرق
 بينهما ان الاضراف مستحق في جمة العقبة والركبة كذلك فقلت من عند ما انت
 الياب الدار حتى سمعت الصراخ فتجيت من حرمه على العلم في مثل ذلك الحاله
قوله ولو قدم ثقله وهو يعني الماء الثلث والقاف متاع المسافر في حرمه
 بالمحسب وهو بضم الميم وهو فتح الحاء والصاد المهملة بين مع تشديد الصاد
 اسم موضع بين مكة ومنا وفي رواية لها حيث بعد من فناءها ويقال له الاطراف
 وهو ارض ذات حصي وقد نزل برسول الله صلى الله عليه وسلم
قوله وهو واجب الاعلى اهله اقول هذا تكرار لقوله في اول الكتاب طواف
 الصدر للافاء في قلبي ما مل فتوله من رزقهم وانما سمى به لان هاجس رضي الله
 عنها وقت اي حبست ما ه كيلا يسيل **قوله** وثبتت بالاستار اي تمسك
 بيدك لئلا تنظر متضرعا كما متضرعا للفقير والعلاج **قوله** ويرجع فقيرا
 اي ينصرف وهو وراءه ويصر الى البيت متباكما محسلا على ارض بيت الله تعالى
 حتى يخرج من المسجد هذا بيان تمام الحج الذي اراده صلى الله عليه وسلم فقلت من حج
 هذا البيت فلم يرفث ولم يفسق خرج من ذنوبه كيوم ولدته امه **قوله** او اخا
 اي جاوز عرفات **قوله** او اهل اي احرم عنده رقيقته به اي بالحج **قوله** وتخلل اي
 صار حلالا خارجا عن احرامه **قوله** بل وجهها لقوله صلى الله عليه وسلم احرام
 المرأة في وجهها **قوله** ولو سدت من سدك ثوب بدراخه والقاء الى السفل
 واسدل خطاك في المغرب **قوله** قد يكون بسوق الهدى اي كما يكون بالنية
 فان المقصود منها اظهار اجابة دعوة الخليل صلوات الله وسلامه عليه
 واطهارها كما يكون بالقول يكون بالفعل ايضا الا ترى ان من قال يا
 فلان فاجابة تارة يكون بليك والاخرى بالخصور بين يديه **قوله** فالرادان

ففتح عينيه

في حرمه
 في حرمه
 في حرمه

في حرمه
 في حرمه
 في حرمه

في حرمه
 في حرمه
 في حرمه

اي لا يكتف بعينها

يبتدئ

يبتدئ يرو عليه ان هذه مسئلة الاحرام فحل ما فيها قد مر فيما سبق عند قوله
 واذ الي بنا ويا فتد احرم **قوله** بدنة تقبل اي اراد ان يهديها الى مكة تلقا
 بان تذر ان يهديها اليها او جزا صيد يعني صيدا قتلته في احرام ما نص
 حتى وجب عليه قيمته فاشترى بغيره بدنة في حرمه اخرى وقدرها **قوله** بسيد
 الحنانية كالحلق والنظير وغيرهما للتمتع وكذا الحال لو يهديها لغير مكة **قوله** فقد
 احرم هذا مبني على ما تقدم من ان الاحرام عندنا لا يقع بغير دية بل لا بد
 انضمام شيء اخر اليها كتكبير الاقحاح في الصلاة وتقليد البدنة وتكبير حرمها
 الحج والعمرة يقوم مقام التلبية لان سوق الهدى في معنى التلبية في اظهار
 اجابة دعاء ابراهيم عليه الصلاة والسلام لا اتصال النية بفعل هو من خصائص
 الاحرام لانه لا يفعل الا من يريد الحج والعمرة فحصل الاجابة التي اولم يلبس
 نقول من اراد ان ينكشف عنده حقيقة الحال في هذا المقام فليعلم ان
 كون تقليد البدنة وبعضها قايما مقام التلبية في احرام الحج مشروط بخروج
 الحرم مقارنا لبدنة او لمخوفتها في الطريق فاذا انتفى كلاهما لم يكن حرمها قطعاً
 ان التقليد محتمل فان الانسان قد يبعث هديا الى مكة ويقدرها ولا يذهب
 الى الحج فلم يوجب عليه حقيقة الا حرم النية وبه لا يصير حرمها فلا يجنب عما اجتنبه
 المحرم كما فعله رسول الله صلى الله عليه وسلم كيلا يما اذا اخرج معهما نعين
 انه من شعائر الحج واما اذا بعث بدنة للقران والتمتع من بيته اذا نوى الاحرام
 وان لم يجمع معهما في الطريق الى مكة اصلا استحسانا والقياس فيه ايضا اشترط
 المقارنة معهما فلهذا ذكرنا في وجه الاستحسان ان هذه الهدى مشروعة على الابتداء
 نسكا من مناسك الحج ومنعنا لانه يخص مكة ويحب كالحج بين منى والحج والعمرة
 وهو لا يكون الا مكة فكان هدى التمتع مختصا بها وغيره قد يجب بالحنانية
 بان اصاب سيدا في الطريق قبل الوصول الى مكة ولهذا الكفاية فيه بالتوجه
 والاقبال وتوقف في غير على حقيقة الفعل ووجوده في الحال واذ عرفت

قوله

ما وجد السني من اجابة النية
 في حرمه
 في حرمه
 في حرمه

هذا في تعبير المصنف بحث لان الظان قوله وتوحيدها متعلق بجميع المسائل
 التي قبله فيفهم منه توقف بدنة المتعة ايضا الى التوجه مع ما وليس الامر
 كذلك كذا في كونه بكنية ويمكن ان يحاب عنه او لا بان هذا انما يتوجه اذا ترك
 العمل بالقياس الذي هو الاحتياط والحكم بين المتعة وغيرها في اشتراط التوجه
 معها وعلى الاستحسان الذي هو الفرق بينهما فلم لا يجوز ان يختار المصنف
 الاول ولم يلتفت المسئلة المبينة على الثاني وثانيا بان ما به اشتراك هذه
 المعطوفات تحقق الاحرام عند تحقق الخروج معها ولا ريبه في ان بدنتها
 كذلك واما ادعاء لزوم اشتراكها في اشتراط الاحرام عند اشتراط الخروج
 فمنه في غاية ما في الباب انها مخالفة لما يترجم في حكم محقق بها الذي صرح
 به صاحب الهداية بقوله في بدنة المتعة بعد رجوعها في الحكم السابق مع
 غيرها ولم يلتفت المصنف الى بيانه انما راعى انه من ضرورة حقيقة لا يفتقر
 بشا الى ان لها حكم مغاير لغیرها حيث افرد بها الذكر كما ترى ولم يردجها
 في سلك غيرها بان يقول او جزا صيد او بدنة متعة الحج واما لو لم كون قوله
 او بحث اشارة الى المستثناة واختصاصه بغير قوله وتوجه معها الى ما
 قبلها فاما لا يتجمل السياق والسباق ويجيد من اجل عن المطلق **قوله** فلا ردة
 وهي تارة تكون قطعة نعل او شراك او عروة مزادة او لحاجة مما يكون
 علامة على انه هدي وكذا لو بعث بدنة الى التي ليست للتمتع **والقران باب**
القارن بالتمتع والاول والمراد بالاول اذ هنا في اكل واحد من العمة
 والحج يسفر على حق وجه على القران افضل الاقسام الاربعة انه صلى الله
 عليه وسلم قال يا آل محمد اهلوا الحج وعمرة معا وكان فيه جمع بين العبادتين
 كالصوم مع الاعتكاف والحج وان وجد في التمتع ايضا لكنه ادنى مما في القران
 وذلك لان فيه تعجيل احرام الحج واستدامة احرامه لان القارن يحرم بهما جميعا
 من الميقات فلا يتخلل الى ان يفزع من الحج اما التمتع فان احرامه بالعرة

لميته

انما هو في قوله
 او بدنة متعة الحج
 او بدنة متعة الحج
 او بدنة متعة الحج

ههنا
 انما هو في قوله
 او بدنة متعة الحج
 او بدنة متعة الحج

هتاني

انما هو في قوله
 او بدنة متعة الحج
 او بدنة متعة الحج

انما هو في قوله
 او بدنة متعة الحج
 او بدنة متعة الحج

يسقاني فلا يتخلل الى ان يفزع من الحج اما التمتع فان احرامه بالعرة
 ويحرم من الميقات قبل احرام الحج ولا يتخلل الى الحيات والبقا فيها
 فضيلة تحفة فتيان ان القران افضل **قوله** وهو ان يعلم ان المحرمين
 على اربعة انواع مقدر بالحج وقد ذكرنا معنى بالعرة وهو من ينوي العمرة
 بقلبه ويقول ليبيك بعرة لا غير من الميقات او قبله في شهر الحج او قبلها واقفا
 اربعة كما ذكرنا ومحظورها محظورة الحج وقبيل السنة كلها الا الايام الخمسة المنهية
 بركه فعلها فيها والقران من يجمع بين العمة والحج في الاحرام لان القران
 هو الجمع بينهما من فوقك فترت الشئ بالشئ اذا جمعت والتمتع من ياتي
 بالعمرة في شهر الحج او باكثر طوافها في شهر الحج ثم يحرم بالحج والحج من عامه ذلك
 على وصف الصحة قبل ان ينزل باهله نزولا صحيحا **قوله** فلا حلق لان ذلك جناية
 على احرام الحج وانما يحلق في يوم النحر كما يحلق المفرد **قوله** وذبح للقران وهو
 واجب وقد اشار اليه المصنف بتعليقه الى المشقة كما في المفرد بالحج والاک
 في وجوب الدم على القارن قوله تعالى فمن تمتع بالعرة الى الحج فما استيسر من
 الهدي اي فعليه استيسر من الهدي والقران في معنى التمتع وعن علي رضي الله
 عنان المراد به شاة وان اجاز البعير والبقرة ونسج احدهما كذا في البيانية
قوله فان فات الثلاثة اي ان لم يتيسر الصوم في الثلاثة المذكورة الى يوم
 النحر فحين الدم لان الصوم واجب عليه كما فلا يجوز ان يودي بالايام المنهية
 ناقضا ولا ما بعده لانها ليس من الحج ووقته الحج لقوله تعالى فمن لم يجد فصيام
 ثلاثة ايام في الحج **قوله** فان وقعت قبل العمة اي ان لم يدخل القارن مكة بل
 توجه ابتدا الى عرفات فوقع فيها **قوله** ووجب دم الرقض حيث تركه عترة
 وتخلل من احرامه بغير طواف فصار كالمحصر الذي يجب عليه الدم كما سيحكي في
 باب **قوله** وسقط دم القران لانه لما هم ترك العمة لم يجتم بغيره نعمه اجمع
 بين النكبي فلم يجب الدم الذي كان يجب عليه شكر تلك النعمة **قوله** ولم تنب

الاضحية وانما لم تكن نائية عن دم التمتع لانه واجب بالقران الذي ذكرناه في
 القران والاضحية غير واجبة عليه لا ذميا ف ولا نهال وجبت لوجبت
 اما بسبب الشراعية الاضحية ويكون المصطفى غنيا مقما واما ما كان
 فلا ينوب احدها عن الاخر **قوله** في التمتع وهو افضل اي من تمتع لم يمتنع
 الهدي او معناه سوق الهدي بعد الاحرام بالتلبية افضل من الاحرام
 بتقليد البدنة وسوقها بعد ذلك اي لم يلزم وقوله احرم معناه احرم
 بالعمى لانه لم يحرم بالحق ما لم يفرغ منها **قوله** لكن التقليد اولى منه لانه مذكور
 في الكلام القديم بقوله تعالى ولا الهدي ولا البقلاء **قوله** وكوم بالاشعا
 وقولته هو الادماء بالحق واصطلاحا ما ذكره المصنف وهذا عند الاقدمين
 فقط واما عند صاحبيه والشافعي فعلى نقل المعراجية عن الجامع **قوله**
 بالصلاب اي في الرواية يعني ان تفسير الاشعار عندها وعظا لما كان القن
 بالرجح في اسفل السنام من قبل اليسار وعند الشافعي واحدا من قبل
 اليمين وكل ذلك مروي من فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم والاشبه
 من قبل اليسار وذلك لان الهدايا كانت مقبلة الى رسول الله صلى الله
 عليه وسلم ثم كان يعطف عن يمينه ويشعر الاخر من قبل يمين البعير اتفاقا
 للاول لا قصدا اليه فصارا الامر الاصل احق بالاعتبار في الهدي اذا كان
 واحدا **قوله** لانه مثله وهي بضم الميم وسكون الشاء الثلاثة العبرة وتبع
 الميم وضم الثا العتوبه وهي منهية في حديث عمران ماقام رسول الله صلى
 عليه وسلم فينا خطيبا الاحتيا على الله بدقته ومنها ناعن المسئلة وهي حرام
 فيها وجب قتله كالمرد والجري فلان يحرم في القران الذي لا يحل عقوبة
 اولى **قوله** وهذا عند سوق الهدي الحديث المذكور من المطلق لان **قوله** والمكي
 اراد به من كان داخل الميقات اعم من ان يكون من نفسه او خوله او سواه
 كان بينه وبين مكة مسير سقر او لا والشافعي خص به لا يكون له من تقى

وان يدخل بين كل جبين من قنار الراس
 الرجح بينه لا محال وكذا في غيره عارة او لا على
 النعم الذي به يرب رسول الله صلى الله عليه وسلم

قوله الماعز

الماعز صحاحا بينهما الا الماعز الذي هو النزل على نوعين صحيح وهذا النزل في
 وطنه من غير بقا صفة الاحرام وهذا انما يتأتى في التمتع الذي لم يسبق الهدي
 كما يفهم من تقرير المشرح وفاسد وهو ما يكون على خلافه **باب النسيان**
 واخذ بالجنابة وهو اسم لفعل محرم شرعا والمراد به ما فعل ليس المحرم ان يفعله دائما
 مع بيان انما انواع **قوله** ان طيب النسيب لصوف عين له راحة طيبة بيد المحرم
 او بعض منه فلو شتم طيبا ولم يلصق بيدته من عينه شئ لم يجز عليه شئ **قوله** عضوا
 اي كاملا اشارة الى انما قايم مقام البدن في الجنابة **قوله** وعند ما يجب صدقة
 وكل صدقة غير مقدرة بالتقصير في جنابة احرام الحج فهي نصف صاع من بر الا
 ما يجب بقتل القمل والجراحة فان التصديق فيها غير مقدرة به بل تصديق بما شا
 كما سيجي **قوله** ويحل خالص وهو يفرج الحالم الملهة دهن السمسم **قوله** ونحو كالزيتون
 على وزن الحنظل دهن الياسمين وكذا دهن الورد **قوله** او محاجمه جمع محجمة اسم وضع
 من الحجام **قوله** او ابطيه بكسر الهاء وسكون اليا ما تحت الجناح **قوله** وعائنه وهي
 بالفارسي رها رقيق وقد ذكر في الجامع الحلق وفي المسوط المنتف في الاول لانه
 السنة دوت الثاني فان السنة فيه الحلق كما جاني الحديث عشر من السنة منها
 حلق العانة بالحد يد **قوله** اي محما اي في حق النساء لان حلقه كل شئ سوا النساء
 بالحلق وانما بقي في حق النساء محرم الى ان يطوف ولم يحجز الدم لانه لما ترك اكثر
 الاشئ اطرکه الركن ولا يقوم الدم مقام الركن فيبقى التحلل الثاني موقفا
 الى ان يوجد ركن الطواف فاذا لم يوجد بقي محرم **قوله** كله يعني الجمر ان العشر
 في اربعة ايام بخير خاص وهو يوم العيد الاضحي ونشر يوم خاص وهو اليوم
 الرابع ويوما من بينهما بخير ونشر **قوله** او الرمي كله او في يوم واحد اما ذكر
 الكل ولم يكتف بمذكر البعض الذي هو اليوم دفعا لاستنباحه وكوك البعض من جبا
 للدم في مقامه لا يوجب الكل فيه الادعاء واجبا **قوله** او في يوم واحد اي ترك
 ربي الجمار الثلاث فيه **قوله** واكثر اي ترك ربي اربع حصيات او اكثر منه

يقع

فهمام

ما حلق في الاول والثاني
 الثلث الا في كل واحد
 ثلث مرة

استنانه من فمكم
 انك قلنا

وان ترك ثلاثا او مادونه فعليه الصدقة **قوله** او حلق في حلق او عرق في عرق
المسألة من حلق او عرق ثم خرج من الحرم فحلق راسه فعليه دم عند اي حنيفة
رحم الله ومحمد خلا فالاي يوجب والاصل فيه ان الحلق ينعين بالزنا
او البكان في الحج عند اي حنيفة وعند اي يوسف لا ينعين بواحد منهما وعند
محمد ينعين بالمكان دون الزمان وعند من يز بالعمس واما الحلق للعمرة
فينعني بالمكان عند اي حنيفة ومحمد ايضا خلا فاللثاني ولا ينعين بالزمان
اجماع لان العمرة لا تنقضي بالزمان فان ركنها الطواف وهو غير متعلق بزمان
قوله ونحو القارن لما خصه بالذكر لانه لو فعله المفرد لاشي عليه اتفاقا لعدم
وجوب الذبح **قوله** والحلق قبل الذبح وكذا يجب الدم بتأخير رمي كل يوم الى
اليوم الثاني عند الاعظم مع القضا في ايامها خلا **قوله** اقل من يوم قيد لهما
قوله وخمسة متفرقة ومقدار صدقة كل ظفر طعام مسكين **قوله** وهي ما يلي
مسجد الخيف الحج واما فخرج به مع ظهوره دفعا لاحتمال حمله على احدى رجائه
ثلاث يعني احدى الحجرات الواقعة في الايام الثلاثة في تلك المقامات
حتى يكون الرمي المترك واحد وعشرين ومائة اضافة كفاية هذا التقيد
في ترك كل الرمي الواجب في المقام الواحد منهما ومن السبع واما قال بعد رمي
الآخر ان ترك رمي الحقبة فيه يوجب الدم **قوله** ويعني اي يجب عليه ان يفعل
من افعال الحج ما يفعل الشخص الذي لا يفسد حجه ويقضي اي في السنة الثانية
ويخرج اطلاق الذبح هنا وتخصيص البدنة بما بعد الوقوف يشبه الى جوار الشاه
قوله هو المذهب عندنا **قوله** سواء كان يقتل ذلك القاتل او ذللة الدليل مبتدأ
او معاد او انا قبل هذا قال ابن عباس حيث قال ليس عليه الجيرة المعروف بل ان
يقال اذهب فينتقم الله منك مستد لا يقول تعالى ومن عاد فينتقم الله منه
قلت ان ذلك اذا عاد مستدلا او مستحقا كما في قوله في باب الربل من عاد
فالملك اصحاب النار لانه واما اذا لم يكن كذلك فعليه الجيرة اعملا بدلالة

وان ترك ثلاثا او مادونه فعليه الصدقة
المسألة من حلق او عرق ثم خرج من الحرم فحلق راسه فعليه دم عند اي حنيفة
رحم الله ومحمد خلا فالاي يوجب والاصل فيه ان الحلق ينعين بالزنا
او البكان في الحج عند اي حنيفة وعند اي يوسف لا ينعين بواحد منهما وعند
محمد ينعين بالمكان دون الزمان وعند من يز بالعمس واما الحلق للعمرة
فينعني بالمكان عند اي حنيفة ومحمد ايضا خلا فاللثاني ولا ينعين بالزمان
اجماع لان العمرة لا تنقضي بالزمان فان ركنها الطواف وهو غير متعلق بزمان
قوله ونحو القارن لما خصه بالذكر لانه لو فعله المفرد لاشي عليه اتفاقا لعدم
وجوب الذبح **قوله** والحلق قبل الذبح وكذا يجب الدم بتأخير رمي كل يوم الى
اليوم الثاني عند الاعظم مع القضا في ايامها خلا **قوله** اقل من يوم قيد لهما
قوله وخمسة متفرقة ومقدار صدقة كل ظفر طعام مسكين **قوله** وهي ما يلي
مسجد الخيف الحج واما فخرج به مع ظهوره دفعا لاحتمال حمله على احدى رجائه
ثلاث يعني احدى الحجرات الواقعة في الايام الثلاثة في تلك المقامات
حتى يكون الرمي المترك واحد وعشرين ومائة اضافة كفاية هذا التقيد
في ترك كل الرمي الواجب في المقام الواحد منهما ومن السبع واما قال بعد رمي
الآخر ان ترك رمي الحقبة فيه يوجب الدم **قوله** ويعني اي يجب عليه ان يفعل
من افعال الحج ما يفعل الشخص الذي لا يفسد حجه ويقضي اي في السنة الثانية
ويخرج اطلاق الذبح هنا وتخصيص البدنة بما بعد الوقوف يشبه الى جوار الشاه
قوله هو المذهب عندنا **قوله** سواء كان يقتل ذلك القاتل او ذللة الدليل مبتدأ
او معاد او انا قبل هذا قال ابن عباس حيث قال ليس عليه الجيرة المعروف بل ان
يقال اذهب فينتقم الله منك مستد لا يقول تعالى ومن عاد فينتقم الله منه
قلت ان ذلك اذا عاد مستدلا او مستحقا كما في قوله في باب الربل من عاد
فالملك اصحاب النار لانه واما اذا لم يكن كذلك فعليه الجيرة اعملا بدلالة

قوله ولو سبعا وهو بضم الباء واحد السباع **قوله** مسر ولا هو بفتح
الواو الذي في رجله ريش كما بها سراويل لانه صيد حقيقي لا مشاعه بطيخة
وان كان بطيخا فيلزم اجزاء وسيجي تحقيقه في كتاب الصيد **قوله** او هو مضطر
وانما وجب اجزاء مع الاضطرار لان الاذى مقيد بالضرورة لقوله تعالى فمن كان
منكم مريضا او به اذى من راسه **قوله** لانه يد على شاة اي لا يذبحه الذي لا يוכל
لحمه من الصيد وقيمة شاة في ظاهر الرواية وروى الكرخي انه ينقص من الدم
قوله نصفه بمرور الذلم يبلغ قيمة المقتول نصف صاع بان قتل العصفور
ونحوه **قوله** في الطي اقول اسامى الصيد كلها مذكورة في كتاب الصيد فليطلب
منها والعنا في بفتح العين المعجمة الانثى من ولد المعن والكفشة م بالفاء من
اولاد المعن ما بلغ اربعة اشهر والنعام بفتح النون والعين المهملة من الطيور
بذكر ويؤشعروف بياك له بالفارسي استتر مع **قوله** وفي حمار الوحش
وكذا في بقرة **قوله** وفي الحمام شاة والذي يقتضيه سوق كلامه كون قتل الحمام
موجبا للشاه مما اختاره الرباني ايضا والمعتبرات متفقة في نسبتها الى الشاه
فقط فليتأمل **قوله** بالنعم وهو واحد الانعام التي هي الماد الرابعة **قوله** وتقتضيه
وهو قلع الشيء من اصله بغير جديده **قوله** ما نقص وهو يتعدى ولا يتعدى
اي ما نقصه واما نقصه اعتبارا للبعض بالكل يعني ان الكل مضمون فيكون
البعض مضمونا الا ترى ان من اكلت عضوا من دابة انسان يضمن كما اذا اكلت
كلها هذا اذا برى وبقي اثره والا فلا شيء عليه **قوله** مع خروج فسخ وهو بفتح
الف وسكون اللام المهملة وبالحاء المعجمة ولد الطير **قوله** وفي الحلب وهو بفتح
الحاء واللام مصدر رهاها مع قتلها القيمة التي يجب على المحرم التضيق بها على
الفقر المحرم احرم ان الانعام الحرة توصفها ما في الكفاية اعلم ان شجر
احرم النوع اربعة ثلاث منها قطعها والانتفاع بها من غير جبر واحدة منها لا يخل
قطعها والانتفاع بها واذا قطعها رجل فعليه اجزاء واما الثلاث فكل شجرة انيسة

وان اكل من كل الميتة قتل الصيد
المسألة من حلق او عرق ثم خرج من الحرم فحلق راسه فعليه دم عند اي حنيفة
رحم الله ومحمد خلا فالاي يوجب والاصل فيه ان الحلق ينعين بالزنا
او البكان في الحج عند اي حنيفة وعند اي يوسف لا ينعين بواحد منهما وعند
محمد ينعين بالمكان دون الزمان وعند من يز بالعمس واما الحلق للعمرة
فينعني بالمكان عند اي حنيفة ومحمد ايضا خلا فاللثاني ولا ينعين بالزمان
اجماع لان العمرة لا تنقضي بالزمان فان ركنها الطواف وهو غير متعلق بزمان
قوله ونحو القارن لما خصه بالذكر لانه لو فعله المفرد لاشي عليه اتفاقا لعدم
وجوب الذبح **قوله** والحلق قبل الذبح وكذا يجب الدم بتأخير رمي كل يوم الى
اليوم الثاني عند الاعظم مع القضا في ايامها خلا **قوله** اقل من يوم قيد لهما
قوله وخمسة متفرقة ومقدار صدقة كل ظفر طعام مسكين **قوله** وهي ما يلي
مسجد الخيف الحج واما فخرج به مع ظهوره دفعا لاحتمال حمله على احدى رجائه
ثلاث يعني احدى الحجرات الواقعة في الايام الثلاثة في تلك المقامات
حتى يكون الرمي المترك واحد وعشرين ومائة اضافة كفاية هذا التقيد
في ترك كل الرمي الواجب في المقام الواحد منهما ومن السبع واما قال بعد رمي
الآخر ان ترك رمي الحقبة فيه يوجب الدم **قوله** ويعني اي يجب عليه ان يفعل
من افعال الحج ما يفعل الشخص الذي لا يفسد حجه ويقضي اي في السنة الثانية
ويخرج اطلاق الذبح هنا وتخصيص البدنة بما بعد الوقوف يشبه الى جوار الشاه
قوله هو المذهب عندنا **قوله** سواء كان يقتل ذلك القاتل او ذللة الدليل مبتدأ
او معاد او انا قبل هذا قال ابن عباس حيث قال ليس عليه الجيرة المعروف بل ان
يقال اذهب فينتقم الله منك مستد لا يقول تعالى ومن عاد فينتقم الله منه
قلت ان ذلك اذا عاد مستدلا او مستحقا كما في قوله في باب الربل من عاد
فالملك اصحاب النار لانه واما اذا لم يكن كذلك فعليه الجيرة اعملا بدلالة

الناس وهو جنس ما يثبت الناس وكل شئ انبثه الناس وهو ليس من جنس ما يثبت الناس وكل شئ بنت بنفسه وهو ما يثبت الناس وأما الواحدة فهي كل شئ يثبت بنفسه وهو ليس من جنس ما يثبت الناس ويستوي في هذه الواحدة ان تكون مملوكة الانسان بان تبيعت في ملكه او لم يكن حق قالوا في رجل يثبت في ملكه ام غيلة يقطعها انسان فعليه قيمتها لما كتمها وفيه اخرى بحق الشئ بمنزله ما لو قتل صيدا مملوكا في الحرم **قوله** لا يرضى الخشب من رعيته الا بالدم لا من رعت الا بالدم **قوله** الا الاذخر وهو بكر العنقة والحاد المعجمة بينهما ذال معجمة ثبت بملكه وأما الاستئثار برسول الله صلى الله عليه وسلم كثره استغناء له في قبور اهله مكة وبيتهم **قوله** ويقل قله وهي دويبة معروفة متونة من وخب البدرك وليس اجزا مختص في القتل بل الاتفاق من بدنه الى موضع اخر بوجه سواء اخذها من راسه او من عضوه الاخر ولما يجب فيها اجزا او ليس يصيب لمصود الاستراحة بعد الجردة واحدة الجرد وهو معروف وان قلت وقد عني بانها الهداية بعد ايمانها حيث قال مثل كف من الطعام وقيل هو في الشئين او الثلاث وفي اكثر من نصف صاع من حنطة وقد اكتفي في الجردة بتمرة بناء على قول عريضي الذي عنه تمر خير من جرادة واصله ان اهل حمص قتلوا جرادة كثيرا في اجرامهم فخلعوا بصدقون مكان كل جرادة بدرهم فقال عمر رضي الله عنه ارسلوا درهمكم كثر يا اهل حمص تمر خير من جرادة **قوله** والكلب العفوس اي الكرخ من عقره اي جرحه **قوله** والبعض البق **قوله** القزادة بضم القاف من الحشرات منه قلة بعير تنزع عنه القزادة **قوله** ما يل من صاله عليه وثب **قوله** ارسله اي يجب عليه الارسال والمفهوم من النهاية انها ناقصة في احكامها حتى يظهر خلافها في فان المحرم يجب عليه الارسال قبل دخول الحرم اتفاقا **قوله** اي بهيمة اي والضبيب راجع الى البيع وفي بعد معمولان للاتيان والحق والباقي ان يكون معمول لا لرد ايضا لكن قول الشارح في اجرامه صريح في ان مسئلة رد البيع في حرم

قوله لا يرضى الخشب من رعيته الا بالدم لا من رعت الا بالدم

قوله ويقل قله وهي دويبة معروفة متونة من وخب البدرك

قوله القزادة بضم القاف من الحشرات

قوله اي بهيمة اي والضبيب راجع الى البيع وفي بعد معمولان للاتيان والحق والباقي ان يكون معمول لا لرد ايضا لكن قول الشارح في اجرامه صريح في ان مسئلة رد البيع في حرم

في حق المحرم فيه وعليه ما في مسئلة الارسال من انه يجب ان يكون هذا في حق احكامه والا فحرم الاحرام كاف في وجوب رد البيع فلا حاجة الى اعتبار دخول الحرم يفسح عنه قول الاتفاق اي ان باع الحلال الصيد الذي ادخله من الحرم الى الحرم رد البيع **قوله** صيد مثله يعني طيره محرما **قوله** وكل يجري الاخذ لاخذة والفا لتقله ورجع اخذه اي بما ضمنه لانه كان قادرا من ارساله واستقاطه الفهم عن نفسه والفا تل ازاله عنه وقدر عليه ما كان في معرض السقوط ظم الرجوع انما هو على تقدير ان يكون الاخذ بالمال واما اذا كفر بالصوم فلا يرجع عليه بشئ وكذا اكله الزمعي **قوله** احرام واحد الا ترى انه لو احرم للعمرة عند الميقات ثم احرم باج بعد ما جاوز الميقات كان جائزا ولا شيء عليه مع انه قارن ايضا وبناخير واجب واحد لا يلزم الاجزاء واحد **قوله** فان ذلك في اجزاء المحرمات اجزاء الفعل الذي هو القتل مع كونه منهي عنه لاجزاء المحل حتى لو قتلاه في المحل لكان الاثر كذلك في الفعل المنع لان القتل الذي لا يقبل التجزئة اذا صدر من فاعلين يضاف الى كل واحد منهما كلاكما في القضاة وكفاية القتل **قوله** جزا المحل حتى لو قتلاه في المحل لا يجب على واحد منهما شئ **قوله** قيمة ما اكل يعني لو اكل بعد اجزا اكلوا كل قبله فلا شئ عليه برخوله في ضمان النفس **قوله** لم يجزه منع اليا وكس الزاي اي لا يجب عليه جزا ولو لا ذلك انتفى اثر فعله بالكنافة فضاء صيد حل **قوله** لا يجب عليه اقوله هذا بضم يحم مخالفا لما ذكره صاحب الهداية في اول فصل المواقيت حيث قال ثم الا فاني اذا انتهى اليها على قصد دخول مكة فعليه ان يحرم قصد الحج او العمرة او لم يقصد الحج اللهم الا ان يريد المص بهما مكة شرفها الله تعالى بعلاقة الحائض والمحلية فينبذ يكون معنى كلام الشانح لو لم يرد مكة بل اراد الدخول بينها وبين المواقيت لحاجة مسنة اليه ولقد استدفع المخالفه بين قول صاحب الهداية ههنا وهذا الذي ذكرنا اذا كان بين الحج والعمرة وبين قوله السابق ويؤيد

قوله لا يرضى الخشب من رعيته الا بالدم لا من رعت الا بالدم

قوله ويقل قله وهي دويبة معروفة متونة من وخب البدرك

قوله القزادة بضم القاف من الحشرات

قوله اي بهيمة اي والضبيب راجع الى البيع وفي بعد معمولان للاتيان والحق والباقي ان يكون معمول لا لرد ايضا لكن قول الشارح في اجرامه صريح في ان مسئلة رد البيع في حرم

تعقيب قوله هذا بقوله فان دخل البستان الحاجة فله ان يدخل مكة بغير احرام **قوله**
 ويمكن ان يحاج عنه الحج ونحوه فيكون ان يكون ذكره للتصريح بان لا يوفى عليه
 هذا الحالة ولم يرد ان الاحرام في هذا الدين لم يكن الدم بل يفسد حجه فليست **قوله**
 دخل مكة تنصيح ان الاقافي اذا دخل مكة بغير احرام لمصلحة له لزمه بسببه اما حجة
 او عمره كما اذا دخلها نائرا فاذا دخل الى مكة بغير احرام ثم عاد الى الميقات من تلك
 السنة فاحرم حجة نية عليه بسبب احرامه كالتدريس مثلا سقط عنه ما وجب عليه
 بسبب دخول مكة بغير احرام وسقط ايضا الدم الذي وجب عليه بسبب الحجاج
 المذكور خلافا لفرقة **قوله** لا بعد وذلك لانه لما عاد الى الميقات من هذه السنة
 واحرم حجة كانت عليه تدرك المتر وكفى وقته ويجزى عما وجب عليه بهذا الدخول
 لان الميقات اوجب عليه احراما يردى افعاله في هذه السنة لا في سنة اخرى
 بتعليم البيت كيف ما كان لا احراما قصدا لا بدخول مكة بخلاف ما اوردت السنة
 ثم احرم من الميقات ما كان يجب عليه لا يجزى به كما وجب عليه بالدخول المذكور لانه
 فان ما يقع به التدارك لما ذكرنا في ان الفرق **قوله** لا احرام منه في القضاء فصار
 كمن سعى في فملاته ثم اقصدها فقصاها سقط سجود السهو **قوله** رفضه اي عليه
 ان يرفض حجه لان الحج غير مشروع **قوله** لا فائت الحج وفائت يتجدد بافعال
 العمرة بالحديث وقد تعذر ههنا لانه معتبر بالحج بين العمرتين منهى نجب عليه
 قضاء الحج او العمرة جميعا **قوله** يحقق المشروعية يعني بالمرتب اذ كانت المعنى في
 غير المنهي عنه بوجوب مشروعية كصوم يوم النحر لو صام فيه بعد صومها ونهي الحج
 ههنا لغیره وهو من احكام المكي الاقافي في اشهر الحج في العمرة لانه لا ضرر ودره له
 في اداء العمرة في وقت الحج لجازها في كل السنة قبل عليه هذا ما قضى لما سبق
 من انه لا ضرر وان لا يقع للمكي لان معناه الظاهر انها غير مشروعية في حقه وجوابه
 ان المراد بعدم المشروعية عدم الحكم في المشروعية كما في الاقافي لا عدم المشروعية
 مطلقا وبه يتدفع التناقض من اراد التفصيل فيظهر في الاصول **قوله** فصار ولا

هذا هو الوجه في قوله لا احرام منه في القضاء

قوله لا احرام منه في القضاء

قوله لا احرام منه في القضاء

بني بعد كونه احرأه للثانية قبل الخلق للاول اما ان يخلق للاول بعد ذلك في
 هذه السنة او يجر الى السنة الثانية فعلى التعدي بين يلزمه الدم عند
 الاعظم اما اذا خلق لها فلا نه جنابة في احرام الثانية وان كان مسكنا في احرام
 الاول واما اذا لم يخلق لها فلا تاخير الشك عن وقته بوجوب الدم عند **قوله**
الاحرام وهو لغة المنع وشراعية الوقوف والطواف **قوله** بعد وسواء كان مسلما
 او كافرا واعلم المحصر لا يتحصن في العدو والموت لا تنقذ الحاج وموت
 المحرم والزواج المنة من هذا القيل **قوله** ولو قبل يوم النحر لا دم كفارة حتى لا
 يكون الاكل منه فيختص بالمكان وهو محرم دون الزمان عندنا في حيطه رحمة
قوله وفي حل لا اي لودجحه في حل لا يجوز لان دم الاحصار قرينة ورافقة الدم
 لم يعرف قرينة الا في مكان مخصوص وهو احرام **قوله** ومن عجز الحج مشروع لبيات
 جواز الحج الا فرض بالنيابة واستار بوضع المسئلة في العاجز الى انه لو ارجح قدا
 ثم عجز لم يسقط وقد اشار الى شرط طبعه بقوله ان اقام عجزه ونوى الحج عنه اعلم
 ان الاصل في الباب ان الانسان ان يجعل ثواب عمله لغيره عند اهل السنة
 من الصلاة والصوم والحج والصدقة والتلاوة وغيرها من جميع انواع البر
 ويصل ذلك الى الميت ويبلغه وقالت المعتزلة ليس له شيء من ذلك لقوله تعالى
 فان ليس للانسان الا ما سعى لان الثواب هو الجنة وليس في وسع ممكن ان يحلها
 لنفسه فتلا عن غم قلنا في الجواب عن الاولية او لا بقوله صلى الله عليه وسلم اعلم
 لا ياتي الله عنه هذا القول موسى وابراهيم عليهما السلام اما هذه الامة فلم يمسحوا
 وسعى لهم وثانها بانها منسوخة بقوله تعالى احقنا بهم ذرنا ثم ابي ادخل الذريرة
 الجنة بصلاح الارافا بن عباس رضي الله عنهما وثالثا تخصيص الانسان بالحج
 والمومن ماسعى وسعى واما لوجوبها فيهم ولان الثواب الى اخره فيكون في كل
 وسع احد تحصيل استحقاق الجنة وجعله لغيره **قوله** ويقوله يقع عنه اي الحج الذي
 الذي عجز اعلم انه اذا ثبت حقيقته ان المأمور ان يجعل ثوابه لغيره من افعال

قوله لا احرام منه في القضاء

قوله لا احرام منه في القضاء

قوله لا احرام منه في القضاء

قوله لا احرام منه في القضاء

قوله لا احرام منه في القضاء

الحج للامر بقى ان نفس الحج عن ايها يقع فالظاهر من مذهبننا انه يقع عن الامر
 سواء كان حيا حاجزا او ميتا اما ان لا يقع فلقوله صلى الله عليه وسلم للحج تمتع
 حين فالت ان الشيخ كبير لا يستطيع ان يتسكك على الرحلة فخرجتني ان الحج
 حج عن ايديهم وهو مشهور واما الثاني فلما روى عن ابن عباس رضي الله
 عنهما ان رجلا قال يا رسول الله اني مات فلم يحج فاجبتني ان الحج عنه
 قال نعم وروى عن محمد بن الحج يقع عن المأمور وللامر ثواب النفقة لان
 الحج عبادة بذينة المال شرط للوجوب لكونه عاجزا بدونه فلا يحج فيها النية
 كالصلوة والصوم بل يقيم الاتفاق مقام فعله الحج بنفسه فيسقط اصل
 الحج عن الامر ولا حج فيه حقيقة كالفدية في حق الشيخ القاني اقيم مقام الصوم
 ولا صوم فيه اصلا ولهذا لا يسقط به الفرض عن المأمور وهو الحج قال صاحب
 الدراية في تعليقه لان فرض الحج لا يتأدى الابنية الفرض او بطلت النية
 ولم يوجد من المأمور شيئا منها بل وجد منه نية الحج عن الامر فقط
 قال شيخ الاسلام الى قوله الرباني ما له عا لما خزين كذا في النهاية في الجلب
 وقد نقل اكثر شراح الهداية والزيلعي وقاضي خان من المبسوط ان الصواب
 وهو ظاهر المذهب الذي تقر عليه الاعظم والثاني لان الآثار تدل
 عليه وهذا شرط النية عن الامر ويدكر المأمور في التلبية حيث يقبله
 متى كان فلان وقع عنه اي عن المأمور ولا يجعله اي ليس في وسعه جعل
 الحج عن احد الامرين لاستقلالهما في الامر قال الاتقاني والماقيدي لا مري
 مسئلة الكتاب لانه اذا ادى عن رجلين او عن احدهما بلا امر يصح لانه
 في الحقيقة جعل الثواب للغير **ولو** اي متى جعل ثوابه عنهما اتساره الى
 الفرق بينهما وبين الامرين فان لم يران يجعل احدهما الا بغير بعد ذلك لانه غير
 مأمور بالحج عنهما ومن حج عن غير غير امره لا يكون حجة عليه جاعلا ثواب
 حجة سنة ونيته عنهما الغول لا في حجة الواحدة لا يكون عن اثنين **ولو** في النيابة

والظاهر من قوله صلى الله عليه وسلم ان الحج تمتع حين فالت ان الشيخ كبير لا يستطيع ان يتسكك على الرحلة فخرجتني ان الحج حج عن ايديهم وهو مشهور واما الثاني فلما روى عن ابن عباس رضي الله عنهما ان رجلا قال يا رسول الله اني مات فلم يحج فاجبتني ان الحج عنه قال نعم وروى عن محمد بن الحج يقع عن المأمور وللامر ثواب النفقة لان الحج عبادة بذينة المال شرط للوجوب لكونه عاجزا بدونه فلا يحج فيها النية كالصلوة والصوم بل يقيم الاتفاق مقام فعله الحج بنفسه فيسقط اصل الحج عن الامر ولا حج فيه حقيقة كالفدية في حق الشيخ القاني اقيم مقام الصوم ولا صوم فيه اصلا ولهذا لا يسقط به الفرض عن المأمور وهو الحج قال صاحب الدراية في تعليقه لان فرض الحج لا يتأدى الابنية الفرض او بطلت النية ولم يوجد من المأمور شيئا منها بل وجد منه نية الحج عن الامر فقط قال شيخ الاسلام الى قوله الرباني ما له عا لما خزين كذا في النهاية في الجلب وقد نقل اكثر شراح الهداية والزيلعي وقاضي خان من المبسوط ان الصواب وهو ظاهر المذهب الذي تقر عليه الاعظم والثاني لان الآثار تدل عليه وهذا شرط النية عن الامر ويدكر المأمور في التلبية حيث يقبله متى كان فلان وقع عنه اي عن المأمور ولا يجعله اي ليس في وسعه جعل الحج عن احد الامرين لاستقلالهما في الامر قال الاتقاني والماقيدي لا مري مسئلة الكتاب لانه اذا ادى عن رجلين او عن احدهما بلا امر يصح لانه في الحقيقة جعل الثواب للغير ولو اي متى جعل ثوابه عنهما اتساره الى الفرق بينهما وبين الامرين فان لم يران يجعل احدهما الا بغير بعد ذلك لانه غير مأمور بالحج عنهما ومن حج عن غير غير امره لا يكون حجة عليه جاعلا ثواب حجة سنة ونيته عنهما الغول لا في حجة الواحدة لا يكون عن اثنين ولو في النيابة

والظاهر من قوله صلى الله عليه وسلم ان الحج تمتع حين فالت ان الشيخ كبير لا يستطيع ان يتسكك على الرحلة فخرجتني ان الحج حج عن ايديهم وهو مشهور واما الثاني فلما روى عن ابن عباس رضي الله عنهما ان رجلا قال يا رسول الله اني مات فلم يحج فاجبتني ان الحج عنه قال نعم وروى عن محمد بن الحج يقع عن المأمور وللامر ثواب النفقة لان الحج عبادة بذينة المال شرط للوجوب لكونه عاجزا بدونه فلا يحج فيها النية كالصلوة والصوم بل يقيم الاتفاق مقام فعله الحج بنفسه فيسقط اصل الحج عن الامر ولا حج فيه حقيقة كالفدية في حق الشيخ القاني اقيم مقام الصوم ولا صوم فيه اصلا ولهذا لا يسقط به الفرض عن المأمور وهو الحج قال صاحب الدراية في تعليقه لان فرض الحج لا يتأدى الابنية الفرض او بطلت النية ولم يوجد من المأمور شيئا منها بل وجد منه نية الحج عن الامر فقط قال شيخ الاسلام الى قوله الرباني ما له عا لما خزين كذا في النهاية في الجلب وقد نقل اكثر شراح الهداية والزيلعي وقاضي خان من المبسوط ان الصواب وهو ظاهر المذهب الذي تقر عليه الاعظم والثاني لان الآثار تدل عليه وهذا شرط النية عن الامر ويدكر المأمور في التلبية حيث يقبله متى كان فلان وقع عنه اي عن المأمور ولا يجعله اي ليس في وسعه جعل الحج عن احد الامرين لاستقلالهما في الامر قال الاتقاني والماقيدي لا مري مسئلة الكتاب لانه اذا ادى عن رجلين او عن احدهما بلا امر يصح لانه في الحقيقة جعل الثواب للغير ولو اي متى جعل ثوابه عنهما اتساره الى الفرق بينهما وبين الامرين فان لم يران يجعل احدهما الا بغير بعد ذلك لانه غير مأمور بالحج عنهما ومن حج عن غير غير امره لا يكون حجة عليه جاعلا ثواب حجة سنة ونيته عنهما الغول لا في حجة الواحدة لا يكون عن اثنين ولو في النيابة

والظاهر من قوله صلى الله عليه وسلم ان الحج تمتع حين فالت ان الشيخ كبير لا يستطيع ان يتسكك على الرحلة فخرجتني ان الحج حج عن ايديهم وهو مشهور واما الثاني فلما روى عن ابن عباس رضي الله عنهما ان رجلا قال يا رسول الله اني مات فلم يحج فاجبتني ان الحج عنه قال نعم وروى عن محمد بن الحج يقع عن المأمور وللامر ثواب النفقة لان الحج عبادة بذينة المال شرط للوجوب لكونه عاجزا بدونه فلا يحج فيها النية كالصلوة والصوم بل يقيم الاتفاق مقام فعله الحج بنفسه فيسقط اصل الحج عن الامر ولا حج فيه حقيقة كالفدية في حق الشيخ القاني اقيم مقام الصوم ولا صوم فيه اصلا ولهذا لا يسقط به الفرض عن المأمور وهو الحج قال صاحب الدراية في تعليقه لان فرض الحج لا يتأدى الابنية الفرض او بطلت النية ولم يوجد من المأمور شيئا منها بل وجد منه نية الحج عن الامر فقط قال شيخ الاسلام الى قوله الرباني ما له عا لما خزين كذا في النهاية في الجلب وقد نقل اكثر شراح الهداية والزيلعي وقاضي خان من المبسوط ان الصواب وهو ظاهر المذهب الذي تقر عليه الاعظم والثاني لان الآثار تدل عليه وهذا شرط النية عن الامر ويدكر المأمور في التلبية حيث يقبله متى كان فلان وقع عنه اي عن المأمور ولا يجعله اي ليس في وسعه جعل الحج عن احد الامرين لاستقلالهما في الامر قال الاتقاني والماقيدي لا مري مسئلة الكتاب لانه اذا ادى عن رجلين او عن احدهما بلا امر يصح لانه في الحقيقة جعل الثواب للغير ولو اي متى جعل ثوابه عنهما اتساره الى الفرق بينهما وبين الامرين فان لم يران يجعل احدهما الا بغير بعد ذلك لانه غير مأمور بالحج عنهما ومن حج عن غير غير امره لا يكون حجة عليه جاعلا ثواب حجة سنة ونيته عنهما الغول لا في حجة الواحدة لا يكون عن اثنين ولو في النيابة

الحج

كدم للحاج وغيره وضمن النفقة لافنا دايج اما لو فاته الحج لا يحتمل عدم الحجة
 كالحج وعليه الحج في السنة الا تيرها بال نفسه كلفسند بالحاج والفرق بين
 النفقة وعدمه فحجوا الاختيار في الحج ١٤٠ لاختصار قال في المعراجية ولا
 يسقط الحج عن الميتان حج المأمور في السنة الثانية على وجه الصحة قضاء
 للاول لا لما خالف في السنة الماضية صار الاجرام واقعا عن المأمور
 والحج الذي ياتي به في السنة الماضية قضاء ذلك الحج لانه اوجب على نفسه بالاحرام
 الاول فلما بد من قضائه فكان واقعا كذا في جامع قاضي خان حيث قال
 مريض او شيخ دفع الى رجل مالا ليحج عنه حجة الاسلام فان ادان ما يفصل
 عن الحج من النفقة والسياب وغير ذلك يكون للمدفع اليه قال ابن شجاع
 الحيلة في ذلك ان يقول دافع المال المدفوع اليه وكذلك ان تهب الفضل
 من نفسه ان يقبضه لنفسه فيهبه من نفسه وقال الشيخ الامام ابو بكر
 محمد بن الفضل اذا امر غيره بان يحج عنه ينبغي ان يقع من الامر الى المأمور
 فيقول حج عني هذا المال كيت شيت مفردا بالحج او الهمة او تمنعها او قارنا
 والباقي من المال مني كذا ومية كيلا يضيق الامر على الحاج ولا يجب عليه رد ما
 فضل الى الورثة **ولو** ثبت ما بقي وقد صورت هذه المسئلة رجل له اربعة الاف
 درهم او مائة ان يحج عنه فمات وكان مقدار الحج الف درهم قد فعلها الوصي
 الى من حج عنه فصرف في الطريق قال ابو خيفة رحمه الله تعالى خذ ثلث ما بقي من
 الزكاة وهو الف درهم فان حرف ثانيا بواحد ثلث ما بقي من الزكاة وهو الف
 درهم فان صرف ثانيا بواحد ثلث ما بقي مرة اخرى هكذا او قال ابو يوسف
 بواحد متبقي من ثلث جميع المال وهو ثلث ثلثه وثلثه وثلثه فان صرف
 ثانيا لا بواحد مرة اخرى **ولو** الهدى وهو ما يهدي من النعم الى الحرم **ولو**
 تحب الاجور الاكل للمهدي والاغيا الامن هذه الثلاثة لان دما الكفارات
 والنذر والاحصاء لا يها لايها اكلها الا للفقراء وقوله اكل لا يحل لغيره

الثانية
 ثم علم ان من اقام المباشرة ما ذكره قاضي خان

وهذا في الحجازية النفقة
 في الغاية يصعد السقة
 حيث قيل

والظاهر من قوله صلى الله عليه وسلم ان الحج تمتع حين فالت ان الشيخ كبير لا يستطيع ان يتسكك على الرحلة فخرجتني ان الحج حج عن ايديهم وهو مشهور واما الثاني فلما روى عن ابن عباس رضي الله عنهما ان رجلا قال يا رسول الله اني مات فلم يحج فاجبتني ان الحج عنه قال نعم وروى عن محمد بن الحج يقع عن المأمور وللامر ثواب النفقة لان الحج عبادة بذينة المال شرط للوجوب لكونه عاجزا بدونه فلا يحج فيها النية كالصلوة والصوم بل يقيم الاتفاق مقام فعله الحج بنفسه فيسقط اصل الحج عن الامر ولا حج فيه حقيقة كالفدية في حق الشيخ القاني اقيم مقام الصوم ولا صوم فيه اصلا ولهذا لا يسقط به الفرض عن المأمور وهو الحج قال صاحب الدراية في تعليقه لان فرض الحج لا يتأدى الابنية الفرض او بطلت النية ولم يوجد من المأمور شيئا منها بل وجد منه نية الحج عن الامر فقط قال شيخ الاسلام الى قوله الرباني ما له عا لما خزين كذا في النهاية في الجلب وقد نقل اكثر شراح الهداية والزيلعي وقاضي خان من المبسوط ان الصواب وهو ظاهر المذهب الذي تقر عليه الاعظم والثاني لان الآثار تدل عليه وهذا شرط النية عن الامر ويدكر المأمور في التلبية حيث يقبله متى كان فلان وقع عنه اي عن المأمور ولا يجعله اي ليس في وسعه جعل الحج عن احد الامرين لاستقلالهما في الامر قال الاتقاني والماقيدي لا مري مسئلة الكتاب لانه اذا ادى عن رجلين او عن احدهما بلا امر يصح لانه في الحقيقة جعل الثواب للغير ولو اي متى جعل ثوابه عنهما اتساره الى الفرق بينهما وبين الامرين فان لم يران يجعل احدهما الا بغير بعد ذلك لانه غير مأمور بالحج عنهما ومن حج عن غير غير امره لا يكون حجة عليه جاعلا ثواب حجة سنة ونيته عنهما الغول لا في حجة الواحدة لا يكون عن اثنين ولو في النيابة

والظاهر من قوله صلى الله عليه وسلم ان الحج تمتع حين فالت ان الشيخ كبير لا يستطيع ان يتسكك على الرحلة فخرجتني ان الحج حج عن ايديهم وهو مشهور واما الثاني فلما روى عن ابن عباس رضي الله عنهما ان رجلا قال يا رسول الله اني مات فلم يحج فاجبتني ان الحج عنه قال نعم وروى عن محمد بن الحج يقع عن المأمور وللامر ثواب النفقة لان الحج عبادة بذينة المال شرط للوجوب لكونه عاجزا بدونه فلا يحج فيها النية كالصلوة والصوم بل يقيم الاتفاق مقام فعله الحج بنفسه فيسقط اصل الحج عن الامر ولا حج فيه حقيقة كالفدية في حق الشيخ القاني اقيم مقام الصوم ولا صوم فيه اصلا ولهذا لا يسقط به الفرض عن المأمور وهو الحج قال صاحب الدراية في تعليقه لان فرض الحج لا يتأدى الابنية الفرض او بطلت النية ولم يوجد من المأمور شيئا منها بل وجد منه نية الحج عن الامر فقط قال شيخ الاسلام الى قوله الرباني ما له عا لما خزين كذا في النهاية في الجلب وقد نقل اكثر شراح الهداية والزيلعي وقاضي خان من المبسوط ان الصواب وهو ظاهر المذهب الذي تقر عليه الاعظم والثاني لان الآثار تدل عليه وهذا شرط النية عن الامر ويدكر المأمور في التلبية حيث يقبله متى كان فلان وقع عنه اي عن المأمور ولا يجعله اي ليس في وسعه جعل الحج عن احد الامرين لاستقلالهما في الامر قال الاتقاني والماقيدي لا مري مسئلة الكتاب لانه اذا ادى عن رجلين او عن احدهما بلا امر يصح لانه في الحقيقة جعل الثواب للغير ولو اي متى جعل ثوابه عنهما اتساره الى الفرق بينهما وبين الامرين فان لم يران يجعل احدهما الا بغير بعد ذلك لانه غير مأمور بالحج عنهما ومن حج عن غير غير امره لا يكون حجة عليه جاعلا ثواب حجة سنة ونيته عنهما الغول لا في حجة الواحدة لا يكون عن اثنين ولو في النيابة

وقوله الباء للملابسة كما في بيت البيت بالبحر والمدرك للاستعانة كما في كبت
 بالعلم لا نرى في كون الايجاب والقبول اجزا مادام ان **قوله** وان لم يعلم
 معناه قال في الظهيرية رجل تزوج امرأة بالعربية او بلفظ لا يعرف
 معناه او تزوجت بنفسها به ان علم ان هذا اللفظ ينعقد به النكاح يكون
 نكاحا عند الكل وان لم يعلم معناه ان هذا اللفظ ينعقد به النكاح
 ينبغي ان ينعقد ايضا كما في الصلابة والعنف لان العلم بمصون اللفظ
 انما يعتبر لاجل العقد فلا يشترط فيما يستوى فيه الجود والهرج بخلاف
 البيع والتخوة وقيل لا ينعقد بلفظ لا يعلم معناه وهو مختار صاخب
 الخزانة شيخ الاسلام تكن الرواية والدراسة تقتضي خلاف ذلك لان
 الدار والاسلام فلا يكون الجهل في الاحكام الشرعية عذرا فيها **قوله**
 والمراد بالمستقبل الامر قبل فيه بحث وهو ان الاول ان يقول
 والمراد بالمستقبل اتم من الامر لانه صرح به في المختارات بان النكاح
 ينعقد بان يقول الرجل للمرأة اتزوي بك على كذا فنقول المرأة قبلت
 وذكر الامر قبل ليس بحصر كما لا يخفى فليتام **قوله** وذلك لان حقوق
 العقد من جملة الى العاقد في باب البيع فلو صح ان يكون الواحد وكلا
 من الجانبين لادى الى التضاد والتمايز بان يكون ملكا ومملوكا ومطابرا
 ومخاضا وليس النكاح كذلك فان حقوق العقد فيه لا ترجع الى الوكيل
 ولهذا لا يملك الوكيل بالنكاح قبض المهر فلا يؤدي الى التمايز كذا في غاية
 البيان في اول فصل الوكالة بالنكاح وانما اكتفي بالمستقبل في احد
 جانبي النكاح دون البيع لان النكاح يسبقه وعدا لبا عاده فيجعل
 المستقبل الصادر بعد على التحقيق دون السوم بخلاف البيع حيث
 لا يسبقه الى عاده فيجعل المسمى على السوم والعقد لانه لو لم ينعقد بمجرد
 قوله تزوجت بعد قوله زوجني كان للزوج ان يرجع فيلحق الولي به عار

هذا اللفظ

مراد به

ظ

متمم

فينقض بذلك بخلاف البيع وعلى هذا لو قال حيث خاطبنا بملك اولئك وخبرنا فاق
 رويكم ما صح العقد ولزم كما في الريلوي وسغير محض ومخير فكم يصلح الوا
 ان يكون معبرا عن واحد يصلح ان يكون معبرا عن اثنين وكل من هو كذلك لا ينفع
 ان يكون ملكا ومملوكا لانه لا تمايز في التعبير بان يقول تزوجت بنت عمي
 فلانه على صدق كذا او لا التمايز في الحقوق كالسليم والسلم والايضا والاستيفاء
 وهي لا ترجع اليه لانه سفير لا مباشر وهذا لانه لا يستغني عن اضافة العقد
 الى الزوجين فلو كان كذلك قام عبارة مقام عبارة جميعا فنصارا اینجا
 كلاما للمام والزوج جميعا فتم العقد باثنين حكما والنايات حكما كالنايات
 حقيقة الا ترى انه لو تزوج ابنة الصغير ابنة اخيه الميت وهي صغيرة حيا
 كذا هنا بخلاف الوكيل في البيع فانه ليس بمعتبر بل ليل انه يستغني عن اضافة
 العقد الى غيره كذا في الغاية في اول فصل الوكالة قيل باب **المهر** **قوله**
 وقوله داد والصواب انه باجر عطف على زوجت وتزوجت فالمعنى كان
 النكاح ينعقد بلفظي ما من بلحق ما ضمير المتكلم كزوجت كذلك ينعقد بلا
 لموقه كداد ويدرقت معنى دادم ويدرقت فلا تعقاد منوط على ايراد
 مجموع هذين اللفظين بعد الاستفهامين حتى لو قال دادى لا يجوز اذا
 قال دادم هالم يقل الزوج بذر فتم واما اذا قال احدى هاده وقال الاخر
 دادم او داد بلاميم يكون سكاخا وان لم يقل الزوج قبلت والفرق ان ده
 امر وتوكيل وقوله دادى استخبار فلا يثبت التوكيل به نعم اذا اراد يقول
 دادى التحقيق دون السوم ينعقد النكاح وان لم يقل المحاط بذر فتم وقال
 شمس الائمة السرخسي دادى ويدر سواد كذا وجدته مسطورا في الخلاصة
قوله وصية فان قيل كيف ينعقد النكاح بلفظ الهبة فهو من الفاظ الطلاق
 كما اذا قال لثمة زوج لاسمى امه وصية فنفسك ملك فلا يكون موجبا لصدقه فلنا
 وهو منقول بها اذا قال الزوج لامرأته تزوجي بالطلاق تطلق وهو من

بوجه

معنى الصادر وكما

بمعبر

وتزوجت

اذ اقول يدر

والفصل في النكاح

الفاظ النكاح وانما يكون من الفاظ الطلاق اذا صدر
من الزوج والكلام فيما اذا صدرت من المرأة فلا يتم انه من الفاظ الطلاق
حينئذ وان تقول ان الكلام فيما اذا كان الموهوب مغاير للموهوب
له بالحقيقة وفيما ذكر من المثال ليس كذلك وفيه كونه من بقول الزوج
لا من انه وهبتك لاهلك لا يتم هذا الجواب كما لا يخفى فليتنازل **قوله** ووصية
هذا اذا اطلق او اضاف الى ما بعد الموت اما لو قال او وصيت لك ببنتي في
الحال وذلك بحضرة من الشهود ويقول الرجل قبلت بنعتك النكاح **قوله**
وما وضع لتعليك العتيق جالا الخ اي يرد عليه وصفا فعلى ان يعقد لفظ
الاقرار ايضا لانه يفيد التملك كلفظ الهبة وقيل لا ينعقد لان الاقرار
غير جائز في الحيوانات فلا يصح سببا لحكم النكاح وفيه بحث وهو انه محال
في النكاح ولا يشترط صحة المعنى الحقيقي في الجار عند اي حقيقة رجم الله
كما بين في الاصول فتدبر **قوله** فلا يصح بلفظ الاجارة وحكي عن الكرخي انه
قال ينعقد بلفظ الاجارة لان المستوفى بالنكاح منفعة في الحقيقة وان
جعل في حكم العين وقد سمي الله تعالى العوض اجرا في قوله تعالى فانوهن
اجورهن وذلك دليل على انه بمنزلة الاجارة لانها وضعت لتمليك المنفعة
وبه لا يستفاد ملك المنفعة ورد قول الكرخي بان النكاح لا ينعقد الا
مؤبدا والاجارة لا ينعقد الا مؤقتة وصورة فستلزم الاجارة ان يقول
انسان لاخر اجرت ابنتي منك ونوى به النكاح وعلم الشهود الذين حضروا
ذلك واما اذا جعلت الحرة اجرة في الاجارة بان قال انسان لاخر استاجرت
دارك منك بابنتي هذه وقيل الاخر ينعقد النكاح كذا في التبيين **قوله** وعند
الشافعي لا ينعقد وهما كلام وهو ان امكان المعنى الحقيقي بشرط عند ما
يباع الحر لا يصح بحال فينبغي ان لا ينعقد بلفظ البيع عند ما ايضا الا ان
يقال الحرة تجوز سبها فيصح بيعها فكان الحر مما يبيع بعه بهذا الاعتبار

هذا هو الوجه في النكاح
بما لا يخفى من ان النكاح
لا ينعقد الا بمؤبد
ولا يشترط صحة المعنى
الحقيقي في الجار
عند اي حقيقة
رجم الله

هذا هو الوجه في النكاح
بما لا يخفى من ان النكاح
لا ينعقد الا بمؤبد
ولا يشترط صحة المعنى
الحقيقي في الجار
عند اي حقيقة
رجم الله

فليتنازل

فليتنازل **قوله** بشرط اجتماع كل منهما لفظ الاخر اي كل من المتعاقدين الزوجين
او اي منهما حقيقة وحكما كما اذا كتب رجل في كتاب تزوجت فلانة بنت فلان
بكذا من الصادق واشهد جماعة على ما فيه وان لم يعلم ان فيه قصة التزويج
فاوصلوا الكتاب الى المرأة فقرأته عندهم فقبلت عندهم ذلك التزويج ينعقد
النكاح عند اي يوسف خلافا لهما لان الكتاب كالحطاب **قوله** سامعيت
لفظها اي لفظ المتعاقدين حتى لو كان عند الاصلين لم يحز وقصد
السكاري جاز ان يفتوا وان لم يتركروا بعد الاقامة فلم يحز لو كان
عند الاجمعيين لم ينعقد كلامهما وعند البايعين جاز على الاصح وقيل الشرط
حضور الشاهدين لا سيما عما كذا في التبيين وعند اي يوسف رجل تزوج
امراة فسمع بها ولم يسمع الاخر وهما في المجلس فاعاد الزوج فسمع
الاخر ولم يسمع الاخر لا يجوز حتى يسمع جميعا لانها عقدان لم ينفذ
كل واحد منهما شأنا هذان وروى عنه ابو جعفر كذا في المحيط فالظاهر ان
ما ذكر في المتن رواية عنه لا يصح عند فاسقين او محدودين في ذوق خلافا
لشافعي في الفاسق العليل والمحدود وقيل التوبة وما في المستوفى
والمحدود وقيل للتوبة وما في المستوفى والمحدود وبعد التوبة بخلاف
كذا في شرح المجمع واخفا بقى قال من لاننا حسام الدين في شرحه للوقت
لقابل ان يقول المقصود من الشهود اما الشهير فقط او الاثبات عند
الاحتياج او كلاهما معا والاول بوجوب ان لا يشترط الحرية والذكورة
والتكليف والاسلام والثاني والثالث بوجوب ان عدم الانعقاد بشهادة
المحدودين فالظاهر فيه قول الشافعي ويمكن ان يجاب عنه بان المقصود
من تعظيم امر النكاح وهو لا يمتني فيمن لا اهلية لهم اصلا كالعبيد والجهلاء
والافقيين لاهلية قاصرة لكن تحقق عيب ونقص فيهم كالنكاح وجماعة الشو
السيطرة فلا تقبل شهادتهم اربعة اربعة واما المحدود في ذوق

هذا هو الوجه في النكاح
بما لا يخفى من ان النكاح
لا ينعقد الا بمؤبد
ولا يشترط صحة المعنى
الحقيقي في الجار
عند اي حقيقة
رجم الله

قوله

حتى قيل ان من انتشرت آتة وأولجها بين فحذي بنتها لا تحرم عليه اسمها لم
يزداد انتشارا وأرجو الشهور من أحدها يكفى كذا في التبيين ولو
من باين لأن النكاح الأول قائم ببعض أحكامه كالنفقة والمنع من الخروج
والغرائص صيرورة المرأة بحال لو جات بولد ثبت النسب منه **ولو** ايتمها فثبت
ذكرها وأما عدمه فمن صاحب الهداية لو كانت أحدها رجلا لانه لا ريب
ان المرأة افاة عدم جواز التزوج بينهما على جميع التقادير المحتملة لان
جوازها على بعضهما لا يمنع الجمعية كما سيصح به المصنف بقوله لا بين امرأة
الرجل فعبارة المصنف واضحة في نافية هذا المعنى وان امكن استنفادته من الهداية
ايضا **ولو** فرق أي بينه وبينها لانه لا وجه للتعيين لعدم الاولوية ولا للتميز
في أحدهما لا بغيره لعدم الافادة التي هي حل القبول للزوج لعدم
ثبوته مع الجملة او للضرورة في حقها لأن كلامهما يبقى معلقة لانه ان تزوج
ولا مطلقا فيعين التعريف هذا زبارة ما في العناية **ولو** صح نكاح الكتابية أعز
عليها بانها مشركه قال الله تعالى وقالت اليهود عيسى بن الله الآية وقد ذكر
في التفسير ان اسم اهل الشرك يقع على اهل الكتاب فيكونون داخلين
تحت المشركين فينبغي ان لا يجوز نكاح الكتابيات كما يقتضيه
قوله تعالى ولا تنكحوا المشركات واتحوا بان الله تعالى عطف المشركين
على اهل الكتاب في قوله تعالى لم يكن الذين كفروا من اهل الكتاب للمشركين
ولا محالة ان المعطوف غير المعطوف عليه والآية التي ذكرها المعترض في تأويلها
مذكورة في العناية فليست فيها **ولو** لا يجل نكاحها فالحلاف في صحة النكاح
عنده لا عند ما ليس بتحقيق لانهم ان كانوا كما قاله الاعظم صح عندهما ايضا
وان كانوا كما قاله لا يصح عنده ايضا وأما الخلاف في نفسه الصوابه
فهو حقيقي حتى قيل ان الفتوى على تفسيرهما كذا في الهداية والظاهر **ولو**
فلا يجب على الزوج الاستبراء ولكن ليستحب له ذلك عند محمد والولي عندهما

صيانة لما يملك كما صرح به في العناية نقلنا من الولي الحجي وكذا مستحب الاجتهاد
من تزوج المنيعة عند محمد لا عند **ولو** لانه يشبه ان ولدها بناء على ما روي
الحسن عن الاعظم **ولو** الله تعالى انها اذا تزوجت جاز النكاح ولكن لا
يقربها من زوجها حتى تضع حملها كذا في الاكلية **ولو** صورة المعلقة الخ والذي
يستفاد من شرح الهداية ان بطلان المنعة يثبت بالاحاديث الصحيحة
لا والله صلى الله عليه وسلم اجعلها بثلاثة ايام في امرأة اشترى على الناس
فيها العروبة ثم طاعها هذا حديث رواه محمد بن الحسن فعلم بانماثل
هذه الآثار انما نسخت ومظهر هذا النسخ الاجماع وتقرئ لاحاد
دليل النسخ لانه الاباحة كانت مرفقة بثلاثة ايام فلم يبق بعد ذلك وأما
النكاح المرفق فهو نكاح متعة معني وهو باطل لا لان كان مكر
فكذا وهذا وذكر لان معنى المنعة هو الاستمتاع بالمرأة مؤقتا لا لتحقيق
مقاصد النكاح وهو حاصل منها وان عسر بلفظ النكاح لان مقاصد
لا يختص في مدة معينة ولا فرق بين طول المدة وقصرها وهو اختيار
صاحب الهداية ومن يقتضيه روي الحسن عن الاعظم انها اذا كرا
من الوقت ما يعلم انها لا يعيشان اليه كذا في نسخة ونحو صح النكاح لانه
في معنى التاميد وهذا زبارة ما في الشرح والذي بينهم من عبارات
شرح الهداية في الفرق بينهما شيان أحدهما لفظ يشارك المنعة
بالاشتقاق نحو تمتع بك واستمتع بك بالما أو متعيتني نفسك اياها او
عشر ايام اولم يقل اياها ونحوها بلا اعتبار تعيين شهر ونحوه في نكاح
المنعة وآلها في شهود الشاهدين في النكاح المرفق مع ذكر لفظ التزوج
والنكاح وان يكون المدة متعينة واذا شرط في العقد ان يلقاها بعد
شهر مع النكاح وبطل الشرط بالاتفاق لان اشترط اطلاق يدك
على انعقاده موبدا ولو احتشيت هذا الومض في الشهر لم يبطل النكاح بخلاف

كافيه

وجرد

الموقت فانه لا يبقى بعد مضي المدّة كالاجارة كذا في العناية ولو تزوجها
مطلقا وفي بيته ان يقعد معها في مدة نواها فالنكاح صحيح والباس
بترجيح النهاريات وهو ان يتزوج بها على ان يقعد معها نهائيا دون
الدليل كذا في الربيعي **والله اعلم بالصواب** نكاح صفة مكلفة اشارة
الى جواز نكاح الصغار والمجانين والمأيك لان خلافه في
استراط الوالي في صحة نكاح هو لا في اختلاف في الحق كما صرح به المصنف
والشارح **قوله** لكن للولي الاعتراض يعني اذا لم يملك من الزوج بعد اتمام
اذا ولدت فليس للاوليا حق الفسخ كيلا يقع الفراق بين الولد من يربيه
فالصاحب النهائية ولكن ذكر في مسوط نكاح الاسلام واذا تزوجت
المرأة من غير كفوف فعلم الولد بذلك فسكت حتى ولدت اولاد ثم بداه
ان يخاصم في ذلك فله ان يفرض بينهما لان السكوت امانة جعل رضاه في
حق النكاح في البكر ايضا بخلاف القياس **قوله** وفي رواية الحسن بن
ابي حنيفة رضي الله عنه لا ينعقد اي يجوز النكاح ان كان كفو او لا
يجوز اصله وهو المختار للفتوى لهما والرفاق قال شمس الامينة
رواية الحسن اقرب الى الاحتياط لئلا يفسد على باب التزويج من غير
كفو روى ابو سليمان عن محمد بن سكا ح ما يدل على باطل مطلقا سواء
كان كفو او غيره كذا في الحائثية **قوله** لا ينعقد بعبارة الشافعية لا يصح هذا
النكاح سواء زوجت نفسها او بنتها او امها او ابنتها او غيرها
او وكلت غيرها او زوجها او بنتها او غيرها او غيرها او غيرها
والعناية **قوله** الا لا يحد وعند ما ليس الا لا يحد فقط حتى ان تزوجها
عند عدم الاب لا يجوز عنده كذا في العناية **قوله** وصحتها اقول السكوت
رضي في مواضع التاسع عشر اراد التفصيل فليست في شرح العقد في النكاح
الراهيدي **قوله** وصحتها قيل الصحيح قد يكون بالاستئذان فلا يدل على

ويبين

الرضا لكن ذلك معروف بين الناس فلا يقدح في صحته **قوله** لا يصح
اذن لانه يكون لشدة الحياء فاشبه السكوت وقيل ان كان ذمها خارجا
لا يكون ررضا لانها شئت من العدم وان كانت باردة يكون ررضا لانها من
النسوة يقال امر الله عبيدك براد به السرور كذا في العناية واما العنق والصد
وعنده فهو محتار والعقبة الى اليك كذا في البيان **قوله** كما في التيب وهو ما حو
من ثاب اذا رجع يعني ان يصيبها لاجع وعابدا لها ومنه يسمى الثواب
ثوابا لانه منفعة عمله ترجع وتعود كذا في العناية **قوله** يوثقة وهي الطفر من
فوق الى اسفل **قوله** او تعيس يقال عتست تعيسا اذا جاوزت وقت
التزويج فلم تترجع كذا في الجهمي **قوله** او تاي يعني شرط عدم صدوره مكررا
منها كذا في الكون بحجة **قوله** لها حكم البكر وذلك لان البكر هي التي يكون نصيبها
الانصيب وهي هذه الثابتة احدها من الباكورة وهي اول الثمار او من البكر
وهي اول الثمار عناية في الباب ان الحلافة ذهبت عنها وتسمى هذه الحلافة غلما
فبزه والمهاجر من ان تكون عذرا لانه ان تكون بكرا كذا في الحائثية **قوله**
فالقول قويها يعني اتفاقا من اصحابنا لكن عندها على ما يرون وعند الاظم
لا واما عند غيره فالقول قوله لا ينعقد اي ينعقد عليها السكوت وهو اصل لانه
عدم النطق والاصل في الممكن العدم والمرأة تدعى الرد وهو امر حادث
كالشروط لم بانحياز مع صاحبها اذا اختلفا بعد مضي المدّة فادعى الاول
الرد ونكره الثاني فالقول له لم ينعقد بالاصل الذي هو عدم العمل ولنا
ان مرجع الاختلاف لزوم العقد ونكاح البضع في منكره بذلك فسكت
بالاصل الذي هو عدم العقد والمرأة مدعية بصورة منكره معنى القول
قوله مع البين لانه منكر للثمن معنى وهذا اختلاف مسئلة الحبان لان
لزوم البيع قد تحقق بمضي المدّة قبل اظهار الرد وبعد لزوم البيع لا يلزمه
الرد وهذا بيان ما في البيان والكفاية **قوله** ونقبل بيته على سكوتها فان

والعناية للمعاني كما لا يخفى في دعوى
رد الولد بغير مدعيه حكمة

فيلزم منه شهادة على النفي لان السكوت عدم وهو على النفي غير مقبول قلنا هي
مقبولة عليها اذا كان علم الشاهد محيطا به كما اذا ادعى الزوج انه قال قول النصارى
فيما اذا ادعت المرأة قال عزير ابن السموم يقول قول النصارى واقامت على ذلك بينه
حيث تقبل ويفرق بينهما لما انه لو كان قاله لسمعته الشهود فكذلك هذه او قول
بالسكوت امر وجودي وهو غير الشفيع فيلزم عدم الكلام **في السكوت**
من لوازمه فلا شهادة على النفي عندها **في** بناء على انه لا يحصل في السكاح
عند الاعظم من امر ان تنقض هذه المسئلة ولم يرها عند فليست في كتاب السكاح
من الهداية وشروحاتها ونفصلها في هذا الكتاب **في** ولو لم يكن السكاح الصغير
الحج يعنى اى ولي كان ولو كرها **في** وفي غيرها ولو كان ذلك الغيب ايا او قايما
في وفيه خلاف الشافعي رحمه الله الخ اقول وفيه خلاف ابي يوسف ايضا
من جهة انه يقول يلزم السكاح في غير الاب والجد ايضا ويكرهنا رابح بلوع
مطلقا قياسا لما سائر الاولياء عليها بما جامع القرابة وان تنا وتنت ولها ان
اقرب الاولياء بعد الاب والام وقربا بالنسبة اليها ما قصده والنسبة
لا محالة مشعر بقصور الشفيع فيستطرف الحلل الى المقصود لانهما ليست
مخصصة في الكفاية والمهر بل في السكاح مضافا اخرى مؤخره والظاهر
العشرة وغلظها وكرم الصبغة ولو اهما وتوابع النفقة وتقتيرها وهذه
المقاصد اهم من الكفاية ولا توقف عليها الا بعد بلوغ ونظر صايب للمقصور
شفقة بما لا يحسن النظر فيتوهم الحلل فيها فيستدرك خيار الاولاد كما
في الاكلمية **في** فجهلها عند من فيمندها خيارها الى حق المجلس يعنى مجلس
بلوغها بان رأت الدم وقد كان بلوغا حبلا للسكاح او مجلس بلوغ الخبر
بالسكاح كذا في الاكلمية **في** لانه لا تنقض للعلم لانهما مستغفرة في خدمته
مولاها فافترقا قبل هذه التفرقة لا توقف على كون مسئلة الخيارات
معلومة للحج اير بل بتحقيق نفس التفرقة وهذا دون المعقولات كافي

فكان هو

المقاصد
النافع

الزوج

الفرق بينهما فايراد قوله فان طلب الخ الذي يعنى الى السكاح وجوابه
الذي لا يخلو عن التعقيدات تكلف مستغن عنه ونحن نقول ان تحقيق
هذا المقام بحيث لا يحوم حوله او هام هو ان التفرقة والسوال
انما يراد على التباين المذكور بالنسبة الى العلوم التي هي من ضروريات الدين
فجوابه عين صواب ليس فيه شئ من التعقيدات لان المقصود منه دفع الاز
عن ظاهر الحديث لا التام امر التفرقة فافهم **في** ولا يقيماها اى لا يبطل خيار
الغلام واليتيم باعدهما عن المجلس المذكور بل يمتد الى ما وراء المجلس
وقد فرغ من خيار البلوغ والعنف بوجوه خمسة ذكرت في العمارة فليطلب
منها **في** سدى وهو بضم السين وفتح الدال المهملة يعنى المفقور منه قوله تعالى
يجيب الانسان ان يترك سدى **في** وشرط القضا الفسخ من بلغ غير
عن هذا التفرقة بالفسخ اشعارا بان التفرقة الواقعة بهذا من الخيارين
الفسخ الطلاق ولهذا يصح من الاثنى والطلاق اليها والاشترائط على
كون التفرقة فسخا شيان الاول انه لو فسخ قبل الدخول لا يجب فيه
نصف المهر ويجب في الطلاق اما بعد الدخول فيجب فيه المهر الكامل لا المهر
حقه يعقد صحيح غير موقوف على الفسخ لا يظهر في المستوفى الثاني انه لو
نكح الزوج بعد الفسخ يملكها بطلقات ثلاث وقولهم السكاح لا يحتمل
الفسخ انما يتم في حق السكاح النام وهو ما يكون صحيحا وناجرا ولا ريب
واما قبل النام وهو الفاسد او الموقوف او ما فيه خيار البلوغ فيقبل
الفسخ وتزويج غيره لاب والجد الصحيح نافذ غير لازم قابل للفسخ كالمستغفرة
في فان الاول النام الضرر على الزوج يعنى ان الفسخ هنا لا يقع ضرر
حقى وهو يمكن الحلل بسبب قصور شفقة المزوج ولهذا يشتمل الفسخ
الذكور والاثنى لان قصور شفقة كما هو في حق الحاربه يمكن كذلك
في حق الغلام واذا كان الضرر خفيا لا يبلغ عليه لان فسخ المسئلة فيما

يقتضى بقوله لا يخلو عن التعقيدات
فان طلب العلم امر التحقيق مع
التفرقة لا التفتة هو
التأيد

احد في الطائفة لان الولاية قد رأت بلوغها عاقله فلما بحث بعد
 وليس بشيء كما ذكرنا لوجود العجز هذان بدع ما في العناية والتبيين لكن في
 شيء وهو ان التعرض لمصلحة وفي المجنونة مع دخولها في قول المصنف والولي
 العصبية وفي قول الشارع اي قدم الحجة وان سفل لمكان خلاف محمد والناس
 في روايته الاخرى فتوهم التكرار والاستدراك هنا وهم محض
قوله وتعتبر الكفاية اي من جانبها لان الشريعة تباين ان تكون مستفيدة
 للتبيين لا من جانبها هذا بالاتفاق في غير مسألة التوكيد واما فيها
 فهو كذلك عند الاعظم واما عندها فهي معتبرة من جانبها اي من استحقاقها
 من ان ادا المقتضى في الاكتمال والبرهاني في باب المهر في شرح مسألة
 تزويج المأمور بنكاح امرأة أمه وفي الجمع اسلاما الى قوله وحديث قال
 النبي صلى الله عليه وآله في المهر لا يتم تزويج بها الا بالنسب وقال في العناية في هذا
 المقام واما في العرب فان من لا اب له في الاسلام او اب واحد فيه وهو
 مسلم فهو كفؤ لمن له اب فيه اولئك الظاهران قوله وفي العجز عطف على قوله
 في النكاح فيكون تقدير الكلام وتعتبر الكفاية في نكاح العرب نكاحا
 وفي نكاح الجمع اسلاما ولا معنى لآبوه وروبي عن الثاني الذي
 اسلم بنفسه او اعتنق اذا اخذ من القمائل ما يقابل نسب الاخذ
 كان كفؤا له وديانة اي الصلاح والتقوى لان اهل المفاخر والمراة
 يلحقها العار من فسق زوجها فوق ما يلحق من دناءة نسبه فليس
 فاسق كفؤا لبنت الصالح هذا بناء على ان اكثر بنات الصالحين صالحات
 والا فيجب ان يكون بنته فاسقة فتكون كفؤا للفاسق كما صرح به في الفتاوى
 فاجابة الظاهرة ما اختاره بن الساعاتي وهي ان الفاسق لا يكون
 كفؤا للصالحة **قوله** قلها ان يغتسل فيه بحيث لان قوله ان يغتسل يقتضي
 محبة النكاح غير الاب والجد وهو خلاف الواقع حيث لا رواية في جواز

يقام

انما

اصلا فمخالف لقول المصنف لا غيرهما حتى شنع الفاسل النقطة راني على الشارح
 في التلويح حيث قال لا رواية اصلا في جواز النكاح غيرهما الغين وغير
 الكفو مع انه اشار الى جوازه في شرحه للوقاية وقد ذكر في الخلاصة نقلا
 والمحيط ما يؤيد فيلنظر فيها **باب المهر** اقله عشرة دراهم اي سواد
 كانت مضروبة او غير مضروبة حتى يكون ثلث عشرة نيزا وان كانت اقل
 بخلاف نصاب المهر من اراد الاطلاع على اقله مختلفة في تقدير
 اقل المهر بحيث لا يجوز حمله على ما سائر المعنيات فيستظهر في التبيين **قوله** وعند
 الكوفي يعتبر بخلافه اقله يعتبر بخلافه هو لا يشبه بالفقه كذا في الزيلعي
قوله وهي ربع بكسر الدال وسكون الراء المهملة فيص المرأة على ما في
 الجوهري وفي المقرب ما تلبسه المرأة فوق القميص والخمار بكسر الخاء
 العجينة ما تغطي به المرأة جميع بدنها المخرج من الدار ان احتاجت اليه
 قالوا هذا في ديارهم واما النساء فيربا تلبس اكثر من ثلاثة فتن يد على
 ذلك ازار ومكعب فان كانت من السفلة من الكوياس وان كانت وسطا
 فمن القزوان كانت من نفعة عن الابرسم كذا في الكافي والاكلم **قوله** والمهر
 وهي بكسر الواو وفحها مكمل فعلى الاول هي التي فرضت امرها الى من ينكحها
 بلا ذكر مهر او على ان لا مهر لها وعلى الثاني هي التي فرضت امرها الى من ينكحها
 الزوج كذا في الكوفي حجة وما ذكره الشارح بقوله هي التي يكون ان يحل على
 كل واحد من هذين المعنيين وان كان الحمل على الاول اظهر **قوله** وما عنيها
 وجب التقصيص بدكره لانه ليس يكون حكم موته مغاير الحكم موته بل هما
 متحدان كما صرح به في البيان حيث قال ان التسمية بعد العقد صحيحة
 تستقر بالدخول والخلوة الصحيحة وموت احد الزوجين فنقول فعل وجه
 كون مطلع النظر في هذا الباب بيان ما يجب عليه لبيان نصيب وثبتها
 من مهرها **قوله** هذا نظير المانع الحي قال الزيلعي المراد بالمرء من مهرها

راسها والمهر ما يقضى به المرأة

المرأة

ايها كان مرضا يمنع الجماع او يلحق به ضرر وقيل هذا التفصيل في مرضها واما
 مرضه فمما يقع مطلقا سواء تعذر الجماع او لا وسواء لحقه به ضرر او لا
 فكل مرض هو من جانيه يمنع صحة الخلق لان جماع الرجل يجب التمسك
 والتمسك لا يحل الا في الهذاية والبيانية **قوله** وصوم ورمضان واحرام
 لغرض ونفل واما فتيلا الصوم والطلق الاحرام لان بافطار رمضان يجب
 العتق والكنان جميعا وفي ذلك خرج عظيم يمنع صحة الخلق وفي التطلع
 لا يجب عليه الا قضاء يوم واحد وهو امر يسير وبافساد احرام التطلع
 يجب عليه ان يقضى في هذا الاحرام الفاسد وان يقضى في غيره العام القابل
 قبل هذه الامور تنسدية وهذا استوى النفل والضرر في منع الجماع عن
 صحة الخلق هذا رتبة ما في البيانية **قوله** كخلق محبوب اي كما لو كان المهر خلق
 من قطع ذكره مع خصيئته هذا عند الاعظم خلافا لها وجه في الجملة ان يخرج فون
 عن المريض لان الوطى متوقع منه من والمريض ولا يتوقع هناك اصلا
 فلما لم يقع خلقه فلان لا يقع خلقه المحبوب او لا فيجب نصف المهر المتعلق
 بعد هذا خلاف خلقه العين والخصي فانها صحيحة يجب لها كمال المهر اتفاقا
 لان التمسك سالمة فادبر الحكم على سلامتها ولا آفة للمحبوب فافترقوا وجه
 وقوله ان المستحق بعقده تسليم المرأة نفسها بما يليق بحال المحبوب وهو
 السخى والمساكين فصار التسليم في حقه بحيث لا يحتمل الشبهة فخرج عليه
 تسليم البدل وهو كمال المهر ولهذا اذا ولدت امرأة ثبت النسب منه
 كما يصح بخلاف المريض حيث يرجي منه الوطى برؤا المهر فلا يكمل التسليم
 المستحق ولا احتمال هنا التسليم اخر فافترق هذا التخصيص ما في القاية **قوله**
 التي لم يستجب لها المنعة حكما للطلاق وان جاز ان تكون مستحقة لمعنى اخر
 كما يقال في عيب العطر لا يكسر في طهرين المطلي عند الاعظم اي حكما للعيد
 ولكن لو كسر لكونه ذكر الله تعالى يجوز ويستحب وهذا اختيار صاحب

القاية

الهداية وعلى رواية صاحب التاويلات والنفس والكشاف والمختلف
 ان المنعة في المستثنى ايضا مستحبة فلا يصح المستثنى على وان يتم
 قوله لانه او حشما اي او قعها في الوحشة وهي الخلو والهم كذا في
 الصحاح **قوله** فيستحب ان يعطيه شيئا الخ دفع لما قيل انها ليست
 بمستحبة ولا سنة ولا واجبة في المطلقة المذكورة بناء على ان المنعة خلاف
 المهر فلا يجامع **قوله** لانها لم تأخذ شيئا اي من مهر المثل لان ثقيفه متعسر
 بتقصيفه منوط عليه فوجب المنعة خلفا عنه قوله وانما البضع اي طلب العتق
 العهود لا يمنعك عن المال لقوله تعالى ان تبغوا با منكم الاية **قوله**
 والالف الذي هو متعلق بجواب سوال مقدم تقديره ان يقال نعم وان
 قبضت تمام المسمى لكن سلت كلمة اليه فيجب تسليم نصفه ايضا وقال
 صاحب الكافي في تقرير هذا الجواب تزوج امرأة على الف فقبضتها و
 هبتها لم يتم طلقها قبل الدخول بها حج عليها انحصارها لانه لم يصل الى
 الزوج عين ما يستوجب بالطلاق قبل الدخول لانه يستحق به نصف المهر
 والمقبوض ليس بمهر بل هو عوض عنه وهذا لان المهر دين في الذمة
 والمقبوض مكان مثله لا عين ولهذا لا يلزمها رد عين ما قبضت بالطلاق
 قبل الدخول فصارت هبة المقبوض كهبة مال اخر انتهى كلامه **قوله**
 في العقود والفسوخ يعني عندنا وفي هذا الطلاق شبهة الفسخ وكذا
 اذا كان المهر مكيلا او موزنا اخر في الذمة لانها ايضا دين غير معين وتعين
 جميع هذه المذكورات في خمسة مواضع وهي الوكالة والودعة والفضب
 والبيع الفاسد والصرف **قوله** وقد حصل بزيادة ولا يبالى باختلاف
 السبب عند حصول المقصود لانه غير مقصود بنفسه كمن يقول
 لا خير لك على الف درهم من ثمن هذه الجارية التي اشتريتها منك وقال
 الاخر الجارية جاريةك ولي عليك الف لانه المال لحصول المقصود وان

الاستثناء

لا يزوجها الا بعد ان يرضى عنها

تخير

كذب في السبب وهو بيع الحمار بقران قيل فما الفرق بين هذا وبين ما هو
 بعد قبضه بحيث يرجع هناك عليها بنصف المسمى وانه فلم لا يجوز ان
 يقال ههنا ان المرأة بالهبة من الزوج صارت مستهلكة للمهر او
 فكانها قبضت ثم استهلكت وان ما سلبت اليه بالابرا غير ما يستحقه الزوج
 بالطلاق قبل الدخول وهي براءة ذمته عما عليه من نصف المهر بالطلاق
 قبله فلا براءة للمرأة عما يستحقه كما صرح به في الحاشية والعناية في توجيه
 القياس الذي هو قول زفر بعينه قلنا قد اشار الشارح
 الى الفرق او لا بتفسير الهبة بالخط لان الهبة التي بعد القبض لا يكون
 خطا كما لا يخفى وثانيا بقوله والمرأة لم تأخذ شيئا لترده لان هذا
 لا يستقيم في الهبة بعد القبض ومع هذا لا ينقطع عرف الاستبانه
 الا بان يقال ان هبة المهر قبل القبض اسقاط الدين والدين
 يتعين في الاسقاط قبل تعين ووصل الى الزوج عين ما يستحقه
 بالطلاق قبل الوطى فاستحال ان يرجع عليها بعد الطلاق بعين ما مل
 اليه ولهذا لم يكف الا نقابي في غايته في توجيه الاستحسان بما
 ذكره الشارح بل عطف عليه توجيه اخر تلخصا حققناه بقولنا
 ان هبة المهر قبل القبض الخ **قوله** وعندهما الشيطان صحبان حتى
 كان لها الالف ان اقام بها والالفان ان اخرجهما لان ذكر كل واحد
 منهما مفيد فيصح ان جميعا **قوله** كل منهما فاسد وجه قوله انه ذكر بمقابله
 شيء واحد وهو البضع بدلين مختلفين على سبيل البدل وهما الالف
 والالفان فتفسد التسمية للجها له فيجب مهر المثل لا سقن عنه ولا
 يزاد عليها كذا في البيان **قوله** فنصفه الاخر اجماعا اما عند ههنا لان
 البدل الاصل هو المسمى وانما يصار الى مهر المثل اذا فسدت التسمية
 من كل وجه وههنا ليس كذلك لان مكان العمل بالاكس لكونه متيقنا

واما

وانما عند فلان الاصل هو مهر المثل وانما يصار الى مهر المثل اذا فسدت
 التسمية من كل وجه وههنا ليس كذلك لان مكان العمل بالاكس لكونه متيقنا
 حقيقا وانما عند فلان الاصل هو مهر المثل وانما يصار الى التسمية اذا
 فسدت من كل وجه ولم يصح ههنا للجها له والواجب فيما لا يصح فيه التسمية
 التسمية ونصف الاخر يرد عليها عادة فوجب الاعتناء بالزيادة حتى
 لو زادت متعة مثلهما عليه وهو جسمانية مثلا كان لها ذلك صرح
 به مفتي الثقلين **قوله** في عقد فاسد مثل النكاح بلا شهود ونكاح الخ
 في عدة الاخت في البائن والحامسة في عدة الرابعة ونحوها **قوله** اي ثبت مهر
 مثلهما اقول فيه اشعار بكونه فاعلا للفعل المقدر فلزم كونه تكرارا
 لقوله قبل هذا عمل المثل لان معناه فيجب مهر المثل فالظاهر ان يكون
 هذا مبتدئا وما بعده خبره من ايهما المعنيان المذكوران في الشرح كما
 يشعر به صرح بقرره في العناية والكرسيه اللهم الا ان يقال لم يرد به
 العطف على النسب بل اشار الى ارتباط هذا القول بما قبله رعاية
 لجانب المعنى فلينظر **قوله** ويجوز الا قيل لا يعتبر الحمار في اهل بيت الشرف
 والحسب وانما يعتبر ذلك في اوساط الناس اذ الرغبة فيه من الحال خلاف
 بيت الشرف ولقد احسن من زاد فيها به المماثلة العلم والادب والخلق
 الكامل كما فعل الربيعي **قوله** فمن الاجانب اي ان لم توجد امرأة تماثلها في
 الاضاف المذكورة في قوم ايهما منهم مثلهما مهر من يماثلها فيها من الاجانب
 من قبيلة هي مثل قبيلة ابيها وعن اي حنفية انه لا يعتبر الاجنبيات كذا
 في الربيعي قال الا نقابي رحمه الله بشرط ان يكون المخير بمهر المثل حلي
 او رجلا وامراتين وبشرط ان لا يقطع الشهادة فان لم يوجد على ذلك فهو مهر
 فالقول قول الزوج مع يمينه **قوله** على تقدير المنع اي يجب على الزوج تفقيرها
 عند الاغتراف رحمه الله ولو منعت نفسها عنه لاجل مهرها لانه منع

١

لم يحن فلا تكون ظالمة **قوله** برضاها لانها لو كانت مكرهة او صبيبة او مجنونة
 فلها الامتناع اتفاقا كذا في العناية **قوله** بطريق المهرم اي مفهوم
 المتخلف ثم انشا الى معناه بقوله ان التخصيص **قوله** وان اختلفا في
 المهر هذه المسئلة على وجوه لان الاختلاف اما ان يكون في حياتهما
 او يختلف الورثة بعد موتهما او يكون بعد موت احدهما فان كان في
 حياتهما فاما ان يكون قبل الطلاق او بعده وكل ذكر على وجهين
 اما ان يكون الا اختلاف في اصل التسمية او مقدار المسمى **قوله** لانه لا
 يختلف في النكاح لان النكاح بذكر عتق هو لا بحري فيه فانه لو قالت انا
 لست بامرأة تكن دفعت نفسي اليه واجتهدت له للمساكن لا يصح لا يقال ان
 الكلام في المهر دون النكاح ويجري الخلاف في المال اتفاقا كما سبصر به
 المصنف في كتاب الدعوى بقوله اذا ادعت المرأة التي الى قوله يلزم المال
 لا نقول ما ذكره هناك رواية وما ذكره الشارح ههنا دراية
 منه وقدر من المهر بقوله ينبغي وجبة الدراية ههنا عدم منع التحليف
 عند النكاح اذا الاصل عند مهر المثل دون المسمى فيجب مهر المثل
 واما عندهما فيجب فيه نفع لوجوب المسمى عند النكاح لانه الاصل
 عندهما **قوله** كالخمر والخلوى والشوى والفاكهة وغيرهما لا بد من
 ولا يعطى في المهر عادة **قوله** بخلاف الخنطره ومثلها الدقيق والشاة للحيه
 والتشكر والتمر واللوز والجوز والمعسل والسمن والفاكهة وغيرها
 من المطعومات التي تبقى مثلها شهرا وقيل ما يجب عليه من الخبز
 وغيره ليس له ان يحتسب من المهر وما لا يجب عليه كالثياب التي لا يحتاج
 المرأة اليها الا في الخروج كالجنب والخف له ان يحتسب منه حتى قيل لا
 على الزوج حفظها ويجب عليه خفت امرها لانها منهية عن الخروج دون امتهانها
 كذا نقل في الظهيرية تعجبا هذا زهدنا في الشرع **قوله** فايجاب القيمة لا

في المهر ما ذكره

كذا

لا تكون

بعض النكاح والطلاق منه

لا يكون اعراضا عنه بل يكون اخذ قيمته كاخذه عينه ولهذا الواجب بقيمة
 الخبز بقر قبل الاسلام بحبر على القبول فيم دون الخبز نقل عن العناية
 انه يرد على هذا ما لو اشترى دقي داما من ذمي بخر او خنزير وشيخها
 المسلم ياخذها بالشفقة بقيمة الخنزير فلم يجعل قيمة الخنزير
 كعينه واجب بان قيمة الخنزير انما يكون كعينه ان لو كان بدلا من
 الخنزير كما في مسئلة النكاح اما اذا كان بدلا عن غير فلا وفي مسئلة
 الشفعة قيمة الخنزير يرد عن الدار المستفوعة واما حبر اليمين للفقير
 بها لا غير فلا يكون للحكم عينه كذا في النبي **باب النكاح الرقيق والحر**
 قبل الرقيق المملوك وقبل الرق الصغير وضده الحق **قوله** وهذا
 المعنى البق بالعبد المتمتع بعيني ان هذا اللفظ وان اختلف معنى الر
 والقبول لكن على الرق منه وهي ثمرة العبد على مولاه بعدم الاتقان
 اليه حيث تزوج بغير اذنه فتجمل عليه **قوله** اي تزوج كل واحد بلان رضاه
 اقول ان هذا التفسير تقيح بان معنى الرق ههنا ان يتقد نكاح المولى
 عليها من غير رضاها الا لا خيارا على النكاح بالرة المضرب قال الزيلعي
 وهذا بخلاف المكاتب والمكاتب لا يملك الحق بالاجانب بغير الكفاية
 ولهذا يستحق ان الارش على المولى بالحياتة عليهم وتنتهي المكاتبه المهر
 اذا اوكلها المولى فصارت كالحرة فلا خيار على النكاح وان كانا صغيرين
 وهذا من اعزب المسائل حيث اعتبر فيها راي الصغير والصغير في تزويجها
 حيث قالوا لوزوجهما المولى بغير اذنها فوقف على اجازتهما فاديا
 المال وعقلا لا يعتبر رايها مادام صغيرين بل ينفع به المولى والمولى
 انهم كلامه **قوله** لانه عجل الخ ولو عطل بانه منع للمهر منه قبل التسليم فيجوز
 بلع البذل كما فعله صاحب الهداية لكان سالما عما يقال ان التعجيل موجود
 في القتل بعد الوطى ايضا والمهر واجب فيه **قوله** لانهما قد رضيت بذكره على

قال طه بن حنبل في المهر
 من غير رضاها لا يكون
 نكاحا ولا يبرأ منه
 قاله في المهر
 قاله في المهر

قاله في المهر
 قاله في المهر
 قاله في المهر
 قاله في المهر

قاله في المهر

قاله في المهر

هذا المزوج المنكح وقع باذن المولى بعد ان رضيا بها واستيدا انهما
 للزوج لهما لان الرضا ثابت فيه ايضا فينبغي ان لا يثبت لها خيار
 العتق وقت اعتاق المولى اياها وليس كذلك لاننا نقول ان رضاها
 وعدمه سواء عند تحقق اذن مولاها فلا تأثير لاصلا وقت العتق
 وانما خص الامة بالذكر مع ان الحكم في العبد كذلك ليعتق عليها مسئلة
 المهر لا خصصا بهادونه كذا في الاكلية **قوله** لئلا يكون الوطى حراما
 قيل عليه الذي يتبادر من ظاهر التعليق ان يباح للاب وطى جارية
 الابن مطلقا مع انه وطى به بلا علق بوجوب العقر عليه وهذا يثبت في
 الابا حة فلو علل بصيانة الولد عن الرف كافي مسائر المعترسات لا يرد
 عليه ما ذكر **قوله** وبقيسد النكاح ثلثا في بين الملكين وعليها الف
 درهم وسقط المهر لان المولى لا يستوجب على عبده دين **قوله** بطريق
 الاقتضا وهو دلالة اللفظ على معنى خارج يتوقف علمه صدقة او
 حصنة الشرعية والعقلية **قوله** والجواب عن الاول وقد قرر شرح الهدا
 هذا الجواب هكذا ان الشئ قد ثبت ضمنا وبخا وان لم يثبت صريحا
 وقصد اكسب الاجتهاد في ارحام الامهات فان ثبت ضمنا ولا يثبت
 قصدا **قوله** يثبت به لو ازمة لاستحال ثبوته لان عدم اللازم يدل
 على عدم الملزوم **قوله** فان اسلم المتزوجات اي بعد ان تزوجا في كثرهما
 بلا شهود **قوله** او في عدة كافر اي وتزوجا والزوجة في عدة كافر **قوله**
 المحرم ان كثر زوج المحرم امه او اخته او بنته **قوله** ان كان احدا من
 مسلمان في الكفر بنية فان قيل كيف يصح هذا التعميم ولا وجود لنكاح
 المسلمة مع الكافر اي كاف كان ثلثا هذا محمول على حاله البقايان
 اسلمت المرأة ولم يوصر الاسلام على الزوج بعد فجات بالولد قيل هذا
 اذا لم يختلف الدار اما اذا كان الولد في دار احب والاب اسلم هنا

بسم الله الرحمن الرحيم
 في جواب سؤال
 في جواب سؤال
 في جواب سؤال

الثاء اذ لو لم تثبت
 لعازمه صو

لا يتبع ولده ولو عكس يتبع ولده لان الاب حينئذ من اهل دار
 الاسلام حكما **قوله** وهو طلاق او كثره كون التفريق طلاقا او
 فسحا يظهر في وجوب المهر وعدمه كما يفصح عنه قول المصنف ولا مهر
 هنا وشرح الشارح الى قوله طلاق قبل الدخول فكل المهر وكذا
 لو مات احدهما قبل التفريق وان كان قبل الدخول كذا في الكوشية
قوله حتى يختص ثلثا ان كانت من مختص او محضي ثلاثة اشهرات
 المخص قبل الاسلام الاخر قبل مضيها لم تبين وانما جعل سبب
 البينونة ما ذكره لانه لا يحلو اما ان يكون اسلام المسلم او عرضه على الاخر
 المص على الكفر او كفر او اختلاف الدين لا سبيل الى الاول لان الاسلام
 طاعة لا يصلح ان يكون سببا لغوات النعم ولا الى الثاني لتعذر سبب
 قصور اليد والولاية عليهم ولا الى الثالث لان الكفر كان موجودا قبل
 ذلك ولا الى الرابع لان نشأ اختلاف الدين هو الاسلام وقد بينا انه
 لا يكون الذي هو الحيض او بدله مقام سببها الذي هو تفريق الفاسق
 عند ابد الزوج الاسلام ثم هذا الحيض وبدله لا يكون عدة لاستنواء
 الدخول لها وغيرها فيها هذا رتبة ما في الهداية وشرد جمال **قوله** ومن هاجرت
 النياي خربت النيا او ذمية على ان لا ترجع الى ما هاجرت عنه ابد كذا في
 الكفاية وبهذا يظهر الفرق بينهما وبين المسئلة التي قبلها **قوله** فسخ
 عاجل يعني ان ردة احد الزوجين نوجب البينونة في الحال تدفوت
 قضا الفاسق وهي طلاق عند الرباني ان كانت الردة من الزوج
 وليست بطلاق عندهما مطلقا ثم ان اردت قاي مشايخ بلح وسمرقند
 والحاكم الشهيد انها لا تؤثر في افساد النكاح ولا يوجب تجديد سدا
 لهذا الباب عليهن وبجسبها الفاسق قد رما يبري حتى ترجع وتسلم
 وعامة علماء بخارى يقولون كقولها يجعل في افساد النكاح لكن بخير

قوله

حتى لو اسلم الاخر

بسم الله الرحمن الرحيم
 في جواب سؤال
 في جواب سؤال
 في جواب سؤال

في جواب سؤال
 في جواب سؤال
 في جواب سؤال

على النكاح مع زوجها الاول وفي فتاوى اهل خوارزم ان لكل قاض ان يجرد
بينهما بغير يمين ولو بدى بغير يمينت او ابت كذا نقلنا في رسالتنا المسماة
بمدينة المدينين من معتبرات الفتاوى **قوله** للموطى كل شيء لها ولكن لا
نفقة لها سواء كانت الزيادة منها او من لانها نكاح الدخول فلا يقصود سقوط
نفقة كل شيء ولو ارادت متعلق بغير الموطى فقط والله اعلم **باب القسم**
وهو يفتح الفاف وسكون السين المهمله قسمت الشيء فانقسم وبالكسر وح
الاقسام كذا في اليربوعي والمراد ههنا قسمه الزوج بيمينته بالنسوة بين
شأبه **قوله** ويجب العدل فيه يعني النسوة بينهما في البيعة والاقامة عند كل
واحدة منهن والمعاش معهن لاني المجامعة ولهذا الفرق في الواجب بين الفحل
والعنين والمجبوب والمريض والصحيح والمرأة الحائض وذات النيفاس والحائض
التي لا تحيض والرتقاء والقرنا ولو اقام عند واحدة منهن شهر في غير
المسفر ثم خاضعة الاخرى يومئذ بعد لبيتهن في المستقبل وما مضى
هدس ولكنه اتم ولو عاد الى الحي بعد ما نهاه القاضي عن زوجه كذا في النهاية
قوله وللأمة يعني أمة رجل ومكاتبته وأمه ولده ومديرته اذا كن متكوبات
لا تحيض بمجموعات عنده مع الاخرى ثبت لمن من القسم نصف ما ثبت للاخرى
واما المملوكات فالشهر ما نه لاقسم فيهن لكن وجدت في القينة ان رجلا
له زوجة وجارية يبيت عند الزوجة جنس ليل من الاسويج والبيعت عنده
الجارية **قوله** وان رجعت جارية لانها اسقطت حقها لم يجب والاسقاط انما يتحقق
بالقيام فيكون الرجوع امتناعا لا اسقاطا فكانت لغير المعاشرة والمغير
ان يرجع متى شاء لما قلنا فكذلك هذا كذا في الاكبية **كتاب الرضا** وهو
بالفتح مص الما من الثدي لخته وشرا عاص الصبي رضيعا من ثدي الام
في مدته وسبيل الحن من الجنينية الثابتة بلشوق العظم وانبات اللحم كالحنينية
بالاعلاوي في حمة المصاحفة **قوله** بمصته هو جيب الشئ بالغم واسأرتقون

هذا هو الصحيح
في مدينة المدينين
من معتبرات الفتاوى
قوله للموطى كل شيء
لها ولكن لا نفقة لها
سواء كانت الزيادة
منها او من لانها
نكاح الدخول فلا
يقصود سقوط نفقة
كل شيء ولو ارادت
متعلق بغير الموطى
فقط والله اعلم

باب القسم
وهو يفتح الفاف
وسكون السين
المهمله قسمت
الشيء فانقسم
وبالكسر وح
الاقسام كذا في
اليربوعي والمراد
ههنا قسمه الزوج
بيمينته بالنسوة
بين شأبه

قوله وللأمة يعني
أمة رجل ومكاتبته
وأمه ولده ومديرته
اذا كن متكوبات
لا تحيض بمجموعات
عنده مع الاخرى
ثبت لمن من القسم
نصف ما ثبت للاخرى
واما المملوكات
فالشهر ما نه
لاقسم فيهن لكن
وجدت في القينة
ان رجلا له زوجة
وجارية يبيت عند
الزوجة جنس ليل
من الاسويج والبيعت
عنده الجارية

مطلوبه

الرجوع

الرجوع الى الرد على المسألة في حيث قال لا يثبت الحرمة الا بحسن منبغات
يلتصق الصبي بكل واحدة منها واما عندنا فقليل الرضاغ يتعلق به التحريم وان
كان يقطن واحدة فاصح بدلا لكل واحد من الابوين **قوله** لا يثبت
اي لا يثبت الحرمة بعد مضي مدة الرضاغ ودخل من سوى بين الصغير والكبير
في حرمة الرضاغ تثبتا بطوار اهل النصوص وهو فاسد لان المذكور في
طوار اهل الرضاغ وهو يقتضي رضيعا لا محالة والكبير لا يسمى رضيعا كذا
في الاكبية **قوله** واما عند غير اهل المراد الى العنبر غير زفر كالا ما بين
والثاني فان المدعى عليه ثلاثة احوال صح به في الهداية **قوله** لبنها منه ومعنى
كون لبن المرأة من الزوج انه سبب لزول لبنها بواسطه اجالها فليس
اليه حكم السبب كان هذا حرازا عن زوج ليس لبنها بسبب بان تزوجت
امراة ذات لبن ولبنها بسبب زوج اخر كان لها قبل رجلا فاضحت
به صبيا فانه لا يكون والد له من الرضاغ وانما يكون ربيعه من الرضاغ
حتى يجوز له ان يتزوج باولاد الزوج الثاني من غيرها واخراجه
كافي النسب وهو ولد الزوج الاول ثم ولد من الثاني من الرضاغ
فليست في شرح الزيلعي **قوله** الام رضاعا للاخت والاخ صبيا كان يكون
لرجل اخت من النسب ولها ام من الرضاغ حيث يجوز له ان يتزوج
ام اخته من الرضاغ وكذا الحال **قوله** والام نسبا للاخت او للاخ رضاعا
الا كان يجتمع الصبي والصبية الاجنبيان على ثدي امرأة اجنبية وللصبية
ام اخرى من الرضاغ فانه يجوز لذلك الصبي ان يتزوج ام اخته التي
كانت الام من الرضاغ لا التي اقترنت بهما رضيعا **قوله** اما البنت وانما يثبت
فيل عليه هذا المحصر لانه اذا ثبت النسب من اثنين كافي دعوى المشكك
ولد الأمة المشكك وكان لكل واحد منهما بنت من امرأة اخرى كانت
ملك البنت اخت الابن نسبا مع انتفا البنتية والربيبية حتى جاز لكل

هذا هو الصحيح
في مدينة المدينين
من معتبرات الفتاوى
قوله للموطى كل شيء
لها ولكن لا نفقة لها
سواء كانت الزيادة
منها او من لانها
نكاح الدخول فلا
يقصود سقوط نفقة
كل شيء ولو ارادت
متعلق بغير الموطى
فقط والله اعلم

باب القسم
وهو يفتح الفاف
وسكون السين
المهمله قسمت
الشيء فانقسم
وبالكسر وح
الاقسام كذا في
اليربوعي والمراد
ههنا قسمه الزوج
بيمينته بالنسوة
بين شأبه

مطلوبه

هذا هو الصحيح
في مدينة المدينين
من معتبرات الفتاوى
قوله للموطى كل شيء
لها ولكن لا نفقة لها
سواء كانت الزيادة
منها او من لانها
نكاح الدخول فلا
يقصود سقوط نفقة
كل شيء ولو ارادت
متعلق بغير الموطى
فقط والله اعلم

منها ان يمتزج بينت الاخر وان كانت ام ولد من النسب كذا في التبيين
 ويمكن ان يجاب عن ذلك ان المراد باخت الابن هو اخت الابن الذي اختص
 باب واحد غير مشترك بين اثنين كما هو المتبادر عند الاطلاق لانه ان كان
 فلا يمتزج بينه على وجه النظر الى الافراد الكاملة المشهورة بالفرق
 التافص النادر فليتنا مل بالربيع على وزنت الجنية بنت امراة الرجل
 من اخر واعلم ان المصنف لو بدّل الابن بالولد ليشترك الذكر والانثى
 فكان اولى لان الحكم في كليهما واحدا كما فهم من تقدير بيا نية **ولو** ام
 موطنة هذا على الجدة الفاسدة واما الجدة الصحيحة لانه شيا فانه
 بل لا يمتزج **ولو** اعلم ان الام هو اديعني من النسب كما لا يخفى **ولو** رضا عاتيد
 الحكم من المستثنيات المتقدمة **ولو** بالعلية يعني ان غير لون الابن وطعمه
 لا تثبت احده وان غير احدها كذا في الغاية وقال محمد بن حماد بن وافر
 بين امرأتين اذا اختلطتا تعلق احمة بكل واحدة منهما وان كان لبن
 احدهما اقل من لبن الاخرى وهو رواية عن اي حنفية وهو اظهر وجوه
 كذا في غاية السروجي قال في الربيعي وطعن بين كروا قبل اذا كان المختلط
 متساويين وينبغي ان تثبت احمة احيانا طال ان مدار الحل مغلوبة
 لبن المرأة لبعدها ستمها كافتاؤها كما يتحقق بالعابلية يتحقق
 بالتساوي **ولو** اي حكم خلط لبنها يعني سواء كان فالبا او مغلوبا
 او مساويا لان الاصل هو التغذي بالطعام **ولو** كما في لبن رجل اي
 حكم الخلط بالطعام الحار حلا مثل حار حصل في لبن رجل او مثل حار حصل
 في اخفان صبي **ولو** حرم على الزوج لانه يصير جامعين الامر
 والبنت رضا و ذلك حرام كالمجموع بينهما نسبيا اما الكبير فان حرمها من باقة
 وكذا ذكر الصغير ان دخل بالكبير وان لم يدخل بها جاز التزوج بالصغيرة
 لانها ربيبة لم يدخل بها كذا في المعنا **ولو** ولا من الكبير ان لم يوطا

في بعض النسخ
 ان يمتزج بينه على وجه النظر الى الافراد الكاملة المشهورة بالفرق
 التافص النادر فليتنا مل بالربيع على وزنت الجنية بنت امراة الرجل
 من اخر واعلم ان المصنف لو بدّل الابن بالولد ليشترك الذكر والانثى
 فكان اولى لان الحكم في كليهما واحدا كما فهم من تقدير بيا نية **ولو** ام
 موطنة هذا على الجدة الفاسدة واما الجدة الصحيحة لانه شيا فانه

ثبت

نقلت

نعمت الفساد او لا لان الفرقه جات من قبلها قبل الدخول بها
 وصار كرهها قبله حتى لو لم يجزى الفرقه من قبلها بان كانت الكبيرة
 مكرهه او نائمة فان تضمنتها الصغيرة او كانت الكبيرة مجنونة لها
 نصف المهر اما ثمة الفرقه اليها وان كانت موطنة يجب لها مال
 المهر ولكن لا نفقة لها كذا في الكوسجينة **ولو** ان قصدت الفساد
 اي فساد النكاح بان علمت بالنكاح وقصدت بالارضاء فساد
 النكاح لا دفع الجوع والهلاك واما ان قصدت دفعهما عن الصغيرة
 لا تكون منعوبة ولو علمت بالنكاح لا ينافيها جوعه فذلك والتمس اعلم **ولو**
الطلاق وهو ايم بمعنى التخليق كالسلام بمعنى التسليم ومعناه
 لغز رفع العتيد مطلقا بقا لا يطلق الفرس والاسير ولكن
 استعمل في رفع النكاح بالتفصيل وفي غيره بالافعال ولهذا لا يحتاج
 الى البينة في قوله انت مطلقة بشد بد اللام ويحتاج البينة اذا خفت
 وفي عرف الفقهاء عبارة عن حكم شرعي برفع العتيد النكاح بالفاظ محدد
 مخصوص **ولو** طلقة اي رجعية صريح به في النخبة كما في الظاهر **ولو** في طهر
 لا وفي فيه ثم لا يطلقها ثانيا الى ان تنقضي العدة ان لم يراجعها **ولو** وهو
 السنن وانما حصل السبب بالحسن مع الاحسن سني ايضا اشارة الى
 خلاف مالك في سجنه حيث ذهب الى كونه بدعي او سني اتفاقه
 وقد عد صاحب الدرر ابا حسنة بكونه اتفاقا قيل حيث قال لم يقل احد
 بكراهية السني الاحسن بخلاف الحسن فان فيه خلاف مالك فيكون
 هذا الحسن لانه يتيقن فيه فكان احسن من المختلف فيه **ولو** وحل طلاق
 عقيب الرطي اي من غير ان يفصل بين الوطى والطلاق بزمان
 لانه لا يتوهم ارجل فسهة والكر اهة في ذات الجبهة باعتبار ان ذلك
 يشتهر وجه العدة لاحتمال العولف **ولو** فلا يها اقل ولا يها بعد من

في بعض النسخ
 ان يمتزج بينه على وجه النظر الى الافراد الكاملة المشهورة بالفرق
 التافص النادر فليتنا مل بالربيع على وزنت الجنية بنت امراة الرجل
 من اخر واعلم ان المصنف لو بدّل الابن بالولد ليشترك الذكر والانثى
 فكان اولى لان الحكم في كليهما واحدا كما فهم من تقدير بيا نية **ولو** ام
 موطنة هذا على الجدة الفاسدة واما الجدة الصحيحة لانه شيا فانه

في بعض النسخ
 ان يمتزج بينه على وجه النظر الى الافراد الكاملة المشهورة بالفرق
 التافص النادر فليتنا مل بالربيع على وزنت الجنية بنت امراة الرجل
 من اخر واعلم ان المصنف لو بدّل الابن بالولد ليشترك الذكر والانثى
 فكان اولى لان الحكم في كليهما واحدا كما فهم من تقدير بيا نية **ولو** ام
 موطنة هذا على الجدة الفاسدة واما الجدة الصحيحة لانه شيا فانه

في بعض النسخ
 ان يمتزج بينه على وجه النظر الى الافراد الكاملة المشهورة بالفرق
 التافص النادر فليتنا مل بالربيع على وزنت الجنية بنت امراة الرجل
 من اخر واعلم ان المصنف لو بدّل الابن بالولد ليشترك الذكر والانثى
 فكان اولى لان الحكم في كليهما واحدا كما فهم من تقدير بيا نية **ولو** ام
 موطنة هذا على الجدة الفاسدة واما الجدة الصحيحة لانه شيا فانه

واحدة رجعية أما بلفظ الطلاق فالثالث المصدر يذكر ويراد به الاسم يقال
 رجل عدل أي عادل وأما بالآخرين فلا لأنه لو ذكر الطلاق وحده يقع
 به الطلاق فما إذا ذكر معه المصدر يؤكد **قوله** وبإضافة الطلاق الخ أما
 إضافة إلى فظاهرة وإنما في إضافة إلى ما يعبر به عن الكل فلكونه عبارة
 عن الكل وأما في الجزء الثاني فلا يقع في ذلك الجزء ثم يسري إلى الكل
 لتبعية ما يقع في الكل وكذا إذا قال جزء من ألف جزء منك
 طالق طلق كذا في الكوسجية **قوله** ونصف طلقة إلى آخره تأتي الأولتين
 فلا تذكروا بعض ما لا يتجزأ كذا كذا وأما في غيرهما فلدخول الغاية
 الأولى دون الثانية عند الأعظم لأن مثل هذا الكلام يراد به ألف
 من ستين وأقل من سبعين قال لا تأتي رحمه الله فيه نظر لأن الأكثر
 من الأول كبر في من واحدة إلى اثنين وفي ما يتوحد واحدة إلى اثنتين
 والتحقيق أن يقال إن الغاية التي ينتهي إليها الكلام قد تدخل
 كالمراقب في الوضوء وقد لا تدخل كالليل في الصوم والطلاق
 لا يقع بالسك فلا تدخل الغاية بالمتنس إليها هذا زيد ما في الغاية
 وتلا تدخل الغاية في يقع ثمان ووجه قولها وهو الاستحسان
 مثل هذا الكلام متى ذكر في العرف يراد به الكل كما تقول لعبدك
 خذ من مالي من درهم إلى مائة **قوله** وبثلاثة أنصاف طلقت ثلاث
 لأن نصف التطلعاتين تطلقه فإذا جمع ثلاثة أنصاف يكون
 ثلاث تطلعات لا محالة **قوله** أن كل نصف يتكامل أي في نفسه لأن
 الطلاق لا يقبل التجزؤ فيصير ثلاثة أنصاف ثلاث تطلعات لا محالة
قوله في اثنين واحدة وقال لا يقع ثمان لأنه أن هذا شيء معروف
 عند أهل الحساب أن واحد في اثنين يكون اثنين فيجعل كلامه عليه
 أدقاه كذا في الدر المنثور **قوله** نوى الضرب أو لا أي أو لم ينو الضرب والحسن

قوله في اثنين واحدة
 قوله نوى الضرب أو لا أي أو لم ينو الضرب والحسن

الأكثر من الأقل
 من ستين وأقل من سبعين

قوله في اثنين واحدة
 قوله نوى الضرب أو لا أي أو لم ينو الضرب والحسن

بأن يدعى

بأن لا يكون له نية أو نوى الظرف لأن الطلاق ظرفا للطلاق فيلحق
 الثاني كذا في الزيلعي **قوله** في تكثير الأجزاء أي أجزاء المضروب بعدد
 المضروب فيه **قوله** لا في زيادة المضروب وضار معنى قولنا واحدة
 في اثنين واحدة وجزءين وكذا معنى قولنا واحدة في ثلث واحدة
 وجزاء ثلاث والتطليقة الواحدة وإن كثرت أجزاءها لا تضرب
 أكثر من واحدة كما لو قال أنت طالق نصف تطليقة وسدسها وثلثها
 لم يقع إلا واحدة فهذا مثله وذلك لأنه لو زاد شيئاً بالضرب في نفسه
 لم يقع أحد في الدنيا فقيل لأنه يضرب ما ملكه من درهم في مائة فيصير
 مائة فيضرب المائة في ألف فيصير مائة ألف لكن هذا إنما يستقيم
 فيما ليس له طول وعرض يكون لبيان تكثير المضروب كذا في الدر المنثور
قوله وفي غير الموطوءة واحدة وجه العرف أن طلاقها إذا وقع مرة
 لا يمكن تطلقها مرة أخرى لكونها بآية اجنبية إذ لا تكرار ههنا ولا
 عدة فلا طلاق **قوله** وإن نوى اثنين فثلاث دخل بها أولم يدخل لأن
 في نوى معنى مع كافي قوله تعالى فادخل في عبادي وأطلق المصنف
 لا يتجوز عن التنبية على العموم المذكور كما صرح به في الكافي **قوله** ونوى
 الضرب ثمان لأن الاعتبار بالمذكور ولا على ما بيناه **قوله** واحدة
 رجعية وقال زهير هي بآية لأنه وصف الطلاق بالطول أو الطول
 يستعمل في العرف وقوع الشيء إنما يظهر بامتناعه عن قبول الإبطال وذلك
 في البابين دون الرجعي **قوله** فهو يتجزأ أي يقع الطلاق في أحوال في
 كل البلاد لأن الطلاق لا يختص بمكان دون مكان آخر **قوله**
 وعلق إلى آخره فلم تطلق حتى تدخل مكة لأنه علقه حقيقة بدخولها
 فيها **قوله** أو حتى دخول مكة الدار يعني أن الظرف ههنا يحمل على معنى
 الشرط لما سبقت بينهما وهي أن الظرف يسبق المظروف كما أن

تتبع واحدة

قوله في اثنين واحدة
 قوله نوى الضرب أو لا أي أو لم ينو الضرب والحسن

قوله في اثنين واحدة
 قوله نوى الضرب أو لا أي أو لم ينو الضرب والحسن

كما ان الشرط يسبق المشروط فيحمل عليه لتعذر لان الفعل لا يصلح ظرفا للطلاق
 على ان يكون شاغلا له **قوله** كافا اذ اطلقى نفسك اذا شئت تاييد وحيث منقح قولها
 في كون اذ بمعنى متى يعني لو قال لامرته طلقى نفسك اذا شئت لا يخرج الامر
 من يدها بالقيام كما في **قوله** واما في مسئلة المشقة الخ جواب من جانب
 الاعظم عن تزويج قولها اطلقى نفسك اذا شئت يعني ان عدم خروج الامر
 من يدها بالقيام بالمقياس عن المجلس ليس مبنيا على كون اذ بمعنى متى
 كافا لانه بل على ان اذا مشرت كسبت الشرط والوقت فان اعتبر كونه للوقت
 لا يخرج الامر من يدها وان اعتبر كونه للشرط يخرج والامر صار في يدها فلا
 يخرج وهذا معنى قول الشارح فان الطلاق يتعلق بمشيتها **قوله** اعلم ان
 اليوم الى اخره تفصل هذا المقام ان ههنا ثلاثة الفاظ النهار والليل واليوم
 اما النهار فليباصر خاصه واما الليل فليستوا خاصه وذلك حقيقةهما اللغوية
 واما اليوم فانه يستعمل في بيان النهار ومطلق الوقت بالاشتراك عند بعض
 والصحيح وهو مذهب الاكثر ان اطلاقه على مطلق الوقت مجاز لان علم الكلام
 على المجاز اولى من الاشتراك لعدم اختلاف الفهم بوجود القرينة فتخرج
 احد معنيين على الاخر بما قد بينه فان كان ممتدا وهو ما يصح فيه ضرب
 المرة كاللبس والركوب والمسكنة وغيرها الصحة ان يقال ليست يوما
 ان ركبت يوما او سكت يوما يحمل على بيان النهار لانه مراد به المعيار وهو النور
 وان كان مما لا يستد كما يخرج والدخول والاعتدال لعدم صحة تقدير هاتين
 ثم اذ يقال خرجت او دخلت او قدمت يوما على مطلق الوقت اعتبارا للثبات
 بين الظرف والمظروف قال الله تعالى ومن يومهم بيوم مدبره الاستخفاف
 لقنالك الابه والمراد به مطلق الوقت لان الغرار من الرجوع يلحقه الوعيد
 ليدل ان او ههنا كذا في العناية **قوله** قلنا جالسا خيرا الى اخره فيحمل عليه
 بدليل ما ذكر من معنى الشرط ضرورة تصحيح كلامه **قوله** فتقع الطلاق وهي

من المجلس كافي متى شئت ولو كان بمعنى ان كافي

قوله كافا اذ اطلقى نفسك اذا شئت تاييد وحيث منقح قولها في كون اذ بمعنى متى يعني لو قال لامرته طلقى نفسك اذا شئت لا يخرج الامر من يدها بالقيام كما في قوله واما في مسئلة المشقة الخ جواب من جانب الاعظم عن تزويج قولها اطلقى نفسك اذا شئت يعني ان عدم خروج الامر من يدها بالقيام بالمقياس عن المجلس ليس مبنيا على كون اذ بمعنى متى كافا لانه بل على ان اذا مشرت كسبت الشرط والوقت فان اعتبر كونه للوقت لا يخرج الامر من يدها وان اعتبر كونه للشرط يخرج والامر صار في يدها فلا يخرج وهذا معنى قول الشارح فان الطلاق يتعلق بمشيتها قوله اعلم ان اليوم الى اخره تفصل هذا المقام ان ههنا ثلاثة الفاظ النهار والليل واليوم اما النهار فليباصر خاصه واما الليل فليستوا خاصه وذلك حقيقةهما اللغوية واما اليوم فانه يستعمل في بيان النهار ومطلق الوقت بالاشتراك عند بعض والصحيح وهو مذهب الاكثر ان اطلاقه على مطلق الوقت مجاز لان علم الكلام على المجاز اولى من الاشتراك لعدم اختلاف الفهم بوجود القرينة فتخرج احد معنيين على الاخر بما قد بينه فان كان ممتدا وهو ما يصح فيه ضرب المرة كاللبس والركوب والمسكنة وغيرها الصحة ان يقال ليست يوما ان ركبت يوما او سكت يوما يحمل على بيان النهار لانه مراد به المعيار وهو النور وان كان مما لا يستد كما يخرج والدخول والاعتدال لعدم صحة تقدير هاتين ثم اذ يقال خرجت او دخلت او قدمت يوما على مطلق الوقت اعتبارا للثبات بين الظرف والمظروف قال الله تعالى ومن يومهم بيوم مدبره الاستخفاف لقنالك الابه والمراد به مطلق الوقت لان الغرار من الرجوع يلحقه الوعيد ليدل ان او ههنا كذا في العناية قوله قلنا جالسا خيرا الى اخره فيحمل عليه بدليل ما ذكر من معنى الشرط ضرورة تصحيح كلامه قوله فتقع الطلاق وهي

فلطحة

امه مخزمت عظيمة لم تحل له حتى تنكح غريمه **قوله** امر مستحسن لكونه احب
 المباحات واجاب مفتي القائلين بان الطلاق عند الحاضر لم يبق مفعولا
قوله بطي وناخر وقد ذكر الحرايضا ان قوله انت حره اوجز من قوله انت
 طالق اثنتين والاعتاق في التطلق يوجب ان يفتي القائلين في زمان
 واحد فيقدم اوجزها الى الوجود فيصير دفعا للتلقين وفي حره فليملك
 الرجعة وهذا قريب لانا ان قوله في زمان واحد ينافي قوله لم يبق مفعولا
 كذا في العناية **قوله** كالحق يعني ثلاث جبهات او اشهر **قوله** بانامتك باين ابرأ
 لفظ منك اشارة الى عدم وقوع البايين بدونه بخلاف قوله انت باين فانه
 يقع وان لم يفتي **قوله** لانا منك طالق لان الطلاق لازالة العهد وهو فيها
 لا فيه لانه عبارة عن ملك النكاح والملك ثبت له عليها لا لها عليه ولهذا يتسحق
 تسمى المرأة منكونة اي مملوكة بملك النكاح وليس يسمى الزوج بملك بخلاف الاباء
 لانها انما له الى صفة وهي مشتركة بينهما بخلاف النكاح لانه ان الزنا هو
 مشترك بينهما ففصل احصايتها لهما ولا يصح احصايتها بالطلاق الا لهما **قوله**
 طالق واحدة او لا اي لا يقع بهذا اللفظ ايضا لان الوصف يفتي بالعد
 لان الكل كلاما واحدا في اللفظ فحينئذ كان الشك الداخلي الى واحدة
 او خلا في اللفظ فكان نظير قوله انت طالق لولا وهناك لا يقع شيء بالاتفاق
 فكذا هذا **قوله** او مع موتى لا يقع بهما ايضا لان موته ينافي الاهلية وموتها
 ينافي الخلية ولا بد منهما **قوله** وقع الفروقة بينهما لوجود التامع بين ملك اليمين
 وملك النكاح اما ملكها اياه فلا اجتماع بين المالكية والمملوكية فلا تنافي
 فيصالح النكاح مستطمة واما ملكه اياها فلا ان ملك النكاح اثبات الملك على
 الحق الضرري تضعف فان قيل قلنا اذ ملك جميع منكونة بملك اليمين واما
 اذا ملك بعضها منها فيلحق ان لا يفتي بالحل الثابت بينهما بالنكاح لانه لم يطرأ
 عليه حل قوي ولا ضعف اوجب بان ملك اليمين دليل الحل فقام مقام الحل

قوله بانامتك باين ابرأ لفظ منك اشارة الى عدم وقوع البايين بدونه بخلاف قوله انت باين فانه يقع وان لم يفتي قوله لانا منك طالق لان الطلاق لازالة العهد وهو فيها لا فيه لانه عبارة عن ملك النكاح والملك ثبت له عليها لا لها عليه ولهذا يتسحق تسمى المرأة منكونة اي مملوكة بملك النكاح وليس يسمى الزوج بملك بخلاف الاباء لانها انما له الى صفة وهي مشتركة بينهما بخلاف النكاح لانه ان الزنا هو مشترك بينهما ففصل احصايتها لهما ولا يصح احصايتها بالطلاق الا لهما قوله طالق واحدة او لا اي لا يقع بهذا اللفظ ايضا لان الوصف يفتي بالعد لان الكل كلاما واحدا في اللفظ فحينئذ كان الشك الداخلي الى واحدة او خلا في اللفظ فكان نظير قوله انت طالق لولا وهناك لا يقع شيء بالاتفاق فكذا هذا او مع موتى لا يقع بهما ايضا لان موته ينافي الاهلية وموتها ينافي الخلية ولا بد منهما قوله وقع الفروقة بينهما لوجود التامع بين ملك اليمين وملك النكاح اما ملكها اياه فلا اجتماع بين المالكية والمملوكية فلا تنافي فيصالح النكاح مستطمة واما ملكه اياها فلا ان ملك النكاح اثبات الملك على الحق الضرري تضعف فان قيل قلنا اذ ملك جميع منكونة بملك اليمين واما اذا ملك بعضها منها فيلحق ان لا يفتي بالحل الثابت بينهما بالنكاح لانه لم يطرأ عليه حل قوي ولا ضعف اوجب بان ملك اليمين دليل الحل فقام مقام الحل

قوله بانامتك باين ابرأ لفظ منك اشارة الى عدم وقوع البايين بدونه بخلاف قوله انت باين فانه يقع وان لم يفتي قوله لانا منك طالق لان الطلاق لازالة العهد وهو فيها لا فيه لانه عبارة عن ملك النكاح والملك ثبت له عليها لا لها عليه ولهذا يتسحق تسمى المرأة منكونة اي مملوكة بملك النكاح وليس يسمى الزوج بملك بخلاف الاباء لانها انما له الى صفة وهي مشتركة بينهما بخلاف النكاح لانه ان الزنا هو مشترك بينهما ففصل احصايتها لهما ولا يصح احصايتها بالطلاق الا لهما قوله طالق واحدة او لا اي لا يقع بهذا اللفظ ايضا لان الوصف يفتي بالعد لان الكل كلاما واحدا في اللفظ فحينئذ كان الشك الداخلي الى واحدة او خلا في اللفظ فكان نظير قوله انت طالق لولا وهناك لا يقع شيء بالاتفاق فكذا هذا او مع موتى لا يقع بهما ايضا لان موته ينافي الاهلية وموتها ينافي الخلية ولا بد منهما قوله وقع الفروقة بينهما لوجود التامع بين ملك اليمين وملك النكاح اما ملكها اياه فلا اجتماع بين المالكية والمملوكية فلا تنافي فيصالح النكاح مستطمة واما ملكه اياها فلا ان ملك النكاح اثبات الملك على الحق الضرري تضعف فان قيل قلنا اذ ملك جميع منكونة بملك اليمين واما اذا ملك بعضها منها فيلحق ان لا يفتي بالحل الثابت بينهما بالنكاح لانه لم يطرأ عليه حل قوي ولا ضعف اوجب بان ملك اليمين دليل الحل فقام مقام الحل

قوله بانامتك باين ابرأ لفظ منك اشارة الى عدم وقوع البايين بدونه بخلاف قوله انت باين فانه يقع وان لم يفتي قوله لانا منك طالق لان الطلاق لازالة العهد وهو فيها لا فيه لانه عبارة عن ملك النكاح والملك ثبت له عليها لا لها عليه ولهذا يتسحق تسمى المرأة منكونة اي مملوكة بملك النكاح وليس يسمى الزوج بملك بخلاف الاباء لانها انما له الى صفة وهي مشتركة بينهما بخلاف النكاح لانه ان الزنا هو مشترك بينهما ففصل احصايتها لهما ولا يصح احصايتها بالطلاق الا لهما قوله طالق واحدة او لا اي لا يقع بهذا اللفظ ايضا لان الوصف يفتي بالعد لان الكل كلاما واحدا في اللفظ فحينئذ كان الشك الداخلي الى واحدة او خلا في اللفظ فكان نظير قوله انت طالق لولا وهناك لا يقع شيء بالاتفاق فكذا هذا او مع موتى لا يقع بهما ايضا لان موته ينافي الاهلية وموتها ينافي الخلية ولا بد منهما قوله وقع الفروقة بينهما لوجود التامع بين ملك اليمين وملك النكاح اما ملكها اياه فلا اجتماع بين المالكية والمملوكية فلا تنافي فيصالح النكاح مستطمة واما ملكه اياها فلا ان ملك النكاح اثبات الملك على الحق الضرري تضعف فان قيل قلنا اذ ملك جميع منكونة بملك اليمين واما اذا ملك بعضها منها فيلحق ان لا يفتي بالحل الثابت بينهما بالنكاح لانه لم يطرأ عليه حل قوي ولا ضعف اوجب بان ملك اليمين دليل الحل فقام مقام الحل

هذا هو الوجه الثاني في بيان ان الطلاق اذا وصف بضرب من الشدة والزيادة
 كالامثلة المذكورة كان بايناً ومعهما ثلث لانه واحد اعتباري كما ان الاول
 حقيقي بخلاف الثنتين فانه في الحق عدد محض كما مر فان قيل فالحش واشد
 ونحوهما فعل التفضيل فيقتضي فاحشاً وفاحشاً والفاحش هو البات
 والافحش منه ظن الثلاث فينبغي ان يقع الثلاث نوى اوله بنواجب
 بان افعل قد يكون لايات اصل الوصف من غير زيادة **قوله** قبل الوكي
 لما كان وضع الشكاح للدخول كان الطلاق قبله من العوارض فحينئذ بعد
 الطلاق بعده لكونه املاً كما فهم من العناية وقوله وقدر احراز عن
 قول الحسن البصري لو قال انت طالق وقعت به واحدة باينة لا الى عدة وقوله
 ثلاثا بصداقها وهي اجنبية فلا يقع به شيء كما في المسئلة المتصلة بل انما
 لو قال او فعت عليك ثلاث تطليقات ونعت وليس بصواب لان قوله
 انت طالق ثلاثا ايفاع تصد من محذوف تقديره طلاقا ثلاثا فيقع
 جملة وليس قوله انت طالق ايفاع على حدة والاولى عدد الطلاق وهو غير
 مشروع كذا في العناية وبهذا يظهر ان ما نقله شراح المجمع من مشكلات
 القذوري ان من طلق امراته العير المدخول بها ثلاثا فله ان يزوجها
 بلا تحليل واية التحليل المماثلة في المدخول بها قد شام من الغفلة عن
 مسئلة الاموال خصوص سبب النزول غير معتبر عندنا خلافا للشافعي
قوله كذا في التعرر واعلم ان ههنا مسئلة من مهمات هذا الباب ولم نطلع عليها
 في الحداية والوقاية وقد اوردناها معني الثقلين صاحب الكافي في وافية
 وكثره فاجبت ان اذكرها في رسالتنا هذه وهي ان الصريح يلحق الصريح
 والسائر يلحق البائن الا اذا كان معلوقا بان قال ان دخلت الدار فانت
 باين ثم قال انت باين ثم دخلت الدار في العدة فانها مطلقا اما حقوق البائن
 الصريح فظاهرا لان القيد الحكمي باق ببقاء العدة واما عدم حقوق البائن

بطلان ما في قول القائل انما هو
 للقادر ان يدخل الدار ثم
 يخرج من الدار

الصريح كانه

فلا مكان

فلا مكان جعله جازعاً عن الاول وهو صادق فيه فلا حاجة الى انشا لا انقضاه
 ضروري حتى قال عنت به البيهقي والغليظة او الحكمة الغليظة ينبغي ان
 يُعتبر ويثبت به الحكمة الغليظة لانها ليست باينة ضمني فلا يمكن جعله
 اخباراً عن ثابت فيجعل انشا ضرورياً ولهذا يقع المعلق كذا ذكر اذا لا يمكن
 جعله خبر الصحة التعليق قبله وعند وجود الشرط هي محل لطلاق فبقع
 كذا في الكافي وغيره وقال الاسناد اقول قولهم حتى لو عني به البيهقي الغليظة
 الخ يدل فظاهراً على انه اذا اباها ثم قال في العدة فانت طالق ثلاثا يقع الثلاث
 لان الحكمة الغليظة اذا ثبتت بحكم النية بلا ذكر الثلاث لعدم ثبوتها في الحل
 فلا تثبت اذا صرح بالثلاث اولى ويدل عليه ايضا ان الصريح يلحق البائن
 لان انت طالق ثلاثا صريح بلا ريب ومعنى قولهم انت طالق ثلاثا يفيد
 البيهقي الغليظة انه يفيد الحكمة الغليظة والفرقة الكاملة لا البيهقية
 المستفادة من الكنايات **قوله** فان فرق بان في ثلاث طالق طالق طالق او
 باعادة لفظه انت في كل منها مطلق **قوله** سبع واحدة لانها باينة بالاولى لانها غير
 الموطوءة فلا يلحقها الثانية لعدم توقع الكلام على اخره عند عدم الخير فصار
 كل واحد ايفاع **قوله** لانه اي لا بالطلاق **قوله** فيلحق انت طالق اي من قولها انت
 طالق واحدة او ثنتين او ثلاثا لانه قرئت الوصف بالعدد وكان الواقع
 هو العرد فاذا ما انت قبل ذكر العدة فانت المحل قبل الايقاع فيبطل وانما
 خصص من هذا بالذكر لانه لو مات الزوج بعد قوله طالق قبل قوله ثلاثا يقع
 واحدة لان لفظ الطلاق لم يتصل بذكر العدة فبقى قوله انت طالق وهو عامل
 بنفسه فيقع الا ترى انه لو قال لامرأته انت طالق مني تعقيب ثلاثا
 فامسك شخص فاه تقع واحدة رجعية لان الوقوع بلفظه لا بقصد كذا
 في بعض الشرح للوقاية **قوله** لان الواحدة الاولى الى اخره تحليل
 لكلنا المسنون معاً كما لا يخفى من اراد التفصيل فينبظر في الهداية **قوله**

البيهقي الغليظة والحكمة
 الغليظة هي المطلقات
 الثلاثة

مصدره

او قال انت طالق واحدة فانت قبل قوله
 واحدة كان يظن ان الكلام منه

فظاهر لان كلمة مع للقران فتوقف الاولى على الثانية تحقيقا للمادة فوقفنا
 معا ونحن ابي يوسف في قوله معها انها متعة واحدة لان الكتابة يستدعي
 سبق المكتبي عنه وجوده او ذلك في الطلاق بالوقوع وفي الموطوع صريح
 في ان ما ذكر من قوله ومن طلقها ثلاثا قبل الويل الى هذا في غير الموطوعة وقوله
 في كل ما اى في جميع الوجوه التي ذكرت من قبل ومن بعد بالكا وغيره بالقيام
 المحلية بعد وقوع الاولى كذا في الغاية **فوق** ثلثان اى في تقدير الشرط ايضا
 لهما ان حرف الواو المجمع فيقعان جملة **اول** ان الجمع المطلق يحتمل القران
 والترتيب وعلى اعتبار الاول يقع ثلثان وعلى اعتبار الثاني لا يقع الا واحدة
 كما اذا جاز هذا اللفظ فلا يقع الزايد على الواحدة بالشك هذا زائدة ما في الهداية
 وما اشار بقوله وتحققة **اول** وكناينة وهي ما استتبعته المراد **اول** وانها تقع
 واحدة رجعية... اما الاولى فلان النبي صلى الله عليه وسلم قال لسودة اعتد
 ثم ارجعها ولاي الفاظ الكناية لا قبل الاعلى البيهقي في المحرمات والقطع
 كالت وابتل ونحوها فيقع بها البايين لكونها عاملة في حقها بغيرها ولما هذه
 الثلاثة فلا اثر لها لان الاعتداد من العدد والحساب والاستنباط طلب
 براءة الزهر والراحم من الواحدة لا يدور على المعاني المذكورة فاذا نوى بالاول
 الاعتداد عن الكا حزال الابهام ووجب بها الطلاق بعد الدخول
 اقتضاء كانه قال طلقك فاعتدى والطلاق محقق للرجعة واما الثاني
 فيستعمل في الاعتداد كانه صريح بما هو المقصود بالعدو فكان بمنزلة **اول**
 الثالث فيحتمل ان يكون نعتا لمصدر محذوف اى انت طالق طلقة
 واحدة فاذا زال الابهام بالنية كان دلالة على التصريح عاملا بوجبه والصريح
 وليس الحال في ما سار الفاظ الكنايات كذا كما بينا هذا من ما في الهداية
 والغاية **اول** كذا في **اول** كانت باين الخ الذين الغراف والنية الغطع وكذا
 البتل واحمل الرهن والغارب بالغين المحجمة والمراد المهمة ما بين

في قوله معها انها متعة واحدة لان الكتابة يستدعي سبق المكتبي عنه وجوده او ذلك في الطلاق بالوقوع وفي الموطوع صريح في ان ما ذكر من قوله ومن طلقها ثلاثا قبل الويل الى هذا في غير الموطوعة وقوله في كل ما اى في جميع الوجوه التي ذكرت من قبل ومن بعد بالكا وغيره بالقيام المحلية بعد وقوع الاولى كذا في الغاية

المطلق هو

في قوله فاعتدى والطلاق محقق للرجعة واما الثاني فيستعمل في الاعتداد كانه صريح بما هو المقصود بالعدو فكان بمنزلة **اول** الثالث فيحتمل ان يكون نعتا لمصدر محذوف اى انت طالق طلقة واحدة فاذا زال الابهام بالنية كان دلالة على التصريح عاملا بوجبه والصريح وليس الحال في ما سار الفاظ الكنايات كذا كما بينا هذا من ما في الهداية والغاية **اول** كذا في **اول** كانت باين الخ الذين الغراف والنية الغطع وكذا البتل واحمل الرهن والغارب بالغين المحجمة والمراد المهمة ما بين

العق والسام والتسريح الارشاد وتسريح المرأة تطليقا والنفاء والحرار
 بكس على الفاف والخالصية ثوب تستريح به المرأة راسها وقوله اغربني
 ابي بالغين والمراد المهمة من الغربة او بالعكس من الغزوبة كلاهما بمعنى البعد
 والتخلة من الخلوة والبرية من البراة كذا في التبيين **اول** او التثنية يقع وحده
 باينة لوتوى الثنتين طهرا سرا ان نية العدد في الجنس لا يصح
 الا ان تكون المحرم المرأة امة فانه تقع نية الاثنين في حقها **اول** ثلاث
 مرات هذه المسئلة تحتمل وجوها وهي اربعة وعشرون ذكرها الاكل
 فلنطلب من عنايته **اول** صدق ابي مع اليمين قال في الهداية وفي كل موضع
 يصدق الزيد على نفي النية انما يصدق مع اليمين لانه امين في الاحياء
 عما في ضميره والقول قول الامين مع اليمين **اول** يقع الطلاق وان لم
 ينو وقوعه فيقع بهما الطلاق وان لم ينو لان حالتي الغضب والمذكر
 قائمتان مقام النية والله اعلم بالصواب **باب التوقيض** **اول** نية
 الطلاق هذا الفيد مختص بالاجنب لانها من قبيل الكنايات المحتاجة
 الى النية لا يحتمل تحيينها في نفسه او تحيينها في تصرف اخر بخلاف الاول
 فانه صريح كما صرح به المصنف بعيد هذا بقوله ولو قال طلق نفسيك ولم
 ينو الى اخره كذا في الكوسجية **اول** يقع نية الثلث لان الاحتيار مني
 عن الخلوص وهو غير متبوع بخلاف البيهقي فانه يقع الى غليظة وخفيف
 فايها نوى صرح **اول** اى لم يذكر يعني ان هذا ليس بمخصص بذكر النفس في
 حق ارادة الطلاق البايين من التعبير فان البيهقي نية كالتع عند ذكر النفس
 في احد الكلامين فكذلك تقع بذكر ما يقوم مقامها في احدها كالنظيفة
 والاختيار **اول** بلانية اى من الزوج وبلا ذكر النفس انما لا يحتاج الى
 النية وان كانت من الكنايات لان في كلام الزوج ما يدل على ارادة
 الطلاق وهو نكر سراجا رى كما قالوا في لفظ الاختيار فلا يحتاج الى

من اولى الحقيقة وان كان في سؤال الطلاق

العق والسام والتسريح الارشاد وتسريح المرأة تطليقا والنفاء والحرار بكس على الفاف والخالصية ثوب تستريح به المرأة راسها وقوله اغربني ابي بالغين والمراد المهمة من الغربة او بالعكس من الغزوبة كلاهما بمعنى البعد والتخلة من الخلوة والبرية من البراة كذا في التبيين

الاطهر ان يعلله بتعليق الاكل حيث قال ان قوله ثبت طلاق قد
يقصد وجوده ملكا وقد يقصد وجوده وقوعا فلا بد من التيقن
جهة الوجود وقوعا **والقول** ويقع لو علفت بموجودة لان التعليق بامر
كائن تحجب قيل لو كان كذلك يكفر من قال هو يهودي ان فعل
لذا وهو يعلم ان فعله ليس كذلك **والقول** بان بطلان الثاني
ممنوع وبعد التسليم بقوله هذا لان طلاق كناية عن اليقين بالله
نحو اذا حصل التعليق بها بفعل المستقبل فكذا اذا حصل بفعل في الماضي
نحو ما عني تكفير المسلم كذا في العناية **والقول** بالتطبيق بالرفع يعني
اذا طلقها قالت انت طالق كل ما ثبتت طلق نفسها ثلاثا
نزوجت بزوج اخر وعادت اليه وطلقت نفسها لا يقع لان
التعليق ينصرف الى الملك الفاني والملك بعد زوج اخر ملك مستحدث
والقول واما عند افتراء الخلاق يظهر فممن قامت عن المجلس قبل المشقة
وفيما اذا كانت ذلك قبل الدخول فانه يقع عنده لا عندهما
القول الثاني او لا منافية وقيل الاضافة الى سبب الملك كقوله ان
اشترت منك فانت حر من له الاضافة الى الملك كقوله ان ملكك فانت
حر لان اجرا ظاهر عند سبب الملك كذا في العناية **والقول** فلا يطلاق
اجنبية فان قيل لم لا يجوز ان يقع النكاح حتى يكون المعنى ان
نحكرك وكلتك فانت كذا اصابة عن الاضافة الى بان فعل اليقين
مذموم لقوله ولا نطع كل خلاف مهمين فلا يحتاج الى تصحيحه فيحقق عدم
المحذوف به فبطل كذا في الرباعي **والقول** بتعليق الطلاق بالملك يصح الشرط
مثل ان يقول ان تزوجت وسخوة كان معلقا كيف ما كان واخرا
كان يعني الشرط مثل ان يقول ان تزوجت وسخوة كان معلقا كيف ما كان
كان وان كان يعني الشرط مثل ان يقول ان تزوجت وسخوة كان معلقا كيف ما كان

طالق فانما يتعلق اذا كانت غير معينة ولما اذا كانت المرأة معينة مثل ان
يقول هذه المرأة التي اترى وجهها طالق فلا يصح حتى لو تزوجها لا يقع الطلاق
لانها غير بالاشارة ولا يرفع فيها الصفة وهو الزوج فبقي قوله هذه
المرأة طالق **والقول** ان الفاظ الشرط ان واذا الخ وانما لم يقل حروف الشرط لان
عاستها اسما ولم يورثه احد في الشرط او صفا وهو لو لان التعليق بين
يعقد للجل والممنوع وذلك لما يكون في المستقبل ولو موضوعه لا متناع
الشيء لا متناع غيره في الماضي فاقى له من ذلك في ذلك كذا في لا كنية **والقول** اذا
وجد الشرط يعني لا يتكرر اجر اذا تكرر الشرط لا في كل ما قلنا يقتضي تعميم
الافعال قال الله تعالى كل انصحت جلودهم الاية ومن ضرورية التعميم
التكرار قيل عليه او لان في تحصيل كل بالاستثناء اشكال لانه لا فرق
بينه وبين كل في عدم انهما اليقين عند وجود الشرط فان قال
كل امرأة اترى وجهها طالق فترى امراة طلقت ولو تزوج اخرى
طلقت كذلك فالواجب من الاستثناء ان يقال الا في كلها وكل فتبينا
وثابنا بانه قال ومن ضرورية التعميم التكرار والتعميم في كلمة كل موجود
كما مر انفا لا تكرار فيه لو تزوج التي طلقت ثانيا لم يقع اجرها
عن الاول بانه نعمها بيان في المعنى الذي ذكره لكن بينهما فرق بوجه
اخر يستدعي عدم انضمام كل الى كل وهو ان كلمة دخلت على الاسم وهو
المرأة مثلا فيوجب عموم ما يتكرر الحث دخلت على فمعيان النساء
فاذا تزوج امرأة اخلت اليقين في حقها لما انها اصابته من كلمة كل حصتها
فكانها هي المحذوف عليها فينقطع حتى اذا تزوج تلك المرأة ثانيا لم يطلاق
لوقوعه بعد اخلال اليقين كما لو قال ان تزوجت امرأة فهي طالق فلا
نطق ثانيا بالتزوج الثاني واما كذا فاما دخلت على تزوج فتقتضي عموم
التزوج فيلزم منه عموم النساء لان الفعل الذي هو الوصف يحتاج الى

هذا القول لا ينافي مع قوله ان قوله ثبت طلاق قد يقصد وجوده ملكا وقد يقصد وجوده وقوعا فلا بد من التيقن جهة الوجود وقوعا **والقول** ويقع لو علفت بموجودة لان التعليق بامر كائن تحجب قيل لو كان كذلك يكفر من قال هو يهودي ان فعله ليس كذلك **والقول** بان بطلان الثاني ممنوع وبعد التسليم بقوله هذا لان طلاق كناية عن اليقين بالله نحو اذا حصل التعليق بها بفعل المستقبل فكذا اذا حصل بفعل في الماضي نحو ما عني تكفير المسلم كذا في العناية **والقول** بالتطبيق بالرفع يعني اذا طلقها قالت انت طالق كل ما ثبتت طلق نفسها ثلاثا نزوجت بزوج اخر وعادت اليه وطلقت نفسها لا يقع لان التعليق ينصرف الى الملك الفاني والملك بعد زوج اخر ملك مستحدث **والقول** واما عند افتراء الخلاق يظهر فممن قامت عن المجلس قبل المشقة وفيما اذا كانت ذلك قبل الدخول فانه يقع عنده لا عندهما **القول الثاني** او لا منافية وقيل الاضافة الى سبب الملك كقوله ان اشترت منك فانت حر من له الاضافة الى الملك كقوله ان ملكك فانت حر لان اجرا ظاهر عند سبب الملك كذا في العناية **والقول** فلا يطلاق اجنبية فان قيل لم لا يجوز ان يقع النكاح حتى يكون المعنى ان نحكرك وكلتك فانت كذا اصابة عن الاضافة الى بان فعل اليقين مذموم لقوله ولا نطع كل خلاف مهمين فلا يحتاج الى تصحيحه فيحقق عدم المحذوف به فبطل كذا في الرباعي **والقول** بتعليق الطلاق بالملك يصح الشرط مثل ان يقول ان تزوجت وسخوة كان معلقا كيف ما كان واخرا كان يعني الشرط مثل ان يقول ان تزوجت وسخوة كان معلقا كيف ما كان كان وان كان يعني الشرط مثل ان يقول ان تزوجت وسخوة كان معلقا كيف ما كان

قال انت طالق ما دام لا يقع كذا او مع منك فانه لا يقع كذا **والقول** بان بطلان الثاني ممنوع وبعد التسليم بقوله هذا لان طلاق كناية عن اليقين بالله نحو اذا حصل التعليق بها بفعل المستقبل فكذا اذا حصل بفعل في الماضي نحو ما عني تكفير المسلم كذا في العناية **والقول** بالتطبيق بالرفع يعني اذا طلقها قالت انت طالق كل ما ثبتت طلق نفسها ثلاثا نزوجت بزوج اخر وعادت اليه وطلقت نفسها لا يقع لان التعليق ينصرف الى الملك الفاني والملك بعد زوج اخر ملك مستحدث **والقول** واما عند افتراء الخلاق يظهر فممن قامت عن المجلس قبل المشقة وفيما اذا كانت ذلك قبل الدخول فانه يقع عنده لا عندهما **القول الثاني** او لا منافية وقيل الاضافة الى سبب الملك كقوله ان اشترت منك فانت حر من له الاضافة الى الملك كقوله ان ملكك فانت حر لان اجرا ظاهر عند سبب الملك كذا في العناية **والقول** فلا يطلاق اجنبية فان قيل لم لا يجوز ان يقع النكاح حتى يكون المعنى ان نحكرك وكلتك فانت كذا اصابة عن الاضافة الى بان فعل اليقين مذموم لقوله ولا نطع كل خلاف مهمين فلا يحتاج الى تصحيحه فيحقق عدم المحذوف به فبطل كذا في الرباعي **والقول** بتعليق الطلاق بالملك يصح الشرط مثل ان يقول ان تزوجت وسخوة كان معلقا كيف ما كان واخرا كان يعني الشرط مثل ان يقول ان تزوجت وسخوة كان معلقا كيف ما كان كان وان كان يعني الشرط مثل ان يقول ان تزوجت وسخوة كان معلقا كيف ما كان

هذا القول لا ينافي مع قوله ان قوله ثبت طلاق قد يقصد وجوده ملكا وقد يقصد وجوده وقوعا فلا بد من التيقن جهة الوجود وقوعا **والقول** ويقع لو علفت بموجودة لان التعليق بامر كائن تحجب قيل لو كان كذلك يكفر من قال هو يهودي ان فعله ليس كذلك **والقول** بان بطلان الثاني ممنوع وبعد التسليم بقوله هذا لان طلاق كناية عن اليقين بالله نحو اذا حصل التعليق بها بفعل المستقبل فكذا اذا حصل بفعل في الماضي نحو ما عني تكفير المسلم كذا في العناية **والقول** بالتطبيق بالرفع يعني اذا طلقها قالت انت طالق كل ما ثبتت طلق نفسها ثلاثا نزوجت بزوج اخر وعادت اليه وطلقت نفسها لا يقع لان التعليق ينصرف الى الملك الفاني والملك بعد زوج اخر ملك مستحدث **والقول** واما عند افتراء الخلاق يظهر فممن قامت عن المجلس قبل المشقة وفيما اذا كانت ذلك قبل الدخول فانه يقع عنده لا عندهما **القول الثاني** او لا منافية وقيل الاضافة الى سبب الملك كقوله ان اشترت منك فانت حر من له الاضافة الى الملك كقوله ان ملكك فانت حر لان اجرا ظاهر عند سبب الملك كذا في العناية **والقول** فلا يطلاق اجنبية فان قيل لم لا يجوز ان يقع النكاح حتى يكون المعنى ان نحكرك وكلتك فانت كذا اصابة عن الاضافة الى بان فعل اليقين مذموم لقوله ولا نطع كل خلاف مهمين فلا يحتاج الى تصحيحه فيحقق عدم المحذوف به فبطل كذا في الرباعي **والقول** بتعليق الطلاق بالملك يصح الشرط مثل ان يقول ان تزوجت وسخوة كان معلقا كيف ما كان واخرا كان يعني الشرط مثل ان يقول ان تزوجت وسخوة كان معلقا كيف ما كان كان وان كان يعني الشرط مثل ان يقول ان تزوجت وسخوة كان معلقا كيف ما كان

هذا القول لا ينافي مع قوله ان قوله ثبت طلاق قد يقصد وجوده ملكا وقد يقصد وجوده وقوعا فلا بد من التيقن جهة الوجود وقوعا **والقول** ويقع لو علفت بموجودة لان التعليق بامر كائن تحجب قيل لو كان كذلك يكفر من قال هو يهودي ان فعله ليس كذلك **والقول** بان بطلان الثاني ممنوع وبعد التسليم بقوله هذا لان طلاق كناية عن اليقين بالله نحو اذا حصل التعليق بها بفعل المستقبل فكذا اذا حصل بفعل في الماضي نحو ما عني تكفير المسلم كذا في العناية **والقول** بالتطبيق بالرفع يعني اذا طلقها قالت انت طالق كل ما ثبتت طلق نفسها ثلاثا نزوجت بزوج اخر وعادت اليه وطلقت نفسها لا يقع لان التعليق ينصرف الى الملك الفاني والملك بعد زوج اخر ملك مستحدث **والقول** واما عند افتراء الخلاق يظهر فممن قامت عن المجلس قبل المشقة وفيما اذا كانت ذلك قبل الدخول فانه يقع عنده لا عندهما **القول الثاني** او لا منافية وقيل الاضافة الى سبب الملك كقوله ان اشترت منك فانت حر من له الاضافة الى الملك كقوله ان ملكك فانت حر لان اجرا ظاهر عند سبب الملك كذا في العناية **والقول** فلا يطلاق اجنبية فان قيل لم لا يجوز ان يقع النكاح حتى يكون المعنى ان نحكرك وكلتك فانت كذا اصابة عن الاضافة الى بان فعل اليقين مذموم لقوله ولا نطع كل خلاف مهمين فلا يحتاج الى تصحيحه فيحقق عدم المحذوف به فبطل كذا في الرباعي **والقول** بتعليق الطلاق بالملك يصح الشرط مثل ان يقول ان تزوجت وسخوة كان معلقا كيف ما كان واخرا كان يعني الشرط مثل ان يقول ان تزوجت وسخوة كان معلقا كيف ما كان كان وان كان يعني الشرط مثل ان يقول ان تزوجت وسخوة كان معلقا كيف ما كان

الذات ولا يلزم من عموم التسامع التزوج لان الدلائل لا تقتضي الى
 العوض وعن الثاني بان المراد بقوله ومن ضرورة التعميم تعميم الافعال
 تعميم الافعال لان الكلام فيه والتعميم في الافعال انما يكون بتعدد الافعال
 وهو المراد بالتكرار فاذا قال كل دخلت الدار فانت طالق فلو طلقت
 حتى يتنهي الثلاث فان تزوجها بعد رجوع احز وتكررا بشرط لم يقع شيء
 لان الحز لا يفسد هذه الملك ولم يتيق شيء منها وبقي اليمين ببقاء الشرط
 او الحز اذا انتفى الحز انتفى الحكم هذا زبد ما في مشروع الهداية نحو
 كما تزوجتك فانت كذا اقول كما انما حصل المثال بالخطاب ولم ينقل كما
 تزوجت امرأة مع كونه مثلا لا مشهور او قصدا الى كون المسئلة اذنية
 لان في امثال المثال المشهور خلاف ابي يوسف رحمه الله حيث قال كل تزوجت
 امرأة فهي طالق فزوج امرأة طلقت وان تزوجها فانيا لم تطلق ولا يثبت
 في امرأة واحدة مرتين تجعل كلمة كل كلمة كل ولو كانت اليمين على امرأة
 بعينة بان قال كل تزوجتك وكلما تزوجت زينب باسمها العيني تكرر الحث
 كما اذا قال كلما اشريت هذا الثوب فهو صدقة او كلما ركبت هذه الدابة
 فعلى صدقة كذا يلزمه بكل مرة ما التزم ولو قال ثوبا او دابة بالتكثير
 لا يلزمه الا مرة واحدة كذا في التبيين وهو موافق لما نقل عن ابي يوسف
 في المشهور لكنه يخالف لما نقله البرازي صاحب الخلاصة عنه من
 عدم تكرار الحث عند في قول الزوج كلما تزوجت فلانة فهي طالق اتم
 عليه الشيخ السماوي رحمه الله في التسهيل بانه مخالف لاصل ابي يوسف
 لان المراد من فلانة امرأة معينة وفيها تكرار الحث عند فليتنا مله
 وان كان بعد رجوع اخر لان انعقاد اليمين باعتبار ما يملك عليها
 من الطلاق بالشرع وهو غير محصور وزوال الملك الخ يعني
 اذا قال لها انت طالق ان دخلت الدار ثم انبارها لم تبطل اليمين لما مر

التكرار

اذا قال ص

بقاء

والجواب

في المراجعة

بقاء اليمين بالشرط والعرض **فصل** ان الشرط لا يوجد فهو باق بقاء
 المحار وهي المرأة فتبقى اليمين كما كانت في محله وهي ذمتها الخالف
 وبترت عليه اجرا ايضا كالطلاق ايضا وانما تبطل اليمين لان
 اللفظ لا يدل على التكرار في وجود الفعل مرة انتهت اليمين فالقوله
 له اي مع يمينه لانه متمسك بالاصل ولا يترك وقوع الطلاق
 وزوال الملك والمرأة تدعى **فصل** طلقت هي فقط اي لم تطلق فلانه
 قيل هذا ليس على ظاهره بل فيما اذا ذكرها المزوج في قولها حقت
 طاما اذا صدقها فانه يقع لا يقال اخبارها عن محبتها تعذيب الله
 اياها بنار جهنم مقطوع بكذبها فوجب ان لا يقبل قولها اصلا
 لان نقول لا يثبت كذبها لانها لشدة بغضها اياه قد تحب التخليص
 لله بالعذاب فلم يكن كذبها مقطوعا **فصل** وثبتت تزوجا حتى لو
 كان طلعا قيل هذا واحد او كانت امته لا يطأها حتى تنكح زوجها
 غير لاحتمال انها مطلقة وترك وطئ امرأة تحل له وطئها حيرا
 من ان يطأ امرأة محرمة عليه وفي الجاني المراد بالشرع التباعد عن سوء
 وعن ما هو في مكان الحرمه لان العدة تنقضي بالوضع لانه عينا
 فليما ولد او لا يثبت ويقع جنسه فتكون معتدة واطعنا وها
 بوضع الثاني لانها حامل به فاذا وضعت الثاني انقضت العدة
 وانحلت اليمين الا جرى لوجود الشرط ولم يقع به شيء لان الطلاق
 المقاتل لا تنقضي العدة وانحلت لا يقع لانه حال الزوال والمزيل
 لا يعمل حال الزوال لاستحالة تحصيل الحاصل **فصل** فاولج اي دخل
 وقوله حب العقر لانه وجد الحجام الذي هو داخل الفرج في الفرج وانما
 لا يجب الحذف الصورة الاولى بوطن المطلقه بالثلاث لشبهة الالتصاق
 بالنظر الى المجلس والمقصود وهو قضاء الشهوة لم يقع لان الكلام خرج

فصل

نعم ان كان الفرج اولا وقعت واحدة
 وانه كان المراجعة فاما واحدة وثبتت
 بها فليكن من يمينه الزانية بالشرع
 هذا اذا لم يعلم بها اول فاقطع
 الاول منها فله اشكال واختلاف
 قال تعالى لانه منكم انما
 السبع

فصل في العتق من النكاح
 العتق من الزنا اذا وطئ
 بالشرع والمادة اذا وطئ
 بالشرع من غير نكاح
 العتق من الزنا اذا وطئ
 بالشرع والمادة اذا وطئ
 بالشرع من غير نكاح

بالاستثناء من ان يكون ايجابا واذا بطل الايجاب بطل الحكم فان قيل
 الايجاب وجد في حياتها والاستثناء بعد ما فيكون باطلا لعدم المحل
 واذا بطل الاستثناء صح الايجاب فتقع الطلاق ايجاب بان الموت
 ينفي الموجب دون المبطّل يعني ان الايجاب لو انفصل بالموت بان تموت
 قبل تمام قوله انت طالق بطل واما المبطّل وهو الاستثناء او الشرط
 فلا يبطل لان مبطّل الشيء ما ينافيه ولا منافاة بين مبطل ومبطل
 بخلاف الموجب فان المبطّل ينافيه فيرفع **قوله** فان قيل تمامه يعني تكلم
 بعد ان طلق بعد حر وفان شانه وقيل لما تعلم ارادة الاستثناء
 بقوله قبل ذلك اني اطلق امرائي واستثنى **قوله** ثلثان ولو قال الانا
 تقع الثلاث لانه استثناء الكل من الكل فلا يصح قبل هذا ان لا يصح اذا
 كان بعينه هذا اللفظ واما بغيره فيصح فانه لو قال كل نسائي طالق الا
 ربيبة وعمة وكرة وسلمى لا تطلق واحدة منهم وان كان هو استثناء
 الكل من الكل كذا في الاكلية والله اعلم بالصواب **في اطلاق المرض**
 فمن اصنافه من الضمان وهو الهزل الذي من اضعفه وانقله وهو مبتدا
 خيم قوله مرض ومن قبيل المذكورين في كونه فاعلم ان اكل السفينة
 اذا انكسرت وبقي على لوح ومن افسد السبع وبقي في فمه وانكسر
 ان الغرار بالطلاق ليس يختص بالرجال بل بالنساء كذلك في جميع ما
 ذكرنا حتى لو باشرت اسباب الافراق كخيار البلوغ والعقود والمكينة
 من ابن الزوج والارثاء ونحو ذلك بعد ما حدث بها ما ذكرنا من
 المرض وما كان في حكمه من ثمة الزوج يكونها فانه يحلها الا اذا جاءها
 وجع الولادة الذي لا يسكن حتى تموت او تلد وقيل وان سكن لان
 الوجع يبعث مرة ويسكن اخرى قال الرازي في الاول اوجه كذا في الهامة
 اي على اقامة مصاحبة في البيت وليس كل مريض يعجز عن القيام في البيت

بعضه

ولا مل كما تكون
 فانه يحلها هو

قوله

كالقيام للبول والعايط اي على الخواي على الطريق اشار الى كونه
 قارا او عدم صحته بترعه في غير الثلاث **قوله** فلو ابان روجه الخ
 واما قيد بالبينونة لان تخصيص ارض المطلقة من زوجها الذي
 مات بعد تطلقها بالمر من انا هو في البابين بالثلاث واما الرجعي
 والباين الغير الثلاث فتشتر منه مطلقا اي صحيا كان او مريضا
 اذ امارت وهي في العدة لبقاء الزوجية بينهما ولهذا يرثها هو
 اذ امارت بعد التطبيق الرجعي قبل مضي العدة وان طلقها في صحته
 كما سيصرح به الله بقوله اجمع وقوله وهو كذا اي والحال ان الزوج
 ميت بشئ من العوارض التي يخاف منها **قوله** او بغيره كالمريض اذا قتل
 والمقدم ليقبل في قصاص قات خفف الله به احسن قول
 بن ابراهيم فانه يقول اذا ما بغير ذكر السب لانه **قوله** لانه ان
 طلقها صريحا اي اعم من ان يكون رجيا كانت طالق او مقبدا
 بالباين كانت طالق باين كما صرح به شارح المجمع حيث قال في
 بيان ما يثبت في الثلاث ثم قال والابانة في تحقيق الخلاف
 بنصوص في الثلاث ويؤيد قول الشارح في بني الثلاث وهو
 محل النزاع قيل هذا مخالف لما صرح به في الكافي في حيث قيل
 واما في الطلاق البابين والثلاث ففيه خلاف الشافعي اقول ما
 ذكره هذا الشارح موافق للعقل ونقل المختبرات المولقة في مذهبه
 لهذا اعترض منه على من عد البابين غير الثلاث في محل النزاع
 فلا اشكال فينا مل **قوله** وكذا طالبة رجعية اي وكذا انثرت طالبة
 بتطبيق رجعية بان قالت طلقني او طلقني رجعية **قوله** ومنبأه قتل
 ابن زوجها واما صرح بالباين لانه لو طلقها رجعية وطاوعت ابن
 زوجها في اجماع او القبله قبل انقضاء العدة لاثرت اتفاقا لان الرجعي

على الثانية **قوله** ومساها يشهق قيل لو ترك هذا اكتفا بالآخر كما فعله
 في المصاهرة كان خالفا عن الحشو ونحن نقول لعل هذا الرفع توهم اختصار
 الشهق بالنظر فقط فلا مجال لتفوه الحشو واختلفوا في الوطى في الدبر
 والتموى على انه رجعة قال في العداية ونظروا الى فرجه وقبلتها يشهق
 رجعة عند ما خلا قال في يوسف وهو يقول الرجعة فوق لامتة لامتة فكذا
 فعلا كما القياس على المصاهرة ولهذا لو ادخلت ذكره في فرجها وهو بايم
 يكون رجعة فكذا انما قال الربيعي ان نزولها في العدة لا يكون
 رجعة عند اي حصة لان انشاء النكاح في المنكوح حرا باطل لغو فلا
 يثبت ما في ضمنه وعند محمد يكون رجعة وعن اي يوسف وانياب
 ورجعة المجنون بالفعل ولا يصح بالقول وقيل بالعكس وقيل بغيرها
 ونذب استهاده اي اذا اراد الرجعة خب ان يقول لا شين اشهد
 على يائي قد راجعت امرائي وفي لفظ الدرب اشارة الى انه لو لم يشهد
 صحت وقال الشافعي في احد قوله لا يصح وهو قول مالك وهو عجب منه
 لانه لا يجب الاشهاد على ابتداء النكاح وجعله شرطا على الرجعة **قوله** اي
 اعلام الزوج اياها لانه لو لم يعلمها لم يسمها تقع المرأة في المعصية لانه قد
 تزوج بناء على زعمها ان زوجها لم يراجعها وقد انقضت عدتها ويطاها
 الزوج الثاني فكانت عاصية وزوجها الذي اوقعها فيه مسيئة بترك
 الاعلام **قوله** حتى يؤذنها اي نذب ايضا لمن لم يقصد الرجعة ان يعلمها
 بدخول بصوت النعل او التخيخ او نحو ذلك لانه ربما يقع بصوت على موضع
 يصير به مراجعها ثم يطلقها فتتقذر بطول العدة عليها **قوله** من الاشياء
 التي لا يمين فيها عند اي حصة رجم الله اقول من اراد تفصيل هذه
 الاشياء اذ لا ائمة من الطرفين فليست في اويل كتاب الدعوى في شرح
 قول المصنف ولا يخلف في نكاح ورجعة **قوله** والمرأة تصدق في

اخبارها

قوله ومساها يشهق قيل لو ترك هذا اكتفا بالآخر كما فعله في المصاهرة كان خالفا عن الحشو ونحن نقول لعل هذا الرفع توهم اختصار الشهق بالنظر فقط فلا مجال لتفوه الحشو واختلفوا في الوطى في الدبر والتموى على انه رجعة قال في العداية ونظروا الى فرجه وقبلتها يشهق رجعة عند ما خلا قال في يوسف وهو يقول الرجعة فوق لامتة لامتة فكذا فعلا كما القياس على المصاهرة ولهذا لو ادخلت ذكره في فرجها وهو بايم يكون رجعة فكذا انما قال الربيعي ان نزولها في العدة لا يكون رجعة عند اي حصة لان انشاء النكاح في المنكوح حرا باطل لغو فلا يثبت ما في ضمنه وعند محمد يكون رجعة وعن اي يوسف وانياب ورجعة المجنون بالفعل ولا يصح بالقول وقيل بالعكس وقيل بغيرها ونذب استهاده اي اذا اراد الرجعة خب ان يقول لا شين اشهد على يائي قد راجعت امرائي وفي لفظ الدرب اشارة الى انه لو لم يشهد صحت وقال الشافعي في احد قوله لا يصح وهو قول مالك وهو عجب منه لانه لا يجب الاشهاد على ابتداء النكاح وجعله شرطا على الرجعة اي اعلام الزوج اياها لانه لو لم يعلمها لم يسمها تقع المرأة في المعصية لانه قد تزوج بناء على زعمها ان زوجها لم يراجعها وقد انقضت عدتها ويطاها الزوج الثاني فكانت عاصية وزوجها الذي اوقعها فيه مسيئة بترك الاعلام قوله حتى يؤذنها اي نذب ايضا لمن لم يقصد الرجعة ان يعلمها بدخول بصوت النعل او التخيخ او نحو ذلك لانه ربما يقع بصوت على موضع يصير به مراجعها ثم يطلقها فتتقذر بطول العدة عليها من الاشياء التي لا يمين فيها عند اي حصة رجم الله اقول من اراد تفصيل هذه الاشياء اذ لا ائمة من الطرفين فليست في اويل كتاب الدعوى في شرح قول المصنف ولا يخلف في نكاح ورجعة والمرأة تصدق في

اخبارها مع يمينها قال الربيعي يستخلف المرأة هنا بالاجماع والفرق
 لا يمين حصة بين هذه وبين الرجعة ان اليمين فايد بها التناول وهو
 يدل عندنا على الامتناع من الزوج والاحتباس في منزله الزوج حايير
 بخلاف الرجعة وسائر الاشياء المذكورة فان بدلتها لا يحلف فيها
 اذا نكحت ثبتت الرجعة بناء على ثبوت العدة بنكاحها ضرورة ثبوت
 ثبوت النسب بشهادة القابلة بناء على ائمة هاد بها كذا في اليمانية
قوله وهذا عند اي حصة الخلاف فيما اذا كان قولها المذكور مفعلا
 بكلام الزوج اما اذا كان بعد مكث فتصح الرجعة اتفاقا كذا في العدة
قوله كما اي فلا ثبت الرجعة في المسئلة الصابغة مثل عدم ثبوتها في
 زوج امته اخبر بعد انقضاء العدة بانه كان راجعها في العدة مثل
 اخبار سيد الامة بان الزوج كان راجعها فيها وكذب الامة
 الزوج في اخباره وصورة المسئلة رجل خدامة فطلقها فانقضت
 عدتها اخبر الزوج انه كان راجعها في العدة فصدق مولى الامة
 في اخباره وكذبت الامة لا تثبت الرجعة بل القول قولها عند الاعظم
 لان الرجعة تنقضي على قيام العدة والقول في العدة قولها فكذا في
 ما يمتنع عليها وقالا القول قول المولى لان منافع البضع ملكه كذا في
 الكونجيه **قوله** او قال اي وكالا ثبت الرجعة اذا قال زوج الامة
 الخ **قوله** فصل في الطلق الصلابة لتناول المكتوبة وغيرها **قوله** غسل مضمون
 كاليد مثلا وما دون العضو كالاصبع مثلا **قوله** انقضت العدة لان
 اولات الاحمال اجلهن ان يصنعن حملهن **قوله** وانما كذا جواب عن سواد
 مقدر وهو ان الشئ قد كذب انكاره لو جوب كالمهر لا يجب المهر
 كاملا الا اذا كان الطلاق بعد الدخول وحاصل الجواب عفو عن البيان
قوله اي عنة الطلاق الثالث قال الاثني اعلم انها تنطلق ثلاثا

وان تبادر من نقل المصنف
 المسئلة وجعل قولها

في شياء المذكورة من طريق الحنفية
 كتاب الدعوى

قال المصنف انما يعرف اذا كانت
 قربة حيث قال فانما اذا كانت
 من طريق من وقت الطلاق
 ان طلق من قبلها او بعد
 كما يبين الا ان
 بيمينين الا ان
 الاول اعتبارا في المصلحة
 التحقق للزوج في الثانية دون
 الاول وكل واحد من
 المصنفين لا يوجب

قوله لم اجامع
 اولادها
 اهل من الزنا
 قدام من

قوله لم اجامع
 اولادها
 اهل من الزنا
 قدام من

وثبت خيب الاولاد من الزوج وعليها العدة بثلاث جيف بعد ولادة الولد
 الثالث لانها حامل من ذوات الاقارب **قوله** ليرى الزوج يعني انها حلال
 للزوج اذا النكاح قائم بينهما بل عليه ان التوارث قايما بينهما وكذا
 جميع احكام النكاح قائم ولهذا لو قال كل امرأة لي طالق تطلق هذه
 المطلقة فيه ويصح عليها الطلاق ولم وطئها لا يقع هذا تكرار لفظ في
 اول الباب وبوطئها لا يصح في تجويز وطئها لاننا نقول المطلق ثم
 بيان كون الوطئ من افعال الرجعة ولا يلتفت الى حمله وحرمته وان
 لم يرم معرفة الحمل واما ههنا فالمقصود ببيان الطلاق الرجعي لا يحكم
 الوطئ عندنا خلافا للشافعي واما كونه من اسباب الرجعة او لا فغير
 ملتفت اليه **قوله** ولا يحل وطئ المطلقة الرجعي لم ان حل الوطئ بالرجعي
 وصي في الية لوجود الفاعل وهو الطلاق ولنا ان الرجعة قايمة
 ولهذا يملك مراجعتها من غير رضاها بالاتفاق ولو كانت رايه كانت
 اجنبية فلم تقع المراجعة بدون رضاها **قوله** ونكاح مبيئة التي ابي للزوج نكاح
 امرأته دون ثلاث في عتقها او بعدها لان الحل الاصل الذي هو كونها
 ادمية ليست من المحرمات باق ما لم يكمل العدة لعل تعالى فان طلقها فلا
 تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره فعلى روي الطلاق الثالث فيعدهم
 قبلها **قوله** حتى يطأها غيره ذكر الاسلام انها لو تزوجت من غير كفو ودخل
 بها الزوج الثاني ثم طلقها لا تحل على الزوج الاول على ما هو المختار من
 رواية الحسن قلت هذا ما يجب ان يحفظ الكفر وقوعه كذا في الحقايق
قوله طلاقه اي طلاق الغير المذكور وكان عدة مؤنة نقل عن المحيط في اسقاط
 طلاق الزوج الثاني وهو ان تزوجها الثاني ثانيا في العدة وطلقها قبل
 الدخول بها فحل للزوج الاول **قوله** وعن سعيد بن المسيب قال لا يقع في
 من كبر والتابعين اذ كل كثير من الصحابة مثل عمر بن الخطاب وكان يزوجته

قوله

قوله ولا يحل وطئ المطلقة الرجعي لم ان حل الوطئ بالرجعي

قوله ولا يحل وطئ المطلقة الرجعي لم ان حل الوطئ بالرجعي

بنت ابي هريرة وكان جل اسناده عنه وكان يقال له فقيه الفقهاء
 وعالم العلم وكان يعني واصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم
 احيا كذا في البيانية **قوله** ولنا حديث العسيلة وهو ما روي مالك بن انس
 في الموطا ان رفاعه طلق امرأته تيممة بنت وهب في عهد رسول الله
 صلى الله عليه وسلم ثلاثا فنكحها عبد الرحمن بن زبير فاغتصب عنها
 فلم يستطع ان يسها ففارقها فاد رفاعه ان ينكحها ثانيا فنفها رسول
 الله صلى الله عليه وسلم عنه وقال لا يحل تكرار في العسيلة وهي كناية
 عن الجماع واعلم ان الشرط هو الادخال دون الاثر الا ان كان ومباغتة
 في الادخال والحال فيه لا يثبت الا بدليل ولا دليل عليه بل على عدمه
 لا يصح العسيلة كناية عن اصابة خلوة الجماع في الجملة وهي تحصل بمجرد
 الادخال فذلك على عدم شيع الحاصل بالانزال **قوله** يحون الزيادة
 به على الكتاب هذا تقدير ان يرد بها النكاح في الية العقد واما على
 تقدير ارادة الوطئ فاكديت موافق للكتاب فلا حاجة الى زيادة
 قيمة الزيادة كما هو الظاهر لا يستلزمه كون الاسلوب الحكيم محمولا
 على الافادة دون الاعادة فان العقد استنفيد باطلاق اسم الزوج
 في قول تعالى زوجا غيره فلو حملنا النكاح على العقد كان ذلك تأكيداً
 والتأسيس اولى منه **قوله** والمراد من حل من باب الافعال اي جعل المطلق
 بالثلاث حلالا للزوج الاول قال الزاهد في الصغير الذي لا يقدر
 على الجماع ولا يشتهي ولا ينكح **قوله** النكاح من اجل المطلق في هذا الباب
 كذا في البرازيه وفيه لا سبب لها يعني اذا كانت الزوجة امته ووطئ
 سيدها ايهاها بعد تطلق زوجها الثاني لا يجعلها حلالا للزوج الاول
 لان غاية احكامه نكاح الزوج والمولى لا يسمى زوجا بشرط التحليل
 بان قال شيخنا عن ان احل لك ونكحت المرأة ذكر واما اذا نكحتها

قوله ولا يحل وطئ المطلقة الرجعي لم ان حل الوطئ بالرجعي

قوله ولا يحل وطئ المطلقة الرجعي لم ان حل الوطئ بالرجعي

قوله ولا يحل وطئ المطلقة الرجعي لم ان حل الوطئ بالرجعي

فانه يبطل التعليق عندنا خلا فالزفر كما صرح به الشارع **قوله** ايلا
لانه جمع بينهما كحرف الجمع وهو الواو فصار كالمجمع بلفظ الجمع كاربعة
اشهر مثلا فيكون يساوا حدة حيث لم يفرق المدة الثانية ينفي على حدة
قلوبها في المدة لزمه كفارة واحدة **قوله** لم يكن موليا لان الثاني ايجاز
مستد والاصل في ذلك انه اذا لم يعبد اسم الله تعالى في المعطوف
ولا حرف النفي ولم يكت بينهما ساعة دخل المعطوف عليه كما في المسئلة
الاولى واما اذا كانت احدا لأمور الثلاثة **قوله** ووايه لا اقر بك
سنة الايوبنا ابي وخلاف هذا القول حيث لا يكون موليا به ايضا
خلاف الزفر وهو ينزب بصرف الاستئنا الى اخرها كالوقال اجاز
داري هذه السنة الايوبنا فمت مدة المنع ولذا ان المولى من لا يمكنه
القربان اربعة اشهر الا شئ ويلزمه وهذا ليس بصادق على ما نحن
فيه لانه يمكنه القربان اذا المستثنى يوم منكر فاما من يؤمن به عليه بعد يومه
الاويمكنه ان يجتمع له اليوم المستثنى فيقر به ان فيه من غير شئ يلزمه
ولا يجوز صرفه الى اخر السنة لانه معين فكان تفسير الكلام من
المنكر الى المعين لغیر حاجة لان الجملة لا تمنع انعقاد اليقين بخلاف
الاجارة فان الحاجة ماسة الى الصرف الى اخر السنة لتصح عتد
الاجارة فانه لا يصح مع التكليف للجملة ولو قرأها في يوم والباقي اربعة اشهر
او اكثر صار موليا بسقوط الاستئنا **قوله** واسرانة أي في الكوفة واما لم يكن
موليا لانه يمكنه القربان من غير شئ يلزمه بالاخراج من الكوفة **قوله** والايلا
من بانه ولا اجنبية لان محل الايلا من يكون من فاسأنا لقوله تعالى
من نسايم وكل واحدة منهما ليست منها فلم يتعقد موجبا للطلاق اصلا
حتى لو تزوجا بعد ذلك لا يكون موليا لان الكلام في محض جد وقع باطلا
لعدم المحلية فلا سقلب صحيحا ولو وطئها بعد النكاح كفر عن ميثمه

المذكورة فكل كانت الحيات استرا وطولها
فالثلاثة الطائفة تكون كرسى للفقراء والمساكين

لا ينها
متعقده في وجوب الكفاية عند الخت فاما ناعتمد تصور الفعل الخلو
عليه حسا ولا ناعتمد حله وحرمة الا ترى انه لو قال والله لا شرب
الخمر في هذا اليوم فصلى اليوم ولم يشرب خبث وان كان الفعل حراما
محضا **قوله** فحالة الرجعة لقيام الزوجية بينهما كما مر في كتابنا وما حققته
تعالى من نسيانهم وان انقضت عدة الطلاق قبل انقضاء مدة الايلا
لفوات المحلية **قوله** ولو عجز عن الفى وهو الرجوع عن الايلا الذى هو البين وتو
بأحدهما اى بر من ملتبس باحد الزوجين أو تزوجها وهو ان لا يكون لها خت
الا المبار ففقه اس رجوع الزوج في هذه الصورة قوله فتت اى رجعت
فاذا انقضت الايلا لانه اذا اها بذكر المنع فيكون ارضاها بى لوعد
باللسان فان رفع الظلم به لان التوبة بحسب الجناية فلا يجازى بالطلاق
ولا يلزم من كونه فاء على هذا الوجه ان حب الكفاية لا ينها جزاء
الخت واكتفى لا يتحقق بالنقل باللسان وهما تفصل في شرح
الحداية والمسين فيطلب منه **قوله** فايلا اما اذا اراد التحريم فلان لاصل
في تحريم الحلال اما هو البين عندنا لقوله تعالى يا ايها النبي لم تحرم ما
احل الله لك الى قوله قد فرض الله عليكم تحليه ايهاكم واما اذا لم يرد شيئا
فلان احرمه الثابتة باليمين ادى الى احكام تحييت ليقينها **باب**
وهو بضم الحاء المعجمة اسم للاختلاع وهو الانتزاع من خلع ثوبه وبخله
اي زعمه وانما عرفت عن هذه الايات بالخلع تشبيها للفرقة بما ينزع الثوب
لان كل واحد منهما لباس الاخر بالنظر قال الله تعالى هن لباسكم وفي
الشرع عبارة عن اخذ المال من المرأة بما ملكه النكاح بلفظ الخلع وما في
حكمه **قوله** ما يصح من اى كلاما جازان يكون مهورا جازان يكون بدلا في الخلع
وما يصح من اى كلاما جازان يكون مهورا جازان ولا يعكس
لان ما يصلح ان يكون عوضا لعزم ولا يعكس كذا في العناية وهو

[Faint handwritten notes at the bottom of the page, likely bleed-through from the reverse side.]

الحق وكد ما ليه المملوك يتلف على المولى بالاعتاق ومع هذا حان قبل
 المال فيها كذا ذكره الربيعي **قوله** يكون رجوعا يعني منه من الاقرار ومن
 غير مبيع **قوله** ويسقط من الاسقاط والمباردة بفتح المهملة معناه
 من بارء شريكه اذا ابرء كل واحد منهما صاحبه وترك المهر خطأ
 كذا في المعنى **قوله** فلا يسقط الا بالذكر يعني ان للخنثى والمباردة
 النفقة وكذا السكنى فلا تسقط به نفقة العتق الا بذكرها عند الخلع
قوله وتطلق في الامح وفي رواية لا تطلق بقبول الاب لانه
 لما يضمن بذلك الخلع كان هذا خلعا مع البنت كانه خاطبها بذلك فتوقفت
 على قبولها كالكبير اذا خلع عنها الاجنبي **قوله** وان خلعتها اي الاب الصبيه
 على نفسها او على الالف على انهما من اي ملتزم ليدل الخلع على نفسه
 لا عليها لانها ليست احدى من اهل العزامة **قوله** وان شرط اي زوج الصبيه
 وقوله ان قبلت بعد ان كانت من اهل العتق يكونها ميم مع عارفة بان
 الخلع سالك المال والنكاح جالب وانما علم **باب القهر** وهو في
 اللغة على ما صرح به الربيعي مقابلته الظاهر بالظهور لانها اذا كان بينهما
 عداوة يجعل كل منهما ظهرا للآخر في الشرع ما ذكره المصنف بقوله
 هو تشبيه زوجته **قوله** يظن اي نظر المشبهة الذي هو الزوج **قوله** ودوامه
 اي المس والتقبل وغيرها وقوله حتى يكفر بغير الباء والفاء المشددة
 مالت كغيره وهو الاثنان بالكفار **قوله** اي لا يجب شي اخر لما روى ان
 سلمة بن يحيى **قوله** قال لرسول الله صلى الله عليه وسلم ظاهري من
 امراتي ثم ابصرت خلعا لها في ليلة فمراقبها فقال استغفر الله ولا
 تعد حتى تكفر ولو كان شي اخر واجبا لنبه عليه والعهد المذهب للكنانة
 هو عز ماري العن الذي يستغفره الوجوب والاف كذا في رواية بالظهور
 لا بالغنم على الوطئ **قوله** من طلاق اظهار اما ان لم ينو شيئا اصلا فعند

هذا هو الحق في قوله لا تعد حتى تكفر ولو كان شي اخر واجبا لنبه عليه والعهد المذهب للكنانة هو عز ماري العن الذي يستغفره الوجوب والاف كذا في رواية بالظهور لا بالغنم على الوطئ

هذا هو الحق في قوله لا تعد حتى تكفر ولو كان شي اخر واجبا لنبه عليه والعهد المذهب للكنانة هو عز ماري العن الذي يستغفره الوجوب والاف كذا في رواية بالظهور لا بالغنم على الوطئ

اظهار وعندنا في يوسف ايلا **قوله** ظهار لا يجزئ اي لا يجزئ غير الظهار لان
 معنى قوله انت على كظها امه اي انت حرام كظها اي فيكون احرام بنفسه
 للظهار والشي لا يتغير بنفسه كذا في الكفاية **قوله** ولا من نكحها بالظهار
 اي لو تزوج امرأة بعيرا اذنها فظاهر منه بقدر الاجازة **قوله** ثم اجازت
 اي المرأة النكاح لانه انما يتعقد لغيره وقت بالكفار جزءا للجنائز
 لانه كذب محض تشبيه المحللة نكاحا بالجنائز **قوله** افا فاشبه الاجنبي
 بالجنينة لم يكن كذا بحصافه لم يجز جزاؤه **قوله** وهي عتق رقبة اي اعتاقها
 فان العتق قد لا ينوب عن الكفارة الا ترى انه لو ورث اباه وبوى
 الكفارة بعتقه لا يخرج عن عهدهما مع وجود العتق لاقتفاء الاعتاق
 الصادر عنه بالاختيار لان الموروث ملكا اضطراري فيعتق
 عليه بلا صنع منه ايضا والكفارة شرط فيها العتق وهو صنع
 منه ولو يوجب كذا في البيان **قوله** في حمل المطلق على المقيد يعني ان هذا
 الخلاف بيننا وبينه في خلاف في حمل المطلق على المقيد حيث يجوز عنده
 لا عندنا في دالة الفرع في كذا في كذا **قوله** وقوله هو بغير الزوار
 وسكون القاف تعقل في الاذن بحيث اذا أصبح عليه مبيع **قوله** اما من لا
 يسمع اصلا وهن بان يولد اعم **قوله** والا عور اي من ذهب احدهما
قوله من خلاف يعني اذا كان معينا بعيب لا نفوس جنس المنفعة لا
 يمنع الصرف على المشي حيث وان كان بنوع حيلة بخلاف ما اذا كان
 من جانب واحد فانه متعذر عليه **قوله** واعتاق نصف عبده الخ لا
 اعتقه بكلامين ولا محظور فيه **قوله** احتراز عن من يفتق فانه
 جائز اذا اعتقه في حال افاقته **قوله** او اباهما وهما الاصبعان
 الاغظمان في الميديين والما لم يجز لان قوق البطش بهما فيعتراهما
 يثبت جنس المنفعة وهذا يظهر ان ما تروى به تلك القوق كان باعفا

هذا هو الحق في قوله لا تعد حتى تكفر ولو كان شي اخر واجبا لنبه عليه والعهد المذهب للكنانة هو عز ماري العن الذي يستغفره الوجوب والاف كذا في رواية بالظهور لا بالغنم على الوطئ

هذا هو الحق في قوله لا تعد حتى تكفر ولو كان شي اخر واجبا لنبه عليه والعهد المذهب للكنانة هو عز ماري العن الذي يستغفره الوجوب والاف كذا في رواية بالظهور لا بالغنم على الوطئ

فقطع اكثر اصابع كل يد كقطع جميعها **قوله** لانه انتقص نصيب صاحبه
 لتعذر استدامة الملك فيه ثم يحول الى ما بقي منه فكان في المعنى ان
 عبد الاشياء منه ومثله يمنع الكفاية **قوله** وعندهما يجوز اذا كان الخ
 وقوله وعندهما يجوز لان الخ كلاهما مبنيان على ما سيجي من ان
 الاعناق يجوز عنده لا عندهما **قوله** لان الاعناق يجب ان يكون قبل
 المسيس لا يفتقر ولو كان ذلك ما نجا جازله ان يعتق رقبة بوجه
 اخري بعد لانما تقول النص يقتضي تقديم العتق على المسيس ومنع
 التفرقة بالجماع بين التصفين فما تعذر منها سقط وهو التقديم
 وما امكن تداركه وجب عملا بالنص بقدر الامكان كذا في التبيين **قوله**
 وان عجز عن العتق اي اذا لم يجد المظاهرة فدية ولا ثمنها يصوم شهرين
 متتابعين فان صام بالاهل جاز وان كان كل شهر تسعة وعشرين
 يوما وان صام بغيره فاقطر في تاسع وخمسين فعليه ان يستأنف **قوله** ولا
 خمسة من صومه وهي العيدان وايام التشريق **قوله** او وطهرها في شهرين
 اي ان جامع التي ظاهر منها في خلال الشهرين وانما حاض بالتي ظاهر
 منها لانه اذا جامع غيره هافا كان وطيا يفسد الصوم كاجماع بالنهار
 عامدا قطع التتابع فيلزم الاستئناف بالاتفاق والاحتياط لم يفسد
 بان وطئها في النهار عامدا ناسيا او بالليل كيف ما كان لم يقطع التتابع
 فلا يلزم الاستئناف بالاتفاق وانما قيد في جماع التي ظاهر منها بالنهار
 ناسيا لانه اذا جامعها في غير عامدا استأنف بالاتفاق وانما ذكر العهر فيه
 في الليل فقد وقع اتفاق لان العهر والنسيان في الوطئ بالليل سواء نذر
 ان الاختلاف في وطي لا يفسد الصوم كذا في العناية **قوله** او يوفاسها وانما
 قال يوما ولم يقل نهارا ليدخل فيه ما بين طلوع الفجر الى طلوع الشمس ذكر
 الزيلعي **قوله** استأنف الصوم لعمارة التتابع وهو قادر عليه عادة وانما قيد

تفسير قوله
 لا يفسد الصوم
 في الجماع
 في النهار
 ناسيا

بذلك

بذلك احتراز عما اذا افطرت المرأة في كثرة القتل او الافطار بعد
 احببها فانها لا تستأنف لانها معذرة عادة لا تجد شهرين متتابعين
 لا حبس فيها **قوله** في خلاه اي في خلال الطعام يعني ان المظاهر المكفر
 بالاطعام اذا وطي امراته التي ظاهر منها في خلال الاطعام لا يلزم منه
 استئناف الاطعام لان المعتق في التكفير بالصوم والصوم
 بقوله تعالى من قبل ان يتأسا ولم يعتد الاطعام به حيث قال فمن لم
 يجد فاطعام مستطير مسكنا الا انه يمنع منه قبله لانه ربما يفتقر الى
 الاعناق والصوم فيقتاع بعد المسيس والمنع يحجب توهم القدح عليهما
 لا بعد المشروعية في نفسه كالبص في وقت النداء والصلاة في الاوقات
 المكروهة هذا نذر ما في الهداية وشروحيها **قوله** فالتتابع حاصل يعني ان
 الشرطي كون الصوم كذا هو التتابع وهو حاصل لهذا الصيام لانه لم
 يترك صائما لوطي لا يفسد الصوم **قوله** او قيمة يعني او اطعم قيمة قدر
 الفطر من غير الاعداد المنصوصة مطلقا وانما في الاعداد المنصوصة
 فلا يجوز ادائها قيمة اذا كان اقل قدر مما قدره الشرع وان كانت
 اكثر من الاخر او مثله قيمة حتى لو ادى نصف صاع من تمر جيد ببلغ قيمة
 نصف صاع من حنطة لا يجوز وكذا الوادي اقل من نصف صاع حنطة
 ببلغ صاعا من تمر او شعير لا يجوز والاصل فيه ان كان كل جنس منصوص
 عليه من الطعام لا يكون بدلا عن جنس اخر هو منصوص عليه وان كان
 في القيمة اكثر لانه لا اعتبار لمعنى النص في المنصوص عليه وانما الاعتبار
 لم في غيره المنصوص عليه وههنا اشكال ذكر في الكفاية مع حله **قوله**
 كما قدر الفطر اي مقدار هله ولكن بينهما فرق من وجه اخر وهو
 التفرقة ههنا بان يعطى فقيرا متما من حنطة ومنا اخر فقيرا اخر
 لا يجوز لان الواجب اطعام ستين مسكنا فكان العذر معتبرا

والمتتابع في كل سنة
 المتتابع في كل سنة
 المتتابع في كل سنة

والمتتابع في كل سنة
 المتتابع في كل سنة
 المتتابع في كل سنة

والمتتابع في كل سنة
 المتتابع في كل سنة
 المتتابع في كل سنة

من الصوم
 من الصوم
 من الصوم

لغفران النبلوغ الذي هو شرط إمكان العلوق **قوله** وإلى سبعة وعشرين ولم نقل
فصريح وعشرين تصرح بجواب المراد منه الولادة لا قبل فستين سوى المعنى كما
يساعد اللفظ وصرح به الاتفاق في حيث شرح فترك الهداية إلى مئتين باقتل
من مئتين **قوله** من وقت الاقرار قبل وقوع في أكثر النسخ لفظ الطلاق بدو
الاقرار والظاهر الموافق للتعليل هو نسخة الاقرار لا الطلاق لانه اذا وقعت
الولادة نصف سنة بعد الطلاق يحصل الحزم بطلاق الاقرار بمعنى العدة كما يحصل
في صورة الاقل لا مئتين كما في علة ظهور كدبها يتبين حيث اقرت بالانقضاء
ورجمها مشغول بالما اقول بوقوع الاقرار قول صاحبها كما في وان دللت
لستة اشهر ووقعت اقرارها فقامت بالنسب عندها **قوله** يشمل كل معتدة
سواء كانت من موت او طلاق جمعي او باني بالاشهر او بالحيفض والمعتدة صغيرة
او كبيرة فيه بحث لانه ذكر المرغيب في ان الايسة لواقعة بانقضاء عدتها ثم جات
بعدم الاقل ومئتين ثبتت نسب ولدها فلم يشمل هذا اللفظ كل المعتدات الا ان يفتقد
ان الابينة مستثناة من هذه الكلية فتشملها بالنظر الى ما عداها هذا زبدة ما
في شرح الاكل بقل من قاضي خان **قوله** ومعتدة طهر الح الفوق طاهر من اربع المدة
التي يمكن ان يثبت فيها النسب شرع في بيان شرايط ثبوت النسب وهي ان رجعة
تظهر بحبل واقرار الزوج وثبوت الولادة بالحجة الثامنة واقرار الورثة
بالولادة **قوله** بان دخلت المرأة وانما صدرها بهذه الصورة دفع لما عسى
يورد في قوله او شهد على الولادة رجلان او رجل وامرأتان من ان العلم بالولادة
لا يمكن الا بالنظر الى العورة وهو لا يحل للرجل بل يحمل ثبوتها فاني فتاوى لم الشهادة
فاجاب بما حاصله منع جسر طريق العلم في النظر اليها كما ترى **قوله** وعندها يثبت
اي في المسائل الثلاث لان الفرائض الذي من ثبوت المرأة للولادة لشخص واحد
كما في المعتدة قائم بقيام العدة وقال الاعظم سلمنا ان الفرائض قائم بقيامها ولكنها
ليست بقائمة ههنا لانها تنقضي باقرارها بوضع الحمل والمنقضى لا يطرح حجة فت

هذا هو المراد من قوله
فستين وعشرين
فان قيل فستين
فان قيل فستين
فان قيل فستين

هذا هو المراد من قوله
فستين وعشرين
فان قيل فستين
فان قيل فستين
فان قيل فستين

الحاجة إلى اثبات النسب ابتداء بانقضاء فيشرطه كالحجة **قوله** اي من وقت النكاح
لان الفرائض قائم والعلوق في ملكه متصور بان يتزوجها وهو عليها فوافق الاقرار
النكاح والنسب محتاط في اثباته فيثبت فان قلت مثل هذا الاحتمال موجود
في المثنى انه اذا ولدت لستين اذ لا يجوز ان يظن انها وهو عليها فوافق الاقرار
الطلاق مع هذا لا يثبت النسب قلت انما يثبت النسب هنا لحمل امرها على
الصلاح لانه اذا لم يثبت النسب يلزم اما ان يكون الولد من الرأ او من زوج اخر
قبل هذا الزوج وكلاهما حمل امرها على الفساد اذ من الجواب ان ينقض عدتها فتزوج من زوج اخر فليس
اما الرأ فظاهر فكذا اذا كان الولد من زوج اخر لان نكاح المعتدة لا يحل ولا
المستترة فان نسب ولدها اذا لم يثبت من الزوج الذي طلقتها لوجوب النسب لا يلزم
حمل امرها على الفساد اذ من الجواب ان ينقض عدتها فتزوج من زوج اخر فليس
فيه حمل امرها على الفساد كذا في البيان **قوله** لا يكون منه لا بالحزم حينئذ قطعها
ان العلوق قبل النكاح وفسد النكاح لا يمكن ان يكون من زوج اخر
بنكاح صحيح او شبهة وكذا الحال لو كان سقطا لا قبل من رجعة اشهر اذا استبان
خلقه لانه لا يستبين بالاجماع الا بعد مضي مائة وعشرين يوما كذا في التبيين **قوله**
لا من السراح وهو بكر الميسر المهمة وبالغا واحا المهمة الزنا كذا في الصحاح
قوله ولم ان الولادة اقول قد اوجن الشارح دليل الاعظم بحيث يكاد
ان يحمله وتفصيله الذي اورد في الاكل ان دعواها ليست الطلاق حتى يثبت
في ضمنه الولادة بثبوتها وانما دعواها حتم في ميسره والنجس ليس بضروري
الولادة فلا يثبت الا بالحجة كاملة سلمنا دعواها الطلاق لكن لا يمكن اثباته ثم اد
صمتا لان شهادته من ضرورية في حق الولادة لعدم حضور الرجال عندها فلا
يظهر من حق الطلاق لانه ينفك عنها ولما يدل ان يقول كتمانها في الطلاق المعلق
بالولادة والمعلق بالشئ لازم من لوازمه والولادة تثبت بشهادتها والشئ
اذا ثبت ثبت بجميع لوازمه انتهى **قوله** اكثر هذه الحارستان وانما قدم

هذا هو المراد من قوله
فستين وعشرين
فان قيل فستين
فان قيل فستين
فان قيل فستين

هذا هو المراد من قوله
فستين وعشرين
فان قيل فستين
فان قيل فستين
فان قيل فستين

هذا هو المراد من قوله
فستين وعشرين
فان قيل فستين
فان قيل فستين
فان قيل فستين

هذا هو المراد من قوله
فستين وعشرين
فان قيل فستين
فان قيل فستين
فان قيل فستين

هذا هو الحق الذي لا ريب فيه ان النكاح لا يفسد بالطلاق الا في النكاح المصون
 والطلاق في غيره لا يفسد النكاح بل هو كالتفريق بين الزوجين
 والطلاق في النكاح المصون يفسد النكاح ويوجب الرجوع
 والطلاق في غيره لا يفسد النكاح بل هو كالتفريق بين الزوجين

أكثر المدعى على إقلاها اهتماما بذكره لكونه مختلفا فيه لأنه سنان عند أبي حنيفة
 وثلاث سنين عند الليث وأربع سنين عند الشافعي وسبع سنين عند
 الزهري وجه قول الأعظم حديث عائشة رضي الله عنها قالت لا
 يبقى الولد في رحم الأم أكثر من سنتين ولو بطلت معزل وجه قول الشافعي
 رحمه الله أن النكاح ولد أربع سنين وقد ثبت ثبوتها وهو صحيح فسمى
 صفا **قوله** بشهادة القابلة وهي من النساء معروفة بقول القابلة
 المرأة تقبلها قبالة بالكسر إذا قبلت المرأة الولد تلقته عند الولادة كذا في الصحاح
قوله وأقلها ستة أشهر لقوله تعالى وحمله وفصاله ثلاثون شهرا قال تعالى أيضا
 في عامين فبقى للحمل ستة أشهر **قوله** ومن نكح أمه فطلقها أي بعد الدخول بها طلاقا
 واحدا بابتائا أو رجعا أو خلعاً قيد بها بعد الدخول لأنه لو كان قبل الدخول
 لا يلزم منه الولد إلا أن نكحها قبل ستة أشهر منذ طلوعها وقيد بالواحد لأنه
 لو كان اثنين حتى حوت عليه حرمة غليظة لا يحل وطئها بذلك الدين مالم تنزع
 روجا عيم المحرم كالحرة فإن قيل وجب أن تخل بقوله تعالى الأعلى وأحرم أو ما ملكك
 إيمانهم قلنا لا تخل بقوله تعالى فإن طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا
 غيره والثانية في الأمانة كالثالثة في الحرة والمحرم أو في المخلوط طئها بذلك
 الدين لا يقتضي بالعاقب من أقرب الأوقات لأن في العاقب بالعاقب من أقرب
 وقتاء عليها بالتمكين من الوطئ المحرم فقتضينا بالعاقب من بعد الأوقات
 جملا لا مرها على الصلاح وهو ما قبل الطلاق وقبل الطلاق كانت منكوبة
 والمنكوبة إذا ولدت يثبت النسب لإدعاء كذا في الكافي **قوله** أو الطفل
 قيل التعبير بالطفل يؤهم الاحتراز عن الكيسر ولا فرق بينهما إذا أمكن
 تولد مثله عن مثله فالأولى ذكر العلام كما في سائر الكتب وأنا أقول يجوز أن
 يكون نكحة عدول المصنف عن لفظ العلام إلى لفظ الطفل في زيادة مناسبة
 بقبول النسب بزنان الطفل دون العلام ومناسبة كونه مرجعا للقبالة

هذا هو الحق الذي لا ريب فيه ان النكاح لا يفسد بالطلاق الا في النكاح المصون
 والطلاق في غيره لا يفسد النكاح بل هو كالتفريق بين الزوجين
 والطلاق في النكاح المصون يفسد النكاح ويوجب الرجوع
 والطلاق في غيره لا يفسد النكاح بل هو كالتفريق بين الزوجين

إذا طلق رجل زوجته
 قبل أن يولد له ولد
 فأنكحها قبل أن يولد
 له ولد فأنكحها
 قبل أن يولد له ولد

المستعمل

المستعملة بالاب والاخت والحالة والجمعة التي سينوردها في أول بحث الحنفية
 لأن الاحتياج إلى الخصانة إنما يتصور في الأطلاق دون العلم **قوله** لأن
 أي أم الطفل لأن الحرة الثابتة لها بظاهر الحال فصلح لدفع الرق لا
 لاستحقاق الإرث والحاجة منها إلى استحقاق الإرث فلا يقتضي **قوله**
 والخصانة للام مبتدأ وخبر أي حقها ثابت لها بلا جبرها أي أخذ الولد
 إذا ابت أو لم تطلب في الصحيح لاحتمال إغريها لأن شفقتها حاملة على إخصانها
 ولا تصير عنها غالبا إلا عن محض فلامعنى للايجاب عليها الاضطرار
 انتقاء ذي رحم محرم لم يوافقها فتجسس على خصانته احتياطا من تضييعه بخلاف
 الأب بحيث يجب على الحق إذا امتنع بعد الاستغناء عن الام لأن نفقته واجبة
 عليه كذا في الزيلعي **قوله** ثم أمها أي إن لم يكن له أم بان ماتت أو تزوجت باجنبي
 فإنها كالعدومة **قوله** يجب أن يكون بالحزم أو لا يجوز به مبيى على جزم
 العطف على المحرم وهو غير محرم لأنه إذا كان استينافا كما صرح به صاحب
 النهاية فلا جزم على الجرم جرمنا بل انقلب الجرم إلى الرفع جرمنا سقط حدها أي
 حق الام في إخصانته لقوله صلى الله عليه وسلم مالم تنزع روجا ولا حق إخصانته
 للنظر للصغير وقد فات عند التزوج لأن زوج الام يعطيه قليلا وينظر
 إليه نظر للبعض وقراءه ويحرم لا لقيام الشفقة نظر إلى القرابة القريبة
قوله على العاملين أي معولي عاملين **قوله** على تربيتهم وقد بينه الشارح في باب
 الولي **قوله** ولا فاسق فاجتنب أي لو كان من العصبات التي حرم محرم كالم
 مثلا لكونه عليه من ثمن على نفسه فضلا عن الصبيبة لأن المأخوذ هو الشخص
 الذي لا يكون له المبالاة في أفعاله إنما تحالفا للشرع أو موافقة له **قوله**
 خلافا للشافعي فإنه قال إذا صار ميرا جبرين الابوين فيمكن عند زواج
 منها أو استنوا في العلام واجازة ولنا أن الصبي يبيع إلى من يباعه
 على هواه ولا يجتاز من يقوم بتأديبه على خلاف مقتضاه فعدم التحليل في

هذا هو الحق الذي لا ريب فيه ان النكاح لا يفسد بالطلاق الا في النكاح المصون
 والطلاق في غيره لا يفسد النكاح بل هو كالتفريق بين الزوجين
 والطلاق في النكاح المصون يفسد النكاح ويوجب الرجوع
 والطلاق في غيره لا يفسد النكاح بل هو كالتفريق بين الزوجين

على ما في المتن

في النكاح ما لا بد من ان يكون الزوجان قد اتفقا على ما بينهما من النكاح وان كان الزوجان قد اتفقا على ما بينهما من النكاح وان كان الزوجان قد اتفقا على ما بينهما من النكاح

النهاية او من ضمت في بيت الزوج كان هذا اشارة منه الى استحسان قول ابي يوسف انها اذا سلمت نفسها ثم ضمت فلها النفقة لتحقيق التسليم ولو من ضمت ثم سلمت لا لعدم صحة التسليم كما نقله صاحب الهداية هذا الاستحسان عن المشايخ وتلقاه بالقبول **قوله** لم ترف اي لم تبعث الى بيت زوجها وتعمل قبل الكره في المعصية دفع لما عسى من وجوبها اذا اغضبت وذهب بها كرهه بعد المنع من جهتها لا يقال لا يتصور الغضب بلا كرم فامعنى التقيد به لا ان نفق معنى الغضب فافطر الى حق الزوج ومعنى الكره الى دفعها به بلا اختيار منها كما لا يخفى **قوله** وعليه من سرقا لولا البسارضا مقدار ينصاب حرمان الصدقة لا ينصاب وجوب الزكاة **قوله** فان عنده يجب على المعسر نفقة الحادم قال في الخيره اختلف مشايخنا في ان اي حادم المرأة يستحق النفقة على الزوج منهم من شرط طوكه مملوكا لنفسها او منهم من قال كل من يجدها حرا كان او مملوكا او غيرها يستحق وفي فتاوى سمرقند ان المرأة اذا كانت من بنات الاشراف ولها خدام يجبر الزوج على نفقة خادمين وعن ابي يوسف انه يجب عليه نفقة كل اخدمته اذا كانت فاقية بنت فاقية رفعت الى من وجب له خدم كثير هذا لب ما في الكفاية **قوله** ولا يفرق بينهما العجز عنها لقوله تعالى وان كانا وعسر فنظروا الى ميسرة فان بعومها يور على ان كل معسر يجب ان ينتظر ويهمل الى وقت اليسار وقت له تعالى لا يكلف احد نفسا الا ما اطاقها سيجعل الله بعد عسر يسرا دليل بظاهره على انه لا تكليف على من لا يقدر على النفقة والوجوب دائر عليه واذا لا تكليف ولا وجوب فلا حاجة لابطال حقه بغير نق زوجته من غير صدور ترك الواجب على انه لا ضرورة في اكثر

الواضع

الواضع لا ينها ان كانت موصية فاكلت من مالها ثم رجعت عليه بسبب ومن القاصي وان كانت معسرة ان كان لها ابن موص من غير هذا الزوج او اخ لها من غير فققتها على زوجها لكن يوص من يوجد منها بلان ينفق عليها ويرجع به عليه اذا ايسر حتى يجد ان ان اشعاعا الاتفاق لان هذا من قبيل المعروف فيظهر من هذا انه اذا كان الزوج معسر والزوجة معسرة يجب الادانة لتفقتها على كل كانت يجب عليه لولا الزوج وعلى هذا لو كان المعسر ولاد صغار يجب نفقتهم على من يجب عليه لولا كالم والزوج والعم والكل واحد منهم الرجوع عليه اذا ايسر كذا فهم من تقرير الزبلي وصاحب المختار في الاختيار اي يوصر بالاستقرار على وتيل اي يبال لها اشترى الطعام فسيه على ان تقضى الثمن من مال الزوج فان قليل ما فابدأ الامر بعد من القاصي النفقة لها على الزوج مع ثبوت حق الرجوع بها عليه بسبب من ضمت سوا اكلت من مال نفسها او استدانته بامر القاصي او بعين امره قلت فابدية انها لو استدانته بعد الفرض بدون امر القاصي لا يمكن لها حاله الدائن على الزوج ولا يجوز رجوعه عليه بل ارضاه بخلاف ما اذا كانت بامرته فانها حينئذ يجوز كلاهما **قوله** واصحابنا لما شاهدوا الضرورة في التفريق يعني لما وجدوا امر اخر ويرى بحيث لا يحال للعاش بدونه اصلا **قوله** مشافعي المذهب يفرق بينهما اعلم ان العجز بالشهوة فان كان القاصي شافعي المذهب وفرق بينهما ينفذ فقتل وان كان حنفيا لا ينبغي له ان يقضى بخلاف مذهبه الا اذا كان مجتهدا وقع اجتهاده على ذلك وان قضى مخالفا لرايه من غير اجتهاد وقع اي حنيفة في جواز قضائه وابتان وان لم يقضى ولكن امر شافعي المذهب ليقضى بينهما في هذه الحادثة نقضي بالتفريق ينفذ اذا لم يتيقن الامر والمأمور هذه كلها اذا كان

عالم

وان لم يوجب المهر فمقتضى ما ذكره القاصي اذا ثبت النكاح القاطن فله ان يقضى له ما كان الاستحقاق اذا ثبت النكاح

في النكاح ما لا بد من ان يكون الزوجان قد اتفقا على ما بينهما من النكاح وان كان الزوجان قد اتفقا على ما بينهما من النكاح وان كان الزوجان قد اتفقا على ما بينهما من النكاح

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the previous page, mentioning "الحمد لله" (Praise be to God).

[illegible]

البريد
الصان

لذلك لا تسقط نفقته عن الاب **قوله** لا يشترط بفتح الراء من باب علم
 قال لا كل هذا في ظاهر الرواية وقد روي عن ابي حنيفة رحمه الله
 ان النفقة على الاب والام اثلاثا بحسب ميراثها لقوله تعالى
 وعلى الوارث مثل ذلك اقوله فنقل هذه الرواية ههنا صريح في
 انها عاملة للطفل ايضا وايراد المصنف قوله وبه يعني اشارة
 اليها بعد قوله ونفقة البنت الخ يشعر بتخصيصها بالبالغة ولو
 قبله الرابعي رحمه الله وروي الحسن والحشاف ان الولد البالغ
 يجب نفقته على الابوين اثلاثا باعتبار الارث بخلاف الولد
 الصغير حيث يجب نفقته على الاب وحده لانه مختص بالولاية في الصغير
 بخلاف الكبير والظاهر ان النفقة الواجبة للاولاد مطلقا على
 الاب خاصة انتهى فليتأمل **قوله** وليس على امه اي لا كراه على الام
 لارضاع ولدها وتومر ديانته لانه من باب الاستخدام ككنس
 البيت والطبخ وغسل الثياب والحيز فانه واجب عليها ديانة ولا
 يجبرها القاضي عليه لان المستحق عليها العقد للكنس فتسليم
 النفس للاستمتاع لا غير كذا في التبيين **قوله** الا اذا تعينت فانها
 تجبر على الارضاع صيانة للصبي عن الضياع **قوله** عندها قيد
 به لان الحضنة لها فلا يملك الاب ابطا حقها والنفقة واجبة عليه
 فاذا ارضعته مستأجرة الاب عند الام فقد قضى الوطء من
 ادعاء الحقين معا كما افهم من تقريره كافي **قوله** فكذا في رواية لان
 النكاح باق في حق بعض الاحكام كوجوب النفقة والسكنى وعدم
 جواز دفع الزكوة اليها والشهادة لها ما دامت معتدلة عن طلاق
 بابين او ثلاث فلا يصح استيفاء رها كما في حاك قيام النكاح كذا في
 الكفاية **قوله** واما على الرواية الاخرى فان الزوج الخ يعني يجوز لها

نظرا في المراه على المهر

في النفقة على الاب والام
 في النفقة على الاب والام
 في النفقة على الاب والام

في النفقة على الاب والام
 في النفقة على الاب والام
 في النفقة على الاب والام

ان

خذ الاخرة عليها انظر الاحتياط بالاختصاصات بنحو ان النكاح **قوله** والابن
 زمانا كذا لا يفي واشل ونحوه فقروا **قوله** لم يكن لها مال في تكميل لفظ المال اشارة الى عدم
 لقوله في بيان النبي صلى الله عليه وسلم ان من جنى النفقة من جنى عيشها ما رواه عمار الوشيا قال
 في الخبر فاذ كان للصغير عمار ونسب اب وجى الى ذلك للنفقة كان الابان يبيع ذلك كله
 وينفق عليه لان الأصل في نفقة الانسان ان يكون في مال نفسه صغيرا كان او كبيرا ونفق هذا
 الأصل بوجه نفقة الزوج المهر على الزوج العسر مع حوايه مذكورة في شرح الهداية
قوله وعلى المهر نسبا والظن بهذا اشارة منه الى قول النبي صلى الله عليه وسلم كالمخرج بهما يجب
 الكافي حيث قال واليسار مع الزوج العسر عند أبي يوسف فمن نفق ما كره عن نصاب لم
 يجبر على نفقة الاقارب وان كان يحمل ويكسب لان النفقة في النصاب في الشرع الجبر
 المعبر بنصاب حرمان احد الصديقين ههنا اذ كان فاضلا عن حوايه كالمهر من غير
 اشتراط النكاح والحوال كصدقة الفطر هي الصحيح لان النفقة أشبه بصدقة الفطر لكونه من
 من وجهه صدقة من وجهه والنفقة مونة من كل وجه فلما لم يشترط الزوج صدقة الفطر
 الفنى الزوج للزكاة ولان لا يشترط ههنا وهي من من كل وجه اولى **قوله** نفقة المهر
 النفر وقد ظلت الهداية واكثر المظنون عن النفقة الى ان الولد الصغير اذا كان على قادر على الكسب
 هل يجبر على نفقائه لبيه الفقير اذا كان هو ايضا قادرا عليه وقد اختلف الشيخان فيه فقال السرخسي
 يجبر الولد على الكسب والنفقة على الاب وقال الحلواني لا يجبر عليه ولا غيره بنحو الحرم لان من
 استحق النفقة على الجدة نفقته بالقدرة على الكسب والشرعي يحتاج الى الفرق بين نفقة
 الوالد والوالدة فان الوالد البالغ اذا كان قادرا على الكسب يجب على الاب نفقته وذلك انهما
 الوالد على الولد حيث اعتبر حاجته ضرورة كاستحقاق النفقة والكسب او غيرهما كاستحقاق
 الزوج فان للوالدة استحقاقا استيلا تجاريمه ولا عكس فانكشف نصبه فلو طرد
 ههنا عجز عن الكسب لاستحقاق نفقته عليه كما شرط في حقه لوقوع المساواة
 مع قيام دليل القاضية عليه هذا الباب ما في الاكلية **قوله** يلحق به يمينه
 الابن والبنت هذا اصح عليه الفتن لان العلة التي هي الحزنية تشملها

في النفقة على الاب والام
 في النفقة على الاب والام
 في النفقة على الاب والام

في النفقة على الاب والام
 في النفقة على الاب والام
 في النفقة على الاب والام

في النفقة على الاب والام
 في النفقة على الاب والام
 في النفقة على الاب والام

فمنه الكتابات لا تحمل الا كتابه عن الحق فاستغنت عن الله ومنها ما يقع
وان نوى كالتلاق وكما يانه ولا سلطان في عليك كذا في معراج الد راب **قول**
لا يا بني ويا اخي قال في الغاية الا اذا نوى اقرب كان هذا اشار الى جواب
سؤال نشأ من تحقيق مسئلة هذا ابن حاصله ان يقال على هذا يجب ان يعتق العبد
اذا قيل ليا ابن الغندامل بالحقيقة وتعين المجاز وحاصل الجواب ان وضع الدلائل
لستحضر المتأدي وطلب اقباله بصورة الاسع من غير قصد الى معناه فلا يقتصر الى
تصحيح الكلام بالنيات موجبه للحقيقة او المجازي بخلاف الخبر فانه التحقيق الخبرية
فلا يدور تصحيحه بما امكن قيل فعلى هذا ينبغي ان لا يعتق بمثل ما مر فاشار الشارح
الى جوابه بقوله بخلاف ما مر لانه صريح في تخصيصه ان لفظ الحق هو صريح للعتق وتكم
لا سقوط الحق فيقع عينه مقام معناه فصار كانه ائتمن في الكلام في الالام استخص
بالنداء حتى قصد التسليم فخر على سانه عهدي حر بخلاف ما يعتق بخلاف لفظ المؤمن فانه
ليس بصريح فيه هذان بدء ما في التاميم والكفاية **قول** ولا سلطان في عليك لانه
عبارة عن البدق والافلان سلطان يراه بها القدرة الشابة من حيث اليد والامتلاء
ففيه نفى اليد لان احتمال فعال اليد بالعتق فهو محتمل المحتمل فلا يقتصر فلو قال
ذاك ونوى به العتق لم يعتق بخلاف ما سبق من قوله لا سيد لك عليك لانه
نفى مطلقا يستدعي العتق لان المولى على مملوكه سيدا وان كان مكاتباً من حيث المطا
ببدل الكتابه حتى اذا انتفى في الك في البراء عنه يعتق هذا ان بدء ما في الزيلعي و
الغنايه قال الكرخي في عمري ولم يتفتح لي الفرق بينهما قال الزيلعي في جوابه و
الفرق ما بيناه اقول والمراد بقوله ما بيناه هو ما ذكرناه من قولنا لانه عبا
وه عن البد **قول** وكما يانه مع نيته العتق فيه نوع مسامحة لان من جملة كتابات
الطلاق انت حر ونحوه مع انه يقع به العتق وان لم يقع وجوابه ان امثال هذا
في حكم الاستثناء بناء على ما سبق ذكره في مراح الفاضل العتق وهو ظاهر **قول** والزم
على العكس اقول لعل صورة العكس ان يوث رجل وطوة ابه او ابنة فانه مالك

هذا الكتاب من كتب
الشيخ الفاضل
المرجع في
الدين والادب
الشيخ الفاضل
المرجع في
الدين والادب

في القصة
العتق
في هذا الكتاب
في الدرر

هذا الكتاب من كتب
الشيخ الفاضل
المرجع في
الدين والادب
الشيخ الفاضل
المرجع في
الدين والادب

لرفقتها مع امتناع العتق منها هذا امثال من مال ملك المتعة ابد **قول** وانت مثل العتق
لا يعتق بباطلا قد يغير الى انه نوى العتق او لم ينو لم يعتق وقد ذكر في المنسوط لم يعتق
الا بالنية وفي تعيد صاحب المدايه اشار الى انك لانه قال لان المثل يستعمل في الشارة
بكم وفي بعض المعاني عرفا فوقع الملك في الحرية ولا شك انه اذا نوى الحرية زال الملك
كذا فهم من تقرير المالك **قول** بخلاف ما انت الاخر لان الاستثناء من النفي اثبات
على وجه التاكيد كما في كلمة الشهادة في ارجح محرم ومثله في ارجح المحرم هو ان يكون
قربا حرم نكاحه ابد والرجح في الاصل وعاء الولد في بطن امه ثم سميت القرابة
والوصلة من جهة الولادة ترجحا ومنه ذوالرجح والرجح هو الذي لا يجوز النكاح بينهما
لو كان احدهما ذكرا والاخر انثى فالرجح بلا رجح نحو من زوجة ابنة او امه او ابنة
عمه وهي اخنة رضاعا لا يعتق لان الحر مية لا تثبت بالقرابة بل بالمصاهرة والرجح
الارضاع ولا بد ان يكون القرابة مؤثرة في الحرية لان الشارع اعتبر محرمية
لوصفه للرجح وكذا الرجح بلا رجح كبنى الامام والى ان لا يعتق لانها بعدت ولم ي
في حرمة النكاح فلم يعتق بالملك كذا في الكافي والاضايف **قول** وهو حق في صريح بيان
يعتق متعلق بجميع ما ذكر من قوله من ملك **قول** لا الهى يعتقه يعني ان اعتق الحر خاصة
لم يعتق امه لا اصله لعد احدا فانه الاعتاق اليها ولا يتقها ما فيه من قلبا الموضع وهو
ظاهر كذا فهم من الكافي وآخرون عليه بانه لو لم تعتق امه لجاز بيعها وهو لا يجوز
بخلاف المية واجيب بانه لما اعتق ما في بطنها لم يبق الجنين على ملكه فمبة الامة
بعد ذلك صارت بمنزلة هبة الامة واستثناء الحمل في الهبة شرط فاسد والمبة
لا تبطل بالشرط الفاسد بخلاف البيع فانه يفسد به على ما سبق **قول** لا يطرق
التبعية لا يقال هذا مخالف ظاهر لما سيصح به في اول باب الخلاف بالعتق حيث قال
لانه لو لم يقيد يعتق بتبعية المم ومخالف لظاهر كثر المقدمات حيث صرح في
جميعها بتبعية عتق الحمل لعتق الامة آن ولدت بعد عتقها اقل من ستة اشهر لا تأتق
ان مراد الشارح الفاضل نفى التبعية القوية الى النحر الى الولا الى الولد الاب كما

هذا الكتاب من كتب
الشيخ الفاضل
المرجع في
الدين والادب
الشيخ الفاضل
المرجع في
الدين والادب

بالذكر هو

يفصح عنه تفصيل اثبات الامانة بقوله حتى لا ينجر الى اخره لا نفى التبعيه مطلقا
لانه لا يشبه على احد من علماء هذا الفن ان يعتق ام كل حمل يستتبع عتقه غايته ان
الذي يكون من مطلق العلوق وقت عتق امه يستحق ان يقال انه يعتق اصله
لا تبعه وهو من يولد بعد عتقها لاقول من سندها ما من يولد لتمامها او لا كذا
منها فلا وجه لنسبة الامانة اليه ونفى التبعيه عنه لان مبناها على كونه محقق
الوجود وقت تعلق العتق باصله وهو لا يتيقن الا في الأقل **قوله** حتى لا ينجر
ولاوه الجاهل الى الاب وصورة جبر الولا ان عبد شخص تزوج باذنه جازمه قد
اعتقها غيره فواد منها ولد وهو حر تبع الامه وولاؤه لم يمتد فاذ اعتق في ذلك
الشخص عبده جرد ذلك العبد باعتاقه اياه ولا عوارده الى نفسه ثم اني موله حتى
اذ مات المعتق ثم مات ولده وخلقه معتق ابيه فولاؤه لم يمتد في شرح الفريسي
للشريف **قوله** وهذا اذا وازنت بعد عتقها لاقول من سندها ما من يولد لتمامها او لا كذا
بطريق الامانة انما يتصور في ما اذا ولدت لاقول من سندها ما من يولد لتمامها او لا كذا
يتيقن وجود الولد وقت الاعتاق وهو ممتنع في تمامها واكثرها وهو غير خفي
على من اراد ان يوقوف على القواعد الشرعية **قوله** في الملك والرق وانما اورد
معا بناء على تعارضهما من حيث الكمال والنقصان فانهما كمالان في القدر والملك
كامل والرق ناقص في المدبر واما الولد حتى لا ينجر عتقها ماعن الكفارة والكتابة
رقه كمال حتى جاز عتقه عن الكفارة ومالكه ناقص حتى خرج من يد المولى ولا يدخل
تحت قوله كل مملوك لي فهو حر كذا في التبيين والغاية **قوله** فصح انه لا تكرار يعني
لما علم ان عتق المملوك عتق الولد لثبوتها بالامانة والتبعيه حتى انجر الولا
في الشافعي والاراء علم انه لا تكرار في قول المص والولد يتبع الام بعد ذلك
والمملوك يعتق بعق امه **قوله** ملك لسيد لها تعارض المائتين وتخرج جانب الام
بانود منها الحصانة وفيه نظرا لان حق الحصانة انما يثبت بعد الولادة فلا يجوز
ان يكون من تحالها هو قبله وانما استمر له ما به عما يملكه ما في موضع

هذا هو الحق لا يشك فيه
والا فلو كان كذلك لكانت
الامانة منسوبة الى الامه
ولا يلزم من ذلك ان يعتق
الولد بعد عتق الامه
بل هو منسوبة الى الامه
لانها هي التي تملكه
ولا يعتق الا بملكها
وهذا هو الحق لا يشك فيه
والا فلو كان كذلك لكانت
الامانة منسوبة الى الامه
ولا يلزم من ذلك ان يعتق
الولد بعد عتق الامه
بل هو منسوبة الى الامه
لانها هي التي تملكه
ولا يعتق الا بملكها

وهذا هو الحق لا يشك فيه
والا فلو كان كذلك لكانت
الامانة منسوبة الى الامه
ولا يلزم من ذلك ان يعتق
الولد بعد عتق الامه
بل هو منسوبة الى الامه
لانها هي التي تملكه
ولا يعتق الا بملكها

ومنها يتيقن كونه مملوكا قان ما بها بخلاف ما ع الزوج **قوله** من يولد لاهل لا يخلو
من ما به به فيعتق عليه لان الاصل ان يخلق الولد من ماء صاحب الماء ولا معارض له
في الامه لان ماء الام لا يعارض ماءه لان ماؤها مملوك له فيكون المان له بخلاف
امه الغير لان ماؤها مملوك لسيدها فتحققت المعان منه كذا في الغاية والله اعلم بالصواب
باب عتق البعض قوله هي اى زال ملكه في ذلك البعض ولقد احس حيث
لا يقل عتق ذلك القدر كما في المد ايه لا يمتد بتجزى العتق الذي يقبل احد
قوله لكن ابو حنيفة يقول الاعتاق ازالة الملك قال صاحب الميزان المعنى
من قولنا الاعتاق يتجزى ليس هو ازالة القول يتجزى او ملكه وهو من قول
الحقبة فيه يتجزى لانه محال فانه معنى واحد لا يقبل التجزى بل معنى في ذلك ان المحل
في قول حكم الاعتاق وهو زوال الملك يتجزى فيقتصر ثبوته في النصف دون
النصف وما حصل الخلاف راجع الى ان الاعتاق النصف هل يوجب زوال
الرق عن المحل كله ام لا وعنده لا يوجب بل يبقى كل المحل رقيقا ولكن زوال الملك
بقدره ثم زوال الرق وثبوت العتق يحصل لان اذا زال ملكه عن كل العبد نجاق
الله تعالى لا يقبل العبد وانما للعبد ان التملكه فحسب السليم انما هو يد في تادير
وهذا البسط والتقرير لم يزل الاستنباه اذ يلزم ان يكون معتق حرا عند الكل
اذ العتق لا يتجزى ولا يجب بان هذا انما يلزم ان كان معتق البعض عتق البعض
وهو اول المسئلة يعني ان مبنى الاعتاق على ان الاعتاق اثبات العتق عند
الاعظم ايضا وليس كذلك بل هو ان له الملك عنده وهو مقتضى قطعا فكذا ان الله
كما يفصح عنه ما حرم نامس طوارا في حاشيته ثم قال السليم والمحصل ان العتق لازم
الاعتاق فينبغي ان يتحد في التجزى بغير عده وقيل ان اراد الغنة لانزع عنه ثم ان عند
فلا يقيد كذا فهم من تقرير بعض شراح الوقاية وعندهما يوجب زوال الرق عن الكل
لان الرق لا يتجزى كالعاق في الصحيح لا يستحالة ان يكون بعض الشخص شاعيا قويا
متصفا بالمالكية واهلية الشهادة والولاية والبعض ضعيفا زائلا بالمالكية والولاية

هذا هو الحق لا يشك فيه
والا فلو كان كذلك لكانت
الامانة منسوبة الى الامه
ولا يلزم من ذلك ان يعتق
الولد بعد عتق الامه
بل هو منسوبة الى الامه
لانها هي التي تملكه
ولا يعتق الا بملكها
وهذا هو الحق لا يشك فيه
والا فلو كان كذلك لكانت
الامانة منسوبة الى الامه
ولا يلزم من ذلك ان يعتق
الولد بعد عتق الامه
بل هو منسوبة الى الامه
لانها هي التي تملكه
ولا يعتق الا بملكها

والشهادة لان الروح عقوبه لا يتصور عرجي بها على النصف شاعرا لان الدين
لا يتصور من النصف دون النصف واخذ الشافعي بقولها وماك يقول الاعظم هذا
زبد على النصف واليهانية والكافي **قوله** اي حال كون المعقوق موثرا المعقوب
التيسير وهو ان لا يمكن من المال قدر قيمة نصيب الآخر لا يسار الفنى وهو ملك النصارى
هذا ظاهر الرواية فلم يستثن الكفاف وهو المنزل والمخادم ولباب البدن و
الحسن قد يروى استثنائه ويقترب قيمة العبد في الضمان والسماية يوم العتاق
وكذا حال المعقوق في ياره واعساره فان قال المعقوق اعقتقت وانا مصر وقال
السائل بخلافه نظرا اليه يوم ظهر المعقوق كافي الاجاز اذا اختلفا في انقطاع الماء
وجريانه كذلك الغنايه **قوله** والولاء لها الحثيث لانه ان اختلفا في صفة
بان يكون اعتناق احدهما بمان واعتناق الآخر بدونه لا ينافي في ثبوت الولا بينهما
قوله والمعقوق ان ضمنه ان كلمة شرط وضمنه بالتخفيف وضمير الفاعل عايد الى
المعقوق والمفعول الى المخط او الى الآخر ويجوز فيه التسديد فالفاعل هو الآخر
والمفعول المعقوق لكن الاول اسبب لعطف رجع عليه كما لا يخفى وانما كون ان
مصدره داخله على ضمنه بتخفيف الميم كما قيل به فقد ياتي غيبه الطبع والوضع لا يقال
ان عطف قوله ورجع به على ضمنه لوجب تقييد كون الولا للمعقوق بالرجوع وانما
نعلم ان الولا له رجع الولا لاننا نقول المراد بهذا العطف دفع توهم كون الرجوع
ما نفا لا استقلال الولا كانه قال ان ضمن المعقوق النصف الآخر كان الولا له استقلال
وان رجع بهذا النصف على العبد **قوله** تفهين المعقوق نصريح بان الضمان بمعنى التضمين
قوله ولو شهداى او يعقوب الاخرى باعتاقه **قوله** سعيها في حظهها سواء كانا موثرا
او مصرين او مختلفين لان كل واحد منهما يزعم ان صاحبه اعقوب نصيبه فكان مكاتبا في العقوب
زعمه عند الاعظم وخرج عليه الاسترقاق فيصدق كل منهما في حق نفسه فيمنع من استرقاق
قائه ويستعبد لانا يقناحق الاستسما كاذبا كان او صادقا لان المولى اذا كان
كاذبا في قوله اعاق شريكى نصيبه يكون الكسب للمولى وان كان صادقا فيكون مقرا

هذا هو المعقوق
الذي هو العبد
الذي هو العبد
الذي هو العبد

هذا هو المعقوق
الذي هو العبد
الذي هو العبد

هذا هو المعقوق
الذي هو العبد
الذي هو العبد

بأن العبد
هو الذي
هو الذي

بان العبد صار مكاتبا باعتبار تجزى الاعتاق عند الاعظم رحمه الله فكان الاستسما
بمنزلة اخذ بدل الكاتبة وذا لك ايضا جازين كذا في الغنايه وقوله والولاء لما اى
عنده لان كل واحد منهما يقول اعقوب نصيب شريكى باعتاقه وولا له وعتق نصيبى
بالسمايه وولا له فيكون الامن في حقهما على ما زعموا فلا يثوب له اسلا ولكن ينبغي لك
ان تعرف ان هذا كله بعد ان يحلف كل واحد منهما على عوى صاحبه لان كل واحد منهما
يدعى على الآخر الضمان والضمان مما يصح بذله فيستخلف عليه **قوله** وثقف الولا اي
عندها لان الولا للمعقوق وكل واحد منهما يزعم ان صاحبه هو المعقوق بناء على علق التجزى
عندهما وينفى كل واحد منهما الولا عن نفسه **قوله** والولاء احداهما مورو المسيل الى
قال احد الشريكين ان دخل فلان غدا هذه الدار فهو حر وقال الاخر ان لم يدخلها غدا
فهو حر فمضى الغد ولم يعلم ان فلانا دخل اولا وقال كل واحد منهما خذت صاحبي **قوله**
لان المقضى عليه اشارة الى ما في بعض الشروح من ان الجهل انما يمنع جواز القضا
اذا تحققت من الحاشين وامان جانب واحد فلا **قوله** ففحشت من الفحش بضم الفاء سكن
الحال المله التجاوز عن الحد كذا فهم من تقرير الجوهرى **قوله** او صينة بان اوى
رجل عبده لا يلبس العبد المذكور وشخصا اخر ومات فقبلاه **قوله** او علوى اي من الجاني
ان قال اشتريت نصفه فهو حر ثم اشترى الخالف العبد المحلوف عليه مع اخر قيد
بالنصف لانه اذا اختلف بصفة الشراء ثم اشتراه بشركه الاخر لا يعقوب عليه لان الشرط
كل العبد ولم يوجد كذا في البيانية **قوله** كالوعداء يعنى بالاتفاق في صورة الارث
والله يشير لمصنف بعيد هذا بقوله وقالا في غير الارث **قوله** ولها عبد يعنى
اشترته من مولا **قوله** فلا يضمنه لانه رضى بالافساد لا يضمن المفسد وقوله شاركه
اشترى الى ليل رضاه لفساد نصيبه يعنى لا شك ان شرا اقرب اعتاق حتى يخرج به
عن الكفار عندنا والمشاركة في علة العتق رضى به لا محالة وقوله وهو الشرا بالمعالة
العتق هو الشرا فالنذكر باعتبار الخبرا وبنابيل العلة بالذليل ان المراد بالمعالة
علة العلة لان الشرا علة التملك والتملك في القريب علة العتق والحكم يضاف الى علة

قوله
الملك على اتفاق
على اتفاق
نبتة كل واحد
منها في اذ كان
هذا العبد شري

الى ص

العله

اذا لم تصلح العلة للاضافه اليها وهما كذا كذا لان التملك حكم شرعي ثبت بعد ما
 عدته بغير اختيار **قوله** وان استمرى اي اجبى ابتدأ بقرينه قوله نعم الاب **قوله**
 وعند هذا لا يجب مما به صريح في ان ضمير خالف الثاني والثاني وضمير فيها السعا
قوله احدا الشرا اشعار بوقوع العبد بين يديه نفي قوله واعتقد الآخر ليدل
 على تقديم التدبير كما في الهداية والى هذا المعنى اشار الشارح لفظا ومعنى بقوله فاعلم
 هذا اختيار **قوله** وغيره كالتدبير والاستعانة وترك العبد على حاله **قوله** فاعلم
 الانتقال من ملك الى ملك اي وقت التدبير كونه قاعدا كذا ولا يمكن ذلك في الا
 نه عناق لانه مدين عند ذلك **قوله** فيضمن الى الساكن المدين يثبث قيمه العبد وبيان
 ذلك ان قيمته العبد ان كانت سبعة وعشرين دينار مثلا فان الساكن يضمن المدين
 تسعة والمدين يضمن المعق سته وذلك لان قيمة المدين ثلثا قيمة القن ولما سجد
 كره الشارح بقوله لان المنافع ثلاثة انواع فالتدبير ثلثه منه تسعة فكان
 الا تلاف بلا عناق واقعا على قيمة المدين وهي ثلثا قيمة القن وهي ثمانية عشر
 وثلث ثمانية عشر ستة فيضمن المدين المعق تلك الستة فقط ولا يضمن التسعة
 التي هي نصيب الساكن مع تلك الستة التي يضمنها اياها **قوله** والبيع يضمن الا
 ستر باج بواسطة البيع وانما عبر بملعب الكافي عن البيع بهذا نصحا بمعنى المنفعة
 فيه **قوله** لانه ملكه قليل لقوله ولا يضمن الخ كالا يخفى **قوله** وهو ثابت من وجه
 لانه من حيث انه يثبت الملك ابتداء عند اداء الضمان لم يكن ثابتا قبله ومن حيث
 انه مستند الى سبب وجوب الضمان يكون ثابتا قبل اداء الضمان فيكون من
 وجه دون وجه ويظهر في حق الضامن والمضمون له دون غيرها لما عرف ان
 الثابت بالضرورة يتقدر بقدرها كذا في الخاتمة **قوله** للتدبير اي لضمير لان
 العبد عتق على ملكه بهذا المقدار فان قيل لو كان اداء الضمان ثبت ملك نصيب
 الآخر كان المعق للثالث لا لغيره ايضا لانه ادى الى المدين ثلث قيمته مديرا اجيب
 بان ضمان المعق الى المدين ضمان اطلاق لا ضمان معاوضة لما ذكرنا ان المدين غير قابل

هذا هو الوجه في ان التدبير لا يضمن الا ما يضمنه المدين من ثلث قيمته العبد
 لان التدبير لا يضمن الا ما يضمنه المدين من ثلث قيمته العبد لان التدبير لا يضمن الا ما يضمنه المدين من ثلث قيمته العبد

للنقل
 لا يخفى

للنقل من ملك الى ملك فلي يملك المعق شيئا بمقابلته ما ضمن ولما المدين فقد ملك
 نصيب الساكن عند اداء الضمان مستندا الى وقت التدبير على ما من ضمان كانه من ثلثه
 من ابتدا مستندا فيثبت له الولا للمعق الثالث لما ان نصيب الساكن بعد انتقال
 الى المدين لا ينتقل الى المعق **قوله** لانه ضمان مملوك اي ان ضمان التدبير ضمان مملوك
 لانه يملك كسبه وخدمته ووطي فلا يختلف باليسار والاعسار كضمان الاستيلاء بخلاف
 الاعناق لانه ضمان جنائيه وهو يختلف باليسار والاعسار واغرض عليه بان قولك ضمان
 الجنائيه يختلف باليسار والاعسار ان اردت به مطلق ضمان الجنائيه او الجنائيه بالاعناق
 والاول مردود بان من كسر حرة انسان مثلا او اثلث ملكا من املاكه فانه يجب
 عليه الضمان موصرا كان او معسرا والثاني محتمل واجيب بان المراد به الثاني والتحكم
 بدفعه لئلا يثبت بقوله صلى الله عليه وسلم في الرجل يبيع ثوبا فله ان يرضى به او ان
 كان فقيرا سعى العبد في حصة الاخر فلا يقاس عليه غير ذلك على خلاف القياس
 كذا في الاماكن **قوله** فاعلم ان التدبير يعني العبد الذي دبره او كرهه فانه اذا لم يكن
 الله ليس متجرا يا عند هذا صار كله مديرا المدين ضمانا متملكا نصيب من يملكه بالقيمة ولا
 يبيع اعناق الاخر لمصدره ملكا لغيره فيضمن لما قيمته نصيبها والولا فكله كذا في المدة
قوله فكانه استولدها واجاب عنه المظفر رحمه الله بانه لما اقر بائنة الولد
 فتم اقراره بها الاقرار بالنسب وهو امر لا يرد بالرد حتى ان الرجل اذا اقر
 بنسب صغير لرجل وكذا في المقول له ثم اقر المعق بنسب ذلك الصغير لنفسه لا يصح
 لان النسب لا يرد بالرد فلا يمكن ان يحمل المعق كالمستولد **قوله** غير متفق منه
 عند اخيه وجه قوله ان الوقوع بالاجاز للمقول ولا اجاز للمقول في المولد لا
 ناهي عنه للنسب لا للمول وقبحه قولها انها تستفيع بها طلقا واستخذ اما بالانقضاء
 وكذا هو كذا في الوقوع لان رجل الوطي لا يكون المملوك اليه عند عدم ملكه التكا
قوله حتى لو كانت اج ولد مشترك به بان ولدت جارية بين رجلين ولدا فادعياه
 فاعقها اعداها الى اخر ما ذكره الشارح **قوله** وهو اي ما اصاب الربح وانما عناق من الشا

بت

بلا حجاب الثاني ربه لان المراد به ان كانت هو الثابت فقط يفتق به الفتن
وان كان الداخل فقط لا يفتق شيء من ذلك النصف منه فيفتق ربه
قوله فيفتق من الخارج اثنان يعني عند له خفيه وابي يوسف ن فان قيل ينبغي
ان يفتق العبد كله ولا سيما به عليهم اصلا اجازت الوردية اولم تجزى بنا على
ان الاعتراف لا يشترط عندها احبب بان الاعتراف عندها لا يشترط اذا ما
دف محلا معلوما اما اذا كان بطريق التوزيع والانقسام باعتبار الاحوال
فلا لان يثبت عند الضرورة وما كان كذلك لا يتجاوز موضع الكفاي
الاكليه والكافي **قوله** قبل اولى فامت بلا بيان اعلم ان ههنا احكاما ثلاثة
حكم المهر وقد فصله الشارع واما حكم الميراث فلقد اختلفت فيه والنصف
بين الخارجيه والثابته نصفان واما حكم العده ففي كل واحدة عده الوفاة اخبا
ط الاحتمال كونها منكوجه ولا يقصود عده الطلاق لعدم الدخول كذلك الكافي
قوله هذا قول محمد بن عاصم واما عند ههنا فمقط من مهر الداخله الربع كالنصف
في عتق الداخل والذى يفهم من فقره غاية البيان ان هذا صحيح والذى نقله
الشارح بقوله وقيل هو الاصح **قوله** كما تكلم اى تكلم لان الكاف للمفاجاه كما يفهم
عنه تقرير الاكل في الفرق بين العتق والطلاق **قوله** لان مطلقه البعض
مطلقه كلها لان الطلاق غير متجزئ اتفاقا **قوله** فلا بد من محل او رده عليه ما لو قال
لا متبه احدى هاتين البتني او ام ولدى وماتت احدى ههنا يتعين الحره والاستبلا
في الحيه احبب بان هذا الكلام ليس بايقاع بصيغته بل هو اخبار ويحتمل
ان يخبر بهذا عن الميت والحي فيرجع الى بيان المتكلمين قلنا لا تناقلا يصح
ان في الحي **قوله** فباع احداهما قيل العرض على البيع والمساويه ملحقان بالبيع
في كونه بيانا لتعيين العتق في الاخر **قوله** وسلم قيل التسليم ليس بشرط
بل ذكره تأكيد لطلاق محمد في الاملا كذا فهم من تقرير المجلد **قوله** لان
الاعتاق تسليلا لقوله وان قال احدكم جاحرا **قوله** مقبولة عندها في العين

المركب

القول

يتم فيوم بان يوقع العتق في احدها **قوله** وفي العبد بشرط لان الاعتاق
اثبات قوة المالكية وفيه انتفاء لرق المملوكية وكذا الكفاي العبد لا يحال
فما كان من حقوق العباد لا يقبل الشهاده فيها بدون الدعوى **قوله** فلا يشترط
الدعوى لان عتقها من حقوق السبع اتفاقا فلذلك تقبل الشهاده فيها **قوله**
وكان فيه تحريم الفرج كما اذا كانت الامه واحده لان هذا العتق تضمن ما هو حق
الله تعالى **قوله** ففي عتق احدى الامتين الى قوله فله عند ابي حنيفة رحمه الله
لان العتق المهر لا يوجب تحريم الفرج عنده لما كذبنا قيل هذا في الحائسه
نقلنا من الاجل حيث قال لان الملك قائم والله اعلم **باب المجلد بالعتق** وهو ان يحل
العتق جزاء الشرط **قوله** عند بعد العقد في الكوا سيجتاز من خلفه لا بعده
لان قوله كل بعد لي يتناول ما مله زمان صدر وهذا الكلام منه وكذا قوله ملكه
ظاهر في الحال فلا يتناول وان رجع صدر الشرعيه ضميره عنده الى بعد العقد
وليس بقوى اذ المقصود بيان من يفتق لا بيان زمان العتق ونحن نقول
من تامل في صدر الكلام ونحوه ههنا ان مقتضى الطبع السليم ما رجع اليه ضمير
الصدر فليتناول **قوله** لا الحيل ومبناه على ان المملوك مطلق منصرف الى الكامل
والحال ليس كذلك... وفي كذا الجرح **قوله** يفتق بتعيينه الام لان لو قال كل مملوك لي
يتناول الحامل فيدخل الحيل تبعا **قوله** لامر ملك بعده اى بعد القول **قوله** فلا يكون
مدبرا اى مطلقا حتى يحوز بعه ولكن هو مدبر مقيد حتى لو بقى الى وقت الموت يفتق
من الملك كذلك في التمايه **قوله** فقيل عتق اى في ساعه قبواله وان رده الى عرض
عن المجلس بالقيام او بالاستغفار بما يعلم به قطع المجلس بطل **قوله** كونه دينا على حر
فظهر الفرق بينه وبين الكتاب لان الكتاب ليس بحرما دام عليه فلس ويؤيده ان
الكتاب يرد الى الرق بالجزء دون العتق على ما بل هو حر مديون **قوله** بخلاف
بل الكتاب حيث لا يصح به الكفاله لانه يثبت مع المنافي وهو قيام الرق **قوله**
وان ادى عتق لان اديت صبيغه التعليل فيتعلق عتقه باواما ان التعليل

ما يلزم بعد العقد

بإسار شرط وهذا لا يحتاج فيه إلى قبول العبد ولا يرتد بمرده والمولى أن يملكه
 قبل الأداء كما في التعليق بإسار المولى **قوله** لا مكاتب يعني لا يكتسب عليه أحكام
 المكاتبين حتى لو مات وترك ولاء فإلما للمولى ولا يورث عنه ولو مات المولى فالعبد
 رقيق يورث عنه ما في يده من التسابه ولو كانت أمه فولدت لم يرث
 ولدها ولو خط المولى أو أبراه المولى لم يرث ولو كان مكاتباً كان الحكم على عكس ما ذكر
 في الجميع **قوله** فانه يصير مازونا وانما صار كذلك لانه رغبة في التساب بطلبه
 الأداء منه ومما أدى من الرغيب في التساب التجار لانها هي المشرع عند
 الاختيار دون التكدى لانه يورث له الدناءة والمصلحة الخاصة فكان
 إذا دلالة كذا في المدايه وسرورها **قوله** ونقيد ادائه الى قوله وبأذا
 لا ايراد للسبيل على وجه يتضمن جواب السؤال الذي اوردته الاكل حيث قال فان قبل
 قد تقدم انه يصير مازونا في التجار فكيف يكون الاداء مقتصر على المجلس يجب
 بان الاذن يكون في صوره اذا ادريت او متى ادريت فان الاداء لا يقتصر على المجلس
 انتهى **قوله** لا يجبر على القبول اقول المراد بالجبر ههنا ما في المعبرات حيث
 قيل فان احضر العبد المالك اجبر الحاكم المولى على قبضه وعقوب العبد ومعنى الاجبار
 فيه وفي الثمن وبدل الخلع وبدل الكتابة وما اشبههما ان يترن قاضيا بالتخلية
 برفع المانع بين المالك والمولى سواء قبض او لم يقبض وليس المراد بالاجبار ما هو
 المفهوم منه عند الناس من الاكراه بالضرب والتجسس **قوله** ويرجع المولى الى رجع
 عليه بالف اخرى منها لان الف التي اذا كانت مستحقة من جانب المولى فلا
 يحصل المقصود بادايه لان مقصوده ان يجتبه على التساب ليؤخر من كسبه فيملك
 المولى ما لم يكن في ملكه قبل هذا وهذا ليس كذلك واما عقبة هذا المالك الذي هو
 للمولى فلو وجد شرط الخنث كالغضب مال انسان واداه **قوله** وعقبة الوارث
 تعبير عن قول سراج المدايه قال المشايخ لا يعقوب في قوله انت حر بعد موتى على الف
 درهم وان قبل بعد الموت مالم يعقبه الوارث او الوصي او القاضى لان الميت ليس

لاعتاق

لاعتاق في ذاك الوقت قال صاحب المدايه هذا صحيح بناء على الاحتجاب
 مضاف الى ما بعد الموت واهليه الموجب شرط عند الاحتجاب وقد عدت بالموت
 بخلاف التدبير فانه احتجاب في الحال والاهليه ثابتة والموت شرط والاهليه ليست
 بشرط عند كمال الوفا ان دخلت الدار فانت حر فوجد المشرط وهو مجنون وقد فرق
 بين انت حر بعد موتى على الف وهي مسيلة العتق وبين انت مدبر على الف درهم وهي مسيلة
 التدبير بوجه اخر وهو انه لما لم يعقوب الا بالقبول بعد الموت لم يكن العتق معلقا
 بطلاق الوقت وفي مثل هذا لا يعقوب الا باعتاق الوارث لا انتقال العبد الى ملك الوارث
 رث قبل القبول كما لو قال انت حر بعد موتى بشهر بخلاف المدبر لان عقبة تعاق
 بنفس الموت فلا يشترط اعتاق الوارث وهما مسائل وجواب في العناية وقد
 كتبنا في الحاشية لاحتياج كشف المقام الذي ذكرها **قوله** فقبل عتقاي من ساعته لا
 الاعتاق على الشيء يعقوب وجود القبول لا وجود القبول كذا في الكافي **قوله** فان
 مات مولا وكذا في الحال لو مات العبد كما فهم من نص المدايه لا يجوز في العتق بخلاف
 بدل الخلع فان اشتراطه على الغير جائز لان اشتراط البدل على الاجنبى في الاسقاطات
 جائز وفي البيانات لا يجوز والخلع من الاسقاطات والاعتاق من البيانات وقد فصلت
 هذه المسئلة في باب الخلع من الكافي نريد ان نذكر في الاكل بقوله والفرق ان الاجنبى
 في باب الطلاق كما لمرة في علم نبوة شىء لها بالطلاق اذا كانت به سقوط
 ملك الزوج عنها لا غير فمما جاز لتزام المرأة بالمال فذلك الاجنبى بخلاف العتاق
 فانه يثبت للعبد بالاعتاق قوة حكمية لم تكن له قبل ذلك فكان المال في مقابلة
 ذلك وليس الاجنبى كالعبد حيث لا يثبت له به شىء اصلا فكان اشتراط البدل
 عليه كاشتراط الثمن على غير المسترعى فلا يجوز انتهى **قوله** بطريق الاقتضا فكان
 قال الامر الامتد التي كانت لك الى ان ملكك على الف واعتقها عنى وقصد المامق
 بالبيات العتق عن الامر وقال اعتقت عنك وقد خرج كلامه جى ابا الكلام الامس
 من الراد الكشف فليطالع قبيل باب نكاح اهل الشرك من اليساينه وهما سبستان نافقتان

الاعتاق في ذاك الوقت قال صاحب المدايه هذا صحيح بناء على الاحتجاب
 مضاف الى ما بعد الموت واهليه الموجب شرط عند الاحتجاب وقد عدت بالموت
 بخلاف التدبير فانه احتجاب في الحال والاهليه ثابتة والموت شرط والاهليه ليست
 بشرط عند كمال الوفا ان دخلت الدار فانت حر فوجد المشرط وهو مجنون وقد فرق
 بين انت حر بعد موتى على الف وهي مسيلة العتق وبين انت مدبر على الف درهم وهي مسيلة
 التدبير بوجه اخر وهو انه لما لم يعقوب الا بالقبول بعد الموت لم يكن العتق معلقا
 بطلاق الوقت وفي مثل هذا لا يعقوب الا باعتاق الوارث لا انتقال العبد الى ملك الوارث
 رث قبل القبول كما لو قال انت حر بعد موتى بشهر بخلاف المدبر لان عقبة تعاق
 بنفس الموت فلا يشترط اعتاق الوارث وهما مسائل وجواب في العناية وقد
 كتبنا في الحاشية لاحتياج كشف المقام الذي ذكرها **قوله** فقبل عتقاي من ساعته لا
 الاعتاق على الشيء يعقوب وجود القبول لا وجود القبول كذا في الكافي **قوله** فان
 مات مولا وكذا في الحال لو مات العبد كما فهم من نص المدايه لا يجوز في العتق بخلاف
 بدل الخلع فان اشتراطه على الغير جائز لان اشتراط البدل على الاجنبى في الاسقاطات
 جائز وفي البيانات لا يجوز والخلع من الاسقاطات والاعتاق من البيانات وقد فصلت
 هذه المسئلة في باب الخلع من الكافي نريد ان نذكر في الاكل بقوله والفرق ان الاجنبى
 في باب الطلاق كما لمرة في علم نبوة شىء لها بالطلاق اذا كانت به سقوط
 ملك الزوج عنها لا غير فمما جاز لتزام المرأة بالمال فذلك الاجنبى بخلاف العتاق
 فانه يثبت للعبد بالاعتاق قوة حكمية لم تكن له قبل ذلك فكان المال في مقابلة
 ذلك وليس الاجنبى كالعبد حيث لا يثبت له به شىء اصلا فكان اشتراط البدل
 عليه كاشتراط الثمن على غير المسترعى فلا يجوز انتهى **قوله** بطريق الاقتضا فكان
 قال الامر الامتد التي كانت لك الى ان ملكك على الف واعتقها عنى وقصد المامق
 بالبيات العتق عن الامر وقال اعتقت عنك وقد خرج كلامه جى ابا الكلام الامس
 من الراد الكشف فليطالع قبيل باب نكاح اهل الشرك من اليساينه وهما سبستان نافقتان

هذا هو المذهب الذي عليه المشايخ
والعلماء في هذه المسألة
والذي هو المذهب الذي عليه
المشايخ والعلماء في هذه المسألة

مذكورتان في شرح المداية فكتبناهما في حاشية هذه الرسالة هو ما عن الطول
الممل والاختصار المختل **باب التدبير والاستيلاء** التدبير في اللغة النظر الى
عاقبة الامر فكان المولى نظر الى عاقبة امره وامر عاقبته فاخرج عبده من الرقية
الى الحرية بعدد وفي الشريعة هو ايجاب العتق لخاصل بعد موت الانسان بالفاظ
ندل عليه صريحا او لانه **قوله** فيجوز ان تقاله من ملك يعني ان حكمه عندنا لا يجوز
اخرجه عن ملكه الا الى الحرية وعند الشافعي يجوز بيعه وهبته ونحوها لان التدبير
تعلق العتق بالشرط فلا يمنع به البيع والمهبة كما في سائر التعليلات من دخول
الدار ومجي راس الشهر وغيرها وكما في المذهب المقيده فان ذلك جائز فيه لا خلاف
ولنا قوله صلى الله عليه وسلم المدين لا يباع ولا يوهب ولا يورث وهو حر من ذلك
ولان التدبير سبب الحرية وسببها لا يجوز ابطاله وفي البيع والمهبة والصدقة والامارة
ذلك والامانة الاستخدام وغيره فلان التدبير لا يثبت الحرية في الحال بل يثبت
استحقاق الحرية فكان الملك فيه ثابتا ولهذا لو قال كل ملك لي فهو حر دخل فيه المدين
وحكم المدينه حكم الامه في انه لا يثبت النسب منها بدون دعوى المولى كذا في العنا
في اثناء باب الاستيلاء **قوله** عتق من تلك ماله اي عجبنا ان يخرج منه ويبيع في التلبيد
الحر... وانما اعتبر ذلك لقوله صلى الله عليه وسلم وهو حر من ذلك كما مر وان التدبير
وصية وكل وصية تنفذ من الثلث **قوله** ان استغفر دينه لان الدين مقدم
على الوصية **قوله** وبيع ان قال شروع في المدين المقيده **قوله** كعتق المدين لا يقال
المتبادر من هذا التشبيه ان يكون يقوم كل منهما من جنس واحد كما سار احوالهما مع
ان المراد بالقيمة في المدين المطلق القيمة مديرا كما صرح به في الحاشيتين والذخيرة
وفي المقيده القيمة فنانا قال القاضي فان لو كان التدبير مقيدا يقوم فنانا لا يكون
عتقه كعتقه مطلقا لانا نقول لا يلزم في تشبيه احد السليين بالآخر ان يكونا
متشابهين من جميع الوجوه فالتمشابهة هنا في كونهما معا معتبرين من الثلث
واعبار القيمة امر ومراعاة غير منظور اليه ههنا **قوله** وامة ولدت شروع في بيان

هذا هو المذهب الذي عليه المشايخ
والعلماء في هذه المسألة
والذي هو المذهب الذي عليه
المشايخ والعلماء في هذه المسألة

هذا هو المذهب الذي عليه المشايخ
والعلماء في هذه المسألة
والذي هو المذهب الذي عليه
المشايخ والعلماء في هذه المسألة

طلب الولد عقيب التدبير في المناسبات بينهما من حيث ان الكل واحد من المدين وام
الولد حق له لا ينفقه **قوله** او من زوج فذلكها اقول اراد به ادراج مسيلة
ذكرت في المختبرات مردا على الشافعية حيث قيل في المداية وغيرها بعيد هذا
ومن استولد امه غيره بنكاح ثم ملكها صارت ام ولد له شرعا لانها كانت ام ولده
من قبل حقيقة يعني لو استولدها وهي في ملك الغير بنكاح ثم اشتراها مع المولى او غيره
الولد صارت ام ولد له عندنا وعند الشافعي لا تصير ام ولد له لانها علفت برقيق
ومن علفت برقيق لا تصير ام ولد لمن علفت منه لان امومية الولد باعتبار علوق
الولد حرا لانه جن الام في حالة العلوق والجن لا يخالف الكل وفي صورة النزاع
يسر كذا ان الام برقيقة مولاه في تلك الحالة فلو علق الولد حرا كان الجزا
للكل ولنا ان سبب الاستيلاء وهو الجزئية الحاصلة بين الولدين والجزئية
انما يثبت بينهما بنسبة الولد الى كل منهما كذا وقد ثبت النسب بالنكاح فتثبت
الجزئية بهذه الواسطة واذ ثبت امومية الولد هذا زبد ما في العنايه والعنايه
وسمي منا بعض تفصيل من هذه المسيلة في باب دعوى الضرب في شرح قول
المصنف وهما ام ولد نكاحا فليطاع عمه كما لمدين فلا يجوز نقلها من ملك الى ملك لقول
له صلى الله عليه وسلم لما ولدت ما رية ابي ابيهم من رسول الله صلى الله عليه وسلم
وقيل له صلى الله عليه وسلم لا تعقها ولا لها اخر عن ابيها فيثبت بيع بعض
مواجه وهو حرمة البيع لان الحديث وان دل على تجزئ الحرية لكن عارضه ما روي
عن ابن عباس رضي الله عنهما ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال انما رجل ولدت
امه منه فهي معتقة عن دين منه فحملناهما ومنعنا البيع بالحديث الاول والتجيز
بالحديث الثاني لا يقال محليده البيع معاني مديتها يقيين فلا ترتفع الا يقيين مثله
وجيز الواحد لا يوجب فيه فينبغي ان يجوز بينهما ولا تعق بموت المولى كما اختاره
يسر المرسي وادامه الاصمها في ومن تابعه من اصحاب القواهر وهو قول على
لانما الله عنده وصرح برمقي النقليين في كذا في لانا نقول ان الاحاديث الدالة على عتقها

في بيان فالحاشية تفصيل
وراد ما كتبنا في كذا
القطري

قوله

هذا هو المذهب الذي عليه المشايخ
والعلماء في هذه المسألة
والذي هو المذهب الذي عليه
المشايخ والعلماء في هذه المسألة

هذا هو المذهب الذي عليه المشايخ
والعلماء في هذه المسألة
والذي هو المذهب الذي عليه
المشايخ والعلماء في هذه المسألة

ويجوز عطفه على التقوية فلا يرد عليه شيء مما ذكر لكن مراد به المعنى اللغوي في العطف
 الأول ظاهر **قوله** وهي ثلاث لأن اليمين بالله إما أن يكون فيها ما أخذت أولا
 فإن كانت فاما أن يكون دنيوية فهي المنعقدة أو أخروية فهي النفوس وإن لم
 يكن فهي اللغو كما نفع من تقرير السارج والنفوس فعول من النفس وهو ما أخذت
 أي مقوله وقد فسره العلامة في فعاله يفر ويردش فاسمه يدل على معناه لأنه ما
 سمي غموسا إلا لأنه نفس صاحبها في الأثم ثم في النار لقوله صلى الله عليه وسلم من حلف
 كاذبا أدخله النار ولولا الأثم ما كان كذلك وقد أشار إليه المصنف بقوله يا أيها **قوله**
 لغو سميت به لأنها اعتبار بها واللغو اسم لما لا يقيد يقال لغو إذا أتى بشيء لا فائدة
 فيه **قوله** يرجع غفوه فإن قيل فامعنى التعليق بالرجاء وهو منصوص عليه
 لقوله تعالى لا يؤخذكم الله باللغو في أيمانكم والمقصود مقطع به قلنا نعم لكن
 صورة اليمين تختلف فيها وإنما علق بالرجاء في المواخذة بالصورة التي ذكرها بقوله
 أو طائنا أنه حق الحرف والك غير معلوم بالنفس **قوله** فإن قلت الخلف كما يكون
 الحرف إشارة إلى ما ذكر الأكل بقوله ولقائل أن يقول الحرف في نظره في العناية لكن بين
 الجوابين نفع مغايرة **قوله** من الكفارة في النفوس قال في الهداية ولا كفارة فيها
 إلا التوبة والاستغفار وقال الشافعي فيها الكفارة وقد ليد الفرقيين من ذكر
 فيها وشرهما **قوله** وأومئوا أو كرها متعلقان بما بعدهما من حلف أو حنث
 أي تجب الكفارة في المنعقدة عند الحنث وإن كان كل من الحنث أو الخلف أو كلاهما
 بطريق السهو والكره فلا استدراك فيه وإنما سوى فيها بين التقيد وعدمه
 لقوله صلى الله عليه وسلم ثلاث جد من جد وهزطن جد النكاح والطلاق واليمين
 والمراد بالنكاح الساسي هذا لفظ السارج وإنما قاله ذلك لأن حقيقة البيان في
 اليمين لا تتصور صرح به الزيلعي **قوله** وأقسم بالله أي بهذا الاسم أو باسم آخر
 من أسماء كالحرف والمراد بلاس هذا لفظ على الذات الموصوفة بصفة
 كالرحمن والرحيم وبالصفة المصادرة التي تحصل عن وصف الله تعالى بأسماء فأعليها

قوله لا يؤخذكم الله باللغو في أيمانكم
 اللغو هو ما لا يقيد ولا يثبت
 وأما قوله لا يؤخذكم الله باللغو في أيمانكم
 فالحلف هو ما يقيد به الإنسان

قوله أو طائنا أنه حق الحرف
 الحرف هو الحرف الذي في اليمين
 وقوله أو طائنا أنه حق الحرف
 أي تجب الكفارة في المنعقدة عند الحنث

قوله وأومئوا أو كرها متعلقان
 بما بعدهما من حلف أو حنث
 أي تجب الكفارة في المنعقدة عند الحنث

قوله وأقسم بالله أي بهذا الاسم
 أو باسم آخر من أسماء كالحرف

قوله

كالرحمة والعلم والعزة كذا في العناية كالنبي والقرآن قال في الهداية معناه أن تقول
 والنبي صلى الله عليه وسلم والقرآن أما لو قال أنا نرى منه يكون يمينان
 التبري منها كفر بقوله لعمر الله بالفتح والضم البقاء إلا أن الفتح غلب في القمع لا يجوز
 فيه الضم وهو قسم باعتبار المعنى قال الله تعالى لعمر الله والقرآن البقاء للزمان
 صفات الذات فكانه قال والله الباقي كذا في العناية نقلا من المبسوط **قوله** وعهد
 الله وميثاقه العمد اليمين قال الله تعالى وأوفوا بعهدهم الله وميثاقه عباده عن العهد
قوله وأقسم وأخلف بناء على جواز ضم المقتسم به بحروف القسم ثم اختلف في
 التيه إذا لم يذكر اسم الله تعالى فصيل لا يحتاج إليها وقيل لا بد منها لاحتمال الوعد
 واليمين بغير الله تعالى كذا في العناية **قوله** وفيها أي في التعليق الماضي والماضي
قوله وحقا والفرق بينه وبين المعروف الذي عد يميناً أن المعروف اسم من أسماء الله
 تعالى قال الله تعالى ولو اتبع الحق أهواءهم والحق به متعارف فيكون يميناً وأما
 المنكر فهو مصدر منصوب بفعل مقدر فكانه قال فاعمل هذا الفعل بحاله وليس فيه
 معنى الخلف فضلاً عن اليمين وأما لفظ حق فيليس يحلف عند الثلاث إلا في إحدى
 الروايتين عن الثاني حيث قال فيها أنه يكون يميناً لأنه من صفات الله تعالى
 وهو حقيقته فصار كانه قال والله الحق والخلف به متعارف فلما انه يرا د
 به طاعة الله إذا الطاعات حقوق فيكون حلفاً بغير الله تعالى **قوله** وسوكت خولم
 هم بخداي وإنما لم يعد هذا يميناً وعهد قوله سوكتهم خولم لأن لفظه معي علامة
 الحال فيكون الحال فقد يميناً بخلاف هذا فإنه حال عنها فيعمل على الاستقبال فلا يعد
 يميناً كذا في الهداية من تقرير الهداية **قوله** أو أنا زان يعني لو قال أن فعلت كذا أفانازا
 الحرف قال في الهداية لأن حرمة هذه الأشياء يحتمل الضم والتبديل فليكن في
 معنى حرمة اسم الله تعالى **قوله** وحروف القسم الواو الحرف كقولهم والله وبالله وبه
 لأن كلامها معهود في الإيمان مذكور في القرآن **قوله** وقت الاما أي وقت
 التكفير لا عند الحنث يعني أن الاعتبار في إيسار وحده وإنما هو وقت التكفير حتى لو كان

قوله أو طائنا أنه حق الحرف
 الحرف هو الحرف الذي في اليمين
 وقوله أو طائنا أنه حق الحرف
 أي تجب الكفارة في المنعقدة عند الحنث

قوله وأومئوا أو كرها متعلقان
 بما بعدهما من حلف أو حنث
 أي تجب الكفارة في المنعقدة عند الحنث

قوله وأقسم بالله أي بهذا الاسم
 أو باسم آخر من أسماء كالحرف
 والمراد بالنكاح الساسي هذا لفظ السارج

شريفنا او ضعيفا لا يقدر على نقل متاع نفسه ولم يجد احدا ينقلها لم يجتهد حتى
يجد من ينقلها ويحقق المفجود بالعدم للعدول كذا في الكفاية **قوله** اما مكرها فهو
انه ان يحمله انسان فيخرجه مكرها فانه حينئذ لم يوجد الفعل الحقيقي ولا حكما
اما اذا هده غيره فخرج خوفا من المكروه بحيث لو وجد الفعل منه لم هل يتحل
اليمن اذ حمل مكرها قيل يتحل كما لو حلف لا يدخل دار فلان ثبت به اليمين والحق
فيها لم يجتهد ويتحل اليمن وقيل لا يتحل وهو المصحيح كذا في العناية بالبحث في
الاول لان فعل المأمور مضاف الى الامر كما اذا ركب دابة فخرجت **قوله**
في الاخيرين اما او لما افغى عن البيان واما ثانيا فلان انتقال الفعل بالامر لا يجوز
الرضا **قوله** فتدقق لان الخروج عبارة عن الانتقال من الداخل الى الخارج فتتحقق
هناك محسوس **قوله** هو مثل لا ياتي لقوله تعالى اذهب الى فرعون وامر بالانبياء
قوله يتحقق عدم الايمان لان البر من جو قبل هذا **قوله** فلا يصدق قضا ايضا **قوله**
لان الانحراف عن الحق اعترض عليه بقوله تعالى لا تدخلوا بيوت النبي الا ان يؤذن لكم
وكان تكرار الاذن للزما واجيب بان ذلك بدليل خارجي وهو قوله تعالى
ان ذلكم كان يؤذي النبي **قوله** فورا اي في الحال حتى لو مكنت ساعه لم خرجت
او ضربت لا تحت وهذه عين القول وهو في الاصل مصدق فارت القدر اذا
غلت وتقرع الاعظم باستنباطه وكان الناس قبله يعلمون اليمن نوعين هو
بله وموقته لفظا ثم استلبط الاعظم هذا النوع الثالث وهو الموقته لفظا
والموقته معنى **قوله** علم انه كلام مبتدأ فان قيل الزيادة لا تنزكو نهجوا باللسان
الى ترى في قوله تعالى هي عصا اتوا عليها وهن بها على غنى وفي فيها ما راي اخري
في جواب قوله تعالى ما تلك يمينك يا موسى كيف نزل على مقدار الجواب وهو
ان يقول عصا لم يخرج من كونها جوابا واجيب بان كلمة ما تستعمل للسؤال
عن الذات والسؤال عن الصفات صحيح وقعت في كثير السؤال استبش على موسى
عليه الصلاة والسلام ان السؤال وقع عن الذات او الصفات فجمع بينهما لما يكون

فمنه العلة المحرقة هذا مراد به بقول صاحب المدايه لان الدار اسم للعرضه عند
العرب والجمع يقال ارفعهم ودارهم وقد شهدت اشعار العرب بذاك
منها قول قائلهم شعر الدار دار وان زالت حرايطها واقيمت ليس بيوت بعد ذلك
يم والبناء وصف فيها غير ان الوصف في الحاضر لغوي في الغايب مقبر وكذا
قول الشاعر ثم فرقهم الى قوله اين الوصف المحرود بان الدار في غالب الاماكن
استعمال يطلق على المبنيه المعمره في الوصف الذي هو كونهما مبنيه مذكوره
باعتبار المعنى اعتبار الاستعمال الغالب فيلغوي في المعرفه دون النكره هذا يند
من كلمات الاستاذ في هذا المقام فليست في شرح غيره **قوله** ثم هذا المعنى
يوجب الحث الى قوله لان البديته وصف قيل فيه اشكال لانها ليست بوصف
فان الوصف عبارة عن امر زائد على الذات قائم به وهي ليست كذلك بل علة
غائبة لبنائه بخلاف الدار فان البناء زائد على الدار التي هي العرضه فليست
قوله وعند زفر يحنث وقوله قياس وقولهم استحسان وهم هنا تحقيق ذكره
الاكل في شرح قول المدايه ولو حلف لا يلبس هذا الثوب حيث قال وعاصل
كلامه ان الافعال على ضربين الى قوله فلما ابتدأ من محتمله **قوله** وقت خفوقه
وهو ضم الحاء المعجمه والقاء واخره قاف ومنه خفقت النجوم غابت كذا في
المصاح **قوله** باهله فيه اشاره لولي يكن متاهلا كابن كثير يمكن مع ايده مثلا
فخرج بنفسه على نية عدم العود وترك فتاعه هناك لا يحنث **قوله** هذا عند ابي
حنيفه رحمه الله اعترض على قوائم بان سكاه كان بجميع ما كان معه من اهل
والمحتاج فاذا خرج بعضه انتفى سكاه لان الكل يتنفي بانتفاء البعض واجيب
بان الكل يتنفي بانتفاء جزء حقيقي لا اعتباري وما ذكرتم ليس كذلك قال في
المدايه ويشي بان يتنقل الى منزله اخر حتى يسير قبله وان لم يكن النقل في ساعته
بعد ذلك ليدل او يمنع ذي قوه او يمنع موضع اخر يتنقل اليه لم يحنث لان حاله الفرض
ورده مستثناه خلا فالزفر وكذا الوسد عليه الباب ولم يقدر على النقل او كان

فواكه فيبحث باكلها ووجه قول الاعظم ان المطلق لا يتناول المقيد بالاتفاق
ثم التقيد في الشيء لاحد المعنيين اما المقصور فيه او الزيادة وهذه الثلاثة
تزيد في معنى فيها وهو ان يكون صالحا للغذاء او الدواء . فخرجت عن اطلاق
الاسم كذلك في الغاية وقال في الخلاصة فالحاصل ان العبر للعرف فكل ما يوصل على
سبيل التقلد ويعد فاكه في العرف يدخل وما لا فلا **قوله** بالكرع منه اي موضع
فقد على نفس النهر والشرب منه يقال كرع الرجل في الماء اذا عمد عنقه نحوه ليسر منه
قوله داهر بالدل واليمين واو اع غير المجامع من الداهر بفتح الحاء وهو الخشب
والفسق كذا في الصحاح **قوله** ليضربن زيدا وكذا لو قال ان كسوتك فهدى
حرفكسي بعد الموت لا يبحث اوقال لا يكلم فلانا او لا يدخل على فلان فكله ودخل
بعد الموت لم يبحث في ثبته **قوله** وما اصطبغ على بنا المقصور افتعال من الصنغ
كذلك الشروع **قوله** الامام وهو بكسر الهاء والاداء المهملة بان خورش لا ياكل
بسرا وهو بفتح الباء الموحدة وسكون السين المهملة جمع بشرية وهي اسم ثمر النخل
في المرتبة الرابعة من مراتب است يقال لها بالفا رسي غور خرمالان او لها طلع
ثم خلا ل بالفتح ثم بلج بفتح الحاء الموحدة واللام اخره حامله ثم بشرع
وطب ثم تمر كذا فيهم من تقرير الجوهري **قوله** او شير انه او هو بكسر الشين
المجهر وبالراء المهملة واخره زاي مجهر هو اللبن المستخرج ماؤه فصار كالفالو
فج الغليظ يقال بالفارسية ماست بالوده **قوله** صار ما هبة اخرى ظاهر
كلامه يشير الى قاعدة وهي ان اليمين اذا انعقدت على عين موصوف بوصف
يصير ذلك الوصف باعنا الى اليمين تنعقد اليمين بقاء ذلك الوصف فيقول
منزلة الاسم فلذا لا يبحث من اكل هذه الاشياء بعد تغيير او صافها فان قيل
فعل هذا اذا لطف لا يكلم هذا الصبي وهذا الساب فكله بعد ما شاخ فيليني
ان لا يبحث لان الصبي مظنة الصفه والسباب شعب من الجنون فكانا وصفيين
دليعين الى اليمين وقد ذكرنا عند الشيخوخة فكان الواجب ان لا يبحث فلنا

قوله

ان القلعة

ان القاعده المذكورة تقتضي ذلك لكن الشرح اسقط اعتبارهما لانه ثمن من هرا
المسلم يمنع الكلام قال صلى الله عليه وسلم من لم يرحم صغيرنا ولم يوقر كبيرنا الحديث
والمجهر شرعا كما المجهر عادة فانهقدت على الذات وهي موجودة حال الشيخوخة
فيبحث في يمينه **قوله** فلا ياكل لحما فاكل سمكا والقياس ان يبحث لقوله تعالى تاكلون
لحاطريا وقد قصر بالسمك اجماعا ووجه الاستحسان ان التسمية مجازية عنه لان
منها اللحم هو الدم والذئبة قريب من العدم لسكونه في الماء **قوله** فاكل اليه وهي
بفتح الالف وسكون اللام وبالياء المشددة التثنية بالفارسية د ثنية **قوله**
فاشترى بكاسه وهي بكسر الكاف وبالياء الموحدة والسين المهملة الفزق الذي هو
من التمر بمنزلة العنقود من الغنم وبالفارسي خوشه خرما **قوله** بكسر النون
يعني انه اسم فاعل من باب التفعيل يقال ذنب البسرة اذا احمر من ذنبه **قوله**
اذا بدا الارطاب بداهة موزة يعني ابتداء الارطاب مصدرا وطب البسرة صار
رطبا **قوله** من جانب المقع وهو بكسر القاف وسكون الميم وفتحها على التمر
والبشرة من الوعاء كما كذا فيهم من تغيير المستور والصاح **قوله** والعلاقة الكسر
وهي ههنا بمعنى عود الكجاسة يقال العرجون ايضا **قوله** فاكل كبدا او كرشا وقد
فسر بالدرستور الاول بكسر و قال الجوهري الكرش لكل مجتر متمزلة المعدة للا
ناس **قوله** لا يبحث باكل الكبد ما كرش انما عدها اللحم مما يبحث فيه لانها
من قبل اللحم حقيقة فان غور من الدم ويتعمل استعمال اللحم **قوله** فيبحث
والصحيح انه لا يبحث بهما لان اكل شيء منهما ليس بمتعارف ومبني الايمان على
العرف وقيل عليه الفتوى كذلك الكفاية هذا ما وعدناك قبيل **قوله** والغدا
بفتح الفين المجهر والاداء المهملة الطعام بعينه وهو ضد العشاء الفتح ايضا كذا في
الصحيح وقد كتبناه تايدا القول صاحب النهاية في شرح هذه المسئلة هذا توسع
في العبارة ومعناه اكل الغدا والعشاء والسحور على حذف المضاف وفي ذلك لان
الغدا اسم لطعام الغداة لا اسم اكله **قوله** منه الى فجر لانه مأخوذ من السكر فيطلق

ن
اصح في ان انظر اذا تناول
فوق قصص لا بد من القاعده
فيه قصص لان العلم بالاسم
بالاشتداد والاشتداد بالاسم
في الاستدلال في الالهيات
جمله من المعلوم كما في
فكان معنى اللحم فافيه في
نحو اللفظ ومنه لصو القاعده

من هذا العنقود ما يشبه
نحوه الى يمينه في من
ين

والاوضاع

لما ان يحدد مملوكا فيشتر به فيعتقه وجب الاستدلال انه جعل نفس الشراء اعتقا
 لانه لم يشترط غيره اعترض عليه بانه عطف الاعتاق على الشراء وهو يقتضي التزا
 جي بزمان وان لطف فلا يكون نفسه اجيب بان الفعل اذا عطف على فعل آخر
 بالفاء كان ثابتا بالاول في كلام العرب يقال ضربته فان جمعه واطعمه فاشبعه وسقاه
 فارواه اي بذل لك الفعل لا بغيره وفيه بحث صواب في القريب هل يثبت به الملك
 المشتري القريب ولا فان التبعة لا ينزله لان التبعة يمينه لا يكون من الاول وان لم
 يثبت به لا يعتق عليه لانه لا يعتق فيما لا يملكه ابن ادم لا يقال بين القريب يثبت الملك
 لكن ثبوت الملك في القريب اعتاق لان الاعتاق ازالة الملك وكون ثبوت الشيء
 ازالة له محال بالبدية والجواب ان قوله لم ثبوت الملك في القريب اعتاق معناه
 ان السبع اخرج القريب عن محله الملك بقاء كما انه اخرج الحر عن محله ابتداء
 وبقاء وهذا ان العتق لا يقع الا في الملك فلو لم نقل بثبوت الملك ابتداء لم
 يتصور نزوله كذلك في العتاق **قوله** فلا يكون النية مقارنه حتى لو كانت النية مقارنه
 لليمين اجزاء عن الكفارة **قوله** مستحقه بالاستيلاء فلا تصاف الى اليمين من كل وجه
 والواجب باليمين ما يستحق حريته بها من كل وجه **قوله** بان تسري بمعنى تسير
 اتخذ شريه وهي فعلية منسوبة الى السرو وهو الجاع والافخاء لان الانسان يسر
 وانما ضمت سينه لان الابنية قد تغير في النسبة الى الدهر وهي بضم الدال المعتر
 والتسري عبارة عن التحصيل والجاع طلب الولد والاعطاف والارباب قال الثاني
 رحمه الله لا بد من طلب الولد مع ذلك حتى لو طيها وعزل عنها لا يكون تسريا عند
قوله وفيه خلاف فيمن رحمه الله فانه يقول التسري لا يصح الا في الملك فكان ذكره
 ذكرا للملك وصار كما اذا قال لا جنيته ان طلقك فبعدى **قوله** لا يملكه يراو هذا
 لا يملك اكسابها ولا يحل على المكاتبه فكان المكاتب مملوكا من جديد ونحوه فلا بد
 من النية **قوله** فلا يجب عند الخرج حيث قال فيه يمكن ان يكون معناه هذا امر وهذا
 فيخير بين الاول والاخيرين لكن حمله على قولنا احدهما حر وهذا اولي بوجوه الاول

كانه هو في
 التسري

في قوله

انه جنيته يكون تقديره احدهما حر وهذا حر وعلى ذلك الوجه تقديره هذا حر وهذا
 حران ولفظ حر مذكور في المعطوف عليه لا لفظ حران فالاول ان يفهم في المعطوف
 مملوكا مذكور في المعطوف عليه والثاني ان قوله او هذا امير لمعنى قوله هذا حر
 ثم قوله وهذا غير مغير لما قبله لان الواو للتشريك فيقتضي وجود الاول فيقول
 اول الكلام على المغير لا على ما ليس بمغير فيثبت للتعبير بين الاول والثاني بلا توقف
 على الثالث فصار معناه احدهما حر وقوله وهذا يكون معطافا على احدهما وهذا ان الوجهان يفرق
 خاطي انتهى كلامه في التوضيح وهنا ابحاث ذكرت في التاويج تركتها مخافة التطويل
 ولا دخل حاصله ان لام الاختصاص اذا اتصل بضمير عقيب فعل متعدي فاما ان يوسط
 بين الفعل ومفعوله او يتاخر عن المفعول وعلى التقديرين فاما ان يحكم الفعل الثاني
 فان احتملا وتوسط بينهما كان اللام اختصاصا للفعل وترد حشر وقوع الفعل لاجل من له الضمير
 سواء كانت العين مملوكة او لم تكن وذلك انما يكون بالامر وان يتاخر عن المفعول كان اختصاصا
 وترد كونها مملوكة له سواء كان الفعل وقع لاجله او لم يقع وان يحتمل ان يقع في المتن وسط والمتاخر
 بل بحث اذا فصله سواء كان بالامر او بغير امر لان الفعل اذا حمل انما لم يكن استقارته الى غير القاع فليكن
 الامر معلوما سواء فحين ان يكون اللام اختصاصا للعين مملوكة الكلام عن الاقراء **قوله** ملكه او لا فعل باق اي
 ملك المحلوف عليه ذلك النوب او لا يملك وصورة عدم الملك ان يخفى المحلوف عليه ثوبه
 في ثياب الخالف فباعه ولم يعلم كذا فهم من المداينة **كتاب الحدود** الحدود المنع
 وشرعا ما ذكره المص رحمه الله وبيان منافعه لا نسان يكاد ان يخرج عن حيز الامكان
 ويؤيده قولهم ان الحكمة في شرعية حد الزنا صيانة الانساب وفي حد القذف صيانة
 الاعراض وفي حد الشرب صيانة العقول وفي حد السرقة صيانة الاموال وفي حد قطع
 الطريق صيانة الطرق **قوله** فلهذا التقدير اي لا في الكتاب وفي السنة بل هو
 مخصوص الى رأي الامام والقاضي صرح به في باب التبرير من الهداية **قوله** والزنا يحد بمقتضى
 الحد وفي ايجاز المص في تفسيره خلل يظهر من تفسير القوم بانه على مكلف في قبل شهادته
 خالية عن المكلفين بنبهته مملوكة عن شبهة الاستباه طوعا وتمكين المرأة بمثل ذلك الفعل

يكون هو

التقدير
 وهو ان
 السؤال
 في قوله
 او هذا
 امير
 لمعنى
 قوله
 هذا
 حر

بين

ما ذكره في كتابه في
 صيانة
 الاعراض
 وفي حد
 السرقة
 صيانة
 الاموال
 وفي حد
 قطع
 الطريق
 صيانة
 الطرق

هذا هو الحق الذي لا ريب فيه
فيما يتعلق بالحدود الشرعية
والتي لا تخفى على العقول السليمة

الوطي بما يتناول الادخال الخالي عن المزال فانه ليس هناك في الجنابة كنهان بها
ذكره صاحب المدايه في بيان شرائط الاحسان والاصابة شيع بالحلال فان البيع انما يكون
بلا نزاع دون الابلاج كما يدل عليه حديث المسيلة كذا في من تقرير الاكل فليتنا ما خرج
بقيد التكليف وطى الصبي والمجنون فيقيد المسئلة كذا في من تقرير الاكل فليتنا ما خرج
فان وطى الصبي والمجنون فيقيد المسئلة كذا في من تقرير الاكل فليتنا ما خرج
ما ذكره الساج وما اذا وطى امرأه ثم رجعا فغير شهوة وبسببها ملك اليدين ما اذا وطى جارية
الاستبابة ما اذا وطى الابن جارية ابيه على ظن انما تحل له وخرج بالطوع
زنا المكر فان المكره يسقط الحد منه فصل في كتابان ما السر تعالى في قوله تمكين المراه جوا
صاحب النهاية عاقل هذا التصديق يصرف على فعلها مع انه زنا قطعا بل دليل اقامه الحد عليها
حاصل الجواب ان فعلها اذ اخل بطريق التبعية بسبب التمكين طوعا فلما تحقق الحد و
بتمكينها طوعا في حقها ايضا فلماذا اضيف اليها ووجب عليها الحد نكاحا لرجل هذا زنا بله
ما في النهاية والتمكين وفي لفظ المتن الحرك يمكن حمل الملك على الملكين وحمل الشهادة على اقامه
الثلاثة **قوله** ويثبت اي عند الامام لا عند اهل حصى يتحقق في الخارج بفسادها ولا يتوقف على
مضى ومن ابيته فالقرار وانما انحصار البوت عند منتهى لان على القاضي ليس يحج في
الحدود باجماع الصحابة رضوان الله عليهم اجمعين **قوله** بشهادة اربعة لقوله تعالى فاستشهدوا
عليهم اربعة منهم ولا في استراط الاربعه حقيقة المعنى ان لا يثبت ان الله تعالى لما احب البسر
على العباد شرط زيادة العدد تحقيقا لمعنى استراذ وقوف الاربعه على هذه الفاحشة نادر
واتحاد المجلس شرط لصحة الشهادة به عند ناحي لو شهدوا به متفرقين لا تقبل شهادتهم عند
ويجوزون هذا القدر خلا للساج في كذا في التبيين **قوله** اما السؤال ويدل على وجوب
السؤال عن هذه الاشياء النقل العقل ما الاول فانه يجب ان يرسل الله صلى الله عليه وسلم
حال ما عزا اليه ان ذكره نكت لكونه صريحا في الباب والياتي كما يرهق اما العقل فلان الا
حياط فيه واجب كما ذكره الساج بقوله فلان بعض الناس **قوله** من غير اتفاق الحنا
بين بان يمتا الفرجان من غير ابلاج الحنفية وليتعلق عدم وقوعه كراهي لانه يسقط الحد

هذا هو الحق الذي لا ريب فيه
فيما يتعلق بالحدود الشرعية
والتي لا تخفى على العقول السليمة
هذا هو الحق الذي لا ريب فيه
فيما يتعلق بالحدود الشرعية
والتي لا تخفى على العقول السليمة

بما

كما ذكر في التبيين **قوله** فلان التقادم وسبجي بيان هذا التقادم في اول باب شهادة الزنا
وايضاحه بتعيين الزمان على وقوعه في حال الصبي والمجنون صريح به ان يبلغ **قوله** كالملك
وهو حلية يكفل به والمكحلة بضع الميم والحالمه وعما التحل **قوله** وعداوا اي جباوا وعدا
اي من كثر في معنى تعدل السر والعلاينة سيجي في كتاب الشهادة ان شاء الله تعالى **قوله** لاحتمال
في زمان الصبي لان الزنا في زمان الصبي يمنع الاقرار ايضا وحد مسافر الزنا في ان يذهب
الحيث لا يرا القاضى ثم يحق في **قوله** او قبلنا اخر من التقيلا لما خوذ من القبلة بالضم
قوله اي الحرك كلف اخر يعني ان للاحصان سبعة شرائط احدها الحرية والثاني العقد
والثالث البلوغ وقدر المص عنها بلفظ المكلف لان من انتفى عنه احدها لا يستحق الحد
والرابع الاسلام والخامس المتزوج بنكاح صحيح والسادس الوطى والسابع كون الزوجين بصفة
الاحسان في وقت ذاك الوطى المذكور حتى لو وجد الدخول او لا ثم وجد سائر الشروط
لا يكون محصنا ما لم يوجد الدخول بعدها فوجب محصن المسلم العاقل البالغ اذا تزوج بغير
فدخل بها ثم اسلمت فقبل ان يدخل بها بعد اسلامها ان زنا باجنبي لا يرجع عليه لانه لم يدخل
بها بعد اسلامها فكامل شرائط احصانه على ابي حنيفة وقال ابو يوسف والكافي يكون محصنا
وكذا الحال اذا كان الزوج كافرا او المراه مسلمة فدخل بها الزوج كافرا ثم اسلمت المراه محصنة
ما لم يدخل بها بعد احصانه حتى لو زنت في هذا بين لا رجوع فان قيل كيف يتصور هذه المسيلة
وتزوج الكافر بالمسلمة باطل بالاتفاق قلنا صحت زنا يكونا كافرين فاسلمت المراه
ودخل بها الزوج قبل عرض الاسلام لانه ما يفرق القاضي بينهما عند عرض الاسلام فها هو زوجها
قوله اي الامور التي الحرك كان هذا دفع لما يتوهم من ان كونها بصفة الاحسان موقوف عند
على هذا الوطى فكيف يتصور ان يكون هذا لخال كونها بصفة الاحسان **قوله** فضا اي كان
واسع **قوله** يبدأ به اي يبدأ بالارجح **قوله** فان ابوا اي امتنع كل الشهود وبعضهم وكذا الحال
في الغيبة والموت واذا سقط باستماع بعضهم لا يجحد الشهود لانهم ثابتون على الشهادة واذا
امتنع بعضهم من مباشره العقل وذاك لا يكون رجوعا عن الشهادة كذا في النهاية لقوله في
قوله وغسل كراهي صلى الله عليه وسلم حين سئل عن ماعز وكفنه والصلاة عليه لستموا به

هذا هو الحق الذي لا ريب فيه
فيما يتعلق بالحدود الشرعية
والتي لا تخفى على العقول السليمة

عند

هذا هو الحق الذي لا ريب فيه
فيما يتعلق بالحدود الشرعية
والتي لا تخفى على العقول السليمة
هذا هو الحق الذي لا ريب فيه
فيما يتعلق بالحدود الشرعية
والتي لا تخفى على العقول السليمة

၇၂၃၄၅၆၇၈၉
 ၁၀၁၁၁၂၁၃၁၄၁၅
 ၁၆၁၇၁၈၁၉၂၀၂၁
 ၂၂၂၃၂၄၂၅၂၆၂၇
 ၂၈၂၉၃၀၃၁၃၂၃၃
 ၃၄၃၅၃၆၃၇၃၈၃၉
 ၄၀၄၁၄၂၄၃၄၄၄၅
 ၄၆၄၇၄၈၄၉၅၀၅၁
 ၅၂၅၃၅၄၅၅၅၆၅၇
 ၅၈၅၉၆၀၆၁၆၂၆၃
 ၆၄၆၅၆၆၆၇၆၈၆၉
 ၇၀၇၁၇၂၇၃၇၄၇၅
 ၇၆၇၇၇၈၇၉၈၀၈၁
 ၈၂၈၃၈၄၈၅၈၆၈၇
 ၈၈၈၉၉၀၉၁၉၂၉၃
 ၉၄၉၅၉၆၉၇၉၈၉၉
 ၁၀၀၁၀၁၀၂၀၃၀၄၀၅
 ၀၆၀၇၀၈၀၉၁၀၁၁
 ၁၂၁၃၁၄၁၅၁၆၁၇
 ၁၈၁၉၂၀၂၁၂၂၂၃
 ၂၄၂၅၂၆၂၇၂၈၂၉
 ၃၀၃၁၃၂၃၃၃၄၃၅
 ၃၆၃၇၃၈၃၉၄၀၄၁
 ၄၂၄၃၄၄၄၅၄၆၄၇
 ၄၈၄၉၅၀၅၁၅၂၅၃
 ၅၄၅၅၅၆၅၇၅၈၅၉
 ၆၀၆၁၆၂၆၃၆၄၆၅
 ၆၆၆၇၆၈၆၉၇၀၇၁
 ၇၂၇၃၇၄၇၅၇၆၇၇
 ၇၈၇၉၈၀၈၁၈၂၈၃
 ၈၄၈၅၈၆၈၇၈၈၈၉
 ၉၀၉၁၉၂၉၃၉၄၉၅
 ၉၆၉၇၉၈၉၉၁၀၀၁
 ၀၂၀၃၀၄၀၅၀၆၀၇
 ၀၈၀၉၁၀၁၁၁၂၁၃
 ၁၄၁၅၁၆၁၇၁၈၁၉
 ၂၀၂၁၂၂၂၃၂၄၂၅၂၆
 ၂၇၂၈၂၉၃၀၃၁၃၂၃၃
 ၃၄၃၅၃၆၃၇၃၈၃၉
 ၄၀၄၁၄၂၄၃၄၄၄၅၄၆
 ၄၇၄၈၄၉၅၀၅၁၅၂၅၃
 ၅၄၅၅၅၆၅၇၅၈၅၉၆၀
 ၆၁၆၂၆၃၆၄၆၅၆၆၆၇
 ၆၈၆၉၇၀၇၁၇၂၇၃၇၄
 ၇၅၇၆၇၇၇၈၇၉၈၀၈၁
 ၈၂၈၃၈၄၈၅၈၆၈၇၈၈၈၉
 ၉၀၉၁၉၂၉၃၉၄၉၅၉၆
 ၉၇၉၈၉၉၁၀၀၁၀၂၀၃
 ၀၄၀၅၀၆၀၇၀၈၀၉၁၀
 ၁၁၁၂၁၃၁၄၁၅၁၆၁၇
 ၁၈၁၉၂၀၂၁၂၂၂၃၂၄၂၅
 ၂၆၂၇၂၈၂၉၃၀၃၁၃၂၃၃
 ၃၄၃၅၃၆၃၇၃၈၃၉၄၀
 ၄၁၄၂၄၃၄၄၄၅၄၆၄၇၄၈
 ၄၉၅၀၅၁၅၂၅၃၅၄၅၅၅၆
 ၅၇၅၈၅၉၆၀၆၁၆၂၆၃၆၄
 ၆၅၆၆၆၇၆၈၆၉၇၀၇၁၇၂
 ၇၃၇၄၇၅၇၆၇၇၇၈၇၉၈၀
 ၈၁၈၂၈၃၈၄၈၅၈၆၈၇၈၈၈၉
 ၉၀၉၁၉၂၉၃၉၄၉၅၉၆၉၇
 ၉၈၉၉၁၀၀၁၀၂၀၃၀၄၀၅
 ၀၆၀၇၀၈၀၉၁၀၁၁၁၂၁၃
 ၁၄၁၅၁၆၁၇၁၈၁၉၂၀၂၁
 ၂၂၂၃၂၄၂၅၂၆၂၇၂၈၂၉၃၀
 ၃၁၃၂၃၃၃၄၃၅၃၆၃၇၃၈၃၉
 ၄၀၄၁၄၂၄၃၄၄၄၅၄၆၄၇၄၈
 ၄၉၅၀၅၁၅၂၅၃၅၄၅၅၅၆၅၇
 ၅၈၅၉၆၀၆၁၆၂၆၃၆၄၆၅၆၆
 ၆၇၆၈၆၉၇၀၇၁၇၂၇၃၇၄၇၅
 ၇၆၇၇၇၈၇၉၈၀၈၁၈၂၈၃၈၄
 ၈၅၈၆၈၇၈၈၈၉၉၀၉၁၉၂၉၃
 ၉၄၉၅၉၆၉၇၉၈၉၉၁၀၀၁၀၂
 ၀၃၀၄၀၅၀၆၀၇၀၈၀၉၁၀၁၁
 ၁၂၁၃၁၄၁၅၁၆၁၇၁၈၁၉၂၀
 ၂၁၂၂၂၃၂၄၂၅၂၆၂၇၂၈၂၉၃၀
 ၃၁၃၂၃၃၃၄၃၅၃၆၃၇၃၈၃၉၄၀
 ၄၁၄၂၄၃၄၄၄၅၄၆၄၇၄၈၄၉၅၀
 ၅၁၅၂၅၃၅၄၅၅၅၆၅၇၅၈၅၉၆၀
 ၆၁၆၂၆၃၆၄၆၅၆၆၆၇၆၈၆၉၇၀
 ၇၁၇၂၇၃၇၄၇၅၇၆၇၇၇၈၇၉၈၀
 ၈၁၈၂၈၃၈၄၈၅၈၆၈၇၈၈၈၉၉၀
 ၉၁၉၂၉၃၉၄၉၅၉၆၉၇၉၈၉၉၁၀
 ၀၁၀၂၀၃၀၄၀၅၀၆၀၇၀၈၀၉၁၀
 ၁၁၁၂၁၃၁၄၁၅၁၆၁၇၁၈၁၉၂၀
 ၂၁၂၂၂၃၂၄၂၅၂၆၂၇၂၈၂၉၃၀၃၁
 ၃၁၃၂၃၃၃၄၃၅၃၆၃၇၃၈၃၉၄၀၄၁
 ၄၁၄၂၄၃၄၄၄၅၄၆၄၇၄၈၄၉၅၀၅၁
 ၅၁၅၂၅၃၅၄၅၅၅၆၅၇၅၈၅၉၆၀၆၁
 ၆၁၆၂၆၃၆၄၆၅၆၆၆၇၆၈၆၉၇၀၇၁
 ၇၁၇၂၇၃၇၄၇၅၇၆၇၇၇၈၇၉၈၀၈၁
 ၈၁၈၂၈၃၈၄၈၅၈၆၈၇၈၈၈၉၉၀၉၁
 ၉၁၉၂၉၃၉၄၉၅၉၆၉၇၉၈၉၉၁၀၁၁
 ၀၂၀၃၀၄၀၅၀၆၀၇၀၈၀၉၁၀၁၁၁၂
 ၁၂၁၃၁၄၁၅၁၆၁၇၁၈၁၉၂၀၂၁၂၂
 ၂၂၂၃၂၄၂၅၂၆၂၇၂၈၂၉၃၀၃၁၃၂၃၃
 ၃၃၃၄၃၅၃၆၃၇၃၈၃၉၄၀၄၁၄၂၄၃
 ၄၃၄၄၄၅၄၆၄၇၄၈၄၉၅၀၅၁၅၂၅၃
 ၅၃၅၄၅၅၅၆၅၇၅၈၅၉၆၀၆၁၆၂၆၃
 ၆၃၆၄၆၅၆၆၆၇၆၈၆၉၇၀၇၁၇၂၇၃
 ၇၃၇၄၇၅၇၆၇၇၇၈၇၉၈၀၈၁၈၂၈၃
 ၈၃၈၄၈၅၈၆၈၇၈၈၈၉၉၀၉၁၉၂၉၃
 ၉၃၉၄၉၅၉၆၉၇၉၈၉၉၁၀၁၁၁၂၁၃
 ၀၃၀၄၀၅၀၆၀၇၀၈၀၉၁၀၁၁၁၂၁၃
 ၁၃၁၄၁၅၁၆၁၇၁၈၁၉၂၀၂၁၂၂၂၃
 ၂၃၂၄၂၅၂၆၂၇၂၈၂၉၃၀၃၁၃၂၃၃၃၄
 ၃၄၃၅၃၆၃၇၃၈၃၉၄၀၄၁၄၂၄၃၄၄
 ၄၄၄၅၄၆၄၇၄၈၄၉၅၀၅၁၅၂၅၃၅၄
 ၅၄၅၅၅၆၅၇၅၈၅၉၆၀၆၁၆၂၆၃၆၄
 ၆၄၆၅၆၆၆၇၆၈

کتابخانه

فلا

[illegible]

التحل والاداء لكن بصفة نقصان والقصور وهو الفاسق وما شهد له اهلية التحل وليس له اهلية
 الاداء او كالا على المحدود في القدر وهذا ينقص النكاح **قوله** لم ياتوا بامر به شئ او ما يحسد
 ون بنقصان على وجه لا يبرر قدفة اذ لا حسنة عند نقصان العدد فان الشاهد خير من جنتين
 كما مر ومن هنا لم يوجد منه حصة الشراء وهو ظاهر ولا حيداد او الشهادة ايضا فنقصان عددهم
 للنقص المذكور واذا لم توجد الحسنة ثلثا القدر لا يخرج الشهادة عن القدر انما كان باعتبار
 الحسنة كذا في الاكلية **قوله** نعم هو اى الجلاء ولا يضمن وهو الاصح قيل ولو جوب القدر عليه
 وجب لانه ليس علمون بمثل العجبة لانه امر بغير مولى لا جازع ولا كاسر ولا قاتل فاذا وجد منه الضرر
 على هذه الوجوه وقع فعله تقديرا فيجب عليه كذا في المبسوط **قوله** حد القدر وسببته النص
 في اول باب حد الشرب **قوله** فقد سقط بالموت لان حد القدر لا يورث بحكم القاضى وذلك
 وان لم يسقط الاخصان فلا اقل من ابراء الشبهة والحد يطل بها **قوله** ولم يبق من جوبها حكم القاضى
 اى بالنسبة الى اربع خاصة حتى لو قد غلب لا يحل فقله ان ما يوجب فسخ الشهادة فيه بخلاف
 الراجع فانه زعم الاخصان في حق المسهر عليه كما يدعى عليه رجوعه فزعمه يقرب من حقه فيحد القدر
 المحقق في زعمه ولا يعتبر في حق غيره فلا يجد **قوله** حد لانه لما رجع الثاني لم يبق من الشهادة
 من يتبع به المحرم وقد انقضت الشهادة في حقها بالرجوع فيحدان فان قيل الاول منها حين رجع
 لم يجب عليه حد ولا ضمان فلو لم يرد ذلك لكان لزمه برجع الثاني ورجوع غيره لا يكون ملزما
 اياه للحد اوجب بان الحد لا يجب الا بعد السبيل لوجوب المانع وهو بقاء المحرم لانه فاذا زال
 المانع برجع الباقي وجب الحد على الاول بالسبب المستقر لا بزوال المانع ولو اعتبرنا هذا للعدى
 لوجب القول بانهم لو رجعوا معا لم يجدوا احد منهم لان في حق كل واحد منهم لا يلزمه شئ برجع
 وحده لو ثبت امتناعه على الشهادة وهذا بعيد **قوله** بطريق اخر كضرب العتق مثلا **قوله** على المز
 كين من كفى نفسه اذا مدحه وتكليه الشئ الى صفى كونه ثم انزكاه وقوله لا يبرر قدفة هذا
 الخلاف انما هو اذ ارجعوا عن التمسك وقالوا انهم عبيد او كافران انا نعتدنا ان كبر مع علمنا بما
 وانما ان اصبر الموكول على شئ منهم انهم اخر اذ ينفق اوله لخطانا لم يقض عليه شئ انفا فاجب اذا

هذا هو الوجه
 في قوله لا يبرر قدفة
 لان الحد لا يورث
 بحكم القاضى
 لان الحد لا يورث
 بحكم القاضى

هذا هو الوجه
 في قوله لا يبرر قدفة
 لان الحد لا يورث
 بحكم القاضى
 لان الحد لا يورث
 بحكم القاضى

انجلا

اخبروا بالحرية والاسلام اما اذا انا لواح عدول فظهر واعيد لا يفتون لان العبد يكون
 عدلا كذا في المدايه ونزهة عما والكافي **قوله** يباح طمع النظراى الى موضع الزنا من الزنايين
 قال بعض العلماء لا يقبل شهادتهم لا قراهم بالقصة على انفسهم فان النظر الى عورة الغير قصدا
 فسق وانما يقبل شهادتهم اذا لم يدينوا كيفية النظر لاحتمال ان يكون وقع ذلك اتفاقا لا قصدا
 كذا في الجامع الصغير للجلول وفيه البيان ان اقرا الشهادة انهم نظروا تلذذا ينبغي ان لا يقبل
 شهادتهم **باب حاشية** **قوله** ولو قطرة بلا اشتراط السكر لان حرمة الخمر
 تقطع **قوله** وان نزلت لبعد الطريق يعنى ان اخذوه بنحو ما ذهبوا به من مكان الخمر الى
 مكان فيه الاماع فزال الرجح قبل ان يسهل به **قوله** زابل العقل بنيد اى ولو يبينه الزوال
 بالجن ومائر الشرب المحرم المذموم في خباب الشرب واجله فيه اوقاف تخصيصه بالنسبة الى
 المان وجوبه الراعي قيد للجن فقط وما سائر الشرب المحرم فزوال العقل كافى فيه وعلى كل
 تقدير فيه اجترار عن زوال العقل بباح كالبسج ولين السراياك وما يتخذ من الخطة والشعر
 والذرة والعسل لانه لا يجد فيها صريح به ان يلزم وقد اورد صاحب المدايه والكافي في تمثيل
 المباح البسج والسراياك فقط حيث قالوا لا يجد السكران حتى يعلم انه سكران ان ينفذ وشم به
 طوعا لان السكران المباح لا يوجب الحد كالبسج ولين السراياك فقط فقال الامام الذي ذكره
 من ابلح البسج موافقا للكتب خلا زوايه الجامع الصغير للامام المحيى في فانه استدلال على حرمة
 الشرب المقته من الحبيب كالحنطة والشعر والذرة والعسل وغيرها وقال السكران هذه
 الشرب حرام بالاجماع لان السكران البسج حرام مع انه مأكول فمن المشروب اولى كذا في التمهيد
 وليس بصحيح لان رواية المحيى في ذلك على ان السكر الحاصل من البسج حرام لا على ان البسج
 حرام وكلام المدايه يقتضى ان البسج مباح ولا تافى بينهما انتهى **قوله** واقر به بالواو وهو
 الصحيح واما النسخ التي وردت فيها كلمة او فمنه بدليل ان الاخذ بوجوب الراعي والسكران
 فقط لا يكفي في وجوب الحد حتى يصر او يسهل به عليه رجلا **قوله** من اى عند الاغطى او ما فى
 وقال الثاني ونزهة ثبت ما قرره مرتين في مجلسين اعتبارا لعدد الاقرار بعد الشرب قلنا
 قد ثبت ذلك على خلاف القياس فلا يقاس عليه غيره **قوله** او باسكر بفتح السين وسكون الكاف

عن النظارى عن النصارى
 عند الحاجة الى شئ فان
 لفتا فان ينظر القابلة تنظر
 وانما ينظر القابلة تنظر
 وانما ينظر القابلة تنظر

هذا هو الوجه
 في قوله لا يبرر قدفة
 لان الحد لا يورث
 بحكم القاضى
 لان الحد لا يورث
 بحكم القاضى

هذا هو الوجه
 في قوله لا يبرر قدفة
 لان الحد لا يورث
 بحكم القاضى
 لان الحد لا يورث
 بحكم القاضى

هذا هو الوجه
 في قوله لا يبرر قدفة
 لان الحد لا يورث
 بحكم القاضى
 لان الحد لا يورث
 بحكم القاضى

هذا الحديث في حقه
المراد بالسكران
السكران هو الذي
لا يحسن حاله
لا يحسن حاله
لا يحسن حاله

مصدر سكر عطف على الشرب الذي هو ايضا مصدر اعترض عليه لا يقال بان الاقرار بالسكر بالنسبة
لا يحسن حاله سكر ليد اعتبار اقرار السكران ولا يبعد عن الالسن للثبات كما صرح جابره فلا وجه للتعميم
في ارجاع الضمير بل هو ليدل على ان السكر عطف على الخبر وهو يقتضي عصبير الرطب
اذا استند مرج به لا يحسن حاله من المغرب وقال صاحب البيان هو يقتضي التمر اذا اغلا واستند على طبع
وانما خصه بالذكر والحكم في سائر الاشربة المحرمة كذا في حيث يصح مرجع لانه الغالب في بلادهم انهم
او اقر السكران لا يراد ان السكران يشرب الخمر لا يوجب الحد وكذا في سائر الحقوق المتضمنة ببارك
وقال مثل الزنا والسرقة لاحتمال الكذب في اقراره فيصالح في ذلك بناء على انما خلاصه حق الله تعالى
بخلاف حد القذف لان فيه حق العبد والسكران فيه كالصاحب عقوبة عليه كما في سائر تصرفاته من لا
قران بالمال والطلاق والعناق كذا في البيانية **قوله** واليه اي الى قولها ما الى اخوه وعن ابن
الوليد قال سالت ابا يوسف عن السكران الذي يوجب عليه الحد قال ان يستقر اقل يا ايها الكافر
ولا يقدر عليه فقلت له كيف عنت بهذه السورة وما اخطا فيه الصالح قال لا يخرج الخمر من بين
شعره فيما لم يقطع قرا **قوله** لا يثبت اعتقاد الكفر لان كلامه هذا بان قراره فلا يكون كافرا
الاعتقاد كالمكره على الكفر في غير ما عرف من عرف طعنا فاما بعض الصحابة فاكملوا له وسامع
خبره وكان ذلك قبل تحريمها فاصح في صلواته المغرب وقرا **قوله** يا ايها الكافرون مجزئ للزنا
مع الاعتقاد كالمكره ولا يثبت ذلك كقرا من ذلك القاري فليعلم ان السكران لا يكفر بما جرى على لسانه من لفظ
باب حد القذف وهو في اللغة الرمي وفي اصطلاح الفقهاء نسب من احسن الى
الان ناصح او فلا **قوله** عفيفا من الزنا اي من زنا غيره غير منهم به **قوله** بصريح احتراز عن القذف
بطريقا كناية مثل ان يقول رجل لا خيرا لاني فقال ثالث صدقت لان نفى النسب مثل است لا يترك
كائن عهد البعض في نفى عليه اعتراضه فليست في الاكلية **قوله** اولست لا يترك من نفى نسب غيره وقال
لست لا يترك يحد ان كانت امر من مسلمه لانه في الحقيقة قذف لانه نفى النسب والنسب انما ينفي عن الزنا
لا عن غيره انما هو لفظ المدعي وقال الاكلية تقريره ان فرض السيد فيما اذا كان ابوه ولده معروفين
ونسبه من الام ثابت بغيره ونفاه عن الاب المعروف وكان له ليل على انه زنا بامه وفي ذلك قذف لانه
لا محالة **قوله** في غير النسب يحد المعانيه اقوال انما تعرض للمثال الاول وهو الثاني في حق هذا الاحتمال

هذا الحديث في حقه
المراد بالسكران
السكران هو الذي
لا يحسن حاله
لا يحسن حاله
لا يحسن حاله

وراء المدعي

وفي المدعي عكس هذا التحقيق الاختلاف في وجوب الحد فيه وان قذفه في حالت النصب كما صرح
في الغاية فكان احتمال المعانيه في غير حاله النصب بما يجب التفرص له فيه ليدل على اختيار وجوب الحد
خير لانه في حالة النصب والاختلاف لاحد في وجوب الحد في المثال الثاني لوضع حال النصب فكان
غنيا عن تعرض ذلك الاحتمال للدلالة على الاختيار المذكور هذا من نتائج افكار الفقهاء **قوله** حدان
طلب لانه قذف محضه بعد من تامل خلاف ما اذا قذفها ثم مات فان الحد سقط كذا في الغاية **قوله**
ليس المراد الحد بل بيان ان الحد مشروط بعطيان البدن يستحقها **قوله** ونسبة البدن بان قال ابن
فلان مصرح جابره **قوله** وكذا الحال في اخيه لان كل واحد من هؤلاء يسمى ابا **قوله** وقوله يا بن ماري
المراد اي لا يحسن حاله من النصب في كتاب بن ابي ليلى اذا قال لفرز بن ابي ليلى فعليه الحد لا في نسبه الى غيره
اي وقت اشار الشارح الجوابه بقوله اذ لم ير ادحر النبط طايضه من الناس سواد العراق
الواحد بطل في حق من يزوج بالنسب اليهم **قوله** بل النسبه اي بل يراد بهما النسبه فيما يوصفان به لان
المراد في الاول نسبه المخاطب بالماء في الجواز والصفاحي لقب به من هو من العرب
لا سيما لانه في القبط اقام ماله مقام المطر وكان غيا ثاقوا من مثل ماء السماء لا يرضى في الثاني
نسبه به بالنسبه في الاختلاف من حيث الحساسه والجل بالجل او في عين الفصاحه والكنه كمن قال في
لمري يا رستائي او يا قروي فانه لم يوجب عليه شيء كذا هنا كذا في البيانية **قوله** والمطلب يعني من
ان طلب المقذوف لما كان شرط في اقامه حد القذف وهو قد يكون مينا فاحتجج الى بيان من ذلك
حينئذ فقال **قوله** لا يثبت لمن يلحق به العار كالأصول والفرع وان علوا وسفلوا
لكن الجزية فكان القذف متنا ولا يثبت لمن ينفى ان يكون له ولاية المطالبه حاضرا كان
المقذوف او غائبا حيا او ميتا وكذا اذا مات بعد القذف قلنا المقذوف يلحقه العار قصد
وهو لا يضمنه فلا تعتبر خصوصية ما دام المقذوف حيا لان ما ثبت في ضمن غيره لا يعطى له حكم نفسه
وانما مات بطل المقذوف مما في ضمنه بخلاف ما اذا قذف ميتا محصنا فان الميت ليس باهل الحق
العار فينفذ الى من يقع القذف في نسبه لانه قصد اقصا لولا ان ثبت لولا ان ثبت لانه منسوب الى
والنبيين **قوله** خلافا للمحدث فانه روي عنده ان حق المطالبه لا يثبت لولا ان ثبت لانه منسوب الى
اي لا الى امه فلا يلحقه القذف بزنا ابى امه وفي ظاهر الرواية النسب يثبت من الطرفين فيصير
ابا لا الى امه فلا يلحقه القذف بزنا ابى امه وفي ظاهر الرواية النسب يثبت من الطرفين فيصير

هذا الحديث في حقه
المراد بالسكران
السكران هو الذي
لا يحسن حاله
لا يحسن حاله
لا يحسن حاله

هذا الحديث في حقه
المراد بالسكران
السكران هو الذي
لا يحسن حاله
لا يحسن حاله
لا يحسن حاله

هذا الحديث في حقه
المراد بالسكران
السكران هو الذي
لا يحسن حاله
لا يحسن حاله
لا يحسن حاله

هذا الحديث في حقه
المراد بالسكران
السكران هو الذي
لا يحسن حاله
لا يحسن حاله
لا يحسن حاله

هذا الحديث في حقه
المراد بالسكران
السكران هو الذي
لا يحسن حاله
لا يحسن حاله
لا يحسن حاله

كثير الطرفين **قوله** وكما قابل أقول ناخيره من ذكر خلاف زفر صرح في انه لا خلاف له فيه **قوله**
ولا يطالب احدى ليس للعبدان يطالب بملأه بقذف امه الحرة المسلم ولا للابن ان يطالب اياه
او جده وان علا بقذف امه ولا امه وجدته وان علت بقذف نفسه لان المولى لا يطالب بسبب
وكذا الاب بسبب ابنه قال صلى الله عليه وسلم لا تقاد والولد بولده ولا السيد بجده فلما لم يحجب القصاص
والغلب فيه حق العبد وسببه متيقن به فلا بد لا يحجب حد القذف والغلب فيه حق الله تعالى
وسببه وهو القذف غير متيقن به لجواز ان يكون صادقا فيما نسب اليه اولى **قوله** ونحوه كما
لعقوب عن حد القذف وانما العوض عنه فان كل واحد منهما جائز عنده لا عندنا **قوله** بناء على الحر
وكل من المذهبين يشهد احكام ذكرت في الغنايه **قوله** راجع الى حق الله تعالى في حق العبد لا يلزم
ان لا يكون غالبا اذ المجتمع للحق هو خلاف المصالح والمقول فان القصاص مما اجتماعه حق
العبد غالب **قوله** في ما ليس الا بتكليف اياك وقد يطلق عليه انما يطرق المصالح بقوله تعالى باراد
مبسوطان فلا اشكال في قوله ليس بزنا لان بعد النكاح **قوله** ولا يحجب شي لان انكار
الولادة انكار للزنا بل انكار للوطى اصلا فلا حد ولا لعان كذلك في التبيين **قوله** ولم يرد في الثاني
فان قبل اللعان قايح مقام حد الزنا في حقها فقد وجبت اماره الزنا منها فينبغي ان يسهل الحد
القاذف نظرا الى هذا قلنا بل لکنه قايح مقام حد القذف في جانب الرجم فبالنظر الى هذا الوجه
تكون المرأة محصنة فتعارض الزوجان فتساقط في حق القذف سالما عن المعارض فوجب الحد
على القاذف **قوله** حراما لعينه من كل وجه كالا جنبيه حرة كانت او امه الغير **قوله** ولا يقذف من زنا
في نكاحها قيل معنى المسيلة انما زنت في نكاحها اسلمت فحد في قاذف لان انكاره تعالى لا يحجب
قاده وان لم تزني فالعتيد بالزنا ساقط في بيان اسقاط الحد عن هذا القاذف وانما لم يحجب قاده
بعد الاسلام لان لم يفرج حكم ذلك انما تاحى لم يسهل الحد عنها باسلامها فلم يحجب قاده في فقدان شرط
الاختصاص وهو العقد عن الزنا في لا تقاوت بين ان يكون زناها في دار الحرب او في دار الاسلام
كذلك في الغنايه **قوله** قد سئل صانيد به لان المستامن التزم بايقاف حقوق العباد ان لا يفرج
في امر الاسلام لانه في دار الحرب كذا فهم من تقرير المصلح **قوله** فان عنده الى قوله خلا فالله اعلم
الا تقاني واسد ان الفعل الذي اتى به المحبس قبل الاسلام متى يستصلح بانه نحن نتركهم لم يدينون

قوله ولا يطالب احدى ليس للعبدان يطالب بملأه بقذف امه الحرة المسلم ولا للابن ان يطالب اياه او جده وان علا بقذف امه ولا امه وجدته وان علت بقذف نفسه لان المولى لا يطالب بسبب وكذا الاب بسبب ابنه قال صلى الله عليه وسلم لا تقاد والولد بولده ولا السيد بجده فلما لم يحجب القصاص والغلب فيه حق العبد وسببه متيقن به فلا بد لا يحجب حد القذف والغلب فيه حق الله تعالى وسببه وهو القذف غير متيقن به لجواز ان يكون صادقا فيما نسب اليه اولى قوله ونحوه كما لعقوب عن حد القذف وانما العوض عنه فان كل واحد منهما جائز عنده لا عندنا قوله بناء على الحر وكل من المذهبين يشهد احكام ذكرت في الغنايه قوله راجع الى حق الله تعالى في حق العبد لا يلزم ان لا يكون غالبا اذ المجتمع للحق هو خلاف المصالح والمقول فان القصاص مما اجتماعه حق العبد غالب قوله في ما ليس الا بتكليف اياك وقد يطلق عليه انما يطرق المصالح بقوله تعالى باراد مبسوطان فلا اشكال في قوله ليس بزنا لان بعد النكاح قوله ولا يحجب شي لان انكار الولادة انكار للزنا بل انكار للوطى اصلا فلا حد ولا لعان كذلك في التبيين قوله ولم يرد في الثاني فان قبل اللعان قايح مقام حد الزنا في حقها فقد وجبت اماره الزنا منها فينبغي ان يسهل الحد القاذف نظرا الى هذا قلنا بل لکنه قايح مقام حد القذف في جانب الرجم فبالنظر الى هذا الوجه تكون المرأة محصنة فتعارض الزوجان فتساقط في حق القذف سالما عن المعارض فوجب الحد على القاذف قوله حراما لعينه من كل وجه كالا جنبيه حرة كانت او امه الغير قوله ولا يقذف من زنا في نكاحها قيل معنى المسيلة انما زنت في نكاحها اسلمت فحد في قاذف لان انكاره تعالى لا يحجب قاده وان لم تزني فالعتيد بالزنا ساقط في بيان اسقاط الحد عن هذا القاذف وانما لم يحجب قاده بعد الاسلام لان لم يفرج حكم ذلك انما تاحى لم يسهل الحد عنها باسلامها فلم يحجب قاده في فقدان شرط الاختصاص وهو العقد عن الزنا في لا تقاوت بين ان يكون زناها في دار الحرب او في دار الاسلام كذلك في الغنايه قوله قد سئل صانيد به لان المستامن التزم بايقاف حقوق العباد ان لا يفرج في امر الاسلام لانه في دار الحرب كذا فهم من تقرير المصلح قوله فان عنده الى قوله خلا فالله اعلم الا تقاني واسد ان الفعل الذي اتى به المحبس قبل الاسلام متى يستصلح بانه نحن نتركهم لم يدينون

لهذا

ولهذا لا يفرج من لام في كفرهم الذي هو ارفع من التزويج بالمحرم فلهذا لا يفرج في الزواج فلما
كان كذلك كان له حكم الصعد فصار محصنا بالاسلام وقد غفر له ما تقدم بالاسلام فيحد قاده
وجهه فان لما ان التزويج المذكور له حكم البطلان فيما بينهم عند ما فاما النكاح فاسد في المصداق فلذا
اذا اترافا الى الحالم يفرق بينهما بالاجماع ونكاح المحارم ليس بمشروع مطلقا وانما كان كذلك في ملة
اربع عليه الصلوة والسلام ضرورة التعادل والتساؤل بان تزويج ابنت هذا البطن من اخ البطن الاخر
واما نكاح الامهات فلم يكن شرعا اصلا والمسلم اذا وطى امرأة بنكاح فاسدا لا يكون محصنا ولا يحد
قاده فلهذا انما انتهى كلام صاحب البيان **قوله** وكفى حداى واحد وقوله ان اتحد جنسا كما اذا
زنا امرأتين او قذف بامرأتين فليحتمل بينهما حدان مختلفان اذ اترافا وشرب وسرق وقذف
بالزنا ماعدا لا يكفي حد واحد لما ذكره الشارح بقوله اما اذا اختلفا الى آخره **قوله** لا يحد الا اذا
يكفى حد واحد عنده **قوله** وهذا بناء على ان لا تدخل في حقوق العباد **قوله** اذ المقصود الا
تزويجا واحدا من حصوله بالزنا ثابت فيتعطل الثاني عما هو المقصود من حده وتندرج بالشبهة
قوله غير المقصود من الاخر فحد الزنا لصيانة الانساب وحد السرقة لصيانة الاموال وحد الشرب
لصيانة العقول وحد القذف لصيانة الاعراض كذلك التبيين وقد نقلنا في اول الكتاب بالمناقب
فصل في التفرقة وهو مما لا يخلو من مطلق التاديب وقوله دون الحد جزء من معناه الشرعي
اذا دنف من الحد في القذف وقوة الدليل **قوله** والردع وهو الكف والمنع **قوله** واكثره اكره هذا
القله والكثرة في التعزير بالضرب بناء على ما ذكره القدر في فكثير من مادي من لا يقع به الزجر
وليس كذلك لان يختلف باختلاف الاشخاص فلا معنى لتعزير مع حصول المقصود وبدونه
فيكون موقفا الى رأي الحاكم بقدر ما يرى المصلحة فيه على ما قيل ان التعزير على مراتب تعزير
اشرف الاسراف وهم العلماء والعلمية بالاعلام وهو ان يقول القاضي بلغني انك تفعل كذا
وكذا ولا تغفل وتعزير الاسراف وهم الدعاضة والامر بالاعلام والجور الى باب القاض وتقرير
ارسل الناس كما لم يوقى بالاعلام من الجور والحس وتعزير الاخبا بحد اكله والضرب معا كذلك في
البيان وفي الخلاصة سمعت من ثقة ان التعزير باخذ المال ان رأى القاضى والوالى جاز من
مصلحة ذلك رجل لا يحضر الجماعة يجوز تعزيره باخذ المال انتهى قال في الفتاوى الظهير به أعلم

قوله ولا يطالب احدى ليس للعبدان يطالب بملأه بقذف امه الحرة المسلم ولا للابن ان يطالب اياه او جده وان علا بقذف امه ولا امه وجدته وان علت بقذف نفسه لان المولى لا يطالب بسبب وكذا الاب بسبب ابنه قال صلى الله عليه وسلم لا تقاد والولد بولده ولا السيد بجده فلما لم يحجب القصاص والغلب فيه حق العبد وسببه متيقن به فلا بد لا يحجب حد القذف والغلب فيه حق الله تعالى وسببه وهو القذف غير متيقن به لجواز ان يكون صادقا فيما نسب اليه اولى قوله ونحوه كما لعقوب عن حد القذف وانما العوض عنه فان كل واحد منهما جائز عنده لا عندنا قوله بناء على الحر وكل من المذهبين يشهد احكام ذكرت في الغنايه قوله راجع الى حق الله تعالى في حق العبد لا يلزم ان لا يكون غالبا اذ المجتمع للحق هو خلاف المصالح والمقول فان القصاص مما اجتماعه حق العبد غالب قوله في ما ليس الا بتكليف اياك وقد يطلق عليه انما يطرق المصالح بقوله تعالى باراد مبسوطان فلا اشكال في قوله ليس بزنا لان بعد النكاح قوله ولا يحجب شي لان انكار الولادة انكار للزنا بل انكار للوطى اصلا فلا حد ولا لعان كذلك في التبيين قوله ولم يرد في الثاني فان قبل اللعان قايح مقام حد الزنا في حقها فقد وجبت اماره الزنا منها فينبغي ان يسهل الحد القاذف نظرا الى هذا قلنا بل لکنه قايح مقام حد القذف في جانب الرجم فبالنظر الى هذا الوجه تكون المرأة محصنة فتعارض الزوجان فتساقط في حق القذف سالما عن المعارض فوجب الحد على القاذف قوله حراما لعينه من كل وجه كالا جنبيه حرة كانت او امه الغير قوله ولا يقذف من زنا في نكاحها قيل معنى المسيلة انما زنت في نكاحها اسلمت فحد في قاذف لان انكاره تعالى لا يحجب قاده وان لم تزني فالعتيد بالزنا ساقط في بيان اسقاط الحد عن هذا القاذف وانما لم يحجب قاده بعد الاسلام لان لم يفرج حكم ذلك انما تاحى لم يسهل الحد عنها باسلامها فلم يحجب قاده في فقدان شرط الاختصاص وهو العقد عن الزنا في لا تقاوت بين ان يكون زناها في دار الحرب او في دار الاسلام كذلك في الغنايه قوله قد سئل صانيد به لان المستامن التزم بايقاف حقوق العباد ان لا يفرج في امر الاسلام لانه في دار الحرب كذا فهم من تقرير المصلح قوله فان عنده الى قوله خلا فالله اعلم الا تقاني واسد ان الفعل الذي اتى به المحبس قبل الاسلام متى يستصلح بانه نحن نتركهم لم يدينون

قوله ولا يطالب احدى ليس للعبدان يطالب بملأه بقذف امه الحرة المسلم ولا للابن ان يطالب اياه او جده وان علا بقذف امه ولا امه وجدته وان علت بقذف نفسه لان المولى لا يطالب بسبب وكذا الاب بسبب ابنه قال صلى الله عليه وسلم لا تقاد والولد بولده ولا السيد بجده فلما لم يحجب القصاص والغلب فيه حق العبد وسببه متيقن به فلا بد لا يحجب حد القذف والغلب فيه حق الله تعالى وسببه وهو القذف غير متيقن به لجواز ان يكون صادقا فيما نسب اليه اولى قوله ونحوه كما لعقوب عن حد القذف وانما العوض عنه فان كل واحد منهما جائز عنده لا عندنا قوله بناء على الحر وكل من المذهبين يشهد احكام ذكرت في الغنايه قوله راجع الى حق الله تعالى في حق العبد لا يلزم ان لا يكون غالبا اذ المجتمع للحق هو خلاف المصالح والمقول فان القصاص مما اجتماعه حق العبد غالب قوله في ما ليس الا بتكليف اياك وقد يطلق عليه انما يطرق المصالح بقوله تعالى باراد مبسوطان فلا اشكال في قوله ليس بزنا لان بعد النكاح قوله ولا يحجب شي لان انكار الولادة انكار للزنا بل انكار للوطى اصلا فلا حد ولا لعان كذلك في التبيين قوله ولم يرد في الثاني فان قبل اللعان قايح مقام حد الزنا في حقها فقد وجبت اماره الزنا منها فينبغي ان يسهل الحد القاذف نظرا الى هذا قلنا بل لکنه قايح مقام حد القذف في جانب الرجم فبالنظر الى هذا الوجه تكون المرأة محصنة فتعارض الزوجان فتساقط في حق القذف سالما عن المعارض فوجب الحد على القاذف قوله حراما لعينه من كل وجه كالا جنبيه حرة كانت او امه الغير قوله ولا يقذف من زنا في نكاحها قيل معنى المسيلة انما زنت في نكاحها اسلمت فحد في قاذف لان انكاره تعالى لا يحجب قاده وان لم تزني فالعتيد بالزنا ساقط في بيان اسقاط الحد عن هذا القاذف وانما لم يحجب قاده بعد الاسلام لان لم يفرج حكم ذلك انما تاحى لم يسهل الحد عنها باسلامها فلم يحجب قاده في فقدان شرط الاختصاص وهو العقد عن الزنا في لا تقاوت بين ان يكون زناها في دار الحرب او في دار الاسلام كذلك في الغنايه قوله قد سئل صانيد به لان المستامن التزم بايقاف حقوق العباد ان لا يفرج في امر الاسلام لانه في دار الحرب كذا فهم من تقرير المصلح قوله فان عنده الى قوله خلا فالله اعلم الا تقاني واسد ان الفعل الذي اتى به المحبس قبل الاسلام متى يستصلح بانه نحن نتركهم لم يدينون

قوله ولا يطالب احدى ليس للعبدان يطالب بملأه بقذف امه الحرة المسلم ولا للابن ان يطالب اياه او جده وان علا بقذف امه ولا امه وجدته وان علت بقذف نفسه لان المولى لا يطالب بسبب وكذا الاب بسبب ابنه قال صلى الله عليه وسلم لا تقاد والولد بولده ولا السيد بجده فلما لم يحجب القصاص والغلب فيه حق العبد وسببه متيقن به فلا بد لا يحجب حد القذف والغلب فيه حق الله تعالى وسببه وهو القذف غير متيقن به لجواز ان يكون صادقا فيما نسب اليه اولى قوله ونحوه كما لعقوب عن حد القذف وانما العوض عنه فان كل واحد منهما جائز عنده لا عندنا قوله بناء على الحر وكل من المذهبين يشهد احكام ذكرت في الغنايه قوله راجع الى حق الله تعالى في حق العبد لا يلزم ان لا يكون غالبا اذ المجتمع للحق هو خلاف المصالح والمقول فان القصاص مما اجتماعه حق العبد غالب قوله في ما ليس الا بتكليف اياك وقد يطلق عليه انما يطرق المصالح بقوله تعالى باراد مبسوطان فلا اشكال في قوله ليس بزنا لان بعد النكاح قوله ولا يحجب شي لان انكار الولادة انكار للزنا بل انكار للوطى اصلا فلا حد ولا لعان كذلك في التبيين قوله ولم يرد في الثاني فان قبل اللعان قايح مقام حد الزنا في حقها فقد وجبت اماره الزنا منها فينبغي ان يسهل الحد القاذف نظرا الى هذا قلنا بل لکنه قايح مقام حد القذف في جانب الرجم فبالنظر الى هذا الوجه تكون المرأة محصنة فتعارض الزوجان فتساقط في حق القذف سالما عن المعارض فوجب الحد على القاذف قوله حراما لعينه من كل وجه كالا جنبيه حرة كانت او امه الغير قوله ولا يقذف من زنا في نكاحها قيل معنى المسيلة انما زنت في نكاحها اسلمت فحد في قاذف لان انكاره تعالى لا يحجب قاده وان لم تزني فالعتيد بالزنا ساقط في بيان اسقاط الحد عن هذا القاذف وانما لم يحجب قاده بعد الاسلام لان لم يفرج حكم ذلك انما تاحى لم يسهل الحد عنها باسلامها فلم يحجب قاده في فقدان شرط الاختصاص وهو العقد عن الزنا في لا تقاوت بين ان يكون زناها في دار الحرب او في دار الاسلام كذلك في الغنايه قوله قد سئل صانيد به لان المستامن التزم بايقاف حقوق العباد ان لا يفرج في امر الاسلام لانه في دار الحرب كذا فهم من تقرير المصلح قوله فان عنده الى قوله خلا فالله اعلم الا تقاني واسد ان الفعل الذي اتى به المحبس قبل الاسلام متى يستصلح بانه نحن نتركهم لم يدينون

ان التعزير قد يكون بالجس وتديكون بالضعف وتفریک الاذن وقد يكون بالكلام الضيف
وقد يكون بالضرب وقد يكون بنظر القاضي اليه بوجه عبوس وقيل ان التعزير الذي يجب حمله
تعالى اقامته كل واحد بعله الشيا بهن الله تعالى كذلك الهنايه **قوله** وابو يوسف اعتبر بد
الاحرار لان الاصل هو الحرية والرقا عارض قيل ان ابا يوسف اخذ النصف من حد الاحرار
النصف من السيد واكثر الاول في الزنا مائة واكثر الثاني خسون فخذ نصف كل منهما فبلغ
الخمس وسبعين فلما لا دليل على التصفيف جزا لا سيما من كل واحد منهما ولا دليل ايضا على
على اعتبار اكثر الحدين بل الحق اعتبار اقلهما لان من اعتبر الاكثر فقد بلغ الحد وهو حد العبد
والتكثير من قوله على الله عليه وسلم من بلغ حد في غير حد في التعزير في من المتعدين
اي المتجاوزين ينافيه لكن هذا في تعزير الحر واما في تعزير العبد فعلى قول ابو يوسف ينقص
خمس عن اربعين كذلك الغاية نكاح من التحفة قال الماكل وجه نقصان السوط الواحد
في المذهبين چما هو ان البالغ الى تمام الحد تعزير وليس بعده قدر معين كربع او ثلث
او غيرهما فيصير الى اقل ما يمكن باليقين به انتهى **قوله** فالواشروع في وجه تفاوت
كل منهما عن الاخر على الترتيب فقوله ليحصل الانزجار الى الاستنساخ بيان لوجه اشتباه
التعزير من ضرب الزنا والشرب والقد في يعنى ان نقصان مقدار التعزير بخفيف فلا يخفف
اي ثانيا في وصفه لئلا يوشى الى تعقوب المقصود وهو ان هذا الزجر هو في المدايه **قوله** ثابت
بالنفس وان سبب حد الزنا من اعظم الذنوب ولهذا اشترع فيه الرجم الذي هو اعظم العقوب
لا حتمال الصدق اى يكون القاذف صادقا في قذفه وعجزه عن اقامه البينة لا يدل على يقين
كذلك لا حتمال ان شهوده غابوا اى براعن اداء الشهادة لانه قلما يحصل من يشهد على فعل الله
وف كالميل في المكمله لان شارب الخمر قل ما يتجاوز عن طلق القذف فيصير كل شارب جاسما بها
الشرب والقذف فيتحقق منه جانيان ومن القاذف جانية واحدة فلهذا كان ضربها اخف
من ضرب الشارب وان كان منصوصا عليه صرح به مفتي الشافعي في الكافي فيمكن استلزام
الجواب فتعريف قولنا اشراج اقول الحرفيتا ميل **قوله** او كافر بزنا الما انه يبلغ التعزير غاية التي
هي اكثر في قذف غير المحسن بالزنا لانه من جسد ما يجب به الحد اما في قوله لمحصن يا فاسق

مطل

المعتدين
لما هو
بشأن
الزنا
والشرب
والقذف
فان
الحد
في
الزنا
والشرب
والقذف
هو
الرجم
والحد
في
الزنا
والشرب
والقذف
هو
الرجم
والحد
في
الزنا
والشرب
والقذف
هو
الرجم

والحد
في
الزنا
والشرب
والقذف
هو
الرجم
والحد
في
الزنا
والشرب
والقذف
هو
الرجم
والحد
في
الزنا
والشرب
والقذف
هو
الرجم

والحد
في
الزنا
والشرب
والقذف
هو
الرجم
والحد
في
الزنا
والشرب
والقذف
هو
الرجم
والحد
في
الزنا
والشرب
والقذف
هو
الرجم

ونحوه فالراى الى الامام اعلم انه يصح في التعزير امور لا يصح شي منها في الحد والاول
الشهادة على الشهادة والثاني شهادة السامع الرجال والثالث العقود الرابع التكفير الخامس
انه شرع في حق الصبيان لانه من حقوق العباد كذلك النسيان والكافي **قوله** يا فاسق الفسق
والفجور الخروج من طاعة الله تعالى والفرصه الايمان وقد يحى بمعنى خروج النعمه فيفسد يكون
ضد الشكر وهذا قال بعضهم لا يقتصر في كافر مالم يقل بكافر بالله لان الله تعالى في المؤمن كافر
بقوله الجليل في كافر بالطاغوت فيكون محملا كذلك في القاتار خانية والتفريط ضد الطيب اي خل
خداع رديا والخث من خثت فتخت اي عطفه فتعطف ومنه سمى الخث والخرنوب من الثوب
وهو بالفارسية خرمن كذلك في الدستور والكسر اللام والصف لغيره الساوق اليك
الساقية والديوث والعروطيان بفتح القاف وبالراء والطاء المملتين وبالبا الموحدة
مرب قلياتان كاتما مترادفات وقد مر الثاني في البابيه بانه هو الذي يدخل الرجل على امراته
ربما وان يصيب منه مالا فقد علم منه معنى الاول وقيل هو الديوث من يرمي مع امراته
ان محرمه رجلا فيدعه خاليا بها قال في الكوشية الديوث من لا غيره له من يدخل على امراته
والعروطيان هو الذي يعرف من يرمي بامراته ويسكت عنه والماوى المسكن واليس بفتح
المشاء القوقية وسكون المشاء التحانية وبالسين المهله من المعز وهو بالفارسية سورو
والقرد بكسر القاف وسكون الراء المهله معروف يقال له بالفارسية بوز لله وقوله يا الله
الى اخره اى لو قال يا ابن حجاج والحال ان ابن المقدوف لا ينسب الى حرفة الحجامة اصلا ونا
كسر لفظ حجاج في قوله للنبي كذا وانما ياك والكافي منه مفتوح ولفظ كسر
الزنى فعنى القذف به سلب الادبيه من المقدوف وهو ظاهر **قوله** هذا مرد اي مطلق
واجب المال لان الغافل ولا من بيت المال اما في الحد فبالاجماع واما في التعزير فنحن نا
وقال الشافعي يجب فيه الدية في بيت المال لان نفع علمه يعود الى عامة المسلمين فيكون القذف
في ماله قلنا ان الامام ماورد بها فلما استثنى في حق الله تعالى صار كان الله تعالى امانة من غير
واسطة فلا يجب الضمان ولو عزم من روج عرسه للخروج من البيت او لعدم اجابة دعوته
الفرقة او لترك الزانية او الفصل او الصلاة لا يهدر ماله لان المباحات تتعبد

والحد
في
الزنا
والشرب
والقذف
هو
الرجم
والحد
في
الزنا
والشرب
والقذف
هو
الرجم
والحد
في
الزنا
والشرب
والقذف
هو
الرجم

والحد
في
الزنا
والشرب
والقذف
هو
الرجم
والحد
في
الزنا
والشرب
والقذف
هو
الرجم
والحد
في
الزنا
والشرب
والقذف
هو
الرجم

والحد
في
الزنا
والشرب
والقذف
هو
الرجم
والحد
في
الزنا
والشرب
والقذف
هو
الرجم
والحد
في
الزنا
والشرب
والقذف
هو
الرجم

والحد
في
الزنا
والشرب
والقذف
هو
الرجم
والحد
في
الزنا
والشرب
والقذف
هو
الرجم
والحد
في
الزنا
والشرب
والقذف
هو
الرجم

والحد
في
الزنا
والشرب
والقذف
هو
الرجم
والحد
في
الزنا
والشرب
والقذف
هو
الرجم
والحد
في
الزنا
والشرب
والقذف
هو
الرجم

هذا هو الباب الثاني من كتاب...
في بيان ما يجب في...

والقصاص في...

والقصاص في...

بضم اللام...

هذا هو الباب...

أعترض عليه بما اذا قتل جماعة واحدا فانه يقتل كلهم وان لم يوجد من كل واحد منهم القتل على
الكل واجب بان القصاص متعلق باخراج الرجز وهو لا يتجزى فيصانف الى كل واحد منهم
كله بالساج وهو بالسكين الممهله والجم شجر عظيم جدا ولا ينبت الا ببلا والهند ويجب
منها كل ساجه فخوة الجوانب الاربع كذا في شرح الوقاية اخذ من الغريب والابنوس بعد الرجز
وفتح الباب وضع النون معروف والصندل بفتح الصاد الممهله وسكون النون شجر طيب الرائحة
والقصير صنف الغار والقارين الممهلين جمع قصير الخاتم وقيد الخضر اتفاقا ولا ياتي
القصاص ونحوها وقوله والياب اريد به الباب الذي هو غير المركب بالجدران اما اذا كان مركبا
في الجدار فقلعها واخذها فانه لا يقطع لان القطع انما يكون في مال محرز لا فيما يحزر به وما في
البيت من المتاع انما يحوز بالابواب المركبة فلا يكون محرزا كحسب مقتضى جمع حشبه وهي
معروفة والحشيش ما ينس من الكلال والقصب بفتح القاف والصاد الممهله معروف والآل
ينج بلسان المجمة معروف يقاله بالفارسي رز نه كذا في الدستور والقرية بفتح القاف
والعين المجمة والرا الممهله الطين الاحمر وسكين العين فيه لغة كذا في الاكلية والنور
النون بالفارسي فكك قول واما عند ابى يوسف وجه قوله انه مال متقوع فصار كاللر
والياقوت كذا في البيا نية قول اعلى الخفير قال في المداية في بيان الفاضل بين الخبير
وغيرهما وما يوجد جيبه مباحا في الاصل بصورته غير مرغوب فيه حقاير وجه على
القطع في الدين واللحم والفاكهة الرطبة قوله صلى الله عليه وسلم لا قطع في الطعام والمراد
هنا الميتات لا كل منة كالخبر والجم لا يقطع في الخطر اجماعا كذا فيهم من تقرير الهداية وقد
اوجى اليه المصنف خصه بما يفسد سرعا واما الشجر على الشجر والبطيخ في البستان كزنج لم
يخصص في عدم الاخر في هذا التعرض للشرع على الشجر مع دخوله في الفاكهة الرطبة فحيط
لقوله ونزع لم يخصص كذا اذا لم يكن العام عام مجاعة وقطع اما اذا كان لا قطع سواء كان
ما يتسارع اليه الفساد او لا كذا الاستفاد من تقرير الهداية قول ولا في اشربة مطربة اي كسكر
قول ولات لهور كالطنبور والسطرخ والطبل والدين وغيرها كذا في البيا نية والصلب شيء
مثلث كالتمال تحده الضاري يقال له بالفارسيه حيدا ولا لسطرخ بكسر السين والذو مد رقا

هذا هو الباب...

هذا هو الباب...

ولا قطع في شيء من الثلاثة وان كان من ذهب او فضة وعن الثاخذ ان كان الصليب في مصراع
لا يقطع لعدم الحرز وان كان في بيت اخر يقطع لكان المالايد والحرز **قول** وباب مسجد مطلقا سواء
اعلى في جداره او وضع فيه لانه صار بمنزلة متاعه بخلاف باب الدار فانه يقطع فيما وضع فيها كسائر
متاع الدار ما علق في جدارها كسائر قبل ان اعتاد سرقه ابواب المسجد فيجب ان يعزروا بها فيه
ويحس حتى يتوب كذا في البيا نية **قول** ومقصود وكذا الحال في كتب الفرائض الشرعية كالقنبر
والحديث والفقه ولم يتعرض له المصنف لدخوله في قوله وقد ذكر كاستنبطه انشا الله تعالى **قول**
مروا بالدين في غير الميزان في الميزان لا يقطع اجماعا لانه خراج وليس بسرقه لان له يد اعلى نفسه على
ما في يده كافي العبد كذا في التبيين **قول** فان الحلية تتبع الا يقال يجوز ان يكون الحلي هو المقصود
بالخذ فلا يكون تابعا لنا نقول لو كان كذلك لاختل الحلي وترك الصبي ان بلغت الحليته نزلت
لدليل الامام الثاني انه سرق ما يجب فيه القطع وما لا يجب وفيما الثاني الى الاول لا يقطع في القطع
لما الصغير يعني العبد الذي لا يبر عن نفسه ولا يعقل بل لا يتكلم ولا يعش كذا في التبيين
يد نفسه فالمراد العبد الكبير في قول الشارح خلاف ما ذكرناه في الصغير لان المعبر الميزان له
يدرك حد البلوغ مساو للبالغ في اعتبار باله كذا فيهم من تقرير الهداية **قول** والمقصود من الرقعة
يعني رقعة غير الحساب وهو صحيفة فيها كتابه من غير حجة او شعر او تفسير او حديث او فقه
وانما يقطع فيها لان المراد من احدها هو معرفة الفقه ومعاني القرآن والحديث لانفس المورق
وهي ليست بمال فلا يجب القطع في غير المال واما دفتر الحساب الذي هو دفتر اهل الدويان
فقطعه فانه اذا بلغ نصابا فان المقصود من اخذ الورق اذ لا يقع فيه لغير صاحبه
فوجب القطع لان الورق مال كذا في البيا نية **قول** فالمقصود منه المال لا اللغة والاحكام
الشرعية وقد اشار الشارح بقايدة غير ما لبه اليها **قول** والقصد بفتح القاف وسكون الهمزة بالفا
رسي يؤخذ سيجي في كتاب البيع بانه فناء والحياتة ان يخون المؤدع ما في يده من الشيء المأمون
والاختلاس ان ياخذ من البيت سرقة جوار او انتهاب ان ياخذ شيئا على وجه اللاتية فحرمان
في ظاهر بلدة او قرية والبنك هنا اخراج كفن الميت من القبر كذا فيهم من الصحاح وعدم وجوب القطع
في البنائين من جهة الاعطاف والبراني بناء على قوله صلى الله عليه وسلم لا قطع على الخنزير وهو الناس باله اهل
وهو **قول** ابن عباس لم اتفق عليه في شيء من الصحاح

هذا هو الباب...

هذا هو الباب...

هذا هو الباب...

قوله هو

فان السببه تمكنت في الملك لانه لا ملك للميت حقيقة ولا للوارث لعدم حاجه الميت ولان الوارث لو نبش القبر واخرج الكفن يقطع عند الشافعي فلو كان مسلما لم يقطع لان الانسان لا يقطع في ملك نفسه وكون المسروق ملكا مسلما وجوب القطع اجماعا كذا في البيان **قوله** وما لعله لان السارق منه فله حق فيه وبه يعلم وجوب القطع في مال السرقة او ماله او ماله وجه الاول مكسوف وجه الثاني ان الناجل ليس للمالك خيرا لمطالبه وامانته وجوب الدين فثبت قبل المطالبه ايضا **قوله** فثبت سقوطها اسقطت يعني نظرا الى اتحاد الملك والمالك والدين وبقاء السبب الموجب سقوط عصمه ذاك المال وهو القطع في ذاك المال فاوردت شبهه كذا في الزيلعي وجه دليل اخر وهو ان تكرار الجناية منه بالعود الى سرقة ما قطع فيه نادر جدا لتحمله شقة الزجر والنادر يعرض عن مقصوده الاقامه وهو تقليد الجناية فلا يحتاج اليها وصار كما اذا قذف المحذوف في الاول فانه لا يجد نظرا الى علة من علة الاقامه كذا في الغاية وقوله كقول وهو بالقيس والزاوي المجتهد في الخط وفتح الثوب بالنون والسين المهملة واليمع معروف والصانع ضايع **قوله** خلا فاما في يوسف فانه لا يقطع عنده بل ان يدخل عليها بالاستيذان واستحيا بخلاف المخت من الرضاة لا تعدل هذا المعنى فيهما ولا اشار الى هذا بخلاف خصم الرضاة بالذكور والافاير المحارم من الرضاة مسلما في وجوب القطع بالسرقة من يدهم غير انه ليس خلاف في غيرها **قوله** لان الرضاة تعذر اقله فانه لا يقطع ولا من زوج اي رجل غير من اي امرأة اي لا يقطع في سرقة زوجة من زوج وبالعكس فمن خاص له اي كل واحد منهما الذي لا يسكنان فيه **قوله** او من سرقة من يدهم سيدة لوجود الاذن في الزخوال عاده ولا في مكاتبه لان له في اكتسابه حقا **قوله** وضميفه اي لا يقطع بسرقة الضيف من مضيفه لاختلال الحرز ولا بالسرقة من مضيف وهو يفتح الميم وسكون العين الميمه لان الضيف الغنيمة وهي ما يلد من اهل الشرك عنوة والحرب قائم كذا في المغرب **قوله** يقطع لان اختلال الحرز بالاذن وقد سرق في وقت عدم الاذن **قوله** ولم يخرج من الدار وما لم يقطع ما لم يخرج منها لانها كلها جزء واحد فلا بد من اخراج منها **قوله** وناول من هو يقال ناوله الشيء وناولوه اي اعطاه الشيء فاخذ **قوله** هذا عندنا لان فعل السرقة تم بالداخل والخارج جميعا في الخارج

بأن يرض عنه القطع لعدم حركته فبذلك يخرج من الدار ايضا اذا لم يوجد منه تمام السرقة منه ومنه اما عندنا في يوسف وعنه ان على الداخل القطع على كل حال **قوله** ان يخرج اي الداخل بل مع المطاع وناول اي اعطى الخارج فانخر منه فعلى الداخل القطع **قوله** فاخذ فليده اي على الخارج القطع هذا اذا لم يأخذ من يد الداخل بالذات لانه اذا اخذ من يده فالقطع عليه بما سلكه من حرج يده في الحدايه والكافي ليس خصك الحرز اخصا من غير ما ورد قد عتقه فانضك **قوله** ليس الاخذ لانه لا يمكن الدخول في نفس اخذ عاده **قوله** او طرعه الطر السق والقطع ومنه طر الطر اذ كذا في الصحاح والصريح جات وما للفقهاء والروايات هو بانفسه ما يشبه الدابة والقربة وغيرهما كذا في الصحاح **قوله** فلما رباط اقول فيه اشارة الى جواب ما عسى ان يقال ينبغي ان يقطع هنا التحريم الحرز باذخال اليد في الكم واخذ المال وتقريره سلمنا ان فيه اخذ المال لان لا تسلم انه خصك الحرز في اخذه لان من ادخل اليد في الكم لانه ادخل الحل الرباط لا لاخذ المال من الكم فقول خارجة احترام عن الداخلة كما فهم من تقرير الصدوق ما وجد في اية لفظ الغير فحتاج الى نظر فليتنظر **قوله** او سرق جلا من قطار وهو الذر من الابل وانما خصه بالذكر لان تحمل الحمل التي يشان الحمل والقطار ليس القاف الابل يشد زمام بعض اخلاف بعض على نسق واحد **قوله** ربه اي صاحب كل من الحمل **قوله** واخذ منه فبذلك لانه اذا لم يأخذ من الحمل بالذات بل اخذ من الارض ماسة طمعه بسبب شقة لا يقطع كما اذا طرعه خارجا قال الزيلعي لو سرقوا القاف ففرق ما فيه من الدراهم فاخذ لا يقطع كذا في اللين **قوله** فان الجواث وهو بعض الجيم مفرد اسم للوعاء المعروف وبالفصح جمع كذا في المتعجب **قوله** حجب وهو يفتح الجيم وسكون اليا التحاينه بالفارسية كريان كذا في الدستور **قوله** ارادى في الدار ههنا **قوله** كان في حكم يله اي في يد الملقى يعني ان الرمي حيلة يعقدها الصراق لتعد الخرج مع المتاع او ليقزع افعال صاحب الدار او للفرار فلم ينجح بل حكي ولم يتعرض عليه بل يفتنه فاعبر الكل فعلا واحدا **قوله** بخلاف الحر جواب عن قول من قال ان الاقاليس يخرج منها كذا في من هو خارج يدا مقبره اعترضت عليه فاجوبت سقوط اليد الحكيه للسارق فلما لم يسقط منها لم يرد قول من قال انه خرج من الحرز ولا مال في يده واما جواب قوله وكذا اذا القي ولم

فان السببه تمكنت في الملك لانه لا ملك للميت حقيقة ولا للوارث لعدم حاجه الميت ولان الوارث لو نبش القبر واخرج الكفن يقطع عند الشافعي فلو كان مسلما لم يقطع لان الانسان لا يقطع في ملك نفسه وكون المسروق ملكا مسلما وجوب القطع اجماعا كذا في البيان **قوله** وما لعله لان السارق منه فله حق فيه وبه يعلم وجوب القطع في مال السرقة او ماله او ماله وجه الاول مكسوف وجه الثاني ان الناجل ليس للمالك خيرا لمطالبه وامانته وجوب الدين فثبت قبل المطالبه ايضا **قوله** فثبت سقوطها اسقطت يعني نظرا الى اتحاد الملك والمالك والدين وبقاء السبب الموجب سقوط عصمه ذاك المال وهو القطع في ذاك المال فاوردت شبهه كذا في الزيلعي وجه دليل اخر وهو ان تكرار الجناية منه بالعود الى سرقة ما قطع فيه نادر جدا لتحمله شقة الزجر والنادر يعرض عن مقصوده الاقامه وهو تقليد الجناية فلا يحتاج اليها وصار كما اذا قذف المحذوف في الاول فانه لا يجد نظرا الى علة من علة الاقامه كذا في الغاية وقوله كقول وهو بالقيس والزاوي المجتهد في الخط وفتح الثوب بالنون والسين المهملة واليمع معروف والصانع ضايع **قوله** خلا فاما في يوسف فانه لا يقطع عنده بل ان يدخل عليها بالاستيذان واستحيا بخلاف المخت من الرضاة لا تعدل هذا المعنى فيهما ولا اشار الى هذا بخلاف خصم الرضاة بالذكور والافاير المحارم من الرضاة مسلما في وجوب القطع بالسرقة من يدهم غير انه ليس خلاف في غيرها **قوله** لان الرضاة تعذر اقله فانه لا يقطع ولا من زوج اي رجل غير من اي امرأة اي لا يقطع في سرقة زوجة من زوج وبالعكس فمن خاص له اي كل واحد منهما الذي لا يسكنان فيه **قوله** او من سرقة من يدهم سيدة لوجود الاذن في الزخوال عاده ولا في مكاتبه لان له في اكتسابه حقا **قوله** وضميفه اي لا يقطع بسرقة الضيف من مضيفه لاختلال الحرز ولا بالسرقة من مضيف وهو يفتح الميم وسكون العين الميمه لان الضيف الغنيمة وهي ما يلد من اهل الشرك عنوة والحرب قائم كذا في المغرب **قوله** يقطع لان اختلال الحرز بالاذن وقد سرق في وقت عدم الاذن **قوله** ولم يخرج من الدار وما لم يقطع ما لم يخرج منها لانها كلها جزء واحد فلا بد من اخراج منها **قوله** وناول من هو يقال ناوله الشيء وناولوه اي اعطاه الشيء فاخذ **قوله** هذا عندنا لان فعل السرقة تم بالداخل والخارج جميعا في الخارج

فان السببه تمكنت في الملك لانه لا ملك للميت حقيقة ولا للوارث لعدم حاجه الميت ولان الوارث لو نبش القبر واخرج الكفن يقطع عند الشافعي فلو كان مسلما لم يقطع لان الانسان لا يقطع في ملك نفسه وكون المسروق ملكا مسلما وجوب القطع اجماعا كذا في البيان **قوله** وما لعله لان السارق منه فله حق فيه وبه يعلم وجوب القطع في مال السرقة او ماله او ماله وجه الاول مكسوف وجه الثاني ان الناجل ليس للمالك خيرا لمطالبه وامانته وجوب الدين فثبت قبل المطالبه ايضا **قوله** فثبت سقوطها اسقطت يعني نظرا الى اتحاد الملك والمالك والدين وبقاء السبب الموجب سقوط عصمه ذاك المال وهو القطع في ذاك المال فاوردت شبهه كذا في الزيلعي وجه دليل اخر وهو ان تكرار الجناية منه بالعود الى سرقة ما قطع فيه نادر جدا لتحمله شقة الزجر والنادر يعرض عن مقصوده الاقامه وهو تقليد الجناية فلا يحتاج اليها وصار كما اذا قذف المحذوف في الاول فانه لا يجد نظرا الى علة من علة الاقامه كذا في الغاية وقوله كقول وهو بالقيس والزاوي المجتهد في الخط وفتح الثوب بالنون والسين المهملة واليمع معروف والصانع ضايع **قوله** خلا فاما في يوسف فانه لا يقطع عنده بل ان يدخل عليها بالاستيذان واستحيا بخلاف المخت من الرضاة لا تعدل هذا المعنى فيهما ولا اشار الى هذا بخلاف خصم الرضاة بالذكور والافاير المحارم من الرضاة مسلما في وجوب القطع بالسرقة من يدهم غير انه ليس خلاف في غيرها **قوله** لان الرضاة تعذر اقله فانه لا يقطع ولا من زوج اي رجل غير من اي امرأة اي لا يقطع في سرقة زوجة من زوج وبالعكس فمن خاص له اي كل واحد منهما الذي لا يسكنان فيه **قوله** او من سرقة من يدهم سيدة لوجود الاذن في الزخوال عاده ولا في مكاتبه لان له في اكتسابه حقا **قوله** وضميفه اي لا يقطع بسرقة الضيف من مضيفه لاختلال الحرز ولا بالسرقة من مضيف وهو يفتح الميم وسكون العين الميمه لان الضيف الغنيمة وهي ما يلد من اهل الشرك عنوة والحرب قائم كذا في المغرب **قوله** يقطع لان اختلال الحرز بالاذن وقد سرق في وقت عدم الاذن **قوله** ولم يخرج من الدار وما لم يقطع ما لم يخرج منها لانها كلها جزء واحد فلا بد من اخراج منها **قوله** وناول من هو يقال ناوله الشيء وناولوه اي اعطاه الشيء فاخذ **قوله** هذا عندنا لان فعل السرقة تم بالداخل والخارج جميعا في الخارج

فان السببه تمكنت في الملك لانه لا ملك للميت حقيقة ولا للوارث لعدم حاجه الميت ولان الوارث لو نبش القبر واخرج الكفن يقطع عند الشافعي فلو كان مسلما لم يقطع لان الانسان لا يقطع في ملك نفسه وكون المسروق ملكا مسلما وجوب القطع اجماعا كذا في البيان **قوله** وما لعله لان السارق منه فله حق فيه وبه يعلم وجوب القطع في مال السرقة او ماله او ماله وجه الاول مكسوف وجه الثاني ان الناجل ليس للمالك خيرا لمطالبه وامانته وجوب الدين فثبت قبل المطالبه ايضا **قوله** فثبت سقوطها اسقطت يعني نظرا الى اتحاد الملك والمالك والدين وبقاء السبب الموجب سقوط عصمه ذاك المال وهو القطع في ذاك المال فاوردت شبهه كذا في الزيلعي وجه دليل اخر وهو ان تكرار الجناية منه بالعود الى سرقة ما قطع فيه نادر جدا لتحمله شقة الزجر والنادر يعرض عن مقصوده الاقامه وهو تقليد الجناية فلا يحتاج اليها وصار كما اذا قذف المحذوف في الاول فانه لا يجد نظرا الى علة من علة الاقامه كذا في الغاية وقوله كقول وهو بالقيس والزاوي المجتهد في الخط وفتح الثوب بالنون والسين المهملة واليمع معروف والصانع ضايع **قوله** خلا فاما في يوسف فانه لا يقطع عنده بل ان يدخل عليها بالاستيذان واستحيا بخلاف المخت من الرضاة لا تعدل هذا المعنى فيهما ولا اشار الى هذا بخلاف خصم الرضاة بالذكور والافاير المحارم من الرضاة مسلما في وجوب القطع بالسرقة من يدهم غير انه ليس خلاف في غيرها **قوله** لان الرضاة تعذر اقله فانه لا يقطع ولا من زوج اي رجل غير من اي امرأة اي لا يقطع في سرقة زوجة من زوج وبالعكس فمن خاص له اي كل واحد منهما الذي لا يسكنان فيه **قوله** او من سرقة من يدهم سيدة لوجود الاذن في الزخوال عاده ولا في مكاتبه لان له في اكتسابه حقا **قوله** وضميفه اي لا يقطع بسرقة الضيف من مضيفه لاختلال الحرز ولا بالسرقة من مضيف وهو يفتح الميم وسكون العين الميمه لان الضيف الغنيمة وهي ما يلد من اهل الشرك عنوة والحرب قائم كذا في المغرب **قوله** يقطع لان اختلال الحرز بالاذن وقد سرق في وقت عدم الاذن **قوله** ولم يخرج من الدار وما لم يقطع ما لم يخرج منها لانها كلها جزء واحد فلا بد من اخراج منها **قوله** وناول من هو يقال ناوله الشيء وناولوه اي اعطاه الشيء فاخذ **قوله** هذا عندنا لان فعل السرقة تم بالداخل والخارج جميعا في الخارج

فان السببه تمكنت في الملك لانه لا ملك للميت حقيقة ولا للوارث لعدم حاجه الميت ولان الوارث لو نبش القبر واخرج الكفن يقطع عند الشافعي فلو كان مسلما لم يقطع لان الانسان لا يقطع في ملك نفسه وكون المسروق ملكا مسلما وجوب القطع اجماعا كذا في البيان **قوله** وما لعله لان السارق منه فله حق فيه وبه يعلم وجوب القطع في مال السرقة او ماله او ماله وجه الاول مكسوف وجه الثاني ان الناجل ليس للمالك خيرا لمطالبه وامانته وجوب الدين فثبت قبل المطالبه ايضا **قوله** فثبت سقوطها اسقطت يعني نظرا الى اتحاد الملك والمالك والدين وبقاء السبب الموجب سقوط عصمه ذاك المال وهو القطع في ذاك المال فاوردت شبهه كذا في الزيلعي وجه دليل اخر وهو ان تكرار الجناية منه بالعود الى سرقة ما قطع فيه نادر جدا لتحمله شقة الزجر والنادر يعرض عن مقصوده الاقامه وهو تقليد الجناية فلا يحتاج اليها وصار كما اذا قذف المحذوف في الاول فانه لا يجد نظرا الى علة من علة الاقامه كذا في الغاية وقوله كقول وهو بالقيس والزاوي المجتهد في الخط وفتح الثوب بالنون والسين المهملة واليمع معروف والصانع ضايع **قوله** خلا فاما في يوسف فانه لا يقطع عنده بل ان يدخل عليها بالاستيذان واستحيا بخلاف المخت من الرضاة لا تعدل هذا المعنى فيهما ولا اشار الى هذا بخلاف خصم الرضاة بالذكور والافاير المحارم من الرضاة مسلما في وجوب القطع بالسرقة من يدهم غير انه ليس خلاف في غيرها **قوله** لان الرضاة تعذر اقله فانه لا يقطع ولا من زوج اي رجل غير من اي امرأة اي لا يقطع في سرقة زوجة من زوج وبالعكس فمن خاص له اي كل واحد منهما الذي لا يسكنان فيه **قوله** او من سرقة من يدهم سيدة لوجود الاذن في الزخوال عاده ولا في مكاتبه لان له في اكتسابه حقا **قوله** وضميفه اي لا يقطع بسرقة الضيف من مضيفه لاختلال الحرز ولا بالسرقة من مضيف وهو يفتح الميم وسكون العين الميمه لان الضيف الغنيمة وهي ما يلد من اهل الشرك عنوة والحرب قائم كذا في المغرب **قوله** يقطع لان اختلال الحرز بالاذن وقد سرق في وقت عدم الاذن **قوله** ولم يخرج من الدار وما لم يقطع ما لم يخرج منها لانها كلها جزء واحد فلا بد من اخراج منها **قوله** وناول من هو يقال ناوله الشيء وناولوه اي اعطاه الشيء فاخذ **قوله** هذا عندنا لان فعل السرقة تم بالداخل والخارج جميعا في الخارج

ياخذ من يده او يخرج ولم ياخذ فهو مضيق لا سارق فلا قطع هذا خبره ما في غاية البيان
فصل يقطع يمين السارق من زنده ثبت القطع بقوله تعالى
 فاقطعوا ايديهما واليمين بقراءة عبد الله بن مسعود وهي فاقطعوا ايديهما وهي من يدهما
 الزيادة بها على الكتاب والزند بفتح الزاي المجزوء ومكون النون مشعر طرف الذراع في الكفان
 اليدان فلا تده مفاصل الرسغ والمرفق والابط وكل منها يحتمل ان يكون مراد الحق اطلاق
 اسم اليد على الكف لكن الاحتمال زال ببيان الرسول صلى الله عليه وسلم حيث امر بقطع يدي السارق
 من زنده وهو الرسغ ولا نه ميقن به لكنه اقل فيؤخذ لان العقوبات لا تبدل بالشيء
 وفيما زاد على الرسغ شبهة فلا يثبت كذلك في البينة **قوله** وتجمع من الجسم بالحوار بين المالكين
 وهو الكف بعد القطع بالزينة المعلن ونحوه ويثبت شرعيته بانه عليه الصلاة والسلام في سارق
 فقال اقطعه ثم احبوه ولا نه لولي الجسم يعني لولي الثاني والحديث اخرج لا سارق **قوله** حتى
 يتوب اي يظهر فيه سيما لا الصلح **قوله** فاقطعوه يعني قال صلى الله عليه وسلم اربع مرات وقوله
 ومذهبا ما شراى من يدي عن علي حيث قال في الاستحسان من الله تعالى ان لا آكله يديا كلبا او يستحي بها
 ويرجلها بحسب عليه **قوله** والطي اي قد طعن حيث قال تنبها هذه الامور لم نجد شيئا منها الا
 يعني ما رواه الشافعي **قوله** واصبعها اي اصبعها يده اليسرى سوى الابهام **قوله** او مثله
 اي او كانت كل واحدة من يده اليسرى او ايماما واصبعها او رجله اليمنى مثلا قال الجوهري
 الشلل خلل في اليد وقوله قبل القطع معان بكل من ملك ونقص **قوله** فلا قطع اي في هذه
 المذكورات كلها **قوله** فلا تظهر السرقة يعني انما تظهر بالبيعة والبيعة ضرب من قطع الخصومة
 وقطع المذموم غير متصور فثبت ان الخصومة شرط لظهور السرقة والخصومة قد انقطعت
 بالرد الى المالك فشرط ظهور السرقة قد انقطع فانقطع ظهورها ولا قطع بدون ظهورها وانما
 قيد بقبل الخصومة لان ما بعدها قطع لان السرط لم يقطع بل انتهى لحصول المقصود منه وهو
 استرداد المال الى المالك فيحصل باقيا تقدير الاستيفاء القطع والرد الى ابن السرقة منه قطع
 والي اخيه وعمره ونحوه وفي حاله وكذا الى امراته او اجدرة شاهرة او عبده وكذا الرد
 الى ابيه او امه سواء كانا في عياله او لم يكونا كما رد الى نفسه استحسانا هذا خبره ما في الكنية

احسنه

قطع هو

فصل في ما اذا كان السارق قد قطع يديه او رجله او ايماما او اصبعها او رجله اليمنى مثلا قال الجوهري

قوله انما قال ملكته بيمينه يعني اذا اقتضى على رجل بالقطع في سرقة فوجب المالك
 وسله اياديه او باعدا ياه لم يقطع لان استيفاء الحد من يمينه قول القاضى حكمت او قضيت
 بالقطع او بالرجم يعني ان القضاء في باب الحدود لا يفيد فائدة الا بالاستيفاء لان القضاء
 لا يظهر من المالك القطع حتى لا يتعالى وهو ظاهر عنده فلو لم يحل الاستيفاء قضاء
 في هذا الباب لعري عن الفائدة بالكلية وهو باطل بخلاف حقوق العباد فان القضاء
 فيها يفيد اظهار الحق للطالب على المطلوب فلا حاجة الى جعل الامضاء من يمينه القضاء
 وبوافقه تفويض استيفاء الحدود الى الامة دون سائر الحقوق واذا كان الامضاء
 من القضاء يشترط قيام الخصومة عند الاستيفاء كما يشترط وقت ابتداء القضاء وقد
 اتفق ذاك بالبيع والتمتع فصار الملك الحادث بعد القضاء قبل الاستيفاء كملك الحادث
 قبل القضاء لانه لما لم يضمن فكأنه لم يقض وقابل ان يقول جعلت الخصومة باقية
 تقدير ان في صورته قد المسروق بعد المرافعة قبل الاستيفاء ولم يكن الاستيفاء منه من
 القضاء حتى او جتمع القطع ومنها جعلت الاستيفاء من القضاء وجعلت البيع والتمتع دافعا لوجوب
 الحد وما ذاك الا تناقص محض للحجج ان الاستيفاء من القضاء في باب الحدود مطلقا
 لكن في صورة الرد لم يحصل بالرد سوى الواجب عليه بالخذ ومنها حدث بينهما تصرف
 ممنوع لا فائدة الملك فكان شبهة في رد امر الحد كذا في الكنية **قوله** يقطع عندها يعني زفر الشاة
 وهو رواية عن الرباني رحمه الله قيا ساعلى نقصان في العين فلما قيا س مع القارن لان
 النقصان في العين مضمون على السارق والضمان قائم مقام المضمون فكان الضمان كاملا
 غير ان وقت الحد وينا وقت الاستيفاء كما اذا استهلك كله واما نقصان السعر فغير مضمون
 فكان الضمان ناقصا عند القطع فصار شبهة فاقترب **قوله** وهو حال القضاء اقول
 المراد من حال القضاء هو الامر المتدبر اول وقت صدور الحكم بالسرقة الى تمام امر الامضاء
 وهو القطع لان القضاء في باب الحدود لا يفيد فائدة الا بالاستيفاء الذي هو الامضاء بل جعل احدهما
 عبارة عن الاخر كما يوضح عنه قول الاكل حجة الله فلو لم يحل الاستيفاء قضاء لعري عن الفائدة
 كما ان انفاظهم بطلان ما قبل ان يسيله الكتاب في صورة نقصان قبل القطع بعد القضاء لا يجوز

ففي

اشارة الى مقتضى قوله فاقطعوا ايديهما وهي من يدهما

فصل

فصل في ما اذا كان السارق قد قطع يديه او رجله او ايماما او اصبعها او رجله اليمنى مثلا قال الجوهري

في سنة اربع مائة وثمانين ومائتين
 في شهر ربيع الثاني من سنة اربع مائة وثمانين ومائتين
 في يوم الاثنين من شهر ربيع الثاني من سنة اربع مائة وثمانين ومائتين

كان في المجتهدين لان المجتهد لا يبعد فيما اخطا اذ كان الدليل ظاهرا كترك السهمية على

فان السبب حادف
انما لان السر قد زمان
فكيف يثبت الحكم قبل السر
فان السر قد زمان
فكيف يثبت الحكم قبل السر
فان السر قد زمان
فكيف يثبت الحكم قبل السر

الشيخ ابو عبد الله في

ما سر في الدار قيدا الشيء يكون في الدار لانه اذا خرج غير مشقوق وهو يباوئ عشرة دهرام في سنة
 فانه يقطع قوله واحدا وان تقصير قيمته بالشق من المشقة **قوله** وانما يقطع اذ المبلغ واشترط في القطع
 اختيار المالك تغيير النقصان واخذ التوبة حتى لو اختلف تغييره بالقيمة ترك التوبة عليه لا يقطع
 اتفاقا كذا في المداية **قوله** بسبب الخرق الفاحش اقول هذا التقييد اشار الى ما قيل ان هذا الخللان
 مع التفصيلات المذكورة في الهداية وسرهما اذا كان النقصان فاحشا وهو الذي يفوت به بعض
 الغير وبعض المنفعة فان كان يسيرا وهو ما يفوت به بعض المنفعة في الصحيح كما يصح في كتاب
 الفصيح يقطع بالانفاق **قوله** ومثله اي مثل هذا المأخذ الذي هو سبب النقصان لوجود الخرق
 الفاحش فيه لا يورث الشهية لعدم وضعه للملك كالاخذ العامي عن هذا الوصف كذا استفيد
 من لفظ المداية وتقرير الاكل **قوله** ولا يقطع فيه كاسر **قوله** فصارت شيئا اخر لان هذه الصنعة
 تبدل العين اسما وحكما ومقصودا وكلها كان كذلك ينقطع به حق المالك كما اذا كان صنف اخر
 فقهه وله ان عين المهر بقا والصنف الحادث في الاستعانة الحادث ليسا بلا زهرين فان اعادتها الى
 الحالة الاولى ممكنة **باب قطع الطريق قوله** مسلما او ذميا حر كان او عبدا قيد القاصد
 بالعمد لانه لو كان حرا باغلب علينا في ديارنا لا يكون من هذا الباب بل من باب استيلاء
 الكفار وسبي بيانه وان كان في دارهم فذلك لان قطع الطريق مختص بدارنا وان
 كان مستانفا في قايده الحد عليه خلاف وقوله على معصوم صريح في انه لا حد على من قطع الطريق
 على غير المسلي والذمي قال النسخ رحمه الله بشرط ان يكون المأخوذ مال مسلح او ذميا ثبت
 العمد المحقق حتى لو قطعوا الطريق على المستأجرين لم يجزوا اقيام السبب المبيح
 في مال المستأجرين وهو كونه حرا كذا في الكافي والاصل فيه قوله تعالى انما جزاء الذين
 يحاربون الله ورسوله ويسعون في الارض فسادا الاية اي يحاربون اوليا الله الذين
 على حذف المضاف لا متناع ظاهره **قوله** فاخذ اي الفاطم صابرا مأخوذا وقوله حبس
 لان المراد بالنفي المنصوص الحبس في حق من خوف الناس ولم يأخذوا ولا يقتل
 لانه اما ان يراد نفيه من جميع الارض وذلك لا يتحقق مادام حيا او غنى بلده الى بلد اخر
 وبه لا يحصل المقصود وهو دفع اذاه عن الناس او عن دار الاسلام الى الحرب وفيه ترضية

ما سر في الدار قيدا الشيء يكون في الدار لانه اذا خرج غير مشقوق وهو يباوئ عشرة دهرام في سنة فانه يقطع قوله واحدا وان تقصير قيمته بالشق من المشقة

ما سر في الدار قيدا الشيء يكون في الدار لانه اذا خرج غير مشقوق وهو يباوئ عشرة دهرام في سنة فانه يقطع قوله واحدا وان تقصير قيمته بالشق من المشقة

ما سر في الدار قيدا الشيء يكون في الدار لانه اذا خرج غير مشقوق وهو يباوئ عشرة دهرام في سنة فانه يقطع قوله واحدا وان تقصير قيمته بالشق من المشقة

ما سر في الدار قيدا الشيء يكون في الدار لانه اذا خرج غير مشقوق وهو يباوئ عشرة دهرام في سنة فانه يقطع قوله واحدا وان تقصير قيمته بالشق من المشقة

على الرمة فدل ان المراد نفيه من جميع الارض بل من غير اهلها المأخوذ منه وقد صرح
 غني القليل بان هذا الحبس بعد التغير لا تركا بل منكر التخييف ونقل صاحب الكفاية **قوله** كل منه
 اي نصيب كل واحد من القاصدين المأخوذ من المال المأخوذ **قوله** من خلا في اي يترك في جله
 اليسرى للرافعة جنس المنفعة وهذا لان هذه الجناية لتفاحشها صارت كالسرقين والحكم في
 السرقين هكذا **قوله** فلا يفوت له اي لو غنى في القليل عنهم لم يلقوا الى عقوبه لانه لو غنى في
 لوجوبه في مقابلة الجناية على حقه بجاربه **قوله** ويصح بفتح العين المملة والميل الى على تقدير
 ان يصب حيا شق بطنه لموت ويترك مصلوبا مثلا نداء من وقت موته واذا تمت على يديه وبين
 اهله ليدفونه **قوله** كيف يعني ان قاطع الطريق باي الطريق يقتل وذلك لانه لا حد لاصاص فلا يقتضيه
 المساواة ولذا يقتل غير المباشرة لان قطع الطريق كما يكون بالقتل بغير سلاح يكون باخذ المال
 بل مجرد المخافة ايضا والقتل من قطع الطريق بسبب القتل وقد وجد في قتل القاطع كيف ما قتل بخلاف
 القصاص لانه يقتصد القتل والقصد مبطل لا يعرف فيستدل عليه باستعمال اذ القتل بشرط ذلك
 لينبغي احتمال قصد القاتل او تلف المقتول وما الشبه ذلك كذا في البيهقي والبيهقي **قوله**
 فالدية واما الجرح فقط فيقتصم بما فيه قصاص وياخذ الامر في غير **قوله** وعندنا في يورث
 اذا احرى يعني ان على مذهب الاعظم واما رأي الامام الثاني فعلى فقير مباشرة عقلايم اجري الجرح عليهم
 وقوله واما في المصالح الفدية خلاف السابق اي يحيد عنه كاهو القياس لا عند علمائنا وهو الاستحسان وقوله
 كل منهما غني عن البيان **قوله** وعندنا في يورث رحمه الله اذا قاتلوا الى اخره اقول هذا الجال
 ما فصله الزيلعي رحمه الله بقوله وعزاي يوسف انه ان قصدوا المعص بالسلاح يحرق عليهم
 احكام قطاع الطريق لان السلاح لا يلبث فلا يلحقهم القوت فان قصدوا بالجر والختاب فان
 كان خارج المعص فذلك الحكم لان القوت لا يلحقهم وان كان يرب منه ان كان في المص فان كان بالليل فذلك
 ايضا لان القوت لا يلحقهم وان كان بالنهار لا يحرق عليهم حكم قطاع الطريق واستحسن المشايخ هذه الروايات
 وبه يفتي والجره هي التي كان يسكنها النعمان بن النضر وهي اول منازل الكوفة كذا في البيهقي والقي
 قوله في الحق بالخا المجرد وكسر النون ولا يقال بالسكون مصدر خنقة اذا عصر حلقه والخنق
 فاعله كذا في الاكلية نقله ميرزا القاري **قوله** سله كما سله

ما سر في الدار قيدا الشيء يكون في الدار لانه اذا خرج غير مشقوق وهو يباوئ عشرة دهرام في سنة فانه يقطع قوله واحدا وان تقصير قيمته بالشق من المشقة

ما سر في الدار قيدا الشيء يكون في الدار لانه اذا خرج غير مشقوق وهو يباوئ عشرة دهرام في سنة فانه يقطع قوله واحدا وان تقصير قيمته بالشق من المشقة

ما سر في الدار قيدا الشيء يكون في الدار لانه اذا خرج غير مشقوق وهو يباوئ عشرة دهرام في سنة فانه يقطع قوله واحدا وان تقصير قيمته بالشق من المشقة

ما سر في الدار قيدا الشيء يكون في الدار لانه اذا خرج غير مشقوق وهو يباوئ عشرة دهرام في سنة فانه يقطع قوله واحدا وان تقصير قيمته بالشق من المشقة

كتاب الجهاد يقال جهاد الرجل في كذا اي بالفتح فقه وقرب منه ما قبل الجهاد
وهو الدفاع الى الدين والقتال مع من امتنع عن القول بالنفس والمال فرض كما به الترتيب
فليس لها قائل المشرك وانما الكفاية فلا نه لفس يرضى عنه لكنه اصاب في نفسه
بتحريم البلاد وافتنا العباد ولكن اعز اذ بين الله تعالى دفع الشر عن العباد اوله اذ انا ذكر
هذا لان قوله تعالى فان والموكم فاولهم على ان قتال الكفار انا يجب اذ ابدوا للمقاتلة وليس كذلك
بل يجب مقاتلتهم وان لم يبدوا والاله مستخدم والمقدس لا يبعد على المشي والاطم من قطع
دوره فلا اذن لانه صار فرض عين ومثل البيهقي ومثل الكناح لا يظهر في خوفه من الامان
كأن الصلوات والصوم كذا في الجهاد **قوله** لا يحصل الامام لانه يخطبه الاجرة وجمعه الاجرة حرام
فان يخطبها كمن يخطبها **قوله** ففعل ذلك اي كمن ان تكلف الامام الناس بان يقاتل بعضهم
بعض الماروي ان عمن رضي له عند بيعت الغزب وهو رجل غرقت في وجهه لا هو من وجه
واعلى المجاهد من القاعد هذا زينة ما في الجهاد **قوله** قال الجريه لانها اخرها ينتهي به القاتل
على انظر يدور لمقاتل الذن لا يمتنون بالله الى ان قال حتى يعطى الجزية عن يديهم صاعدا
قوله هو ربا ينجي ويق وهو يفتح المم وسكون النون وفتح الجيم الذي يربحها الحاقه معرة
واصله بالفارسي من جديد كاي الجرد في وهي من شدة **قوله** او قتلوا او جعل الكفار ذلك
للمسلم ترسا لهم مستحقين به قال الجريه التي تنزل النفس بالبرس **قوله** الحزب عدو يفتح
ونها والفتح افتح كذا في الصحاح **قوله** الى صومباخر وهو يفتح الصاد الملهة والماء الموحدة
نحو الناحية والطرف بيانها وهو في الاصل صدر بمعنى البيوت في اي وقت بيان كذا
في الكشاف **قوله** والسلم يفتح السين وكما هو الصلح كذا في الصحاح **قوله** تكالا وهو العقوبة
التي تصير عبرة للخلاق **قوله** ومثله جواب سوال وهو ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
عن رابعين العريين بجدة بدة فحاة فمما مشه عجيبة صدرت منه صلى الله عليه وسلم
فكف نفوسا فاجاب بانه منسوخ بولاه صلى الله عليه وسلم لا تقال الحديث
قوله لم يسخ فان قيل هذا في الشيخ الكبير الذي لا يقد على القتال واعلى الصلح عند التقاء
الصين واعلى الاحبال ولا يكون من الراوي والتبيين اذا كان قادرا على واحد منها يقتل

قوله لا يخطبها كمن يخطبها
قوله او قتلوا او جعل الكفار ذلك
قوله الحزب عدو يفتح
قوله الى صومباخر وهو يفتح
قوله في الكشاف
قوله والسلم يفتح السين
قوله ومثله جواب سوال
قوله عن رابعين العريين
قوله فكف نفوسا فاجاب
قوله لم يسخ فان قيل
قوله الصين واعلى الاحبال

قوله لا يخطبها كمن يخطبها
قوله او قتلوا او جعل الكفار ذلك
قوله الحزب عدو يفتح
قوله الى صومباخر وهو يفتح
قوله في الكشاف
قوله والسلم يفتح السين
قوله ومثله جواب سوال
قوله عن رابعين العريين
قوله فكف نفوسا فاجاب
قوله لم يسخ فان قيل
قوله الصين واعلى الاحبال

قوله لا يخطبها كمن يخطبها

هذا هو الحق الذي لا ريب فيه
 ان الله تعالى قد جعل في
 كتابه الحنيف ما هو
 ليعلم به كل من اراد
 ان يتقرب الى الله تعالى
 ويطلب به ربه في
 الدنيا والآخرة
 والحق هو الذي لا يبدل
 ولا يتغير ولا يزول
 ولا يمتدح ولا يذم
 ولا يذل ولا يرفع
 ولا يذل ولا يرفع
 ولا يذل ولا يرفع

لا بد يقتله يمان وبصاحبه يجرى وبالاخبار اكثر الحارب كذا في الغناه فقلنا للفرقة
قوله لا باس يقتله الاسرى انه لو شرا الا بالاسلم سيفه على يده ولا يمكن دفعه الا بقتل
 لان مقصده الدفع كذا في **قوله** بان يشكك في هذا معنى قوله صاحب البيان ان يستغفر
 من قتل ابسه واقتل عليه بان يمان يجرى فيضرب قدام فرسه ولحقه لسان **قوله** واخراج
 مصحف وامرأة وبلا اخر لاجل ان عدل في القسركمحت لا يمان عليها لان فيه تعرض المصنف
 على الاستخفاف وتعرض النساء على الضاع والفضيحة **قوله** الا في جيش والحسن بن يمان
 من قول نفسه اقل السرية او عارده واول الجيش اربعة الاف **قوله** والتبند للفقير من بند الشئ
 من يده طرحه ورميه بقتل العهد طرح له كذا هم من قتل بالاكل **قوله** والحق اخذ الخربة
 من المرتد لانه كفر بربه بعد ما هدى الى الاسلام ووقف على محاسنه ولا يقبل منه الا بالاسلام
 او السيف زيادة للعهد به وتقليظا **قوله** بفتح الفاء المعجزة وهي الفرسا وقولهم متعلق بالبيع
 اي لا يبيع ان يباع امثال هذه الاشياء من اهل الحرب لان مقتولهم على القتال **قوله** وادب
 اي وادب الامام الحارث الذي يعطى الامان برأيه لسبقه على راي الامام **قوله** ولغا امان الذي لان
 الذي همهم بالكفارة في الاعتقاد وقولهم لا يمان لهم مقرونون تحت ايديهم
 والامان مختص بجل الخوف وعدم جواز امان الجنون اتفاقا **باب المغمم**
 وهو يقع الميم وسكون الغين المعجمة والفتحة وقد بيناه في كتاب السيرة نقل من العرب
 من اراد التفرقة بين المغمم والغمي والتفعل وهي حجة عند عامة العلماء فليظف فيه غنة
 وهي فتح العين الملهية وسكون القون قد فرها صاحبها بالقرء وقال صاحب الكفاية
 العنوة الذي هو الضعف والقرء ليس تفسيرها لغة لان غنى له وقدر تعد بل طريق الجواز
 لان الدلالة تلزم القرء **قوله** بفتح يه وهي الوضيفة وضربا الامام على نفوس الذين
 كما ان الخراج ما وضع على اراضهم كذا هم من منظور الهداة **قوله** من غران ماخذ منه شايعة
 في المثل على الاسرى وهو الانعام عليهم بان يتركهم مجانا بدين اجراء الاحكام عليهم من القتل
 والاسترقاق او تركهم ذمة المسلمين كذا في غنة الاتفاقي **قوله** فقبل وتضع اقتباس من
 حتى تضع الحرب اوزارها اي الاتفاقي التي لا يقوم الا بها كالسلاح والخيل والعتيق

هذا هو الحق الذي لا ريب فيه
 ان الله تعالى قد جعل في
 كتابه الحنيف ما هو
 ليعلم به كل من اراد
 ان يتقرب الى الله تعالى
 ويطلب به ربه في
 الدنيا والآخرة
 والحق هو الذي لا يبدل
 ولا يتغير ولا يزول
 ولا يمتدح ولا يذم
 ولا يذل ولا يرفع
 ولا يذل ولا يرفع
 ولا يذل ولا يرفع

هذا هو الحق الذي لا ريب فيه
 ان الله تعالى قد جعل في
 كتابه الحنيف ما هو
 ليعلم به كل من اراد
 ان يتقرب الى الله تعالى
 ويطلب به ربه في
 الدنيا والآخرة
 والحق هو الذي لا يبدل
 ولا يتغير ولا يزول
 ولا يمتدح ولا يذم
 ولا يذل ولا يرفع
 ولا يذل ولا يرفع
 ولا يذل ولا يرفع

ولم يبق الا هو

الحرب اسلم او سالم كذا في تفسير العاصي **قوله** وردتهم الى ثقي ايضا رواه الاسارى الى
 دار الحرب لان مقتولهم على المسلمين وقولهم عقر اي عقر دابة من عقر الناقة بالسيف
 من يمان كذا في المغرور **قوله** وحرقت وكذا حرقت الاسلحة وما لا يحرق منها كالحديد
 يدين في مكان لا يقعون عليه كالاصفون بها وان تعذر عليهم نقل السبي يقتل الرجل
 منهم ويحلى الدار في مضيقه حتى يموتوا عطشا او جوعا كيدا يعرضونهم علينا
 بالتوالد كذا في التبيين **قوله** وقسمه مغمم اي في ارضه قسمه مال الغنيمة في دار الحرب خلافا
 للشاواصل ان الملك للفرقة يثبت قبل الاجراز بدار الاسلام عندنا لا عندنا دليل
 الفتن من ذلك في المطولات ويقتضى على هذا الاصل عدم من السائل منها ان الامام
 اذا باع شيا من المغمم لالحاجة الغزاة او باعه لحد الغزاة فانه لا يبيع عندنا لعدم الملك
 وكذا لو باع احد منهم شيئا لغيرهم وكذا لو باع احد منهم لا يبيع عندهم كذا في كتابه المنه
قوله الا ايداعا الغنيمة القسمة الا اذا كانت على وجه الايداع بان لا يكون للامام واما
 من بيت المال ليجعلها الغناية فيقيمها بين الغنائم قسم ايداع ليجعلها الى دار الحرب
قوله هنا اي في دار الاسلام **قوله** والرد وبكسر الراء وسكون الدال المهملة من هو الغنيمة
 ومنه قوله تعالى حكايته عن موسى عليه السلام فان سلمه معه رد ليصدقني والفرق صدق
 للرد بعد اذ شتر الكفاية في عدم القتال ان الرد لا يباح دخولا في حد العدو وعن الغزاة
 لكن يتوقف في مرامهم وترقيمهم مشاهدا لا لتقاء الصقيين فاذا است الحاجة اليد
 يقال وانفصال الغنم في الاوقات لا يخفى عن حجة معتبة عندهم واما المدد فلا
 في اخذ حوله عنهم ولكن يجوز ان ياحداهم قبل انقضاء الحرب وبعده كما يفتضح عند
 قول المصنفهم وعلى التقديرين هو شريك عندنا خلافا للشافعية في التعدينا على
 الاصل الذي ذكرناه وهذا ما استخرج من الفرق من تغييرات كلمات الكفاية والثقات في سنا
 المعتبر **قوله** ولا يبيعها الى الجبل بيع الغنيمة اسان الى عدم جواز بيعها بالذهب والفضة
 وقولهم اسان الى عدم جوازها بالعرض كذا في الغناية **قوله** ومن اسلم غدا في دار الحرب
 وانما قدما الحق وانما من دخل دارا باماه فاسلم فيها انه غلب المسلمون على الحرب

هذا هو الحق الذي لا ريب فيه
 ان الله تعالى قد جعل في
 كتابه الحنيف ما هو
 ليعلم به كل من اراد
 ان يتقرب الى الله تعالى
 ويطلب به ربه في
 الدنيا والآخرة
 والحق هو الذي لا يبدل
 ولا يتغير ولا يزول
 ولا يمتدح ولا يذم
 ولا يذل ولا يرفع
 ولا يذل ولا يرفع
 ولا يذل ولا يرفع

هذا هو الحق الذي لا ريب فيه
 ان الله تعالى قد جعل في
 كتابه الحنيف ما هو
 ليعلم به كل من اراد
 ان يتقرب الى الله تعالى
 ويطلب به ربه في
 الدنيا والآخرة
 والحق هو الذي لا يبدل
 ولا يتغير ولا يزول
 ولا يمتدح ولا يذم
 ولا يذل ولا يرفع
 ولا يذل ولا يرفع
 ولا يذل ولا يرفع

قول الله وسبحوا الله
الحمد لله الذي جعل
الكتاب فيهم
نعمهم الدارين

وَأَمَّا إِيَّاهُمْ فَانقُطْ لَهُمْ
الْمَنْعُوتُ لَا يَتَّبِعُ لَهُمَا كَرَدَافُ
م. ٧

[illegible]

وہیں اس سے پہلے کہ ان کا کہہ نہ ہو تھا تو غیر ہوں
الکس لعلیہ لام ذکر لہ جاں صنیہ و قد قتل
زویجہا و کانت صوفیہ فاصطفا فانفس
الشہیب کذا فی البیانہ نقلہ عن النظار
مکملہ
نفا و حق فی الجاہلیہ

الشيخ
زوجهها وكامله
الشهاب كذا في باب
المسلمين الى قوله صلى الله عليه وسلم لم يبقا رفق من المهاجرين
ولا نبي الا مسلم

و لا تقبلوا منكم

وأولهم وهو منكم بحسب الحق **فمن** لم من ليس على الركون لأن العوض إنما يشتد
 حين من يست في حقه العوض ومن النفس أو قد نقل إلى الحيوان فأنظر إلى جعل
 السارق حقه أسهم يتخرج كونه بلا أنه بفعلهم لحياتهم وفوق كان غير ناظر
 إلى رد نفسه من الغير والغير يفعل عن عي الله عنه فوط فلا استدراك
 في كلام السارق **فمن** قرأ إلى سرقة ولا اختلاسا **فمن** وهذا أو لا حد بالآلة
 بالمنع وهو جمع مانع كالكفرة جمع كافر ومانع كل نفر من ماله من غيرته
 عن قصد من الأعداء كما استبعد من المنتخب والغرب والحقا
 الحاء المهملة والشاء المسند أو تحريف الاله مسحب نق تعارض
 على المال وقوله الركب يدل على الزيادة أي ركب جرح وقت كمال التفتيل
 لأنه من النقل وهو عطية التبرع كمن في الصباح **فمن** لغزبه إلى القتل فنكون
 من لسمه السي باسم ما يؤل إليه **فمن** أي بعد ما وقع الجرح قبل العس قد رفع
 الجرح على سبيل الشوط فلا **فمن** لو نقل من بيع الكيل جازوا ما وقع ذلك إنما
 الأسرى أنه لو نقل السرية بالكل جازوا هذا أو لا كذا في التبيين **فمن** أو السرية
 أو لهدأ عطف على متدد بعد قول أي يجوز للأمام أن يتقلل أن يسل
 لكل واحد من أحاد العسكر من قتل الجرح أو بان سعل الجرح قطع قلبه
 منهم جعلت لكم **فمن** الجرح أو من الجرح لا يحل للغائب من وجه كذا في الهداية
 مركبة وكذا ما على مركبة من السرج والآلة كذا ما معه على الدابة من مال في حقيقته
 وما في وسط القتل من الدابة والدواب كذا في كل ذلك سلب كذا في السانده وأهل
 أن هربنا مسئلة وكما الفضلاء لو حارب دكها وهي أن حكم السبيل قطع حق
 الباقي وما الملك ما يثبت بعد الآخر إذا دار الإسلام لأن الاستيلاء لثأر
 الحافطة والناقلة فلما لم يثبت الآخر إذا دار الإسلام لم تثبت الناقلة فلا يشترط
 الاستيلاء ولما لم يثبت الاستيلاء لم يثبت الملك حتى لو قال الإمام من أهاب
 جارية فهي له فاضاها مسلم واستبناها لم يجل له وطها وكذا يسعها وهذا عند

منها
 وهو
 وقوله

الناظر

ما هو مقتضى قوله من قتل الجرح أو بان سعل الجرح قطع قلبه
 منهم جعلت لكم الجرح أو من الجرح لا يحل للغائب من وجه كذا في الهداية
 مركبة وكذا ما على مركبة من السرج والآلة كذا ما معه على الدابة من مال في حقيقته
 وما في وسط القتل من الدابة والدواب كذا في كل ذلك سلب كذا في السانده وأهل
 أن هربنا مسئلة وكما الفضلاء لو حارب دكها وهي أن حكم السبيل قطع حق
 الباقي وما الملك ما يثبت بعد الآخر إذا دار الإسلام لأن الاستيلاء لثأر
 الحافطة والناقلة فلما لم يثبت الآخر إذا دار الإسلام لم تثبت الناقلة فلا يشترط
 الاستيلاء ولما لم يثبت الاستيلاء لم يثبت الملك حتى لو قال الإمام من أهاب
 جارية فهي له فاضاها مسلم واستبناها لم يجل له وطها وكذا يسعها وهذا عند

والباقي وقا أن باني له أي يطها ويبيعها لأن التفتيل ما يثبت به الملك
 عند كما يثبت بالقسمه في دار الحرب وبالشرع من الحرب واستدراك الملة
 لا يشاركونه فيها هذان يده ما في الهداية والغناء **فمن** على السفل الخ يعني هذا
 الحديث إنما صدر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يجل تفتيل واحد من الأفراد لا
 حكم من الأحكام الشرعية فلا بد على كون السلب للقاتل وإن لم ينقله الإمام كما هو
 رأي السافعي **باب استيلاء الكفار** لا يبيته في أن وضع هذا الباب لسان استيلاء
 الكفار على المسلمين بعد الفراع عن سان عكسه لكن أفتي بذلك استيلاء بعضهم على بعض كراهة
 أن يفتح بذلك قلب الكفار على المسلمين **فمن** لو بعد أن أقر فقب على وجهه شارة الكفار
 السانده **فمن** إن الهوى لا يزال لهم لعلوا بخاطبين فكيف تثبت الجرح في جرحهم لا ما نقل
 أنهم مخاطبون بالحركات كلها كان ناولا بالقبول الجرح في جرحهم كما مسلم في النسيان
فمن قلنا إنما يكون الجرح حاصله أنا لا ندر أن الاستيلاء بيع لعنه يولد في التوضيح
 أما الاستيلاء فأنما هو لعمامة النواصي غير ثابتة في زعمهم أو هي ثابتة مادام جرحا وقد قال
 سقط النوى في حق الدينا ما في الآخر فلا يحل يكون ثأرا مأخذا به وقال الأصل التفتيل أني
 في التاميم قوله وأما الاستيلاء فيمنه لأنهم أنه لا دليل على كون الاستيلاء منهيًا عنه لقوله فان
 الإجماع على ثبوت الملك بالاستيلاء على المال الباطح وعلى الصيد دليل على النوى عند لغوه هو
 عصه الجرح أي كون الشيء حرم التعرض محض الحق السرع أو كمن العبد وعصه أو النواصي ثابتة
 في زعمهم لأنهم يعتقدون أيا حرمها أو ملكها بالاستيلاء فكانوا أي من الخطاب بثبوت عصية
 أو النواصي ثابتة من أمر يلقه الخطاب من المؤمن ومن النبي صلى الله عليه وسلم ويكون استيلاء
 عليها كاستيلائهم على الصيد ولما كان هذا مغلطه ان يقال لأنهم أن العصية غير ثابتة في زعمهم
 بلهم يعرفون ذلك وإنما يجحدون عناد أشار إلى جواب آخر هو أنه يثبت الجرح وهو
 الشان بقوله أو العصية وكونه جوابا باستيلاء مظهر لفساد النفس التي وقع في عصية بالذات
 التقليدية في عصية التي أو وحاصل الجواب الثاني أن العصية في المال كله من حيث هو المسلم
 والكافر ما يثبت على منافات الدليل أن الدليل وهو قوله تعالى وهو الذي خلقكم في الأرض

٢٠٨
 من الظلم لم يكن ملكا للقتل
 بشاركة الحالة التي تليها
 صفا لهم المحارم بكتاب الله
 الآية في مسائل الفتن
 وكذا ان
 المثل وفات على غير ما نصيب
 بقوله في الحديث
 فأنص من قول قتيل الحديث
 كقول من قال في هذا القول
 ان ياذن لغا في هذا القول
 من طهارة السلام انما تقدم
 كون نصب الشريعة انما يتحقق
 بالملكية في حق من لم ينقل
 بد الحجة إلى النص وقد قال
 عليه السلام بيب ليس كرسالة
 فكيف لا فالبات به قد قال
 في الحديث على التفتيل فما التفتيل

هذا هو المتن الذي وجدته في نسخة
الشيخ الفاضل في نسخة
الشيخ الفاضل في نسخة

من مفتي الثقلين **قوله** اي صار قباء هذا التفسير يفسح عن كون مضر على صفة الجبل
واما صار قباء لان يد المودع كسده فيصير فيها تبعاً لنفسه قتل هذا مستوفى باذا
اسلم الخزي في دار الاسلام وله وديعه عند مسلم في دار الحرب ثم ظهر على الدار فانها
تكون فثاقم تكن يد المودع كيد المودع واحس بان يد المودع كيد المودع اذا
اتفتت اعصى وقت الايداع وفي صوره المقصود كذلك لان دار الحرب ليست
دار عصمة واما وجد كون الدين ساقطاً فلا يشاء اليد عليه بواسطة المطالبه وقد
سقطت لبطان مالكته واذا لم يبق ملكا لمن عليه سبب يد اليد
قوله صار له غنيمه لا يمال هذا اخالف مسئلة سقوط الدين بالقتل والغلبه
لانا نقول الدين ليس يمال على الحصص بل هو عبارة عن وجوب غنمك كما خرج
به الزبيري **قوله** واحذ الامام صلى الله عليه وسلم في كل ما لم يملكه ولا يملكه الاخذ
الدينه يعني بطريق الصلح والافوجب العزم والقوة فقط وهذا لان الدينه انفع في
من القود ولهذا كان له ولايه الصلح على المال قود ولكن ليس له ولايه العفو لان العامه
ولامت نظريه وليس من التمثل استا طحقهم بالاعراض كفي الصلاه **قوله**
عشره لا يملكه صلى الله عليه وسلم والخلفاء الراشدين لم يأخذوا الخراج من ارض العرب
ولان شرط وضع الخراج ان يقرها لها عليها على الكفر كما في سواد العراق وشركا العرب
لا يقبل منهم الا الاسلام او السيف وقيل خراجيه لان من صلى الله عليه حتى فتح سواد العراق
وضع الخراج عليها بمحض من الصحابه ولا مضر والشام في اجتماع الصحابه على وضع الخراج عليها
هذان مد ما في الهدايه **قوله** ما بين العذيب هذا صغير عذيب يراد به ما بينهم الى القوم
بالحاء المهملة والجم المفتوح من الصغرة فمن روى بكونه بجمع وقيل بجانب فقد صحته
لانه وقع في ما الى بوسه الصغرة موضع الحجر كذا في الكفايه **قوله** بهمه بفتح الهم وسكون الهاء
بدل من قولهم وفي في الاصل هم رجل وامم قبيله ينسب اليه الابل المزمه فمن في ذلك المثل
به هداطها واما عنهما فهو بين يمينين والفقهاء وكل عالج الى مشارف الشام وفي القري
التي تنسب اليها السيوف المشرقيه كطاني الكنايه فكان الشارح اشار بقوله الى هذا الشام

هذا هو المتن الذي وجدته في نسخة
الشيخ الفاضل في نسخة
الشيخ الفاضل في نسخة

كان

بيان

ارض

بيان عرض العرب قوله سواد عراق العرب اي قراها تسمى بالسواد كقوله اشجاره
قوله ما بين العذيب الى عقبيه بيان لارض سواد عراق العرب وحوار اسم بلد وقيل
ومن الثعلبية بيان لطولها وهي مفتحة المشكاه وسكون العين المهملة منازل البادية كذا في
العرب واي لم تقدم الشارح وصاحب الهدايه هذا وتاخير العذب ونقله بصفة الجبل
مشعر برحمان الثاني قالوا ما قبل من الثعلبية الى عبادان فلهذا لما منزل من منازل البادية
بعد العذيب بكثير والعذب ينفع العين المهملة وسكون اللام وبالثاء المشكاه قريبة مودة
العرب وهو اول العراق شرقي دجلة وغرب اذان حفره مضره على شط العرب كذا في روح
الهدايه **قوله** ومات احبب يعقوبه يعني ان كانت قريبه كذا في الاراضي المشرقية فري
عشره وان كانت قريبه من الخراجيه فهي خراجيه **قوله** صاع وسما بعد انشاء كل من
مانان وسقون دونها **قوله** والجرب الذي يطويها الفتح القصب خاصة **قوله** متصلة
اي متصل اشجار الكرم والتخل بعضها ببعض على وجديكون الارض مشغولة بها كذا في الكفايه
قوله ضعفا اي ضعف الرطبه وهي عشره دراهم وانما خص كل منها بوظيفته لانه كذا
فعله عن صلى الله عليه وسلم بمحض من الصحابه رضوان الله تعالى عليهم اجمعين من غير تكبر
ولان المون متقاي تد والكرم اخفها معنه واكثرها زيادة ونما لانها تبقى على الابد بلا
موت ونوع الزرع اكثر مونه لاحتياجها الى الزراعة والقاء البذر في كل عام والارطاب منها
يبقى عواما ولا يدوم واما ما كانت مونها في مونها ودون مونها المزراع
والوظيفة ستفاوت ستفاوت المون فجعل الواجب في الكرم اهلها وفي الزرع
ادناها وفي الرطبه اوسطها كذا في النهايه كشافا لما في الهدايه **قوله** ما تطوى اي يوضع
الخارج بحسب طاقها وتحتها **قوله** الحرب ستون دراهم اي يكون
ستين طولا او عرضا قل هذا حكايه عن جرب سواد العراق في اراضهم ولتقدير
لانهم في الاراضي الجربا سب الارض تختلف باختلاف البلدان فيعبر في كل بلدة
بمتعارف اهلها كذا في الكفايه **قوله** وفي كتب الفقه اشار الى ان المراد ههنا دار
الكرمان كما خرج به شارح الوقايه يريده ما قبله رابع ملك كسري وهو يريده على

منزل

الارض

الارض

الارض

الارض

الارض

الارض

الارض

الارض

الارض

الارض

الارض

الارض

الارض

هذا هو المتن الذي وجدته في نسخة
الشيخ الفاضل في نسخة
الشيخ الفاضل في نسخة

هذا هو المتن الذي وجدته في نسخة
الشيخ الفاضل في نسخة
الشيخ الفاضل في نسخة

هذا هو المتن الذي وجدته في نسخة
الشيخ الفاضل في نسخة
الشيخ الفاضل في نسخة

نزل بقلوبهم والمعجز وحقق لهم ظاهر وأما المريد فلا بد كغيره بعد ما هدى إلى الإسلام
ووصف على ما استقامت فاستحقاق زيادة العقوبة نقص هذا باب الكتاب فانه تظلمت لهم
لاهم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم معرفة بانه مدين من شخصه ومع ذلك انكره في
اسمه ونقصه في الكتب المنزلة ووقبل منهم الجزية وأجيب بان القياس كان يقتضي
لا يقبل منهم الجزية الا انه ترك بالكتاب ببوله تعالى والذين لا يؤمن بالله الا
وعده الساعية لشرق لان الاسترا والاف حكمه ووجادنا لا يخصه فحان كما ان
تقاتلهم اوليهم اي ان يسلون **قوله** ولا على اهل بيت وهو عبد النصارى **قوله** ان كان
ويشترط ان يكون العقل صحيحا في اكثر السنة **قوله** ومما ذكره في كتابنا ما كان في انفا
كالما كتب والمدير وام الولد فكل ومع في اكثر النسخ خلاف الثاني من امره ومملوك ولا رتبة
في كونه غلطا لا انه لم ينقل في شيء من المعتبرات خلاف الثاني من امره والصبي وانما خلافة
في الامم وامثاله كما سنبينه بعينه هذا **قوله** ان كان له اي كل من الاصم والبرص وكل
المفلوج والشيخ الفاني **قوله** وعندنا ما في الاطلاق قوله صلى الله عليه وسلم خذوا
حالم ولكن ان عثمان رضي الله عنه لم يوظفها على غيره كاستيحصار من العصابة رضي
الله تعالى عليهم اجمعين ولاخراج الارض ليرفع على الاطراف له فكذا هذا لا يوضع على من
لا طاقه له كذا فهم من الهداية **قوله** ويعطى ما لو الت الخ اي اذا سلم من عليه الجزية لو ات
كافرا او عيا وصار ذميا او شخافا لا يستطيع العمل او غير الا بعدد على شيء وبني عليه
الجزية سقطت عنه عند ناسواه كانت هذه العوارض قبل استكمال السنه بعد ما
لعله عليه السلام ليس على مسلم جزية وهو مطلق فيجوز على الاطلاق بل انما يضاف الى
به بعد الاسلام لان كل واحد يعلم ان المسلم ليس عليه جزية فعيان ان يكون المراد انها تسقط
بالاسلام اذ لو لم تسقط لصدق ان على هذا المسلم جزية ولا فها وجبت عقوبة على الكفر
لهذا تسحق جزية وهي الجزاء واحد والعقوبة الكفر تسقط بالاسلام ولا تقام بعد الت
كفا في الهداية والعناية **قوله** خلافا للشافعية وهو يقول ان مات كافر ابدى في السنة
او نصفها او خذ من تركته وان سلم بعد تمام السنه تؤخذ منه ودليله مع جوابنا

الذين في القلوب من مرض
والذين لا يؤمن بالله الا
وعده الساعية
والذين لا يؤمن بالله الا
وعده الساعية
والذين لا يؤمن بالله الا
وعده الساعية

الذين في القلوب من مرض
والذين لا يؤمن بالله الا
وعده الساعية
والذين لا يؤمن بالله الا
وعده الساعية

الذين في القلوب من مرض
والذين لا يؤمن بالله الا
وعده الساعية
والذين لا يؤمن بالله الا
وعده الساعية

مكتشف

مكتشف في المطولات **قوله** هذا بعد او حسنة رحمه الله تعالى اذا مرت على الذم
اعوام ولم يبد الجريه لا سخر هذا لاجره واحدة باعتبار السنه التي هو فيها عند الام
لانها من جنس العقوبات وهي اذا جمعت تدخلت كالحديث ودونها لا يوجب الكل
والسابع معهم وقد كلفهم طيب فلطلب من المطولات وخارج الارض قبل على هذا
الخلاف وقبل لا تدخل فيه اتفاقا والفرق ان الخارج في حالة البقاء موند من
القتات الى معن وهذا اذا اثنى على المسلم ارضا خراجا يجب عليها الخراج فوجب
ان لا تدخل بخلاف الجزية فانها معقوبة ابتداء وبقاء ولهذا لا تخرج في حق المسلم
اصلا والعقوبات تتداخل **قوله** ولا تحدث في كنهه هذا اي في دأب الاسلام
والنوعان هذا النوع عام للفرقة انهم وبغال كنه اليهود والنصارى لم يتقدم وكذلك
كان مطلقا في الاصل ثم غلب استعمال الكنيسة لم يتبع اليهود واليهود لم يتبع
النصارى في الكنه **قوله** ولم اعاده المنهدة لان الابدية لا تنقضي واما
وتغير الامام اياهم عهد الاعادة اليهم كفا في الهداية **قوله** في زينة وهو بكر الزاء المعجزة
والعيشة في الصحاح **قوله** ولا يركب خلا وهو الفرسان في الصحاح **قوله** ولا يعمل
بلاخ اي لا يحمله عطف على فوكا يركب فيكون بسانا القتين من منافي حق السالحي بعد
اياد راسا لان القصد عدم الالتباس وهو ظاهر وقد بين ك فهم من العناية **قوله** ويظهر
الكنيسة وهو يصم الكاف وسكون السين المهملة وكسر التاء المشاة الفوقية وسكون
الياء الساكنة تحتها واخره جميع فان لم يخذ النبي صلى الله عليه وسلم يهود
والنصارى فخران ولا يجوز من جديد لك فكون يدعد احب ما هم في من الرسل
صلى الله عليه وسلم كانوا من رفاق في المدة لا يشبه حالهم فلم يبيع الاحتياج الذي لك
مدي من من رضي الله عنه لما كثر الناس من يهود ومن يعرف وقت الحاجة الى
فامر بذلك بحسن من الصحابة وصولان الله تعالى عليهم اجمعين وكان صوابا قال صلى الله عليه
وسلم اينما دار العين في الحق جبه **قوله** من الامير يمين صفه للزنا وحواله منك وهم من من
الاكل **قوله** ويعلم الخ او يحصل علامة على يمينهم لئلا يتوقف السائل على ايمانهم باقيا لم بالخبر كما

الذين في القلوب من مرض
والذين لا يؤمن بالله الا
وعده الساعية
والذين لا يؤمن بالله الا
وعده الساعية

الذين في القلوب من مرض
والذين لا يؤمن بالله الا
وعده الساعية
والذين لا يؤمن بالله الا
وعده الساعية

الذين في القلوب من مرض
والذين لا يؤمن بالله الا
وعده الساعية
والذين لا يؤمن بالله الا
وعده الساعية

Handwritten text in Arabic script, likely a manuscript page. The text is written in a cursive style and appears to be a continuation of a narrative or a list. The page is numbered '١٥٦' (156) in the top right corner. The text is written in black ink on aged, yellowish paper. The script is dense and fills most of the page.

ثم بعد ذكر الاماات يفتح الكاتب طرفه لبيان افضل تسهيل الى الاول

[illegible][illegible]

عنده

ما يرى و بين ان يكون مقدارها او اكثر منها فحقها كما ادرى عن الاصل **قوله** اي عند
قوله كما لا يطعم المحتاي الهياه فان جاء بها اي صاحبها بعد ما تصدق بها لم يتجاوز ان شاء
 اجاز التصديق وله ثوابها لانه وان حصل باذن الشرع لم يحصل باده فوقف على اجازة
 وان شاء ضمن الملتقط لانه سلم ماله الى غيره بغيره لانه اياه باحد من جهة الشرع وهذا لا ينافي
 الدعاء حقاً للعبد كما في تناول مال الغير حال الخصومة وان شاء ضمن السكين اذ اهلته في
 يده لانه قبض ماله بغيره لانه وان كان ماله ما بعينه اخذه لانه وجد عين ماله كذا في الهداية
 ولقد احسن المصنف في الاجازة حيث عبر عن الملتقط والمسكن معا بقوله لا يذم مع مطابقة
 الواقع حيث صدق اخذ من كل واحد منهما كما لا يخفى **قوله** كما في هبة بمعنى كمال الملتقط
 تصدق لقطه من الهام ما كان صاحبها مختاراً بين الاجازة والضمين هذا التخصيص لبعض شرائع
 الوفاة لكن المتبادر من قول السارح لا فرق في عدم الخزانة المكية كما يسمي متعلق جميع الاحكام
 التي سبقت حتى وجوب دفعها عند خوف ضياعها الى استحقاقه عند عدمه كما هو الحق
 عندي وقد افصح عن هذا الحق الصريح قول مفتي المتكلمين فان التفت بهيمة كذا ونحوه
 ويظهر من قول مالك والسارح ان وجد الثلاثة الاخرى في العتق فالتكليف افضل لان اخذ ذلك
 لصيانتها اذ لم يأخذها الا فترتها السباع وليس في احد الثلاثة المذكور مبياتها لانها
 من قوع العدو وما دفع السباع عن نفسها وقد احتال عدم الرضا من المالك فكم اخذ ونذر
 الترك وليست ان لم يأخذها وانما اتصل اليها يد خائنه فكان اخذها سبباً لصيانتها اخذ
 اخذها مبياتاً لها من التوى ومالي من هو العدو وسبب الضياع كما هو سبب الصيانة عن السباع
 فتعاضدوا لتحقيق بالشاة اسم **قوله** ماله يصطلي به اسمي التي لها منفعة وصلاحية الجوارح
 وفي منها اي من اجزائها لان فداها بقاء العين على ملكه من غير الزام ضرر الدين عليه ولا يوجب
 اي كما يفعل ذلك بالابق **قوله** اذن بالانفاق لانه نصب ناظر او في هذا نظر من الجانبين
 اما من جانب المالك ببقاء عين ماله ومن جانب الملتقط بالرجوع على المالك بما انفق على
 اللقطة وفي الهداية قالوا انما يامس بالانفاق يومين او ثلثة ايام على قدر ما يرى رجاء ان يظهر
 مالها فاذا لم يظهر يومين يبيعها لان النفع الدائم مستأصله فلا نظر في الانفاق من المالك

وعلى قدر قيمته من النفع منه

قوله ولا يرى

قوله ولا يجب بلا حجة اي لا يجبر على ذلك في القضاء والعلامة مثل اناسي وزن الدرهم
 وعدد ما والباط الذي يشد به وعادها **قوله** فتر اي ان كان الملتقط في غير الايام بان
 يتفق بها لما فيه من تحقيق النظر من الجانبين نظر الثواب للمالك في نظر الاستفاد للملتقط **قوله**
 تصدق بمعنى ان المالك يمكن الملتقط في غير الاجور الاستفاد بها لانه مال الغير ولا يباح الاستفاد به
 الا بالبر فانه لا تطلق النصوص واما الا باحد للفقير فله ماله صلى الله عليه وسلم وان لم
 يات صاحبها فليصدق بها والصدقة لا تكون على غنى **قوله** ولو على الصدق ولو على عياله
 وان كان نفسه من الاعتناء والما ذكر في جواز استفاد الملتقط الفقير بها **كتاب الا بقاء**
 ومن فاعل من الاما بالكر وهو الهرب **قوله** لمن قهر اي قد عثر على اخذه **قوله** ضل
 الطريق اي لم يبتد الى طريق من **قوله** قيل احب يعني واصل احبه احب كالاتق
قوله لا يبرح اي لا يترك ولا ينقل **قوله** او من زلوا ولم يله هذا اذا كان في حق المولى
 لما فيه من احواله ملكه واما بعد موته فلا جعل فيها لانه ما اعتققت المولى **قوله** وان لم يجد
 اي وان لم تبلغ قيمة الا بقاء الى ربعين درهما **قوله** تقسطه اي يحاسبه يعني يقيم الاربعون
 على الايام الثلاثة او اقل من السفر فكان لكل يوم ثلثة عشر درهما وثلث درهم واعلم
 ان قوله ولو ادره اربعون درهما ليس على اطلاقه فانه لو كان الرقاب المولى وابنه وكل
 واحد منهم في عياله او احد الزوجين على الاخر فلا جعل لان هؤلاء يتبين عيون بالردة
 في الهداية ولكن لم يذكر فيها جواز **قوله** منه اي من الذي خلفه ليرثه **قوله** وعلى
 الرهن يعني ان كان الا بقاء رهناً فاجعل على الرهن لانه احب اليه بالرد وهي حقاذا
 الاستنفاد منها والجعل عتاقاً لحياء المالك فيكون عليه **كتاب المفقود**
 وهي مستند من الفقهاء الذي هو في اللغة من الاخذ اي يقال فقدت الشيء اي
 افضلته وفقدته اي طلته وكلا المعنيين متحقق في المفقود فقد ضل عن اهله وهم في
 طلبه واما معناه الشرعي فقد اشار المصنف غائب لم يدركه اي لم يعرف له موضع ولا علم
 حتى هو او ميت وقبح في حقه شرع في بيان حكمه في الشرع **قوله** لو وقف
 قطعاي جعل تحت موقوف **قوله** الا بقاء من الرهن بكسر الراء المهملة وهو الرهن والشفقة

فيل القبط والقطه والبرقي
 والمنسود كسب يتجانس بعضا
 بعض من حيث ان في كل منها
 عرقه من اذن والجلد
 والامان الهرب كذا في التاج
 والامان الهرب كذا في التاج
 والامان الهرب كذا في التاج
 والامان الهرب كذا في التاج

لا يبرح بالبروت وهذا اذا كان
 مضموناً بان كانت قيمته مثل الدينار
 او اقل وان كان بعضه اقله فان
 كانت اقل من الدين فيفقده الدين
 عليه واما في قول الرازي ان حقه
 بالقدح المفقود ومما ذكره
 الفقهاء في تحصيله من الجارية
 بالعتاق كذا في التبيين
 نفعية لما في الهداية
 نعم

وانما كان ارفق لانه اهل القادير والنفوس عن حال الاقران انهم باقوا او لا خرج عظم كذا
 فهم من الكافة والمراد بالاقتران اقترانه في البيع لا مطلقا هو الاصح في شرح الفرائض لمظن
قوله فله ذلك اي قطعه الذي جعل موق في فله **كتاب الشراكة** وهو ان يملك
 اثنان عينا او ثلثا او شهرا او استيلا او اياها او وصيده او غيرها **قوله** وركنها اي ركن
 شركة العبد الاجاب بان يقول احد ما سادتك في ثوب كذا مثلا او في عموم التجارات
 والقول بان يقول الاخر قبلت **قوله** وهي اربعة اوجه الاول ان يملك الاثنان في هذا النقص
 فيه نظر لانه يورثهم ان شركه الصانع وشركه الوجوه متغايران في المفاوضة والعنان والاعمال
 في المبيع ما ذكره السخاوي اربعة اوجه الطحاوي ولو لم يكن الا ركن في مخصصهما لهما
 الشراكة على ثلاثة اوجه شركه بالاموال وشركه بالاعمال وشركه بالوجوه وكل واحد منهما
 على وجهين مفاوضة وعنان ويصح بيان المفاوضة والعنان في شركه الاعمال وشركه الوجوه
 انتهى **قوله** في المال الذي يملك فيه الشركة اي يملك الراس مال الشركة كالدراهم والدينار والفلوس
 النافقة ايضا على قولها وقوت مادة مال كالمعروض والديون والعقار حتى لو كان احدهما
 على الناس لا تبطل المفاوضة بالتمتع بالديون **قوله** حرين مالهون فلا يملك في الدين والماكين
 ولا بين الصبيان وان اذن لهما ابوهما ولا بين الحر والمملوك ولا بين الصبي والعاقلة لا يملك
 على الكفالة وهم ليسوا من اهل ذلك انهم من نفس الاكمل **قوله** وتقدر له اربعة اشياء في الشركة
 فان اذن له لو اشترى من راس المال خيرا او خيرا يبيع ولو اشترى من المالك المبيع **قوله** وعقد
 يبيع والتساوي منها في الكالة والكفالة ولا معتبر في زيادة تصرفه في احد ما **قوله** وعند
 مالك والسابع لا يجوز وهو القياس وجه القاس انما تضمنت الكالة بجميع اركانها
 مجزول وكل منها بانقلبه فاسد حتى لو قال في توكيل رجل وكنتك بالشراي وبشرى
 كان فاسدا **قوله** والاستيجار صورته ان يستاجر احد المفاوضين اجرا في تجارة او
 او دابة او شيئا من الاشياء فليجوز ان يأخذ بالاجرة ما يشاء لان الاجان من عموم التجار
 وكل واحد منهما كفيلا عن صاحبه بما يلزمه بالتجارة **قوله** والخلق صورته ما اذا كانت
 عقدت عقدا لمفاوضة شخص ثم خالعت مع زوجها فان لم يملكها من بدل الخلق

قوله فله ذلك اي قطعه الذي جعل موق في فله
 قوله وركنها اي ركن شركة العبد الاجاب بان يقول احد ما سادتك في ثوب كذا مثلا او في عموم التجارات والقول بان يقول الاخر قبلت
 قوله في المال الذي يملك فيه الشركة اي يملك الراس مال الشركة كالدراهم والدينار والفلوس النافقة ايضا على قولها وقوت مادة مال كالمعروض والديون والعقار حتى لو كان احدهما على الناس لا تبطل المفاوضة بالتمتع بالديون
 قوله حرين مالهون فلا يملك في الدين والماكين ولا بين الصبيان وان اذن لهما ابوهما ولا بين الحر والمملوك ولا بين الصبي والعاقلة لا يملك على الكفالة وهم ليسوا من اهل ذلك انهم من نفس الاكمل
 قوله وتقدر له اربعة اشياء في الشركة فان اذن له لو اشترى من راس المال خيرا او خيرا يبيع ولو اشترى من المالك المبيع
 قوله وعقد يبيع والتساوي منها في الكالة والكفالة ولا معتبر في زيادة تصرفه في احد ما
 قوله وعند مالك والسابع لا يجوز وهو القياس وجه القاس انما تضمنت الكالة بجميع اركانها مجزول وكل منها بانقلبه فاسد حتى لو قال في توكيل رجل وكنتك بالشراي وبشرى كان فاسدا
 قوله والاستيجار صورته ان يستاجر احد المفاوضين اجرا في تجارة او او دابة او شيئا من الاشياء فليجوز ان يأخذ بالاجرة ما يشاء لان الاجان من عموم التجار وكل واحد منهما كفيلا عن صاحبه بما يلزمه بالتجارة
 قوله والخلق صورته ما اذا كانت عقدت عقدا لمفاوضة شخص ثم خالعت مع زوجها فان لم يملكها من بدل الخلق

عند القصد

قوله والاستيجار صورته ان يستاجر احد المفاوضين اجرا في تجارة او او دابة او شيئا من الاشياء فليجوز ان يأخذ بالاجرة ما يشاء لان الاجان من عموم التجار وكل واحد منهما كفيلا عن صاحبه بما يلزمه بالتجارة

يلزم من كذا في الكفالة **قوله** وكما سبقه واعادة الجان هنا يحتاج الى كسوف لاصل
قوله فله ذلك اي قطعه الذي جعل موق في فله **قوله** ما يبيع اي ما يبيع فيه الشركة كالدراهم
 والدينار **قوله** موط في الهبة في التخصيص اشكال لان الدليل عليه جار في الار
 انما هو انه اذا لم تقبض التقويم تبطل المفاوضة لان الذي لا يصلح ان يكون راس مال
 لها فاذا قبض المال لان او زاد مال احدهما من جنس راس مال المفاوضة فتبطل المفاوضة
 بهذا وان لم يفتي الثقلين وبهذا وضع ان قوله في الكفالة ووصل الى يد يبيع
 الى الهبة والارث فله في الكفالة **قوله** اي في ارض العرض هذا التخصيص
 غير مستقيم لان الهبة انما كذلك كما هي في كونها موط لعل الشارع
 لم يرد فيها تقى مقابلة فليست **قوله** وتضمن وهو كبر العيان باخوف من قوله عن له
 اي طهره ان يشارك بعض ماله **قوله** وهي شركة في كل جان او في عا او هذا الجان
 صاحب العتلة وحده وفي كل موضع لم تضع المفاوضة لفقدانها ولا يشترط
 في العنان كان عتلا باسجماع سابط العنان او هو قد يكون خاصا وقد يكون عا
 انتهى **قوله** ولا يكون للزوج مساويا والعكس وهو ان يكون للزوج مساويا والمال
 ومعناه ان يشترط الاكثر للعامل منها او اكثرهما عا وان شرطاه للعاقلة ولا فلهما عا فلا
 يجوز في التبيين **قوله** خلافا لروا الشافعي وما يقرر ان السريكين يستحقان
 الزوج على قدر ما لهما ولا يجوز ان يستخرط خلافا **قوله** لا يبيع اي لا يبيع في احد ما
 يملكه النافع ماله من وجده ولا يملك الشريك اي لا يملك احد ما من الشريكتان
 الا بالبعد عن هذا على بعد ذكر المال العايد منه فتصح المفاوضة بالتحقق في من هذه
 لان ذكر المال ليس بواجب فيها فانما يجوز في شركة الصانع والوجوه ولا يبر في المال
 انهم من كلام الاكمل **قوله** والقول في النافقة اي الراجحة من نفق البيع نقا بالذات راجع
 في حاج **قوله** والعرض والمخصص جاز عقدا لشركة بالنفقة بقولنا انما لا يجوز في
 النافقة فثبت ان الحيلة في تزويج الزوجين من غير علمهم فقال والعرض **قوله** بعد ما
 كل وانما الجنيح الى هذا البيع لانه بالسع صادره ملك حتى لا يجوز لكل واحد منهما ان يبيع

فلهما ان يبيع خاص والمفاوضة ما يبيع
 ويراد من العنان كالمبيع
 اثبات معنى النص

قوله فله ذلك اي قطعه الذي جعل موق في فله
 قوله وركنها اي ركن شركة العبد الاجاب بان يقول احد ما سادتك في ثوب كذا مثلا او في عموم التجارات والقول بان يقول الاخر قبلت
 قوله في المال الذي يملك فيه الشركة اي يملك الراس مال الشركة كالدراهم والدينار والفلوس النافقة ايضا على قولها وقوت مادة مال كالمعروض والديون والعقار حتى لو كان احدهما على الناس لا تبطل المفاوضة بالتمتع بالديون
 قوله حرين مالهون فلا يملك في الدين والماكين ولا بين الصبيان وان اذن لهما ابوهما ولا بين الحر والمملوك ولا بين الصبي والعاقلة لا يملك على الكفالة وهم ليسوا من اهل ذلك انهم من نفس الاكمل
 قوله وتقدر له اربعة اشياء في الشركة فان اذن له لو اشترى من راس المال خيرا او خيرا يبيع ولو اشترى من المالك المبيع
 قوله وعقد يبيع والتساوي منها في الكالة والكفالة ولا معتبر في زيادة تصرفه في احد ما
 قوله وعند مالك والسابع لا يجوز وهو القياس وجه القاس انما تضمنت الكالة بجميع اركانها مجزول وكل منها بانقلبه فاسد حتى لو قال في توكيل رجل وكنتك بالشراي وبشرى كان فاسدا
 قوله والاستيجار صورته ان يستاجر احد المفاوضين اجرا في تجارة او او دابة او شيئا من الاشياء فليجوز ان يأخذ بالاجرة ما يشاء لان الاجان من عموم التجار وكل واحد منهما كفيلا عن صاحبه بما يلزمه بالتجارة
 قوله والخلق صورته ما اذا كانت عقدت عقدا لمفاوضة شخص ثم خالعت مع زوجها فان لم يملكها من بدل الخلق

قوله فله ذلك اي قطعه الذي جعل موق في فله
 قوله وركنها اي ركن شركة العبد الاجاب بان يقول احد ما سادتك في ثوب كذا مثلا او في عموم التجارات والقول بان يقول الاخر قبلت
 قوله في المال الذي يملك فيه الشركة اي يملك الراس مال الشركة كالدراهم والدينار والفلوس النافقة ايضا على قولها وقوت مادة مال كالمعروض والديون والعقار حتى لو كان احدهما على الناس لا تبطل المفاوضة بالتمتع بالديون
 قوله حرين مالهون فلا يملك في الدين والماكين ولا بين الصبيان وان اذن لهما ابوهما ولا بين الحر والمملوك ولا بين الصبي والعاقلة لا يملك على الكفالة وهم ليسوا من اهل ذلك انهم من نفس الاكمل
 قوله وتقدر له اربعة اشياء في الشركة فان اذن له لو اشترى من راس المال خيرا او خيرا يبيع ولو اشترى من المالك المبيع
 قوله وعقد يبيع والتساوي منها في الكالة والكفالة ولا معتبر في زيادة تصرفه في احد ما
 قوله وعند مالك والسابع لا يجوز وهو القياس وجه القاس انما تضمنت الكالة بجميع اركانها مجزول وكل منها بانقلبه فاسد حتى لو قال في توكيل رجل وكنتك بالشراي وبشرى كان فاسدا
 قوله والاستيجار صورته ان يستاجر احد المفاوضين اجرا في تجارة او او دابة او شيئا من الاشياء فليجوز ان يأخذ بالاجرة ما يشاء لان الاجان من عموم التجار وكل واحد منهما كفيلا عن صاحبه بما يلزمه بالتجارة
 قوله والخلق صورته ما اذا كانت عقدت عقدا لمفاوضة شخص ثم خالعت مع زوجها فان لم يملكها من بدل الخلق

قوله فله ذلك اي قطعه الذي جعل موق في فله
 قوله وركنها اي ركن شركة العبد الاجاب بان يقول احد ما سادتك في ثوب كذا مثلا او في عموم التجارات والقول بان يقول الاخر قبلت
 قوله في المال الذي يملك فيه الشركة اي يملك الراس مال الشركة كالدراهم والدينار والفلوس النافقة ايضا على قولها وقوت مادة مال كالمعروض والديون والعقار حتى لو كان احدهما على الناس لا تبطل المفاوضة بالتمتع بالديون
 قوله حرين مالهون فلا يملك في الدين والماكين ولا بين الصبيان وان اذن لهما ابوهما ولا بين الحر والمملوك ولا بين الصبي والعاقلة لا يملك على الكفالة وهم ليسوا من اهل ذلك انهم من نفس الاكمل
 قوله وتقدر له اربعة اشياء في الشركة فان اذن له لو اشترى من راس المال خيرا او خيرا يبيع ولو اشترى من المالك المبيع
 قوله وعقد يبيع والتساوي منها في الكالة والكفالة ولا معتبر في زيادة تصرفه في احد ما
 قوله وعند مالك والسابع لا يجوز وهو القياس وجه القاس انما تضمنت الكالة بجميع اركانها مجزول وكل منها بانقلبه فاسد حتى لو قال في توكيل رجل وكنتك بالشراي وبشرى كان فاسدا
 قوله والاستيجار صورته ان يستاجر احد المفاوضين اجرا في تجارة او او دابة او شيئا من الاشياء فليجوز ان يأخذ بالاجرة ما يشاء لان الاجان من عموم التجار وكل واحد منهما كفيلا عن صاحبه بما يلزمه بالتجارة
 قوله والخلق صورته ما اذا كانت عقدت عقدا لمفاوضة شخص ثم خالعت مع زوجها فان لم يملكها من بدل الخلق

ففي حبيب الآخر ثم العقد بعد ذلك حاروت شركة عقد صحيح ان يصير لكل واحد منها
 في نصيب واحد فبعد البيع يصير نصف مال كل واحد منهما مضموناً على صاحبه بالثمن فكروا
 الحاصل من المالكين ربع ما ضمن بخلاف ما اذا لم يبيعوا في البقيين **قوله** وانما احتاج الى
 عقد الشريك بعد ثبوت شركته ملكاً بالبيع المذكور **قوله** وشركه الضائع وليس شركه
 الاعمال وهذا مستلزمه وصحت **قوله** فتنسخ أي شركة الرجوع **قوله** ومطلقاً أي في الثلاثة
 أي في الرجوع عن قبل لفظ المفاوضة وسرابطها صار عتاقاً لانه مطلقه ينصرف اليه كونه
 معتاداً بين الناس **قوله** ولا تجوز الشركة سرور في بيان الشركة الفاسدة الاختطاف
 من الخطب والثاني من الجشيش والثالث من الصيد يعني لا تجوز الشركة في كل ما كان كالملك
 وكما جتنا والآخر من الجبال وكما تكون في انما تنضم التكيل وهو ثابت ولا يبدل المصروف
 هو ثابت الموكل ولا يصح هنا هذا المعنى ان الوكيل عليه بلا اذن الموكل فكل الذي يدخل
 الشركة هذا ذنبه في سرور والهداه **قوله** واحصل الى كل واحد من الشرك من الأ
 وفيه بلا عمل من الآخر ولا اعانته فله لانه لما ثبتت الشركة يثبت للملك الآخر **قوله** ولا
 أي الجاهل الجامع اجتمع وان زاد على نصف ثمنه **قوله** وللآخر رايه والمراد هاهنا من الذي
 معنونه يعال لها ما لغيره من شركه اب من ذلك **قوله** وعليه أي على السقاجين على الآخر
 ان عليه اجر الرأيه ان كان صاحب بخل واجمع بخل ان كان صاحب الرأيه **قوله** ويكون
 النسخ نصفين يعني ان استحقاق زيادة النسخ بالتسميه ودر بطلت لفساد العقد
 لكونه واجب الدفع فصار كالتسميه لم توجد اصلاً فبقى النسخ تابعاً للمالك في الياسيه
قوله ولا الكساي بالتعاقب **قوله** اذا جهل اداء الاول في مفتي الثقليين وفي الزاوية
 لا يضمن اداء شركه او لا هو الصحيح عندهما **قوله** فمن كل نصيب الآخر يعني عند الاعظم
 خلافاً لما **قوله** دخلت يعني ان شركه المفاوضة تقتضي دخول مالك يستثنى كالمعلم
 والكسوة تحتها وشركه الجار به ليس مستثناة فتدخل تحتها لانها لا يمكن تغيير مقتضى
 الشرك مع بقائها المسمى اسمها والشروط المتفاوت بينهما في ملك المسمى لم يتغير مع بناء
 عقد الشركة فان دسل لو كانت وافقه على الشر ككيف كان يحل وطناً حسب

قوله ولا تجوز الشركة سرور في بيان الشركة الفاسدة الاختطاف من الخطب والثاني من الجشيش والثالث من الصيد يعني لا تجوز الشركة في كل ما كان كالملك وكما جتنا والآخر من الجبال وكما تكون في انما تنضم التكيل وهو ثابت ولا يبدل المصروف هو ثابت الموكل ولا يصح هنا هذا المعنى ان الوكيل عليه بلا اذن الموكل فكل الذي يدخل الشركة هذا ذنبه في سرور والهداه قوله واحصل الى كل واحد من الشرك من الأ وفيه بلا عمل من الآخر ولا اعانته فله لانه لما ثبتت الشركة يثبت للملك الآخر قوله ولا أي الجاهل الجامع اجتمع وان زاد على نصف ثمنه قوله وللآخر رايه والمراد هاهنا من الذي معنونه يعال لها ما لغيره من شركه اب من ذلك قوله وعليه أي على السقاجين على الآخر ان عليه اجر الرأيه ان كان صاحب بخل واجمع بخل ان كان صاحب الرأيه ويكون النسخ نصفين يعني ان استحقاق زيادة النسخ بالتسميه ودر بطلت لفساد العقد لكونه واجب الدفع فصار كالتسميه لم توجد اصلاً فبقى النسخ تابعاً للمالك في الياسيه قوله ولا الكساي بالتعاقب قوله اذا جهل اداء الاول في مفتي الثقليين وفي الزاوية لا يضمن اداء شركه او لا هو الصحيح عندهما قوله فمن كل نصيب الآخر يعني عند الاعظم خلافاً لما قوله دخلت يعني ان شركه المفاوضة تقتضي دخول مالك يستثنى كالمعلم والكسوة تحتها وشركه الجار به ليس مستثناة فتدخل تحتها لانها لا يمكن تغيير مقتضى الشرك مع بقائها المسمى اسمها والشروط المتفاوت بينهما في ملك المسمى لم يتغير مع بناء عقد الشركة فان دسل لو كانت وافقه على الشر ككيف كان يحل وطناً حسب

كان يحل وطناً كما يحل اذا ذهب نصيبه بعد الشراء بغير اذن في الاكسليه ٥٥
كتاب الوقف وهو في الاصل مصدر وقفه اذا حبسه وقفاً ومنه
 بنف وقفاً يتعدا ولا يتعدا ومنه وقف عقار على كذا أي حبسه عليه ويطلق
 على الوقف ما قلده كضرب الامس مضموناً وبه وفي الشرع عند الاعظم ما ذكره المصنف قوله هو
 حبس العين **قوله** كالمعار يد حتى يجرى رجوعه فندى وقت شاء ويورث عنه
 اولادك ويبيع ويوهب في الن يلعى **قوله** على ملك الاساء على حكم ملك الله تعالى فنزل
 ملك الوقف الى الله تعالى على وجه يعود نفعه الى العباد فيلزم ولا يباع ولا يورث
 والراي بالزوم ان لا تجوز الوقف ابطاله في حياته ولا يورثه بعد موته قال
 صاحب الهداية ولا حاجة ماسة الى ان يلزم الوقف من ليصل فراه اليه على الدوام
 وقد امكن دفع حاجته باسقاط الملك وجعله مستقلاً اذ له نظيره في الشرع وهو المسجد
 فيجعل كذلك وقال الاكمل ان قوله اذ له نظيره الزليان في استبعاد ان يخرج من ملك
 الوقف ولا يدخل في ملك غيره فان اتخذ المسجد لازماً بالاتفاق وهو خارج لذلك
 البقعة من ملك فغير ان تدخل في ملك آخر ولكنها تقييد بحسب نوع قربتها
 فذلك في الوقف انتهى **قوله** فالوقف على الفقراء تفرج على مذهب الاعظم
 السقايه موضع اعد في الطرقات فيملا بالماء لينتفع به ابناء السبيل والخان الذي
 يبنى التجار في الامصار والى باط واحد الر باطات المبيته في الطريق لا تنفع
 المسافرين والمقبره بفتح الباء والضم واحدة المقابر من قبرت الميت اذا دفنته كذا
 سمح لي من تتبع كتب اللغات من موارد استعمال هذه الكلمات في المعبريات وانما
 اوردها في السبيل ههنا مع ان موضعها في الهداية اواخر الكتاب ليدل بقوله الا ان
 الا ان يحكم حاكم على احتياج لزوم وقفه هذه الاشياء على حكم الحاكم باستثناء واحد
 والآخر الى حيث ما ذكر صاحب الهداية لاحتاج الى ذكر الاستفيد من هذه الامتناء
 لهذه المسئلة خاصة بعد ذكره لمصلحة سائر الاوقاف كما وقع في الهداية وانما
 عطف على وقف الفقراء سائر الاشياء المذكورة لاختلافها صوراً وحكاماً لان صور

قوله ولا تجوز الشركة سرور في بيان الشركة الفاسدة الاختطاف من الخطب والثاني من الجشيش والثالث من الصيد يعني لا تجوز الشركة في كل ما كان كالملك وكما جتنا والآخر من الجبال وكما تكون في انما تنضم التكيل وهو ثابت ولا يبدل المصروف هو ثابت الموكل ولا يصح هنا هذا المعنى ان الوكيل عليه بلا اذن الموكل فكل الذي يدخل الشركة هذا ذنبه في سرور والهداه قوله واحصل الى كل واحد من الشرك من الأ وفيه بلا عمل من الآخر ولا اعانته فله لانه لما ثبتت الشركة يثبت للملك الآخر قوله ولا أي الجاهل الجامع اجتمع وان زاد على نصف ثمنه قوله وللآخر رايه والمراد هاهنا من الذي معنونه يعال لها ما لغيره من شركه اب من ذلك قوله وعليه أي على السقاجين على الآخر ان عليه اجر الرأيه ان كان صاحب بخل واجمع بخل ان كان صاحب الرأيه ويكون النسخ نصفين يعني ان استحقاق زيادة النسخ بالتسميه ودر بطلت لفساد العقد لكونه واجب الدفع فصار كالتسميه لم توجد اصلاً فبقى النسخ تابعاً للمالك في الياسيه قوله ولا الكساي بالتعاقب قوله اذا جهل اداء الاول في مفتي الثقليين وفي الزاوية لا يضمن اداء شركه او لا هو الصحيح عندهما قوله فمن كل نصيب الآخر يعني عند الاعظم خلافاً لما قوله دخلت يعني ان شركه المفاوضة تقتضي دخول مالك يستثنى كالمعلم والكسوة تحتها وشركه الجار به ليس مستثناة فتدخل تحتها لانها لا يمكن تغيير مقتضى الشرك مع بقائها المسمى اسمها والشروط المتفاوت بينهما في ملك المسمى لم يتغير مع بناء عقد الشركة فان دسل لو كانت وافقه على الشر ككيف كان يحل وطناً حسب

قوله

لى يوسف في غاية الطهر لانه لم يشترط اصلا القبض ولا اتمامه الذي هو القسمة وما
وجد قول محمد فهو قياس وقيل المشاع فما لا يحمل القسمة على هبه المشاع وصدقته
الخاصة المسلمة الى الفقير وجعلت مملوكة له وشبه لا يمنع الشروع فكذا في الصدقة
الموقوفه وهو التي لم يملكها الموقوف عليه الا انه تصدق عليه بنفقة في البيانه
قوله وجعل غله اى صح جعل الواقف غله الوقف لنفسه او جعل الولايه اليه
عند بلوغه سخره لافادته واداءه وصرفه في التخلل وصدر الشهد القوي على قول بلوغه
ترغب للناس في الوقف وجده قولنا روى ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يأكل من صدقة
الموقوفه ثم اكل الواقف لا يخرج من ان يكون بشرط او لا الثاني لا يلزم بالاجماع فتعين الاول
فدل على صحة الشرط وجده قولنا قياس على الصدقة المسلمه فانه لا يجوز ان يملكه قدرا
منه للفقير على وجه الصدقة بشرط ان يكون بعضه له لعدم الفائدة لا انه يكون مملوكة له من
فكذا الصدقة الموقوفه الا ترى انه لو جعل ارضه مسجدا او جعل شيئا منه لنفسه اخرج
فكذا هذا هنا وجوابي يوسف عنه ان الوقف ازاله الملك الى الله تعالى فاذا شرط البعض
او الكل لنفسه فقد جعل ما صار مملوكا لله تعالى لنفسه لا ان يجعل ملكه لنفسه وهذا
جائز كما في الخان والمقره ونحوهما وما جعل الولايه لنفسه فقال ان يلحقه جائز بالاجماع
لان شرط الواقف معتبر في اعيان النقص من غير ان عند محمد يملكه تركه لولا لايه لان التلخيص
شرط عند فقهاء ارجحيا والى يوسف رحمه الله ان المولى انما يستفيد الولايه من حيث
الشرط وسحيل ان لا يكون له الولايه وهو يستفيد منه وقال بعض شراح الوقف لا يجد
خلافا بين الثاني والراى في الكتب التي طاعتها الا فيما اذا لم يشترط الولايه لنفسه وسلم الوقف
الى التولية هل يكون الواقف ولايه ام لا فقال الثاني له الولايه وقال قوم لا يكون له ولايه عند
الثاني لا اذا شرط الاخراج عن ملكه ولو شرط الواقف الولايه لنفسه وكان متما غير مملوك
الوقف فلقا حتى ان يحرسه من يده ولو شرط الواقف الولايه لنفسه وان لا يكون للقاضي
ولا السلطان ولايه من يدها من يده ويؤاخذ من غير ولو جعل الواقف ولايه الوقف لرجل
فالولايه كما شرط وان اراد اخرج فله ذلك ولو شرط ان ليس لها اخراج القيم فالشرط باطل كما

هذا هو الوجه في صحة الوقف بشرط
الولايه لانه لو شرط الواقف
الولايه لنفسه لم يملكها
فانما هو كمن شرط ان لا
يملكه غيره فله ذلك
ولو شرط الواقف
الولايه لغيره لم يملكها
فانما هو كمن شرط ان لا
يملكه غيره فله ذلك
ولو شرط الواقف
الولايه لغيره لم يملكها
فانما هو كمن شرط ان لا
يملكه غيره فله ذلك

هذا هو الوجه في صحة الوقف بشرط
الولايه لانه لو شرط الواقف
الولايه لنفسه لم يملكها
فانما هو كمن شرط ان لا
يملكه غيره فله ذلك
ولو شرط الواقف
الولايه لغيره لم يملكها
فانما هو كمن شرط ان لا
يملكه غيره فله ذلك
ولو شرط الواقف
الولايه لغيره لم يملكها
فانما هو كمن شرط ان لا
يملكه غيره فله ذلك

فانما هو الوجه في صحة الوقف بشرط
الولايه لانه لو شرط الواقف
الولايه لنفسه لم يملكها
فانما هو كمن شرط ان لا
يملكه غيره فله ذلك
ولو شرط الواقف
الولايه لغيره لم يملكها
فانما هو كمن شرط ان لا
يملكه غيره فله ذلك
ولو شرط الواقف
الولايه لغيره لم يملكها
فانما هو كمن شرط ان لا
يملكه غيره فله ذلك

في الكسبي لا بشرط ان ليستبدل اى صح شرطه انما قال خاسدا سان الى اوردى عن
محمد بن ان الوقف جائز والشرط باطل وقد نقل صاحب البيان ان استبدل الوقف
الادويه عن لى يوسف بناء على توسعة مذهبه في الوقف حتى لو شرط ان يبيعها في شهر
بشهر او في اخرى كان جائزا للشرط والوقف عند صحيح به في الخلاصة وجده قول محمد بن هذا
الشرط لا يورث في المنع من رواله والوقف يقيم بدالك ولا يقدم به معق الثابت في اصل الوقف فيتم
الوقف ليس وطه ويقتضى الاستبدال لمرطافا سدا فكون باطلا في نفسه كالمسجد اذا شرط ان
به او شرط ان يصلى فيه قوم دون قوم فالشرط باطل واتخاذ المسجد صحيح فنداسله وقد مر صاحب
الخلاصة ان الفرض على قول لى يوسف عن الربيع وهو يبيع الراد والحق المملوك وسهبا ياء
ساكنه فشاء تحققة الثواب الزيادة كذا في الصحاح **قوله** وسرط الخادم اى لا يملك الموقوف عند المظلم
والراى حتى يجعل الخادم لوجهه لا ينقطع مثل ان يموله كذا وكذا ثم على فقهاء المسلمين حيث وجد
مثلا وان كان الباقي اذ اسمي جبهه تنقطع مثل ان يعف على اولاده وامهات اولاده جاز وصال
بعد ما للفقهاء وان لم يبيعهم لهما ان موجب الوقف ذوال الملك الى الملك وكل ما كان ذ
الملك بدون التملك فانه يتايد كالعق فوجب الوقف متايدا واذا كانت الجبهه سوهم
انقطاعا على مقتضاه ولهذا كان التوقف مطلا له لا ينافي وجبهه كالتوقف في البيع
ان للمع من الوقف وهو التفرق الى الله تعالى هو من فاعليه فما اذا جعل على جبهه تنقطع لاد
التقرب زيادة في الصوف الى جبهه تنقطع ولغير الجبهه متايدا فيصير في الجبهه **قوله**
وصا لعقار يعال له دار ولا عقار اى اصل الدار في الجبهه والدار متعنه الارض يتعنه
كانت او غير متعنه في الساسه وقوله لا المنقول على الاطلاق مقتضاه وجها
خيلا او غير تعال فانه او لا قول المظلم وامهات لى يوسف يجوز بيعا للعقار وذكر
شيخ الاسلام خواهر زاده في بسوط انه اذا وقف الموقوف معصم اذا كان خلا او سلا حيا
بعد وفاته يسل الله تعالى فانه يجوز ان يبيعها ما عند الثاني والراى الى هذا شارحا
الهداية في لى يوسف مع محمد في جواز حبس الخيل والسلاح على اقل الشايخ وامهات
ما بين الخيل والسلاح من المنقول معصم اقل يصح اقل شيخ الاسلام في بسوط

هذا هو الوجه في صحة الوقف بشرط
الولايه لانه لو شرط الواقف
الولايه لنفسه لم يملكها
فانما هو كمن شرط ان لا
يملكه غيره فله ذلك
ولو شرط الواقف
الولايه لغيره لم يملكها
فانما هو كمن شرط ان لا
يملكه غيره فله ذلك
ولو شرط الواقف
الولايه لغيره لم يملكها
فانما هو كمن شرط ان لا
يملكه غيره فله ذلك
ولو شرط الواقف
الولايه لغيره لم يملكها
فانما هو كمن شرط ان لا
يملكه غيره فله ذلك

[illegible]

١٠٠
 في هذا اليوم من شهر ربيع الثاني سنة ١٢٠٠
 حضر في مجلسي القضاة والفقهاء
 في دار القضاء العالي
 في مدينة القاهرة
 في يوم الاثنين
 في شهر ربيع الثاني
 سنة ١٢٠٠
 حضر في مجلسي القضاة والفقهاء
 في دار القضاء العالي
 في مدينة القاهرة
 في يوم الاثنين
 في شهر ربيع الثاني
 سنة ١٢٠٠

This image shows a blank, aged, light brown page, likely an endpaper or flyleaf of a book. The paper has a textured, slightly mottled appearance with various creases, discolorations, and small dark spots, characteristic of old paper. The left edge of the page shows the binding of the book, and the overall color is a warm, yellowish-brown.

This image shows a blank, aged, light brown paper cover or endpaper of a book. The paper has a textured, slightly mottled appearance with various shades of tan and brown. There are several small, dark spots and fibers visible throughout the material, characteristic of old paper. The left edge of the image shows a dark vertical strip, likely the binding or the edge of the book's pages.

هنا

کلمات

ان يكون هذا شرطاً للقول انهم جميعاً اعداء
 ومن لم يخضعوا للحاكمية والتطاع منه
 ان يكون متتابعاً بغيره فقصيه
 من الملقب بالابا فلا



10

نقد

نقد

بمعونه المقام فيكون تقدير الكلام هكذا فان قبض شتره فادعى بالرجوع الى المسمى على دفع الشيء ولم يحجب البائع
قبول البيع حتى يحلف بايعة فيقيم بينه فخذف الثمن بالماله ويقرب عليه بطريق الفقه التفسير التفسير كما ذهب
اليه بعض الفسري في تفسير قوله تعالى يوم ياتي بعض ايات ربك فيسفع نسا ايعاها لم تكن امنين قبل او كيف
ايماها خجل حين قال والحق لا ينفع نسا ايعاها ولا عملها لم تكن امنين وكسبت في ايعاها قال الامام القائل
علقتما بنتا وما باردا فقتلن وسقيتهما ماء باردا ونحوه يقول ان استصعاب الشارح نصب او يقيم بناء
على خصيصة تركيب المعنى وما باردا تكمل التحولات في التقدير ان فاسع لا يضيغه ما ذكره بوجدين الوجه
قوله فينتهي عدم الرجوع قيل اذا انتهى عدم الجبر حتى لا يستلحق ارتفاع النقيض من اقل هذا الى
على عدم تصد المقام حيث يفر من التقوى به من ليس له ادنى تميز من العلم **قوله** ثم حلف بايعة الخ واعلم
ان التحليف على فعل الغير يكون على العلم مطرد في جميع المسائل الا في دعوى ابقاء الشيء وقد اوردوا على التناثر
يخلف على التناثر ان البائع يدعى تسليم البيع لها كما التزمه فالاستحالة في المعنى يرجع الى فعله
قوله يحلف بايعة الخ انما اقامه وانما يخلف البائع بها العلم لانه على فعل الغير الذي هو العبد بعد
التسليم فان حلفه بغيره كان كالتسليم فحلفه على ان يملكه يكون عند **قوله** ان القيد لا يوجب ابطال
الزايغ وقيل لا يخلف لان التحليف شرع لادفع خصوصية حقيقة الاستحالة وان حلفه بالبائع انما يقع
الخصوصية بينه وبين شخص آخر فادعى كل من ادين يتحقق العيب الجاهل فحلفه بها بان هذا العيب
كان عند البائع ويحتاج الى استحالة دونه لغرض **قوله** فالقول للقاتل ان لا يعرف ما قبض من كذا بغير
الزائد **قوله** على من ادينه ان كان كون المبيع شيئين امانة ظاهرة على ان القبض كذا لان العقد عليه ما سب
مطلق لقبضها **قوله** فقبل القبض لا يوجب لان القبض شيئا بالعقد حيث ان القبض يثبت قبل القبض
ومثل اليك ان العقد يثبت على القيد والغرض من القيد ملك التصرف في اليد والفرق في القبض
كالفرق في العقد كما قال ابو حنيفة اذ يدين العبد من قبل ان يملكه احداهما **قوله** وبعد القبض يوجب
قال ذو الفقار بينه وبين التفرق قبل القبض لانه لا يعرف من مال العادة حتى يضمن العبد للركن
فاشبه ما قبل القبض بجامع دفع الخروط اذا قبضها جميعا عند التصفية والتفريق بعد
غيره ان قبل هذا الاختلاف في شيئين يمكن ان يراهما باالافتناع كالعبد اذا لم يكن كذا وكذا
الخلف وحصل على الباقين بينهما او بعضها **قوله** والاستحقاق لا يمنع الجواب سؤال العبد

فكان البيع في دين وقفا
لأنه أحق بالبيع من غيره
بل ومنه كونه كالميراث
خاصة كذا في كتاب
مسألة

تقديره ان يقال استحقاق الخیار في رد الباقي يستلزم تقريظ الصفقة قبل التمام لان ما لها بالرضا المستحق
ليكن باجاء وتوجيه الجواب ان الاستحقاق لا يمنع ثبوتها لانه برضا العاقد لا المال لان العقد حق
العاقد فاما المستدعي تمام رضاه بالاستحقاق لا ينتفي ذلك **قوله** وهذا الى كون الاستحقاق
برجاء الرد يرشد لهذا الى تمام الصفقة محتاج الى رضی العاقد فوض المبيع لتمام واحد مما يرجع تمام
قوله اما التوجه اذا كان المبيع ثوبا وقد قبض المشتري ثم استحق بعض الثوب فله المشتري الخيار في رد الباقي
لان التخصيص في الرد يجب ان يرضخ بالية في الخارج وان عرض عليه ان الاستحقاق عيب جديد يحدده
يد المشتري ومثله يمنع الرد بالعيب جباية لانه ليس حادث في يد المشتري بل كان في يد البائع حيث ظهر
قوله ومداواة العيب هي رضا بالعيب الذي يدعيه البائع لان الرضا لا يستلزم رضا بالان **قوله**
قوله ولا بد منه لصحة نقل الدابة كونه ناشئ من الاستحقاق القايما لعجز الركب عن المشي لصعقته كبريحي ذلك
واعلم ان هذا العيب مختص اذا كان الركب البقي او اشراسا الركوب للرد فلا فرق فيه بين ان يكون يدعي
لا الركب ضبط الدابة وحفظها من دونه غير **قوله** الرد في صورة القطع المتأخر من هذا الاسلوب
بين الرد في هذه الصورة مع ان له ان يسكه ويرجع بنصف الثمن عند الاعطال لان اليد من الذي نصفه فامل
قوله لصحة رد العيب في غير الخلاف يظهر فيما اذا اشك وهو ان يوجب القتل والتقطيع بطل حقه عند ان العلم
بالاستحقاق يمنع الرجوع وبطل عند العلم بالعيب جباية كذا في البين **قوله** كما اشترى جاهلا
وام يعلم بالحل وقت الشراء القبض فان **قوله** بخلاف العرج الذي لا يعلم عاقلا في مثله الحال يعرف
سلما الى المسئلة كما قال لان حمل الشيء هناك حتى ان الشايع على السبيل الذي كان عند البائع يوجب انفصال
اليد من الثمن بل الفاعل عند اليد الى السلامه في جوبه اشترى له امره وهو ان ذكر قوله او ما عذره فالمشترى
يرجع البائع بكل الثمن لان الثمن الحادة كما هو منه فيه فيما اذا اقتضى العيب المشتري **قوله** غدا يبيع
اقول التخصيص به هنا وفي الجواب ليس بعد تمام اتفاق المظن مع ان الاكل صحيح باقائه احشال
المبيع من البراءة من كل عيب صحيح في العيب وعددها وان علمه البائع ولم يعلمه في عيب المشتري ولم يقف
اشارته الى امره او كان عند العقد والقبض او حدث بعد العقد قبل القبض غدا يبيع حقه ولو يصفه
في عيابه وقال محمد لا يدخل الحادث قبل القبض هو رد وايه من **قوله** ثم هذا البراءة احتراز عما
لو قاله هذا العيب على ان يرضى من كل عيب لا يرضى من الحادث لاجتماعه لانه لما قال ان اقتصر العرج كذا في

This image shows a blank, aged, light brown page, likely an endpaper or flyleaf of a book. The paper has a textured, slightly mottled appearance with some minor discoloration and small dark spots, possibly due to age or handling. There is no text or other markings on the page.

[illegible]

هذا هو الحق الذي لا يمتنع عليه
فان قيل ان البيع لا يفسد الا بالفساد
فان قيل ان البيع لا يفسد الا بالفساد
فان قيل ان البيع لا يفسد الا بالفساد

باب البيع الفاسد قد علم الصحيح بنوعه من الاثم غير الاثم على الفاسد لانه هو المباد
الباطل الفاسد مع انه يبا بالباطل كما ترى لكثرة وقوعه بعدد اسبابه لان اثم من جرد في الفاسد
والباطل بخلافه فانه ليس بجور في الفاسد فكان هذا التلخيص نظير تلخيصه في الباطل وقاطعة بكونها الصلوة بدينه
ولا يجوز صانع الزكوة والكرامة ثم محال عدم الجور اذا في الزكوة وقد جعل في الدار ايد الفاسد مثالا للكرامة
وهو ان يكون ثوبا باصلا وفيه كراهة من شئ اخر غير شئ كان الفاسد شاملا للكل الفاسد فالتصديق
والباطل فالتصديق اصل والوصف المذكور ثابت صف الكمال فيكون في الوصف من جرد في الكمال او في
خلافه في ركن البيع فهو مطلقا او رده في غير التسليم التمس الواجبين بدو الاستماع المقصود عدم الاعلان
عن شئ لا يقتضيه وغير ذلك من فساد وعلى هذا التفصيل المسائل المذكورة في الشرح حيث قال فيخرج الترتيب وفي
القول لا يفسد الا بالفساد لان الفاسد هو ما لا يملكه الا بالفساد لا بالفساد لا بالفساد لا بالفساد
كذا في العتاة **قوله** بالقرن متعلق ببيع ما غير متعلق كما هو عليه في الشرح **قوله** يجوز في هذا الشاخص هو
الرجوع في الابتداء لعدم الاتمام **قوله** خفف الفاسد لا يفسد الا بالفساد لان الفاسد اذا كان متعلقا
والاخر **قوله** خفف اى انتبى الحق هو بالقرن خفف كرون **قوله** اى الدار اى الدار اى الدار اى الدار
باطل اى لا يفسد الا بالفساد لان الفاسد هو ما لا يملكه الا بالفساد لا بالفساد لا بالفساد لا بالفساد
بالقبض لانه متى اشتراها بالدار اى من غير قبضه لكونها وسيلة في اتمام المقصود في جعله كذا خلاص
لما هو في امانتها فيسقط القبض اصالا لئلا يفسد في خلاف المأمور فيكون باطلا بخلافه اذا اشتري
الشئ بالقرن لا يشتري الشئ بغيره بغيره فيكون باطلا بخلافه اذا اشتري الشئ بالقرن لا يشتري الشئ بغيره
قوله لا يفسد الا بالفساد لان الفاسد هو ما لا يملكه الا بالفساد لا بالفساد لا بالفساد لا بالفساد
وام لا يملكه الا بالفساد لان الفاسد هو ما لا يملكه الا بالفساد لا بالفساد لا بالفساد لا بالفساد
واذا قضى القاضي يجوز بيع المولد فقد عند الخطم ولبي وسف خلاصا لما على ان الجمع الاخر يقع
الاختلاف السابق عنده فيكون الفصل خلاصا لجمع فلا يفسد على ما لا يقع فيكون الفصل خلاصا لجمع
فينفذ ومنه اصل الفتحة **قوله** الى وقت في الصحيح يعني ان وقت الفاسد لا يفسد في البيع في ذلك الصحيح
الوقت فالتصديق مقبول البيع ولهذا ينفى بالانكاف قبل البيع كما في البيع على المولد في غير المسجد
والا في المسجد فلا يفسد في المولد لانه لا يفسد في المولد لانه لا يفسد في المولد لانه لا يفسد في المولد

هذا هو الحق الذي لا يمتنع عليه
فان قيل ان البيع لا يفسد الا بالفساد
فان قيل ان البيع لا يفسد الا بالفساد
فان قيل ان البيع لا يفسد الا بالفساد

هذا هو الحق الذي لا يمتنع عليه
فان قيل ان البيع لا يفسد الا بالفساد
فان قيل ان البيع لا يفسد الا بالفساد
فان قيل ان البيع لا يفسد الا بالفساد

لما ان الفرق بين الفاسد والباطل اعتبار حكمه من اثم التفصيل لا يفسد في قول المذاهب من الباطل فان قيل
البيع الجور في قول صاحب الجاهلية والباطل لا يفسد الا بالفساد **قوله** الا اذا دخل في نفسه استقام
قوله صحيح يعني ان الخطيئة اذا كانت صغيرة وخذنها من غير حيلة مع الا اذا دخل في نفسه ولم يصد عن الجاهلية
كالمذاهب ولا يجوز للمسلم ان يقطع الاستثنى منه هو الماخوذ للملحق في الباطل والداخل في نفسه ليس كذلك
قوله ويكون فاسدا اذا كان العرض قبل عليه الطمانينة الذي لم يصد بغيره كذا خلاصا وكذا الطمانينة في العرض
فينبغي ان يكون البيع بينهما باطلا حلقا كما صرح به الرازي في شرح القدر في حيث قال اذا
اجتمعت ثبوتها فيبطل باطلا كيف كان لعدم الملك الاتقان في رجمه في غايه بيان حيث قال اذا اجتمعت
بعضها من غير اجتناب الاخذ فانما البيع باطل لعدم الملك وان لم يثبت قطع العرض والفرق الذي بين الشارح
بين كونه مبيعا بالقرن وكونه مبيعا بالعرض فما تفرق به خالفه في قول المذاهب **قوله** وسد خذله
وقيل لا يجوز ان يدخل في البيت فاعلى عليه **قوله** كبيع الصيد قبل الصيد لا يعني في بطلان
الانكاف في المثل الخلف في مصادره اذا كان العرض في البيع الطمانينة الذي لم يصد بغيره ولا يفسد على الخلف
وليس له الاجابة في بطلان ان يكون فاسدا مطلقا وكذا بيع الطمانينة الذي لم يصد بغيره لا يستبان ما لا يصد
كالمالك ومصادره الجور في الظاهر لكن الغرض من قاضي خالفه في بيعه اذا كان قد وقف التسليم بلا كفاية كذا في
العتاة ونحن نقول ان التخصيص بقاضي خالفه في بيعه بعدد جواز صاحب الجاهلية اياه مع انه صرح بجوازه
بعد عدة مسائل حيث قال في الزمان الزمان في بعد الطمانينة على هذا الخالفه وجوز صاحب الجاهلية يقول
وكان صاحب الجاهلية اختار حيث قال في بيان من يرد قد وقف الزمان اذا علم ان الزمان لا يفسد مع خالفه
بانه يفسد عند من له ولا يبيع الطمانينة وانما ذكرنا اتباع المصنف في الشرح في جامع الصغير لانه وضعه
ولعله كلام الاكمل لا يجوز منع نقصان الاستعمال **قوله** وبيع الحل والشاة الحل يعني الحل والحل
والرد ههنا ولذا لما اقام في بطنه والشاة مصدرة في الشاة بالضم ولكن ارد به ههنا ما سبق
يؤمله ذلك الحل وهو على الترتيب وكافوا باعتاد في الجاهلية ان يبيعوا الحل فباطل في ذلك
على انه عليه السلام بالقرن كذا قال **قوله** في الفرض وهو بيع الضاد المجزئ مسكون الزمان المملوك في ذلك
وغيره في وان لا يبيع بقره الذي من الارض كذا هو من الصحاح **قوله** يحتل على المشرى لعل لا
البيع بما ليس ببيع من المملوك على وجهه في بطلان البيع **قوله** فهو فاسد وقد ذكر صاحب الجاهلية

هذا هو الحق الذي لا يمتنع عليه
فان قيل ان البيع لا يفسد الا بالفساد
فان قيل ان البيع لا يفسد الا بالفساد
فان قيل ان البيع لا يفسد الا بالفساد

هذا هو الحق الذي لا يمتنع عليه
فان قيل ان البيع لا يفسد الا بالفساد
فان قيل ان البيع لا يفسد الا بالفساد
فان قيل ان البيع لا يفسد الا بالفساد

عشرة فصار كانه باع بالثمن الاول وهو الثوب بخمسة من جنس الاول والثوب مثل له من جنسه فلا يعرف ان كان
منه الا بالقيمة وهي محمولة فلا يجوز كذا في البيانية **قوله** ولم يتم احو القصار الى الصبي بفتح الصاد مصدره بالكسر صبح و
الزاد بكسر الظا وباللهم المملوك من احوه والبيع علم الثوب والقتل بفتح الفاء مصدره نقل الجبل الى بانه من راسه والجل اي حمل البيع
يمكن الى مكان وذلك لان العرف جار بالمحاق هذه الاشياء من راس المال لان كل ما يزيد في عين البيع او قيمته يلحق به هذا هو
قوله لكن يقول قدام على بكذا يعني في كل موضع يجوز له ان يضم راس المال بغيره ان يقول قدام على بكذا الا انه صدق ولا يفتد
اشترى به بكذا فانه كذب لان الشئ بالثمن ما ذكرنا في العقد وهذا بخلاف ما اذا اشترى الرجل متاعا ثم رقبه
بالكثير ثم ندم ثم باعه من راحة على رقبه فهو جازي حيث لا يقول قدام على بكذا او لا اشترى به بكذا لانه كذب فاما يقول
كذا وكذا فاما لا يبعد من راحة عا ذلك قال محمد في الاصل وكذلك لو كان اصله من ثياب او هبة او وصية فتقدمه فتم
باعد من راحة على تلك القيمة جاز كذا في البيانية **قوله** فان ظهر المشتري خيانه اما بالبيئة او طرأ البايع او شكول عن البيئ **قوله**
وعندنا يوسف بخط فيهما الا انه يحط في التولية قد الحانته من راس المال فقط وفي المراجعة منه ومن الروح حتى لا
اشترى ثوبا بغيره عا رجة خمسة ثم طرأ البايع اشتراه بثمانية يحط قد الحانته من الاصل وهو رمان وما
كلها من الروح وهو درهم في اخذ الثوب باني عشر دها ان هذا يرجع على الكل فيظهر اثره الروح ايعم كذا في مروج الذهب
قوله الثوب منه مع الثمانية وهو تعلق حتى المولى الى العبد ملكا للمولى وقيل كون العبد ملكا للمولى ولهذا كان له ان يقضي الدين
ويستوفى بكسبه فصار كالبايع من نفسه واذا عدم البيع الثاني لا يبيعه من راحة الشئ المذكور فليس له ان يبيعه على
المذكور الاول **قوله** فان عور تاني فبت عينها الواحدة باقية ساوية وقد فها صاحب الصودع وبيكجم سند عند
لا يوسف والشافعي هذا الخلاف يخص بالاعور واما الوطى فلا يلزم مدعيانه اتفاقا **قوله** لو رهبانه يعطى
ثمن المشتري عنها بنفسه او فقهاها بجنة سواء كان باس المشتري وبغيره وجب للبيان عند البيع من راحة
لان صار مقصودا بالاملاى وكذا ان وطنها بكر لان العدة جز من العين يقابلها الثمن وقد حسنها
فلا بد من البيان اما لو عيب المبيع بفعل نفسه كما لو فقت عين نفسها فهو كما اذا عيب باقة سماوية فجاء
ان يبيعه من راحة من غير بيان لان فعله في نفسه هدر فلا تعبير واعلم ان المراد بقوله راحة بلا بيان انه
اشتراه سليما بكذا من الثمن ثم تعيب عنه واما بيان فضل العيب فواجب شرعا لقول الله عليه وسلم من
عشنا فليس منا فلا يجوز اخفاؤه كذا في التبيين وقد اشار الشارح الى هذا المعنى بقوله اي لا يجب عليه ان يقول
يعني وان وجب عليه بيان نفس العيب **قوله** وقضى فارة بالقاض من فوض الثوب بالمقراض اذا قلعه ونقض ابو

وبالمنكر

١٠
 ١١
 ١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

منه
التي
الثب
التي
التي

القضاة على الغنا من الغنا من جهة واحدة والفقير ليس يصدق عليه الحق من جهة واحدة بل الثاني ان قوله
بالثاني الاول ان يزيد على الثمن الاول مثله لا يسيل الى الاول اعني الثمن الاول او صار ملكا للبايع الاول فلا يلزم
كونه من ادنى البيع بل لا الى الثاني الا كغيره كون الثمن الثاني مثله للثمن الاول في الجنس للقطع بجواز بيع ما اشتراه بالدينار
بالدينار لان كان معلوم المقدار ولا في المقدار لان من اجر القضاة في راس المال ينافيه انه ليس بشئ في العقد الاول
والجواب عن الاول ان الثمن هنا مجازا عام عند من يرضاه فكان اقيم بالقرينة في المملكه فبعد او غيرها
والمراد بالشرع ان يكون ابتداء او انتهاء ما اذا قضى القاضي بقوله الغنص عادداً في الثمن او شرأه وقال الشيخ حتى
لا يقدر الا على القيمة اخذ الغنص بهذا الطعن عليه في حقنا من حيث ان دفع الجعش الى راس المال
المثل للثمن الاول في المقدار تحركه ان يخرج القضاة الى راس المال في كل عادة الناحية او يرد الجعش
يزيد في البيع قيمه الى راس المال كان من جهة الثمن الاول عادة يكون قبل تزل العقيدة للعادة كذا في المثال **قوله**
الراجح ان المشتري الزاقي لعل المراد من هذا التفسير افادة ان الاشتراط معتبر في هذين البيعين
ويستلزم ان يرد البيع لا بنفس الزيادة وعدمها والا فلا يتصور دخلها **قوله** شرأه اي شرأه البايع
الذي هو المشتري الاول المبيع من البايع الاول بشئ مثله فاذا كان الثمن الاول مثليا فباعه عليه من جديد بزيادة
يجوز ان كان النسخ من جنس الثمن الاول ولم يكن جعداً في شئ لم يقدر راسه على انسخه الدراهم ونحوه
مشار اليه بزيادة الثمن الاول معلوم والنسخ معلوم كذا في البيانته فتقوله كون النسخ من مثليات باقائه
وقوع الاستدلال بهادهم محض استدلال قول ابن الساعاتي والنسخ مثلي معلوم **قوله** ان الغني يبيع على الفقير
قوله وايضا القيمة وهو هنا بحث هو الدليل القوي في اعادة المقام بدون الرجوع الى هذا كما لا يخفى فالوجه
ذكرها في ضمنها في الطول في حق نقول الله في هذا فاشعر من الفرق بين معنى كون ذوات القيم مطلقاً
باعتبارها بين كون القيمة مجزئاً للفرق متفرع عن ذلك فطرح عليه كبر **قوله** ومنه البيعين على الامانة
والقيمة المجزئاً وان قلت نفس النسيان فعل احتيازي شبهة فلا بد من ضمان في القيمة انما لا بد من ذلك
البدل من البايع الاول السويب الاسباب فخره من جهة بيع معلوم من درهم او شئ من الكيل والوزن
الموصى جازاً لا نقلاً اليها ولا اقتداراً على القيام التزم وان عذب مع درهم او شئ ببيع مقدار درهم على
على عشرة دراهم فان الثمن الاول عشر درهمين كان النسخ درهمين وان كان ثلثين كان ثلاثة دراهم لا يبيع له اليها
لان حيث حدد شرطه يقتضي ان يكون النسخ من جنس راس المال انما يكون واحد عشر وان كان الواحد عشر من جنس

البيع انما يثبت في مقابلته الثمن هو قائم ويكون لها حصه من الثمن حتى لو حلت قبل القبض سقطت حصتها
شي من الثمن **قوله** واما في الزيادة فلان الرعي انما يثبت في الزيادة لا في النقصان لانها لا
لتم بالاصل كما مر وانما لم يكن كذلك لان حقه تعلق بالعقد او في الزيادة ابطال له وليس له ان يرد على ابطال
حله في رايها **قوله** فلو راع النخلة من ثمارها في الزيادة لم يرد له من ثمارها من النخلة **قوله**
الى الجمل معلوم وكذا اذا كانت الجمل ليس كالحصاد والدياس واما اذا كانت فاحش كحبوب
البرج مثلا فلا يصح **قوله** الا القرض منقوض اذا ادى الى ثمن من ماله الف درهم فلانا الى سنة
فانه من ثمن من ثمنه وانما لم يرد له من ثمنه لان ثمنه انما يرد له في ثمنه ولا يرد له في ثمنه وجواب
ان ذلك من باب الرصيد للبرج كالرصيد للخذل والسكنى في كونها وصية تتبع بالمنافع وليزم في
الرصيد للبرج في ثمنها الا انما يرد له لو ادى الى ثمنه بستانه فلا يرد له في ثمنه وانما يرد له في ثمنه
الرصيد في العنائه **قوله** فانه يصير بالانجيل في ثمنه بستانه فلا يرد له في ثمنه وانما يرد له في ثمنه
بما كان القرض في ابتداء صله على هذا الاعتبار من الثمن حتى يتحقق بطلانها ولا يرد له
ولا يرد له في ثمنه كالوصي في البرج فلا يرد له في ثمنه بستانه فلا يرد له في ثمنه وانما يرد له في ثمنه
الحسين ثمن من ثمنه في ثمنه على اعتبار ان ثمنه بستانه فلا يرد له في ثمنه وانما يرد له في ثمنه
واجب له على جواز فاعلم ان ثمنه بستانه فلا يرد له في ثمنه وانما يرد له في ثمنه
وهو في القرض مطلق الزيادة من راي المال اي زاد وينبغي ان يرد له في ثمنه بستانه فلا يرد له في ثمنه
في ثمنه بستانه فلا يرد له في ثمنه وانما يرد له في ثمنه
والاخر ما لا يرد له في ثمنه بستانه فلا يرد له في ثمنه وانما يرد له في ثمنه
كره ان يرد له في ثمنه بستانه فلا يرد له في ثمنه وانما يرد له في ثمنه
الان يرد له في ثمنه بستانه فلا يرد له في ثمنه وانما يرد له في ثمنه
السواة وحيثما فضل ثمنه بستانه فلا يرد له في ثمنه وانما يرد له في ثمنه
فمن يرد له في ثمنه بستانه فلا يرد له في ثمنه وانما يرد له في ثمنه
روى عن ابن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم ان الرعي انما يثبت في الزيادة لا في النقصان
يكره احد كذا في البيهقي **قوله** كنهه في ثمنه بستانه فلا يرد له في ثمنه وانما يرد له في ثمنه

المبيع

البيع انما يثبت في مقابلته الثمن هو قائم ويكون لها حصه من الثمن حتى لو حلت قبل القبض سقطت حصتها
شي من الثمن **قوله** واما في الزيادة فلان الرعي انما يثبت في الزيادة لا في النقصان لانها لا
لتم بالاصل كما مر وانما لم يكن كذلك لان حقه تعلق بالعقد او في الزيادة ابطال له وليس له ان يرد على ابطال
حله في رايها **قوله** فلو راع النخلة من ثمارها في الزيادة لم يرد له من ثمارها من النخلة **قوله**
الى الجمل معلوم وكذا اذا كانت الجمل ليس كالحصاد والدياس واما اذا كانت فاحش كحبوب
البرج مثلا فلا يصح **قوله** الا القرض منقوض اذا ادى الى ثمن من ماله الف درهم فلانا الى سنة
فانه من ثمن من ثمنه وانما لم يرد له من ثمنه لان ثمنه انما يرد له في ثمنه ولا يرد له في ثمنه وجواب
ان ذلك من باب الرصيد للبرج كالرصيد للخذل والسكنى في كونها وصية تتبع بالمنافع وليزم في
الرصيد للبرج في ثمنها الا انما يرد له لو ادى الى ثمنه بستانه فلا يرد له في ثمنه وانما يرد له في ثمنه
الرصيد في العنائه **قوله** فانه يصير بالانجيل في ثمنه بستانه فلا يرد له في ثمنه وانما يرد له في ثمنه
بما كان القرض في ابتداء صله على هذا الاعتبار من الثمن حتى يتحقق بطلانها ولا يرد له
ولا يرد له في ثمنه كالوصي في البرج فلا يرد له في ثمنه بستانه فلا يرد له في ثمنه وانما يرد له في ثمنه
الحسين ثمن من ثمنه في ثمنه على اعتبار ان ثمنه بستانه فلا يرد له في ثمنه وانما يرد له في ثمنه
واجب له على جواز فاعلم ان ثمنه بستانه فلا يرد له في ثمنه وانما يرد له في ثمنه
وهو في القرض مطلق الزيادة من راي المال اي زاد وينبغي ان يرد له في ثمنه بستانه فلا يرد له في ثمنه
في ثمنه بستانه فلا يرد له في ثمنه وانما يرد له في ثمنه
والاخر ما لا يرد له في ثمنه بستانه فلا يرد له في ثمنه وانما يرد له في ثمنه
كره ان يرد له في ثمنه بستانه فلا يرد له في ثمنه وانما يرد له في ثمنه
الان يرد له في ثمنه بستانه فلا يرد له في ثمنه وانما يرد له في ثمنه
السواة وحيثما فضل ثمنه بستانه فلا يرد له في ثمنه وانما يرد له في ثمنه
فمن يرد له في ثمنه بستانه فلا يرد له في ثمنه وانما يرد له في ثمنه
روى عن ابن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم ان الرعي انما يثبت في الزيادة لا في النقصان
يكره احد كذا في البيهقي **قوله** كنهه في ثمنه بستانه فلا يرد له في ثمنه وانما يرد له في ثمنه

المبيع

في ثمنه بستانه فلا يرد له في ثمنه وانما يرد له في ثمنه
والاخر ما لا يرد له في ثمنه بستانه فلا يرد له في ثمنه وانما يرد له في ثمنه
كره ان يرد له في ثمنه بستانه فلا يرد له في ثمنه وانما يرد له في ثمنه
الان يرد له في ثمنه بستانه فلا يرد له في ثمنه وانما يرد له في ثمنه
السواة وحيثما فضل ثمنه بستانه فلا يرد له في ثمنه وانما يرد له في ثمنه
فمن يرد له في ثمنه بستانه فلا يرد له في ثمنه وانما يرد له في ثمنه
روى عن ابن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم ان الرعي انما يثبت في الزيادة لا في النقصان
يكره احد كذا في البيهقي **قوله** كنهه في ثمنه بستانه فلا يرد له في ثمنه وانما يرد له في ثمنه

فله بعد ذوال الاسم الذي قد عليه العقد من اليد ليس عسدا لم يكن تعاونا في العقد فلا يكون
معتبرا **قوله** يلزم حيوان اخر في العقد في النفس كما لا يكون بنصا في الحيوان الزكوي بوصف
باختلاف الجنس البقر والغنم والاربع في متفادلا ولا يكون كذلك البقر والحيوان والخنزير والخنزير
يوصف بمتفادله فلا يجوز ان يقال انه منقوض بالطريق فان سمع بعضهم ببعض متفادلا يجوز ان يقال
الجنس في ذلك اعتبارا انه لا يكون في ذاته فليس هو زنى ولا كليل فلم يتناول له التقدير في متفادلا
قوله وكذا دخل العقل وهو متفادلا لادال اهل العلم والافتقار والافتقار هذا في قبيل اجراء الكلام على غير المادة
فانهم يحصلون الخلل من العقل غالبا والافقار كما في التقييد كذلك **قوله** بالانبياء وهي النافذة في بدو
صاعد ديا او من غير ما يخرج عن كونه ميكلا من كل حيوان في الخطه ميكلا فاختلاف الانسان وجماد
التفاضل عليه **قوله** يجوز عند ابي حنيفة ان لا يملك من زنى واما عند غيره فكانوا يفرقون بين
وهو النسبية فيبقى المتفادلا لانه اسم من وافي ميكلا في خطه في مقتدر **قوله** او اللذان
بالسوق الى الله لا يجوز بيع الدين المقتبى ولا بيع السوق في خطه فكذا بيع اجزائها القيام الجاهل من جهة
وعدم الشيء كماله لانه لا يمتنع جواز بيعها بها ان الجاهل متباين من جهة لانها من اجزائها المخطوطة للدار
فيها الكيل وهو غير متباين من جهة المخطوطة لاجتماعها فيه وتدخل اجزائها المخطوطة وهي غير متباينة
فيها الاستواء في الاجتماع والاستواء لانا نقول لانه الاستواء بينهما لان الاجتماع في اجزائها
وانضمام بعضها ببعض اشد واقوى مما ياتي صاهها وبينها في التماثل **قوله** بالشيخ والانه المثل في كل
يعبر ويعبر العام بالتمام والتمام كذا في الجوزي **قوله** للتفاوت والتماثل وهو ان الجوزي حسن
الطول والعرض والغلظ والرقه والنجار اعتبارا من جهة تعدد والتفاوت في كونه جديدا في جنة
او عتيقا فتكون مخرقا في التقدم والتأخر فانه في اول الشيء لا يمتنع في اخر **قوله** لولا فانه في
واذ لا يمتنع فلا يمتنع الربا **باب الحقوق والاستحقاق** والافتقار المراد بالمتاح فيكون غلظه
متصلا بالدار كباقيها كما انضبط فانه يدخل في جميع الدار متباين للفتاوى ولا يمكن الانتفاع بكل واحد منها
بدون الاخر وان لم يكن من كباقيها كالفتق لا يدخل الفتق لعدم الاتصال ولا المتاح فانه تابع **قوله**
في جميع الدار وهو اسم لما ادبر عليه الجود وهو البيت اسم لما يشهد بالاسم لما يشهد على غيره فيستحق
وطلوع وانما دخل العلوي والكنت في بيع الدار وان لم يكن لها ما لا يدبر عليها كالحايط كالحايط وان كان الكنت

في بيع الدار وهو اسم لما ادبر عليه الجود وهو البيت اسم لما يشهد بالاسم لما يشهد على غيره فيستحق
وطلوع وانما دخل العلوي والكنت في بيع الدار وان لم يكن لها ما لا يدبر عليها كالحايط كالحايط وان كان الكنت

فانما

فانما الدار عادة ويوخل ثلثا والافقار في صحتها والبيتان فيهما لما ذكرنا في البيت خارج الدار كما ان كثير
منها او ثلثها لا يدخل الا بالشرط الخارج عن حدودها وان كان بعض منها يدخل لانه يعد من الدار عرفا فصار
تبعها كذا في السنن **قوله** الا بدكا في الاشارة في يدك كاحدى هذه العبادات الاربع **قوله** بين البيوت
والدار في الاشارة كاحدى هذه العبادات الاربع **قوله** بين البيوت
لا يدخل في يدك الا بالشرط المستقيم مثله في مقتضى المستقيم والمكاتب هو مع جوابه الطويل الذي ذكره
في الكفاهة **قوله** ولا الطريق يعني اذا اشترى بيتا في دار او من لا وسكانها لم يكن له الطريق ولا الشرب
والليل الا ان يشترى به احدى هذه العبادات المراد بالطريق المنفذ خوله منها اهل الطريق الخاص في الاشارة
فانما طريقها الى كونه غير نافذة والطريق عام يدخل وكذا ما كان من حيز سيل الماء وحيز القنطرة فلا يدخل
الدخل باحدى هذه العبادات مختص بالطريق الذي يكون وقت البيع الذي لا يمتنع حتى ان يسقط طريقه
وجعل الطريق اخر فباع للثمن لم يمتنع من الطريق الثاني الا في الاول كذا في الكفاهة **قوله** الا بدكا ذكر
انما اى الحق في المرقى كما في العلوم المثل **قوله** وان اقر بها لاهذا اذا لم يبيع المثل كذا في الكفاهة اما اذا
ادناه كان في ذلك **قوله** فولا تلتزمه اى لا باستيلاده فاستحقها اجل اى يلقه **قوله** لا باليوت
مطلقة الزوال اصل فيه انما لا تلتزمه اى لا باستيلاده فاستحقها اجل اى يلقه **قوله** لا باليوت
خجسته لا يوقف على القضاء والقدر ولا على تعدد وغيره فيقتصر عليهم **قوله** ملكه من اصل ولهذا
يرجع للمشتري على البائع بالحق عند استحقاق المبيع باليوت دون الاقرار ويرجع البائع بعضهم
في الاول من الثاني انما ان المالك يتقدم على المثل في الحال فيجعل اقراره بدعي في اختلاف الشهود
فانهم لا يتقدمون على المثل في المثل اذ انهم ان لم يكن المالك قبل ذلك فيكون اقراره اذ لم يكن اصل فيستحقه
بزول كذا في السنن **قوله** اشترى في عبيد وانما اعتبر الامر والاعراض لان له لولم يامر وامر ولم يرض
بكونه عبدا لا يجب عليه شيء في قولهم جميعا **قوله** لا يمتنع من جهة الغرر والفتن مختص
بالمواضعات المتشابهة ولهذا السال جاز غير من امر الطريق فقال السكك فانه آمن فسكك فاذ اذ له لصو
وسلو فاعدا من المثل في المثل لا يمتنع من جهة غير العاوضه **قوله** وقال في العداة في صورة المسئلة
والحق كذا في السنن **قوله** وانما اعتبر الامر والاعراض لان له لولم يامر وامر ولم يرض
فانما اعتبر الامر والاعراض لان له لولم يامر وامر ولم يرض

في بيع الدار وهو اسم لما ادبر عليه الجود وهو البيت اسم لما يشهد بالاسم لما يشهد على غيره فيستحق
وطلوع وانما دخل العلوي والكنت في بيع الدار وان لم يكن لها ما لا يدبر عليها كالحايط كالحايط وان كان الكنت

في بيع الدار وهو اسم لما ادبر عليه الجود وهو البيت اسم لما يشهد بالاسم لما يشهد على غيره فيستحق
وطلوع وانما دخل العلوي والكنت في بيع الدار وان لم يكن لها ما لا يدبر عليها كالحايط كالحايط وان كان الكنت

الفاسق وهو من عمل في النواذر غفلة التلذذ في عدم جواز تقليد الجاهل قوله صلى الله عليه
وسلم القضاء ثلاث قضايان في النار وقاض في الجنة اما اللذان في النار فالجاهل والجاهل الذي
في الجنة فالعالم العدل ولانه ما من بالحق ولا بالعدل ولا قدره بلا علم كذا في الكافي ولنا
انه يمكن ان يقضى بفسق غير المقيم من القضاء ان يصل الحق المستحق وذلك كما يحصل
باجتهاد نفسه يحصل من المصلحة اذا قضى بفسق غيره يؤيده قوله صلى الله عليه بعنه رسول الله
صلى الله عليه وسلم الى النبي فاضاقت لرسول الله وانا حديث السنن لا علم لي بالقضاء قال
عليه افضل الصلوة والسلام ان الله ما يهدي قلبه ويثبت امره اذا جلس بين يديه
الحكماء فلا يقضي حتى يسمع من الاخر كما سمع من الاول وما شكك في قضاء بعد علم الاجتهاد
ليس هو الجواز لا على ما روي الله عنه لم يكن من اجل الاجتهاد كذا في السانن **قوله** ولا يظلم القضاء
اي لا يقبله الا لما اتى به من الناس والحق صلى الله عليه من قوله صلى الله عليه وسلم من طالع القضاء وكل
الفسق ومن اجب عليه من اعلمه كيدده **قوله** لم يثبت عدل اى يعقد نفسه انه اذا اقره قام
بما هو فرضه وهو الجواز والقضاء بالحق في غير ما انبأ في اعقابه على نفسه باقامه الفرض فلا يرس
بالدخول فيه ولا الصحابة رضوا الله عليهم فيهم قدوة وكفى بهم قدوة **قوله** وكره اليمين مخافة
العجز عن ادائه فرض القضاء ولا يارس على نفسه الجور كره له الدخول فيه حال الوقوع في الحرام وكره
بعض العلم الدخول فيه بالاختار وان اعتدوا على انفسهم وكره اكرامه بعد الجواز حتى قيل
لا يجوز الدخول فيه الا مكرها الا ترى ان الاعلم رحمه الله تعالى في القضاء لم يوافق حتى يرس
في كل من ثلثه من سوا فلما كان في المراء الثالث قال حتى استشير اصحابا واستشار صاحب
واستشاره ولم يستحسنه ولم يستحسنه منها فابي حنيفة وجب فافط ثم تقلد
وقد استدل صاحب الجهاد على كراهه المذكور بقوله صلى الله عليه وسلم من جعل على القضاء كراهة
دخ بغير سكن رواه ابو هريرة رضي الله عنه قال وجهه تشييعا بالذبح بغير سكن السكن
يوش في الظن والباطل الذبح بغير سكن يوش في الباطل يوش في الظن والباطل يوش في الظن والباطل
القضاء لا يوش في الظن فان الظاهر جاه وعظمه ولكن لا يظن هلاله **قوله** وهو الذي يوش في الظن والباطل
وعلم من ادم وغيره لتشرح على ما فيها والمراد منها ظن في فاق القضاء من الصكوك والسجلات

والا

والحاضر وكما يصيب الاوصياء والقضاة في احوال الوقف كتاب تقدير النفقات المفروضة
قوله فيها الصكوك التي فيها الصكوك في القاضى بكتب مستخارة احد من ابيد الخصم والآخر
يكون في ديوان القاضى لانه يحتاج اليه من المعاني وما يبد الخصم لا يرس عليه الزيادة
والنقصان بالكتاب وقد فر الجورى السجل بالصلح الصلح الكتاب وقد فر فيهما ما تقر
المرز في حش قال السجل كالحكم وقد يسجل على القاضى والصلح كتاب الاقرار بالمال وغيره
كذا في الغنى بالقضات هم من التجل لانه يشتمل على الاقرار وهو ليس بحجة كراهية به والصلح
وليس بحجة **قوله** لا يقبل سماعه على نفسه **قوله** فان لم يحضر اى بعد النداء عليه مرارا في
ايام معدودات وقوله عليه اى بعد اخذ الكفيل منه بنفسه اتفاقا في الصحيح ان قال الكفيل لم
الا اعطى كفلا فانه لم يجز على شئ نادى عليه شتما ثم خلاه لا طلب الكفيل كان احتياطيا اذا ائتمنع
احتياط بوجه اخر وهو يحصل النداء عليه شتما كذا في الاكمله فظهر ان المراد من قوله لم يقر
نادى عليه في ايام معدودات اقل من ثمة فلتامل **قوله** اى من القاضي المعن ولا يعجز فيقبل
فيها حق المعن ولا لانه باقرار ذي اليد ثبتت اليد كانت للمعن ولا فيصير اقرار المعن له به كانه
بيده الحال وان كان يرس حقيقة فيقبل اقراره به فكذا اذا كان في يد مودعه لان يد المودع كيد
الودع وفيه تفصيل في العناية فلا يظن فيها **قوله** ظاهر اكيلا يشبهه مكانه على الغرابة وبعض
القدمين قال ابن دوى ولو تجمد الجامع اذا كان في وسط البلدة ولا فيختار مسجد في وسطها
يسير المخصص في الذهاب والاياب **قوله** عباده فيجوز اقامتها في المسجد كالمصالح دليل ثلثان
لنا كما لا يخفى وقوله من حيث الاعتقاد اى لا من حيث الظن **قوله** لابد على فان قيل يجوز ان
يكون غير مسلم لا يعتد حرمه الدخول في المسجد حتى يخرج عن حضرة اقلت الكفا لليسوا
بمخاطبة من الاحكام الشرعية سوى الامان فلا يحذر في دخولها كذا في العناية ونحن نقول
وبعد الجواب اندفع وهم فشان من يجوز دخوله الكافر وهو المسلم المحدث الذي يباد في الكافر
النجس الذي لا يفسد ولا ينجس الجنازة ليدفع ان لا يجوز دخوله محدثا بل متيما الا في بعض الحالات
النادرة **قوله** جازاى اذا كان زان في وسط البلدة كما في المسجد ويجلس معه فيها من كان
يجلس معه لو جلس في المسجد في الوحدة تهمه الظلم واخذ الشئ **قوله** مهاداة اى كان

اخذ كل واحد منهما هديته الاخر معتاد بينهما وكان قد رهاق غير فابدي على ما قبل القضاء والجامع
 انما يدعى ان يكون في اخصر هذا ولا الاول لا يجوز قبول هديته مطلقا سواء كان قريبا او بعيدا وبطل
 القضاء لم يكن في ذلك اذ ان يكون قريبا او معجرت له العادة بذلك لا في الثاني وكذلك لا يجوز
 جبر البضا وهو حرام بحسب العادة لا بحسب ما في الاول يجوز قبوله ان لم يزد من له العادة عليها
 وقبل ان زاد على العادة بعدما ازداد في القبول لا باس بقبوله كذا في العتادة **قوله** العادة
 وهل اختيار الشئ وقيل هو ان يكون فوق العشرة ومادونه خاصة فيل عن العرب
 والختان عامه وما سواها خاصة **قوله** وعند محمد رحمه الله لو اعادها فلا يخلل ان يقر
 وفي الحديث في الفرق بين الضافة والهدية حيث جازى الهدية ذي الرحم المحرم ولم يجز
 حضور دعوتها انما قال في الضافة محمول على قريب لم يكن بينهما دعوتها ولا هدايا قبل القضاء وانما
 حدث بعده وما ذكر في الهدية محمول على ما اذا كان بينهما قبل القضاء اصله للمحرم فعلم هذا في
 ان يكتفى به من ابا ان يقال ولا يقبل هديته الا من اعتادها فانه في حقه لفظه ولا يكتفى به
قوله ويشهد الجحانة ويعي بالخير لان ذلك في حق المسلم **قوله** جازا او يعطيه
 فيه ازا حدها اذا كان سلطانا بولي ولا في غير ذلك او كانا ابنا يجلسان في مقابلته فانما على
 الارض لانه لو اجلسها في جانب واحد كانا احدهما اقرب اليه فغابت التوسيد وكذا في جلسهما
 عزته ولا في غير ذلك لسان الفضل اليه وقوله اقبالا اي توجهها وقيل **قوله** ولا يدا واحد
 اي لا يكلم القاضي احد الخصمين **قوله** ولا يخرج من المراج بكر الميم وبالر الى المعجود والهاء
 المهملة وهو العبك في الد ستور ولا يجوز ذلك لابل الغصا ولا بوجههم ولا بغيرهم في مجلس
 الحكم لا فضائه الى هاهنا بجهة مجلس القضاء وما الى الخذا في اقفاد بكم اجعية فلا يارسه كذا فيهم
 من تعين الهداية **قوله** ولا يشير اليه اي يسه ولا يارسه ولا بحاجية لا في التفتين
 وفي الصلح في وجد احدهما كاهاتيه بحسب اختياره **قوله** فيما لا يمتنع من القضاء الا في حق
 الناس وقيل يجوز الشاهد عن البيان لما به الناس في مجلس القضاء وما في موضع التمهيد مثل ان
 القاض خسماءه والدمع عليه يتك خسماءه وشهد الشاهد بالالف والقاضي ا قال جعل الله
 الخسماءه واستفاد الشاهد علمه بالذكي وفي شهادته كما وفي القاضي فلا يجوز بالاتفاق

القاضي

قوله يولى القضاء
 يجوز ان يحكم عليه
 في ان القاضي
 حمله

وتأني

وتأخير قول الجوى بسف لشرا الاختيار **قوله** لا اختلاف في رواية القضا وقضا
 وشهران وقيل ثلاثة اشهر وقيل رجب اشهر المست اشهر **قوله** لتفاوت احوال الاشخاص
 اذن الناس من يضر في السجن في مدة قليلة ومنهم من لا يبلغ ضيقه الا ان لا يجد بمقدار
 ثلثه والما لغيره قد في حق المحب حتى يحبس في الد رهم الى واحد ومادونه لان كل حق
 وان قل ظالم فيجانب به وقصة الحبس ان يكون في موضع ليس فيه فراش ولا خلاء احد يدخل
 عليه يستأنس ولا يخرج لجمعه ولا الجماعة ولا الحج ففرض ولا حضور خفاوة ولا اعطى كفا ولا
 الجوى مضان والعديد ليضيق قلبه في ولا يخرج لوقت قريب الا اذا لم يوجد من يرضاه لا يكتفى
 فيخرج ح لقرابه الى الاد وان ضعف من يضا فيه ولا خادم لا يخرج لانه شرع ليضيق قلبه فيضاع
 القضاء الدين وبالر من راد الضجر وان لم يكن له خادم خرجوه لانه ن ما موت لعلمه
 فماله هو ليس يحس عليه ولا يخرج للمعاينة كما في افيه ولو شتمى الجمع دخل عليه من
 لعله في طاهما حيث لا يطاع عليه لانه لا شتم الفرج كشموه بالطرق وقيل يمنع منه لانه في
 الجوى بخلاف الاكل والشرب فان يهدى الى الهلاك فيرخص له تناول الخبز الى الخوصصة
 غير فامز الهلاك كيف يجوز قتله لاجل الدين لا يمنع من دخول اهله وجيرانه عليه للدين
 قضاء الدين وكذا في نعو من طول المكث عنده هذا زبدة ما في العنايه والتبيين **قوله** ظهر
 مظهر وهو فتح الميم وسكن الظاهر للمهلة التأخير كذا في الصحاح ولست افيده بحد لا في
 القيام اليقه لا في المظالم الى درجة يحجب عنه مثل ان يعر في المظالم بعد الحكم كما فيهم من عباد
 الكرامات لانه يجوز ان يكون انكاه حقا وقفا وقيام اليه مبني على التقرير وان
 يكون انكاه لسيا فيهم ولو سلم كونه عتادا وكذا باحضاف الصواب لا يجعل حبه
 ان يبين حاله بالامر بالايفاء والمطالبة محرم مطلقا في ذلك ان قصده الاستقام منه
 بارا قصده بناء على رفر في كل صاحب عريضة كدعه والحبس ليس هو وضع لذل لاجل التبر
 والتعريض انما الحق الثابت شرعا بعد الامر بدو الظاهر حال المحكوم عليه يجوز عا الايفاء
 وعدم الا بالانظار شرط في الحبس لا بعد الامر والمطالبة بلا فصل بين الاقرار والبيكة
 ساعدت عبان الكفر والكافي والوافي **قوله** فيها الزمة اي يخرج في كل بزلته **قوله** وفي

مطلب

يحيى

نفعه عرسه وهو بكر العين المهمة امرأة الرجل كذا في القصاص وقوله العجل اي والرجل لان
العاده جرت بتسليم العجل فكان اقامه على النكاح دليل على قدرته عليه وقوله ونفعا
اي غير ما ذكر من الدين **قوله** اي لا يجزى في دين الولي لا يحب الاب والابن الذي يشتر
لوالديه وكذا الحال في كل اصل من الاجداد والجدات لان الحبس نوع عقوبة وهم يستحقون
العقوبة بسبب عدم حتى لا يحب عليهم القصاص مقتله ولا يقتل من رثه ولا الحد بقدره
ولا نقد فاعه الميتة وان طلبها الزوجي حرمها قال الله تعالى ولا تقتل لها اولادها الى
واخفض لها جناح الذل فخرها في الحبس للنفقة لا تصيد اهلا ولا تمنعها عند فحسب للملاك
عنه او لا ترى انه له ان ينفق بقتله اذا شتم عليه السيف لم يتيسر له الدفع الا بقتله هذا
ذنبه ما في العنايه والتبسين **قوله** الا اذا قام متبينة اي لا يفيضه اي بالنكاح فيجب فيه ثم
بعد ما يجزى قدر ما يراه سال عنه فان قامت بقتله على عسان اخرج من الحبس ولا يبرأ
شهادته على النكاح لان الاصل ان بعد الياسر حادث وتكون الشهادة بامر جاد ولا بالنفي ان
استحلف المظلم الطالب لا يعرف انه سعدم حلفه القاض فان فصل الطلقة وان حلف
ابن الحبس **قوله** على خلعهم حاضر قبيل تنكح الخصم اي الذين الرأى منه المدعي عليه او كان
ايامها اجمع الكتاب من قاض الى اخر ولا بد منه فلا يمنع القضاء على الفراق بالمراد بكل من
يمكن ان يكون نكاحا **قوله** هو السجل ياق هذا الكلام يوم انحصار اطلاق السجل على كتاب
ثبت حكمه بشهادة الشهود مع انه لو ثبت الحكم بالاقرار وكتب بالحكم فذلك النكاح سجد فالوجه
التعميم **قوله** فان هذا الحكم لا يكون الا بعد الحكم وقوله لم يحكم لانه قضاء على الفراق هو
عند ما لا يجزى وهو قوله وهو الكتاب المحكي والفرق بينه وبين السجل ان السجل اذا وصل الى
المكاتب ليس له الا التنفيذ وفور اتيه او خالفه لا اتصال الحكم به واما الثاني فان وفقه فذلك لا
فلا... لعدم اتصال الحكم به وقد يشتر ذلك في قوله وفيه في الشهادة **قوله** ويقبل اي الكتاب
الحكمي **قوله** اذا شهد به على بناء المفعول الضم في ترجيح الكتاب القاض في في عده القاض
المكاتب **قوله** كالدين آه مثال لما لا يسقط بشيء وما جازي في العقار فلا ان التعريف
فيها بالتحديد وذلك لا يحتاج الى اشارة **قوله** لا يحتاج الكتاب القاض لهما اذا لم يجد

مقيم

يكونان بجملة الامور المتقولة ولا يقبل كتاب القاض فيها **قوله** اذا لا يحتاج آه فيه اشارة الى
امور ثلاثة احدها ان يحضر الحاكم في الدين ولاها كما تقرر بها بالوصف مستفيدة من الاشارة
اليها وثانيها ان لا يحتاج الى اشارة لا يجرى فيه ذلك الطيب ثالثها ان الامور المذكورة بمقتضى
الدين لا يحتاج فيها الى اشارة فان فصل بعوى النكاح منها ولا يحتاج الشاهد فيها الى اشارة الا في
وكذا في البواقي قلنا ان الاشارة الى الخصم شرط فيها ذكرت وهو ليس بعرض بل المدعى به هنا
الماضي نفس النكاح والامانة وغير ذلك مما هو من الافعال لا يرى في الاشارة الى الدين والدين
لا بد منها عند دعوى الدين وليس ذلك بما نفع بالاجماع كذا في العنايه **قوله** فيقبل اي يبرأ من الادلة
الاباقة في العبد دونها فان العبد يخدم خارج البيت لا يفيقه على الاباقي فتمت الحاجات
الكتابية خلافا لما قد افادنا من اخل البيت غالبا وعن الظاهر انه يقبل فيها ولا فرق في
كيفية كتابها استبان ليس للقاضي ان يسمي الامة على المدعي ولكنه يسمع على يد امين ذلك
بطاها قبل القضاء بالملك ناعا افاضل كعه **قوله** صيانه عن التبديل اي يتبرأ من المدعي
على التوبة **قوله** لكن لا يحكم بالخصم آه اي لا يهدا على ما يدعي من فحسب الله مخالفا
لما عليه الحكم لا الاختيار عند من ان يحكم قاضي محار مستغنيا عن مكتوب الشاكتين عند لفظ
الاكمل **قوله** وعن محمد بن محمد السوروي عن الثاني في النادر والجنز في جميع التهم
وعن ابن ابي ليلى انه يقبل في المتقول وغيره والقوى على هذا التعامل التبرك كذا في الشدة
قوله لا في حد وقولان في كتاب الصيام شبيه الذي ويرى في الخط الشبه بخطوهما يستقلان
بالشهادتين او بالسائبة **قوله** فعند ابى يوسف نفي عن قول المصنف لا يستشهد
على ان كتابه ختمه ليس من المذكور انما لا يخفى **قوله** وعن ابى حنيفة نفي الاشارة
اصل الحكم فضلا عن الاشارة عليه تسهلا ودلالة اشارة بالقضاء فقول يكفيح ان يقول
وعند بدله ما هو الظاهر **قوله** وان سلم اي عرض على مسلمان عن عواقب قصده يقبله اي لا يخذله
ولا يقضه **قوله** فتح القاضي وعلل الامام ما قاله محمد بن يحيى من الفقه عند الشهدى بالكتاب
والنعم من غير ترضي لعدالة الشهود كذا في العنايه **قوله** وعزله وكذا في خبر جند اهله القضاء
بجنز او اقراره في حق **قوله** قبل وصوله او بعده قبل القراءة **قوله** لا يقبل فيها لان حكم القضاء

جواز

تخدم

اذا انقضى في الاول في بيع الفسخ من جانب البائع وحده وفي الثاني من الجانبين وجعل حق
 المشتري فسخا من جانبه والعزم على ترك الخصم من جانب البائع فلهما ما في الغاية **قوله** اذا وجد
 البائع اوله هكذا وجد اكثر النسخ التي عندنا في الظاهر لفظ البائع نص على منعه من بيع
 وفعله فيه الرابع المشتري ويؤكد هذا التصحيح في فروع وفي بعض ما هكذا اذا جاز المشتري
 البائع ومنعه انكار المشتري للبائع مع انكار لدعواه البيع **قوله** الزيف اي من زيف الدرع
 اي غيرها **قوله** المستوفى تعريفي فقيه قال في الغاية من بيعه في وفي العرب مع سبطه
 وفي تاج الشرح من بيعه تايه والكل واحد وهو ان لا يخلط في الطار والاصل والاصل
 منها فاضد الاصل طائفا من اصله وقد اوضح العبد هذا المعنى بطلا النحاس بالفضة
قوله لان المشتري ان كان له ما يشترط في البيع فله ان يفسد الخردن التي لم تجزها بها بالبرود
 وحسن محسن الحكم والراعي على هذا اذا كان له عمل من يتولى الاعمال بنفسه تقبل بيته
 وقيل تقبل البيته على الراء وهذا الفصل باتفاق الروايات لا يند تحقولا معروفة **قوله**
 فامكر التي في بيان بولي لم يكر على شيء من لكن اذ يقف بحضرة الباطل قد فعت اليك
 لا ذلك الاتي انه يقال في بطل كما اهل الحق نحو كذا في الشرح **قوله** فطرد عيب
 اي عيب لم يجد مثله في مثل تلك المنة كما لا يصح الزايدة مثلا **قوله** فادعي الخصم براه
 المدعي اي دعي البائع براه المشتري اياه من كل عيب والتعير عن الراء البراء ليس بعد
 كل البعد يتيده قول الزيلعي فاقام البعد انه ابرأ من كل عيب **قوله** ويا سا على الله
 يعني كذا ان فيها انكرا او املا ثم اقام البعد على العفاء او الراء فيليب بنا على غير الحق يقف
 فامكن التوفيق كذا ان هنا يجوز ان يقول لم يكن يتابع لكنه لما ادعى على البيع التذات في
 او قال باعته وانما باعه وكيله وبراءه عن العيب فيكون صادقا بذلك كذا في الغاية والزيلعي **قوله**
 يستدعي قبال البيع لان شرط البراءة تغير العقد من اقصاء وصف الصلابة الى غيره وذلك
 يقضي وجود اصله لان الصفة بدو والوصف غير متصورة وانكار اياه ينافي ذلك **قوله**
 ادفع صفة المكالم من دفع **قوله** الاستيثاق اي ليثبته بيمينه عليه بقاءه والحاجه
 وهو ان يستثنا الرجوع فلا يصير بوكيد ومعتد عليه في هذا الخلف **قوله** تحكما الحال كافي

البائع

مضاد

جوابه الطالح وانقطاعه اذا اختلف فيه التعاقد بعد ما مضى مدة فانه يحكم بحال فان
 كان الجاريا في الحال كان القول للاجر صاحب الطالح وان كان منقطعا كان للجار من ارجح
 فانزل السنتين في ظرف في تلخيص الغاية من تطويل النهاية **قوله** اي دفع الوعد اي لم يفيها
 اليه **قوله** لم يكره اي لم يجد للاقرار الاول كذب **قوله** شهود لم يقولوا متعلق بقوله قسم
 اخبر به مما ثبت لاقرار من المودع هذا المال في يده فانه يحذف الكيل من اتفاقا **قوله** وهذا
 الاحياط ظالم اي ميل عن سواء السبيل لان القاضى لما اخذ الكيل من غير طلب يكون ظالما
 لانه جعل نفسه خصما وليس خصم **قوله** ولا تراه دليل اخر على عدم اخذ جواز الكيل يعني
 ان جبراله الكفول لانه تمنع الكمال له وهذا الكفول له مجرى فلا يصح **قوله** جحد دعواه
 او امتناع بقوله وترك باقية يعني لا فرق في وجوب ترك الباقي مع ذي اليد بتركه
 له من يري ويشاهد اياها بالبعث في الصورة التي ذكرها المم حين اقراره بها عند عظم
 خلافا لما اريد هو منه اي المقول من المودع بالفتح **قوله** عند المحي اتفاقا فان ادعى المحي
 دفعا لما يتوهم من مودع عبارة المم من ان الاتفاق المذكور يشمل حال الاعتراض وليس
 الامر كذلك بل هو مختص بحال المحي **قوله** على مال الزكوة يعني التقديرات والسليم واموال التجارة
 بلغ الضارب لا لان اعتبره من جنس مال الزكوة ولا في ان التقديرات **قوله** عبارة الله تعالى
 ما وجبت تعالى من الصدقة مضافا الى ان طلق كقولهم خذ من اموالهم صدقة فنفس الى البعض
 فكذا ما يرجع على نفسه بخلاف الوصية فالخت الميراث والارث جري في جميع المال
 فكذا في الزيلعي **قوله** امسك قوته لان حاجته هذه مستعدة به اذ لو لم يمسك لا يحتاج الى ان
 يسأل الناس من يوسع ويقع الصدقة بجميع له واظهار الاحتياج الى الغير من يوسع مما لا يخفى
 على الحدو لكن لم يبين محتم في البسطة مقدار ما يمسك لا اختلاف في احوال الناس في كثر العيال قليلا **قوله**
 قوت يوم لان يده تصل الى ما ينفق من امواله **قوله** وصاحب السبق يعني صاحب الغلبة الذي لا الذي
 والمخاتب والبيت التي يوجرها بشرا لا يده تصل الى ما ينفق منها **قوله** وصاحب الضياع اي
 الدهان لان يده تصل اليه سنة فستة قيل اراد مسئلة الذنوب وكتاب القضاء يحتاج الى تحديد
 وجبه وهو انه ذكرها باعتبار الفرق بينهما وبين الوصية هي اخت الميراث وهذا نظر اراد مسئلة الكيل

بإيجاز

القاضي واحد الخصم كذا في معنى الجمع **قوله** والرسالة اى كفى واحدا من في الرسالة
من القاضي الى المولى ومن المولى الى القاضي والبيان كما في البيان وما عند محمد بن الاشعث واضطر
في المنزلة الزكوة في الحدود واولا ربيعة في تركيد شهود الزكوة كذا في القواعد **قوله** حتى لا
يصح تركيد العلانية من العهد واما تركيد السرية في الركنية الشهادة فصلح
العبد من كمالا وغيره والولد لولده وعكسه كذا في الاكليات **قوله** فلا بد ان يكون كلام مبتدا
وليس من تنقيد كلام الخصاف **قوله** لا تشهد في معنى اناسمع البايعة ولم يشهد عليها في الحج
الى الشهادة يعول الشاهد ان يباع ولا يعول الشاهد ولا كذا **قوله** لم يشهد الشاهد ومكانا
ومع في جميع النسخ التي دلتها والظلال على فيلما **قوله** بلا عيان بكر العيان في عيان الشهود
عيانا اذا رايته بعينك **قوله** الا في النسب والقياس لا يجوز لعدم العلم والشهادة وجبه
الاختصاص ان هذه الامور الستة مما يختص بعلمه اسبابها خاص من الناس فلو لم يفتقر
فيها السامع ادى الى المخرج وتعطيل الاحكام تنبى على انقضاء الفروع كالارث والنسب
والورث والتكاح وكتبى الملك في قضاء القاضى وكما للمواحدة وبسبب احصاء النسب
في الدخول وعدم تنصيص الحقوق في الوقف فلو لم تقبل فيها الشهادة بالسامع ادى الى ذلك
وهو باطل بخلاف البيع لانه يملكه كل حد كذا في الاكليات **قوله** اذا اخبر بها عا ولا
الاصل وعلى هذا قول يوسف بن محمد رحمهما الله واما على قول ابو حنيفة رحمه الله فلا يجوز
الشهادة ما لم يسمع ذلك من العامة بحيث يقع في قلبه صدق الخبر فيقول هذه الميراث
التي ترك المص في عا دته من ايراد المتر على هذه الاعظم والتصريح بما اذا اورد على قوله
صاحبه **قوله** داخل في اصل الوقف لو لم يقولوا او قلوا هذا المسجل المقبرة او نحو ذلك
لم تقبل شهادتهم **قوله** اما الشرط اى يعني يفتقر الى ان يقول بالسامع اشهد ان الوقف شرط
ان يصر في غلته الفلان كذا او الفلان كذا ولو فصله لا يقبل لان من جنس هذه الشهادة
على الاشهاد وهي كذا في غاليا الا في اصله كذا في شرطه **قوله** ويشهد رايها السامع اولى
لما فرغ من بيان الشهادة بالعيان والسمع شرع في بيان نوع ثالث منها وهو الشهادة التي
يشهد بها الشاهد بمجرد نظره في الظاهر حال المشهود به معتقدا على نفسه بلا شك في آخر

قوله

قوله لا يشهد الشاهد
قوله لا يشهد الشاهد
قوله لا يشهد الشاهد
قوله لا يشهد الشاهد
قوله لا يشهد الشاهد
قوله لا يشهد الشاهد
قوله لا يشهد الشاهد
قوله لا يشهد الشاهد
قوله لا يشهد الشاهد
قوله لا يشهد الشاهد

قوله لا يشهد الشاهد

قوله

قوله لا يشهد الشاهد وان لم يبين تقليد الامام اياه **قوله** القاضى سدى اى لم يشاهد العقد حتى انسأله
القاضى من كذا في اوقات العقد ولما جاب القاضى قبل سدا دته لانه يحل له ان يشهد بالتسامع اذا لم
يقترن به كما يشهد بامهات الوصايا انما انما جاب القاضى قبل سدا دته لانه يحل له ان يشهد بالتسامع اذا لم
لا يقبل لانه لما قال لم يمانر العقد بين القاضى ان يشهد به بالتسامع ولو قيل لا تقبل هكذا
قوله انسان يعبر على نفسه عا فلا غير بالغ كذا في القواعد لا تقبل من الرق
او العبد والامة فان اليد في ذلك كذا في الاكليات **قوله** انما في ايدي انفسها او في ايدي الغير
منها حكمها حتى ان الصبي الذي يعقل ان اقر بالرق على نفسه لغيره جاز ويضع به المقر له ما يضع
بمولى **قوله** فانفس القاضى شهادة آية بان قال في جميع ما ذكر من قوله الا في النسب الى قوله
رشي سوي الرق وشهد به لا يسمعه كذا في معنى التفسير حكم اليدين يقبل الشاهد به لانه
فيه **قوله** اقول هذا الى بطلان الشهادة بالتفسير **قوله** ان قول ابو يوسف تفسير لا اطلا ومحمد بن
ابو البراد يقول ابو يوسف هو قوله مجرد اليد الى قوله انه ملكه وباطلا في مجرد اذ كره له
قوله ولشهادته في سوي الرق في يده متصرف في الملاك الله له ومعنى قوله تفسير الله انفسه
قوله لانه لانه له شهد الله له في وقعه في قلبه بن في يده انه ملكه كذا فيهم من تفسير الاصل
قوله وذلك لان مجرد اليد الى قوله بطلت وذلك لان الشهادة بلا علم او بلا علم فلا يجوز
لقوله عليه السلام اذا علمت شئ منكم فاشهدوا لا دفع ولهذا قيل لو رايت دقة ثمنه في يد
يتاع ثم في كتابا في يد جاهل ولا يبر في ايمانهم هو اهل ذلك لا يسمعه ان يشهد له لعدم وقوع
العلم في قلبه بانه له فيكون السامع مجوزا للشهادة في موضع يجوز فيه وكذا الرق في اليد في
موضع يجوز بها بطلان الا لا يشهد لانه يحتل الشاهد فيحمل القاضى عليها فيلزم عليه
القضا بالملك كما في العيان والشهادة اما اذا فسرها فلا يبر في علمه فلا يجوز ان يحكم بها
لاقتراح كونها غير صادرة عن علم ويقين **قوله** قبله يعني وان فريده عند القاضى يد اعلم
كونه راد المص كذا في المسئلة كذا في الهداية في وقوع لفظ وان فريده في بعض نسخ الرقايه حتى
قال بعض شراحها ان الوصل متصل بغيره قبلت **قوله** ولا يجوز لان موده التلييس فيه ان
يستثنى من غير مستحى ان كانا زنا حادا او ميتا اخر غير المشهود به يستثنى من حيث لا يحل

سوى الى لا يقبل له انما لا تقاوت التهمة بقبول الا لا كذا في الشرح **قوله** يقبل اذا
 كان بصيرا او ساطعا في غير القاص كالتسليم الى ما لا كذا في العارضة لكن يقرب
 بعد اشتراط البصر في التحمل ان لا يكون المشهود به متفقا لشيء احدهما لا تقبل الا اتفاق
 هذا فمما يوجب الحد والقصاص فان سهاده الاعتراف في البينة بمقتضى قوله اتفاقا كذا في الغالب
قوله عندنا في حقه ومحمد وجد قولا ان شرط العضاء قيام اهلية الشهاده وقت القضاء لا يورث
 الشهاده حجة عنه ولا قيام لها بالعدم فصار كذا اذا خسر او جزا او فسوقا ثم اجمعوا على ان
 الشاهد اذا خسر او جزا او فسوقا او ارتد بعد الاقرار قبل القضاء لا يقضي القاضي بشهادته ولا امر
 الكل في ذلك انما يمنع الاداء يمنع القضاء لان المقصود اتمام القضاء وهذه الاشياء تمنع الاداء ولا
 فيمنع القضاء والعمر بعد التحمل يمنع الاداء عند ما فيمنع القضاء وعندنا في منع الاداء فلا يمنع
 القضاء فتلك على ان قيام الاهلية في القضاء وشرط فان الشاهد اذا مات او غاب قبل القضاء
 لا يمنع القضاء ولا اهلية عنه احسب باننا لان عدم الاهلية هنا فان اهلية الميت التي
 انتهت والشيء يقرر بانتهاء البينة بطلان اهلية كذا في الغالب **قوله** وقوله امرجه الا ان يرد
 العبد الى امره فانه لا يرد بغير امره اذا حمله بغير امره فقدم كونه مانعا عن القضاء بعد اذ
 بصير يكون في غلبه الظاهر لان لا يشترط قضاء القاضي للعارض للشاهد بعد اذ اشتهر به
قوله ومعلوم ان الشهادة ولا يمتنع دية لانها لا يرد على الغير ولا على المولى ولا يرد على غيره
 نفسه فاني ثبت له تلك **قوله** وانما لا يرد في شهادته جزا او فسوقا من حيث لو كان له من القذف
 لا وفي معنى الزجر فانه لم يرد في الجلد يوم بدنه وقد اذاه بلسانه فمقتضى قوله لا يرد
 جزا او فسوقا في حق بعد التوبة كاصله وهو الحد لم يرد في قوله انصار من تمام الحد **قوله** فاسلم
 اذا حمله الكافر في قد لم يجر شهادته بعد ذلك على الكفار فاذا اسلم جازت شهادته مطلقا لا
 سهادة استفادها بعد الحد بالاسلام فلم يلحقها رد لان الرد يقتضي هذه الامور التي لا يقبل
 على المسلم وهذه يقبل فيها الا في الثانية كذا في التبيين **قوله** وعد وليه الذي كذا في
 الحيط والباقيات وعليه الحلية كما صح به في كتاب الجرد وبناء ان العادة لا لاجل الدنيا لعموم
 فزار تكملها لا يرد من الكون عليه خلافا لانه قد حث قال هذا اختيار المتأخرين في الرواية

على

لغيره بخلافه وهو انه يقبل اذا كان وان بينهما عداوة بسبب امر الدنيا وهو الصحيح
 لا اعتمادا وما اصاب الى لا فلعلاقة الجنية بينهم حاشا سهاده احدى الاخرين لانه الشا
 لغيره وهو غير مقبول قطعا واما ان وجان فلا انقضاء لحدهما بالانحياز حيث غناء
 حد ما غنا الا لشيء وكل منهما الباس الاخر اما خلاف الشافعي مسمى على ان لا يراه به بينهما كذا
 منهم من يقر بالانحياز والعمر من ترك العين الملهة لمرارة الرجل كذا في الصحاح **قوله** وليه
 ان الشهادة في كل الثلاثة شهادة لنفسه **قوله** في غير مال الشريعة والنهاية هذا في حق
 الشر يكون شر كعنان فاما سهادة احد المتقاتلين لصاحبه فلا تقبل الا في الحد
 والنكاح والنكاح لان ما عدا ما ترك فانه لا يرد في الشر كذا في الدوام والدنايين ولا
 يدل فيه العقار ولا العريض ولهذا قالوا في كل واحد مما لا يرد لغير الدوام والدنايين لا يرد في الشر
 ان المساواة فيه ليست بشرط كذا في الزاوية **قوله** والتاسعة بذكر التاء المشاة واخر ذال مجهول
 شخص الذي يسم نفسه لمعلم صنعة سلك كانت علما او غيره فيخدمه حتى يعلم ما منه في كل
 معدن في عياله طيسر له اجرة معلومة **قوله** وانما يفعل الردي من فقال انما من التين بين
 بينهما وبين التشبيه بين في الفعل والفعل عدا فان كل ذلك معصية فلا تقبل شهادته لقوله
 العلية وسلم لعن الله المشركين من الرجال والنكاحات من الفسق قل ارادوا الفعل الردي
 التكرار من الواطء كذا في الزاوية **قوله** وتاخر من تحت الملة على الميتة اذ ثبت وفاء
 ان تكي عليه وقد دحضته كذا في العزب المراد بالناحية المردودة الشهادة هو المراء التي تخرج
 في مصيبة غير الجمل النفع منه وتجعل النكاح مكلفا واما التي تخرج في مصيبة فلا تسقط عداها
 كذا في الزاوية ونحن نقول فيجب ان يعتبر عدم رفع الصوت في مفهوم الناحية ولا في غير رفع
 الصوت منها احرام يسقط عداها سواء كان في مصيبتها او مصيبة غيرها كما صح به شرح
 الفتية فليشمل **قوله** وفيه من الغنة وهي في اللقمة من في التخيوم والغناء بالكرمال النكاحات
 برفع الصوت والمراد بها هنا الملة التي ترفع من ثيابها التي تقاتل على اهل التسليم نفسها
 ليجلته مكلفا فان النفس في مصيبة في جميع الاوقات من الشر على الله الى اخره
 يقال فلان يرد من كذا الى يدعه وجعل من الخزي مدام لم يردوا الى الله تعالى في التواجب

انما لا تقاوت التهمة بقبول الا لا كذا في الشرح
 كان بصيرا او ساطعا في غير القاص كالتسليم الى ما لا كذا في العارضة لكن يقرب
 بعد اشتراط البصر في التحمل ان لا يكون المشهود به متفقا لشيء احدهما لا تقبل الا اتفاق
 هذا فمما يوجب الحد والقصاص فان سهاده الاعتراف في البينة بمقتضى قوله اتفاقا كذا في الغالب
قوله عندنا في حقه ومحمد وجد قولا ان شرط العضاء قيام اهلية الشهاده وقت القضاء لا يورث
 الشهاده حجة عنه ولا قيام لها بالعدم فصار كذا اذا خسر او جزا او فسوقا ثم اجمعوا على ان
 الشاهد اذا خسر او جزا او فسوقا او ارتد بعد الاقرار قبل القضاء لا يقضي القاضي بشهادته ولا امر
 الكل في ذلك انما يمنع الاداء يمنع القضاء لان المقصود اتمام القضاء وهذه الاشياء تمنع الاداء ولا
 فيمنع القضاء والعمر بعد التحمل يمنع الاداء عند ما فيمنع القضاء وعندنا في منع الاداء فلا يمنع
 القضاء فتلك على ان قيام الاهلية في القضاء وشرط فان الشاهد اذا مات او غاب قبل القضاء
 لا يمنع القضاء ولا اهلية عنه احسب باننا لان عدم الاهلية هنا فان اهلية الميت التي
 انتهت والشيء يقرر بانتهاء البينة بطلان اهلية كذا في الغالب **قوله** وقوله امرجه الا ان يرد
 العبد الى امره فانه لا يرد بغير امره اذا حمله بغير امره فقدم كونه مانعا عن القضاء بعد اذ
 بصير يكون في غلبه الظاهر لان لا يشترط قضاء القاضي للعارض للشاهد بعد اذ اشتهر به
قوله ومعلوم ان الشهادة ولا يمتنع دية لانها لا يرد على الغير ولا على المولى ولا يرد على غيره
 نفسه فاني ثبت له تلك **قوله** وانما لا يرد في شهادته جزا او فسوقا من حيث لو كان له من القذف
 لا وفي معنى الزجر فانه لم يرد في الجلد يوم بدنه وقد اذاه بلسانه فمقتضى قوله لا يرد
 جزا او فسوقا في حق بعد التوبة كاصله وهو الحد لم يرد في قوله انصار من تمام الحد **قوله** فاسلم
 اذا حمله الكافر في قد لم يجر شهادته بعد ذلك على الكفار فاذا اسلم جازت شهادته مطلقا لا
 سهادة استفادها بعد الحد بالاسلام فلم يلحقها رد لان الرد يقتضي هذه الامور التي لا يقبل
 على المسلم وهذه يقبل فيها الا في الثانية كذا في التبيين **قوله** وعد وليه الذي كذا في
 الحيط والباقيات وعليه الحلية كما صح به في كتاب الجرد وبناء ان العادة لا لاجل الدنيا لعموم
 فزار تكملها لا يرد من الكون عليه خلافا لانه قد حث قال هذا اختيار المتأخرين في الرواية

بالجاذبة والكبرى
 عادة على ان لا يرد
 في مصيبة غير الجمل النفع منه

الشرع

البخا فلم يتم على كل واحد منهما نصا للشهادة فلا قطع بدونه فصار كاشمدا الغرض في المسئلة جلالا
 فانها لا تقبل الاتفاق بل هذا الى ان لا يجرى كونه ما يندرج في الشبهات وفيه اذ لا يضر
 الادعى بنسبته الى الذكور والامانة في الغايين وهذا الخلاف يختص اذا كان المدعى يدعى بقرعة
 مطلقا غير تقييد بما وصفه ما اذا ادعى من يتبعه سواء او يضا لا تقبل شهادة بالاجماع
 لان المدعى كذا احد ما كذا في الدين **قوله** ولما قيل ان يقول آه قال الاستاذ وجوابه ان الشك في
 ان يكون في حكم الشبهة يوجب على المدعى ان يثبت ان الشاهد من اذ كانا مختلفين لظنا
 لا تقبل عندنا بحسب مسنده وحلوه وان كانا متفقين في اذ كانا لا تقبل شهادة الشاهد في الاكثر ان
 ادعى لا تقبل على الاقل انه لا يفي بالشرع في بعض احوال الوقاية والحول عنه انه يمكن ان
 يجرى المدعى عليه بالذم مثلا على الف عند شاهد وعند اخر بالبراءة على اكثر ويكره هذا في المدعى
 عليه عن البعض او يقضه عند شاهد والاخر عنه غافل ما دام يشاهد العقد فكذا له التوثيق
 ثم قوله في المال ثبت بتبعية العقد ان اراد انه يثبت في ذمة المدعى عليه بتبعية فسام ولا يضر
 وان اراد ان يثبت عند الفاضل بتبعية فلا يضر بل يثبت العقد باقرار المدعى فلا يحتاج الى التام في
 ثبوته الى الدين حتى يقال انه شهادة من لا يعتد به بل انما يحتاج اليها لاثبات البطلان فصار كما
 اذا ذكر الشاهد شيئا من غير ما يحتاج اليه في رتبة البقر او كما اختلفا في التفرقة في القارة
 بالشراء او ليس كل واحد من الجانبين على كلام قلنا **قوله** والامانة كالباع يعني اذا كانت
 الدعوى في الامانة في اول المدعى قبل استيفاء المعقن عليه وشهد الشاهد بامانة بالالف
 والاخر بالف فانه لا تقبل الشهادة كما لا تقبل عند الاختلاف في البيع الحاجة الى اثبات العقد
 اختلف باختلاف البطل سواء كان المدعى من الجير المستاجر من احد وكالدين بعد ما اذنا
 كان المدعى يوجب في الذمة واستيفاء النفع المدعى هو الجير في رتبة البقر لان المدعى اذا
 انقضت تكون المنازعة في وجوبه في نفسه باقل المالين اذا ادعى اكثر من ادعى على الف
 خمسمائة وشهدا بالالف والاخر بالف فخمسمائة جاز على الف ان شهدا بالالف
 والاخر بالفين لم تقبل عند الاطراف فاستدرك خلافا لما في كل المدعى المستاجر من كونه العقد
 بالاجماع هذا في الاصلية **قوله** وجع التكاح بالف يعني ان يختلف الشهود في التكاح فشهد

المتهم

احد ما بالالف والاخر بالف فخمسمائة قبلت الف عند الاطراف خلافا لصاحبها من هذا الاختلاف
 في البطلان المقص من الجانبين هو العقد والاختلاف في البطلان في الشهادة في البيع **قوله**
 وجع الاستحسان شاهد الى دليل الاطراف يتبعه للمال في التكاح انه يصح بلا تسمية من على
 التصريح في المال كالمع والامانة والاختلاف في التابع لا يوجب اختلاف في الاصل فكذا ثابتا **قوله**
 في الاختلاف شاهد الى دليل اخر يقضيه ان الاصل في التكاح الحول والامانة والملك لان شهود
 لذلك انهم الموصون بالحول الخطر عن الامانة ان تسلط عليه فاما في اختلاف الشاهدين في مال
 الاصل **قوله** اذا كثر ما في الصحيح كماله لا يرد والصواب ان لا يرد في **قوله** في الصحيح ان
 عاقل بعضهم انه لما كان كالتصريح ان تكون الدعوى كالمثل اليه كما في الدين طلبة فلهما
 درهم الله ووجه ما في الكتاب ان المقصود اليه العقد وهو لا يختلف باختلاف البطلان كونه غير
 متم بغيره في ضمنه فلا يرد في ما هو شرط المقصود وهو لا يختلف باختلاف البطلان كونه غير
 متم بغيره في الدين **قوله** في الفصلين يعني ما اذا كانت المرة تدعى ما اذا كان الزوج يثب
قوله من في يده موقوف ثلث لكل واحد من الفئتين السابقين الذين انقضت كل واحد منهما انقضت
 الاول لها يرد الى المدعى الموقوف بموجبه المقام وانما تفرق في هذا الامر الى اربع اقسام وهي اولها
 من ان بعض شرع الوفاة بحسب المصالح مع صلته فاعل **قوله** فلا حاجة الى الجرم انهم
 ذكر والقبول الشهادة على ما رث شرط منها ان يشهد والله كان لم يرد حتى لو قالوا
 انه لو رثه لا تقبل ومنها ان يرد وكذا الميكال الشهادة على الملك بالتامع لا يقع ومنها
 ان يبين وجه الاستحقاق حتى لو قالوا اخر مات وتركه ميراثا لا تقبل والميراث في اخر
 لا يرد الا في اربعة احوال منها الجرم الذي ذكر في الكتاب عند ما خلافا لا يرد من غيره وان شهدوا
 انه كان لا يرد تركه ميراثا ولم يقولوا لا تعلم له وارثا له فكل هو ميراث في حال و
 حال لا يقضه وان كان يرد في كل حال يحتاجون الى نظر القاضي في يقضه بطله كذا في الساند
 ولو يرد حتى قيد باليد لانه لو لم يذكر الميراث قال فان كانت تقبل بالاتفاق قيد بالحق لانهما
 لم يشهدا بالميته فان كانت في يده وقسطا لا تقبل الشهادة بالاجماع ويكون للدار لو رثه ل
 لظن كذا لا يرد اصله كذا فيهم من الجاهية **قوله** الى يده لان آه وكل كان كذا فيهم

شكا

في النكاح من لا يملك نفسه في نفسه

يتم منه

فتعد القضاء باعادة المجهول لانه ان ثبت انهما من جهة لا يتجاءل دقهما من جهة فلا يتجاءل
 كذا في الكافي **قوله** لا يمنع صحة التزويج ان المتهن به من الزوجين وهو على وجهه في المهر في التزويج
 وذلك يمنع القضاء كما لا يخفى عليه من عدمه ولا يفتى في ذلك الا على وجهه عليه السلام في جازة الشهادة
 ويبرر بالبيان **قوله** وعند أبي حنيفة في حال الكفاية وعن محمد بن يحيى في كفاية كافي في
 صحة انه اذا كان الأصل في زوايد السجدة فشهد الفرع في زوايد أخرى من ذلك السجدة قبل
 انتهى وماله الى ما نقله الكل حيث قال وروى عن أبي حنيفة في هذا ما قبل وان كان الأصل في
 المصالحهم يتقبلون في لم يكن مكان نقل أفرادهم **قوله** بكثرة اثنان لان الشاهد بين يديهما ان يشهدا
 فقياسا كذا في السنين **قوله** وان كان الأصل في صحة المسئلة انهم قالوا انما الشهادة على من
 الحادثة فانما هو عاينها في الفرع يسمي وروى عنهما في هذه المسئلة انهم قالوا انما الشهادة على من
 الى شهادة الفرع وان لم يكن هذا الا التخييل شرط وقد فات للتعارض بين الخبرين كذا في الكافي
 ولو شهد الى الفرع عن اثنان يفيضا الاصلين في الاصلين في الفرع انما هي الاصلان يعرفهما الى
 بالضماء يعرفان عن وجهها وحده لم يردوا الى الفرع انما هي تلك التي جاءها المدعي في اي عن
 وامامه من ذي يمين المصلحة والراء المجرى منه بغير تظهير بها سميت المصلحة والمضرة
 بضم الميم وفتح الضاء المجرى في غاية الامتنان عند رسول الله صلى الله عليه وسلم **قوله**
 اي القبلة الخاصة التي لا تتبدل ونحوها في القصاص الفخذ يسكن في الجاه المجرى في القبائل الست
 اولها الشعب القبيلة ثم القوم ثم البطن ثم الفخذ واما يقيم الفخذ مقام الجذلة لانه اسم الجذلة
 فنزل له منزلة الاولى في الذب عن الجاه بكذا في العنايه **قوله** اي اذا جاءكم القاضى لا يبال ان كان
 القاضى يقبل شهادة الاصول في الحقيقة ولا يثبت نقل الشهادة من ائمة لا يثبت ان القاضى يحد
 ولا يثبت وكما عدلته قايده مقام الاثنيين والاولا يثبت في تنزيل شخص مع شخصين كاللح
 يتولى بطر في القصد كذا في تاج الشريعة **قوله** لم يحسن معنى ان التزويج لا يثبت منه ولا يحصل النكاح
 العائنه وللضيق بعامة الناس في مضر لانهم قوم لا يحدون فكم يكون بينهم نساء واتحدت
 اساميهم واسما على اهلهم **قوله** فان شربوا ماء واما كان فعله حجة لانه كان قاضيا من قضاة العدل
 في زمنهم وعلى القضاة بدو ان الله تعالى عليهم اجمعين متوافر وكان يحفظ عليهم ما كان

ثم نعيمهم

عنه فكان كالمروى عنهما وحل محل الجاه كذا في العنايه **قوله** فيجوز ان يفسر التزويج يقال
 هذا التفسير يبرر له عند الاطراف كما صرح به في الكافي فاما من قوله ولا يبرر بعد قوله كان يشهد باليمين
 معناه لا يبرر بدقيقته مقابلته التزويج واما مقدار الحبس المعنى في بعض من الى القاضى **قوله** يحتم
 بالخلاف من السخام وهو سواد القدر والاهل من الاسم يحتم كذا في العنايه **قوله** ولا يعلم
 باليكنه نه في الشهادة والنفات شيء من الاثبات وقد اشار بعض شراح الهداية الى جواب ذلك
 الاول قد يعلم انه حيث ل ولم يذكر الذي شهد بقتل شخص فليحتم ان يموت وكان حيا
 المند رته واما لانه لا يحتمل ان يقول كذبتا وتنتفي تلك ومقتضى ذلك فشهدت بها
 بمعنى كذبت لا تزار بالشهادة بغير علم فعمل كانه قال لا يثبت في العنايه **قوله** سقطت
 اي عن اثار الحق لها على الغرض لان الحق انما ثبت بقضاء القاضى ولا قضاء ههنا لانه لا يقتضي
 بكلام تناقض كلفها عليها لانه لا خلاف لا اطلاق ههنا لانها ما اختلفت شيئا على المدعي لا
 على المدعي على الثاني فقط ولما الاول فلان الشهادة ان كانت حقا في الواقع ورجع عنها صار كالتزويج
 لشهادة لا ضمان على من تكلم لان عدم ثبوت حقه لا ينافي رجوعه الى ما يوافق على اصل الحد
 على كافيها لانه انما هو لا رجوعها للضيق بشهادتها وبقيت له الحق لكن ذلك لا يبرر الجهاد
 كذا في ابيات ان يشهد ابتداء كذا في التزويج والعنايه **قوله** لم يفسح الحكم لانه لا يفسح لادى التسلل
 الباطل لانه جاز ان يرجع عن رجوعه مرة بعد اخرى وليس لبعض على غير من جميع في تسلل
 الحكم وفسحه وذلك خارج عن مضر عن الشريعة لانه في الدلالة على الصدق على الاول وقيل
 الاول بانقضاء القضاء به كذا في الهداية وسرها **قوله** اذا قبضه وعاه دينها كان وعياها واما
 تدقق الضمان على التضرر ان تحقق الخسران عند تسليم المال الى القضاة واما ما بقيت من القضاة
 عليه ماله فلا يتحمل الخسران في حقه **قوله** لانه كذا على صيغة القول اي مضر من جهتها فان
 القضاء واجب عليه بعد ظن من عدلته بما حقه في امتنع عنه او اخره وانه لو لم يبرر رجوع القضاء على نفسه
 يكتفى ويحقق العزل ويعزب ولو اجابا على ما مضى لا يمنع الناس من نقل القضاء ومخافة العزلة
 وذلك من عام فيجعل الضرر الخاص لاجله ولا يمكن استيفاءه من المدعي والحكم نافذ كذا في التزويج
 ولو لم ينافع البضع وهو في اصل القصد بفتح الباء بفتح الشق والمباذعة المباشرة لما فيها من نفع

فلا يرفع بالرجوع

وبعض الباطن منها قد كفى من المخرج في قولهم لا تطلق بضع فلا بد ان يضع فلا بد ان يضع فلا بد ان يضع
بعضه انما يتلف من منافع البضع وهي غير جوهريه عندنا لان التخصيص يقتضي المبالغة في
على امر في المبالغة بين العيب والمنفعة **قوله** فمما زادها التلغاف بغير عوض لان التلغاف لا يخرج
مضمون النص وهذه المسئلة اول ما ورد على ظاهره من رجوع الشهود في البيع اعم من ان
يكون الدعوى من البايع او المشتري مع ان ضمان ما يقتصر لا يتصور الا في الثاني كما صرح به في
نقص المسئلة فمما وجه الاستثناء والمطلوب الذي يثبت العيب من معاد بعد التمسك به ووجه المسئلة
غير ذلك وانما نعتي انما هو المخصص للمسئلة بدعي في الشيء في كفايته عباره العدايه
فانستقام الاستثناء ونعم من ذلك يمكن ان يكون المراد من لفظ البيع المذكور في الهدايه الشر
بناء على انه من الاخذ وكما في اول البيع **قوله** فمما نقصت المبالغة ان كانا كان على شئ من السقوط
بالان تداوم وطاوعا من الزجر كانه سقط عنه جميع المهر وعلى الموكد ما على الوجه الذي يتبدى **قوله**
وغيره في العتق القبيح لان الشاهدين اللغا فاليه العبد عليه من غير بدل وذلك موجب للضمان سواء
كانا من بين او من غير بين لان ضمان المالا في كل اختلاف بهما والى الموكد لان العتق لا يتحول الى
الشاهدين في الضمان فكذلك الاو التابع له **قوله** فمما يده عندنا وعند الشافعي يقتصر الى
قدسبوا الحق في ترك كل من الخفية والشافعية اصله المعهود في هذه المسئلة مع الجواب عن طرف
كل منهما فليظن في مسئله وضمنا ما اتفقا بهما من شئ وح الهدايه والبدن **قوله** لا يتلف
هذا بعد القضاء بشهادة الفاع واما قبله فمقتله ملغى اليه لان التحويل لا بد منه **قوله** ان شاء
ضمنا اصل راي غير قاري يرجع على صاحب **قوله** بخلاف التوكيد لان الشهاده لا بد من الاعا
فضار التلغاف المضاف اليها كاشهادة ولهذا لا يجوز ان يكون في الشاهد من كليات مع الرجال في الحدود
كما لا يصلح الشهاده فيه ما ولا اضافه الحكم اليها الصلح التوكيد فيها **كتاب الوكاله قوله**
والظاهر ان المراد بعينه ان الام في التصرف لا يجوز فيكون معناه ملك جنس التصرف في اجتهاد احد
الصبي المجنون فيكون على مذهب الكل لا المذهب حتى يكون المعنى ملك التصرف الذي يملكه
فلا يستقيم الا على من هوها كما لا يخفى **ق** بان يكون اول هذا تفسير من الشك كمن
الشخص من ملك التصرف **ق** ويعرف القابض اليسار قال لا يملك وهو محال لهم انفقوا

ان تفرق

او قول الصبي العاقل صحيح ومعنى انه ما زاد عليه دونه في الشارع ووجه يارده في الحيوان ووجه
واراده في العقار وما يدخل تحت تقويم المقتضى من لا يطالع عليه احد لا بعد الاستعمال **قوله**
قوله لا في الصبي بعينه انه اذا كان كل من غير رضا وهل يرتد برده او لا وعند من تردد خلافا **قوله**
لا يمكن بغير نفسه حتى لو امكنه الخصم بركن الباطن الى العمل على ايدي الناس بل من التوكيد
ايضا بلا رضا خصمه وان كان مما لا يرد الكوب من رضا في الاصل كذا في العنايه **قوله** وهو ان
يكون مشغلا اه اشارة الى انه لا يصدق منه دعوى ذلك الا بالنظر الى يد وعده سقوا
بالسؤال عن رضاه او يكره ذلك معلوم للقاضي باي طريق كان كما في ضمان الجاه كذا فيهم
تقرير العنايه واعداً لثمة السقوا رضايه ولا يرد في مختص الجوهري العدايه بالضم المحدث
لحوادث الدهر من المال والمسالخ **قوله** محدوده من الحدود وهو الست وجارده محدوده اذا
لزم الخدم وكذا في الصحاح فالمراد منها من شئ ولو تخرج عداها بالبين وفيه حصر صاحب الحكم
واظهارها التوكيد لانه لا حضرت لم يكرها ان تنطق بحقها الحيثيات قد استجبت المتأخر في
كذا في الهدايه **قوله** الا في استيفاء حد او تخصيص الاستثناء بالاستيفاء ايضاً يجوز
التوكيد في ايفاء فقد صرح في العنايه ولكن يجيء بعدم جواز التوكيد في اتفاقا وقد استثنى
في الهدايه كانهما على التحقيق ان تخصيص الاستيفاء ناظر الى عدم الغيب فليسا من قوله باعطاء
تفسير لا يفاء كما ان يقتصر الاستيفاء كما لا يخفى واما اشيائها باقامه الشهود فيجوز منه ما خلا
لثان في كل هذا الخلاف في حال غيبه الموكل واما عند حضرته في جازين لهما على هذا الخلاف
التوكيد في الجواب بجانب عليه الحد والغيب غير ان اقرار الوكيل لا يقبل عليه في التوكيد باثبات
حدان من الجمل لا يصح اتفاقا لانه لا يخفى لاحد كذا في الهدايه وشرحها **قوله** لشمس العنبر
صريح في انه يستحق في حال حصر الموكل اتفاقا **قوله** ويضيقه الكل اه اشارة الى احد الوجهين
الذي ذكرها غرض الهدايه في بيان كون هذه الحقوق واجبة الوكيل **قوله** كسيع الى غير
اشبه العقود التي يتناول حقها الوكيل وقوله في كلامه اشارة الى المسئلة فضل الحقوق المتعاق
به تسليم البيع وقبضه وقبضه ونحوها **قوله** ويطالب بفتح اللام اي الوكيل يطالب البايع **قوله**
ويخاصم بفتح الصاد اي الوكيل في التراجع بايعه ويرد عليه بالعيب من غير ان يكون الوكيل ان الرق محقق

لست قد صحت صاحب الكتاب به بالغير في
الاولى بالكتاب الثاني في كل ما تضمنه
كون في ذلك من السلبات
مستحق في كل ما تضمنه

ويعاد الى المالك جميع ما كان يملكه من الثمن او الثمن
الكل انما يملكه من الثمن او الثمن
بجسده او بغيره على ما كان يملكه من الثمن او الثمن
الصبيان العاقلان عليه وان لم يقدروا ان يملكوا
الان يقال ان المالك
يكون على ما كان يملكه من الثمن او الثمن
الاولى بالكتاب الثاني في كل ما تضمنه
كون في ذلك من السلبات
مستحق في كل ما تضمنه

استفاء اما لقله ما يتبدى ولا كونه لا يتبدى
لان نصيب التوكيد يستحق ان لا يفسد بابه
بالسبب اليه بالطلب

العقد وهو كل ما يتعلق به دونه ويخضع لغيره الى الكيل والبيع بخلافه الشئ هو ما له من
في يد اى الحال ان المبيع في يد الكيل في الخصومة فيها كونه **قوله** فلا بد من اذ اسلم الكيل للبيع
الى الكيل فيها اذا استمر شيئا بالركا لا فلا يملك على الركب العيب باذن الكيل لان حكم الركا لا قد
انتهى التسليم اليه وكذا في الشفعة اذا اسلم الدار للمبيعه المشرى لغيره في اوكذا يخضع في شفعه
ما اشترى بالركا له ما دارم في يد فاذ اسلمه الى الكيل خرج عن اليد ولو عني الكيل في العيد جاز
ومقطوع الرقبه والكيل النفاذ والشاء رضى العيب انشاء رده على الكيل **قوله** ان الحق في نوازل
يعني بعد ما كان كل ما مشركه في التعاقب بالكيل **قوله** لا تمتنع في العمل بالمال الكيل تتبع
في التوكيل مطلقا فالفرق بين هذين النوعين في حيز في الثاني دون الاول في ناسو سناد
انما الجلبه بعملا في النوع الاخير الكيل مدعى عليه معنى هم والتم التام الركا لا تنقذ لكن التام للكيل
بمعنى انه لو لم يملك له اياك لعدان يملكها او ما لم يملكها لم يملكها اما ان يملكها فانه مدعى عليه
او لا لا يستأن الجلبه كسليم المبيع والتمن لا فافها بيان عليه لعقد الذي التزم ولايت
ابتداء باختياره تبرع الا بالمدعى عليه الذي جبر عليه ان لم يرد المخصص والثاني لا يستأن الجلبه
كقبض المبيع وطالبه من المشرى لانه يكون مدعى عليه الجلبه اياك اما من الكيل فلا تمتنع في
حقه دياكلا يملك الجلبه اما من غير فلا تمتنع من اذ ترك **قوله** وكذا سائر الركا لا وسيفه
التم هناك بقره ان امتنع سائر الركا لا عن الاقتضاء ويكفي الملاك **قوله** ملك غير متبرع ويعتقد
نفوذ العتق يقتضي ملكا مستقرا في الزمان والتمن من ربح المدة خرج على رقبته
فاجاز الوكيل ما رتب له من المشرى لانه لا يملك التام وان ملكها الزوج لعدم استقرار الملاك
وملك الكيل غير مستقر ينتقل في ثانی الحال الى الكيل فلا يمتنع عليه فيه نظر لانه في الف افلاذ
وله صلى الله عليه وسلم من ملك ارحم من ربه عن علي بن ابي طالب في الكيل في بيعه من الحكم اميل
في حق الحق في فاهما تثبت له ثم ينتقل الى الكيل قبله وان صدر التمسك هذا احسن كتابا في العنايه
قوله يرضى الى من كمله اى لا يستغنى عن الاضافه اليه ولو اضاف الى غيره المالك له كذا في العنايه
قوله يتعلق الكيل لا بد وانما في هذه العتق اضافه العتق الى الحكم فيها لا يقتل الفصل عن اسباب
الذي والعقد فاذا وجد وجد الحكم مكله صاحب الحق لم يدخل فيها اختيارا لشرط الا في خياره يدخل في الحكم

واخذ

فوجز

هذا هو العقد وهو كل ما يتعلق به دونه ويخضع لغيره الى الكيل والبيع بخلافه الشئ هو ما له من في يد اى الحال ان المبيع في يد الكيل في الخصومة فيها كونه قوله فلا بد من اذ اسلم الكيل للبيع الى الكيل فيها اذا استمر شيئا بالركا لا فلا يملك على الركب العيب باذن الكيل لان حكم الركا لا قد انتهى التسليم اليه وكذا في الشفعة اذا اسلم الدار للمبيعه المشرى لغيره في اوكذا يخضع في شفعه ما اشترى بالركا له ما دارم في يد فاذ اسلمه الى الكيل خرج عن اليد ولو عني الكيل في العيد جاز ومقطوع الرقبه والكيل النفاذ والشاء رضى العيب انشاء رده على الكيل قوله ان الحق في نوازل يعني بعد ما كان كل ما مشركه في التعاقب بالكيل قوله لا تمتنع في العمل بالمال الكيل تتبع في التوكيل مطلقا فالفرق بين هذين النوعين في حيز في الثاني دون الاول في ناسو سناد انما الجلبه بعملا في النوع الاخير الكيل مدعى عليه معنى هم والتم التام الركا لا تنقذ لكن التام للكيل بمعنى انه لو لم يملك له اياك لعدان يملكها او ما لم يملكها لم يملكها اما ان يملكها فانه مدعى عليه او لا لا يستأن الجلبه كسليم المبيع والتمن لا فافها بيان عليه لعقد الذي التزم ولايت ابتداء باختياره تبرع الا بالمدعى عليه الذي جبر عليه ان لم يرد المخصص والثاني لا يستأن الجلبه كقبض المبيع وطالبه من المشرى لانه يكون مدعى عليه الجلبه اياك اما من الكيل فلا تمتنع في حقه دياكلا يملك الجلبه اما من غير فلا تمتنع من اذ ترك قوله وكذا سائر الركا لا وسيفه التمسك هناك بقره ان امتنع سائر الركا لا عن الاقتضاء ويكفي الملاك قوله ملك غير متبرع ويعتقد نفوذ العتق يقتضي ملكا مستقرا في الزمان والتمن من ربح المدة خرج على رقبته فاجاز الوكيل ما رتب له من المشرى لانه لا يملك التام وان ملكها الزوج لعدم استقرار الملاك وملاك الكيل غير مستقر ينتقل في ثانی الحال الى الكيل فلا يمتنع عليه فيه نظر لانه في الف افلاذ وله صلى الله عليه وسلم من ملك ارحم من ربه عن علي بن ابي طالب في الكيل في بيعه من الحكم اميل في حق الحق في فاهما تثبت له ثم ينتقل الى الكيل قبله وان صدر التمسك هذا احسن كتابا في العنايه قوله يرضى الى من كمله اى لا يستغنى عن الاضافه اليه ولو اضاف الى غيره المالك له كذا في العنايه قوله يتعلق الكيل لا بد وانما في هذه العتق اضافه العتق الى الحكم فيها لا يقتل الفصل عن اسباب الذي والعقد فاذا وجد وجد الحكم مكله صاحب الحق لم يدخل فيها اختيارا لشرط الا في خياره يدخل في الحكم

هذا هو العقد وهو كل ما يتعلق به دونه ويخضع لغيره الى الكيل والبيع بخلافه الشئ هو ما له من في يد اى الحال ان المبيع في يد الكيل في الخصومة فيها كونه قوله فلا بد من اذ اسلم الكيل للبيع الى الكيل فيها اذا استمر شيئا بالركا لا فلا يملك على الركب العيب باذن الكيل لان حكم الركا لا قد انتهى التسليم اليه وكذا في الشفعة اذا اسلم الدار للمبيعه المشرى لغيره في اوكذا يخضع في شفعه ما اشترى بالركا له ما دارم في يد فاذ اسلمه الى الكيل خرج عن اليد ولو عني الكيل في العيد جاز ومقطوع الرقبه والكيل النفاذ والشاء رضى العيب انشاء رده على الكيل قوله ان الحق في نوازل يعني بعد ما كان كل ما مشركه في التعاقب بالكيل قوله لا تمتنع في العمل بالمال الكيل تتبع في التوكيل مطلقا فالفرق بين هذين النوعين في حيز في الثاني دون الاول في ناسو سناد انما الجلبه بعملا في النوع الاخير الكيل مدعى عليه معنى هم والتم التام الركا لا تنقذ لكن التام للكيل بمعنى انه لو لم يملك له اياك لعدان يملكها او ما لم يملكها لم يملكها اما ان يملكها فانه مدعى عليه او لا لا يستأن الجلبه كسليم المبيع والتمن لا فافها بيان عليه لعقد الذي التزم ولايت ابتداء باختياره تبرع الا بالمدعى عليه الذي جبر عليه ان لم يرد المخصص والثاني لا يستأن الجلبه كقبض المبيع وطالبه من المشرى لانه يكون مدعى عليه الجلبه اياك اما من الكيل فلا تمتنع في حقه دياكلا يملك الجلبه اما من غير فلا تمتنع من اذ ترك قوله وكذا سائر الركا لا وسيفه التمسك هناك بقره ان امتنع سائر الركا لا عن الاقتضاء ويكفي الملاك قوله ملك غير متبرع ويعتقد نفوذ العتق يقتضي ملكا مستقرا في الزمان والتمن من ربح المدة خرج على رقبته فاجاز الوكيل ما رتب له من المشرى لانه لا يملك التام وان ملكها الزوج لعدم استقرار الملاك وملاك الكيل غير مستقر ينتقل في ثانی الحال الى الكيل فلا يمتنع عليه فيه نظر لانه في الف افلاذ وله صلى الله عليه وسلم من ملك ارحم من ربه عن علي بن ابي طالب في الكيل في بيعه من الحكم اميل في حق الحق في فاهما تثبت له ثم ينتقل الى الكيل قبله وان صدر التمسك هذا احسن كتابا في العنايه قوله يرضى الى من كمله اى لا يستغنى عن الاضافه اليه ولو اضاف الى غيره المالك له كذا في العنايه قوله يتعلق الكيل لا بد وانما في هذه العتق اضافه العتق الى الحكم فيها لا يقتل الفصل عن اسباب الذي والعقد فاذا وجد وجد الحكم مكله صاحب الحق لم يدخل فيها اختيارا لشرط الا في خياره يدخل في الحكم

الخبز من الخبز من وجهه النوع عند المتعددين من كل من الكتابين على كل من المتعددين فلا
 انكسار **قوله** ويصح لغيره شيء الى قوله والبيعان صاحب البعير من هذا مستغنى عنه بعد الاشارة
 نوع الدابة اوله قد ذكرنا بالاصالة لاظهار النوع الثاني بعد الاشارة اليه بطريق الاستدلال
 النوع الاول ونحوه ما رتب يظهر من له او في رتبة في هذه النظم **قوله** فانما الى كل واحد منهما كما لا يخفى
قوله يصح الركا له لان بيعه نوع الشيء وتقل الجاهلية **قوله** ويكونان الفرض بحيث انه او في بينهم
 انفسا كان الفرض بحيث يشترى بهما نوع كان من العدد ولا يصير النوع المثل معلوما بعد عادة فيصح
 الامتنان **قوله** ويشترى عين من رتبته على غير الفرض وهو مثلا في كل الدارين للذي يربطه عبد
 معين بهذه الالف التي يصح الترخيص بها فانما كان الركا له في هذا الركا له على الركا له
 لان في تعيين المبيع تعيين البايع ولو عين البايع بغير شيء على ان البايع يصير كيانا بيقض
 من المدين لاجل الركا له لم يقض لفساد يكونه عليه كالدين من غير علية من وهذا معنى
 التبعيد هذا فلو كان العبد متعينا كانا من مقياس الشريعة **قوله** وفي مثل هذا
 لانه صار مخالفا لقرن المذكور فينقض عليه **قوله** يكون اعتاقا على ما لا يرد من كونه سيده
قوله كان الشراء وانما الركا له ان كان العبد لغيره الذي يخدم من العبد ففقد الركا له
 كان الركا له على كل التقديس من علية كونه ملكا الركا له وعلى المشرى الذي هو الركا له وعلى
 العبد اذا اعتق الفرض لما غناى به المصطفى لان الاداء قد بطل استحقاق الركا له ما اذا بيعه
 وهو له كسبه فكان ملكا له قبل الشراء وقبل العتق فلا يصح ملكه بكونه ملكا **قوله** بالبراءة
 استينافه الى استينافه فيه فهو حجة الخلف هو الرجوع بالبراءة الى امر فان سبب الرجوع هو
 الامر هو العقد هو لا يقدر على استينافه لان العبد ميت هو لا يعمل العقل قول الركا له فقلت
 وما عتق في اربعة الرجوع وهو منكر العقل قوله كذا في الاكلية **قوله** شامل للصورتين ما
 الاستاذ رحمه الله في غير الامور التي قال ان التعليل الثاني لا يجري في الصورة الاولى ولا في الثانية
 الماس ان امره يدعى الرجوع عن هذه الامانة لانه لما كان له ان كان قابضا للفرض وانما لم
 يقبضه فلما لم يقبضه على امره على الماس على امره **قوله** فيقول الركا له لغيره من كل البايع
 منه لئلا يمارت بينهما فانما اذا اختلفا في مقدار الفرض كانا فانما وجد الركا له الذي عيبا

او كونه متعينا

فيقول الركا له لغيره من كل البايع
 منه لئلا يمارت بينهما فانما اذا اختلفا في مقدار الفرض كانا فانما وجد الركا له الذي عيبا

ويرى الركا له في كل من حال العقد **قوله** ضمان الركا له لا يقل عن القيمة من الدين وهو الفرض هنا فانما
 على الفرض من كل من حال العقد **قوله** ضمان الركا له لا يقل عن القيمة من الدين وهو الفرض هنا فانما
 النصيب بالقيمة من كل من حال العقد **قوله** ضمان الركا له لا يقل عن القيمة من الدين وهو الفرض هنا فانما
 لان الركا له في كل من حال العقد **قوله** ضمان الركا له لا يقل عن القيمة من الدين وهو الفرض هنا فانما
 لنفسه صحيح بالشر لا لنفسه بان يرضى اشد ابا في قد اشترى من نفسه كما اذا خالف ليجد
 الرجوع المذكور في هذا اذا كان غايبا وان كان حاضرا وصح الركا له الى امره لئلا يفسد فانه
 يكون مشترى بالشر لا لنفسه بان يرضى اشد ابا في قد اشترى من نفسه كما اذا خالف ليجد
 انفسا كان الفرض بحيث يشترى بهما نوع كان من العدد ولا يصير النوع المثل معلوما بعد عادة فيصح
 الامتنان **قوله** ويشترى عين من رتبته على غير الفرض وهو مثلا في كل الدارين للذي يربطه عبد
 معين بهذه الالف التي يصح الترخيص بها فانما كان الركا له في هذا الركا له على الركا له
 لان في تعيين المبيع تعيين البايع ولو عين البايع بغير شيء على ان البايع يصير كيانا بيقض
 من المدين لاجل الركا له لم يقض لفساد يكونه عليه كالدين من غير علية من وهذا معنى
 التبعيد هذا فلو كان العبد متعينا كانا من مقياس الشريعة **قوله** وفي مثل هذا
 لانه صار مخالفا لقرن المذكور فينقض عليه **قوله** يكون اعتاقا على ما لا يرد من كونه سيده
قوله كان الشراء وانما الركا له ان كان العبد لغيره الذي يخدم من العبد ففقد الركا له
 كان الركا له على كل التقديس من علية كونه ملكا الركا له وعلى المشرى الذي هو الركا له وعلى
 العبد اذا اعتق الفرض لما غناى به المصطفى لان الاداء قد بطل استحقاق الركا له ما اذا بيعه
 وهو له كسبه فكان ملكا له قبل الشراء وقبل العتق فلا يصح ملكه بكونه ملكا **قوله** بالبراءة
 استينافه الى استينافه فيه فهو حجة الخلف هو الرجوع بالبراءة الى امر فان سبب الرجوع هو
 الامر هو العقد هو لا يقدر على استينافه لان العبد ميت هو لا يعمل العقل قول الركا له فقلت
 وما عتق في اربعة الرجوع وهو منكر العقل قوله كذا في الاكلية **قوله** شامل للصورتين ما
 الاستاذ رحمه الله في غير الامور التي قال ان التعليل الثاني لا يجري في الصورة الاولى ولا في الثانية
 الماس ان امره يدعى الرجوع عن هذه الامانة لانه لما كان له ان كان قابضا للفرض وانما لم
 يقبضه فلما لم يقبضه على امره على الماس على امره **قوله** فيقول الركا له لغيره من كل البايع
 منه لئلا يمارت بينهما فانما اذا اختلفا في مقدار الفرض كانا فانما وجد الركا له الذي عيبا

وان كل بيع القابض يستمر ما قبضه **قوله** نائب النيابة لا يجري في الامكان فلا يخلو
 الشئ من ان لا يمكن اعادة البيع بعد فسخ القاض فلا يقيد بالاستقلال للاختلاف في ارجح الزعم
قوله فهو يباي يكتون العشر التي انقضت من قبله بمقابلته العشر التي اخذت من الكل فلا يكون
 متبرعا فيها انفق **قوله** يصير تبرعا اي فيما اتفق بينه الد راعم لما خذت من الكل عليه والى الباقي
 ضمن لانها متضمن في الركا لا حتى لو ملك قبل الاتفاق بطلت كاله فاذا اتفق من مال نفسه
 فقد اتفق بغير امره فيكون متبرعا **قوله** ما ذكرنا اي من جميع الوكيل على الكل بما ادى من الامن
 كالمس في البيع كاله بالبيع والشراء **باب غنى الوكيل** الى كل من الوكيل راعم الوكيل الا ان
 الطالب يفر له صحيح حصل المظالم الا ان الطالب بالفرل يبطل حقه من كل وقت على من غير
 وان كان المظالم فان لم يكن يطلب من جهة الطالب يفر من يوم مقامه مثل القاض فكذا ان كان
 فاما ان يعلم الوكيل بالوكالة او اذ لم يعلم فكذا لا لانفاذ كاله قبل ان يعلم الوكيل كان الفرل
 استناعا وان علم ولم يدع له يصح في غيبة الطالب ان بالتوكيل ثبوت الحق لخصان محال الحكم
 والنيات التي عليه بالنظر لعل في بطلان ذلك صحيح بحضرة لان الحق لا يبطل ان نداء كاله كونه
 المخصص مع الوكيل كمنه مع الوكيل يمكنه طلب نصيب كمال الخصة **قوله** ووقف على ما في
 انزال الوكيل على علمه وقد ذكرنا شرط العدد والعدالة في الخبر في فصل القضاء بالاراء **قوله**
 بموت احدهما اصل ان التعريف بموت الوكيل مما لا يطالب به لانه بطلان الركا لا يثبت
 على اقل فذكر في جميع المتبرعات يحتاج الى ترجيح جهة مثل وقوعهم جريان الارث فيما قبل الم
قوله وجنقه اي جنس واحد **قوله** الخبثون المطبقون يمسكون بالباقي من العلم منه من في المطبق
 الفيل السماوا اذا استوعبها شرط الاطباء فيه لان قليلا يمتلئ الامعاء فلا يبطل به كاله وانما
 حله ابريد صف بالشهر روى ذلك ابو بكر الرازي عن ابن جعفر اعتبارا باسقطه به الصبر
قوله اي احدا الشريكين اه انما اخض النصوص لاخذ اشارة الى انه لا يغزل فيما اذا وكل الشريكات
 معاصر يحاكمها صرح به صاحب الكفاية بعد تفسير التفسير بالواجب حيث قال يعني به انه يبطل الركا
 في حق الشريك الاض الذي لم يوجد منه التوكيل من غير اتمامه وكذا لا يعتد بالشركة كلما اقررت
 لم يبق وكذا لا يعتد انما يقع وكذا لا في حق الشريك الذي وكله صريح في ان لا يغزل فيما اذا وكل الشريكة

موجا باقيا منها **قوله** ولم يعلم به وكيلهم لان هذا من اعيان العلم شرط التصديق الحكم كذا في
 الثلاث **كتاب الدعوى** ومن في اللغة اخذ الشئ الى نفسه مطلقا في الشئ المذكور
 المدين ليعي اخبارا **قوله** علم حظه له راعم والد فانه لا يحطه وقد رتب كل كذا وكذا وهما اوتيا
 اوكرا **قوله** ويذكر قيمتها انما اعتبر في كره ما يمدد لصفته لا لغيره وكان العبد يقر في مال صفه ان
 باع فيه لا مكان المشارة فيه فذكر في تقرير العين غير مضمونة لما العبد يقر في مال صفه ان
 يكون مضمونا **قوله** ان هذه العلة تشمل في قد اجاب عنه الاستدلال بان في ثبوت ما لا يعلم
 انما يشبهه لكن غير شاهد بخلاف المتعلق فانه فيه شاهد في جبهتها في دعوى العلة
 بانياته باليقظة يصح الدعوى بعد ثبوتها وان كان كاله ليدل على المالك شبيهة الشبه
 فلا تقرب ما اليد في المتعلقات فلكون شاهد لا يحتاج الى ابياته لكن فيه شبهة كون
 اليد لغير المالك من جهة دفعها يصح الدعوى انتمى كاله فليتأمل **قوله** والمطالبه يعني ان الدعوى
 لا يجرى بذكر مطالبته شئ سواء كان الدعوى بين اربعين اشقيا او عقارا كذا في الهداية **قوله**
 ظف على وانه لا يجرى ^{المدعي} ^{المدعى} فمن بالحق عطف على شئ وانما الخسارة لقربة وذكر القيمة
 سطر فان على المجرى والذي هو الذكر لا اعادة جاز ولا محذور فانه حتى ان تراكيب اللغات اشق
 نظائر لان عطفها على المطالبه وعلى الضمير المجرى وفيها لا يحسن فسادا على احد **قوله** والى
 منهم ويعني ان الخلاف بيننا وبيننا في الدار الشريعة ولا غير ما يجب بين ما اتفاقا وجملة شرط
 الاظم فيها القامع شئ منها قد تنازع ونقص من ثبوتها فلا بد من ذكره ودها للتعرف
 فلا في الشئ من اخصا الجحد وكما يحسن مثالا فانه شخص معين شاهد معلوم لكل احد
 وليس فيه قول الزيادة والنقصان ولهذا اعتبر في العلم بالشئ وكيفية الدار **قوله** خطه مستقيم
 يمكن ان يعلم الرابع بلا ذكره لاستقامته اسم لا كمن حكم الحق لا اجماعا ^{المدعى} ^{المدعى} وانما اذا غلط في الحد الرابع
 فلا يصح دعواه لانه يختلف به الدعوى في جهة لا فرق في الاحتياج اليها الجحد وبين الدعوى
 والزيادة بلا انه اي صرح **قوله** للحد في الشهر ولقد احسن الشرح في بيان
 الشهر وقد اوردوه العاقل التفتا زاني وحده في بعض مؤلفاته مثل المتأخر قطع في بعض
 المتأخرين بان هذا جرح من التفتيل لا هذا الحد في شئ من السنوات وظن ان سند ليس

واما الاعضاء

ان كان

الان صيف الشاهد بالشرع **قوله** على هذا الوجه بان ادعى على من في النسب انتمعت
او لم يمت له او ادعى على من في النسب انتمعت لانك لا تترك في الكافي **قوله** ولما عاها اي ادعى على من في النسب
من الذين بكره الدال من من تفتة كلام الامة وقد مات اولد مثل بقوله اولدت منه هذا الال
او ولما قد مات كذا في الكافي كان جاسما لما في الدنيا وعاد ايام دخل موت الراد في القم
قوله ولا يجوز في هذه المسئلة انه لم يزل هذا هو وجه تاختير الشئ ذكره من اجل ان مقتضاها
في المتن على البعض وهو ان النسب لا يثبت له ولد والدة وانك لا تترك لانهم من شئ واحد
نقل عن سيد الدين الضرير انه انما سمي هذه المسائل السبع في كتابه بغير ما ذكرنا على ان الاستدلال
بفرع النسب في الحنفية يوجبها ما شئ واحد من هذا يظهر منه عدم تقييد النسب بمسئلة النسب
قوله لا تقدم على اداء الواجب في قولنا عليه الصلوة والسلام اليه من على من لا تترك جوابا على ان فيها
دفع الضرر عن نفسه كتحصيل الشئ باجاء ذكر اسم الله تعالى على السبيل معظما الذي دفعه من الكذب
عن نفسه ابقاء ما لا يعلو فكذلك لا هو كاذب في نفسه لما ترك هذه الفرائد الثلاث **قوله** على ذلك
وهو قطع النص في دفع ما لا يعلو فيهم ولا يتفق بجريانه في هذه الاشياء فانه اذا قال انما هو من هذا
بوجه يني في نفسه النسب ان يسترقى اقول انما هو من هذا ولا يجوز له ان يدعي نسب في نفسه
انا است باس ان لم يكن في نفسه نسب في اجتهاد التمسك في الجمع بخلافه لان في لوق هذا المالك ليس
للقالين ولا في اجتهاد لا يتخلص من خصصه ما حقه فالاحاصل ان كل حال قبل الاباحة لا يند
ابتداء يقض عليه بترك له ولا فلا كذا في الكافي **قوله** في الكناح وكذا في غير من الاشياء الستة
وسيل يفي بها ما مضى ان ينظر في حال المدعي عليه كان متعنتا بجعله اخذ بقوله ما كان
نظروا لا يجاهد اخذ ببقوله من اختيار المتأخرين من شافنا **قوله** وحداى وادى كان
منه في النص حتى الله تعالى كذا في تاريخ الشريفة في غير المتقين كمن القذف حتى من ادعى على من
انه قد فقه وانك لا تترك في اجتهاد في الله تعالى عندنا في الحق والحد وبما في النص
له تعالى كذا في النص **قوله** لا يثبت الحلف بالاجماع او باتفاق ائمة الثلاث الا اذا اتفقوا على
على عتيق عبيده بالزنا فقال لان في نص فانك حر فادعى العبد انه قد زنى في لا يثبت له عليه
ليست الحلف المولى حتى اذا كان يثبت العتق من ان كذا في التبيين **قوله** لا القطع لان من جاز

في الخبر

لان قوله

لان من جاز فعله الذي هو النكول شيان الضمان وهو يجب مع الشهادة فيجب بالنكول
والقطع وهو لا يجب مع الشهادة ولا يجب بالنكول خضار كما اذا ثبتت السرة بشهادة
رجل وامرأتين وان ضمان المايحيطا دون القطع كذا في التبيين **قوله** طلاقا قبل
الدخول قبل ايدة التقييد بالقبول يعلم ان دعوى المهر لا يتفاوت بين المصنف
والكل يرد عليه ان الاطلاق يقضي من ذلك وليس فيه تقييد بتيديد ذلك **قوله** يثبت
بالذل اي يثبت المالك بترك له ولا يثبت النكاح **قوله** في دعوى النسب بان ادعى
رجل على رجل انه اخو المدعى عليه مات ابوهم وترك المال في يد المدعي عليه او طلب
من المتناظر من من النفقة على المدعي عليه بسبب الاختلاف فانه يستخلف على النسب فان حلف
برئ وان بكل يقضي بالمال والنفقة دون النسب **قوله** كالحجاء وهو يفتح الحال للمهر
وكون الحيم الشئ عن القرض متى اذا كان صوب لا يعبر عن نفسه في يد الملتقط فادعت
انتم تريد قصري الملتقط عنه بوجوه خاتمتها وارادت استخلافة فتكفل بثبت لها
الحجرون النسب وكذا اذا وهب لاسنان عتائه اراد الرجوع عنها فقال الموهوب
انه استلحق يريد بذلك ابطال حق الرجوع على خلاف الراجح ان كل ثبت امتناع
الرجوع كالاخوة **قوله** فان لم يرد على رعه ايضا سا رفا لا يمنع من الصرف والسفر
والجلب في موضع كانه جبري هو غير مستحق عليه وعن محمد بن المدعي ان مجلسه في مسجد
لحمته او في بيته لانه ربما يظن في الاسواق بغير حجه فيضرب المدعي كذا في كتاب الحجرون
الرجوع **قوله** والحلف بالله شروع في بيان صفة المهر بعد الفراغ من نفسها والموا
الحجبه هي فيها **قوله** اي جاز للقاتله لعله مبالاة المدعي عليه بالامان بالله وكثرة
استناعه عن الحلف فانهما لكانهم قالوا ان كل من الامان فيها لا يقض لانه كل عام من من عتبه
شرا ولو قضى به لم ينفذ فضاؤه كذا في شرح الهداية لامهال فلا فائدة في الحلف
بها لانها امر فاني قد التزم ادوا الحق في ان لا اوهله من خوف وقومها طسائل
قوله ويظن اي سباح التعليط بها ولا يجب عليه حتى لو بكل من التاكيد بالامان
الاضطر عليه لان المعص الحلف بالله وقد حصل **قوله** والمجوس بالله الذي ايعني

ضع

١
 نطق على كل واحد مما يقتضيه تقليب اليمين ليكون ما يقع على اليمين الكاذبة
 في الكافي **قوله** واليمين بالله لا يجوز ان يعاد الله الذي خلق الرث والصلح لان الرث
 عن عظيم الرث مجمع عليه بخلاف النار فان سها رايه عن الخطر وان من يحضر
 منهم وعظيم اشنع من عظيم النار **قوله** في عايد هم اي في بينات عايدهم لان فيه
 عظيمها والقاضي من ان يحضرها **قوله** ويجلف على الحاصل اه هذا منوع في نوع اخر
 من كيفية السمين وهو الجلف على الحاصل والسبب الضابط فيه ان السبب ان
 كان مما يرتفع برفع بعد وقوعه وتحققه كالبيع والطلاق والنكاح اول فان كان
 الثاني فالجلف على السبب بالاجماع وان كان الاولي فان تضرر المدعي بالجلف
 على الحاصل فكذلك وان لم يتضرر بجلف على الحاصل عندهما وعلى السبب عند المدعي
قوله الا اذا مضى المدعي عليه بان يقول اه كذا في الغاية **قوله** ولما قيل ان يقول في
 لانه ان وقع الاقالة في البيع بلا شهود والخم من كياالي في الاقدام على الايمان الكاذب
 لزوم هذا في السلم وفي الطلاق ان استخلف على السبب تضرر المدعي عليه لانه قد
 يعجز عن اثبات النكاح والجلف فيه عنده فذلك حقه وليست **قوله** لا يترتب
 لان الاستقاق انما يكون بوقوع الاستيلاء بعد الارتداد وهو لا يتصور في العبد المسلم
 لانه لا ارتداد بحقيقته بخلاف العبد الكافر ولا ملة مطلقا فان الرق يتكر عليه بنقض
 العهد والحقا وعليها بالردة والحقاق **قوله** ويجلف على العلم هذا منوع اخر كونه
 السمين وهو اليمين على العلم او البتات اما الوارث فلا نه لا اختيار له في الملائ
 ولا يدري ما فعل المورث ولم يجده ما يطلق له اليمين البتات والمشتري والمورث
 له اصل بنفسه فيجلف عليه والاصل فيه ان الدعوى متى وقعت على فعل الغير كان الجلف
 على العلم وان وقعت على فعل المدعي عليه كان على البتات وهو مناصور نفق من مذكورة
 في الشرح مع اجوبتها فليظن بها واعلم ان كل موضع وجب فيه اليمين على البتات فيجلف
 على العلم لا يكون معتبرا حتى لا يقض عليه بالنكول ولا يسقط اليمين عنه وكل موضع
 وجب فيه السمين على العام فحلف على البتات يعتبر السمين حتى سقط عنه اليمين

فخرج

ويقضى عليه اذ انكل ان الحلف على البتات اقوى كذا في اليمين **قوله** ويسقط حق
 الحلف يعني لما بطل حقه في اليمين في لفظ الفداء والصلح ليس له ان يستخلف بعد ذلك
 لانه اسقط حقه بخلاف ما اذا اشترى عينه بعشر دراهم مثلا حيث لم يجز لان
 الشرع عقد بملك المال بالمال واليمين ليست بالمال كذا في الاكلية **بالشكاف قوله**
 حكم لمن يرهق لان في جانب الامر مجرد دعوى واليمين اقوى منها لانها من جمل الحكم
 على القاضي ونها **قوله** لمثبت الزيادة لان البيئات للاشياء والتعارض بينهما في الزيادة
 لان البينة المثبتة للزيادة سالمة عن المعارض كانت اكثر اثباتا كذا في البينة **قوله**
 في البيع او الى اي العبد من جميعا المشتري في الفقه **قوله** لانه يطالب باليمين اي يعني
 ان البادي لا يكره هو الطالب بقصد منه يجب عدم الاكثار **قوله** وانما يتجمل اذ لا بد
 النكول يتجمل في البداية من المشتري وهو التزام الشئ ولو بدى به من البائع تاخرت المطالبة
 بتسليم المبيع الى زمان تسليم الشئ لانه يمك المبيع حتى ليست في الشئ وكان ما يتجمل
 به فائدة او الى وسيل يتجرع بينهما في البداية كذا في السمين **قوله** بايها شاء لاستلها
 في فائدة النكول **قوله** لا احتياج الى اثبات ما يدعيه كان يعاد بعد قوله والله باعة
 وقد باعه بالغين لان الايمان وضمت للجنة كالبينات للاشياء ولعل في الجحد القضاء
 بالله ما قلتم ولا علمتم له قابلا والاولى اه ومنه فكل من ذلك ينافي التاكيد **قوله** اي بعد
 التحالف معني شي من الافصاخ هذا العقد بفسخ الفتاوى ولا يفسخ بنفس التحالف فيسأل
 يفسخ بهما الصحيح هو الاول بدليل ما ذكر في المصطوفان وعلى الجارية للبيعة التحالف
 قبل فسخ الفتاوى بالبيع بهما ولو كان يفسخ لما حل كذا في السمين **قوله** والمستري يمكن
 والقياس لا يقتضيه حلف لكن اه **قوله** بقوله الصلح والسلام اذا اختلفا الحدوث
 ولما قيل ان يقول هذا الحدوث مخالف للمشهور فان لم يكن مشهورا فليس من حجج وان
 كان فذلك للمشهور والمشهور ان يقارضا ولا تنجح **قوله** سواء اختلفا وذلك ان التحالف
 ندوة فيه الفرض عند الاختلاف فيما يشهد به العقد كالمبيع والشئ وهذه المذكورات
 مما لا يتحصل العقد بعدهما فلم يكن في معنى المضموع عليه حتى يلحق به كذا في الاكلية

لا بد من العلم باليمين

يجل للمشتري
المشتري ٣

قوله ادب بعض الفهم والاختلاف في استيفاء كل الفهم فالحكم كذلك لكنه لم يذكر
 لكنه مفترضا عنه باعتبار انه ذلك بمقتضى سائر الدعاوى **قوله** يمكن الاضرار والكمال بالادب
 على التحالف لا يفسد بين كذا السلعة قايما وهاك **قوله** ولا بعد هذا لبعض صور
 انه باع عبد من حقه واحدة ثم هلك احدهما عند المشتري ثم اختلفا في الفهم **قوله**
 الى التحالف فسل هذا اذا هلك بعضه بعد القبض وان هلك قبله بيجاز فان بالاتفاق
 وكذلك رد واحد منهما يعيب لان الكل يبيع والى ملكه فلا يبيح دعي الى القرض في الصفقة على
 البائع كذا في السنين **قوله** ولا في بدل الكتاب بغيره اذ اختلفا المولى والمكاتب في مال
 الكتاب لم يبيح الفاعل اعظم وتألف التحالف ونسخ الكتاب به وهو قول السامع ودينار
 القرضين مذكور في الهداية **قوله** والساقط لا يبيح لان الاقواله في باب السلم ليس يبيح بل
 هو ابطال من كل وجه فان روى السلم لا يملك المسلم فيه بالاتفاق بل سقط فلم يكن به
 معنى البيع حتى يتحالفنا فاعتبر فيه حقيقة الدعوى والمسلم اليه هل ينكر فكان النكاح
 له ولا يبيح السلم **قوله** واذا غير متنع لانه عاين فامكن عوده الى ملكه كذا في **قوله** فما
 صلح للفداء يعني ان القتل يصلح له فاقطع كالتحريم والرقايد وهي العجوة والاختلاف
 ونحوها حق للمرأة مع عيبتها لان الظاهر لها وفيها يصلح له فقط كالعلماء والفقهاء
 والقبائل والطبلسان والسلاح والمظقة والكسب والقبض في الزوج مع عيبتها
 لشهادة الطلقة الا اذا كان كل منهما يبيع او يبيع ما يصلح للاخر مثل كون المرأة كاله
 تتبع شيا ب الرجل او تاجرته تتجره في شياهم وكون الرجل يبيعها او دلا لافعه اسان
 ونحوه النساء والحلي ونحوها والقتل انما يصلح لهما كالفراش والانيه والرق
 والمنزل والعقار والمواشي والنقد كذا في المرأة وما في يد هاني في الزوج وكان الاموال
 كلها في يد الزوج في الدعوى لصاحب البيت ولا فرق بين ما اذا كان الاختلاف في حال
 قيام النكاح او بعد الفراق **قوله** ما يبيح به اي يصلح لهما لان الظاهر ان المرأة تأتي بالجماع
 وهذا في غير باب العادة فبطل به ظاهر الزوج وما في الباقي فلا معارض لظاهر
 فكان معتبرا فاساميل وقوله والحيث والمواشي هذان من تنبيه كلام الثاني ولكن

ونحوها

الناظر

الناظر
 التمس لفظ الاطلاق الواقع في المطولات الى الحيث لا يخرج عن الاشارة الى ان الامر في
 حال قيام النكاح كذلك عند فاساميل **قوله** فكما قال لبعضهم رحمه الله معنى الشكل لان
 ان المرأة في يدها او في يدها ولد له ورثة الزوج لقيامهم مقامه **قوله** وان كان
 احدهما عبدا اي سوا محجوب الوفاة او لا يبيح لغيره العبد على معنى الشامل
 لانني فارجع عدول الثمن المملوك الذي اوردوه اكثر الفضلاء فاساميل **قوله** فالكل
 يعني ما صلح لكل واحد منهما على حدة وما صلح لهما معا **قوله** والحلي حر كان او مملوك
 بعد الموت لانه لا يد الميت فخلت يده الحلي عن المعارض كذا في المطولات وهمنا
 اشكال تخضع الورود وهو ان هذا الدليل مقتضى في الزوجين الحرين اذا مات احدهما
 مع ان الاعظم رحمه الله لا يعطى الحلي لا الشكل فقط ويعطى ما يختص للميت لو رثته في
 يديه والمشكل انما الحلي وان كان قنما مع ان الطبع كسد فان الرق لا يبيح في اليد بل
 يضعفها اي يد هذا الاسكان فانقلبه شرح الهداية من شمس الملامه الشريف حيث قال
 الحر بعد الموت بالراء دون الياء وفي بعض النسخ الحلي هو موهى وجه التأييد
 ان نسبتته الى السهو لعله لو رده هذا الاسكان عليه **قوله** وعندهما العبد الماذون
 اي الماذون له في التجار والمكاتب ممن له الحران لهما يد معتبر في الخصومات
 ولهذا الاختصاص الحر والمكاتب في سوء في ايدهما قضيه به سنة بالاستقانة في اليد
 ولو كان في يد ثالث واقاما اليه استقيا فسد فكما لا يبيح الحر الحر به في مال الخصم
 كذلك في مناع البيت والحجاب ان اليد على مناع البيت باعتبار السكنى في يد الحر
 في السكنى اصل دون المملوك فلا تقارض بينهما **قوله** كما اذا قال غصبته من صريح
 في ان معنى في قول المصنف او معنى متعلق بكل واحد من غصبته ومن قوته انما
 وانما غير المملوك في سرقا شعرا بان الخلاف المذكور وهو عند بعضهم في سرق
 مختص به كما يفسر عنه اسلوب الهداية **باب دعوى الرجلين قوله** في الملاك
 المطلق احترار عن الملاك المفيد بدعوى النكاح ونحوه وان فيها قبيل بينه ذي اليد
 اجزاء كما سياتي كذا في الهداية **قوله** حجة ذي اليد اقل اثباتا لانه اثبت الملاك

فصل

احق لنا ان بينه ذي اليد

لا اليد وبغنه الخارج أكثر اثباتا لأنه أثبت الملك واليد فيكون أولى بالقبول لأن
السننات للاثبات فترجحت بكثرة **قوله** مما تترت أي ساقطت من الترتيب كبر الماء
وهو السقط من الكلام والخطأ منه كذا في النسخة **قوله** فان برهننا على شيء أو شيء
غيره بقيت **قوله** اخذ نصف ذلك الشيء بنصف الشيء أي الذي شهد به بيننا وجمع
على البائع بنصف ثمنه ان كان قد استأجره في الدعوى والحجة وان شاء ترك
لأن شرط العقد الذي يبعد وهو اتحاد الصفقة قد يفرض عليه فلعلم رغبت في ذلك
الكل ولم يحصل فيه رده وياخذ كل الثمن **قوله** بعد ما قلنا خلاف ما اذا ترك قبل
القضاء ونحوه يكون للاختلاف ياخذ الجميع لأن حجة قايمة ولم يفسخ سببه والمراعاة
منتفية كذا فيهم من الهداية **قوله** فذو اليد أولى لأن تمكنه من قبضه يدل على سبب
شراء **قوله** اشتريته من زيد ذكر زيد من شيء إشارة إلى قول صاحب الهداية
من واحد احترازا عما اذا كان ذلك من اثنين كزيد وعمر وكما سيجي واقاما بعد ذلك
تاريخ معهما فالشراء أولى لأنه كونه معا ومنه من الجوابين كان أقوى **قوله** والمهر
من رهنه ادعى رجل شراء عان من ذي اليد وادعت المرأة ان ذل اليد تزوجها على
ذلك العين فلهما سواء لاستواء السببان في القوة لأن كلاهما مثبت للملك ثم للمرأة
نصف العين ونصف قيمة العين على الزوج لأن المهر صار مستحقا للمشتري بنصف
العين ويرجع بنصف الثمن ان شاء وان شاء فسخ البيع للثمن والصفقة عليه وهذا عند
أبي يوسف رحمه الله وقال محمد رحمه الله الشراء أولى ولها على الزوج قيمته العين **قوله**
من واحدنا قيد به لأن في الشراء من اثنين استحقاقا بحسب حصة كل واحد **قوله** لا يترك رهنه
قيد بالثمن لأنه لو ترك ونقص به الخارج كما في الملك المطلق كالبناء والعرض وزراعة الحقل
والحطب فان اشكل يرجع إلى أهل الخبرة لأنهم أوفى به وان اشكل عليهم فحقى به الخارج كذا في
الهداية **قوله** كالشاج إلى قوله ويجزى نصف الصور وان اقام كل بيته ان دأبت تنجسها
وان هذا اللبن حلي في ملكه وان هذا الحبوب له وضعه في ملكه وان هذا اللبنة له وضعه في ملكه
وان هذا الصوف له قطع من شاة **قوله** يقتضى للخارج أي يقتضى بالبيعيتين كما كان العمل بها

وذلك

وذلك بان يجعل كان ذل اليد اشتراها من الخارج وقضى ثم باع منه ولم يقبض لا القبض
ولا له السبق فيكون الخارج **قوله** ولا يعكس أي لا يجعل كان الخارج اشتري ذلك العين من
ذو اليد أولا ثم باع منه ذي اليد لأن ذلك يستلزم البيع قبل القبض وهذا خلافه لأن
البيع أه **قوله** ففنيه تفصيل بذكر ر في الهداية وهو قوله وان من قسم البيعتان
في القمار ولم يثبت قبضا إلى قوله ثم وصل إليه بسبب آخر **قوله** ادلايد على الكاتب
أولى هما بعد يتفطن به كل من تفطن به وهو ان عدم اليد في العين المطلق أظهر من
الكاتب حسب عند بان الكتابة عقد معاوضة فلا بد من أهلية العاقدين وفيها فاذ
عقلا ما كان معتقدا فلا يتصور اليد عليه من قال انه عبيد كذا كتبه فذكر عرف انه لا
يد عليه ويكون خارجا بالضرورة وسواء كان مراد المدعى نفسه أو ولا بخلاف التدبير
والاعتاق فان كلاهما نفي لأن لا يستدعي قبول العبد له فحجب عن ان يكون العبد
منه لا يكون في يده كراه أو كبر لا يعرف عنه فيكون في يده كراه كما كان فاذ قال
موسى عني عتقته فقد أثبت فعلا زائدا فيثبت له الزيادة قطعا فلتأمل **قوله** لا يكثر منه
المرى ان خبر الواحد لا يتجسس خبر آخر ولا الآية بآية أخرى لأن كل واحد منهما فله
والفريقين جمع على النص وهو على الظاهر اعتبار النوع كما عرف في اصول الفقه والتهام
العادلة تنجح على المستمرة بالعدالة لأنها صفة الشهادة من ان لا يجمع بكثرة العدد ولا أنها
ليست بصفة الشهادة بل هي مثلها وشهادة كل عدد ونصاب كامل **قوله** يضرب لعدده
أي ياخذ في المنزب قال فلان يضرب فيه بالثلاث أي ياخذ منه شيئا يحكم به
من الثلاث كذا في الكفاية **قوله** في ذلك في يده فيكون له لكن لا بالقضاء لأن القضاء بعد
الدعوى ولا دعوى هي هناك كذا فيهم من الهداية **قوله** اشكل أي اشتبه عدد من الدابة فلم يظهر
نسبه إلى واحد التارخين بنصف بينهما لأنه سقط التوقيت وصارت كأنهما اقاما بها
ولا تاريخ لهما وقوله ما اذا خالف سنهما وانما بطلت لأنه ظهر كذب الفريقين وذلك
مانع عن قبول الشهادة حالة الاقرار فيمتنع حالة الاجتماع ايضاً وسئل الأصمعي ما قال محمد
من الجواب وهو ان الدابة بينهما في الفصلين وهذه الدابة مخالفة لما روي عنه النبي

قوله

ليس

عن محمد رحمه الله ما في الكتاب واصله في الصحيح ووجهه المذكور في المحكية **قوله** من
 في السج من رديفه وهو الذي يكسب الرجل ونقل الناطق هذا من الزاد
 ولما في الرواية من بينهما نقصان ولما اذا كانا ركبتين في السج فانهما بينهما واحد
 في الصرف كمن منه ثوب فان كلاما من الثوب واللباط بينهما نقصان كما بين الجالس على
 البساط وما الباط فلان اليد عليه اما بالنقل الى التحريك او بكونه في بطنه الجالس عليه
 بنى من ذلك فلا يكون يدا عليه فلهذا يداهما في ثوبهما يدان على السج فيترك في
 ايدهما اما الثوب فلا يان يادة من جنس ثوبه بان كل واحد منهما منفك باليد الا اذا
 اكثر استكما وشمل تلك يجب الرجحان... كما لو اقام احدنا شاهدين والاخر رعد في
 اشارة الى الفرق بين هذا مسألة التميز فانه اذا تنازعنا فيه واحدنا لاسبه والاخر تعلق
 بكلمة فاللابس الى ان الزيادة ليست من جنس الحجج فانه اليد والزاد على السج
 كذا في النهاية **قوله** فكذلك عندنا لما كان لا يعبر عن نفسه كان كساع لا يد له اعترض عليه
 بالمتقط اذا ارعق القبط لا يعبر عن نفسه فانه لا يكون عبدا لحسب بان فرض المتقط
 يضمف اليد لان المتقط امين في القبط ويد الامين في الحكم يد غيره وكانت ثابتة من
 وجهه دون وجهه فلا يثبت بها الرق **قوله** اول اليد على الانسان او ليس تخيضا
 ما ذكره الاكل بعد له اعترض بان الرق من العارض اذا اوصل الحرس به وهو يدفع العارض فكان
 الواجب ان لا يصدق في اليد الا بحجة وحسب بان الاصل يترك بدليل يد على لانه
 واليد على من ذلك شانه لكن نه بمن له المتاع ودليل الملك فيترك به الاصل فلو كان
 الحرس لم يكن التعلق له لظهور الفرق عليه في حاله من انتهى **قوله** المراد بالراوى اجمع
 من جهة وهي قضيات تضم ما يده بطاقات من الكرم يرسل عليها قضبان الكرم يقال له ثاقا
 وروى كذا في النهاية **قوله** في حق صاحبها وهو المروء وصب الصاع وكس المطب
 وضع المتعة وغيرها **قوله** ارض اي حقل وكيل اليد كالركوب على الدواب واللبس في
 الثياب **باب دعوى النسب** مبيحة ولدت لافل فينفخ البيع كانه بيع ام الى الدار
قوله مع دعوى بكسر الدال مختصة بدعوى النسب كما بينهما اختصة بالطعام بقا كافي

دعوى

دعوى فلان **قوله** يصير متناقصا فلا يجمع دعواه كما لو قال كنت اعتقها الى دبرتها قبل ان
 ابيعها واذا لم تكن مسموعة لا يثبت النسب اذ لا نسب في الجارية يد يد الدعوى **قوله**
 فيعنى فيه الشاخص الانسان قد لا يعلم ابتداءه من العلوق منه ثم يبين له انه منه ولا
 كذلك العتق والتدبير **قوله** دليل على انتمه لان الظاهر ان ما في ثوبك ذلك من اليد
 في ابطال الحق الغير منها وعن ولدها **قوله** يثبت النسب من المشتري لرجل والمحجج للثمة
 وهو الملك الا ترى انه يحس زعاقه واعتاق امه فكذا يصح دعوى له حاجته الى النسب الى
 امر به وليت لها امره بيه الولد باقراره ثم لا يصح دعوى البائع بعد لانه قد استغنى
 عن النسب بدعائه من المشتري **قوله** ويجعل على ان المشتري نكحها اه هذا نص في خمسة محل
 هذا على الصورة الاولى من صور رق ام الولد نكحا وهي ام ولد من زوجها فلها
 ولا يحس زان نكح هذا على الصورة الثانية كما لا يخفى من محل القسم الثالث على الصورة الاولى
 كما سيصح به التمس في قول المصنف وهو ام ولد نكحا حيث قال وهو نكح على هذا **قوله**
 وان مات الى لا الاصل في هذه انه اذا حدث في الولد ما لا يلحقه الفسخ يمنع فسخ
 الملك فيه بالدعوى وينبغي ثبوت الملك **قوله** اعتقها ولدها قاله حين قيل له صلى الله عليه
 وسلم قد ولدت عارية القبطية ابراهيم منه صلى الله عليه وسلم لاقتنيتها **قوله** يد كل
 الثمن هذا بناء على ان ام الولد غير متفق مع عنده في البيع والفسخ بخلاف القتل فلهما عند
 المشتري غير خفى نه وانفق البيع ويرد الثمن كله وعند هاجر حصة الولد ولا يرد حصة
 ام الولد لانهما متفق مع عندهما كذا في الكافي **قوله** بان يقيم الثمن ببيانه اذا باع جارية
 فتمت ثلثين دينار وثلثين في ولدت ولدا قيمته عشرة دنانير يقيم الثمن على ربعين
 فما اصاب الى ولد وهو سبعة دنانير نصف بين وعلى المشتري اصاب الجارية وهو
 ثلثاه عشر من ونصف يستقطع البائع كذا في المصنف **قوله** اكثر من نصف حمله
 من كان سنتين او اكثر منها او اقل وانما قال واقل من سنتين ولم يقل او ولدت
 لافل من سنتين كما قاله فيما بعد اشارة الى انه ليس يقيم براسه **قوله** الا اذا اصدق البائع
 الشك في الصورة يثبت النسب **قوله** لم يطل بعد فيثبت النسب ويجعل على ان المشتري

زوجها البايع فاستقر لها حكم النكاح حملا لأمه على الصلاح وهذا من قول المصنف
 أم ولد نكاحا في حق الولد المسمى ولا يفسد له أم ولد البايع كالأولاد اجنبى آخر
 لأن يتصادقهما أن الولد من البايع لا يثبت كون العلق في ملكه لأن البايع لا ينفذ ذلك
 وكيف يدعى والدة لا يثبت في البطن أكثر من سنتين فكان حادثا بعد زوال ملك البايع
 هذا زبدة ما في الكتاب **قوله** وهي أم ولد نكاحا من أن أم ولد نكاحا يطلق على القته التي ولد
 من مولاها مملوكة كذلك يطلق عليها إذا ولدت من زوجها وإن كانت حال الاستيلاء
 مملوكة له بل العن **قوله** وهما يحمل على هذا في التثنية لئلا يحمل أم ولد نكاحا على الصورة
 لأن الأول لا يستقيم فيه وفنه بحث لأن حملا على الثانية لا يجزى عن منع اشتباه لأنه لا ريب في
 أن المراد من الملك هنا هو ملك المهر فلو ملك البايع لها بهذا المعنى بين نفسها
 واستقلالها على وجه يكون التولد معا قبل الملك والتزوج كما تقتضيه الثاني قوله
 فولدت فتدل في ترجمتها بجواز أن يملكها البايع ثانيا بعد بيعها وتزوجها كالثاني
 في ملك المشتري كما تقتضيه قوله فادعى الولد لأن نكاح ثبوت النسب على الدعوى لا
 يتأخر إلا في ملك المهر وانما اعتبار تصديق المشتري هنا لا يخرج عن الاستمرار بتوطئ
 الملك الثاني للبايع بعد التزوج والافتراف بكونه نكاحا بغير نسب والدلتك جمع على
 تصديق مولا لا يعنى عن غيرها مع أن كون سوق الكلام في ثبوت النسب بالدهن لا في
 مطلقه في غاية الجلاء وقول يطلعه ما نقلنا سابقا من الكتاب في قوله يحمل على أن المشتري
 لأنه يجمع عبارة فينا دعى باطل صوت بأنه لا ملك له عليها حال الدعوى فلتأمل **قوله** ومن
 باع من ولد عنده هذا مع بيان حكم من ولده عنده بعد الفراغ من بيعها حكم من ولد
 بعد بيع أمه **قوله** والتمس أن أم ولد هذا وإن كان تعرف التزويج ظاهر الكه في
 التحقيق لتبطل ما قبله يعني أنها خلقت من ماء واحد إذ لا يتصور كون علق الثاني حادثا
 إذ لا جيل أقل من ست أشهر والعلق على العلق متعذر لأنها إذا اجملت ينفذ ثم الرحم فإذا
 ثبت الحرية الأصلية لأحدهما الذي عند البايع امتنع أن يكون الآخر الذي للمع رقيا
 لأنهما من نطفة واحدة قطعا فكانا في النسب باطلا بما فرقه وهو حرية النابتة باصل

فأين

الملك

الخلقة كذا في الكتاب **قوله** لا يرتد بالرد وهذا يصلح حيلة على أصل أبي حنيفة رحمه الله
 فيمن يبيع الولد يخاف المشتري عليه الدعوى بعد ذلك فيقطع دعواه باقرا له للمسلم
 لغيره كذا في النهاية **قوله** فهو جرح إذا كانت الدعوى من أم ولد سبقت دعوى المسلم يكن
 عبد المسلم كذا في النهاية **قوله** لصبي معها أراد صبيلا لا يقدر والتعبير عن نفسه فاما إذا
 عرف القول لهما مصادقة ثبتت نسيته بتصد يده كذا في الألفية **قوله** فلو أنها لم تطلق
 الولد منها لقيام اليد بها والقيام الفرائض بينهما ثم كل منهما يريد بطلان حق صاحبه فلا يصدر
 عليه كذا في الهداية **قوله** بين الخصومة لأن الولد حاصل في يده من غير نكاح فلا يضمنه إلا
 بالمنع وهو لا يتحقق منه إلا بعد الطلب وهو متأخر في ذلك اليوم **قوله** لأنه لا يملك اليد
 ينبغي أن يكون المال مشتركا بينهما لأنه من الأصل في حق الأب رقيق في حق المدعى
 لأنما على الولد من الأصل في حق المدعى أيضا ولهذا لا يكون الرق له ولا جعل رقبا
 في حقه ضرورة القضا له بالقيمة والثابت بالضرورة يتقدر رقبته **قوله** فلو أخذ
 الأب أم ولد له لا يملكه لأنه انقضت له بالديته فلم يقبضها لم يرد بالقيمة لأن المنع لا يتحقق
 فيها لم يصل إلى يده كذا في الكفاية ولا يرجع بالعقر الذي أم ولد النافذ رحمه الله يرجع به
 كما يرجع ببيعة الولد ومن الأم ولد أن يضمن مقابلا بالمال الذي استوفاه بطرية
 الغير وقد سقط الحد للبيعة فلا يستحب الرجوع على غيره بخلاف ما ذكر لأن البايع
 ضمن سلامة البيع والأولاد المسمى فيرجع إذا لم يملكه كذا في الكتاب **كتاب الأقرار**
 وهو في اللغة الأليات يقال قرأ الشيء إذا أثبت وأقر غيره إذا أثبت **قوله** لا يضمن لغيره
 على نفسه أم النصف على غيره فدعوى ولغيره على غيره ومثله لا يشاؤة أي لا يبرئة ابتداء بطرية
 القليل في الحال كما قال به أبو عبد الله الجوزي رحمه الله مستند لما قبل منها إذا أقر لرجل فرد
 أقراه ثم قبل لم يصح ولو كان اخبارا يصح ومنها إذا أقر المصنف لوارثه بدين لم يصح ولو
 كان اخبارا يصح ومنها أن الملك الثابت بسبب الأقرار لا يظفر في حق الزايد المستملكة
 حتى لا يملك المقر له مطلبها من المقر ولو كان اخبارا كانت مضمونة عليه إذا استملكها
 وقوله فصح الأقرار تفرغ لاصل كونه يقر له وحكمه ظن المقر له اختيار الراي أبي حاتم

قوله

قوله

حيث قال الاقرار اخبار عن امر سابق لا عقلي في الحال استدلالا بما في منها مسألة التفرقة
بين المقر بها تسليمها الى المسلم ولو كان عليك المبيع ومنها اذا اقر نصف ثمنها صح ولو
كان عليك المبيع عند أبي حنيفة وحملته ومنها اذا اقرت المرأة بالزوجة صح ولو كان
عليك المبيع الا بحضور من الشهود ومنها اذا اقر الميراث بعد ان يستقر في جميع ما صح ولو
كان عليك المبيع كذا في البيانه نقل من الاستقراء في ثلث منفتحة التلخيص الاقرار وان لم
المقر ما اقر به لرفع دليلا على صدق المخبر به قال الله تعالى ان يقر اباي بالسطنة
لنكون على انفسكم والشهادة على النفس هي الاقرار وقد جمع رسول الله صلى الله عليه وسلم
ما من اقراره على نفسه بالزنا فلا جعل الاقرار حجة بالحد والحق تندد بالنيهات
فلا يكون حجة على من اراد عليه اجماع الامم على علم ان كان الاقرار حجة قاصرة الى
متعدية من الشهود رأت المسلم عند اقراره بالفسق وتحقق لميتها اذا اليقينة تصح
بالقضاء والتفصيل ولا يه عامه فيتعدى الى المحل الا الاقرار فلا يفتقر الى القضاء لمؤايد
نفسه دون غيره فيقتصر عليه حتى لو اقر مجرم الاصل بالرق لم يجز ذلك لنفسه والله
يصدق على كونه وله ما في مدبريه ومكاتبه لانه قد ثبت حتى الحر يد ان
استحقاق الحر به لهؤلاء او لا يصدق عليهم انه زبي كلامه **قوله** ولو اقر من كل
قد الحر يد ليصح اقراره مطلقا فان العبد الماذون له وان كان ملحقا بالحر في حق
الاقرار لكن المحجور عليه لا يصح اقراره بالمال ويصح اقراره بالحدود والقصاص
في الهداية وسد ما تكلف احرازه من المجنون والقيد ان لم يكن مطلقا لان
الماذون له في الجان يصح اقراره **قوله** او مجرم ولا ينعى جهالة المقر به لا تمنع صحة
الاقرار لانه اخبار عن لزوم الحق وهو قد علم مجرم لان انكف ما لا يدرك
قيمه او يخرج جراحه لا يعلم او يبق على يمينه حساب لا يحيط به علم
فلا اقرار قد بان مجرم ولا عورض بان الشهادة اخبار عن بطلان الحق لا
والحق قد بان له مجرم فالشهادة ودان مجرم ولا ينعى جهالة وليست بصحة ما يجب
بان العلم بالشهادته بشرط النص واستتافه يستلزم انتفاء المشرط **قوله** لن يبين

ما جهل بحاله فتمه معنى اذا اقر بالجهول يقال له بينه لانه المحل فاليه البيان
كما اذا قال لعبدية احدكم ان اقر فان لم يبين اجبر الحاكم على البيان لانه لزومه الخروج عما
لزمه باقرار الصريح وهو لا يكون الا بالبيان فان قال له على لزمه ان يبين ما لقيه لانه
الخبر عن الرجوب في نفسه وما لا قيمة له لا يجب ذمته فكون رجوعا عن الاقرار
وهو بطل **قوله** في اقل من درهم والقاس بقدره ولو قلنا لانه مال لغيره كما يصدق
في شيء لصدق عليه وجه الاستحسان ترك الحقيقة بدلالة العادة لانه لا يعد
ملازم **قوله** ومن النصاب في مال عظيم والاصح قول الاعظم رجلا ان يدين على حال
المقر في الفقر والغنى فان القليل عند الفقير عظيم والضعاف ذلك عند الغني ليست
بمظلمة **قوله** من الذهب متعلق بالنصاب اي يجب ان يكون النصاب من
الذهب اي عشرين مثقالا كما اذا قال لفلان على قال عظيم من الدنانير على هذا قياس
غيره **قوله** ومن ثلثه نصاب من اي مال فسر به لان اقل الجمع ثلثة فلا يصدق في اقل منه
التيقن به وان بقيه بغيره بالركن يعقب ان يبلغ قيمة قدر ثلثة نصاب **قوله** ودرهم
ثلثة مبتدأ خبر اي لو قال لفلان على درهم فني ثلثه بالانفا لانه اقل الجمع الصحيح
الذي لا خلاف فيه **قوله** وكذا درهمان درهم مستدان خيرا اي لو قال كذا درهمان فني
درهم لانه تفسير للجمع وكان كما قال له على درهم **قوله** وهو البيان التبيين **قوله**
او صدق بضم الصاد الملهمة وسكون الشين وجمعه صناديق كذا في الصحاح **قوله**
امانه اي هو امن وامانه في ذم كل ذلك اقرار يكون الشيء في من واليد تنوع الى امانه في مكان
ليست اقلها وهو الامانة **قوله** وهو القاس لان الماد بهمة والدرهم معطوف عليها
بالواو العاطفة لا لتفسير بل لبعث المانة على ايمانها كما في مائة وثوب **قوله** وعندنا انه
معاصلة الفرق بين المقدرات وغيرها وهو الاستحسان وجهه انهم يستشقون
تكرار الدرهم في كل عدد ويكتفون بذكر عقيب العدد من الايام انهم يقولون احد
وعشرون درهما فيكتفون بذكر الدرهم من ويحذفون ذلك تفسير الكل وذلك **قوله**
فيما كان استعماله وكان استعماله عند كثير الرجوب بذكر اسبابه وذلك الكثرة في

قله

تتركب

المقدرات للبريق في الذمة في جميع المعادلات حالاً أو مؤجلاً ونحوه الاستعارة
 بها اختلاف غيرها فان الثوب لا يثبت في الذمة ودينار الأسير والمشا لا تقتل
 الذمة اصلاً فلم يكن كشيء لها فيبقى على الأصل وهو ان يكون بيان الجمل لعدم صلاحية
 العطف للتفسير الا عند الضرورة وقد تقدمت كلها ثواب لانه ذكر المائتين
 الثلاثة بهما من لعدم دلالة على جنس من الاجناس فيسها بالثوب حيث لم يذكر
 بحرف العطف حتى يدل على المفارقة فانصرف اليها جميعاً لاستلزامها في الواحد
 النفس فكانت كلها ثانياً بهذا من في الهداية والتلخيص ولم يدر بها صواب اي من الامور
 الدابة خاصة **قوله** وخاتم حلقته وفصه الخاتم بالخاء المعجمة بفتح الخاء والهاء تقوله بكسر
 معروف والقض بفتح القاف وتشديد الصاد المهملة ما يركن في اعلى الخاتم من البحر
 كاللعل والياقوت والفيروز ونحوه وغيرها هذا التفسير قد استفادناه من سائر الاستقام
 واما في اللغة فقد قال البحر في القص الخاتم فالقوة في ظاهره والهداية في الخاتم
 يشمل الكل وقاب في امثلة الاستثناء ان القص يدخل تحتها فلا يصح الاستثناء ففي ظاهره
 منافاة فلما لم يأت في شيء من المنافاة حتى اطلع عليه بداهة بعض الشقار
 براه على السرح **قوله** وسيف خفته وحمايله ونضله لان الاسم يشمل الكل الاول
 بفتح الحيم وسكون الفاء غدا السيف ههنا والسا في بفتح الحاء المهملة جمع حماله بكسر
 وهي علاقة السيف بالفارسية والتمثيل والثالث بفتح النون وسكون الصاد
 المهملة حديد السهم والسف والمكين والرجع والجمع بضم النون ونضال كذا فهم بضم
 العناية **قوله** وحمله بفتح الحاء المهملة والجيم والعيدان بكسر العين المهملة وسكون الياء
 المشاة التختانية وفتح النون نصب على مفعوليه يلزم الذي من في المعطوف عليه
 جمع عن دلالته ان جمع دود وهو الخشب والسر جمع سرب وهو بالفارسية
 ارسته كذا في الافعال **قوله** وثمن في قصص القوم بفتح القاف وسكون الميم معروف
 القصور بالتشديد والتخفيف وعاد ليتخذ من قصب سبيها ما لم يقر فيها الا في نيل
 اسلم ان الاصل في جنس هذه المسائل انه اذا اقر رجل بشيئين احدهما طرف الاخر فاما

ان ذكر

ان يذكرها بكلمة في اوكله من فان كان الاول كغصبت فاما في قصصه لزمه ان كان
 غصب الشيء وهو مطلق لا يمتنع بدون الطرف وان كان الثاني من قصصه
 لم يلزم الا الطرف لان كلمة من لا تنزع فكذلك امرار بنصب المنوع وان لم يكن
 احدهما ظرف للاخر نحو درهما في درهم لم يلزمه الثاني لانه لما لم يصلح ظرفاً للاول فاما
 اخر كلامه لا تعاف فعلى هذا يجب ان تكون الامور بدلية في اصطبل اقرانها
 ان يدخلها في الضمان وليس كذلك في المختار كما صرح به في المتن لانا مع سلب
 انها يدخلها في معاني الاقرار لكن الدخول فيه لا يجب الدخول في الضمان عند
 والى يوسف رحمه الله كما في غصبت طعاما في بيتي فان الدابة والطعام في ضمانه
 بالغصب دون الاصل بل والبيت لانها غير منقولين والموجب للضمان لا يكون
 الا بالنقل والتحويل عندهما وعند محمد بدخلان في الضمان ودخولهما في الاقرار لا يغيب
 العقار جاس عند السوال لراجي العناية والجواب مستفاد من تقرير العناية **قوله**
 واحد عند لي يوسف اي يلزم واحد في هذا القول لاخير كذا فيهم من الهداية **قوله**
 بنيد الضرب خمسة لان الضرب لا يمكن الما لمعاد ان اثر الضرب في كثير الاجزاء
 لازله الكسرة في زياده الما وعشر دراهم وزنا وان جعلته الفجر لم يزد فيه وعشر
 قيراط كذا في الاكليات **قوله** يلزم خمسة وعشرون وهذا قول في ردهم لله انهم وجه
 ولها ان قيراط خمس في خمس يعني به في العادة عن خمسة وعشرين فصا خمسة وعشرين
 عبارتان فيلزم ما باحد ما يلزمه بالآخرى ولست ان الخمسة لا تصير خمسة وعشرين
 الا بضم عدد ما اليها ليس بذكر في نقطه فلم يلزم الزام كذا في البيان **قوله** لباينها اي ليس
 له من الحاضرين شيء **قوله** بخلاف ما بين الحاضرين فان الغاية فيه موجبة قبل جعلها
 غاية فلا ضرورة في ادخالها واما الاعداد فلا وجوب لها الا بجعل **قوله** ولوا من الحمل اس
 كان حمل الجارية ان حمل المشاة **قوله** لان الرخصة متعينة هناك اذا وجه للميراث في
 تلك الصورة لان من له ميراث في الحمل لميراث في الحامل انما كان في العناية **قوله** فان ولدت
 حيا اشارت الى الاستراط وجهد المقر له حاله الاقرار في فتحه فان جاءت به لا قبل من ستة

والغصب هو

اشهر من وقت لزمه وان جاءت به لاكن منها الاستين وهي معتدة فكذلك ما اذا
 جاءت به لاكن من سنة اشهر وهي معتدة لم يلزمه كما اذا ولدت ميتا **قوله** وان
 ولدت حيين فلها فان كانا ذكرين او انثيين فهما نصفان وان كان احدهما
 ذكرا والاخر انثى فكل ذلك في الوصية وفي الارث للذكر مثل حظ الانثيين **قوله** وان
 فرسع او ولدان بن سببا غير صالح مثل ان قال باعني او فرضني لم يلزمه شيء لانه بن
 مستحبال لعدم قصورهما من الجنين لا حقيقة وهو ظاهر ولا حكم لانه لا يدل عليه
 فان كان ذلك رجوعا وهو في الامور لا يصح احسب بانه ليس برجوع بل بظن
 كذب يتيقن كالمرا قال قطعت يد فلان عمرا او خطاء ويد فلان حصصه وهذا حكم
 ما اذا اقر للرجوع وبين السبب بذلك لانه وان لم يقصّر منه حقيقته فقد يتصور
 ذلك حكما بنيات وهو القاصد من اذن له القاضى واذا قصور بالناسب جاز اضافته
 الاثر واليد **قوله** او ايم اشارة الى عدم بيان السبب اصل هذا ذنب ما في الغاية
قوله هذا او لغيره باهم الاقراء **قوله** والاقراء لا يحتملوه يعني لو اقر رجل للميت على انه
 بالخيار في اقراره ثلاثة ايام والاقراء صحيح يلزمه بعد رجوع الصيغة للملزمة وهي قوله تعالى
 ونحن بالخيار باطل لانه للفسخ والاجاز لا يحتمله **قوله** ادعوا الى الحق كذب المتر
باب الاستثناء استفعال من التثنية وهو الصرف **قوله** بعض ما اقر به في
 اطلاق لفظ البعض من غير تدبير شيء دليل على ان الاكثر جائز كما قال فلان على الف
 تسع مائة وخمسين درهما فان الاستثناء يصح ويكون عليه خمسون درهما **قوله** متحلا
 هو قول العامة وقتل عن ابن عباس هي ليه عنهما جازا لا تخير اعرف في اصول الفقه
قوله ان من باقية لان الاستثناء مع الصدر بيان عن الباقي لان معناه قوله على عظم
 الادرها يعني قوله على تسعة وقد عرف ذلك في الاصل **قوله** لان الاستثناء اكل
 لا يصح لانه تكلم بالحاصل بعد النسيان لا بالحاصل بعد اكل فيكون رجوعا والرجوع عن الاقرار
 بظن موصلا كان او مضمونا هذا اذا كان الاستثناء بلفظ المستثنى منه مثل ان يقول
 على عظمي الا عظمي وكذا اذا كان اكثر منه كاستثناء احد عظمي من العظم لانه لما لم يجر

استثناء

استثناء العظم من مثاتها فلان لا يجوز استثناءها وزيادة اولى واما اذا كان
 تخلاف لفظه لجوز وان اتي على الكل نحو عبيد بن الحر الاسلام وبارك او ربيها النبي
 ناسي طالق الا زني وعمرق وفاطمة وليس له عبيد ولا نسا غير المستثنى من الاستثناء
 ولا يمتنع واحد منهم ولا طلاق واحد منهم لانه اذا اختلف اللفظ يتقدم بقاء شيء من
 المستثنى اذ القطع صالح له وذلك كلفه لصحة الاستثناء ولا يشرط حقيقة البقاء
 لان الاستثناء يتبع صحة الكلام لفظا لا حقا ودخل تحتها فان كل هذا ترجع طلب
 النطق على المعنى واهمال المعنى رأسا فاما جمل ذلك احسب بان الاستثناء كصرف
 لفظي الا يسي انه لو قال انت طالق ست تطلقات الا اربعة صح الاستثناء
 ورفع بطلتقتان وان كان الت لا صح لها من حيث الحكم لان الطلاق لا يزد
 على الثلاث ومع هذا جعل كانه قال انت طالق ثلثا الا اربعة فكان اعتباره في
 كتابي السنن **قوله** الادبنيار الواسع انما قدم مثال الوزن مع تاخير في الملقى كونه
 اقرب بحسب اللبس والمعه كما لا يخفى **قوله** صح الاستثناء فلزمه مائة الاية الدنيار
 او القدين **قوله** هذا عدي حسنة واي يوست يعني ان عدم تناول الدرارهم غيرها
 لفظا وانما الكلام في الحكم نقلنا يتناول ما كان على اخص واصفها الذي هو القيمة وهو
 الدراهم والمقدرات والعددي المتقارب اما الدنيا في ظاهرها واما المقدرات
 فلانها اثنان ياد صافيا فافها اذا وصفت بمس في الذمة خلا او من اجل وجاز الاستثناء
 بها واما العددي المتقارب فلانه يمتثل له المثل في قلة التقاربات والحدود وجملة
 ان الاستثناء ولو لاه لدخل تحت اللفظ وذلك لا يحقق في خلاف البعض وهذا
 القياس **قوله** يصح في الكل الى ص في الثوب **قوله** ومن اقرض مع في بيان ما هو في
 معنى الاستثناء وهذا يظهر وجه عطفت صاحب الهداية في عنوان البواب وما
 في معناه عليه **قوله** بطل اقراره لانه اما ابطال كما هو مذهب ابي يوسف او تعليق
 كما هو مذهب محمد وثمة الخلاف تظهر فيما اذا قدم فقال انما الله انت طالب عند
 لي يوست يقع الطلاق لانه ابطال وعند محمد يقع لانه تعليق فاذا قدم الشطوط لم يذكر

خرف الجزاء لم يتعلق وبقية الطلاق من غير شرط **قوله** بالتبعية لان اسم الدار كانا
البناء مقصودا لانه وصف منه وهو يدخل تبعاً لا مقصداً كما في باب التبرع **قوله**
لا يصح الاستثناء لان الارار بالخاتم والبستان لاصالتهما كالاقرار بالنقص والغفل وجلس
هذه المسائل يخرج على اصلين احدهما ان الارار بعد الدعوى صحيح دون العكس والثاني
ان ارار الانسان ليس صحيحا على غيره **قوله** فان سلم المقر له ذلك اي العبد المذكور **قوله**
قوله اني يكون لغوا لو قال له على الف من ثمن خمر او ثمن خنزير الا ان لم
يقبل تبين عند لي حقه وحرر له مطلقا اذ لم يصدق له المقر له لانه رجوع كانه لم
يجب الالف ثم زعم انه لم يكن واجبا عليه لان ثمن الخمر لا يجب على المسلم كان حرا
قوله ان من الجيد اي لو قال المقر له بعد تمام كلام المقر هي جيا **قوله** والنصب والدية
يقان اه لان لا نسان يقصب ما يجد ويبيع ما يملك فلا يقتضيه في الجيا ولا يعامل
في نصب الجيا ولا في ايداعها فكن بيان النوع فيصح وان كان منصوصا عليه نظر ذكر
وجهه في الحاشية **قوله** وان فصل لا واما كان الفصل ضرورة انقطاع الكلام فهو صلا
لان الانسان قد يحتاج الى الكلام بكلام كثير ومذكر الاستثناء في اخره ولا يمكن ان يكلم
بجميع ذلك بنفس واحد فكان عفا لعدم الاحتراجه **قوله** وصدق من قال بغير
القول قول من اخذ منه الدابة والتمس اذ لم يكن ذلك معروفا للمقر له اذ كان
القول للمقر في ولهم جميعا لان الملك اذ كان معروفا للمقر لا يكون مجرد اليد فيعين
سببا مستحقا عليه **باب** الاقرار في المرض **قوله** لا اقرار اي الصادر
في الصحة **قوله** لسبب فيه اود من ثامت بسبب حادث في المرض وعلم اي ذلك السبب
بدون اقرار المرض وحله كبدل اه امثلة بدينون المرض التي علمت اسبابها كما اذا
استقرض ما لا في مرضه وعين الشهود دفع المقرض المال اليه واستقرض شيئا وعين الشهود
قبض المبيع او استأجر شيئا بعينه الشهود او استأجره ما لا لان الانسان يحضر من الناس
او تخرج امرأته بمهر مثلها كذا في تاج الربيع **قوله** وقد ما اي دين الصحة والدين
التي عرفت اسبابها مقدرة على دين المقر بها في المرض واذا قضيت الدين المتقدمة

بنوعها وفضل شيء صرف الى اقر به في حال المرض **قوله** وعندنا في هذا اي اقر
به في المرض من الدين التي لا يعلم اسبابها سوى الاولين يعني من الصحة مطلقا
وبين المرض التي علمت اسبابها كما لا يخفى **قوله** وهو الارار او اقر ظاهره بغيره
السبب الارار في كل واحد من الاولين مع انتقائه فما علم سببه منه فاحتاج
الشافعي في بيان التسمية بدنه وبين الاقرار في المرض الى توجيهه لخبرين **قوله**
ولنا اه يعني ان الاقرار غير معتبر اذا تضمن ابطال حق الغير واوراعه للمريض تقتضيه
لان حق مائة الصحة يتعلق بهذا المال استيفاء ولهذا منع من التبع مطلقا
اذا اطاعت الدين بماله وبان ياد على الثلث اذ لم يكن عليه دين **قوله** وان
شمل جميع المال لعدم تضمنه ابطال حق الغير وكان المقر له او الى من الردة
لقول عمر رضي الله عنه اذ اقر المريض بدين جاز ذلك في جميع تركته ولان قضاء
الدين من المراجحة الاصلية لانه به رفع الحامل بينه وبين الجند وحواله يرتد يتعلق
بالثبوت بشرط الفراغ عن الحاجة ولهذا يقدم بتمهين وكفنة **قوله** غير ما علق لا يخفى
للمريض ان تقضى دين بعض الغرأ ودين بعض سواء كانوا غرأ الصحة او المرض او
مختلطين لان في ذلك ابطال حق الباقي فان فصل ذلك لم يسلم المتبعض للباقي
بل يكون بين الغرأ وباحصص عندنا الا اذا قضى في مرضه ما استقرضه في مرضه او
نقد من ما استقرضه في مرضه او في مرضه ما استقرضه في مرضه او
المتبعض للباقي لا يشار كغيره لانه لم يطل حتى الغرأ وانما احل له من محل المحل العبد له
اذا استقرضه بعينه او فسخ البيع ورد المبيع كان يتمتع سلامته للمرضى وعليه
الحق غرأ الصحة لا فذلك اذ ارد بدله لان حكم البذل حكم المبدل لهذا ذبناه ما في
الأكلمة **قوله** ولا اراره لو ارث لقوله عليه السلام لا وصية لوارث ولا
اقرار له بالدين ولان حق الردة يتعلق بماله في مرضه ولهذا يمنع من البيع على الوارث
لما هو **قوله** لا يجزيه بخلاف ما لو وهب لها هبة او وصى لها وصية ثم بن وجها فانها
يطلان لان الوصية قبلك بعد الموت وهي وارثة ولا وصية للوارث والهبة وان

كانت مخرقة صورة في كالمضاف الى ما بعد الموت لان حكمها متقرر عنده الا انها
سقطت بالدين المستغرق وعند عدم الدين يعتبر من الثلث كذا في شرح الكنت **قوله** في
شروع لسان الاقرار بالنسب بعد الفراغ من بيان الاقرار بالمال فقلت له وله شرايط
ثلثه ذكرها المصنف رحمه الله وهي ان يكون الولد ثابت النسب له لا يمنع ثبوته من القرب
وان يولد له لولا يكون مكفيا في الظاهر وان يصدق الظاهر المقر من جهة النسب
من لا يعرف له اب في بلد الذي ليس فيه لا في سقط راسه كما اختاره البعض
لان المخرقة اذا انتقلت الى المهر وقوع في حادثة بل من الاستفسار عن نسبه في
المقرب كذا انقل من القنيه **قوله** وان في مرض قريح بعولهم لا يمنع الاقرار بالنسب
نسب المرضي لانه من الحجج الاصلية وهو يلزمه خاصة ليس فيه تحصيله على الغير
قوله صح اقرار الرجل انه شري في بيان ما يحجز الاقرار به وما لا يحجز وفيه دلالة
العقائد سواء كان اعلى واسفل وسواء كان الاقرار به في حال الصحة او المرض لانه
اقر بما يلزمه وليس فيه تحصيل النسب على الغير فحق المقتضى والتفني المانع فوجب الترتيل
سبحان **قوله** كما شرط تصديق الزوج انه اثنان الى ان لصاحب الهداية ولا يبعد اقرار
المرأة تال له لان فيه تحصيل النسب على الغير يعني الزوج لان النسب منه قال الله
ادعواهم لآباءهم وعليه الاجماع الا ان يصدقها الزوج لا والحق له ان يثبت القابله
بالولادة اذ الفرض ان الفرس قائم فحتاج الى تعيين الولد وثمادته في ذلك مقوله
وقد مر في الطلاق وقد ذكر صاحب الهداية في اقرار فضيل الكلام في كتاب الدعوى
قوله ذكر القابله وهي من النساء معروفه وفيه له حرج مخرج العادة يعني انما خص بذكر
القابله مع كفاية اقامة اتفقت لان ذكرها جاد مجرى العادة **قوله** ينقطع بالمرس
ولمنا لا يحمل غسلا عندنا **قوله** لوجوب العدة فانها واجبة بعد الموت لقيام النكاح
قوله يستدل الاقرار بمعناه ان المصدق هو الموجب للثبوت النكاح الموجب للارث
فلا يمكن ان يثبت بالادب ولم ابل ان يارض فيقول لا يصح التصديق على
اعتبار العدة لانها معدوم متحالة الاقرار وانما يثبت بعد الموت والتصدق ليست

الى اول الاقرار ويفسر بما ذكرتم ويمكن ان يجاب عنه بان العدة بعد الموت لا رخصة عن
النكاح بالاجماع بخلاف ان يعتبر النكاح السابق قابلا باعتبارها وكذا المقرنة واما الارث
فليس يلزم له لجواز ان يكون المرأة كتابية فلم يكن قابلا باعتبارها كذا في الاجابة الاكلمية قوله
وان بعد يعني اما ان يكون له وارث معروف قريبا كان كذوي الطرود والعصا
مطلقا وبعبارة كذوي الارحام او لا يكون فان كان فهو اولى بالميراث من المقر
له هذا لانه لما ثبتت نسبه لم يترحم الوارث المعروف وان لم يكن استحق المقر
ميراثا قوله والباقي لاجنه بعد ان يحلف بالله ما يعلم ان اباه قبضت الحسنين **كتاب**
الصلح وهم اسم للصاحبة ومن المسألة خلاف الخاتمة وبني الشريعة ما ذكره المصنف
قوله مع اي جان الصلح بانواعه الثلاثة لقول تعالي والصلح خير فانه باطلا فسا
ولها اي مع اقرار المدعي انه المحصر على هذه الانواع ضروري لان الحكم وقت
الدعوى اما ان يسكت او يستكم بحيا وهو لا يح عن النبي والاثبات لا يقال
قد يستكم بما لا يتصل بمحل النزاع لانه يسقط بقولنا محيا **قوله** لا يصح الا في
صورة الاقرار لان المدعي عليه في الاقرار والسكوت يدفع المال لدفع الخصم
وهذا رشوق وهي حرام قلنا هذا صلح بعد دعوي محججه فكان كالصلح مع الاقرار
فيقتضي بجواز لوجوه المقتضى وارتفاع المانع لان المانع اما ان يكون من جهة
الدفع او من جهة الآخذ وليس شي منهما موجودا اما الثاني فلان المدعي ياخذ
في زعمه عوضا عن حقه وذلك مشروع ولما الاول فلان المدعي عليه يدفعه
لدفع الخصم عنه عن نفسه وهذا ايضا مشروع اذ المال وقاية النفس ودفع
الظلم عن نفسه بالرشوة امر جائز لا يقال لانهم الجوار لقول الله صلى الله عليه وسلم
لعن الله الراشي والمرشئي وهو عام لانه محمول على ما اذا كان على صاحب
المن ضرر محض في امر غير مشروع كما اذا دفع الرشوة حتى اخرج الوالي احد
الورثة عن الارث واماد نفعها لدفع الضرر عن نفسه فجاز للدفع **قوله**
كس ان وقع عن مال اه الاصل فيه ان الصلح يجب حمله على اقرب العقب دال به

بناء على ان الاعتبار للمعنى فان المصلحة شرط العوض مع والكفالة شرط براءة
الاصيل حواله ومن شرط مطالبة الاصيل كماله **قوله** جهالة البدل اي المصالح
عليه لانها تعطى الى المتارعة دون جهالة المصالح عنه لانه تسقط وهذا
ليس على اطلاقه فانه اذا لم يحتاج فيه الى التسليم جان الصلح وان كان
عن مجهول مثل ان يدعي رجل في دار رجل حقا ودعي للمدعي عليه في
حاشيته حقا فاصطحا على ترك الدعوي هذا بدة ما في العناية **قوله**
ان وقع عن مال بمنفعة لوجود معنى الاجارة وهو تملك المنافع بمال
فكل منفعة لجواز استحقاقها بالاجارة بحوزة استحقاقها بعد الصلح
فاذا صاح على سكني بيت لعينه اي بمدة معلومة جان وان قال ابدان
حتى يموت لا يجوز بخلاف ما اذا وقع الصلح عن المال اه متعلق بقوله
ان كان البدل منفعة يعلم بالتوقيت يعني انما بشرط التوقيت في الاجرة
الخاص الذي يدعي شيئا فنفذ الصلح على خدمة العبد او سكني داره
لا فيما عدله كما اذا صلحه على صنع الثوب او ركوب الدابة وحمل الطعام
من المدا الى المقهي المعين كذا فهم من التبيين **قوله** ويؤتا احدهما
اي المدعي والمدعي عليه وكذا الحكم لو هلك محل المنفعة بموت العبد
مثلا **قوله** وقطع نزاع في حق الآخر فان قيل العقد اذا اتصف بصفة
كيف يتصف بصفة اخرى فتأملها واجيب بانه يجوز ان يختلف
حكم العقد في حقها كما يختلف حكم الاقالة فانها فصح في حق المتعقدين
بيع جديد في حق ثالث وكعقد النكاح فان حكمه للحل في حق امراته
والتحريم للمدعي في حق امها **قوله** لم يتجدد له ملك بل يستبقى داره على
ملكه بدفع المال لدفع خصومة المدعي **قوله** فيؤاخذ برأيه اي بترك
وان كان المدعي عليه يكذب به فصار كانه قال اشتريتها منه وهو ينكر
قوله وما استحق من المدعي بيان للصلح عن النكاح وسكوت كما لا يخفى

قوله

وما قول الشارح في الصلح مع الافترا إعادة لقول المصنف وما استحق
من البدل رجع بحصته من المدعي للفرق بين الافتراء ومقابلته **قوله**
بما هم المستحق فيما استحقه كلا او بعضا لقيامه مقام المدعي عليه واما
رد العوض فان المدعي عليه ما بذل العوض الا لدفع الخصومة عن
نفسه فاذا ظهر الاستحقاق ظهرا لا لخصومة له فيبقى ما في يده غير
شتمل على عرض المدعي عليه فيسترده **قوله** يدعيها وانما وصف الدار
لانه لو صاح على بعض دار اخرى كبيت معلوم منها لكونه بيعا **قوله**
لان بعض الدار يعني ان ما قبضه بعض حقه وهو على دعواه في
الباقى وقيل بيته لانه استوفى بعض حقه وبراء عن الباقي والبراء
عن العين بطل فكان وجوده وعدمه سواء **قوله** لان هذه براه بان
يقول برأيت من دعواي في هذه الدار **قوله** وصح الصلح شروع في بيان
ما يجوز عنده الصلح وما لا يجوز **قوله** الى ذلك اي الى هذا التصوير المذكور
وقوله لان الرواية محفوظة يعني انا تتبعنا جميع الروايات في هذه
المسئلة وحفظناها ولم نجد فيها تجويز الصلح عن دعوي استيجار
العين **قوله** الا ان يقيم المدعي البينة فقبل وثبت الولاية لانه صالحة
لكونه عبدا له فكان صلحه بمنزلة الاعتراف على مال وفيه الولاية **قوله**
في دعوي الزوج النكاح قالوا لا يجزى له ما اخذ بيده وبين الله تعالى
اذا كان بطلا في دعواه وهذا عام في جميع الصلح الا ان يسلم بطيب نفسه
فيكون تملكه على طريق الهبة **قوله** بان يجعل يعني ان الزوج باعطا
بدل الصلح نراد على مهرها ثم طلقها **قوله** فالبدل لا يقع في مقابلة شيء
فكان رشوة **قوله** لانه حق الله تعالى والاعتياض عرض حق الغير لا يجوز
فاذا اخذ رجل من انبيا او سارقا او شاربا حرام واراد ان يدفعه الى الحاكم
فصلحه الماخوذ على مال التارك ذلك فالصلح باطل وله ان يرجع عليه

شبه

بما دفع اليه **قوله** وصاح عن نفسه اي اعطى مالا واستخلص نفسه وقوله
ليست من تجارته ولهذا لا يملك بيع نفسه وانما هي للخدمة ولهذا لا تجب
الزكاة على مولاه في رقبته **قوله** فلا يجوز التصرف فيها اي في رقبته
المأذون له لان التصرف فيها الي مولاه الي مولاه لا اليه واعلم ان
الصلح وان لم يصح هنا لكن ليس لولي القيد ان يقتله بعد الصلح
لانه لما صاحك فقد عني عنه ببذل فصح العفو ولم يجب البذل في
حق المولي فتاحن الي ما بعد العتق فصارت كانه صالحه علي بزل مؤجل
بما اخذ به بعد العتق كذا في النهاية **قوله** عن معصوب اراد به معلوم
القيمة ليظهر العين الفاحش المانع من لزوم الزيادة عندهما وتفيد
بالمغصوب لانه المحتاج الي الصلح غالبا وتفيد بالتلف لانه اذا كان جازيا
الصلح علي اكثر من قيمته بالاجماع **قوله** له ان جنيته اي حق المعصوب
منده وهو المعصوب باق علي ملكه ما لم يتقرر حقه في ضمان القيمة حتي لو
كان عبدا او اختار ترك التعمير كان هالكا علي ملكه حتي يجبا الكفن
عليه فالال الذي وقع عليه الصلح يكون عوضا عن ملكه في الثواب او العبد
مثلا ولا يوا بين العبد والدرهم كما لو كان العبد قابلا لهذا يظهر
تعديل قوله او عرض اي الصلح عن مغصوب بعرض لان الزيادة لا
تظهر عند اختلاف الجنس كذا فيهم من تقرير الاكمل **قوله** فظاهر انها
انما ابطال الفصل بالعين الفاحش قبل هذا لكونه ربا وهرنا كذا **قوله**
منصوص عليه اراد بالنص قوله عليه الصلوة والسلام شققا من عبدا
بينه وبين شريكه قوم عليه نصيب شريكه فنضمن ان كان موسرا او
يسعي العبد ان كان معسرا **قوله** وهم عزاه فكانت القيمة ما اتفقا عليه
فلا يلزم الربا **قوله** مع لما تقدم من ان الزيادة لا تظهر **قوله** الي المثل
لانه اسقاط محض فكان الركيل فيه سفيلا ومعبرا فلا ضمانا عليه كالركيل

قايما

قوله فيثبت بغيره أي عند موته فإن اشتاء الشرط ليس له الانتفاء
المشروط عندنا لكن عند انتفايه فانت لبقا به على العدم الأصلي ومنعوه
أصول الفقه **قوله** وفيه نظر لأن علي دخلت على البراءة دون الأداء فكيف
يكون الأداء شرط للبراءة وما دخل عليه كله على هذا الشرط كما في قولنا تعالى
ييا يعنك علي إن لا يسكن بالله شيئا وقد نقل عن الشارح أنه يمكن أن يجازى
عنه بأنه وإن كان في اللفظ هكذا لكن في المعنى كل واحد يقيد بالآخر لأنه
ما سمي بالبراءة مطلقا بل على تقدير الأداء فصارت البراءة مشروطة
بالأداء فإن لم يوف دعاء دينه وقد وقع هذا في بعض الفسخ للشرح مسطورا
ويؤيد هذا الجواب اختيار صاحب الكفاية إياه حيث قال بعد تقرير النظر
يقول له لا يقال آه لانا نقول دحوا على البراءة بمنزلة دحوا على الأداء بحكم
المقابلة الثابتة بينهما وعدم انفكاك كل منهما عن الآخر انتهى لأنه أبرأ مطلقا
إذا لم يوقت للأداء وقتا ظهر أن الأداء لم يكن لعرض بل لكونه واجبا في سطر
الزمان فيكون وثقه العمر فلا يصلح أن يكون في معنى الشرط يحصل به
التقييد فلم يبق إلا جهة العرض وهو غير صالح لذلك لأن هذا المعاوضة
أن يستفيد كل واحد ما لم يكن قبلها والأداء مستحق عليه لم يستفد به شيء
لم يكن فكان التقييد به لغو المحض كذا في الألفية **قوله** وهذا بالإجماع لأنه لا
يصح التقييد فيعمل به **قوله** نفعل أي آخر وخط ووق له صح عليه أي عند
هذا التصرف على رب الدين فلا يتكر من المطالبة في الحال إن أحرأ بها
أن خطه لأنه ليس بكرة يمكنه من إقامة البينة أو التحليف **قوله** أحد
الحال أي المقر بجميع المال في الحال **قوله** وفي صحيح شريح في فصل الدين
المشترك وقول له بأن يكون اشتارة إلى تعريضه وفوق له كتمان البيع صفقة
واحدة بأن جمع اثنين عند من لكل واحد منهما عبد وباعا صفقة واحدة
فيكون ثمنهما على الاشتراك وإن اختلف كل واحد من العبدين بأحدهما

قوله

قوله والموروثان مات سوتهما أي له دين على رجل فورا كذا في
الكفاية **قوله** وإنما قيد الصفقة بالواحدة احترازا عما إذا كان عبد بين
رجلين باع أحدهما نصيبه من رجل بخمسين وباع الآخر نصيبه منه
بخمسين وكتب عليه صكوا أحدا بالثمن درهم ثم قبض أحدهما منه شيئا لم يكن
للاخر أن يشارك فيه لأن نصيب كل واحد منهما واجب على المطلب بسبب
أخر فلا يثبت على الشركة باتحاد الصك **قوله** بالمقاصة أي بين ثمنه وبين الدين
وقد اندفع بقيد المقاصة ضمان أحدهما أن المشتري وإن ملك الثوب
يعتد لكن بعض دين مشترك وذلك يقتضي أن يكون للشريك الآخر سهم
في الثوب في صورة البيع أيضا وليس كذلك كما صرح به في الهداية
وجه الاندفاع أن الاستيفاء لم يقع بها هو مشترك بل بما يخصه من الثمن
في ذمة المشتري والاصافة ما على العيريم من نصيبه عند العقد والمقاصة
بطريق أداء البيع يقتضي ثبوت الثمن أن تحققت لاسيما في ذلك لأن
الثوب عين كان أو دينا لا يتعين في العقود والثاني ما قيل أن هذا العقد
تضمن قسمة الدين قبل القبض وذات وجه الاندفاع أن القسمة
إنما الزمت في ضمن المعاوضة وكم من شيء يجوز ضمانا لا يجوز قصدا كذا
فهم من تقرير الأكل **قوله** على المماكسة وهي المصاينة والمخاصمة ومندها
المساحة والمساهلة كذا إنهم من أفعال العلامة وتقدير صاحب العناية
قوله قسم الباقي اثلاثا فلو كان لهما على المديون عشرة ون مثلا كان
المطالبة للمبري بأربعة وللصاكت بالعشرة **قوله** وأخذ الخمسين
وفسخ عقد السلم **قوله** لا يجوز يعني إذا لم يجز إلا أن اجاز جاز
وكان المقبوض من رأس المال مشتركا بينهما وما بقي من السلم مشتركا
بينهما **قوله** لزم قسمة الدين في الذمة يعني قبل القبض لأن خصصية

نصيبه لا يظهر الا بالتميز ولا تميز الا بالقسمة في الديون لانها عبارة
عن تميز الحقوق وذلك لا يتأتى فيما في الذمة وهذا معني قول من قال
قسمة الدين قبل القبض لا يجوز لانه وصف شرعي ثابت في الذمة وانك
لا تميز بعضها عن بعض وقد اوضح هذا المعنى في البيان ببقوله ولانه
لو اقتسم الاعيان من غير تميز لم يصح لعدم التميز الاسري ان صبرة الطفا
بين شريكين لو قال احدهما للاخر خذ منها هذا الجانب لك وهذا الجانب لي
لم يصح لعدم التميز وكذلك القسمة فيما في الذمة بهذه العلة انتهى **قوله** عن
عرض او عن ربح مال العرض بوزن الفلوس المتاع والعقار بالفتح
مخففا الارض والضياح والتخل كذا في الصحاح والمراد بالمال هنا
ما في المغرب من انه كل ما يملكه الناس من دراهم او دنانير او ذهب
او فضة او حنطة او شعير او خبز او حيوان او ثياب او سلاح او غير
ذلك انتهى **قوله** الى خلاف الجنس فلا يعتبر التساوي ولكن يعتبر القبض
في المجلس لكونه صريحا **قوله** والبراءة عن الاعيان يعني غير المضمونه
واما لم يحزن لان الاسقاط انما يستعمل في الديون لا في الاعيان وهذا
عين فتعين بخلافه بطريق المعاوضة ولا يمكن ههنا لانه يبقى شيء من التركة
بالاشترى في ضمن المعاوضة فيكون ربا فلا بد من ان يرب على نصيبه
حتى ينتهي الربا كذا في الكفاية **قوله** بطل الصلح اي في الدين والعين جميعا
اما في الدين فلما في الشرح الى قوله من غير طعن عليه الدين وهو حصه
المصالح وما في العين فلا تخاد صفة الدين والعين وبه ينقلب الصحيح
فاسد كالمجموع بين الحجر والعبد كذا في الشرح **قوله** فائدة بقية الورثة
اقول لعل وجهه فائدة ان المديونين ج نظر عن مقتضاه بين البقية
ولا شبهه انه اخف واسهل عليهم من تضاد بين الكل فحقوا الوث

بسهولة فائدة عظيمة سيما عند اصحاب العرض والعز والتكليف وقال
في البيان وغيره في هذا الوجه ضرر بقية الورثة فانهم حينئذ لا يمكنهم
الرجوع على الغرماء بقدر نصيب المصالح فليتأمل **قوله** وعند البعض يجوز
قال الزبيدي هذا هو الصحيح قوله في يد بقية الورثة حتى لو كان بعض
التركة في يد المصالح ولا يعلمون مقدارها لم يحزن لاحتياجه الى التسليم
قوله فيحزن لانه لا يحتاج فيه الى التسليم وبيع الجوهري للعاقدين صحيح
عند الاستغناء عنه حتى ان من اقرباؤه غضب من فلان شيئا او ان
فلانا او دعه شيئا ثم اشترى ذلك الشيء من المفتر له جان وان كانا لا يعرفان
مقدارها **كتاب المضاربة** من ضرب في الارض سائر فيها ومنه قوله
تعالى جل ذكره واخرون يصرون في الارض اي يسرون في التجارة كايدي
قوله تعالى مفصلا يستغنون من فضل الله وانما سمي لعقده بالان المضارب
يسير في الارض غالبا طلبا للربح فغيبه تغليب على صاحب المال وقيل
اطلق على العامل لذلك وعلى رب المال لانه للضرب سبب كذا فيهم من البيان
وركنها ان يقول رب المال دفع اليك هذا المال مضاربة او ما يوقدي
هذا المعنى ويقرب العامل في لا يرب على القبول **قوله** خلافا لمحمد رحمه الله
يعني انه عند زياد على القدر المشروط ويبلغ بالفاصل **قوله** الهمال يصح
فيه الشركة وهو ان يكون رأس المال دراهم او دنانير وكذا النبر والتقرة
ان تعامل الناس بهما عند الاعظم والثاني رحمه الله او فلو سارحة
عند الرباني رحمه الله وبما سواها لا يجوز وقد تقدم في كتاب الشركة
قوله وشيوع الربح احترار عما اذا شرط لاحد ما دراهم سماء كعشرة مثلا
قوله او يوجب جهالة الربح كما اذا ردد في الربح وقال لك اما نصفه او ثلثه او ربعه
ولم يعين شيئا من هذا الكسور او وسطا ان يرفع مضارب داره الى رب المال
سنة ليسكنها او ارضه لينزعها لانه جعل نصف الربح عن ضامن عمله او عن

اجرة الدار فصار حصته العمل بمجهولة مجهول الرج وهو المعقود عليه
 فجعله نوجب فساد العقد كما تقرر كذا فيهم من تقرير الاكل **قوله** بل بطل
 ذلك الشرط فمن دفع الفاسد مضاربة على ان الرج بينهما نصان وعلى ان
 يدفع اليه رب المال امر منه ليس رعاها فان فيه صح العقد وبطل الشرط
 لانه لا يقتضي الي جهالة حصته العمل اذ نصيبه من الرج مقابل بعمله لا غير
 ولا جهالة فيه لان الكلام فيما اذا شرط جبره معلوما شايعا **قوله** وكذا شرط
 الوضعية وهي اسم لجزء يتهاج هاك من المال ولا يجوز ان يلزم غير رب المال
 فان شرطت على المضارب او على ما فسد الشرط لا العقد حيث لم يوجد الرج قبل
 شرط العمل على رب المال لا يوجب جهالة في الرج ولا يبطل في نفسه بل يفسد
 المضاربة كما صرح به في الهدية فلم يكن القاعدة مطردة والجواب انه قال وما
 عدل من الشرط لا يفسد المضاربة واذا شرط العمل على رب المال فليس
 ذلك بمضاربة وسلب الشيء عن المعلوم صحيح بخلاف ما ذهب اليه من غير
 فقوله الهدية واذا شرط العمل على رب المال يفسد معناه مانع عن تحققه
 كذا فيهم من العناية **قوله** لم يعهد اي لم يكن مثل هذا الاجل متعارفا بين
 المعاملين كما باع الى عشرة سنين مثلاً **قوله** وموضع ولو رب المال اي يعطي
 المضارب مال المضارب لرب المال على ان يكون العمل لرب المال والرج كله
 للمضارب كما فيهم من قول الشارح في اول الكتاب ودفع المال الى الآخر
 الي قوله بضاعة **قوله** الضابط ان الشيء لا يتضمن مثله آه لا يقال هذا
 منع من المكاتب والعبد المادون له والمستعار حيث تضمنت هذه العقود
 امثالها كما صرح به في ابوابها لانا نقول انهم يتصرفون بحكم المالكية لا بحكم
 النيابة لان المكاتب صار حرا بدله ان يكاتب والمادون تفك الحجب
 صار متصرفا لنفسه فله ان ياذن والمستعار بملك بتلك النفعة ايضا
 كذا في النبيين **قوله** اي على الاستدانة اقول قد قرر في بعض الشرح

جهالة

الضمير المتصل بعلي بالاستدانة والاقرض معا اياه الى الخطية الشارح
 بناء على ان انه ضمير المثني كما هو الظاهر حتى وقع في بعض نسخ الشرح
 لفظ الاقرض ايضا عطفا على الاستدانة لاقتضاء ظاهر الحال اياه واكن
 عندي ان المصنف قصد بافراد الضمير الي ان التخصيص من رب المال
 بالتجوين للمضارب اقراض مال المضاربة من اللقوية بحيث لا يليق
 للعاقل ان يلتفت اليه اصلا حتى ان قول الشارح وانما يصح لي قوله
 اذ لا يرد فيه عقيب التصريح بمرجع الضمير اشعار باستحسان هذا المعنى
 منه وهي ان يشتري بالدين بعد ما اشترى براس المال سلعة لان الاستدانة
 تصرف بغير راس المال والتوكيل مفيد براس المال فلا يملكها المضارب
 الا بالتخصيص كذا في الكافي **قوله** ومن مجلبه بالحكيم والباد الموحدة اسم فاعل
 من اجل الشيء الي نفسه اذا جذبته واجتنب كذا استفيد من الجوهري
قوله شري بالمال اقول انما اي بلفظ المال تنبيه على انه لم يبق شيء من مال
 المضاربة ليتعين كونه استدانة عليه والبر بفتح الباء الموحدة وبالراء
 المعجمة عند اهل الكوفة ثياب الكتان والفظن لاشباب الحزن والصوت
 كذا في المغرب **قوله** او حمل اي اعطى اجرة الحال من عند نفسه لامن ملك
 المضاربة **قوله** فقد تطوع اي تبرع وتفضل فلا تعتبر الاجرة التي اعطاها
 للقصار والحال في حساب الرج من مال المضاربة بل من مال نفسه لانه
 استدان على المضاربة بعد استقراض راس المال فلم ينفذ على رب المال
 وانما اعاده بعد ان يعلم بقوله او يستدين منه يلد لقوله وان صبغه تنبيه
 على الفرق بين القصار والحال وبين الصبغ والضمير في صبغه راجع الي
 البن المذكور كما فيهم من لفظ الكافي **قوله** بخلاف القصار بفتح القاف فان القصار
 بكسر حاء حرقه القصار وبالفتح فعله مصدر من قصر الثوب كذا في النهاية
قوله كالمخلوط وهي بضم الخاء المعجمة الشركة كذا في الصحاح **قوله** اذا قال عمل

برايك اشارة الى جواب ما قل للمصارب لما لم يكن له والمية الصغ كان به
مخالفا غاصبا فيجب ان يضم كالعاصب بالاتفاق بينهما وحاصل الكلام ان
في مصلح قتل له اعلم برايك وذلك تناول الخلط والصغ اختلط بالبدل
المصاربة فصار شريكا فلم يكن غاصبا فلا يضمن **قوله** اي في مال المصاربه حتى
لو باعه مساومة وكان قيمة الثوب غير مضيق الغا ومضيق الغا وما يتبين
كانت الالف للمصاربة وما يتبين للمصارب بدل صبغة كذا في البيان **قوله**
او انه وجوز الثاني رحمه الله تعالى ويحتمل انه جعله من الاكتساب بلزوم المهر
وسقوط التفقد والجواب انه ليس بخاتمة وان كان فيه كسب فصار كالاغاف
علي مال لا يدخل في المصاربة **قوله** لا لها وفيه اشارة الى الفرق بينهما وبين
الوكا لهما فان الوكيل يشري عبدا مطلقا ان اشترى من يعتق على موكله لم يكن
مخالفا وذلك لان الرجح المحتاج الى تكرار التصرف ليس بمقصود في الوكا لانه حتى
لو كان مقصودا لموكل وقيد بقوله اشترى ابعده فاشترى من يعتق عليه
كان مخالفا ثم ان كان نقد الثمن من مال المصاربة بتخير رب المال بين
ان يسترد المقبوض من البائع ويرجع البائع على المصارب وبين ان يضمن
المصارب مثل ذلك لانه قضي بمال المصاربة دين عليه **قوله** ولا يضمن
عليه اي ليس للمصارب ان يشترى من مالها من يعتق على نفسه لانه يعتق
عليه نصيبه ويقتدر رب المال لانتفاء جوارحه بعبده فكونه مستسعياعه
الا عظم رحمه الله واعتق الكل عندهما على الاختلاف المعروف في تحريم
الاغاف فيمنع التصرف فيمنع المقصود **قوله** ان كان ربح قال الزبيدي
المراد لوجود الربح المذكور هنا ان يكون قيمة العبد المشتري اكثر من
راس المال سواء كان في جملة مال المصاربة ربح او لم يكن لانه اذا كانت
قيمة العين مثل راس المال او اقل لا يظهر ربح المصاربة فيه بل يجعل
مشغولا لبراس المال حتى اذا كان راس المال المعاف وصار عشرة الاف درهم

نصيب

ثم اشترى المصارب من يعتق عليه وقيمة الف او اقل لا يعتق عليه
انتهى **قوله** صح اي جاز شراؤه لانتفاء المانع من التصرف حيث شراؤه
فيه **قوله** فان زادت اي بعد الشراء وقوله يعتق حصته اي عليه لملكه
بعض قرينه **قوله** لا صنع كما اذا ورثه مع غيره كاسرة اشترى ابن زوجها
زات وترك زوجته وجاوا حائقا الزوج عليه ولا يضمن لاختصاصها لعدم
الصع فيه **قوله** في قيمة حصته رب المال من العبد وهو راس المال لامن
الرجح لا احتساب مالية العبد عند العقد فيسعى العبد فيه كما في الورثة
قوله على فرائض السكاح بان زوجها البائع من المصارب ثم باعها منه
فظهر ما فعلت عنه **قوله** اذا صار اعيانا الخ كالاو اشترى بالمال المصاربة
عبد بين كل واحد منهما يساوي العا فانه لا يظهر الرجح واذا لم يظهر لم يكن
للمصارب في الجارية ملك وبدون الملك لا يثبت الاستيلاء وقيل عليه
ان المصارب اذا اشترى بالمال المصاربة فربح بين كل واحد منهما يساوي
العا كان ربحهما حتى لو وهب ذلك لآخر وسلمه صح ولو اظهر الرجح لم
يتسره ذلك واجيب عنه بان المراد بالاعيان اجناس مختلفة والفرسان جنس
واحد يقسمان جملة واحدة واذا اعتبر اجملة حصل البعض ربحا بخلاف فانها
لا يقسمان جملة واحدة بل كل واحد يكون بينهما على حدة فان الرقيق اجناس
مختلفة عند الاعظم رحمه الله فلو اولا واحد او عندهما ايضا في مراءية اذا انتفت
القيمة لم يظهر الرجح فكان كل واحد منهما مشغولا لبراس المال كذا في الفتا
قوله ثم اذا ارادت يعني حال كون المدعي موصرا وانما قيدناه لنفي شبهة
وهي ان الضمان انما هو بسبب دعوى المصارب وهو ضمان اعتاق في
حق الولد و ضمان الاعاق بالبيسار والاعاق فكان الواجب ان يضمن
للمصارب اذا كان موصرا ومع ذلك لا يضمن **قوله** بالدعوى والملك
مؤخر اقول هكذا وجدت اكثر النسخ التي رايتها والتي تقتضية اصل

بعض

العبد

يختلف

اصل المسئلة وقوله صاحب الهداية وشراؤها لان حق الولد بالنسب
 والملك والملك اخرها ان يكون لفظ الملك مكررا محجورا او لمعاشرة
 على لفظ الدعوى ومرفوعا ثانيا نيرها مستورا خبر لفظ موحى **قوله** ولا
 شيء للاول لانه جعل ماله لغيره فلا يبقى له شيء كذا في العناية **قوله**
 فيضمن المصارب الاول السريس لانه شرط للثاني شياء هو متى
 لرب المال فلم ينفذ في حقه لما فيه من الابطال **قوله** لعبد اي لعبد
 الملك لا لغيره باعتبار خصوصه اذ كان مازونا واشترط اذ العمل اذن
 له فلم يكن مانعا من التسليم والتخلية بين المال والمصارب **قوله**
 ولحق المالك من تداعيه بطلت المصارب به بالحاق المذكور اذ المبدأ
 المرتد المذكور مسلما اما اذا عاد مسلما فهي كما كانت قبل القضاء او بعد
 اما قبل القضاء فلانه بمنزلة الغيبه وهي لا توجب بطلان المصارب
 واما بعد فلان وجود حق المصارب مانع عن بطلانها وانما بطلت بحاقه
 على تقدير عدم عوده لان عاها انما يأتي بتصرف المصارب وهي مبني على تصرف
 المالك الذي هو ايضا موقوف على بقاء مال المصارب به على ملكه وقد زال من
 يده فصار حقا لورثته مادام باقيا على الحقوق المذكور لانه بمنزلة الموت
 ولهذا يورث ماله ويعتق امهات اولاد ومدرسه **قوله** لان عبارة
 صحجة فلا يوقف في تصرفه في مال المصارب به حال كونه لان توقف
 تصرف المرتد انما هو لتعلق حق ورثته فلا يتوقف في المال المذكور لعدم
 تعلق ورثة المصارب به بل مال مورثهم فلا يعطى له حكم بالنسبة اليه بل
 بالنسبة الى مال نفسه ولهذا ينقسم هذا لذاك كذا فهم من تقرير الشراح **قوله**
 فله بيع عرضها ولا يمنع العرض عن ذلك فقد او نسبة حتى لو نهاه عن البيع
 نسبة لم يعمل وانما لم يمنع عن بيع العرض لان حقه ثبت في الرجح بمقتضى العقد
 والرجح انما يظهر بالقسمة وهي تبين على راس المال بيمين وانما يحصل بالبيع

قوله ولو افترقا اي فمخا عقد المصاربة لزمه يعني المصارب اي
 اجبه الحاكم على اقتضاء دينه اي قبضه ولقد يقال اقتضيت منه حتى
 اخذته **قوله** يعمل بالاجرة وهي الرجح **قوله** فهو متبرع لانه وكيل محض
 والمتبرع لا يجبر على ايفاء ما تبرع به ولهذا لا يجبر الوهب على التسليم فان قيل
 ردا راس المال على الوجه الذي قبضه واجب عليه وذلك لا يتم الا بالقبض
 وما لا يتم الواجب الا به ففرض واجب باثنا لا نسلم ان الرد واجب وانما
 الواجب عليه دفع يد كالمودع **قوله** فلا يمين توكيل المصارب لان حقوق
 العقد ترجع عليه فان لم يوكل بضيع حق رب المال على تفاضل الثمن اي طلب
 الثمن من المشتري لا يصال الى البائع بعد قبضه ما اجرة عملها **قوله** صرف
 الى الرجح او لا لان الرجح لا يمين قبل وصول راس المال الى رب المال **قوله**
 بمنزلة النفقة يعني ان سرق السعير كان ثمن الدوا في مال المصاربة على
 غير ظاهر الرواية نظرا الى ان الدوا لا صلاح البدن ولا يمكن من التجارة
 الا به وفي وجه التخصيص بالسفر المذكور في المطولات والقياس ان
 لا يستوجب النفقة في مال المصاربة على رب المال لانه بمنزلة الوكيل
 او المستضعف عامل لغيره بامره وبمنزلة الاجير لما شرط لنفسه من الرجح
 ولا يستحق احد هؤلاء النفقة في المال الذي يعمل به الا ان كان كسالا فيما اذا
 سافر بالمال لاجل العرف وفترقا بينه وبين المستضعف بانه متبرع بعمله
 لغيره وبين الاجير بانه عامل له بذل مضمون في ذمة المستاجر وذلك
 يحصل له سقين فلا يصري في الاتفاق من ماله اما المصارب فليس له الا الرجح
 وهو في حين التردد وقد يحصل وقد لا يحصل فلو اتفق من ماله يتصرف به **قوله**
 والد من بفتح الدال مصدر منه من باب نصر يعني الادهان وقوله في موضع
 يحتاج كالبحر مثلا فانه معتاد فيه **قوله** بالمعروف اي ما عرف من التجارة بحيث
 لا يعد مثل هذا الاتفاق اسرافا في حقهم **قوله** بقدر اليه اي يروح اليه من

قوله

الرجح في ثوب انسان فالقته في بيت غير فانه امانة وليس بوجوب
فحمل الامانة عليها كحمل الحيوان على الانسان واما الثاني فلان
حكم الوديعة ان يبرأ عن الضمان بالعوض من الخلاف الى الوفاق
بان ينزل عن المركب المودع الذي ركبته او تعديا او رده الى يده بعد
ان اودعه عند غيره ولا عن الضمان اذا عاد الى الوفاق في الامانة
الا بالتسليم الى صاحبه هذا خلاصة ما في العناية والكفاية والبيان
قوله فلا يضمن لقوله صلى الله عليه وسلم لا ضمان على من تمت ولان
المودع متبرع في الحفظ وما على الحسنيين من سبيل **قوله** ان هلك ملكا
لا يخلت بيني وبينكم الخمر عنه او لا ويرى هلك مال غيره او لم يهلك
وقال مالك رحمه الله ان ادعاها سرق وجدها يضمن لمكان التهمة
كذا في التبيين **قوله** وعياله قالوا المراد من يسكنه لا الذي في نفقة النكح
فقط فان المرأة اذا اودع عندها شي جان لها ان تعرض الى زوجها واما
المودع الكبير اذا عاش معه ولم يكن في نفقته وتركه الاب في بيت فيه
وديعه لم يضمن لكن شرط ان لم يعلم في عياله الخيانة ولم يبه عن
الدفع اليهم فان علمها او نهي عنه وحفظ بهم ضمن هذا حاصل العيا
قوله فالسفر بالضم **قوله** وكان مخوفا وكذا اذا كان امنا وله بد
من السفر ضمن وان لم يكن له بد وسافر باهله لا يضمن وان سافر
بنفسه ضمن لانه امكنه تركها في اهله ولا فرق بين السفر الطويل والقصير
قوله ولو حفظ بعينهم بان ترك بيتا فيه الوديعة وخرج وفيه غير
عياله او اودعها عندهم بان نقلها من بيته او اودعها عند غيره
ضمن لان المالك رخص بيده لا يبعد عنهم والحال ان الايدي تختلف في الامانة
ولان النبي لا يضمن مثله كامن **قوله** الا اذا خاف في معين الموضع
المذكور طريقا للحفظ فيكون مريض المالك فينتهي الضمان لكنه متمم

قوله لا يضمن لقوله صلى الله عليه وسلم لا ضمان على من تمت ولان المودع متبرع في الحفظ وما على الحسنيين من سبيل قوله ان هلك ملكا لا يخلت بيني وبينكم الخمر عنه او لا ويرى هلك مال غيره او لم يهلك وقال مالك رحمه الله ان ادعاها سرق وجدها يضمن لمكان التهمة كذا في التبيين قوله وعياله قالوا المراد من يسكنه لا الذي في نفقة النكح فقط فان المرأة اذا اودع عندها شي جان لها ان تعرض الى زوجها واما المودع الكبير اذا عاش معه ولم يكن في نفقته وتركه الاب في بيت فيه وديعه لم يضمن لكن شرط ان لم يعلم في عياله الخيانة ولم يبه عن الدفع اليهم فان علمها او نهي عنه وحفظ بهم ضمن هذا حاصل العيا قوله فالسفر بالضم قوله وكان مخوفا وكذا اذا كان امنا وله بد من السفر سفر من وان لم يكن له بد وسافر باهله لا يضمن وان سافر بنفسه ضمن لانه امكنه تركها في اهله ولا فرق بين السفر الطويل والقصير قوله ولو حفظ بعينهم بان ترك بيتا فيه الوديعة وخرج وفيه غير عياله او اودعها عندهم بان نقلها من بيته او اودعها عند غيره ضمن لان المالك رخص بيده لا يبعد عنهم والحال ان الايدي تختلف في الامانة ولان النبي لا يضمن مثله كامن قوله الا اذا خاف في معين الموضع المذكور طريقا للحفظ فيكون مريض المالك فينتهي الضمان لكنه متمم

قوله لا يضمن لقوله صلى الله عليه وسلم لا ضمان على من تمت ولان المودع متبرع في الحفظ وما على الحسنيين من سبيل قوله ان هلك ملكا لا يخلت بيني وبينكم الخمر عنه او لا ويرى هلك مال غيره او لم يهلك وقال مالك رحمه الله ان ادعاها سرق وجدها يضمن لمكان التهمة كذا في التبيين قوله وعياله قالوا المراد من يسكنه لا الذي في نفقة النكح فقط فان المرأة اذا اودع عندها شي جان لها ان تعرض الى زوجها واما المودع الكبير اذا عاش معه ولم يكن في نفقته وتركه الاب في بيت فيه وديعه لم يضمن لكن شرط ان لم يعلم في عياله الخيانة ولم يبه عن الدفع اليهم فان علمها او نهي عنه وحفظ بهم ضمن هذا حاصل العيا قوله فالسفر بالضم قوله وكان مخوفا وكذا اذا كان امنا وله بد من السفر سفر من وان لم يكن له بد وسافر باهله لا يضمن وان سافر بنفسه ضمن لانه امكنه تركها في اهله ولا فرق بين السفر الطويل والقصير قوله ولو حفظ بعينهم بان ترك بيتا فيه الوديعة وخرج وفيه غير عياله او اودعها عندهم بان نقلها من بيته او اودعها عند غيره ضمن لان المالك رخص بيده لا يبعد عنهم والحال ان الايدي تختلف في الامانة ولان النبي لا يضمن مثله كامن قوله الا اذا خاف في معين الموضع المذكور طريقا للحفظ فيكون مريض المالك فينتهي الضمان لكنه متمم

في دعوى ذلك لادعائه ضرورة مستقطة للضمان بعد تحقق السبب
وهو تسليمه الى جسر الاجنبي فصار كدعوى الاذن بالادلاع فلا بد من اقامه
خالبينه وقال في المستقي اذا علم احتراق بينه قبل قوله بلائيه **قوله** بعد
طلب ربه او امانته من الجاني المذكور لانه متعذر لان المتعدي هو الذي
يفعل بالوديعة ما لا يرضى به المودع فاذا اطلب لم يضمن بعد ذلك يسكنه
ولو قد حبس وصار صامنا **قوله** مع رب الوديعة وقد لاح لراجعي غلظ ان
رأيه من النظر في المن ارجاع ضمير معه الى الطلب ثم وجدا استخراج
شرح الهداية موافقا لهذا والانصاف ان هذا اجلي مما اختاره الشارح
وانفع منه حيث اشار بقيد الطلب منه الى ان من انكرها عند المالك بلا
طلب منه بان قال ما حال وديعتي عندك فقال ليس لك عندي وديعة
لا يضمن وكذا لو طلب المالك منه الرد عنده من يخاف على الوديعة منه فوجد
لا يضمن لان الحق دها من باب الحفظ كذا في التبيين **قوله** سواء اقر بها
واشتمال يبرأ عن الضمان الا بالتسليم اليه لان المالك لما طالبه بالرد
فندثر له عن الحفظ والعزل عن الحفظ فسخ من جهة المالك فاذا اوجدها
الودع لمحضرة صاحبه حصل الفسخ من جهته ايضا لانه انكار من الاصل
فتم الفسخ فبقي الشيء لا على وجه الامانة فصار كقبض الغصب ثم بعد ان
العقد لا يبرأ عن الضمان بالاعتراف لان العقد لا يعود الا بالاستيناف
ولم يوجب كذا في العناية على محاذاة ما في الهداية **قوله** مع غير المالك كان قال
له رجل ما حال وديعة فلان فقال ليس له عندي وديعة **قوله** من باب
اللفظ لان فيه قطع طمع الطامعين **قوله** عند الموت بان قال رجل لم يظفر
له علامات الموت ما شان وديعة فلان عندك فقال ليس لمسلان عندي
وديعة **قوله** يجب الضمان اتفاقا كما اذا اخط المايح لغير الجش كخطا دهن
السهم ببيت الزيتون وذلك لانه استهلك صورة وهو ظاهر يعني التقذر

قوله لا يضمن لقوله صلى الله عليه وسلم لا ضمان على من تمت ولان المودع متبرع في الحفظ وما على الحسنيين من سبيل قوله ان هلك ملكا لا يخلت بيني وبينكم الخمر عنه او لا ويرى هلك مال غيره او لم يهلك وقال مالك رحمه الله ان ادعاها سرق وجدها يضمن لمكان التهمة كذا في التبيين قوله وعياله قالوا المراد من يسكنه لا الذي في نفقة النكح فقط فان المرأة اذا اودع عندها شي جان لها ان تعرض الى زوجها واما المودع الكبير اذا عاش معه ولم يكن في نفقته وتركه الاب في بيت فيه وديعه لم يضمن لكن شرط ان لم يعلم في عياله الخيانة ولم يبه عن الدفع اليهم فان علمها او نهي عنه وحفظ بهم ضمن هذا حاصل العيا قوله فالسفر بالضم قوله وكان مخوفا وكذا اذا كان امنا وله بد من السفر سفر من وان لم يكن له بد وسافر باهله لا يضمن وان سافر بنفسه ضمن لانه امكنه تركها في اهله ولا فرق بين السفر الطويل والقصير قوله ولو حفظ بعينهم بان ترك بيتا فيه الوديعة وخرج وفيه غير عياله او اودعها عندهم بان نقلها من بيته او اودعها عند غيره ضمن لان المالك رخص بيده لا يبعد عنهم والحال ان الايدي تختلف في الامانة ولان النبي لا يضمن مثله كامن قوله الا اذا خاف في معين الموضع المذكور طريقا للحفظ فيكون مريض المالك فينتهي الضمان لكنه متمم

هو مشورة وهي استخراج رأي غالب الظن فان شاء قبل مشورته وسكنها
وان شاء لم يقبل وهو بيان المقصود انه ملكه الدار ليكنها وهذا معلوم وان
لم يتركه فلا يتغير التملك بمنزلة قولك هذا الطعام لك تاكله وهذا الثوب لك
تلبسه والفرق بينه وبين التملك كمن يملك حبة كسبي حيث جعله عارية وهذه حبة
ان قوله داري لك اسم وقوله سكتي اسم يصلح ان يكون معناه تفسير الاسم
فصار كما انه قال لك سكتي ولفظي ذلك كانت عارية فكذلك هذا بخلاف
قوله تسكنها لانه جعل المخاطب فلا يصلح تفسير القول بالمسكن **قوله** ويتم القبض
الكامل فيد بتما مالا ان نفس ماهيتها تتحقق بمجرد الاجاب قال لا اكل وهذا
بخلاف البيع من جهة العاقدين اما من جهة الواهب فلان الاجاب كاف
ولم يخلو لولم ان يهب عبده لفلان فوجب ولم يقبل برفعي بمبته بخلاف البيع
من جهة الموهوب له فلان الملك لا يثبت بالقبول بدون القبض بخلاف البيع
انتهى **قوله** والمراد به اه اي لا مالا يقبل التجري في نفسه لان كل ما في الدنيا
يقبله كذا في البيان **قوله** لا تصح الهبة لا يثبت الملك الا بقبول من يقبله
لان الهبة في نفسها فيما يقسم بغير جارية ولكن بوقف انشاء الملك على الاخر **قوله**
والعقد الموقوف بثبوت ملكه لا يوصف بعدم اجازة البيع بشرط الخيار كذا في
الغاية **قوله** تبقى منفعة كالدرا والبيت الكبير والامثلة التي ذكرها لما لا يقسم
مما لا يبقى فيها المنفعة التي كانت قبل القسمة وان اشفع بها بوجه اخر وقد
يصير بعد القسمة بحيث لا يفتقر باملا كالعبد الواحد والذات الواحدة **قوله**
سبني على اشتراط القبض التعريف فيه اشارة الى القبض الذي وضعه الله
بالكمال والا فالقبض الناقص شرط عند الشافعي رحمه الله ايضا كقبض
ما يقسم مشاعا وما عند مالك رحمه الله فلا يشترط القبض اصلا كما لم يبيع
منصوص عليه ههنا فلا بد من كاله والنقص قوله صلى الله عليه وسلم لا يجوز
الهبة الا مقبوضة وما وجوب الكمال فلان التخصيص عليه يد على الاعطاء

قوله لا تصح الهبة لا يثبت الملك الا بقبول من يقبله
قوله والعقد الموقوف بثبوت ملكه لا يوصف بعدم اجازة البيع بشرط الخيار كذا في الغاية
قوله تبقى منفعة كالدرا والبيت الكبير والامثلة التي ذكرها لما لا يقسم مما لا يبقى فيها المنفعة التي كانت قبل القسمة وان اشفع بها بوجه اخر وقد يصير بعد القسمة بحيث لا يفتقر باملا كالعبد الواحد والذات الواحدة
قوله سبني على اشتراط القبض التعريف فيه اشارة الى القبض الذي وضعه الله بالكمال والا فالقبض الناقص شرط عند الشافعي رحمه الله ايضا كقبض ما يقسم مشاعا وما عند مالك رحمه الله فلا يشترط القبض اصلا كما لم يبيع منصوص عليه ههنا فلا بد من كاله والنقص قوله صلى الله عليه وسلم لا يجوز الهبة الا مقبوضة وما وجوب الكمال فلان التخصيص عليه يد على الاعطاء

قوله لا تصح الهبة لا يثبت الملك الا بقبول من يقبله

بوجوده وقبض المشاع ناقص لانه لا يقبله الا بضم غير الموهوب والغير غير
موهوب وغير ممتان عن الموهوب فكل جزء فرضته كقبول على ما يجب قبضه
فكان مقبوضا بوجه دون وجه وفيه شبهة لعدم المناقبة للاعتناء
بشاءه قال في الهداية عطف على الوجه الاول الذي عبر عنه الشارح بقوله
ونحن نقول اه لا في يجوز الرام الواهب شيئا لم يلزمه وهو مؤنة القسمة
وتجوز ذلك يجوز له ياداه الضرر قبيل عليه ان الوجه الثاني غير متش في
جميع الصور لان من وهب من شريكه لم يلزمه مؤنة القسمة احب بانه غلط
لانه علة نوعية لاثبات نوع الحكم وذلك لا يستلزم الاطراد في كل شخص شخص
كذا في الاكلية فاحفظه فانه ينفعك في مواضع كثيرة **قوله** ولا فرق عندنا اي
في عدم جواز هبة مشاع وعند الشافعي رحمه الله يجوز من الاجنبي فضلا
من الشريك وعندنا من ابي يبيح يجوز من الشريك فقط **قوله** هو الشيوخ المقارن
يعني ان المانع من تمامها هو الشيوخ الكاين عند القبض بعده حتى لو وهب نصف
داره لرجل ولم يسلم حتى وهب له النصف الباقي وسلمها جازت **قوله** لا يحق
البعض الشايع وقد عده في التوفيق والكا في من قسم المقارن بناء على ان الاستحسان
اذا ظهر بالبيعة كان مستندا الى ما قبل الهبة فيكون مقارنا لاطاري **قوله**
بخلاف الرهن فانه لا يجوز مشاعا مطلقا سواء كان مما يقسم او لا
يقسم وسواء رهن من شريكه او من اجنبي والطاربي فيه كالمقارن هو
الصحيح كذا في الخلاصة **قوله** صح لان تمامها اه يعلم منه جوازها قبل القبض
لان لو كان غير جائز لاحياج الي تجديد العقد عند الاقرار كما في المعدم **قوله**
معدم فلا يجوز الا بال تجديد بعد الاقرار وانما عدت هذه الاشياء معدومة
لان الدقيق مثلا قبل الطعن حنطة وهو غير جاه وكون الشيء شيئين في وقت
واحد مستحيل فعرفنا انه اصناف العقد الى المعدم فكان لغوا ولا تعتبر بكونه
موجودا بالحق لان عامة الممكنات كذلك ولا يسمى بوجود **قوله** اي لا

قوله لا تصح الهبة لا يثبت الملك الا بقبول من يقبله
قوله والعقد الموقوف بثبوت ملكه لا يوصف بعدم اجازة البيع بشرط الخيار كذا في الغاية
قوله تبقى منفعة كالدرا والبيت الكبير والامثلة التي ذكرها لما لا يقسم مما لا يبقى فيها المنفعة التي كانت قبل القسمة وان اشفع بها بوجه اخر وقد يصير بعد القسمة بحيث لا يفتقر باملا كالعبد الواحد والذات الواحدة
قوله سبني على اشتراط القبض التعريف فيه اشارة الى القبض الذي وضعه الله بالكمال والا فالقبض الناقص شرط عند الشافعي رحمه الله ايضا كقبض ما يقسم مشاعا وما عند مالك رحمه الله فلا يشترط القبض اصلا كما لم يبيع منصوص عليه ههنا فلا بد من كاله والنقص قوله صلى الله عليه وسلم لا يجوز الهبة الا مقبوضة وما وجوب الكمال فلان التخصيص عليه يد على الاعطاء

يقسم

قوله لا تصح الهبة لا يثبت الملك الا بقبول من يقبله
قوله والعقد الموقوف بثبوت ملكه لا يوصف بعدم اجازة البيع بشرط الخيار كذا في الغاية
قوله تبقى منفعة كالدرا والبيت الكبير والامثلة التي ذكرها لما لا يقسم مما لا يبقى فيها المنفعة التي كانت قبل القسمة وان اشفع بها بوجه اخر وقد يصير بعد القسمة بحيث لا يفتقر باملا كالعبد الواحد والذات الواحدة
قوله سبني على اشتراط القبض التعريف فيه اشارة الى القبض الذي وضعه الله بالكمال والا فالقبض الناقص شرط عند الشافعي رحمه الله ايضا كقبض ما يقسم مشاعا وما عند مالك رحمه الله فلا يشترط القبض اصلا كما لم يبيع منصوص عليه ههنا فلا بد من كاله والنقص قوله صلى الله عليه وسلم لا يجوز الهبة الا مقبوضة وما وجوب الكمال فلان التخصيص عليه يد على الاعطاء

لأن

يجوز هذه الهبات اي لا يثبت بها الملك كما من غير مرق **قوله** فلا يقبض جديد
 ومعني تجدد بدل القبض ان ينتهي الى موضع فيه العين والعيني وقت لم يكن
 فيه من قبضتها **قوله** بالعقد اي تم به والقبض فيه باعلام ما وهبه له ليس
 الاشهاد بشرط ان فيه احتياطا للتخصيص عن جود الورثة بعد موته كجوده
 بعد ادراك الولد **قوله** يقبضه اي يتم ما وهب اجنبي للطفل يقبضه نفسه
قوله هو معها اي الولد في عيال الام قيد به ليكون لها عليه نوع ولاية
 واعتبر فيه ايضا موت الاب وعدم الوحي لان عند وجودهما ليس لها ولاية
 القبض هذا على كون الواهب اجنبيا والام قابضة له وكذا الحال لو كانت الام
 واهبة وقابضة له كذا في الهدية **قوله** او اجنبي بربيه اي تم ما وهب اجنبي
 للولد يقبض اجنبي اخر هو في كنفه وحمايته لان له بيا معتبر عليه الايري ان
 اجنبيا اخر لا يقدر على تزعمه من يده فيملك ما يتحصن به في حقه لكن بشرط ان
 لا يوجد اب ولا جد ولا وصي احدهما **قوله** لكن بعد اتراف لان الاب قد
 فوض امرها الى الزوج حيث بعثها الى بنته وهي صغيرة واقامه مقام نفسه في مقلتها
 وحفظ مالها وقبض الهبة من حفظ مالها **قوله** فلا شئوع لان الله تعالى واحد لا شريك
 له فيقع جميع العين لله تعالى على الخلو فلا شئوع في الصدقة واما الهبة
 فبلا ديها وجه العتي والغرض منها انما اشان **قوله** فخرج مع لبيان الحكم فلا ينافيه
 الكراهية لانها لازمة لقوله صلى الله عليه وسلم العايد في هبته كالعابدين في قبه وهذا
 لاستحقاقه لا التحريم **قوله** اي ما لم يجوز علم منه ان الثواب هو العوض والجزاء
 كما فهم من الصحاح وقد ملعن الاتقاني علي صاحب الهداية بان هذا كلام علي رضي الله
 عنه وقد اورد في اسلوب كلام النبي صلى الله عليه وسلم **قوله** ونحن نقول به اولا
 يقال ظاهر مشعر لجواز رجوع الوالد من الولد فيكون محققا للعدالة من الموانع كذا
 مرجع ابنتها علي وجه الكمال وقد صرح في السياسة بحكمه بعد رجوع هذا الرجوع
 عندنا وجوز عندنا كضم لاننا نقول ليس مراد الشارع التام لجواز الرجوع

الا

رحمه الله
 ملح

الولد

منسب لوالده المشهور بل مراده تاويل الحديث علي وجه يفهم منه جواز الرجوع
 المشهور من الاجنبي وغيره من الوالد حيث قال فانه يمتلكه بدل فانه يرجع
 عليه بيمين هذا الجواب لا يخل عن استدلال الشافعي رحمه الله بهذا الحديث
 قال يعني لا يستعمل الواهب بالرجوع في الهبة ولا يفر بده من غير قضاء
 او لارضاء الا الوالد فانه له ذلك اذا احتاج اليه لمحايته ويسمي ذلك رجوعا
 باعتبار الظواهر ان لم يكن رجوعا في الحكم انتهى ومن ادلة جواز الرجوع
 قولهم ان المقصود بالعقد هو لتعويض للعادة فثبت ولاية الفسخ
 واعرض عليه السماوي رحمه الله بان على هذا التعليل لو قيد بغير العوض ينبغي
 ان يستنع لان فله ان العوض ليس بمقصود ولكن قوله عليه السلام ما لم يعرض
 بدل علي جواز الرجوع وان قيد بغير العوض فليتامس **قوله** وعرض من عرض البصر
 ابتها وسقاها واليمن بكسر الهمزة من هذا المثل **قوله** ولو من اجنبي يعني ان عرضه
 اجنبي عن الموهوب له فقبضه الواهب بطل الرجوع وقوله بنحو خذ شروع
 لبيان حبس اللفظ المستعمل في العوض عن الهبة بحيث يبطل به الرجوع
 واللفظ نفي اشارة الى جواز خذ هذا لانه في مقابلتها وجزائها او ما
 في معناها **قوله** ولم يضيف يعني اذا وهب الموهوب له شيئا ولم يعلم انه عرض
 هبته كان هبة مبتدأة فكل واحد منهما ان يرجع بيمينته **قوله** يرجع لانها لما
 كانت اجنبية وقت الهبة علم ان مقصود العوض ولم يحصل فله ان يرجع
 فيها **قوله** لا يعني فوهب فطلق بان لا يرجع لان وقوعها وقت قيام الزوجية
 دليل عدم رجاء العوض **قوله** وقراءة المحرمية اي قرأته دي رحم محرم كالاص
 والفرع والتسبيح واما اذا كان ذارحم وليس محرم كاولاد الاعمام مثلا
 او محرم وليس بذري رحم كالاصول والفرع الرضاعية كالحارم بالمصاهرة
 كاهبات الان وراج وبناتهن من اخر وازواج الفروع فلا يمنع للرجوع فيها **قوله**
 وهلاك الموهوب ولو ادعى الموهوب له بالهلاك صدق بلا يمين كذا في الكافي

معنى انه اذا كان عارضا لله
 والعرض في اللغة الرجوع
 كقول من ان رجوعا
 كل واحد على نفسه
 من اهل الفقه من يوافك
 ان لا يمتنع له
 كان في قوله عليه السلام
 الا الذي الصلوة في هبة
 وهو له كماله الذي ان
 خطا ويصير كذا
 خطأ كذا اقل من
 المبسوط منه

قوله مع حقه الخ والحق والحق فكذا نه شبه الذبح بالسنان فان اردت ان تعرف وجه ما نعية كل واحد من هذه الامور السبعة فاستمع لما يتلى عليك ما الزيادة فلانه لا وجد الى الرجوع فيها دون الزيادة لانتفاع الفصل ولا معها لعدم دخولها تحت العقد واما الميراث فلان ميراث الموهوب له ينتقل الملك الى الورثة وخرج عن ملكه فصار كما اذا انتقل في حال حياته وان مات الوهاب فوارثه اجنبي عن العقد اذ هو ما اوجبه واما العوض فلان حق الرجوع لخلل في مقصوده وقد عدم ذلك لو حصل العوض اليه وليس من شرط العوض ان يساوي الموهوب بل القليل والكثير الجبس بخلافه سواء لانها ليست بمعاوضة محضه فلا يتحقق فيها الربا ويشتري ان لا يكون العوض بعض الموهوب كالبيت من الدار والدرهم من الف فانه لا يقطع به حق الرجوع فلان تبدل الملك كتبدل العين وقد تبدل الملك بتبدل السبب واما الميراث وجبه فلان المقصود هو وصله يحصل بها فائدها واجبة في المصالح وكل عقد اقل مقصود يلزم وهذا بعينه موجود في الرابطة المحرمه واما الهلاك فلتعذر الرجوع به **قوله** بنصف عوضها اي ان كان عين العوض قائما وان كان هالكا فينتصف قيمته **قوله** الا بتراضا لانه مختلف بين العلماء وفي اصله ضعف لانه ثبت بحال القياس كونه تصرفا في ملك الغير وفي حصول المقصود خفاء **قوله** الا اذ اطلبه اي بعد القضاء **قوله** فلا يستحق فيها السلامة فان قيل غير الجاه للملك له في المحل واجبا بانه يملكه والعرفه يوجب الصمان كالبائع اذا غر المشتري قلنا ان العرفه بسبب الرجوع لا مطلقا بل في ضمن عقد المعاوضة اعترض عليه الاتفاقي في غايته بان المودع يرجع على المودع بما ضمن مع عدم المعاوضة ويمكن ان يتكلم ويقال ان المودع عامل للمالك في حفظ وبعثه ولا رجوع الا لهذا لا للعرفه واما الموهوب له فغير عامل فلو رجع الرجوع للعرفه والعرفه لا يكون سبب الرجوع في غير عقد المعاوضة ولا اعتبارا واصلا وذكر

و اما الميراث
فان اردت ان تعرف وجه ما نعية كل واحد من هذه الامور السبعة فاستمع لما يتلى عليك ما الزيادة فلانه لا وجد الى الرجوع فيها دون الزيادة لانتفاع الفصل ولا معها لعدم دخولها تحت العقد واما الميراث فلان ميراث الموهوب له ينتقل الملك الى الورثة وخرج عن ملكه فصار كما اذا انتقل في حال حياته وان مات الوهاب فوارثه اجنبي عن العقد اذ هو ما اوجبه واما العوض فلان حق الرجوع لخلل في مقصوده وقد عدم ذلك لو حصل العوض اليه وليس من شرط العوض ان يساوي الموهوب بل القليل والكثير الجبس بخلافه سواء لانها ليست بمعاوضة محضه فلا يتحقق فيها الربا ويشتري ان لا يكون العوض بعض الموهوب كالبيت من الدار والدرهم من الف فانه لا يقطع به حق الرجوع فلان تبدل الملك كتبدل العين وقد تبدل الملك بتبدل السبب واما الميراث وجبه فلان المقصود هو وصله يحصل بها فائدها واجبة في المصالح وكل عقد اقل مقصود يلزم وهذا بعينه موجود في الرابطة المحرمه واما الهلاك فلتعذر الرجوع به **قوله** بنصف عوضها اي ان كان عين العوض قائما وان كان هالكا فينتصف قيمته **قوله** الا بتراضا لانه مختلف بين العلماء وفي اصله ضعف لانه ثبت بحال القياس كونه تصرفا في ملك الغير وفي حصول المقصود خفاء **قوله** الا اذ اطلبه اي بعد القضاء **قوله** فلا يستحق فيها السلامة فان قيل غير الجاه للملك له في المحل واجبا بانه يملكه والعرفه يوجب الصمان كالبائع اذا غر المشتري قلنا ان العرفه بسبب الرجوع لا مطلقا بل في ضمن عقد المعاوضة اعترض عليه الاتفاقي في غايته بان المودع يرجع على المودع بما ضمن مع عدم المعاوضة ويمكن ان يتكلم ويقال ان المودع عامل للمالك في حفظ وبعثه ولا رجوع الا لهذا لا للعرفه واما الموهوب له فغير عامل فلو رجع الرجوع للعرفه والعرفه لا يكون سبب الرجوع في غير عقد المعاوضة ولا اعتبارا واصلا وذكر

في الدخيرة ان الواهب لو ضمن سلامة الموهوب للموهوب لنصا فان ضمن بعد الاستحقاق رجع على الواهب فكان سبب الرجوع اما العرفه في ضمن المعاوضة والصمان نصا في كذا في العناية **قوله** هبه ابتداء فان قيل لم لم يعكس الامر قلنا لان انعقاد العقد باللفظ والمقصود هو الحكم وانه بعد تمام العقد فاعتد الانعقاد اعتبر اللفظ لان العقد به يتعقد وعند التمام اعتبر بالمقصود كذا في الكفاية **قوله** ويجوز ان يكون على العكس هذا صريح في ان ضحية الشارح خالصة عن لفظ العوضين الذي وقع في اكثر النسخ عقيب قبضتها كالايجبي **قوله** لان الاعتبار للمعاني لا يرى انه لو وهب له رجل يكون نكاحا ولو وهب امراته لنفسها يكون طلاقا ولو وهب الدين لمن عليه الدين يكون ابراء فاللفظ واحد واختلفت العقود باختلاف المعاني المقصود كذا في الكفاية **قوله** على المعنيين اي معنى الهبة لفظا ومعنى البيع معني وكما اشتمل على معنيين امكن الجمع بينهما وجبا لعمالهما لان اعمال الشبهين ولو وجد اولى من اعمال احدهما اما الاستئمال على المعنيين فظاهر واما اسكان الجمع فلان الهبة من حكمها خيرة الملك الى القبض وقد يوجد كفي البيع الفاسد والبيع من حكم الذم وقد يوجد ذلك في الهبة التي قبض اعرضها واذا انتفى المساواة امكن الجمع لا محالة فعملنا بها كذا في العناية **قوله** على ان يهب هذا في كلمة على ما لو ذكره بالباء بان قال وهبت منك هذا العبد بثوبك هذا او بالفاء درهم وقيل لاخر يكون بيعا ابتداء وانتهى بالاجماع كذا في الكفاية **قوله** يصير قمارا وهو كسر القاف اللعب بشرط كاهل المشهور **قوله** صحت وبطل استثناء حتى صارت الجارية وحملها هبه صرح به في النهاية **قوله** او بعوضه ولا يتوهم التكرار في قوله على ان يرد عليه شيئا منها او بعوضه شيئا منها لاننا نقول الرده عليهم لا يستلزم كون المردود عوضا انما يكون بالفاظ تقدم ذكرها كذا فيهم من تقرير العناية **قوله** صان كانه وهبها اذ وجد الشبهة في صورة اعتاق المحل لا يبقى المحل على ملك الواهب

و اما الميراث
فان اردت ان تعرف وجه ما نعية كل واحد من هذه الامور السبعة فاستمع لما يتلى عليك ما الزيادة فلانه لا وجد الى الرجوع فيها دون الزيادة لانتفاع الفصل ولا معها لعدم دخولها تحت العقد واما الميراث فلان ميراث الموهوب له ينتقل الملك الى الورثة وخرج عن ملكه فصار كما اذا انتقل في حال حياته وان مات الوهاب فوارثه اجنبي عن العقد اذ هو ما اوجبه واما العوض فلان حق الرجوع لخلل في مقصوده وقد عدم ذلك لو حصل العوض اليه وليس من شرط العوض ان يساوي الموهوب بل القليل والكثير الجبس بخلافه سواء لانها ليست بمعاوضة محضه فلا يتحقق فيها الربا ويشتري ان لا يكون العوض بعض الموهوب كالبيت من الدار والدرهم من الف فانه لا يقطع به حق الرجوع فلان تبدل الملك كتبدل العين وقد تبدل الملك بتبدل السبب واما الميراث وجبه فلان المقصود هو وصله يحصل بها فائدها واجبة في المصالح وكل عقد اقل مقصود يلزم وهذا بعينه موجود في الرابطة المحرمه واما الهلاك فلتعذر الرجوع به **قوله** بنصف عوضها اي ان كان عين العوض قائما وان كان هالكا فينتصف قيمته **قوله** الا بتراضا لانه مختلف بين العلماء وفي اصله ضعف لانه ثبت بحال القياس كونه تصرفا في ملك الغير وفي حصول المقصود خفاء **قوله** الا اذ اطلبه اي بعد القضاء **قوله** فلا يستحق فيها السلامة فان قيل غير الجاه للملك له في المحل واجبا بانه يملكه والعرفه يوجب الصمان كالبائع اذا غر المشتري قلنا ان العرفه بسبب الرجوع لا مطلقا بل في ضمن عقد المعاوضة اعترض عليه الاتفاقي في غايته بان المودع يرجع على المودع بما ضمن مع عدم المعاوضة ويمكن ان يتكلم ويقال ان المودع عامل للمالك في حفظ وبعثه ولا رجوع الا لهذا لا للعرفه واما الموهوب له فغير عامل فلو رجع الرجوع للعرفه والعرفه لا يكون سبب الرجوع في غير عقد المعاوضة ولا اعتبارا واصلا وذكر

نص

فان كونه عوضا

ثانيا بقوله تجاور الله عنهم لان الدعاء مشعر يكون تجاورهم هذا بعصية محصنة
 وقيل في دفعه في تجاور العقد اقرار جديده واستها جديده على ما لا يخفى **قوله** لا تجب الاجرة
 ولا تجب الاجرة اي لا يملك الموجر الاجرة عنده **قوله** يجب بنفس العقد اي يملك
 به حتى لو كانت الاجرة عبد المحور اعتاقه من الموجر عند وجود احد العاني يستأنف
 الثلثة التي ذكرها المص رحمه الله لا عندنا فلو كان نفس الوجوب ثابتا بطبعه
 اعتاقه كما في البيع كذا في الكفاية **قوله** يجب لدار قبض يعبر على ان التمكن من الدار
 الاستيفاء يقوم مقام الاستيفاء فاذا قبض المستاجر باجارة صحيحة ما
 استاجره ولم يمنع عن استيفاء المنفعة في المدة في المكان الذي وقع العقد فيه
 مانع لم يستوفها وجب الاجر لان الواجب على الموجر تسليم العين التي تحدث منها
 المنفعة في مدة الاجارة في مكان العقد لا تسليم عين المنفعة لانه غير متصور فكان
 تسليم العين قايما مقام تسليم المنفعة فاذا سلم العين فارغة عن مساعدة ولم يكن هناك
 مانع منه او من منفعة العين او اجنبي سلطان او غاصب فقد حصل التمكن من
 الاستيفاء بعد ذلك تعطيل من جهته وتقصير منه فلا يمنع وجوب الاجرة
 اعتبر هذه القيود لان برز والشي من ان التمكن فلا يجب الاجر فان لم يسلم
 العين او سلمها مشعولة بمشاعه او سلمها فارغة في غير مدة الاجارة مثل ان
 يتأجر اية الى الكوفة في هذا اليوم وذهب اليها بعد بضعة ايام بالذابة ولم
 يركبها او سلمها فارغة فيها في غير مكان العقد كمن استاجر دابة في غير بغداد
 الى الكوفة فسلمها للمؤجر واسكنها المستاجر بعد ادخا حتى مضت مدة التمكن
 فيها الى الكوفة ان سلمها فارغة فيها في مكانه لكن بها عرج فاحسن منع الركوب او
 سلمها فارغة فيها في مكانه صحيحه لا عندنا فيها لكن منع السلطان او غاصب
 عاصب او لم يكن شيء من ذلك اصلا لكن الاجارة كانت فاسدة فان الاجر في
 جميع ذلك ليس بواجب ما لم يستوف المنفعة لان التقصير لم يكن من جهته بل
 القوات التمكن كذا في العلية **قوله** والذابة لكل من حلة فاذا استاجر بعيرا

قوله
 هذا التعليق على ما لا يخفى
 المستاجر عليه ان يملك الدار قبل
 تمام عمله

هذا التعليق على ما لا يخفى
 المستاجر عليه ان يملك الدار قبل
 تمام عمله

هذا التعليق على ما لا يخفى
 المستاجر عليه ان يملك الدار قبل
 تمام عمله

هذا التعليق على ما لا يخفى
 المستاجر عليه ان يملك الدار قبل
 تمام عمله

المذكور على منوال اعدوا هو اقرب اي للخيار طلب الاجر لغيره الخبز بعد
 الاخراج **قوله** ولا عن غيرها اي قبل الاخراج وبعد صرح به في جميع شراح
 الوقاية فاعترض عليه النظام والاستاذان هذا مخالف لما في البيان من
 انه انما قيد بعدم الصفات في صورة الاحتراق بعد الاخراج من التوراة
 اذا احترق قبل الاخراج فعليه العثمان في قول صاحب جميعا اما عند
 اي حيفة رحمه الله فلا بد ما جنته يراه بتقصير في القلع من التوراة اما
 عندهما فلان العين مضمون عليه كالمغصوب على العاصي والبراء الاجبة
 التسليم والوضع في بيته ليس كذلك ثم قال الاستاذ رحمه الله فمشاء من
 الحقوق ان صاحب الهداية قال ولا ضمان عليه لانه لم يجر منه الجناية
 فجعل صاحب الهداية هذا القول متعلقا بما قبل الاخراج ايضا فلم ما
 لزم فليتا مل **قوله** بعض مثل ديقه اشار به كالدقيق الي انه لا ضمان عليه
 في الخطب والمخ عند حال ذلك صار مستملا كاقبل وجوب الصفات
 عليه وحال وجوبه مراد لا قيمة له **قوله** ولا اجر ولا عطاء الاجر والعرف
 بينهما ان في ضمان قيمة الدقيق لم يصل العمل الي المستاجر لصورته ولا
 يعني فلم يستحق الاجر وفي ضمان الخبز وصل اليه العمل بوصول قيمة فكان
 له الاجر كذا فيهم من بيان البيان **قوله** والطبخ اه اي للطبخ الذي يستاجر
 لطبخ طعام الضيافة طلب جرة طبخه بعد العرف وهو فتح العين المعجمة في سكون
 الراء المهملة اخرج الطعام من العذر الي القصاص لانه من تمام عمله عرفا واما
 لو استاجر لطبخ قدر حاجته فليس له العرف لعدم العرف كذا فيهم من العناية
قوله والضرب الدين وهو بكسر اللام ونحوها وسكون الباء الموحدة التخاسية
 فيها كنبه على وزن كله وهي ما يعني به كذا في البدرية **قوله** بعدا فامتها
 فان افسد المطر وانكسر قبل ذلك فلا اجر له اتفاقا لانه لا يصير مسلما سالم
 يصير لينا وما دام على الارض لم يصير لينا كذا في الاكلية **قوله** لان التشرع وهو

هذا هو الوجه

هذا هو الوجه
 وانما هو
 الخبز هو

جمع هو

بالشئ المعجمة وسكون **قوله** وضع بعضه على بعض وقوله من
 تمام العمل عرفا لانه لا يؤمن الفساد قبله فصارت كالاخراج من التوراة وقوله
 وعند اي حيفة رحمه الله اقول مقتضى السياق ان يقول بده وقال وهو
 ظاهر **قوله** كالنقل الا تري انه ينتفع به قبل التشرع بالنقل الي موضع العمل
 قبل هذا اذا ضرب الدين في ملك المستاجر فان ضربه في ملك نفسه فلا يجب
 الاجر عنده الا بالبعد عليه بعدا قامة منها وعند صاحب البعد عليه بعد التشرع
 كذا في الكناية **قوله** يقصر اي يعمل القصار بالنشا وهو يفتح النون والمشين
 المعجمة بقصور وفارسي معرب اصله نشا سيج او نشا سجد حذف منه السين
 المهملة وقت التعريب للتخفيف والبيض يفتح الباء الموحدة وسكون اليا المشا
 التخاسية جمع بيضه وهي ما تحدث من الدجاجة والقصارق بهما من عادات اهل
 الشام **قوله** اجسرها للاجر قال في الهداية هذا اذا عمل في ذكاه اما اذا عمل في
 بيت المؤجر فليس له حق الحبس وقال صاحب البيان لان العمل وقع مسلما
 الي المالك لان المحل في **قوله** كالحمار وهو بلحاء المهمل والحييم جميعا الحكم
 فيهما واحد والاولى ان يروى هنا بلحاء لان المحل بحوزة ان يقع على الظاهر على
 الدابة فيكون اعم من لفظ الجمال كذا في البيان **قوله** والملاح وهو بالعين كشي بان
قوله وغاسل الثوب اي بلا صرف شي متقوم في غسل بل غسله بالماء
 القاصر فليس له حق الحبس لان البياض الذي حدث في الثوب غير مضاف الي عمل
 بل كان حاصله مستترا بالوخ فرال ذلك بعمله فطهر ذلك البياض الذي في
 الاصل **قوله** بخلاف من الابن اشارة الى جواب ان يقال ان الابن اذا ارده انسان
 كان له حق الحبس الي وصول جعله وان لم يكن اشرا فقيم في العين **قوله** ليس له
 لانه وقع التسليم بايصال المعقود عليه بملكه والمسلم الي صاحب لا يتصور حله
 كالمعمل في بيت المصاحب وجوابنا بفصل في الهداية فلا نظور به الرسالة **قوله** ان
 يستعمل غير اي يتخذ عاملا وقوله فلا لان المعقود عليه العمل من محل بيعه

له

والحييم مع

هذا هو الوجه
 وانما هو
 الخبز هو

له

وليست حق عينه كالمنفعة في محل عينه كما **قوله** بعينه فانه للملحجر ان
 يسلم غير هاهو فيه نامل لانه اذا خالفه الى جنبه بان استعمل من هو اصنع منه
 في ذلك العن او سلم دابة اقوي من ذلك كان ينبغي ان يكون **قوله** ولا اجر المجرى
 اه يعني من استاجر رجلا ليدب اليه روضة مثلا فيجني بعباله فذهب فوجد
 بعضهم ميتا فجاهد بالباقي فاما ان تكون على جماعة معلومة في العدد او
 لا فان كان الثاني استحق جميع الاجرة وان كان الاول فله الاجرة بحسب هذا
 اذا قلت مؤنة الباقيين يموت من مات واما اذا لم يقصر للمؤنة بان مات
 فيهما الكبار مثلا فله كل الاجر كذا في الكناية **قوله** يموت فله الموت اتفاقا والمراد
 عدم ايصاله باي مانع كان **قوله** وعند محمد رحمه الله قيل هذا بخلاف بناء
 على ان المعقود عليه قطع المسافة او نقل الكتاب واختيار محمد رحمه الله
 الاول لان المشقة فيه دون نقل الكتاب وقد في بعض المعقود عليه بذهابه
 فيستحق الاجر المتقابل له لان قطع المسافة وقع في الذهاب للستاجر فوجب
 اجرا لذهاب ولم يقع قطعه في العود فلم يجب اجرا واختيار الاعظم والمات في
 رجهما الله لانه المقصود في وسيلة اليه وهو علم ما في الكتاب وهو يقضه
 برده فيسقط الاجر كذا في الكناية والتبيين **قوله** في القطع كسر القاف تشديد
 الطاء المهملة كذا في الدستور وفي قول المصنف ان برده اشارة الى انه لو لم يرد
 الكتاب بل وضعه هناك لم يستحق اجرا لذهاب اجماعا **قوله** اتفاقا فان
 قيل لم لم يحكم محمد رحمه الله باجر الذهاب كما في نقل الكتاب قلنا المعقود عليه
 فيه عند هو قطع المسافة ولم يقصر الاجر برده ما قطعه منها واما الطعام
 لانه في مقابلة حمله الى مكة مثلا وقد في بالمرسوط نصا هذا وجه الاحتجاج
 وفي القياس لا يجوز لان المقصود من الدابة والركان الاستفاد فهو مشقوع فوجب
 ان لا يجوز ما لم يبين شيئا من ذلك **قوله** وسلمها اي لم يزم المستاجر قلعها في تسليمها
 فارعه لانه لانها ية لها في ابقائها صر لصاحب الارض هذا من جانب المستاجر

في قوله ولا اجر المجرى
 يعني من استاجر رجلا ليدب اليه روضة مثلا فيجني بعباله فذهب فوجد بعضهم ميتا فجاهد بالباقي

في قوله في القطع كسر القاف تشديد الطاء المهملة كذا في الدستور
 وفي قول المصنف ان برده اشارة الى انه لو لم يرد الكتاب بل وضعه هناك لم يستحق اجرا

في قوله وسلمها اي لم يزم المستاجر قلعها في تسليمها
 فارعه لانه لانها ية لها في ابقائها صر لصاحب الارض هذا من جانب المستاجر

اتفاقا

اما جانب المؤجر فما ذكره بقوله المات بعينه **قوله** فيكون البناء والغرس لهذا
 اي لصاحبهما والارض لصاحبهما لان الحق له فله ان يتركها **قوله** والرطوبة
 كالشجر اي اذا انقضت المدة وفي الارض رطوبة يجب قلعها على التفصيل الذي
 ذكر في الغرس ويقال لها بالفارسية سست **قوله** لا يجبر على القلع بل يتركها
 المثل الخاين يترك لان لها نهيها به معلومة فان كان رعاية الجانبين **قوله** ما زاد
 رجل ذكر الارضان لانه لو حمل غيره على عنقه ضمن جميع القيمة وان كانت الدابة
 مما تطيق حملها لان ثقل الراكب مع الذي حمله يجتمعان فيكون اشق عليها اما
 اذا كانت لا تطيق فيجب جميع الضمان في الاحوال كلها وتفيد بالرجل لان بالصبي
 الغير المتمسك بنفسه ضمن ما زاد الثقل واما الصبي المتمسك فكالرجل **قوله** نصف
 قيمتها وعليه الاجر كاملا لاستيفاء المعقود عليه فان ركوبه لا يختلف بان
 يرد عليه غيره او لا يرد فان قيل لا اجر مع الضمان لا يجتمعان وقد وجب
 عليه ضمان النصف كان ينبغي ان لا يجب عليه الا نصف الاجر قلت انما يتقيد
 الاجر عند عدم وجوب الضمان بان ملكه بالضمان بطريق الغصب والاجر
 عليه في ملكه وهما لا يملك شيئا بهذا الضمان فاشغله بركوب نفسه وجميع
 المسي بمقابلة ذلك وانما يصح ما اشغله بركوب الغير ولا اجر بمقابلة ذلك ليقط
 عنه كذا في الكناية **قوله** بلا اعتبار الثقل وهو يوزن العن مصدر ثقل
 الشيء ثقل مثل صغر صغرا كذا في الصحاح **قوله** فان الخفيف الجاهل له كعدد الجاهل في الثقل
 الجانيات فانه اذا حرج رجل رجلا جرحا واحدة والآخر عشر جراحات خطاء
 فمات فالدية بينهما انصافا لان ربك جراحة واحدة اثنا عشر من عشر جراحات
قوله على حمل ذكر وهو يوزن العلم ما يحمل وبالفتح مصدر والاول هو المراد ههنا
 واما في قوله ان اطاق حمل فظاهر هو الثاني واما جملته ذكر صفه له **قوله** ما زاد
 الثقل مثلا اذا زاد عشر المسي ضمن عسرا الدابة فاذا زاد مقدار تمام المسي ضمن
 تمام الدابة **قوله** العطب وهو يفتح تحتين والفتح فتح الكاف وسكون الباء الموحدة

في قوله وسلمها اي لم يزم المستاجر قلعها في تسليمها

في قوله ولا اجر المجرى
 يعني من استاجر رجلا ليدب اليه روضة مثلا فيجني بعباله فذهب فوجد بعضهم ميتا فجاهد بالباقي
 في قوله في القطع كسر القاف تشديد الطاء المهملة كذا في الدستور
 وفي قول المصنف ان برده اشارة الى انه لو لم يرد الكتاب بل وضعه هناك لم يستحق اجرا
 في قوله وسلمها اي لم يزم المستاجر قلعها في تسليمها
 فارعه لانه لانها ية لها في ابقائها صر لصاحب الارض هذا من جانب المستاجر

وبالحاء المهملة صرح به في المعرب والصحيح **قول** الى نفسه ليقت وللايجري
قول وجوازها بها بالجر عطفا على كجده اي تجاوزه بها **قول** اي يحتمل تجاوزه الدابة
 كان استاجرها مثلا الى مشق وجاوزه بها الى مكة شرفها الله تعالى ثم ردها
 الى مشق فملكته فهو ضامن كذا فيهم من تقرير الشراح **قول** كثر التصحيح الضمان
 اي مطلقا فغزو بينه وبين المودع بان المودع مأمور بالحفظ مقصودا وهو ظاهر
 وكل من هو كذلك سمي مأمورا بالحفظ بعد العود الى الوفاق لقوة الامر كونه مقصودا
 وج يكون الرد الى باب المالك والمستاجر والمستعير مأموران بالحفظ تبعا
 للاستعمال المقصود افاذا انقطع الاستعمال بالتجاوز عن الموضع المسمي انقطع ما
 هو تابع له وهو الحفظ فلم يبق نائبا ليكون الرد اليه ولا يبرأ الا بالرد الى المالك او
 نائبه كذا في العناية **قول** وان كانه يقال كفت الحمار وكف اي شدد عليه الاكاف
 وهو بالفارسية نالان كذا في الصحيح والدة ستور **قول** وقنا وقنا بان يكون
 احدهما او عروا خوف او نحو ذلك **قول** لانه صار غامضا لان زرع الرطبة كما
 بر مخالفة الى شرا يصير به المستأجر غامضا وذلك لانها اضر بالارض منه
 لا انتشار عروها فيهما وكثرة الحاجة الى سقيها كذا في الهداية **قول** وحكم الغيب
 هذا اي ضمان النقصان وسقوط الاجر لان الاجر والضمان لا يجتمعان
 الاجر يستلزم عدم التعدي والضمان يستلزم ذلك وتناهي اللزوم يرد
 على تنافي اللزومات **باب الاجار القاس** وفيها اجر المثل اي يجب اجرة
 حتى ان ما اخذته الرابطة ان كان بعقد الاجار فخلال عند الاعظم رحمه
 الله تعالى لان اجر المثل طيب وان كان السبب حراما وحرام عندهما وان كان
 بعقد عقد فحرام اتفاقا لانها اخذته بغير حق كذا في المحيط **قول** غير منقوسة
 بنفسها لان التقويم بعرضي سابقه الاحراز وما لا يقال له لا يمكن احرازه
 فلا تقويم وانما تقومت لشرع الضرورة لشدة الحاجة اليها واذا فسدت
 الاجارة وجب ان لا يجب الاجر لعدم العقد والضرورة لان التصحيح منها كاف ولا

بالعقد

حاجة

حاجة الى فاسد منها الا ان الفاسد من كل عقد ملحق بصحيحة تكون تبعه له وكانت
 الضرورة باقية من وجده لان كل احد لا يستدري الى الصحيح فست الحاجة
 الى الحاجة به فيكون لها قيمة في قدر ما وجد منه شهره العقد وهو قدر
 المسبي فوجب فيه بالغاما يبلغ وقما زاد عليه لم يوجد عقد ولا شبهة فلا
 يتقوم ويبقى على الصحيح كذا في التبيين **قول** كل شهر يكذ الان الاصل ان
 كلمة كل اذا دخلت في ما لا نهاية له ينصرف الى الواحد فقدر العمل العموم لان
 جملة الشهور مجهولة والبعض منها غير محصور كذلك في محصور ترجيح بلا
 مرجح والواحد منها معلوم متعين فصح العقد فيه **قول** حين يزل على بناء المنقولة
 اي بمصر **قول** حواء لانتهاء العقد الصحيح وهل يلزم ان يكون الفسخ بحضر
 الآخر ولا اختلف المشايخ فيه فمنهم من انه لا يصح بغير محضر صاحبه على
 راي الاعظم والرباني رحمه الله تعالى راي الثاني رحمه الله تعالى من يقول
 انه لا يصح بغير محضر بل خلاف كذا في السياسة نقل من الذخيرة لزم العقد في هذا
 الشهر لمحصله من غير ما يترك وهو القياس واليه مال البعض وقد احسن
 المحقق حيث جمع قول صاحب الهداية فان سكن ساعداه وقوله وكذا كل شهر
 اذ في قوله وفي كل شهر يسكن لانه شامل للشهر الثاني وغيره من الشهور التي
 سكن في اول كل شهر منها **قول** اذ في اعتبار ان رويها لخلال حرج لان راس الشهر
 يخرج عن الزمان الذي يصرف فيه الهلال في البصر يعني فيه راس الشهر فالفسخ بعد
 ذلك فسخ بعد معنى من الحيان وقيل ذلك فسخ قبل محي وقته وكلاهما لا يجوز
 الطريق التي يتم بها هذا الفسخ ان يقول الذي يريد في خلال الشهر فسخت العقد
 راس الشهر فيفسخ العقد اذ لخلال الهلال فيكون هذا فسخا مضافا الى راس الشهر
 وعقد الاجارة يصح مضافا فكذا فسخه كذا في العناية **قول** وفي كل علم مدته
 اي في كل العلم الذي علم مدته ذلك الكل بان يسمى بشهر او معلومه كذا ذكر الشارح
 رحمه الله **قول** ما سمي بان يقول من شهر رجب من هذه السنة مثلا **قول** ولا

تتمتع بالعام
 لا يجوز ان
 لا يفسد
 في الزمان

اعتبار

يقول

قول

هذا الحديث يدل على انفساخ الحزمة كذا في العناية **قوله** والظن وهو كسر الظاء
 المعجمة وسكون الحرف امرأة التزمت لتربية ولد العنبر بالارض صاع واصلاح
 الطعام وغسل الثياب هذا عند ابي حنيفة رحمه الله اي صحه كون اجرة
 الظن بطعامها وكسوتها فقط مختار الاعظم رحمه الله بناء على ان الجهالة بينهما
 لا تقتضي **قوله** ودعت بفتح الدال اي جعل الصبي مطلقا بالدين بالضم وقوله وهو
 اي الثمن **قوله** او غزته النعدي من العدا بكسر العين وبالدال المعجمتين وهو ما
 ما يتغذي به من الطعام والشراب يقال غذوت الصبي بالدين فاغتذي اي تربته كذا
 في الصحاح **قوله** فلا اجري للظن لانها لم تات بالعمل الواجب عليها وهو فعل الارضاع
 فان هذا الجواب وليس بارضاع لعدم وجوب الاجر لاختلاف العمل لا لانفساء الدين
 وهذا لو ثبت لبن الظن في حلقوم الصبي في المدة وتغذي به لم يستحق الاجرة فعلم بهذا
 ان العقود عليه هو الارضاع والعمل دون العين وهو الدين لان عقد الاجارة لا ينفق
 على اطلاق الاعيان مقصودا كمن استاجر بقرقة يشرب لبنها فان قيل الظن اجر
 خاص او مشترك كاجيب بانه اجر خاص على ما يدل عليه قول المسويط ولو وضع
 الصبي من يدها او وقع فوات او سرق من حلي الظن او ثيابه لم يضمن الظن لانها بمنزلة
 الخاص فان العقد ورد على منافعها في المدة الا يري انه ليس لها ان توجر نفسها
 بل عزم مثل ذلك العمل الاجير الخاص مبين فيما في يد من ينظر لاند قال بمنزلة
 الاجير الخاص لا عينه **قوله** والاصل عندنا انه اراد بالطاعات التي يختص بمسألة الاساء
 اما اذا لم يختص بها فجويز ان استاجر ذميا على تعليم التوراة بجوز لان تعليمها
 لا يختص بها الثاني عدم جواز اخذ الاجرة على الطاعات فوله صلى الله عليه وسلم اقربا
 لقرا ولانا كلوا به ولان القر يدعى وفقت كانت للعامل فلا يجوز له ان ياخذ
 الاجر على عمل وقع له كافي الصوم والصلوة ولان التعليم مما لا يقدر عليه العلم
 الا بعني من جهة المتعلم ليكون ملتزما بالاطاعة على تسليمه فلا يجوز بخلاف
 هذا بناء المسجد واداء الزكاة وكتابة المصحف والعقود فانه يقدر عليها الاجير

حق

اي وان لم يسم شيئا فهو من الوقت الذي استاجر لان الاوقات كلها في الاجارة
 سواء الذكر والشهر منكر او مسمى مثل تعيين الزمان الذي يعقب السبب كافي الا
 اذا حلف لا يكمل فلا ينافي به لانه الحال لان الظاهر من حال العاقد ان يقصد
 صحة العقد وصحته بذلك لتفدية ذلك بعد المراجحة **قوله** اي في انشاء الشهر
 اي في وسطه كذا في الصحاح **قوله** يعتبر بالايام وهو ثلاثون يوما والباقي بالاهلة
 فيكون احد عشر شهرا بالاهلة وشهرا بالايام يكمل ما بقي من الشهر الاول من الشهر
 الاخر لان الايام يصار اليها ضرورية والصرف في الاول منها ولا يخيطة رحمه
 الله ان تمام الاول واجب ضرورية وتسمية شهر او ثلثا يكون يتحقق الثاني
 فاذا تم الاول بالايام ابتداء الثاني بالايام ضرورة وكذا الى اخر السنة كذا في العناية
قوله واجارة الحمام والحمام اي صاح استيجارهما واخذ اخر منهما قيل المراد منها
 اخذ اجرة دخولها للفصل لها اخذ الحمام من الحمامي والقياس ان لا يجوز هذا
 الاجارة لجهالة قدر المتعقد وكذا يجوز الجمع المسلمين لشدة حاجات النساء
 اليها سيما النساء قال صلى الله عليه وسلم ما رآه النبي من حسن ما فعلت من
 واما ذكر حمامي هذا الباب مع جوازها اثبتنا الثالث لان بعض الناس ينهاها خلافا
 لان بعض العلماء كرهها بناء على ما سيجي من الحديث وروى عن الحسن بن رحمه
 الله انه لم يبع اجر الحمام والصحيح عند عامة العلماء انه لا بأس باحتاد الحمام للرجال
 والنساء جميعا للحاجة ولما روي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم دخل حمام كجده
 فلا يثبت في ذلك الى قول من كره احتاد الحمام مطلقا وحمام النساء خاصة
 واما تسمية الرسول صلى الله عليه وسلم اياه ببيت الشيطان وشربيت
 فمحمول على كشف العورة فيه واما بعد التستر فلا بأس بالدخول فيه ولا كراهة
 في غلته كالأكراهة في غلة الدار والحوائث والنهي في كسب الحمام قد انقضى بما
 ذكر في اخر حديث اي حرمه رضي الله عنه فانه عليه الصلوة رجل من الانصار قال
 ان لي عيالا او حيا ما اطاقهم عيالي من كسبه قال صلى الله عليه وسلم نعم فالرخصة
 بعد ذلك

لتعينه

تمامه

ملكه

عنده

ساعة الحمام

بعد ذلك

بعد النهي دليل على انفساخ الحزمة كذا في العناية **قوله** والظن وهو كسر الظاء
 المعجمة وسكون الحرف امرأة التزمت لتربية ولد العنبر بالارض صاع واصلاح
 الطعام وغسل الثياب هذا عند ابي حنيفة رحمه الله اي صحه كون اجرة
 الظن بطعامها وكسوتها فقط مختار الاعظم رحمه الله بناء على ان الجهالة بينهما
 لا تقتضي **قوله** ودعت بفتح الدال اي جعل الصبي مطلقا بالدين بالضم وقوله وهو
 اي الثمن **قوله** او غزته النعدي من العدا بكسر العين وبالدال المعجمتين وهو ما
 ما يتغذي به من الطعام والشراب يقال غذوت الصبي بالدين فاغتذي اي تربته كذا
 في الصحاح **قوله** فلا اجري للظن لانها لم تات بالعمل الواجب عليها وهو فعل الارضاع
 فان هذا الجواب وليس بارضاع لعدم وجوب الاجر لاختلاف العمل لا لانفساء الدين
 وهذا لو ثبت لبن الظن في حلقوم الصبي في المدة وتغذي به لم يستحق الاجرة فعلم بهذا
 ان العقود عليه هو الارضاع والعمل دون العين وهو الدين لان عقد الاجارة لا ينفق
 على اطلاق الاعيان مقصودا كمن استاجر بقرقة يشرب لبنها فان قيل الظن اجر
 خاص او مشترك كاجيب بانه اجر خاص على ما يدل عليه قول المسويط ولو وضع
 الصبي من يدها او وقع فوات او سرق من حلي الظن او ثيابه لم يضمن الظن لانها بمنزلة
 الخاص فان العقد ورد على منافعها في المدة الا يري انه ليس لها ان توجر نفسها
 بل عزم مثل ذلك العمل الاجير الخاص مبين فيما في يد من ينظر لاند قال بمنزلة
 الاجير الخاص لا عينه **قوله** والاصل عندنا انه اراد بالطاعات التي يختص بمسألة الاساء
 اما اذا لم يختص بها فجويز ان استاجر ذميا على تعليم التوراة بجوز لان تعليمها
 لا يختص بها الثاني عدم جواز اخذ الاجرة على الطاعات فوله صلى الله عليه وسلم اقربا
 لقرا ولانا كلوا به ولان القر يدعى وفقت كانت للعامل فلا يجوز له ان ياخذ
 الاجر على عمل وقع له كافي الصوم والصلوة ولان التعليم مما لا يقدر عليه العلم
 الا بعني من جهة المتعلم ليكون ملتزما بالاطاعة على تسليمه فلا يجوز بخلاف
 هذا بناء المسجد واداء الزكاة وكتابة المصحف والعقود فانه يقدر عليها الاجير

قد لم ص

نظام

الصبي

الاجارة الصبي مع ان نية الاخذ
 لا تكون له الا بالامر
 ان طاعة وليها

قوله كالموت خفت انه واخفت الموت يقال مات فلان خفت لفته اذا مات من غير قتل ولا ضرب كذا في الصحاح **قوله** كذا لقى الممالي من زلفت رجله اي زالت من موضعها **قوله** على ما ياتي في الحجام يشعر هذا طليحي في القصاص في معنى الحجام وليس كذلك كما يستفهم مما سذكر في قول المص لم يحجر المعتاد **قوله** ولا يضمن به اي الاجير عمله **قوله** من السخينة اي عذر جملها **قوله** يبب شد المكاري الجبل مع ظهوره للاشارة الى جواب ما عسي ان يقال انقطاع الجبل ليس من صنع الاجير فما وجه ذكر من جمله ما تلف بعمله يعني ان انقطاعه لقله اهمية حيث شده بجبل ضعيف مستعمل في الانقطاع فكان من شدة حقيقة **قوله** لا يتحمله العاقله الا اذا كان بالنجاية وقيل هذا اذا كان كبيراً من يمسك على الدابة ويركب وحده والاخرى كالمنازع والصحاح انه لا فرق كذا في النيبين **قوله** او نزاع بالباء الموحدة وبالراء والغير المجسمين من بين في البيطار الدابة شقها بالمنازع وهو مثل شرط الحجام كذا في المغرب **قوله** لم يحجر المعتاد اي لم يتجاوز **قوله** قيل شعره زلفت من هذا القيد اعبره القدوري ويغيد انه ان تجاوز ضمن وفي الحجام الصفة اعتبر كون الحجامه بامر الولي ويطيد انها لو يمكن بامر ضمن فان قيل قد علم من رواية الكتابين ان الحجام اذا حجم بان ذلك بحسب تقدير التجاوز حتى ان الحجات اذا ختن فقطع الحشفة ان بري ضمن كمال الدينه وان مات فعليه نصف بدل نفسه فان قيل هذا مخالف لجميع مسائل الديات فانه كل اسر داء او اسر جانيته انتقص ضمانه احيب بان محمد ارحمه الله قال في النواذر انه لما بري كان عليه ضمان النفس وهو عضو مقصود لا ثاني له في النفس فيقتدر بدله بيد النفس كافي قطع اللسان واما اذا مات فقد حصل بكت النفس بفعلين احدهما ما ذوت فيه وهو قطع الجدة والاخر غير ما ذوت فيه وهو قطع الحشفة فكان ضمانا نصف بدل النفس لذلك فان قيل التنصيف في البدل يعتمد التنافي في البدل وقد اتفقت لان قطع الحشفة استدواء الى التلف من قطع الجذوة لا محالة وكان

بکونہی

فذكر

الحمد لله
على ما
قد فعل
لكن
وحيث
وحيث
الحمد لله

كقطم الد

البدمع ضرب الرقبة اجيب بان كل واحد يحتمل ان يقع اتلاف وان لا يقع
 والاتلاف غير مقصور فكان هدرًا بخلاف الضرب المذكور فانه لا يحتمل
 ان لا يقع اتلاف **قوله** وان لم يجعل مع التمكن اما اذا استعسر العمل وصفت
 المدة لم يستحق الاجر لانه لم يوجد تسليم النفس كذا في الكتاب **قوله** ما نلف
 يدع بان سرق منه او غاب او عذب ولا ما نلف عمله بان انكسر القدم في عمله
 وتحرق الثوب من دقة هذا اذا لم يشهد الفساد فان فقد ذلك ضمن كالموقع اذا اعتد
 كذا في العناية **قوله** وفي اربعة صايل اشياء الا ان الاجارة دفع الحاجة كالمبيع
 وهي تدفع بالثلثة لاشتمالها على الجيد والوسط والردي ولا حاجة الى الاربعة
 لان فاعها بهما دونها كما في كتاب البيع **قوله** عينة المشترط انما تقار وتعتد
 الاجارة البيع من حيث اعتبار شرط الخيار فانه اذا باع احد العبدین لم يصح
 الا بشرط خيار السعيين وجوز واعتد الاجارة في احد المتعطين من غير شرط
 الخيار لان في الاجارة الى اخر ما ذكره الشارح خلاف ابي يوسف ومحمد رحمهما
 الله وجده قولهما ان المعتقد عليه احد الثنتين وكذلك الاجر احد الثنتين
 وهو محمول على الجهالة الواحدة فوجب الفساد فكيف الجهالتان والتقصير مسئلة
 الخياطة غير مسموع لان الاجر يجب بالعمل وعنده يرتفع الجهالة اما في هذه
 المسالتان فالاجر يجب بالتخليه والتسليم فتسفي الجهالة ولا اعظم رحمه الله انه
 يخيره بين عقد بين صحيعين مختلفين فينع كالخياطة ويان كونهما مختلفين ان
 سكناه بنفسه يخالف اسكانه الاسري ان اسكان الحداد لا يدخل في مطلق العقد
 وكذا في اخواتهما والحوار عن قولهما ان الاجر يجب بالتخليه اذ ان الاجارة تعتد
 للانتفاع وعنده يرتفع الجهالة اما ترك الانتفاع مع التمكن فان لم يعتبر
 به ولو احتيج الى احباب الاجر بجر التخليه بان يسلم ولم يتفق به حتى يعلم المنفعة
 يجب اقل الاجرين للتيقن به هو ازيد ما في العناية **قوله** واحتمال الخلاف حيث
 قال فهو جازع في الخلاف واما قال ذلك لان هذه المسئلة ذكرت في الجامع الصغير

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

اولم يتكبر عن العلم ومصطف الملة

[illegible]

یعنی

موت

الحمد لله

مطلقا فيجمل ان يكون هذا فنون الكل وان يكون فون الاكظم رحمه الله خاصة
 كما في نظائرهما **ول** جاز ان في ايها خاط استحق المسمى فيه **ول** لان ذكر اليوم
 للتجمل لا للتوقيت لو خاطبه في الغد استحق الاجرة فكذا هم في ذكر الغد للترفيه
 لانه حال افراد العقد في الغد بقوله حظه عند انصف درهم كان للترفيه فكذا
 همنا اذ ليس بتعداد الشرط ان في تغير فيجتمع في كل يوم قسمتان اما في اليوم
 فلان ذكر الغد اذا كان للترفيه كان العقد المصانف الي غدا ثابتا اليوم واما
 في الغد فلان العقد المتعدد في اليوم باق لان ذكر اليوم للتجمل فيجتمع مع
 المصانف الي غدا واذا اجتمع في كل يوم واحد منهما تسميتان ثم مقابلة العمل
 الواحد بيد لي على البذل كانه قال حظه بدرهم او نصف درهم وهو باطل
 يكون الاجر مجهولا ولا يجاب ان الجهالة تزول بوقع العمل فان به يتعين
 الاجر للزوم عند العمل كما تقدم كذا في العناية **ول** للترفيه اي للتوسيع
 يقال فلان في رفاهية ورفاهية من العيش اي سعة **ول** لهما ان كل
 واحداه معناه ان المعقود عليه هو العمل ولكن بصفة خاصة فيكون
 مراده التجمل لبعض اعراسه في اليوم من التجمل والبيع بزيادة فايد فينت
 ذلك ويكون التاجيل مقصودا فصار باختلاف العرض كالنوعين من العمل
 كما في الحياطة الفارسية والرومية **ول** مستند فاذا نظرنا الي ذكر العمل كان
 الاجر مشتركا واذا نظرنا الي اليوم كان اجيرا واما متافيان لتنا في لوازمهما
 فان ذكر العمل بوجوب عدم وجوب الاجر مالم يعمل وذكر الوقت بوجوب وجوبها
 عند تسليم النفس في المدة وتنا في اللوازم يدل على تنا في اللزومات ولذلك
 عدنا من الحقيقة التي هي الساقية الى المجاز الذي هو التجمل وجمع بجمع في
 الغد قسمتان دون اليوم فيجمع اليوم ويحب المسمى فيه وينبذ الغد ويجب
 اجر المثل **ول** كما مر فون لعلها اشار الي قوله في الاجارة الفاسدة له انه جمع
 بين العمل والوقت **ول** ولا ينقص عن نصف درهم لان التسمية الاولى لا تستعمل

لا تحال اذا زاد العقد في اليوم دون حظه العمل
 كان للتجمل لا للتوقيت
 في كل يوم قسمتان
 اما في اليوم
 فلان ذكر الغد اذا كان للترفيه كان العقد المصانف الي غدا ثابتا اليوم واما في الغد فلان العقد المتعدد في اليوم باق لان ذكر اليوم للتجمل فيجتمع مع المصانف الي غدا واذا اجتمع في كل يوم واحد منهما تسميتان ثم مقابلة العمل الواحد بيد لي على البذل كانه قال حظه بدرهم او نصف درهم وهو باطل يكون الاجر مجهولا ولا يجاب ان الجهالة تزول بوقع العمل فان به يتعين الاجر للزوم عند العمل كما تقدم كذا في العناية ول للترفيه اي للتوسيع يقال فلان في رفاهية ورفاهية من العيش اي سعة ول لهما ان كل واحداه معناه ان المعقود عليه هو العمل ولكن بصفة خاصة فيكون مراده التجمل لبعض اعراسه في اليوم من التجمل والبيع بزيادة فايد فينت ذلك ويكون التاجيل مقصودا فصار باختلاف العرض كالنوعين من العمل كما في الحياطة الفارسية والرومية ول مستند فاذا نظرنا الي ذكر العمل كان الاجر مشتركا واذا نظرنا الي اليوم كان اجيرا واما متافيان لتنا في لوازمهما فان ذكر العمل بوجوب عدم وجوب الاجر مالم يعمل وذكر الوقت بوجوب وجوبها عند تسليم النفس في المدة وتنا في اللوازم يدل على تنا في اللزومات ولذلك عدنا من الحقيقة التي هي الساقية الى المجاز الذي هو التجمل وجمع بجمع في الغد قسمتان دون اليوم فيجمع اليوم ويحب المسمى فيه وينبذ الغد ويجب اجر المثل ول كما مر فون لعلها اشار الي قوله في الاجارة الفاسدة له انه جمع بين العمل والوقت ول ولا ينقص عن نصف درهم لان التسمية الاولى لا تستعمل

ط

في كل يوم قسمتان
 اما في اليوم
 فلان ذكر الغد اذا كان للترفيه كان العقد المصانف الي غدا ثابتا اليوم واما في الغد فلان العقد المتعدد في اليوم باق لان ذكر اليوم للتجمل فيجتمع مع المصانف الي غدا واذا اجتمع في كل يوم واحد منهما تسميتان ثم مقابلة العمل الواحد بيد لي على البذل كانه قال حظه بدرهم او نصف درهم وهو باطل يكون الاجر مجهولا ولا يجاب ان الجهالة تزول بوقع العمل فان به يتعين الاجر للزوم عند العمل كما تقدم كذا في العناية ول للترفيه اي للتوسيع يقال فلان في رفاهية ورفاهية من العيش اي سعة ول لهما ان كل واحداه معناه ان المعقود عليه هو العمل ولكن بصفة خاصة فيكون مراده التجمل لبعض اعراسه في اليوم من التجمل والبيع بزيادة فايد فينت ذلك ويكون التاجيل مقصودا فصار باختلاف العرض كالنوعين من العمل كما في الحياطة الفارسية والرومية ول مستند فاذا نظرنا الي ذكر العمل كان الاجر مشتركا واذا نظرنا الي اليوم كان اجيرا واما متافيان لتنا في لوازمهما فان ذكر العمل بوجوب عدم وجوب الاجر مالم يعمل وذكر الوقت بوجوب وجوبها عند تسليم النفس في المدة وتنا في اللوازم يدل على تنا في اللزومات ولذلك عدنا من الحقيقة التي هي الساقية الى المجاز الذي هو التجمل وجمع بجمع في الغد قسمتان دون اليوم فيجمع اليوم ويحب المسمى فيه وينبذ الغد ويجب اجر المثل ول كما مر فون لعلها اشار الي قوله في الاجارة الفاسدة له انه جمع بين العمل والوقت ول ولا ينقص عن نصف درهم لان التسمية الاولى لا تستعمل

في اليوم الثاني فيعتبر لمنع الزيادة وتعتبر التسمية الثانية لمنع النقصان **ول**
 لا يزداد على نصف درهم لانه اذا لم يرض بالتأخير الي الغد بالزيادة فالي ما بعد
 العداولي **ول** الا بشرطه لان خدمة السفر اشملت على زيادة مشقة فلا يتطرها
 الاطلاق ولهذا جعل السفر عندرا فلا بد من استحقاقه **ول** لا يجوز نفسه
 اي عن الغاصب **ول** وضع للعبد قبضتها اي قبض الاجرة في قولهم لانه ما دون
 له في التصرف على اعتبار الفراع على ما مر من قوله فيعد الفراع رعاية حقه اه فان
 النافع ما دون فيه كقبول الهبة وان كان ما دونها وهو العاقد يرجع الحق قايده
 له القبط وقايدته تظهر في حق خروج المستاجر عن عهده الاجرة فانه يحصل
 بالاداء اليه اتما وضع المسئلة فيما اذا اجر المقتضوب نفسه ان اجره الغاصب
 كان الاجر له لا للمالك لانها ان عليه بالاتفاق وان اجره المولي فليس للعبد
 ان يقبض الاجرة الا بوكالة المولي لانه العاقد كذا في العناية **ول** وياخذها
 مولاة قايده اي لو وجد مولي العبد ما في يد العبد من الاجرة اخذ لانه وجب
 ماله ولا يلزم من بطلان التقوم بطلان الملك كما في المسروق بعد القطع فانه
 ليسبق مقتوما حتى لا يصح بالانكاف وسبق الملك فيه حتى ياخذ المالك كذا في
 التبيين **ول** وشمس الخمسة اي من تعيين بينهما **ول** والاول باربعة لانه المذكور
 او لا يعني لما قال شمس باربعة بالتكثير كان محمولا والاجارة تنفسد بالجهالة فصرنا
 الى ما يلي العقد بحريا للجواز ونظرا الي تخييل الحاجة فان الانسان انما يستاجر
 الشيء لحاجة تدعو الي ذلك والظاهر وقوعها عند العقد واذا انصرف الاول الى ما
 يلي العقد والثاني معطوف ينصرف الى ما يلي الاول ضرورة حتى لو قال شمس
 خمسة وشمس باربعة كان الاول بخمسة والثاني باربعة وفايدته تظهر
 فيما اذا عمل الاول دون الثاني فانه يستحق اربعة دراهم ولو عمل الثاني
 دون الاول يستحق خمسة دراهم كذا فهم من فقر رعاية البيان **ول** وحكم
 الحال يعني اذا استاجر رجل عبدا بمدة معينة فمضت فقال المستاجر مرص او

جميعا

لانه

عظيم

ابن ابي ابي الدرة وقال صاحبه لابل قبل ان ياتي بي بعهدهم لالحال اي يتظر حال العبد
 في حال الاختلاف ان كان مريضا او ابق فيها فالقول المستاجر مع ميمه وان كان
 صحيحا او حاضرا فيها فالقول لصاحبه لان القول في الدعوى اي قول من شهد
 له الظ **وله** ما علمت كالقيس والاصغر مثله **وله** ان الاذن مستفاد ولو انكر اصل
 الاذن كان القول قوله فكذا اذا انكر صفته **وله** ان يصدر في اليمين وبعده
 هو بالخيار بين تصديق الصانع وبين اخذ ثوبه واعطائه اجر مثل المال بحيث لا
 يتجاوز به المسمى **وله** ينكر تقوم اه والقول قول المنكر **وله** معاملة وذلك بان
 تكررت المعاملة بينهما باجر معين جهة الطلب باجر جريا على معتادها **وله** ان
 كان معروف انه لا فسخ لما فتح الخافوت لاجل جري ذلك مجري التصبير على الاجر
 اعتبارا للظاهر والقياس ما قاله الاعظم رحمه الله لانه منكر وما ذكره من الاحتياط
 مدفوع بان الظ يصلح للدفع والحاجة هنا للاسحقاق للدفع كذا في العارية
 وشار اليه بقوله واي حيفه رحمه الله بقوله **باسم الابارة**
وله ودبر الامة وهو بفتح الدال المهملة والباء الموحدة جراحة حدثت في ظهر
 الدابة من الرجل كذا في المغرب **وله** وبخار والشرط اي بفتح الاشارة اذا استأجر
 المستاجر دارا على انه او الموحى بلخيار فيها ثلاثة ايام فسخها قبل مضى **وله**
 وبالعذر هذا عندنا وعند الشافعي رحمه الله لا يفسخ الا بالعيب وكذا في الجاه
 عليه لزوم جبر المستاجر على قلع الخبز واتحاد الوليمة وايضا يلزم جبر من استأجر
 رجلا ليقطع يد لاكلة وقعت بها ثم ردت على التزام قطع اليد وهذا من قول وموافقا
 لانه التزام ضرر لا يلزم يستحق بالعقد كذا في الهداية وقوله وهو لزوم ضرر
 اه تفسير للعذر **وله** ضرر الجبس ثم اختلاف في كيفية الفسخ فقال بعضهم سيع
 الاجر الدار او لا ولا يقدر على التسليم لتعلق حق المستاجر به فالسنتري يرفع
 الى القاضي ويطلب منه فسخ البيع او تسليم الدار فينقض القاضي بيعها ويفسخ
 الاجارة ضمنا وقال بعضهم يفسخ الاجارة او لا ثم يبيع كذا في التبيين والتحقيق

هذا هو المستأجر
 المستأجر هو الذي
 استأجر الدار
 المستأجر هو الذي
 استأجر الدار
 المستأجر هو الذي
 استأجر الدار

وله قيل تاويله اقول هذا الشارح الي قول معني الثقلين فان قيل الخياط
 الى الخياطة بالمحيط والمقراض ولا يجوز اكتسابها فكيف يتحقق اقله قلنا
 تاويل المسئلة في خياط يعمل لنفسه في ثياب نفسه ثم يبيع الثياب كما هو
 عرف اهل الكوفة لا الخياط الذي يعمل للناس انتهى **وله** فلا يتحقق العذر اقول
 يشتر هذا من ليس له راس مال غير البرة والمقراض لا سبيل الى الفسخ وهذا
 مشكل لان من استأجر غلاما ليعمل معه للخياط ثم لم يحسن ذلك الغلام المعاملة بالناس
 اقام باطلا خياطة ثوبهم وبسرقة قطعه منها ونحو ذلك حتى ينظر واعل المتعامل
 به ففقطلا معا يبيح ان يجوز له فسخ تلك الاجارة فربما عن لزوم ضرر لا يرد
 كما مر مع انعدام راس مال غيرها وقد وجدت في الكافي بعد كتب هذه الحاشية ما
 يدل عليها اللهم الا ان يراد بالعذر العذر المعين الذي نشأ من ذهاب راس
 المال فليست **وله** وبما سكري وهو بالمصدر بدل له اي ظهر له تركي غير الاول
 منعه عن ذلك كذا في العناية **وله** فلا اعتبار له ولانه يمكنه ان يتعد ويعت
 على يد تليذه او جيره وكذا لو مرض لما ذكرنا وروي الكوفي رحمه الله انه عذر
 لانه لا يعرض عن ضرر لان فيشفق على دابته مثله وهو لا يمكنه الخروج بخلاف
 ما اذا لم يمرض وعلى رواية الاصل ليس بعذر لما ذكره كذا في التبيين **وله** وترك
 خياطه ما جرح عطفه على هذا المسكاري واللام في ليحيط متعلق بالمستاجر وفي ليعمل
 للترك **وله** ومع ما اجري عطف على الترك اي وبخلاف بيع من اجبر عبدا ثم باعه
 فانه ليس بعذر لانه لا يلزم الضرر الزائد في المضي على موجب العقد غايته فوت
 الاسترباح وهو امر لا يستدبره ولو نقص الاجارة لما سلمت فقط ولم تطلب حواج الناس
 كذا في التحقيق **مسائل شتى** **وله** حصايد جمع حصيد وحصيدة وهما الزرع المحصود
 والمراد بهما ههنا ما يتبع من اصول القصب المحصود في الارض من حصود الزرع قطعه
 هادنه بالمال المهملة والنون من هدف اي سكر وفي بعض نسخ الهداية من هذا
 بالهمزة اي سكن كذا في النهاية **وله** وهو مجهور ومن قيل قنير الطحان **قوله** رد

هذا هو المستأجر
 المستأجر هو الذي
 استأجر الدار
 المستأجر هو الذي
 استأجر الدار
 المستأجر هو الذي
 استأجر الدار

غني

هذا هو المستأجر
 المستأجر هو الذي
 استأجر الدار
 المستأجر هو الذي
 استأجر الدار
 المستأجر هو الذي
 استأجر الدار

عوضه اي جازان بين يد عوض مأكول وذلك لانه استحق عليه حمل قدر
معلوم من الزاد فاذا انتقص كان له رد بدله كالمشاع اذا سرق والماء اذا شرب
كذا في البيانية **وله** مضافه الى الزمان لان الاجارة تتضمن تملك المضاف
وهي لا تصور وجودها في الحال فيكون مضافه ضرورة ولهذا قلنا انها
تتعد ساعة فساعة على حسب وجود المنفعة وحدوثها على ما مر في اول
الكتاب وهذا هو معنى الاضافة ونسجها معتبر بها فيجوز اضافته الى شيء ان
البيع للمال بجز اضافته لا يجوز نسجه ايضا واصله الى الزمان وهو الاقالة
لانه معتبر به والزراعة والمساقاة اجارة لان من يجزها على انهما اجارة
فيجوز اضافتهما الماذكرنا والوكالة والمصارفة كل ذلك من باب الاطلاق وكل
ذلك يجوز اضافته على ما نطقه والكفالة الترام للمال بئذ فيجوز اضافتهما
وتعليقهما بالشرط والتعويض والعناء والامارة يجوز تعليقه بالشرط الا يري
انه عليه الصلوة والسلام امر من يدين حارثة فمضى الله عنهما ثم قال صلى الله عليه
وسلم ان قتل زيد بن جعفر ان قتل جعفر فبعد الله ابن رواحة رواه البخاري والايباء
وهو اقامة الشخص مقام نفسه في التصرف بعد الموت والوصية هي تملك
المال بعد الموت لا يكونان الا مضافين اذا الايباء في الحال لا يتصور الا اذا
جعل مجازا عن الوكالة كذا في التبيين كما مر **قوله** لا البيع واجارته اي يعني ان هذه
الاشياء لا يجوز اضافتها الى الزمان المستقبل لانها تملك وقد امكن تجزها
للمال فلا حاجة الى الاضافة بخلاف الفصل الاول لان الاجارة وما شاكلها يمكن
تملكه للحال كذا في الزيلعي **كتاب المكاتب** سمي بالكتابة لانها بمعنى الجمع وفي المكاتب
منهم حر يد اليد الى جرية الرقبة اولان فيه جمع بين تجزي فصاعدا اولان كل واحد
منهما يكتب الوثيقة عادة وهذا المهر كذا في التبيين والفرق بين المكاتب والعقود
على ما لم يوجد لفظا ومعنى اما لفظا فلا شرط لفظ الكتابة او ما يؤدى معناه فيه
دون المقتضى واما معنى فلان المكاتب بالعجز يعوز در قيقادون المقتضى على ما لم

[Faint handwritten text in Devanagari script, likely bleed-through from the reverse side.]

فان ادرهم لست ادر الاجتهاد والافق فان عرجت
وقرن فله حاج اليه هنا في تبيين الكتاب في كتابتنا

استثنى كافي كونهما عاقداً لا احتياجهما الى الايجاب والقبول كذا في العناية **وله**
بان سنة معينة اشارة الى العزق بين المجهّم والموجّل حيث اكتفى فيه بادهاء المال في
احد المدة معلومة كانت او لاحتي لو كانت على العتق الى القضاة والى الحصاد او الى
الديار صح كما سيصرح به الاكل في شرح قول المهداية واذا كانت على حيوان غير
موصوف او اما المجهّم فقد اعتبر فيه معلومية المدة وما يؤولي منها كما يفتضح عنه
تمثيله بقوله كانتك ما به علي ان **وله** لانه عاجز عن التسليم لحزوجه عن
يد مولاة مفلسا ولم يكن قبل العقد اهلاً لملك المال والعاجز عن التسليم
لا بد له من اجل يقتدر به علي التبدل **وله** وبني السلم الاجل اشارة الى جواب
ما يرد علينا من ان امكان الاستقراض ثابت في السلم فلم يجوزون فيه التبدل
الحال وتفصيل الجواب ان الكتابة عقد معاوضة وهو يعتد الحقود عليه به
وجود الاول لا بد منه لانه صلي اليه عليه ولم يهي عن بيع ما ليس عند انسان
ووجود الثاني ليس كذلك للاجماع علي ان من ليس بشرط فكل احد علي التبدل
واما المسلم فيه فهي معقود عليه ولا يجوز العقد علي المعدوم فاشبهه المبيع
وجوده شرط فلا بد من القدرة عليه **وله** فان ادّينه هذا مما لا بد منه فان
قوله جعلت عليك اه يحفل الكتاب به ويحتمل الضمير به لان المولي مستقبل في
اخذ المال من عبده جبراً فلا يتعين جهة الكتابة الا بهذا القول بخلاف قوله
كانتلك وانما ذكره لتخصيص العبد علي اذا التبدل عند النجوم والمكانة
بدونه صحيحه كذا فهم من الكناية **وله** اي العقر لانه لا يمكن ايجاب الحد
لبقاء الملك رتبة فنعين العقر بما علي ان منافع البضع ملحقة بالاجر والاملاك
ولهذا راسخت الامة المشتراة غرم المشتري العقر وقيمة الولد ونفقة
لما غرم القيد بقدر الاستعمال وليس كذلك فانه يدين بما دخل واحد ما لزّم
بضربايت متعدد كذا فهم من الكافي **وله** او مثل المال يعني ان كان مالها المجني عليه
مثاليا او قيمته ان كان قيميا **وله** علي قيمة اه اي بان قال ان ادّيت الي قيمتك فانت

القطاف

ان
عليه السلام
لما قال الله ان ينظروا في
الكتاب فلا يجدون
فان عجزت فانت هذا
قلنا ما
ليس بسدي لان معنى كلام
الكتاب ان هذا اللفظ
يؤدى معناها بتأه
بلا حاجة الى قوله فان
عجزت فلا تعجب ما ذكرنا
اصلا فلما

لا يخلو من بطن الشرط كذا
فقد كان الكاظم هذا
بوجه بطن الشرط كذا
الشرط كذا

[Handwritten Arabic script from folio 9v]

ط

حرا و قال كاتبتك على قيمتها **قوله** او عين كالعبد والعريس الذين هما ملكا في حبسها
 فانها تكون تارة من الدراهم واخرى من الدنانير وصفا فانها تكون جيدا وطلا
 ورديا واما في عين العنبر فلانه لا يقدر على تسليمه لان ملك العنبر مقدر والتسليم
 واما في مائة دينار ليس ذهبيا غير معين فلان بدل الكتابة مجزئ العذر فلا
 يصح كما اذا كان بدل على قيمة العبد لانه لا يستثنى العبد من الدنانير وانما يستثنى
 قيمته وقيمته لا تصلح بل الجاهل لها قدر او جنسا ورضا هذا عند ما وعند الثاني
 ساء الله بحجر الكتابة وقيمتها المائة على قيمة للكاتبة وعلى قيمة عبد وسطها
 اصاب العبد يسقط عنه ويكون مكاتبنا باقيا واما في الحجر والحجرين فلانه
 ليس به مال متقوم في حق المسلم فلا يصلح عوضا ففسد العقد هذا زبدة ما في
 العداية ونشر وجهها **قوله** وعق فيهما اي في الحجر والحجرين لان العقد
 منعقد باداء تلك القيمة لانها البذل وانما ثبت اذا ادا القيمة اما بفسادها على
 علي ان ما ادا قيمة العبد او يتقوم المقومين لانها المتفق المتفق بخلاف ما
 اذا كانه على ثوب حيث لا يعتق بادايه لانه لا يمتنع على مراد العاقد لاختلاف
 اجناسه فلا ثبت العتق بدون ارادته لا يقال ان قيمة العبد مجهول لمعجمهالة
 الثوب فينبغي ان يثبت تلك الجاهلة في فساد العقد على وجه لا يعتق باء القيمة
 كما لا يعتق باء الثوب لانها متفق ان جهالة القيمة يمكن ان لا يعتق بغير المقوم
 فلذا تاتى الا في فساد العقد لا في ابطاله ولاوقوف على اداء الشرط في الثوب
 فاسم الثوب كما يقتضاه غيره ومعلوم ان مراده ليس مطلوب ^{الشرط} لانه لا يثبت
 ملكه عن العبد اي ثوب كان فكان المراد معين لا يدري ان المؤذي هو
 ذلك المعين ام لا فلا يثبت الاداء كذا فهم من تقرير الكتابة **قوله** والسعاية وانما
 لانها ان يسمى في قيمته لانه وجب عليه رد قيمته لاجل الفساد وتقدر
 منه بنحو العتق فيه فيلزمه قيمته كالمشترى شراء فاسدا اذا اعتق المبيع
 قبل القبض او تلف في يده **قوله** ولا فرق اي يعتق باء الحجر صرح بذكر الشرط او لم

عن

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١

طاردی بنیادی

وكانت في سنة ١٢٠٠ هـ
السلامة والسلامة والسلامة

يخرج ان ادي العين علق لانه بدل صورة وان ادني القيمة علق ايضا لانها
البذل لا يحل لان المراد اداء قيمة نفس العبد على ما نقله الاكل وان كان ظاهر دليل
من غير محمد انه لا يشعر بكون المراد بها قيمة **الحرم** **قوله** ذكر خبثه كالعبد والحر
وقوله اي لم ينكر بوعده كالتركي والهندي وصفته كالحيث والري **قوله** مثله
اي كافر معتد به كاذب طالع صحيح لانه مال متقوم في حقهم كالحمل في حقنا **قوله** لبيد
اي اللوي قيمة الحر لان المسلم متنع عن تملك الحر وتملكه وبني تسليم عن الحر
كلاهما **قوله** لما مر اشارة الى قوله لان المسلم **باب** **تفسير الكتاب**
قوله المتعني العتدي عقد الكتابة لان مقتضاها ما يكتبه اليد على جهة وثب
الاختصاص بنفسه ومنافعه لحصوله ما هو المقصود بالعقد وذلك قد يكون
بالسفر والتعبد بكان يتايد والشرط المخالف له باطل فهذا الشرط باطل
ولما ورد عليه ان هذا يقتضي بطلان العقد كما في البيع اجاب عنه بقوله
ولا يفسد الكتابة بعيني ان الشرط الباطل انما يبطل الكتابه اذا تمكن في
صلب العقد كما اذا قال كاتبك علي ان تحمدي مائة او زمانا وشرط عدم
السفر ليس كذلك لانه لا شرط في بطلان الكتابة ولا فيما يقابله فلا يفسده
الكتابة ثم اشار الى تفصيل المقام بقوله فان الكتاب ^{ادام} يعني ان الكتابة تشبه
البيع من حيث المعاوضة وعدم صحتها بالبدل واحتمالها الفسخ قبل الاداء
وتشبه النكاح من حيث ^{انما} معاوضة مال بعين مال **قوله** ومع ذلك جاعتاق
بالنظر الى العبد اشارة الى ما ذكره الاكل بقوله ونقول ان الكتابة في جانب
العبد اعتاق لان الاعتاق ازالة الملك لا الى احد والكتابة كذلك لانه
لا يحصل شيء وانما يسقط عنه ملك مولاه وكل شرط يختص بجانب العبد
فهو داخل في الاعتاق لدخوله في الكتابة وهي اعتاق وهذا الشرط يختص به
فهو داخل في الاعتاق والاعتاق لا يبطل بالشرط الفاسد انتهى **قوله**
وكل شرط لا يكون كذلك كما شرطه ان لا يخرج من البلد وان لا يبيع بالنبي

و ان لا تخلفوا عليه احد منكم
يا ابا عبد الله و ابا عبد الله
كنت ما شاءت و تفضل به كذا
السلام

فقد العبد اذنه على كذا
في هذا اذنه على كذا
والله اعلم

قوله اي دي بعد عنق الاول وامان اد يابد لهما جميعا معا فاولا وهما المولي ترهما
 للاصل وان عجز الاول عن ادائه البذل فادى الرق ولم يبق والثاني بدله
 بغير مكاتب فان ادب البذل الى المولي عنق وان عجز الرق كالاول كذا كذا في
 العز **قوله** لا تزوج الامان لانه ليس من جنس الاكساب وفيه ضرر بالمولي
 بلزوم المولى في رقبته وانما استغناء من التصرف بعقد الكتابة ما كان سببا
 الى اداء بوطها وليس بوسيلة الى اذنه فيتعلي على الحجر فاذا اذن له المولي حيا
 لزوال الحجر هذا في المكاتب اما في المكاتب هل يجوز له الاذنه ففيه خلاف قال
 شيخ الاسلام رحمه الله ولا تزوج المكاتبه بغير اذن مولاه لانها مملوكة
 للمولي وقال رحمه الله يجوز ذلك لانه من باب الاكساب وانما نقل المهر
 وجب في مقابلة الملك في الدائم في المنافع وهو حق السيد فان عتقت
 قبل ان يفسد النكاح مع ذلك النكاح لانه لا يفسد الا بحق المولي فاذا اعتقت
 زال عقد فصح والاختيار لها لانها باشرت العقد برضاها وتعد بعد الفراق
 كذا في العناية ونحن نقول كالايجوز تزوجها بلا اذن مولاه لا يجوز من قريب
 ايضا وان كان مع اذنه كالقن والمدير والمادون وهو اختيارنا في الجارية للتمتع
 وذلك لان مبني على ان المولى يملك الرقبة والرقبة مطلقا لا يملك شيئا من
 الاحكام مالكية المال فلا يقعهم اذنه وسيشبهنا شارح الى هذا المعنى بعد
 هذا بقوله لان كتب المكاتب موقوف فلا يتعلو به ما لا يحتمل الفسخ **قوله** الا
 يسير اي لا يصح تصدقه الاشياء يسير قبل ما دون الدرهم يسير يتوسع
 الناس فيه كذا في الكتابة **قوله** ويجعله بالنفس او بالمال او بغيره لان الكل
 تبرع كذا في التبيين **قوله** لانه فوق الكتابة لان الثابت للمكاتب تبعات
 الحق احرية وللعق على مال حقيقتهما كذا في الكتابة **قوله** منه اي من العبد **قوله**
 وشريك اي شركة العتات وشركة المعاوضة **قوله** ونكبات عليه اي يصير
 مكاتبامثله **قوله** كايستق عليه اي لو كان المكاتب حرا واشترى واحدا منهم

هذا هو الحق في المكاتب
 ان المكاتب اذا تزوج
 بغير اذن مولاه
 فانه يفسد النكاح
 لان المكاتب مملوك
 للمولى ولا يملك
 التصرف في نفسه
 ولا في ماله
 ولا في امره
 ولا في دينه
 ولا في عياله
 ولا في غيره
 من اموره
 الا ما اذن له
 مولاه

هذا هو الحق في المكاتب
 ان المكاتب اذا تزوج
 بغير اذن مولاه
 فانه يفسد النكاح
 لان المكاتب مملوك
 للمولى ولا يملك
 التصرف في نفسه
 ولا في ماله
 ولا في امره
 ولا في دينه
 ولا في عياله
 ولا في غيره
 من اموره
 الا ما اذن له
 مولاه

قوله يعتق عليه ولو يعوض لانها تبرع ابتداء وهو ليس من اهله **قوله** مخاطب اي
 مكاتب بها **قوله** لا يبيعه غيره اي لا يجب نفقة الاخ والعم الاعلى الموصرون **قوله** وصح بيع
 ام ولد له يعني اذا ولدت امراة المكاتب قبل ان يملكها بوجه من الوجوه فملكها
 فان ملكها مع الولد فليس له ان يبيعهما بالاتفاق لان ولدهما محل في الكتابه
 كما امر والام تابعة للولد في هذا الحكم على مقتضى الحديث وان ملكها بدونه فله ذلك
قوله والقياس بغيره يعني ولا نص فيه يترك به القياس بخلاف ما اذا كان
 معها الولد **قوله** اي ولد ولد من امته اعترض عليه بان المكاتب لا يملك التسري
 فمن اين له ولد من الامه حتى يدخل في الكتابة اوجب بان معنى فوطهم لا يملك التسري
 لا يحل له وطى امته لكن ان وطى وادعى النسب ثبت النسب كالجارية المستركة
 فانه ليس لاحد الشريكين وطىها لكن ان وطىها فوطت ودعا ثبت النسب
قوله لان الولد يتبع الام وانما كان بغيره اخرج لانه جزؤ منها بحيث يرض
 منها بالمقرض **قوله** وفروعه يعني الكتابة والتدبير والاستنيلاد
 لان هذه الاوصاف القارة الشرعية في الامهات تسري الى الاولاد واذا
 سرت كتابتها الي ولدها لم يجز بيع امه كذا في العناية **قوله** لانه ولد المغرور
 لوجود سببه فيه وهو العزم لانه ما رغب في نكاحها الا لئلا حرية
 الاولاد فيجب عليه قيمة الاولاد والمهر في الحال لوجود الاذن من المولي والاولاد
 احرار هذه رواية البسوط وفي شرح الجامع الصغير ان قيمة الاولاد عنده يتاخر
 اذا واصلها الى ما بعد العتق واليه اشار الشرح رحمه الله بقوله وهما لا قدره
 كذا فيهم من تقرير الاكل **قوله** يمين رقيقين والمولود بغيره رقيق وهذا لان
 الاصل في المولى ان يبيع الام في الرق واكرية لكتات كذا الاصل فيها اذا
 كان الرجل حرا باجماع الصحابة ومنوان الله عليهم اجمعين هذا اي ولد المكاتب
 ليس في معنى اكرية اذ ذكره الشارح بقوله لان حق المولى اذ ولان المغرور
 في الاصل حرا فاذا لم يعتق ولده لم يملكه ضرر بان يرق ما يره وبني الفسخ رقيق

لح

الفتنة

الام

بمع كالم

هذا

قوله

هذا هو الحق في المكاتب
 ان المكاتب اذا تزوج
 بغير اذن مولاه
 فانه يفسد النكاح
 لان المكاتب مملوك
 للمولى ولا يملك
 التصرف في نفسه
 ولا في ماله
 ولا في امره
 ولا في دينه
 ولا في عياله
 ولا في غيره
 من اموره
 الا ما اذن له
 مولاه

هذا هو الحق في العتق
فان كان العتق
مستقلا
فان كان العتق
مستقلا
فان كان العتق
مستقلا

فلم يكن في معنى ماورد به الشرع فتعدت التعدينية **قوله** بل يوجب العتق فكان
المانع عن الحاق بد موجود وهو الضرر الملاحق للمسيحي بالتأخير في بيعه على
الاصل والحق به ثم اذا علم ان القيمة يرجع عليها عند لان العتق وحصل
منها كذا في العناية **قوله** بغیر اذن المولي انما قال بغیر اذنه مع ان حكم
المادون كذلك ليس من ماله اذ كان باذنه بطريق الاولي **قوله** يجب العقد
يعني ان المكاتب اذا اشترى امته لا يجوز له ان يطيرها ولو باذن المولي ومع
هذا لو طيرها ثم استحققت بلذم العتق في الحال وليس له ان يتزوج امرأة
بغير اذن المولي ومع هذا لو فعل بوجوه المهر اذ عتق وتغير الفرق الذي
اشار اليه الش بقوله والفرق انه ان الكتابة او جيت الشراء او جيت
سقوط الحد او جيت العتق فالكتابة او جيت العتق ولا كذلك الشكاح كذا في الميانية
والدرابذة والعناية **قوله** ولقابل انه يمكن ان يجاب عنه بان الوطي وان
لم يكن من التجارة في شيء لكن سببه الذي هو الشراء منها وتزويل السبب
منزلة من القواعد المقررة عندهم هذا ما سيجي في ثم وجدت بعد سنين في غرر
الاستناد ما ناله هذا **قوله** فتعق بعد موت المولي اي على المستحق او سقط
عنها مال الكتابة **قوله** فلما ان ماخذ العتق من المثل لا يختص بغيره
وبما قبحها توسلا الي المقصود بالكتابة **قوله** وكتابة ام ولد اي وصح
كتابة لان الكتابة ليست تسل بها الي ملك اليد في الحال والحريية عند اداء البذل
وحاجه ام الولد الي استيفاء هذا المعنى قبل موت المولي كحاجة غيرها
فكان جائزا وهما اسولة ذكرت في الاكلية وغيرها **قوله** بخلافه اي بالاستيلاء
لتعلق عتقها بموت السيد وسقط عتقها برك الكتابة لان العتق من اذ يجاب
البذل العتق عند الاداء فاذا عتقت قبله لم يكن توفير العوض عليه فسقطت بطلت
الكتابة لا تمنع ابقائها فلا يرد بالنسبة الي البذل وبقيت في حق الاولاد
والاكساب فيعتق الاولاد ويخلص لها الاكساب **قوله** اي صحت كتابة مدبر المولى

هذا هو الحق في العتق
فان كان العتق
مستقلا
فان كان العتق
مستقلا
فان كان العتق
مستقلا

هذا هو الحق في العتق
فان كان العتق
مستقلا
فان كان العتق
مستقلا
فان كان العتق
مستقلا

المقتضى وهو الحاجة فان الثابت بالتدبير مجرد استحقاق الحرية لاحقيتها
ولا استفاد المانع وهو عدم المناقاة **قوله** في ثلثي قيمته اي مدبر الاقنا **قوله** كما مر
يعني قوله قيل هذا فان الاعتاق لما كان مستحيا به **قوله** عن الاجل بالمال لان
الدين مال والاجل ليس بمال وذلك في عقد المعاوضة لا يجوز وعقد الكتابة
عقد معاوضة واذا لم يجز ذلك كان خمسا يد مثلا بل لا عن الف وذلك ربما **قوله**
الا به فاعلى له حكم المالك **قوله** ليس بمال من وجه الاحتمال التبعي **قوله** فاعتد لا اي
استقرا كل واحد من الاجل وبدل الكتابة وكان اعتبا لصانعها هو مال من
وجه فعدا خلت الجس فلم يكن مدبرها **قوله** فان مات من قبل اياه اي كاتب
الميراث تصرف فيه وهو حقه فله ان يردوه دفعا للضرر تاخير حقه في المضي
الاجل عن انفسهم **قوله** ثلثي البذل وهو الف وثلثمائة وثلثون درهما
وثلث درهم **قوله** والباقي وهو ستمائة وستون درهما وثلث درهم
قوله وفيما وراه اي الزايد على ثلثي القيمة **قوله** فيصير له التأخير لان من له ترك
شئ له ترك وصفه والتجمل وصف فيجوز تركه **قوله** في المقدار وهو سقاط
الدرهم في التأخير وهو ما جيل الالف الاخائي **قوله** فينقد الثلث اي صح
تصرفه في ثلث قيمته في الاسقاط وانما خير لكونه يسقط ذلك الثلث لم يبق
التأخير ايضا ولم يصح تصرفه في ثلثي القيمة لاني حق الاسقاط ولا في حق التأخير
كذا في العناية **قوله** قال حر سيد لا يمنع من ذكر الاحكام المتعلقة بالاصيل في
الكتابة شرع في ذكر الاحكام التي تتعلق بالتأخير فيها **قوله** لانه متبرع حيث
لم يمس لعبدا اكل بالاداء ولا هو مضطر في ادائه وهل ان يصر در ما ادي
الي المولي فيه نظو بل طالع النهاية تطلع عليه وان قيل العبد من مكا تب
يعني ان هذا العتق نافذ في حق ما للعبد من حرفة البيع ونفوذ عتقه
باداد هذا القابل وموقوف على جازية فيما عليه من لزوم البذل لانه
عتق حري بين نصولي ومالك فيتوقف على جازية من له الاجارة فاذا

هذا هو الحق في العتق
فان كان العتق
مستقلا
فان كان العتق
مستقلا
فان كان العتق
مستقلا

قوله

فإذا قيل كان ذلك اجازة منه فيصير مكانا لان الاجازة في الامور كما لا اذن
 في الاستدلال **قوله** وعلى فلان يعني به العبد الاخر الغائب لهذا المولى **قوله**
 يتوقف على قبوله لعدم الولاية عليه كمن يبيع عبدا او زوج امته وامته غير
قوله فيصح معنى ان الكتابة على هذا الوجه مشروعة كالامنة اذا كان المستعمل
 اولادها في كتابتها تبعاً حتى عتقوا بايديها وليس عليهم من العبد شي **قوله** قبل
 جبر المولى على ظهر القبول **قوله** واما الغائب يعني الغائب فيه ان لا
 جبر لانه متبرع وليس عليه شيء من البدل في توحيد الاستحقاق ان له فيه
 منفعة لانه يبال **قوله** وان لم يكن المدعى **قوله** لانه اي كل من الحاضر والغائب
 اقول ظاهر مخالفت القول الاكل لان الحاضر قضى ديناً عليه وشبهه لا يرجع انتهى
 فليست امل **قوله** وانما يرجع غير الرهن جواب عما قيل للغائب هناك الرهن وهو
 مضطر ولهذا يرجع على المستعير بما ادى تقديره ان المعير الغائب في جواز
 الاداء من غير دين عليه لا في الاضطرار لان الاضطرار انما هو اذا فاسد
 اشيع حاصل وهذا ليس كذلك بل انما هو بقرينة ان يحصل له اكرية وهو كما
 يقال لعدم الرجح لا يسمى حراً **قوله** لقولان قيل الغائب اولى بقبول فليس
 ذلك منه شيء وليس للمولى ان ياختار بين من بدل الكتابة كمن كفل عن غيره
 بغير امره فلهذا اجازة لا تغير حكمه حتى لو ادى لا يرجع عليه كذا هذا **قوله** وان
 كويت او اى اذا قبلت الامنة الكتابة عن نفسه وعن اثنين لها صغيرين جان
 ولما وضع المسئلة في الامنة اشارة الى ان الحكم في العبد والامنة سواء فانه
 لو وضعها في العبد لم يمتنع ان اجوار الشبوت ولاية الاب عليها فلا
 يجوز ذلك في الامنة لعدم ولايتها اذ الام الحرة لا ولاية لها كيف بالامنة
قوله فان ادى اي ابرهم ادى لم يرجع على صاحبه وجبر المولى على القبول
 وذلك لان الام ان ادت فقد ادت ديناً على نفسها وكل من الولدين ان
 ادى فهو متبرع غير مضطر وفي ذلك كمال الرجوع **باب كتابه عبد المثل** **قوله**

وعبد غيره

الغائب

مستحب

وفيمن بعثه وانما خص بقبض البعض لان مدار المسئلة على العجز
 وذا لا يتصور بغير قبض الكل لانه لو قبض كل الالة عتق نصيب القابل
 كله فامتنع العجز **قوله** فزاله اي المال المقبوض لقابضه **قوله** وفائدة
 الاذن بالكتابة واما فائدة الاذن بالقبض فانقطاع حقه في المقبوض
 واختصاصه بالقابض كما اشار اليه الش بقوله واذنه لشريكه بالقبض
 اذ **قوله** اذن للعبد بالاداء اليه الا اذنها قبل الاداء فيصح تسمية لانه تبرع
 لم يتم بعد **قوله** مشترك بينهما كالبدل **قوله** فيصير على نصيبه فيبقى نصيب
 الاخر مكاناً على حاله **قوله** وعلى ام ولد الغير فان قيل فعلى هذا ينبغي ان لا يضمن
 الثاني قيمة الولد الاول عند ابي حنيفة رحمه الله لان حكم ام ولد ام الولد
 حكم امه والقيمة لام الولد عند وكذا الابن اوجب بان عند الاعظم رحمه الله
 في تقوم ام الولد وابتاع فيكون الولد متقوياً على حديهما فكان
 حراً بالقيمة **قوله** يضمن نصف قيمته الشريك لانه يمكن نصيبه ليا استكمل
 الاستيلاء **قوله** مليا اي غنيا **قوله** ثلثا فيه القن لان المنافع اثنان الثلث
 البيع وما اشبهه في كونه حراً وجاعل الملك كالحبة والصدقة والارث والوصية
 والاستخدام وامثاله في كونه انتفاعاً عابياً بالمنافع كالاجارة والعارية والوطي
 والاعتاق ونوابه كالاستيلاء والكتابة والتدبير والاعتاق على مال
 والفايت من ذلك النوع الا ان فيسقط الثلث **قوله** واذا ضمنه لا يملكه بالقبض
 لانه لا يقبل الانتقال من ملك الى ملك كما اذا عصب مدبراً او فاقاً بضمه ولا
 يملكه فكان ضمان حلولة لا ضمان ملك كذا في العناية **باب الموقت والعجز**
قوله عن نبح وهو الطالع ثم سمي به الوقت المضروب ثم سمي ما يودي فيه
 من الوضيفة **قوله** ان كان له وجه بان كان له دين يقبضه او مال غائب
 يرجي تدومه والتفحيم النسبة الى العجز والحكمة في العالم القاصي كذا في البناء
قوله في ثلاثة ايام وفي مرة ضربت لاطهار الاعذار وعند ابي يوسف رحمه الله

مستحب

الغائب

لا يخرج اي لا يحكم الحاكم بعجزه مطلقا سواء كان له وجه سيصل او لم يكن حتى
 يعاقب على المكاتب شهران وجه قوله ما روي عن علي رضي الله عنه انه قال
 المكاتب اذا اتى الى عليه بخمان ردي الرق علقه بهذا الشرط فلا يبرج بدونه
 ولما قيل ان يقول هذا اسند لان مفهوم الشرط وهو ليس بتمام لانه يفيد الوجود
 عند الوجود فقط والحجاب انه معلق بشرطين والمعلق بشرطين لا ينزل عند
 احد مما كالتقال ان دخلت هذين الدارين فانت طالق ووجه قوله انه لا
 عجز عن حكم واحد كان اعجز عن تحرير فلا حاجة الى الانتظار الى نجم احزان من
 لم يعتد على اداء قليل لم يعتد على اداء كثير بالطريق في الرق قبل توالي
 التجدي **قوله** برضا المكاتب وقيل يعتد بالمواشي بالفسخ ولا يشترط رضا المكاتب
 كما اذا وجد المشتري في البيع عيبا قبل القبض فانه يشترط بالفسخ وحديث
 ابن عمر رضي الله عنهما في مكاتبته يدرك على ذلك وذلك لان الكتابه يتم
 بقبض المولي البذل في لم يقبض لايتم فيقبضه مستقبلا اذا فاق عرضه
 كما يستقل المشتري بالفسخ بالغيب قبل القبض قلنا العبد بعد القصد
 صار في يده فصار هذا فسخا بعد القبض فلا بد من الرضا او القضا
 كذا في التبيين **قوله** لغوات المحل وموت العبد وماتت كملوا له ولما
 انه عقد معاوضة لا يطل بموت احد المتعاقدين وهو المولي فكذا بموت
 الاخر وهو العبد والجامع بينهما الحاجة الى بقاء العقد لاحياء الحق كذا في
 العناية **قوله** الى ما قبل الموت اي حرج من اجرائه **قوله** والارث منه
 اي وحكم بان ما فضل من بركة الكتابه فهو ميراث منه لو رثته **قوله** وان
 ترك ولد من حرة ذكر هذا المسئلة والتي ذكرها بقوله وان اختصم اه ذوقا
 بينهما صورة المسئلة للاولي مكاتب مات ولد من امه حرة وترك دينارا
 على الناس وقام بمكاتبته فالكاتبه باقية وولاء الولد للمولي الام وصورة المسئلة
 الثانية مات هذا الولد بعد الاب واختصم مولي الاب لمات حرا والولاء للنسب

هذا هو الوجه في قوله
 المكاتب اذا اتى الى عليه
 بخمان ردي الرق علقه
 بهذا الشرط فلا يبرج
 بدونه

هذا هو الوجه في قوله
 المكاتب اذا اتى الى عليه
 بخمان ردي الرق علقه
 بهذا الشرط فلا يبرج
 بدونه

هذا هو الوجه في قوله
 المكاتب اذا اتى الى عليه
 بخمان ردي الرق علقه
 بهذا الشرط فلا يبرج
 بدونه

فقتضي ان لا يثقل المولي الام **قوله** لانه اخذه عن صناديقه لا بسبب كسبه
 العين جاهلا يتدبره لانه لو كان عالما بالجناية فكاتبته صار محنتا للقدا
 لان ما نفعته الكتابة فلهذا دفع في غاية الظهور **قوله** ولا يفسخ يعني ان
 الكتابة حق المكاتب لا مناسيب حريته وحريته حقه فهي سبب حقه وسبب
 حق المولى حقه لا نصبا به الى حصوله فالكتابة حقه فاذا مات المولي لم يفسخ
 لميل يودي موته الى ابطال حق غيره **قوله** فلا يصح اعتناق الاخره لانه لم يملكه
 اذا المكاتب لا يملك بغير اسباب الملك كالبيع والهبة فكذا بالارث ولا
 عتق فيما لم يملكه ابن ادم **قوله** فنجعله يعني ان القياس عدم الجواز في المحل ايضا
 لعدم الملك وجه الاستحسان ان يصير اعتناهم ابراء عن بركة الكتابة فانهم
 لا يملكونه لحريته الارث فيه فاذا ابرى المكاتب عن جميع بركة الكتابة عتق كما
 اذا ابراه مولا له فلما وجد عليه فاجعل له الورثة ابراء عن نصيبه اجاز عنه
 بقوله ولا كذا لك اعتناق البعض يعني انه لا يصح ذلك لانا جعل ابراء اقتضا تحميها
 لعتقه والعتق لا يثبت في المكاتب بابراء بعض المولى وادبه لا في بعضه ولا في
 كله لان عتقه معلق بسقوط جميع البركة وهذا لو ابراه المولى عن بعض
 المولى لم يعتق شيء منه واذا لم يكن اثبات المقتضي لا يثبت المقتضي فلا وجه
 لابرء البعض وكذا حال ابراء الكل تحقق بقيقه الورثة كذا في العنابة

كتاب الولاء في سنة وهو ميراث بيان للمعنى العربي له باعتبار اثره وحكمه
 فان معناه في عرف الفقهاء التناصر الذي يوجب الارث والعقل وقد صرح به
 صاحب الهداية حيث قال في بيان نفوذ ميراث الشري والمعنى فيهما التناصر
 ثم بين وجود التناصر فيهما بان العرب كانت تتناصر بهما بالجلت والمخالصة
 وقد فرغ النبي صلى الله عليه وسلم تناصرهم بالولاء بوجعية فقال مولي القوم وجليهم
 منه وللداء بالخليف مولي الموالاة لانهم يورثون الموالاة بالجلت انتهى **قوله**
 قالوا لا نرى عيبا في قول هذا الفاء صريح في ان تنوعه الى نوعين باختلاف السببين

اعتناق
 هذا هو الوجه في قوله
 المكاتب اذا اتى الى عليه
 بخمان ردي الرق علقه
 بهذا الشرط فلا يبرج
 بدونه

هذا هو الوجه في قوله
 المكاتب اذا اتى الى عليه
 بخمان ردي الرق علقه
 بهذا الشرط فلا يبرج
 بدونه

المذكورين كما صرح به الاكل **قوله** وان شرط عنده اي اب اعنق عبدا وشرطان لا
يرث منه والمشرط العنق والميراث ثابتان لان الاعناق احياء لمعنوي لان الرق امر
الكفر والكفر موت حكمي لا رمي الي فلو لم يتعالى او من كان ميتا فاحييا
اي كافرا فهدينا وما يفسح عنه ان كثير من احكام الاحياء لا يثبت في حق
الرفيق كالقضاء والشهادة والنسب الي الجمعة والخروج الي العيدين وما اشبه
ذلك وبالعنق ثبت هذه الاحكام في حقه احياء معنوا ومن احب غير معني وثبوته
كالولد فيصير الولد كالولد في الولادتين جبا لا يرث فكذا الولاء فان قيل ينبغي ان
يرث المعتق من المولي اذا لم يترك عصبة نسبته كما هو قول حسن ابن زياد
رحمه الله قلنا المعتق اجني عنه وقد جاء في السند نص مخالف للقياس فلا
ينفك عنه غير هذا رتبة ما في الكفاية والعناية **قوله** مخالف القضي العتد
والنصر ايضا وهو قول له عليه الصلوة والسلام الولاء لمن اعنق ويستوي
في ثبوت الولاء الاعناق بمال وبغيره وسواء كان العنق خاصلا ابتداء او بالجمعة
الواجب كالكمارة ونحوها **قوله** وقع فصد اذ هو جزء منها لقبول الاعناق
مقصود العلم ان شيلة جبر الولاء وتبين مواضع الجبر عن غيره من مهمات هذا
المقام والاصل في ذلك ان العنق اذا وقع على الولد مقصود الاينتقل ولادة ابا
وان وقع بتبعا لامة ثم اعنق الاب جبر ولا ابنه الي مولى له وعلى هذا اذا اعنق
الرجل امه وولدها عتقا وولا وماله فان اعنق الاب بعد ذلك لا يجبر ولده
لانما كان منفصلا عن امه كان مملوكا لما لك الام والعنق تناوله مقصود افلا
يتبع احدا واذا اعتقت الام وهي حامل واعتقت وولدت بعد العنق لا قل من
سنة اشهر او ولدت احد التوامين لا قل من سنة اشهر يوم ثم اعنق الاب
رجل اخر فكذا لا ينتقل الولاء الي مولي الاب لان المولي مقصد اعناق الام
والفصد اليها بالاعتناق فصد الي جميع اجزاها والحمل جزء منها فان كان
الحمل ظاهرا وقت الاعناق فواضع وان ولدت لا قل من سنة اشهر حصل الميراث

وبالاعتناق
بما لا ينفك عنه
فانما هو كالميراث
فانما هو كالميراث
فانما هو كالميراث

فانما هو كالميراث
فانما هو كالميراث
فانما هو كالميراث

بقيامه فيه وكذا اذا ولدت احدا لتوامين لانها سئلان معا هذا تفصيل
ما اجمله الشارح متقيا بتقوية العناية **قوله** نسب الام لانها لما ولدت
كذا لم سقن بقيام الحمل وقت الاعناق حتى يعتق مقصودا يعتق تبعها
للام لان اتصالها بها بعد عتقها فيتم بها في الولاء فان اعنق الاب جبر ولده ابنة
الي مولى له لان الولاء بمرثة النسب قال النبي صلى الله عليه وسلم الولاء لوجه
كلومة النسب الحديث ثم النسب الي الاباء فكذا الولاء والنسبة الي مولي الام كانت
ضرورية عدم اهلية الا لزمه فاذا صار له اعداء الولاء اليه كان ولدا للملا عنه
ينسب الي قوم الام ضرورة فاذا اكره الملا عن نفسه عاد الانتساب كذا في الاكلية
قوله والمعتق عصبة له عصبة الرجل قرابته لابيه وكاها جمع عاصب وان
لم يسمع به من عصب القوم بقلان اذا احاطوا به فالاب طرف والعم جانب والاخ
جانب ثم سمي بها الواحد والجمع والمذكر والمؤنث وقالوا في مصدرها العصبوبة
كذا في شرح الفرائض للشريفي ذكر اعتبار المذكور لان الانثى لا يكون عصبة
بفسها بل بعجزها او مع عجزها لا بدخل في نسبته فان من دخلت الانثى في نسبته اليه
لم يكن عصبة كالولاد الام فانها من ذوات العزوض وكاها الام وابن البنت فانما
من ذوي الارحام والعصبات بانفسهم اربعة اصناف جزء ابن الميت واصله
وجز ابية وجز جدده كذا في شرح الشريفي **قوله** وهو انثى بعصبة ذكر كالنبت وبنت
الابن والاخت الزوج وام والاخت لاب من لاء الاربع بعصبة ياخوتهم كما صرح به
في احوال الفرائض ويدل على صومرة الاولين عصبة قوله تعالى يوصيكم الله في
اولادكم للذكر مثل حظ الانثيين وعلى صيرة ورثة الآخرين قوله تعالى وان كافرا رجلا لا
وسا فللذكر مثل حظ الانثيين **قوله** وامام مع غيره وهو كل انثى بعصبة مع انثى اخرى كالاخت
لاب الي قوله مع البنت **قوله** على ذي الرحم من في اللغة بمعنى ذي القرابة مطلقا وفي
الشريعة ما ذكره الشافعي قوله اي من لا فرض له اي فرض مقدر في كتاب الله تعالى
او سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم او اجاع الامة رجلا الله تعالى عنهم ولا عصوبة

فانما هو كالميراث
فانما هو كالميراث
فانما هو كالميراث

فانما هو كالميراث
فانما هو كالميراث
فانما هو كالميراث

يختص المال عند الافراد في حل في نسبه اه كاولاد البت وان سفلوا
 ذكرنا كان اوانا ثانيا من اراد التفصيل فليست في شرح العناوين **قوله** عبارة
 الحديث قال الفاضل الشريعت ومعناه ليس للنساء شيء من الولد الا ولأه ما اعتقده
 او ولأه ما اعتقده او ولأه ما كاسبه من كاتبه او ولأه ما دبره او ولأه ما دبره
 من دبره فكله ما المذكور والمقدرة عبارة مرفوعة تتعلق به الاعتاق
 فانه بمنزلة ما يربى يتملكه مما لا عقل له كافي قوله تعالى وما كنت ايمانهم
 وكله من عبارة عن مسارح ما لكافا مستحق ان يعبر عنه بلفظ العقلاء
 وقوله ما وجب محتاج الي ان يقدر معه ان حتى يصير مولاه المصدر اي ليس
 لهن شيء من الولد الا ولأه ما ذكر او ان جرت مقتضى انتهى **قوله** فقد عرفت اي
 من قوله قيل هذا قلنا صدر منه **قوله** يعرض ذلك مرتين قال الشريف وصورة
 ولا مدبر هن ان دبرت امرأة عبد اثم ارتدت ولحقته بدار الحرب وحكم
 القاضي بحرية عبد ها المذنب ثم اسلمت ورجعت الى دار الاسلام ثم مات
 المدبر ولم يخلف عصبه سببية فهذه المرأة عصبه وحكم مدبر هذا المدبر
 كذلك اي اذا حكم القاضي بعق مدبرها بسبب لحاقها فاشترى عبدا ودبره
 ثم مات ورجعت المرأة ثانية الى دار الاسلام لما قبل موت مدبرها وبعد
 ثم مات المدبر الثاني ولم يخلف عصبه سببية فاولا هذه المرأة وصورة جو
 معتق معتقهن الولد ان امرأة اعتقت عبدا فاشترى العبد المعتق عبدا فزوجه
 بمعتق غيرهن فن لم يبينها ولد وهو حر ولأه ولولي امه فاذا اعتق ذلك العبد
 المعتق عند جري عتاقه ولأه لم يعتق الي نفسه ثم الي مولاه انه انتهى كلامه
باب في المالك على ان يرثه ويعقل عنه هذا صريح في كون كل من الارث والعقل
 شرطان غيرا كما صرح به السيد في كتابه فقوله وهو ليس بشرط مختص بقيد
 الاسلام ليس بكشوف وقوله ليس بشرط يعق على الصحيح وعند البعض
 هو شرط ايضا **قوله** اي ان جني الاسفل اه اقول ظاهره صريح في ان الارث تحقق

في المالك على ان يرثه ويعقل عنه هذا صريح في كون كل من الارث والعقل
 شرطان غيرا كما صرح به السيد في كتابه فقوله وهو ليس بشرط مختص بقيد
 الاسلام ليس بكشوف وقوله ليس بشرط يعق على الصحيح وعند البعض
 هو شرط ايضا

في جني الارث والعقل
 في جني الارث والعقل

بجانب الاعلى وليس كذلك لانه لو شرط الارث من الجانبين كان كذلك ويظهر
 من الجانبين بخلاف ولأه العتاقه فانه يرث الاعلى ولا يرث الاسفل من الاعلى لان
 سببه الاحياء وقد وجد من الاعلى في حق الاسفل ولم يوجد من الاسفل في حق
 الاعلى وهما السبب هو العقد والشرط فعلى الوجه الذي وجد الشرط
 بقيت الحكم كذا في الكفاية **قوله** ان لا يكون معتقا وان لا يكون يمينه وبين احد
 عقد موالاه وقد عقل عنه وقد اشار المصنف الى الشرط بقوله ان لم يعقل عنه
 اه وقوله ولأه اي للاسفل العبد ولو عن الاعلى يحضرته الى غيره المراد من الحضور
 العلم بالحضور كان كافيا في البيان **قوله** ان يكون محجورا بالنسب يان
 لا ينسب هو الي غيره واما نسبة غيره اليه فغير مانع محجورا او جديلا لم يلا حظ
 وقيل انه ليس بشرط وهو المختار **كتاب الاكراه** وهو في اللغة حمل المكره على
 امر يكبره يقال اكراهته على كذا اي حملته عليه وهو كاره وفي اصطلاح الفقهاء
 ما ذكره المصنف هو فعل اه وقوله يوقعه اي يوقع الرجل المكره بالكسر ذلك
 الفعل المكره بغيره الذي هو المكره بالفتح فيفوت بذلك المكره وهذا ذلك الغير
 فيضربون فساد اختياره كالجس مثلا او بغير اختياره مع تحقق عدم الرضا ايضا
 كالتدبير بالقتل مثلا يرد هذا التقدير في قول الشارح وفي القتل لارضي كالايجني
 اغترص الاستاد عليه بلزوم قسم الشيء قبياله وقد قدرناه ههنا في الحاشية
 وقد يطلق الاكراه طاهرا على جنس الوالدين او الاولاد وهو لا يعد الاكراه حقيقة
 لانها ليس بمجبى ولا يعدم الرضا بخلاف جنس نفسه كذا في التبني والمان **قوله**
 مع بقاء نصرة بان الاكراه لا يزيل اهلية المكره ولا يسقط عنه خطاب التكليف
 لانها بالذمة والعقل والبلغ ولان المكره مبتلي والابتلاء تحقق في الخطاب والليل
 على كونه مخاطبا ان افعاله مترددة بين وضوح خطر وابهة ورخصة وياثم تارة
 ويوجر اخرى كسائر افعال المكلفين في حالة الاختيار يحرم عليه قتل النفس ونظم
 طرق الغير والزنا والربا يقرض عليه ان يمتنع من ذلك ويثاب عليه ان استمع **قوله**

حتى اذا وجد العلم به

في المالك على ان يرثه ويعقل عنه هذا صريح في كون كل من الارث والعقل
 شرطان غيرا كما صرح به السيد في كتابه فقوله وهو ليس بشرط مختص بقيد
 الاسلام ليس بكشوف وقوله ليس بشرط يعق على الصحيح وعند البعض
 هو شرط ايضا

في جني الارث والعقل
 في جني الارث والعقل

ما يبيح من باب قال **قوله** عن الموهبي هو يفتح الماء وسكون الواو
مصدر هو يوهي يوهي كرمي يرمي هو ياي سقط في السفل **قوله** فالامتناع عنه اي
عن الهوي **قوله** في المبيح وعجز المبيح اي المصطر وغير المصطر المراد بالاول هو
النوع الثاني من الاكراه وعجز الثاني هو الاول منه **قوله** اولضا وهو بكسر اللام والضم
لغة فيه بالفارسي دمر واسكار **قوله** واقفا في عصره لان في زمنه لم يوجد
الاكراه الا من السلطان ثم تغير الزمان وانتشر الفساد وانطميان ووقع الاكراه
من كل احد فلو كان الاعظم رحمه الله في زمانهما لاجبى هو لهما كذا في السياسة
اقول قد ظهر من هذا التقدير ان مسئلة التمسك على ما بهما **قوله** وشرط قدر المكره
شرع لتعداد الاوصاف الاربعه التي اعتبرت شرائط لتحقيق الاكراه الاول
صفة المكره بالكسر وهي القدرة والثاني صفة المكره بالغفغ وهي خوفه والثالث
صفة المكره به وهي كونه متلفا او يحوم الرابع صفة الفعل الذي يكره عليه وهي
كونه من الافعال التي يمتنع عنها المكره قبل الاكراه **قوله** عما يفتح الغبن المعجب
وتشديد الهم **قوله** بل الضرب المبرج بالراء والحاء المهملة ياي الشديدا هو لهما
كذا فهم من الصحاح ومثل هذا له ولهذا قال محمد رحمه الله ليس في ذلك نقد غير
لازم بل ذلك على حسب ما يري من حال من استلج به لان نصب المقادير لا يكون
بالرأي **قوله** لحقه متعلق بالامتناع **قوله** لان ركن البيع يعني الايجاب والقبول
صدر من اهله اي العاقل البالغ في محله يعني المال المقوم **قوله** لغوات التي صف
وهو الشرط لقوله تعالى الان تكون عجرا عن تراض وتاثر انتفاء الشرط في
فساد العقد لا غير كاستفاء المساواة في باب الرضا كذا في الاكلية **قوله** تقرقا
لا يقض اي لا يمكن نفسه كالتدبير والاستيلاء **قوله** يتفادي يجوز ويبدنه
القيمة كسائر البياعات الفاسدة فان قيل لو كان كتابا البياعات الفاسدة
لما عا دجائزا بالاجازة كغيره لاجب ان اجازة المالك يرتفع الفساد وهو الاكراه عن
الرضا فيجوز بخلاف سائرهما فان الفساد فيه باق واعلم ان صاحب الهداية

قد اورد

قد اورد ههنا مسئلة بيع الوفا بقوله قال المصنف من جعل البيع المعتا ديبعا
فاسدا جعله كبيع المكره حتى ينقضي بيع المشتري من غيره اه قال الاكل اراد بالبيع
لجائز المعتا ديبع الوفا وصورة ان يقول البائع للمشتري بعث منك هذا
العين بما لك على من الدين على اني سبي فقيت الدين فهو لي ويتولى بعث منك
هذا العين بكذا على اني اذا دفعت اليك ثمنك تدفع العين الي قد اختلف الناس
فيه وشاخ سمر قد جعلوه بيعا جائزا مفيدا لبعض الاحكام وهو الانتفاع به
دون البيع والهبة على ما هو المعتا ديبع الناس الحاجة واختاره صاحب
الهداية وشارع بقوله البيع للجائز المعتاد ومن المشايخ من جعله بيعا فاسدا
وجعله كالبيع المكره عليه حتى ينقضي بيع المشتري من غيره لان الفساد لغوات
الرضا كما في البيع المكره عليه ومنهم من جعله رهنا لقصد المتعاقدين لانها
وان سمي بيعا لكن غرضهما الرهن والعبرة بالمقاصد والمعاني فلا يملك الموثق
ولا يباح له الانتفاع الا باذن ماله وهو ضامن لما اكل من ثمره واستهلك من
عنه والدين ساقط بهلاكه في يده اذا كان وفا بالدين ولا ضمان عليه
في الزيادة اذ اهلك بعينه صنعته وللبائع استرداده اذا قضى دينه لا فرق عندنا
بينه وبين الرهن ومنهم من جعله بيعا باطلا اعتبارا بالهزل لانها فاكلا
بلفظ البيع وليس قصدهما فكان لكل منهما ان يفسخ بغير رضا صاحبه
ولو اجاز احداهما يجوز على صاحبه ومعنى قوله هو المعتا ديبعهم في غيرهم لا
يعنون لزوم البيع بهذا الوجه بل يجوز ونه الي ان يرد البائع الثمن الي المشتري
فكل المشتري يرد المبيع على البائع من غير امتناع ولا يكون ذلك الا اذا لم
يخرج عن ملكه ببيع او هبة وهذا سموع بيع الوفا لانه وفاقا عنده من المبيع
هذا زبد ما في العناية وقال صاحب البيان والاصح انه بيع فاسد يوجب
الملك بعد القبض وحكمه حكم سائر البيوع الفاسدة لانه بيع بشرط لا يقتضيه
العقد وقد نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن بيع بشرط انتهى كلامه **قوله** لا يفيد

عندي

عنه مذكور في الهداية وشروطها فان قيل اضافة الائم الى ترك المباح من باب فساد الوضوء وهو فاسد فاجواب ان المباح انما يجوز تركه والائمان به اذا لم يترتب عليه محرم وهو منافق ترتب عليه قتل النفس المحرم فصار تركه حراما لان ما افني الى الحكم حرام كذا في العناية **قوله** ما امر بدماء يدك على الكفر بالله من سب النبي صلى الله عليه وسلم **قوله** اجراي صار ما جوار **قوله** اي خبيثا وهو بطل الخاء المحمودة وفتح الباء الواحدة وسكون الياء المشاء الثمانية من الصحابة الكرام رضي الله تعالى عنهم وقصد انه خرج مهاجرا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم مع جماعة فدخل المشركون وباعوه بكنائس مكة فجعلوا يبيعونهم عليه ان يتركوا الهتهم بحير ويبس محمد صلى الله عليه وسلم حتى قتلوه **قوله** وانظر عمار بفتح العين المهملة وتشديد الميم وقصد ان المشركين اخذوه ولم يتركوه حتى سب النبي صلى الله عليه وسلم وذكر الهتهم بحير فتركوه فلما اتى النبي صلى الله عليه وسلم قال صلى الله عليه وسلم ما تركوني حتى ذكرتكم بشر ولعنهم بحير فقال صلى الله عليه وسلم كيف قتلتم قالوا احببنا بالايمن فقال صلى الله عليه وسلم فان عادوا فعداي فعدا الى ظمينة العتب وما قيل من ان معناه فعدا الى ما كان منك من السب والطاينة جميعا فقلط لان ادني درجات الامر الاباحة فيكون اجزاء كلمة الكفر مباحا وليس كذلك لان الكفر مما لا سكتا حرمة **قوله** والعرف بين هذا جواب سؤال قد مر ما الفرق بين اجزاء كلمة الكفر وبين المحرمات المتقدمة حتى يصير الكفر بالامتناع عنه الى ان يقتل ما جوار ما مفضل لا بالامتناع عنها انما وقع بتركها مستغني عنه **قوله** لا يحل يعني ان حرمة الكفر باقية لان فتحه في النهاية وبغافها في وجب الامتناع فكان الامتناع عزيمية لا عزاز الدين بخلاف ما تقدم من كل الميتة وشرب الخمر فان الحرمة هناك لم تكن باقية للاستثناء كما تقدم **قوله** لا يحتمل دلس علفي لرخصه اظهار الكفر مع دليل احرمه تقديره ان الايمان لا يفوت بهذا الاظهار

قوله

ان يقال

قوله لا يحتمل دلس علفي لرخصه اظهار الكفر مع دليل احرمه تقديره ان الايمان لا يفوت بهذا الاظهار

حقيقته لان الركن الاصيل فيه هو التصديق وهو قائم حقيقته والاقرار ركن زائد وهو قائم بتقديره لان النكرات ليس بشرط وفي الامتناع قوت النفس حقيقته فكان مما اجتمع فيه قوت حق العبد يقينا وقوت حق الله تعالى فصار ما جوار الى احياء حقه كما انهم من قترير الاكل **قوله** وحصل ان ما لا غير يستباح **قوله** كافي حال المحضه وقد تحققت **قوله** او في الافعال يعني التي يصح ان تكون الله له كالانكشاف مثلا فان المكرم يمكنه ان ياخذ المكرم ويلقيه على سال انسان فيلغفه وما اذا لم يصلح ان يكون لعائلة كالتكلم والاكل والوطي فالفاعل لا يصير الله للكل فيها لانه لا يمكن للانسان ان يتكلم بلسان غيره وياكل بضم غيره ويطلع بالة غيره كذا في البيانية **قوله** بالضرورة يعني ان قتل المسلم غير حق مما لا يستباح لضرورة ما فكذا بالاكراه فعليه ان يصير حتى يقتل فان قتله كان انشا لا يقال قد فتم ما ذكره المصنف ان ما لا يحل لا يوحص فيه والكفر لا يحل ابدامع انه رخصه فلما كان لا نقول الذي لا يحل ابداه نفس الكفر الذي يمتنع اجتماعه مع الايمان فطعا والذي يرخص فيه هو اظهار الذي لا ينافي الطينان القلب بالايمن وهذا الاظهار مما يستباح بعد تركه كما صرح به مفتي الثقلاني حيث قرر الرخصه بالاستباحة بعد تركه دليل الحرمة فثبت ان كل ما لا يحل بضرورة ما لا يكون رخصا فيه فطعا كما تقتل مثلا **قوله** ويقاد المكره فقط قال في النهاية سواء كان المكره الامر بالعنا عاقلا او معقولا او غلاما غير بالغ فالنقد على الامر ونسبه الى المبسوط ونسب شيخ الاكل عبد العزيز قوله صاحب النهاية الى السهم وقال الرواية في المبسوط بفتح الراودون كسر هاء وروي عن ابي اليسر في مبسوطه ولو كان الامر صبيا او مجنونا لم يجب القصاص على احد لان القاتل في الحقيقة هذا الصبي المجنون وهو ليس باهل العقوبة عليه كذا في العناية **قوله** يصير الله فعل يتصور العاقل القصاص على سبب القاتل **قوله** لانه مباشر يعني ان القتل من المكره

قوله

قوله لا يحتمل دلس علفي لرخصه اظهار الكفر مع دليل احرمه تقديره ان الايمان لا يفوت بهذا الاظهار

لوجوب

حقيقة لصدور منه بغير واسطة وحسافاته معان مشاهد وكذا شرعاً لانه
 قهر عليه حكمه وهو لا ثم فإيجاب القصاص على غيره غير محقق وغير مشروع بخلاف
 الاكراه على ثلاث ماله غير لانه سقط حكمه وهو لا ثم فلم يكن مقرراً عليه شرعاً فإيجاباً
 الى غيره وبهذا يتسكك الشافعي رحمه الله في جانب المكرم ويوجب على المكروه ايضاً
 لوجود السبب الى القتل منه والتسبب في القتل حكم الباشع عنده كما اذا شهد
 على رجل بالقتل العمد فاقص للشهود عليه في المشرق وعليه بقتله حياً فانه قتل
 الشاهدان للسبب في تفصيل ما اجله الشارح بقوله بالسبب عنده **قوله** المشتهر
 يعني ان القتل الحاصل من المكرم يحتمل الاقتصار عليه والتعدي الى غيره نظراً الى دليل
 زفر والا عظم والربا في رحمهم الله لان تأنيث الشارح اياه يدل على تغليب الحكم وضرم
 عليه وكونه محمولاً على الفعل يدل على انه كالألوه والفعل يستقل عنه وكل ما كان كذلك كان
 شبهة والقصاص يندفع بها **قوله** وعند الشافعي رحمه الله لا يقتص فان تصرفات
 المكرم كلها باطلة عنده الا ان يكون اكراهاً بحق وقد مر في الطلاق **قوله** اي يرجع
 المكرم الى قوله بقتل العبد قيل هذا اذا قال المكرم اردت بقتولي هو حر
 عتقا مستقبلاً كما طلبتني فانه يعتق العبد قضاء وديانة ويضمن المكرم
 قيمة العبد لانه لبي بما امره على وفق ما اكراه وكذا اذا قال لم يحظر بيالي سوى
 الايمان بطلوبه وان قال حطرت بيالي الاخبار بالحريه فيما مضى كذا وادرت
 لا الشأحرية عتق العبد قضاء ولا ديانة لانه عدل عما اكراه عليه فكان طابعاً في
 الاقرار فلا يصدقه القاضي في دعوى الاخبار كذا ولا يضمن المكرم شيئاً لان العبد
 عتق بالاقتران طبعاً لا بالاكراه كذا في العناية **قوله** وان لم يكن ذلك في القول
 فان الاعتناء من حيث التكلم يقتصر على العتق فانه لا ينتقل الى المكرم من حيث التكلم
 ايضاً كحقيقة الاتلاف لم يعتق العبد قطعاً **قوله** فيؤكد بالطلاق والتناكح
 شبه بالإيجاب فكانه او حب على المكرم ذلك ابتداءً فكان اتلافاً للمال **قوله** تغريباً لا
 اي لا بالطلاق فيبقى مجرد اتلاف ملك النكاح وان لم يكن مال فلا يضمن بالمال اذ لا

كذا في العناية بقتله
 للسبب هو

للع

هذا الكلام
 في العتق
 من حيث التكلم
 يقتصر على العتق
 فانه لا ينتقل
 الى المكرم من حيث
 التكلم

لأنه

مماثلة بينهما الا سري ان الشاهدين اذ رجعا بعد الشهادة بالطلاق بعد الدخول
 لا يضمنان كذا في الاكلية **قوله** ولما قيل ان يقول من رام التمكن بمقابلة هذا القابل
 فلينظر في التفصيل الذي ذكره الاتقاني في غايته **قوله** ونذكر اي صح بذكر
 اراد ان يبين ما يعمل فيه الاكراه وما لا يعمل فضابطاً ولك ان كل ما يوجب فيه
 الفسخ بعد وقوعه لا يعمل فيه الاكراه من حيث منع الصحة لان الاكراه يقوت
 الرضا وقوات الرضا يوجب في عدم الدوام وعدم اللزوم يمكن المكروه من الفسخ بعد
 التحقيق فلا يحتمل الفسخ لا يعمل فيه الاكراه فيصح المنع مع الاكراه فان اكراه على
 ان يوجب على نفسه صدقة لزمه ذلك ولا يرجع به على المكروه بما لزمه لانه
 عني مطالب به في الدنيا ولا يطالب غيرها **قوله** وايلاؤه وفيه فيه لان الايلاء يمين
 في الحال وطلاق في المال كما صرح به في بابيه والاكراه لا يمنع كل واحد منهما اربعة
 اشهر حتى بانقضى ولم يكن دخل بها وجب عليه نصف المهر ولا يرجع به على المكروه لانه
 كان متمكناً من القربان في المدة فاذا لم يفعل كان ذلك رصداً منه بما لزمه من
 الصداق وان قررها وكفر لم يرجع على المكرم بشئ لانه لبي بصد ما اكراهه عليه
قوله لكن اذا سلم المكروه يعني اذا اكراه على الاسلام حتى حكم باسلامه ثم رجع
 لم يقتل وقوله لتكن الشبهة في الاسلام اي شبهة عدم الارتداد بحق ان
 يكون النصد بق غير قائم فتصل عند الشهادتين والشبهة دائرية للقتل **قوله**
 وردية اي لا يصح رده اعلم ان المكرم على اجراء اكلة الكفر على ثلاثة اوجه في وجه
 لا يكتف الاقتناء ولا ديانة وهو ان اكراه على الاجراء فاجراها ولم يحظر بياله غير ما طلب منه
 من الكفر وهو الحجز عما مضى فلم يعلم نفسه تخلفاً غير فيعذر بالاضطرار فلا يكفر
 ولا يمين امراته بالاجراء وقلبه مظهر بالايان وفي وجه يكفر قضاء وديانة وهو
 انه اكراه وقال اردت ما طلبتني من الكفر وقد حطرت بيالي الحجز عما مضى لانه مبتدي
 بالكفر هانك به حيث علم نفسه تخلفاً غير لانه لما حطرت هذا به لانه امكنه الخروج
 عما ابتلي به بان يوفي ذلك والضرورة قد اندفعت بهذا الامكان فاذا لم يفعل

شبه

لها

هذا الكلام
 في العتق
 من حيث التكلم
 يقتصر على العتق
 فانه لا ينتقل
 الى المكرم من حيث
 التكلم
 هذا الكلام
 في العتق
 من حيث التكلم
 يقتصر على العتق
 فانه لا ينتقل
 الى المكرم من حيث
 التكلم
 هذا الكلام
 في العتق
 من حيث التكلم
 يقتصر على العتق
 فانه لا ينتقل
 الى المكرم من حيث
 التكلم

مشتراك بينهما وبين الشافعي رحمه الله كاهو الظاهر وانما لم يكف بالفظ
والديون عطف على السفيه اشعرا لطلب الغرساء في المديون ثم نقول
وقع بعد قوله والافترار في كثر الشخ في كلامنا وعندنا وعند الشافعي رحمه
الله بحر على الفاسق وفي اقلها عندنا بلا عطف وعلى تقدير الاربعة في
فساده لانه صرح في وقوع الخلاق منها في الفاسق وقد صرح مفتي الثقلين
بفساده حيث قال علم ان البحر عندنا في حقيقته رحمه الله على البحر العاقل البالغ
لا يجوز بسبب السفه والدين والعنف وعندهما يجوز بعرف الفسق
وعند الشافعي رحمه الله بحر بالكل انتهى **قوله** بل يقتل بحر هو لا قال في
البدايع ليس المراد به حقيقة البحر وهو المعنى الشرعي الذي يمنع نفق ذات تصرف
الان في ان المعنى لو اتى بعد البحر واصاب في الفتوى جاز ولو اتى قبل
البحر واخطأ لم بحر وكذا الطبيب لو باع الادوية قبل البحر فقد بيعه قد علم على
انه ما اراد به الحقيقة وانما اراد به الحسي اي يمنع هو لا السلفه عن عملهم حسا
لان المنع عن ذلك من باب الامر بالمعروف والنهي عن المنكر كذا انقله الاستاذ
رحمه الله في **قوله** دفع الضرر عنهم عن الناس لان الماحن يفيد عليهم
والمتطلب ابدانهم والمناسل اموالهم لان المتقطع عن الرفقة في الموسم ضرر يخص
ولان دابته اذا ماتت في الطريق وليس له احري ولا يمكن على شرايها ولا على
استيجارها فيؤدي الى ثلاث اموالهم والماحن من المجنون وهو ان لا يبالي
بالناس ما صنع وما قيل له والمراد ههنا ما ذكره بقوله الذي يعلم الناس
الحيل اي الباطلة منها كما مر اذا المراد لتبين من زوجهما وارتداد الرجل بسقط
عنه الركوع ثم سلم كذا في التكايد **قوله** الى قوله فان اضم اي اضم وا
افترجهم منهم صلاحا في الدين وحفظا للاموال كذا فيهم من فقر القاضي والبيان
قوله وهو خمس وعشرون سنة لما روي عن عمر رضي الله عنه قال لعمري ليس
الرجل اذا بلغ حنسا وعشرين سنة **قوله** لم يكن منع المال عنه مفيدا لانه لو

هذا هو الوجه في قوله لا يبالي
بما صنع وما قيل له والمراد
ههنا ما ذكره بقوله الذي يعلم
الناس الحيل اي الباطلة منها
كما مر اذا المراد لتبين من
زوجهما وارتداد الرجل بسقط
عنه الركوع ثم سلم كذا في
التكايد

بعد

الانتفاع

بم

هذا هو الوجه في قوله لا يبالي
بما صنع وما قيل له والمراد
ههنا ما ذكره بقوله الذي يعلم
الناس الحيل اي الباطلة منها
كما مر اذا المراد لتبين من
زوجهما وارتداد الرجل بسقط
عنه الركوع ثم سلم كذا في
التكايد

بشانه

بلسانه ما منع من يد **قوله** يمنع الحبة لانها موقوفة على التسليم والقبض وهو
على اليد فاذا لم يكن في يد من يمتنع عن ذلك وان فعل لم يفد **قوله** عزرا في حقيقته
رحمه الله وقال لا يندفع اليه ماله ابد حتى يحس برشده ولا يجوز تصرفه
فيه لان علة المنع السفه فيمنع ما بقي العلة وصار كاصبي **قوله** ليس مال
اي حبسه ابد حتى جاء يبيع ماله بنفسه لا داو دينه **قوله** بالحصص اي عطي
القاضي كل واحد من عزمايه بقدر حصته **قوله** يبعها يعني عندهما **قوله**
ومعه عرض اي مناع لرجل بعينه اشترا منه ونفط معه صريح في ان وضع
المسيلة على ان المتاع باق في يده **قوله** اسوة وهي بضم الهاء وكسر الهاء
فيما اسبى به اي اقتدي به اي صار تابع هذا العرض مقتدي لغزمايه المديون
مساويا معهم من اراد التفصيل فينبظر في اول شرح المشار في شرح قوله
عليه الصلوة والسلام من ادرك ماله بعينه عند رجل فليس الانسان قد افسد
فهو احق به من غيره واستدل به الشافعي رحمه الله على من ذهب في هذه المسيلة
فصل بلوغ الغلام وفي اللغة الوصول وفي الاصطلاح انتهاء حد
الصغر احد سباب البحر وجب بيان انتهائه من منع هذا الفصل لبيان ذلك **قوله**
بالاحتمال العلم بالضم ما يراه النائم يقال حلم واحتمل **قوله** فان لم يوجد اي شيء من الاشياء
المذكورة **قوله** وبه يعني وهو رواية عن الاعظم ومذهب الشافعي رحمه الله
الله **قوله** ولما سبع عشر سنة قيل هذا اقل ما قيل فيه لان بعضهم قال اثنا
وعشرون سنة وبعضهم خمس وعشرون سنة وهو قول عمر رضي الله عنه
كذا في العناية **قوله** فان راعها اي الغلام والجارية يقال راعها اي قرب
منه وصبي راعها اي متقارب من البلوغ وقوله فقالا اي اذا اشكل امرها
في البلوغ ولم يعلم ذلك منهما فقالا بلغت اصدقا اي القبول قولهما قيل هذا اذا
بلغ الغلام اثني عشر سنة او اكثر ولا تقبل فيما دون ذلك لان الظن كذب
وقد اشار المص الى هذا المعنى بقوله وادني له اثنا عشر سنة لا تسع سنين

ولما كان الصغر

هذا هو الوجه في قوله لا يبالي
بما صنع وما قيل له والمراد
ههنا ما ذكره بقوله الذي يعلم
الناس الحيل اي الباطلة منها
كما مر اذا المراد لتبين من
زوجهما وارتداد الرجل بسقط
عنه الركوع ثم سلم كذا في
التكايد

مدته

قوله وما كان لبائع حكما لانه معني لا يعرف الامن جرمهم ما ظاهرا فاذا اخبر به ولم يكن هما الط قبل قولها فيه كالتقبل قول المرأة في البيع **كتاب الماذون**

قوله الاذن فكما الحجر هذا معناه الشرعي وما معناه اللغوي فهو الاذنا من قولهم اذنا بفتح الهمزة وضم الذاء وهو المانع وكان اطلاقا عن اي شيء كان وفي الشرع الاطلاق في حق التجارة باسقاط الحجر عند التبرع **قوله** صار مانعا اذ لانه بعد الرق ان بقي اهلا للتصرف بلسانه الناطق وعقله المميز لكن لما كانت تصرفه بوجوب تعلق الدين برقبته او كسبه وذلك حق المولي كحجر عنه فلا بد من اذنه لئلا يبطل حقه من غير رضاه فعوله واسقاط الحق كالتفسير لقوله فكما الحجر **قوله** فان الاسقاط لا يتوقف كالاطلاق والعناق وتاجيل الدين فاجيز المطالبة اذا الاسقاط يتلاني كذا في المعراجية **قوله** اذا اذن في نوع من التجارة كالنم مثلا يعم اذنه الخ واصباغة وغيرهما من انواع **قوله** بخلاف ما اذا اذن بشيء معين لا يقال هذا مخالف لقوله بعينه هذا اذا قيد فغدرنا يعم التجارات لان الاول صريح في ان التعيين لا يفيد الاذن والاشارة في انه يفيد لانا نقول المقيده قسرات قسم لا يجوز ان يكون اذنا وهو الامر بالتصرف الشخصي الامر ببيع عين شخصية من الاطعمة والاشربة والاثواب وغيرها هو الاستخدام لانه لو جعل ذلك اذنا لانسداد باب الاستخدام لاقتضائه الى ان من امره شراء بقل بغيره كان ما دون ما يصح اذنا به يكون تستغرق رقبته وبوجوبها في الحال فلا تقدم احد على استخدام عبده بها استدله اليه حاجته لان غالب استعمال العبد في شراء الاشياء الحفيرة وقسم في حجب ان يكون اذنا وهذا الامر بالتصرف النوعي كالامر ببيع نوع معين من انواع الآلات المذكورة وهذا الفرق الذي مداره النوعية والشخصية هو المقربوم من كلام صاحب الهداية صرح به الاكل **قوله** وسكت مادونا قال في الهداية في تفصيلها ولا فرق بين ان يكون عبدا مملوكا للمولي والاجنبي فان قيل هذا مخالف لما

هذا هو المقصود بالاشارة الى ان البيع لا ينافي مع الاستخدام في كل ما لا يقتضي تصرفا في عينه

في قوله

في فتاوي ذاهني خان رحمه الله حيث قال فاذا اراد المولي بيع عبده يبيع عينا من اعيان الملك فسكت لم يكن اذا حاجي اختيار بعض الافاضل مروايتة على ما في الهداية وادرجها في كتابه قلت الغل هذا من قبيل اشتباه احدي المسلمين فان ما نقله السائل ليس بسئلة الهداية بل هي التي اورد هاقاضي خان بعينه ما نقله منه حيث قال ولوراي في جانبته بيع متاعه فسكت حتى باع متاعا كثيرا من ذلك كان اذا ما ولا يفتد على المولي بيع العبد ذلك المتاع في نظر في هاتين المسئلتين يحرم بعدم المخالفة بين الكتابين **قوله** وانما يكون مادونا فعلا للغرور وهو من بيان الضرورة وقد عرف في الاصول **قوله** ومريحا اي ثبت صير كبا ان يقتضي اذنت لك في التجارة وهذا بالاجماع بخلاف الاذن ذلك فان فيه خلافا من المشايخ في رحمها الله **قوله** فلو اذن مطلقا بان قال اذنت لك في التجارة او في التجارة ولم يقتصر مشراشي بعينه او بنوع من انواع التجارة **قوله** ان دل على نفي الحكم يعني ان لم يحل تعليق المصحة كل تجارة من الماذون على الاذن المطلق بقوله فلو اذن مطلقا صح كل تجارة منه على نفي الصحة بالاذن المقيده فلا مخالفة بين هذا وبين قول السابق فلو اذن في نوع عم اذنته وان حمل عليه فالنفيق باعتبار انضمام قيد الاجماع في كلامه كاجعله الشئ **قوله** لانه تبرع لانه خلافا للمقصود اذ المقصود بالبيع الاسترباح دون الاتلاف فكان بمنزلة التبرع ولهذا اعتبر من المبيع من المثل وهو خلاف المقصود لاستظهار الاذن بالمقصود **قوله** من باب التجارة فكما يملكه العبد الماذون ان يستاجر الارض ويلتمس مساقا تراوي دفع الشجر الى من يصلحه بجزء من ثمره فيلنظر في كتاب المساقات **قوله** احترازا عن المفاوضة صار عنا لان فيها عنا تامين زيادة فصحت بقدر ما يملكه الماذون وهو الوكالة **قوله** وغيرهما كالحافون وغيره اقول المراد بهذا الغير غير الارض المستأجرة للماذون لدخولها في قوله وسقيل الارض كما صرح الشئ بقوله اي ياخذها **قوله** طعما

من ص

الاستحسان وهو ان لا ينافي مع الاستخدام في كل ما لا يقتضي تصرفا في عينه

لانه لا يقتضي تصرفا في عينه

يسير فيه اشارة الى انه لا يجوز هذه الا غير المأكولات اصلا والاهل البشير
تجارة فتي لان كان ماله راجع الى الصياغة اليسير وهي معتبره بمال تجارته متلا عشرة الاف درهم واتخذ
صياغة مقدار عشرة كان يسير وان كان مال تجارته عشرة مثلاً فاتخذ صياغة
بمقدار اتفق فذاك يكون كثيراً والمهديته بالما كوك كالصياغة والقياس ان لا يبيع
شي من ذلك لانه تبيع لكن تركناه في اليسير لا قدم من ضرورات التجارة استجلاً
لقلوب العاملين مع الماذون له من التجارة كذا في البيان **قوله** ويضيف من
يطعه اي من يعامله به كذا في التوفيق **قوله** قدر اعمداي مثل ما يحط من التجارة
لا يكون صغيراً قد يكون احداً المعيط ضرباً من الخط **قوله** ولا ترجع اي
لا يكره في تزوج الماذون المزوج من الماذون العام للتجارة بل يجب ان ياذن له
فصل اعل حدة ومما يجب تنبيه عليه انه لا يجوز للماذون ان يتخذ امة للخدمة
وان صرح المولى بتجوينه فصد اعل حدة حتى ان المولى لو سلم ليعاد دون اتمته
الملوكه ففان اعطيتكمها ووهبتكمها فتمتع بها تتمتع الرجال من النفاق فبها فوطيا
يكون من المحضات حراماً صرفاً ولا فرق بينها وبين الاجنبيات الا بسقوط احد ذنبه
للشبهة كذا في الحق والبيان وكذا في شحي حين استفتاء سلطان عصره
طالب تراها من هذه المسئلة وقد اسلفنا بعضاً من هذه المباحث في باب
تصرفات المكاتب فليظفر فيه **قوله** ولا يكاتب اي لا يجوز للماذون ان
يكاتب عبداً لان تصرفه لا بد ان يتضمن التجارة وهي مبادلة المال بالكتابة مبادلة
المال بغير الحج ولهذا يجوز له ان ياذن عبده كما صرح به الربيعي **قوله** ولا يفتق
اصلاً اي لا مال ولا غيره لان الثاني بصر محض ولا يملكه والاول تصرف يتو
الكتابة فمن لا يملك لادني فالاولي ان لا يملك الا اعل **قوله** يسير كغيره وليس
وحوها مما روي عنه صلى الله عليه وسلم حجة الوداع لا يخرج المرأة من بيت
زوجها فتبذل له صلى الله عليه وسلم والطعام بما روي الله قال صلى الله عليه وسلم
افضل مواككم فالمراد به المخرج كالحظنة وديقته واما غير ذلك ان تصدق

هذا هو الوجه في قوله لا يجوز له ان ياذن عبده كما صرح به الربيعي
لان تصرفه لا بد ان يتضمن التجارة وهي مبادلة المال بالكتابة
فان كان المولى يملك المولى لا بد ان يتضمن التجارة وهي مبادلة المال بالكتابة
فان كان المولى يملك المولى لا بد ان يتضمن التجارة وهي مبادلة المال بالكتابة

شيام

بدل من

به من غير استطاع الزوج وكذا الامه في بيت مولاهما نظم وتنصديق علي
العادة بدون الاذن صريحاً كذا في الدراية والتبيين **قوله** فان المرأة اهوان
كان مسوقاً لبيان مناسبة ذكرها ههنا كنهه في الحقيقة تحليل لقول المص
ولا باس اه **قوله** كبيع وشراء نظير قوله وبين وجب بالتجارة وقوله واجارة واستجار
نظير قوله او بما هو في معناه وصورة وجوب الدين بالبيع هو ان يبيع ويستق
البيع وهكذا الثمن في يده وصورة الدين بالاجارة ان يستعمل الاجرة ثم هكذا الشا
قيل تمام المدة فان المستاجر يرجع بما اعطاه فهذا دين لحقه بسبب الاجارة
وذكر الامانة بعد الوديعة لان الامانة اعم ههنا كذا في الدراية والكنية **قوله**
وكسبه اي يتعلق دين الماذون بكسبه وينقسم ايضا بين الغرماء بالخصص
وقد اكتفى عن ذكره بذكر تقسيم كسب العبد **قوله** لا بما اخذه سيده اشارة الى الفرق
بين الكسب الذي يبدل به اداء دين الماذون وهو الذي عبر عنه المص بقوله
وكسبه حصله وبين الكسب الذي لا يبرئ الى اداء دينه اصلاً وهو
الذي قبضه مولاه قيل لحق الدين به **قوله** والسيد اخذ غلة مثله الغلة
كل ما يحصل من الارض من وكراها او اجرة غلام ونحو ذلك ويعتاد له ان ياخذها
الضريبة التي من ماله في كل شهر بعد ما لزمه الديون كما كان ياخذها قبل ذلك
وما زاد على ذلك من المئاة كان للغرماء ولا ياخذ اكثر مما ياخذ قبل الديون والقياس
ان لا ياخذ اصلاً وان اخذ شيئاً لا يذبحه من كسبه وكسبه حق الغرماء لكنه
استحسن قيل بسلامة المعتبر به قبله للمولى لان في اخذ المولى منفعة للغرماء
بانقايه على لاذن بسبب ما يصل اليه من الغلة فلو لم يكن من ذلك تجر عليه فلا يحصل
الكسب واما الزيادة على ذلك فلا ياخذها لعدم الضرر حيث لا يعود ذلك من باب
تحصيل الغلة فان اخذها ردها على الغرماء لتقدم حقهم فيها كذا في الغاية **قوله** فانه
يصح اه اي يستوي بمعنى انه لو اذن المولى لعبده الا بقر في التجارة وعلم به العبد كان
ماؤنا فاولا ان لا ينفذ بقاء ولانه اسهل من الابتداء **قوله** اما اذ نه جواب عن قوله

هذا هو الوجه في قوله لا يجوز له ان ياذن عبده كما صرح به الربيعي
لان تصرفه لا بد ان يتضمن التجارة وهي مبادلة المال بالكتابة
فان كان المولى يملك المولى لا بد ان يتضمن التجارة وهي مبادلة المال بالكتابة
فان كان المولى يملك المولى لا بد ان يتضمن التجارة وهي مبادلة المال بالكتابة

بدل من

لما في الكتاب المذكور
الناقص اذا رده مع
الناقص اذا رده مع

Handwritten text in Devanagari script, likely a signature or date, located in the lower right quadrant of the page.

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

والبيع

[illegible]

وانما قد يفعل لانه اذا اهدمت بعد ما غصها وسكن فيها لا يسكنها وعمله بل بافد
 ما وسيد فلا ضمان عليه عند الاعظم رحمه الله **قوله** او تخافة وهي بالنون والحاء
 المهملة الفراءل ومنه تخيف **قوله** او اطلق ونقدها وحاصل المسئلة على اربعة اوجه
 الاول ان يشتر اليها ونقد منها ان يجب فيه التصديق في شيء من هذه الثلاثة لان
 كلام من الاشارة والتعد لا يفيد التعيين مالم يتا كما حدها بضم الهمزة فيمكن
 البحث في الاول فقط كما لا يخفى **قوله** والبناء على ساجدة ليس اقوال وجود التعيين
 لاح عن نوع حفاء فلو قال في تقرير اصل المسئلة لو تغيرت المسئلة العين المقصود
 بفعل الغاصب حتى زال اسمها واعظم منافعتها او احتلقت بمالك الغاصب بحيث يمنع
 امتيازها او يمكن محو مال ملك الغاصب منه كما فعله الزبلي كانت الامثلة
 كلها واضحة **قوله** وفوت بعض العين يعني من حيث الظوال والغالب اذا كان الثوب
 اذا قطع بفوت شيء من اجزائه وبفوت بعض العين **قوله** وبقي بضم الباء وقوله
 وفي يسيراه معناه لا يفوت فيه شيء من العين والمنفعة وانما يدخل فيها نقصان
 من حيث المساليه بسبب فوت الجوة قبل الاشارة الى الفاحش والثاني الى
 اليسير هو الصحيح وانما منع المسئلة في الثوب اشارة الى ان الحكم عام في الذي
 ليس كالمسح وغيره وفيما لم يلبس ككراس هذا زبد ما في العناية **قوله** بالقطع والرد اي
 بقطع البناء والشجر ودر الارض فارغمه الى مالهما **قوله** امر بقلعه جملة وقفت
 صفة فعل واحد من البناء والشجر على سبيل البدل **قوله** بقطع الضيق ما يمكن ان يتم
 القصار **قوله** لان النقص يكون له وهو الكسر المنقوص من معنى ان الحاصل
 من البناء المنقوص كالخشب والاجر للغاصب اما الصبي فيلحق ولم يحصل
 للغاصب منه شيء فلم يبق من الغاصب بقطع صفة كمالا يفي بحقه بالكلية **قوله** والمسبق
 مثلي هذا شروع في بيان وجه التخصيص السمن بالقيمة والسوقي بالمثل كما لا
 يخفى **فصل** ولو غيب يعني من غيب عنها فاعملها غايبا فالملك بالخيار ان
 شاء انتظر اليان يوجد وان شاعها فاعملها **قوله** لا يكون سببا لذلك لانه عداوة محفنة

بالوجه الثاني ان يشتر
 اليها ونقد منها
 الثالث ان يشتر
 عندها ونقد منها
 الرابع ان يطلق
 ونقد منها ولا يجب
 التصديق

منافعه هو

انما قد يفعل لانه اذا اهدمت بعد ما غصها وسكن فيها لا يسكنها وعمله بل بافد ما وسيد فلا ضمان عليه عند الاعظم رحمه الله او تخافة وهي بالنون والحاء المهملة الفراءل ومنه تخيف او اطلق ونقدها وحاصل المسئلة على اربعة اوجه الاول ان يشتر اليها ونقد منها ان يجب فيه التصديق في شيء من هذه الثلاثة لان كلام من الاشارة والتعد لا يفيد التعيين مالم يتا كما حدها بضم الهمزة فيمكن البحث في الاول فقط كما لا يخفى قوله والبناء على ساجدة ليس اقوال وجود التعيين لاح عن نوع حفاء فلو قال في تقرير اصل المسئلة لو تغيرت المسئلة العين المقصود بفعل الغاصب حتى زال اسمها واعظم منافعتها او احتلقت بمالك الغاصب بحيث يمنع امتيازها او يمكن محو مال ملك الغاصب منه كما فعله الزبلي كانت الامثلة كلها واضحة قوله وفوت بعض العين يعني من حيث الظوال والغالب اذا كان الثوب اذا قطع بفوت شيء من اجزائه وبفوت بعض العين قوله وبقي بضم الباء وقوله وفي يسيراه معناه لا يفوت فيه شيء من العين والمنفعة وانما يدخل فيها نقصان من حيث المساليه بسبب فوت الجوة قبل الاشارة الى الفاحش والثاني الى اليسير هو الصحيح وانما منع المسئلة في الثوب اشارة الى ان الحكم عام في الذي ليس كالمسح وغيره وفيما لم يلبس ككراس هذا زبد ما في العناية قوله بالقطع والرد اي بقطع البناء والشجر ودر الارض فارغمه الى مالهما قوله امر بقلعه جملة وقفت صفة فعل واحد من البناء والشجر على سبيل البدل قوله بقطع الضيق ما يمكن ان يتم القصار قوله لان النقص يكون له وهو الكسر المنقوص من معنى ان الحاصل من البناء المنقوص كالخشب والاجر للغاصب اما الصبي فيلحق ولم يحصل للغاصب منه شيء فلم يبق من الغاصب بقطع صفة كمالا يفي بحقه بالكلية قوله والمسبق مثلي هذا شروع في بيان وجه التخصيص السمن بالقيمة والسوقي بالمثل كما لا يخفى فصل ولو غيب يعني من غيب عنها فاعملها غايبا فالملك بالخيار ان شاء انتظر اليان يوجد وان شاعها فاعملها قوله لا يكون سببا لذلك لانه عداوة محفنة

وما هو

بما لا يخفى من ان الغاصب لا يكون سببا في انقضاء ملك المالك الذي هو امر شرعي ونفع محض كالو غصب

مدبر **قوله** بقوله اي بقول الغاصب مع يمينه فله الخيار لانه لم يتم صفا وهذا
 المفاد حيث يدعي الزيادة **قوله** لان الملك المستند كاف لا يعني ان الغاصب لا يملك
 لا يملك المصوب بالملك الحقيقي الثابت من كل وجه مالم يضمن فيكون ملكه
 قبل الضمان ملكا ثابتا من وجه دون وجه لانه ثابت بطريق الاستناد وهو لا
 يكون الا ناقصا غير حقيقي وايضا هو ثابت لدفع ضرورة اجتماع البدلين في
 ملك واحد وما هو كذلك لا يكون الا ناقصا والملك الناقص كفي لصحة البيع لا الاعا
 لانه لا ينعقد الا في الملك الحقيقي الثابت من كل وجه بالنقص وهو قوله صلى الله عليه
 وسلم لا عتق فيما لا يملكه من ادم والبيع ينفذ في الحقيقي المذكور والحكي الثابت من
 وجه جميعا بالنقص ايضا كملك المكاتب والمأذون فانه ملك ناقص مع ان لكل واحد
 منهما ان يبيع عبده وليس له ان يعتقه وبالحمله ان هائل دليل كل من الضمان
 في البيع وعدمه في الاعناق النص كما نص عليه في العناية **قوله** سببها اي سبب
 النقصان والولد **قوله** لا يعد نقصا وذلك لان السبب الواحد لما اثر في الزيادة
 والنقصان كانت الزيادة خلعا عن النقصان كالباع لما ازال المبيع عن ملك الباع
 ادخل الثمن في ملكه فكان الثمن خلعا عن مالبة المبيع لا تخا والسبب حتى ان
 الشاهدين اذا شهدا على رجل ببيع شيء بمثل قيمته ففرض القاضي به ثم رجعا لم يضمن
 شيئا وهذا لان القوات التي خلفت كلا قوات وصار كما ان غصب جارية سبيته
 فمن لنت ثم سمحت او سقطت لم يثبت كذا في الاكلية **قوله** لان سبب التلذ يعني العلق
 حصل في يد الغاصب فكان له لم يرد لها فملكه عنده كالو جنت عند الغاصب ثم ردها
 ثم تملك تلك الجارية عند المالك فانه يرجع على الغاصب بقيمة ما كان له لم يرد لها اصلا
 فكذا هذا كذا في الهداية **قوله** فانت اي في نفاسها **قوله** يبقى الصمان اي ضمان الغصب
 وقوله بعد فساد الرد اي يكونا حيا **قوله** فانما غير مضمون عندنا الا ان يكون
 وفقا او مال يمين فان منافعها ضمن كما في الفصولين لست ماري ان عمر وعليه رضي

بما لا يخفى من ان الغاصب لا يكون سببا في انقضاء ملك المالك الذي هو امر شرعي ونفع محض كالو غصب
 مدبر قوله اي بقول الغاصب مع يمينه فله الخيار لانه لم يتم صفا وهذا المفاد حيث يدعي الزيادة قوله لان الملك المستند كاف لا يعني ان الغاصب لا يملك لا يملك المصوب بالملك الحقيقي الثابت من كل وجه مالم يضمن فيكون ملكه قبل الضمان ملكا ثابتا من وجه دون وجه لانه ثابت بطريق الاستناد وهو لا يكون الا ناقصا غير حقيقي وايضا هو ثابت لدفع ضرورة اجتماع البدلين في ملك واحد وما هو كذلك لا يكون الا ناقصا والملك الناقص كفي لصحة البيع لا الاعا لانه لا ينعقد الا في الملك الحقيقي الثابت من كل وجه بالنقص وهو قوله صلى الله عليه وسلم لا عتق فيما لا يملكه من ادم والبيع ينفذ في الحقيقي المذكور والحكي الثابت من وجه جميعا بالنقص ايضا كملك المكاتب والمأذون فانه ملك ناقص مع ان لكل واحد منهما ان يبيع عبده وليس له ان يعتقه وبالحمله ان هائل دليل كل من الضمان في البيع وعدمه في الاعناق النص كما نص عليه في العناية قوله سببها اي سبب النقصان والولد قوله لا يعد نقصا وذلك لان السبب الواحد لما اثر في الزيادة والنقصان كانت الزيادة خلعا عن النقصان كالباع لما ازال المبيع عن ملك الباع ادخل الثمن في ملكه فكان الثمن خلعا عن مالبة المبيع لا تخا والسبب حتى ان الشاهدين اذا شهدا على رجل ببيع شيء بمثل قيمته ففرض القاضي به ثم رجعا لم يضمن شيئا وهذا لان القوات التي خلفت كلا قوات وصار كما ان غصب جارية سبيته فمن لنت ثم سمحت او سقطت لم يثبت كذا في الاكلية قوله لان سبب التلذ يعني العلق حصل في يد الغاصب فكان له لم يرد لها فملكه عنده كالو جنت عند الغاصب ثم ردها ثم تملك تلك الجارية عند المالك فانه يرجع على الغاصب بقيمة ما كان له لم يرد لها اصلا فكذا هذا كذا في الهداية قوله فانت اي في نفاسها قوله يبقى الصمان اي ضمان الغصب وقوله بعد فساد الرد اي يكونا حيا قوله فانما غير مضمون عندنا الا ان يكون وفقا او مال يمين فان منافعها ضمن كما في الفصولين لست ماري ان عمر وعليه رضي

بما لا يخفى من ان الغاصب لا يكون سببا في انقضاء ملك المالك الذي هو امر شرعي ونفع محض كالو غصب
 مدبر قوله اي بقول الغاصب مع يمينه فله الخيار لانه لم يتم صفا وهذا المفاد حيث يدعي الزيادة قوله لان الملك المستند كاف لا يعني ان الغاصب لا يملك لا يملك المصوب بالملك الحقيقي الثابت من كل وجه مالم يضمن فيكون ملكه قبل الضمان ملكا ثابتا من وجه دون وجه لانه ثابت بطريق الاستناد وهو لا يكون الا ناقصا غير حقيقي وايضا هو ثابت لدفع ضرورة اجتماع البدلين في ملك واحد وما هو كذلك لا يكون الا ناقصا والملك الناقص كفي لصحة البيع لا الاعا لانه لا ينعقد الا في الملك الحقيقي الثابت من كل وجه بالنقص وهو قوله صلى الله عليه وسلم لا عتق فيما لا يملكه من ادم والبيع ينفذ في الحقيقي المذكور والحكي الثابت من وجه جميعا بالنقص ايضا كملك المكاتب والمأذون فانه ملك ناقص مع ان لكل واحد منهما ان يبيع عبده وليس له ان يعتقه وبالحمله ان هائل دليل كل من الضمان في البيع وعدمه في الاعناق النص كما نص عليه في العناية قوله سببها اي سبب النقصان والولد قوله لا يعد نقصا وذلك لان السبب الواحد لما اثر في الزيادة والنقصان كانت الزيادة خلعا عن النقصان كالباع لما ازال المبيع عن ملك الباع ادخل الثمن في ملكه فكان الثمن خلعا عن مالبة المبيع لا تخا والسبب حتى ان الشاهدين اذا شهدا على رجل ببيع شيء بمثل قيمته ففرض القاضي به ثم رجعا لم يضمن شيئا وهذا لان القوات التي خلفت كلا قوات وصار كما ان غصب جارية سبيته فمن لنت ثم سمحت او سقطت لم يثبت كذا في الاكلية قوله لان سبب التلذ يعني العلق حصل في يد الغاصب فكان له لم يرد لها فملكه عنده كالو جنت عند الغاصب ثم ردها ثم تملك تلك الجارية عند المالك فانه يرجع على الغاصب بقيمة ما كان له لم يرد لها اصلا فكذا هذا كذا في الهداية قوله فانت اي في نفاسها قوله يبقى الصمان اي ضمان الغصب وقوله بعد فساد الرد اي يكونا حيا قوله فانما غير مضمون عندنا الا ان يكون وفقا او مال يمين فان منافعها ضمن كما في الفصولين لست ماري ان عمر وعليه رضي

بما لا يخفى من ان الغاصب لا يكون سببا في انقضاء ملك المالك الذي هو امر شرعي ونفع محض كالو غصب

بحسب

الله عنهما حكما آتية ولذا المعروف وحريته في الجارية بعقرها على المالك
ولم يحكم بوجودها جرحا فمما مع علمها ان المستحق يطلب جميع حقه وان المعروف
كان يستحق منها مع اولادها ولو كان ذلك واجبا لما سكتا عن بيان ذلك بوجوبه
عليهما كذا في التبيين **قوله** وعند مالك مضمون انه اي بجراح المثل بناء على ان
النافع يضمن بالانكشاف والسكنى اطلاقا والتعطيل غيب كذا في التحقيق **قوله**
وانكشاف جزاء ويجوز انكشاف جزاء **قوله** فخلها اي جعلها خلا **قوله** الى المستحق
وبالعكس صرح به في الهداية **قوله** اخذها المالك بلائحي لا يلزم للغاصب ان يدفع شيئا
لان التحليل يظهر للحرف فلا يضاف اليه المالك والتقوم والديانة اطلاقا للمالك والتقوم
فصار كفضل الثوب النجس فكما ان غسل الثوب الغصب المثل الذي صرح من الخسر
المالك فكذا هذا **قوله** ولما ذكرنا اي لو اختلف الغاصب المثل الذي صرح من الخسر
الغصب والجلب المدبوع الذي دفعه بعد غصبه من مثل المثل لانه لا امتنع ما
خالصا للمالك شيئا وقيمة الجلب طاهر غير مدبوع في رواية لانه المحصل لو صحت
الديانة فلا يلزم عليه ضمان اثره واكثر الفقهاء على انه يضمن قيمته مدبوعا لان
صفة الديانة تابعة للمدبوع فاذا كان الاصل مضمونا بالادب وان يستتبع
وصفه **قوله** وعندهما اخذها المالك واعطى ما زاد الملح قال صاحب الهداية ومعناه
هو ان يعطى مثل وزن الملح من الخلل **قوله** ودر ما زاد المدبوع وبما انه ان ينظر
الى قيمته ذكيا غير مدبوع والى قيمته مدبوعا فيضمن فضل ما بينهما **قوله** لانه
غصبه تفصيل دليله اني مالكة ومقومه حصل بفعل الغاصب وفعله مستقيم
لا استعماله لا امتنع ما فيه ولهذا كان له ان يجبره حتى يستوفي ما زاد الدباغ
فيه فكان حقه له والجلب تبع للصحة الغاصب في حق التقوم ثم الاصل وهو
الصنعة لا يجب عليه ضمانه بالانكشاف فكذلك التبع فصار كما اذا هلك من غير صنعه
قوله لكن العين اذا كان اه افول اشارة الى ما مر عليه على قوله والضمان يتبع التقوم
وهو انه لا تقوم للجلب عند عدم هلاكه ايضا مع انه يجب ردح فالحجاب ان وجوب

انكشاف

قوله اخذها المالك واعطى ما زاد الملح قال صاحب الهداية ومعناه هو ان يعطى مثل وزن الملح من الخلل قوله ودر ما زاد المدبوع وبما انه ان ينظر الى قيمته ذكيا غير مدبوع والى قيمته مدبوعا فيضمن فضل ما بينهما قوله لانه غصبه تفصيل دليله اني مالكة ومقومه حصل بفعل الغاصب وفعله مستقيم لا استعماله لا امتنع ما فيه ولهذا كان له ان يجبره حتى يستوفي ما زاد الدباغ فيه فكان حقه له والجلب تبع للصحة الغاصب في حق التقوم ثم الاصل وهو الصنعة لا يجب عليه ضمانه بالانكشاف فكذلك التبع فصار كما اذا هلك من غير صنعه قوله لكن العين اذا كان اه افول اشارة الى ما مر عليه على قوله والضمان يتبع التقوم وهو انه لا تقوم للجلب عند عدم هلاكه ايضا مع انه يجب ردح فالحجاب ان وجوب

قوله ودر ما زاد المدبوع وبما انه ان ينظر الى قيمته ذكيا غير مدبوع والى قيمته مدبوعا فيضمن فضل ما بينهما قوله لانه غصبه تفصيل دليله اني مالكة ومقومه حصل بفعل الغاصب وفعله مستقيم لا استعماله لا امتنع ما فيه ولهذا كان له ان يجبره حتى يستوفي ما زاد الدباغ فيه فكان حقه له والجلب تبع للصحة الغاصب في حق التقوم ثم الاصل وهو الصنعة لا يجب عليه ضمانه بالانكشاف فكذلك التبع فصار كما اذا هلك من غير صنعه قوله لكن العين اذا كان اه افول اشارة الى ما مر عليه على قوله والضمان يتبع التقوم وهو انه لا تقوم للجلب عند عدم هلاكه ايضا مع انه يجب ردح فالحجاب ان وجوب

قوله ودر ما زاد المدبوع وبما انه ان ينظر الى قيمته ذكيا غير مدبوع والى قيمته مدبوعا فيضمن فضل ما بينهما قوله لانه غصبه تفصيل دليله اني مالكة ومقومه حصل بفعل الغاصب وفعله مستقيم لا استعماله لا امتنع ما فيه ولهذا كان له ان يجبره حتى يستوفي ما زاد الدباغ فيه فكان حقه له والجلب تبع للصحة الغاصب في حق التقوم ثم الاصل وهو الصنعة لا يجب عليه ضمانه بالانكشاف فكذلك التبع فصار كما اذا هلك من غير صنعه قوله لكن العين اذا كان اه افول اشارة الى ما مر عليه على قوله والضمان يتبع التقوم وهو انه لا تقوم للجلب عند عدم هلاكه ايضا مع انه يجب ردح فالحجاب ان وجوب

الرد حال قيامه بناء على ان الرد يبيع الملك والجلب غير تابع للصنعة في حق الملك
لشؤنه قبلها وان كان غير متقوم وهو ما نفقض ذكرنا اجوبته في الهداية
والتيبين فيلنظر في الحاشية **قوله** المعروف بكسر الميم وسكون العين المهملة والراء
المجربة ما ذكره الشارح الارقاة والانسالة والسكر بفتح السين المهملة والكان
المخففة والراء المهملة في ما الربط اذا اشتد والتضع بفتح الصاد المهملة المسددة
ما نصب تصفه بالبطخ كذا في الهداية والصحيح والتميم بكسر الميم وسكون الزا
المجربة لا يطرح يقال له بالفارسية ناي بضم الدال المهملة والفتح لغة فيه كذا
في الصحاح وعندي جيفته رحمه الله تعالى بضم الهاء شريح في بيان كيفية الضمان
عند الاعظم رحمه الله يعني ليس معنى قوله بالضمان انه يضمن قيمته صالحة
للهو بالغة ما بلغت حتى قال ابو الليث رحمه الله لو ان انسانا اراد ان يشتري الربط
ليجعله وعاء للحم او تصفة يجعل فيها الشربة او الدف ليضع القل فيه بكم يسري
فيضمن قيمته بذلك المقدار كما في الجارية المغنبة الى اخر ما ذكر في الهداية كذا
في غاية التبيين **قوله** اما طبل العزاة اه افول هذا صرح في ان الخلاف المذكور اولا
بينه وبين صاحبه فيما عدا هذه المشرقات المذكورة فقط وليس كذلك بل المتبادر
من عبارة الهداية اولا ان يكون الضمان واجبا في جميع افراد آلات الطرب بعمومه
غير صالح للهو عنده وليس بواجب عندنا في جميعها سواء كان للعرض والعرض او غير
ذلك من الامور الشرعية فضلا عن غيرها فاما الاتفاق المذكور في رواية اخري كما
يذكر عليه في صاحب الهداية بعد ذكر اختلاف المطلق بين الغزيين وقيل الاختلاف
في الدف والطبل الذي لا يضمنهما التقوم هما ولكن لا يملك المدبر باداء الضمان لانه
لا يقبل النقل من ملك الى ملك صرح به في الكافي ودليل الغزيين المذكور في اخر
باب معتق البعض من الهداية حيث قال التقوم ينتهي على الاحرار **قوله** اور سباط
وهو بكسر الراء المهملة ما تشد به الدابة والفرية وغيرها كذا في الصحاح **قوله** ودر
اي المذكور من العبد والدابة والطاير **قوله** ان سعي الى سلطان اي وشي به شايخ

طبل

قوله ودر ما زاد المدبوع وبما انه ان ينظر الى قيمته ذكيا غير مدبوع والى قيمته مدبوعا فيضمن فضل ما بينهما قوله لانه غصبه تفصيل دليله اني مالكة ومقومه حصل بفعل الغاصب وفعله مستقيم لا استعماله لا امتنع ما فيه ولهذا كان له ان يجبره حتى يستوفي ما زاد الدباغ فيه فكان حقه له والجلب تبع للصحة الغاصب في حق التقوم ثم الاصل وهو الصنعة لا يجب عليه ضمانه بالانكشاف فكذلك التبع فصار كما اذا هلك من غير صنعه قوله لكن العين اذا كان اه افول اشارة الى ما مر عليه على قوله والضمان يتبع التقوم وهو انه لا تقوم للجلب عند عدم هلاكه ايضا مع انه يجب ردح فالحجاب ان وجوب

تعدنا التوفيق **قوله** بطلت شفعتها وقدر عي ابن ابي مالك عن ابي يوسف رحمهما
 الله انه كان يقول اولئك قلوبها وتمام ذكر في الكتاب ثم رجع قال له ان ياخذها
 عند حلول الاجل وان يطلب في الحال انما هو للاخذ وهو في الحال لا يمكن منه على
 الوجه الذي يطلبه لانه انما يريد الاخذ بعد حلول الاجل او بين موجله في الحال
 ولا يمكن من ذلك فلا فائدة في طلبه في ذلك فلو سكوته لعدم الفائدة في الطلب لا
 الاعراض عن الاخذ **قوله** والشفيع ذمي وندى يعني ناية هذا احتراز عما اذا كان
 من تافاته لا شفعة له سواء قتل على رذيلة من رذائله ولحق بدار الحرب والاورثته
 لانها لا تورث **قوله** وقيمة الخبز براعة من عليه بان قيمته لما حكم على الخبز به وهذا
 اجيب بان مراعاة حق الشفيع واجيب بقدر الامكان ومن ضرورة ذلك
 يدفع قيمة الخبز بخلاف ما اذا سأل على العاشر وطريق معرفة قيمة الخبز من الرجوع
 الى من اسلم من اهل الذمة او من تاب من فسخة المسلمين فان وقع الاختلاف
 في ذلك فالقول فيه قول المشتري مثل ما اذا اختلف الشفيع والمشتري في
 مقدار الثمن **قوله** من غير تسليط اي من جهة من له الحق وهو الشفيع ههنا
 احتراز عن الموهوب للمشتري بالشراء الفاسد فان ما حصل تسليط
 الواهب والمبايع **قوله** على احد اي لا يرجع بما نقص بالفتح على البايع ان اخذها
 منه **قوله** بخلاف المشتري اه اشار به الى الجواب عن فتوي ابي يوسف رحمه
 الله برجوع القيمة فيه ما بناء على ان الشفيع مع من اخذ منه صلاكم للمشتري الفوق
 من جهة البايع **قوله** ياخذ بجميع الثمن بخلاف ما اذا عرفت بعض الارض حيث ياخذ
 البايع بحصته لان البناء والاوصاف لا يباين بها سبقي من الثمن اذا فات من
 غير صنع احد وما بعض الارض فليس يوصف لبعض اخر فلا بد من اسقاط حصته ما
 عرفت من الثمن **قوله** ياخذ لخصه الارض قبل معرفة طريق الخصه ان تقوم الارض
 والتخل وحدها ويقوم الثمن وحده ثم يقسم الثمن عليهما فما اصاب الثمن سقط من
 الشفيع وما اصاب الارض والتخل اخذ به الشفيع **قوله** وانما قالون

لان الطلب

ولا على المشتري
 ان اخذ ما منه
 ص

وصفه

لم يقسم قال في الكفاية في تفسيره بالانقسام اي لو قسمه خمسة خمسة لا يتفرع بها
قوله كرجي يعني بيت الرجي مع الرجي **قوله** لدفع مائة الفسمة قبل هي الضرورة
 التي يلحق الشريك باجرة الفسامة **قوله** لا يرضى وهو على مدر الفسامة المتاع وكل
 شي الا الدراهم والدينار فانها عين فالك ابو عبيدة العرو من الامتعة التي
 لا يدخلها كيل ولا وزن ولا يكون حيويا ولا غفارا كذا في الصحاح **قوله** الا
 بعوض اي بشرط عوض مقبوض بلا شيوع في الموهوب وعوضه لا فاهية
 وان لم يكن عوض مشروطا فلا شفعة فيها **قوله** بعضها اي بعض الدار **قوله** في
 جميع الدار اي في شي من اجزاء الدار ولا تقسم بشرط النكاح ولو كان البيع
 اصلا يفسد كما لو قال بعت منك هذه الدار على ان تزوجني نفسك **قوله** اي
 بقيت الشفعة اه اي يثبت للمشتري مطلقا وللوكيل المشرء الشفعة في مشراه
 ولما ورد عليه انه ما فائدة اخذ الشفعة في ملك نفسه اجاب عنه بقوله
 وفائدة اه صورة المسئلة التي تظهر فيها الفائدة دارين ثلاثة ولها
 جوار ملاصق فاذا بيع الدار واشتراه احد الشركاء ثبتت الشفعة للمشتري سواء
 اشترى اصاله او وكاله كذا ثبتت للوكيل اذا اشتراه الوكيل لاجله ويثبت
 ايضا للشريك الاخر للملاصق **قوله** ولا يكون للبايع شفعة اي مطلقا لان
 اخذ الشفعة لكل واحد منهم سمي في نقض ما تم من جهته وهو من ود **قوله**
 ولا يكره اسقاط الشفعة اعلم ان الخلاف فيما اذا لم يكن ثابتا بعد اسقاط الشفعة
 فكروه اتفاقا وهي ان يقول المشتري للشفيع بعد اخذ الشفعة انا ابيعها
 منك بما اخذت فلا فائدة في الاخذ فالشفعة فاعتبر الشفيع بكلامه المخلو فسلم
 الشفعة فيسقط صبي الدار في يد المشتري سلمه كذا في البرازية والكا في
كتاب القسمة سب في القسمة من الجنايات ما يثبت في البيع وليس لهم
 الرجوع اذا قسم القاضي او باييه كذا فيهم من المختار واختيار **قوله** وغلبتها
 الاقارب في المشي يعني ان معنى الاقارب الذي هو عبارة عن قبص عين الحق في الكلا

٢٠٢

والعدد يات
المتقارب

والموزونات لا لعدم التفاوت فكان ما اخذ من احدهما من نصيبه مثل ما ترك
عليه يتقين واخذ المتالي كذلك بمنزلة اخذ العبد **قوله** كافي قصدا الذين يعني ان
المديون يجبر على الدين والديون تقضي بامثالها فصار ما يؤدى به لا عما في ذمته
وهذا جري في المبادله ففسد او قهر جاز فلان يجوز بلا قصد اليه اولى لان
القصد الاصيلي ههنا انتفاع احدهم بنصيبه على الخلو من دون الاخبار على
غيره **قوله** احب لانه ارفع بالناس حيث لم يصرف الى القسام مال المقتسمين وبعد
من التهمة لانه متى يصل اليه اجر عمله على الدوام لا يميل الى البعض طمعا للرشوة
قوله مع لان الاجرة على المقتسمين والنفع ايضا لهم على الخصوص وليست بقضاء
حقيقة حتى يجب نفسها او اجرتا على القاصي حتى يجوز للقاضي ان ياخذ الاجرة
على القسمة وان لم يحز له اخذها على القضاء **قوله** ويجب كونه عدلا عالما بها ولقد احسن
المصنف ما اخذ الامانة مع العدالة كصاحب الهداية وهي مستلزمة لها فطعا
واعتدرا احبا به والكناية بان ذكر الامانة بعد العدالة وان كانت من لوازمها
لجواز ان يكون غير ظاهر الامانة لعل معناه ان ذكر الشيء في محل واحد
مرة تبعا ومرة احزي اصاله يجوز ان يكون للدلالة على ظهوره في ذلك المحل
فيرد عليه ان الشرط المعتبر في القسام ان كان هو نفس العدالة بلا اعتبار ظهورها
فلتكن الامانة كذلك وان اعتبر ظهورها فيلزم ظهور الامانة قطعا لان استمرار
ظهور الملزوم ظهور اللازم مما لا يشتهر على احد **قوله** اي ان قسم بيان المعنى
اشتراك القسامين **قوله** والعنفار معها القول بتغيير صيغة معهما الى معهما
اشعار قسده بعدم ارضاء لفظ المصنف وانه ينقل عبارة الهداية والتخطئة بها
لورود ما اوردها على الهداية عليه **قوله** لا يقسم اي وان اقاموا البينة على الشراء
والفرق بين الشراء والارث المذكور في الهداية تفصيلا **قوله** الا برضاهم متعلق بحج
ما تقدمه من قوله لا للبيان **قوله** وقال لا يقسم الرفيق وجهه قوله ان الرفيق
متحد جنسا للاتحاد الاسم **قوله** وفي الجواهر لما ذكر المصنف شيئين بقوله لا يقسم الرفيق

والجواهر وقد شرح الاول بقوله وله ان التفاوت اه فشرح في شرح الثاني بقوله
وفي الجواهر يعني ان الجواب فيه على التفصيل في قول بعضهم ان كانت اجناسا
كاللثالي واليوافيت لم يقسم بعضها في بعض فان انفرد جنس منها امكن التقبيل
فيه فجازت قسمة وقيل في الجواب على تفصيل اخر ان كانت اللثالي واليوافيت
كبائر لا تقسم بخس التفاوت وان كانت صغارا تقسم لقلة التفاوت وقيل
جواب المفرد وري على الاطلاق فلا يقسم الجواهر لان جهاتها الخس من جهة الة
الرفيق وهو لا يقسم عند الاعظم رحمه الله والجواهر اولى بالي العناية هذا صحيح
عندي اقول هذا القيد الاخير المطلق هو المراد بقول المصنف والجواهر عطف على
المتقيان قبله **قوله** ويقوم البناء لحاجته اليه بالاجرا ذال البناء يقسم على حصة
وزماني في نصيب احدهم شيء منه فيكون عالما بقسمتها كذا في الاكلية **قوله** ويكتب
اسماء اصحاب السهام اي يكتب اسمي الشركة على رفاع فيطوي كل ورقة منها
ليجعلها شبه البندقة ويدخلها في طين ثم يحز جهات حتى اذا نشفت وهي مثل
البندقة يجعلها في وعاء ثم يخرج واحد بعد واحد **قوله** فان وقع مسيل اذ صورته
دارين رجلين فيها صفة وبيت كان بابه ومسيل ماء البيت على ظهور الصفة
فاقتبها فاصاب الصفة مع قطعه من الساحة احدها ولم يضر طي القسمة
ان يترك الطريق والمسيل على ما كان قبل وصاحب البيت بقدر ان يفتح
بابه فيما اصابه من الساحة ويسيل ماؤه في ذلك فاما ان يسيل في
الصفة ويسيل ماؤه في ذلك فليس له ذلك فصرف باب البيت ومسيل الماء
الى ما اصابه من الساحة تحقيقا لمعنى القسمة وهو قطع الشركة وان لم يغير
فثبت القسمة لاختلافها ببقاء الاختلاط من وجه كذا في النهاية والتوفيق
قوله سفلى وعلو صورة المسئلة ان يكون علوا مشتركا بين رجلين وسفلى
لاخر وسفلى مشترك او علو لاخر وبيت كامل مشترك بينهما والكل في دار
واحدة او دارين لكن تراصيا على القسمة وطلبها من القاضي القسمة وانما قيدنا

بينهما

بدلك لئلا يقال تقسيم العلوق مع السفلى فسمه واحدة اذا كانت البيوت متفرقة
لا يصح عند الاعظم رحمه الله كذا في العناية **قوله** وشهادة القاسمين حجة فيها
يعني ان اختلفوا فانكر بعضهم استيفاء نصيبه فشهد القاسمان عليه بعمل
سواء نصيبهما الفاضلي او صاحب السهام بالرضي عندهما وقال محمد رحمه لا وهو
قولنا في معنى رحمه الله ولا وقولنا السابق رحمه الله وقيل اذا قسم بالادب
انقبل اتفاقا **قوله** على فعل غيرهما وهو الاستيفاء لان فعل القاسمين الاقرار
والتميز وهو مستغن عن الشهادة لكونه محققا بخلاف الاستيفاء فانه فعل
صاحب الحصة وهو غاية الظهور **كتاب المزارعة** **قوله** نهى عن المخاربة
وهي المزارعة ومنها استحق الخبير للاكامل الحجة الخبر وهو الارض المروعة **قوله**
المزارعة وان كان في معنى فقيرا لظان وهو ان يستاجر ثوبا ليطحن له برا بقر
من دقيقه وهذا اصل كبير يعرف به فساد كثير من الاجازات سيما في ديارنا
كامر في باب الاجارة العاسرة **قوله** بشرط صلاحية الارض الى قوله فيبطل
شروع لتعداد الشرط الثمانية المشهورة لها **قوله** وذكر المدة لانها عقد على
منافع الارض والعامل وهي لا تعرف الا بالمدة وعند محمد ابن سلمة رحمه الله
لا بشرط بيان المدة ويقع على سنة واحدة **قوله** ورب البذر لان العتق عليه
منفعة الارض فان كان من قبل الارض فالعقد عليه منفعة العامل فلا
بد من بيان العتق عليه اذ الجهالة تؤدي الى النزاع بينهما **قوله** وجنسه اي
ذكر جنس البذر **قوله** وتنط الا حراي نصيب من لا يزرعه لانها جرة عمله
او ارضه فلا بد ان يكون معلوما **قوله** والشركة في الخارج اي عند حصوله لانه
هو المقصود بها فينقذ اجارة في الاستدويم شركة في الانتهاء فاني قطع هذه
الشركة كان مقصدا للعقد ويؤيده فقرع قوله فيبطل ان شرط لاحدهما فقيران
سمائة اه عليه **قوله** اذ لا مناسبة بين الارض والعمل وقانون الغرضاء في
معرفة النجاس والتناسب ان ما صدر فعله عن القوي الحيوانية فحق

سنة واحدة
بشرط بيان المدة
ويقع على سنة واحدة
قوله ورب البذر لان العتق عليه

من رتبة زيادة تفصيل في كل
في كل باب

واحد كالعائل والثقة وما صدر من غيرها فهو جنس اخر كالهدن والارض
قوله ويجز من اي اذ شرع لبيان عقد المزارعة بكونه لازما او غيره وهو
لازم في حال دون حال ما بعد القاء البذر في الارض فانه لازم من الجانبين
ليس لاحدهما فصحته الا بعدد واما قبله فلازم من جهة من ليس البذر منه وغير
لازم من جهة من هو منه فلو امتنع صاحب البذر لم يجز عليه لانه لا يمكنه المضي
على العقد الا بضر يلزمه وهو استهلاك البذر في الحال ولم يدر ان خارج ام لا
فصار كمن استاجر رجلا لخدمه دار فقدم قبله فله ان يرضي به لانه امتناع عن
انلاف ملكه وان امتنع غيره لغيره الحاكم على العمل فيه لا يلحقه بالوفاء بالعقد ضرر
سوي ما التزمه العقد وهو اقامة العمل وهو قاصر عليها كما التزمه شأن قيل
ليس الحال في جانب صاحب البذر كذلك قلنا نعم لان في الزام توجب العقد اياه
ضرر فيما لم يتناوله العقد لان البذر ليس يعقود على خلاف العمل هذا بركة ما في
العناية والكناية **قوله** وتذكر ب اي والحالات العامل قلب الارض للزرع كما نفهم
من الصحاح **قوله** يكون عليهما بعدد الحصة اي بقدر حلكما بعد انقضاء مدة
المزارعة لانه عمل مشترك حيث انتهى العقد بانهما اتمتا واستحقاق العمل
على العامل انما كان في المدة في العتق ولم يقع بخلاف ما اذا مات رب الارض
والزرع بفعل حيث يكون العمل فيه على العامل لان العمل ثم ياتي في مدينه وهذا
يعني قول صاحب المداينة لان هناك يتنا العمل في مدينه والعقد يستحق العمل
على العامل وبهذا يكشف قول صدر الشريعة بعبء الما حصل ان كل عمل قبل
الادراك فهو على العامل فهو محمول على ما اذا كان قبل معنى مرق المزارعة ليستصو
بناء العقد واستحقاق العمل اذ لو مضت فلا عقد ولا استحقاق فلما سافاه بين
قوله يكون عليهما ما بين قوله جعل مدة المدة فهو على العامل فليتا مل **قوله**
كاجر الحصاد اه الحصاد قطع الزرع بعد ادراكها والرفع بيع المراه المصلحة وكما ان
يحمل الزرع الى البيدر والدوس وطى الزرع لاخراج الحبوب من غلاتها والتدبيره

كأنه ص

كذا هو

العقد هو

على العامل هو

بشرط بيان المدة
ويقع على سنة واحدة
قوله ورب البذر لان العتق عليه

تميز

العدم

في طلب حوائج

طلب في طلب الزرع

يخرج الحب من الثمن بالبرج كذا في معتبرات كتب اللغة **قوله** فان شرط اي العمل الذي يكون بعد انهاء الزرع كالحصاد واخواته عليه فسدت المزارعة لانه شرط لا يقتضيه العقد وفيه منفعة لاحدهما فيفسد الحمل كشرط الحمل او الطحن على العامل **قوله** فالحاصل ان كل عمل اه يعنى ان الاعمال الثلاثة الاول ما كان قبل الادراك كالحفظ والسقي وكري الارهاق فهو عمل العامل الثاني ما كان بعد الادراك قبل القسمة كالحصاد ونحوه فهو عملهما على الاشتراك الثالث ما كان بعد القسمة كالحمل الى البيت والطحن فهو على كل واحد منهما في نصيبه خاصة الاول معدود من اعمال المزارعة لا الآخران قال الزاهد رحمه الله معنى الطيب في قوله تعالى كلوا مما في الارض خلا لاطيبا ان من زرع الارض يحفظها على الصلوات في مواقيتها بجاعة تكفه اخر صلوة عن وقتها بالزراعة لا يكون زرع طيبا وكذا لو زرع احد عشر من غير طهارة او منع الاجر من الاجرة واحدة بعد ما جنت عرفته وكذا اذا جرت بين بعد حلول الاجل او اذاه متفرقا بدون رضى البائع ويستحب ان يلقى البذر على الطهارة ثم يصلي ركعتين ثم يقول اللهم انا عبد ضعيف سئلتك هذا فسلمه لي وبارك لي فيه ثم يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم فانه تعالى هذا الزرع عن اقاته وبيار كشيء **كتاب المساقاة** هي مفاعلة من السقي **قوله** هي دفع الشجرة ولو ظم البرغية بغيره عليه لكان الماعن ايتام التخصيص المتخالف لما سيجي من قوله ويصح في الكرم الى قوله والخل **قوله** فان لا ذراك الثمر وقتا معلوما بخلاف المزارع فان من الناس من يزرع في الحريف ومنهم من يزرع في البرج في الصيف واذا كان ابتداء العمل هما يتقدم ويتأخر كان الانتهاء كذلك وكانت المدة مجعولة فلا يجوز كذا في الجبلانية قال ابن بطيحي في المزارعة في جميع ما ذكرنا الا في اربعة اشياء احدها اذا امتنع احدهما بحجة عليه لانه لا ضرر عليه في المصني بخلاف المزارعة حيث لم يجبر صاحب البذر اذا امتنع الثاني اذا انقضت المدة يترك بلا اجر ويجعل بلا اجر وفي المزارعة ما جرح على ما بيننا والثالث ان استحق التحليل يرجع العامل لاجر

شك

مثله والمزارعة بعمدة الزرع والرابع المدة وهي مذكورة في هذا الكتاب ايضا **قوله** ويقع على اول ثمر يخرج اي في اول السنة لان لا ذراك الثمر وقتا معلوما بعادة والبثا عادة كالثابت شرطاً فصارت المدة معلومة وان تقدم او تأخر فذلك سبيل لا يقع بسببه مزارعة عادة وقد يتقربان العقد تناول اول ثمره يخرج وفيما وراء ذلك شك فلا يثبت الا المتيقن حتى قلوا ان المساقاة تفسدان لم يخرج الثمر في هذه السنة لعدم تناول العقد غير هذه السنة فكانها نصا على ذلك **قوله** لا يخرج الثمر فيهما كما اذا كان العقد بينهما على ان يفرس شجر الا يخرج ثماني مقدار هذه المدة كالكرم في سنة واحدة مثلاً **قوله** والا اي وان لم يخرج بالفعل بل تأخر جز وجد الحق فلو قل اجر مثله لفساد العقد لانه يثبت الخطأ في المدة المساقاة بخلاف ما اذا لم يخرج اصلاً لانه لما حدث من الافة لا يثبت ان الثمار لا يخرج في المدة المذكورة فلم يثبت الفساد في العقد صحيحاً وموجباً الشركة في الخارج ولا خارج فلم يكن لواحد منهما على صاحبه شيء كذا في الكفاي **قوله** ليحل الي ذراك الثمر فيه تكلف لان هذه العبارة تشعر بان الاجرة تأخرت في مقابلة العمل الملاحق الي نفع الثمر وليس كذلك لانه لما تبين فساد العقد بعدم الخروج لزوم اجر العمل السابق ليحصل الانقطاع بينهما بالكلية ويمكن ان يقال ان معنى قوله ليحل ليدوم عمله ومعنى قوله الي ادراك الثمر الى خروجه لانه ما لم يخرج لم يستحق الاجر اصلاً بل على جوان ان لا يخرج ابد الافة معاً فليتا مل **قوله** والرباط يعني بقوله كالكرات والاسفاناج وغيرهما وهو مشهور **قوله** والتمر في وهو بكر النون وتثديداً لما لا يبلغ الي كاله من كل شيء كالتم الغير المطبوخ مثلاً والمراد هو الثمر الذي لا يستوي ولا يدرك الي كاله الممكن له كالسرا الخضر **قوله** يقوم العامل كما كان وتوالم الم العامل ان ياخذ حصته نيا تخير ورثة الاخر بين ان يقتسم الخارج على الشرط وان يعطوه قيمة نصيبه منه وان يبقوا عليه حتى يبلغ فيرجعوا بذلك في حصته العامل منه ولو ما تاجعوا كان الخيار الي ورثة العامل كما بينا فان اقبل كان لورثة رب العمل الارض خياراً ثلاث على ما وصفنا وانما لم نعرض

المراد من قوله في المدة المذكورة في هذا الكتاب اي في المدة المذكورة في هذا الكتاب اي في المدة المذكورة في هذا الكتاب

المراد من قوله في المدة المذكورة في هذا الكتاب اي في المدة المذكورة في هذا الكتاب اي في المدة المذكورة في هذا الكتاب

هذا هو صاحب الهداية
في معرفة الحقائق
التي هي في ملك الله تعالى
والتي هي في ملك الخلق

لشرح قوله او مضت لان حكم مضي للذات والشرع في حكم مضي لها من حيث احدهما سواء هذا
نزهة ما في الهداية والعتابة **قوله** على سعة وهو يقتضي السنين والاعين المهيملتين وبالفاء
عن النجيب وعلى يخلق على نفس الغرض الذي يعمل منه الثقل والمروخ والمراد ههنا المعنى
الثاني **قوله** دفع فضاء بفتح الفاء اي ارض يديها خالية عن الاشجار وغيرها **قوله**
فهما هو حاصل وهو الارض **قوله** والغرس لرب الارض وهو يفتح الغرس لرب الارض
المهمل للغرس وقد جافيه الكسر ومنه قولهم ياخذ غرسه كذا في **قوله** لانه غرسه براءه
اه ولا تدور الغرس لاتصالها بالارض فانه لو قطع الغرس وسلم باله لم يكن تسليم الشجر
بل يكون تسليم القطعة خشية ولم يكن مشروطا بل المشروط تسليم الشجر بقوله على ان
يكون الارض والشجر من ربح الارض والغرس ضعيف وفي تساوي قاصحان رجل
دفع ارضا الى رجل مدة معلومة على ان يعرض المدفع فيها اغراسا على ان ما يحصل من
الاغراس والثمار يكون بينهما اجازة فليفتق بينهما وبين قول المدفع وقطع فضاء
كتاب الذبايح جمع ذبيحة وهو اسم لما ذبح كالذبح بالكسر واسم الذبح بالفتح وهو
بانه اتلاف احيوان بارهاق وروحه في الحال لا تنفخ بالحمة بعد ذلك **قوله** كالشرية
من تزدى في البشير والسقط منها او من جيل فماتت النطفة هي التي ضربت بالقرن
فماتت منه **قوله** ونحوها كالمنخقة والموقدة وفي اكل السبع **قوله** ثم فسر التكية
وهو بالذال المعجمة اسم للذبح الخا من هو سالم بذكر فيه غير الله وانما سمى الذبح بها
ولانها في اللغة اما بمعنى احدى والسرعة بيتا فلان ذكي اذا كان سريع الفهم بحدة
خاطره ومسك ذكي اذا كان ينفذ غايه واما معنى الطهارة قال صلى الله عليه
وسلم دبلع الاديم ذكوتك ويجوز اطلاقها على الذبح بكلا المعنيين لما فيه من سرعة
الموت وطهارة الذبوح عن الدم المسفوح الذي هو نجس كذا في المعراجية والمخرج من المصد
وهو بوزن المذهب موضع القلادة منه **قوله** والودجان الودج والوداج عرق
في العنق وهاو دجان اي عرقان تحرك فيهما الدم كذا في الصحاح **قوله** وهو هو
من الكاتب او غيره كان الولى لشارة الى كاتب غير صاحب الهداية والثاني اليه كما مر

هذا هو صاحب الهداية
في معرفة الحقائق
التي هي في ملك الله تعالى
والتي هي في ملك الخلق

اليه

قوله

بمذا

هذا هو صاحب الهداية
في معرفة الحقائق
التي هي في ملك الله تعالى
والتي هي في ملك الخلق

بمذا صاحب الهداية حيث قال دفع في بعض النسخ بالعكس وليس بحيد **قوله** فلم يخرق فوق
العقدة وهي الموضع المرتفع في اعلا العنق وانما لم يخرق لانه لم يوجد فيه قطع الخلقوم
والمرى **قوله** وكل ما افرى الاوداج يقال مري الشيء بالفاء والراء المهمل قطع لافساده
يقال افرى الذب بطن الساقة قال الحكائي افرى لاديه قطعه على جهة الافساد ونراه
قطعه على جهة الاصلاح كذا في المعراجية اي حل الذبح ايضا بكل ما قطع العروق
واخرج ما فيها من الدم لان المراد من الاوداج هنا كل الاربعه تغليا وانهر يعني
اسال من نهر الماء يجري في الارض **قوله** والمروء اقول قد صححها بعض تراجم الوثائق
بكسر الميم ولم تجده في المعتمدين من اللغات وقد اورد هاهنا صاحب المستور في الميم الفتحة
قوله الذي يجده ميسر يعني كان الذبح بهما قايما ميسر عندنا كذلك الذبح بهما
منزوعين ميسر عند السافني **قوله** فانهما من ثدي الحبشة المذابي بضم الميم وفتح
الذال المهمل جمع مذبذبة وهي سكين عظيم يعني ان الحبشة يعلون باسنانهم واطرافهم
ما يفعل غيرهم بسكين عظيم **قوله** ونذب احدا شفرته الاحدا جعل الشيء سريع القطع
والشفرة بفتح الشين العجم وسكون الفاء والراء المهمل سكين عظيم وفي المعراجية
السكين العريضة التي استعمالها القصاب والمراد ههنا المعنى الاخير **قوله** قبل الاضحا
وهو وضع جنب الغنم بالارض **قوله** وكرد بوزن استدله عليه صاحب الهداية بما روي
انه صلى الله عليه وسلم راي رجلا اصبح يشاء وهو يجده شفرته فقال صلى الله عليه وسلم
لقد اردت ان تبيتها موتات هلا قبل ان تضج بها قيل عليه هذا مما يستقيم اذا
كان المذبح من ذوي العقل يعتدل ان التحديد لا يجد والامر بخلاقه اجيب بان
هذا السؤال الذي ورد على حديث زبدة الكوفي مع كونه من ادب لا يتوجه
اصلا لان الوهم كاف في ادراك الخوف والام والعقل انما يحتاج اليه في ادراك
الكليات وما نحن فيه ليس منها **قوله** وذبحها من قفاها وضمها وضم رجلاها
راجعة الى الذبيحة المذكورة في اول الباب والخلع الكراهية في الذبح من القفا تختص
بما اذا بقيت حية حتى تقطع العروق وان ماتت قبل قطع العروق لاني كل لوجود

هذا هو صاحب الهداية
في معرفة الحقائق
التي هي في ملك الله تعالى
والتي هي في ملك الخلق

حدوتها هو

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

الموت بل اذ كن كذا في شرح المجمع **قوله** حتى يبلغ الخنازير النون والكس والضم
لغة فيه فسر صاحب الهداية بانه عرق ابيض في عظم الرقبة ونسبه صاحب
الهداية الى السهم وقال هو خيط ابيض في جوف عظم الرقبة يستد الى الصلب
ورد بان الحيوان مركب من عظم واعصاب وعروق وهي مزارق واوتار وماس
ثم يثبي سمي بالخيط اصلا ثم ذكر في الهداية الاصل الجامع في افادة معنى الكراهية
وهو ان كل ما فيه زيادة الم لا يحتاج اليه في الذكوى مكرهه **قوله** قبل ان يترد بهن
الراد من باب حسن من البرودة فيفسر بالسكون تفسر باللام كما لا يخفى **قوله** او
او اقلعت هو ما لا يحتسب والاش الذي لا يساكن له والوشن عابدا للضم والمجوس
عابدا النار **قوله** وتارك تسمية عدا اي لا يحل ذبحه لان النهي المطلق في قوله
تعالى ولا تأكلوا مما يقتضي التحريم والمسلم والكفاي سواء **قوله** وايضا اذا لم يوجد اه
فان قيل ما الفرق بين حاصل قوتي وبين قوله وايضا قلنا الاول احتجاج حمله
بناء على عدم عدة من المحرمات **قوله** ناز لا قبل ولا تأكل اه فيه مناقشة وهي ان
ظاهر هذا الكلام مخالف للحديث الذي نقله الزمخشري والبيضاوي في تفسيرهما
في احسن سورة الانعام حيث قال لعز رسول الله صلى الله عليه وسلم لم تزل على سورة العنقا
جملة واحدة احدث لان من ولها جملة ينافي ظاهر كون نزول احدها قبل الاخر
الاخرى فليتأمل **قوله** وعند مالك رحمه الله لا يحل في النسيان ايضا هذا نصه
مخالفا لما ذكره البيضاوي والنعوي رحمه الله في تفسير قوله تعالى ولا تأكلوا
مما لم يذكر اسم الله عليه الا به حيث يحل مترك التسمية ناسيا عند مالك رحمه الله ان
كان موافقا للجمع والعين والحداد ويمكن التوفيق بين هذه المخرجات بجمله على
اختلاف الروايات من مالك رحمه الله **قوله** ان يذكر مع اسم الله تعالى غيره وهو على
ثلاثة اوجه الاول مكره والثاني حرام والثالث لا بأس به اسنا الى الاول
بقوله وصلا لا عطا اه والى الثاني بقوله وحرم الذبيحة ان عطف اه والى الثالث
بقوله فان فصل سورة ومعني اه **قوله** اللهم تقبل من فلان قال الربيعي رحمه الله او

قوله ناز لا قبل ولا تأكل اه فيه مناقشة وهي ان ظاهر هذا الكلام مخالف للحديث الذي نقله الزمخشري والبيضاوي في تفسيرهما في احسن سورة الانعام حيث قال لعز رسول الله صلى الله عليه وسلم لم تزل على سورة العنقا جملة واحدة احدث لان من ولها جملة ينافي ظاهر كون نزول احدها قبل الاخرى فليتأمل قوله وعند مالك رحمه الله لا يحل في النسيان ايضا هذا نصه مخالفا لما ذكره البيضاوي والنعوي رحمه الله في تفسير قوله تعالى ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه الا به حيث يحل مترك التسمية ناسيا عند مالك رحمه الله ان كان موافقا للجمع والعين والحداد ويمكن التوفيق بين هذه المخرجات بجمله على اختلاف الروايات من مالك رحمه الله ان يذكر مع اسم الله تعالى غيره وهو على ثلاثة اوجه الاول مكره والثاني حرام والثالث لا بأس به اسنا الى الاول بقوله وصلا لا عطا اه والى الثاني بقوله وحرم الذبيحة ان عطف اه والى الثالث بقوله فان فصل سورة ومعني اه قوله اللهم تقبل من فلان قال الربيعي رحمه الله او

او يقول بسم الله محمد رسول الله بالرفع فيكسر ولا يحرم الذبيحة وان قال بالخفض
لا يحل وقال بعضهم هذا اذا كان يعرف الحيوان والواجب ان لا يعتبر الاعراب
وجه الكراهة وجود الوصل سورة والقران طاهرا ووجه الحل فقد ان معني
الشركة **قوله** يجب نحر الابل قطع العروق مما على العنق تحت الكليتين وجه
الاستحباب ان في الكل موافقة السنة واجتماع العروق في الابل في اسفل العنق
عند الصدر وفيه ما في الذبح وجه الكراهة في الكل مخالفة السنة وهي لمعني في
غيره ولا يمنع الجوارن والحل **قوله** صبرا استأشراي صار انسابا بعد ما كان وحشيا
موتهم فوحش انهم يحتسب النون والعين المهملة واحدا لانعام وهي الما للراعية
واكثر استعمالها في الابل ومحيي فوحش اي صار وحشيا كما كان انسابا **قوله** ولا
احشاش هي صغار دواب الارض واحدة حشرة كذا في البيان **قوله** والحيل
اي ولا يحل الخيل والمفهوم من الجمع احرمة ومن الهداية كراهة تحريم قتل في الفرق
بين الحرم والمكره التحريم ان فاعل الاول معاقب في العفني دون الثاني وقيل الصحيح
انه كراهة تنزيه كذا في الشرح **قوله** واجريت والمار ما هي بالجر عطف على سمك فيكونان
مستثنيين من محرمات الحيوان الماري فان قيل لم حض هذين النوعين بالحكم
بالحل ولا مع انه سبحانه على انواع السمك به وهما في عان منه كما سبصر اشرار
ولولم يذكرهما ولا لدخلا في الحكم الا في قطعنا فائدة اشرارهما بالذكر قلنا كانها
تبادر الى الذم على ما ذكر في المغرب عن البراء بن ربيعة رحمه الله من ان جميع السمك حلال غير
الجريرت والمار ما هي **قوله** ينتهي الانتها ببالفارسية غارت كذا في وهو شرب
الى السباع والمخلب جنكالي يدي وغيره والاختطاف يودن وهو يشرب الى الطيور
والمراد من الساب ما هو سلاح يخرج البعير وان كان له ناب والحامه وان
كان لها مخلب والوش في الحرمه الا بذا وهو قد يكون بالناب وقد يكون بالمخلب
والجثث وهو قد يكون خلقه كافي احشاش وقد يكون بعارض كالبقرة التي
تاكل الخجاسات لقوله تعالى يحرم عليهم الخبائث والخبيث ما يستحب الطمع التسليم

الانعام

بشقتي

مكره

قوله ناز لا قبل ولا تأكل اه فيه مناقشة وهي ان ظاهر هذا الكلام مخالف للحديث الذي نقله الزمخشري والبيضاوي في تفسيرهما في احسن سورة الانعام حيث قال لعز رسول الله صلى الله عليه وسلم لم تزل على سورة العنقا جملة واحدة احدث لان من ولها جملة ينافي ظاهر كون نزول احدها قبل الاخرى فليتأمل قوله وعند مالك رحمه الله لا يحل في النسيان ايضا هذا نصه مخالفا لما ذكره البيضاوي والنعوي رحمه الله في تفسير قوله تعالى ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه الا به حيث يحل مترك التسمية ناسيا عند مالك رحمه الله ان كان موافقا للجمع والعين والحداد ويمكن التوفيق بين هذه المخرجات بجمله على اختلاف الروايات من مالك رحمه الله ان يذكر مع اسم الله تعالى غيره وهو على ثلاثة اوجه الاول مكره والثاني حرام والثالث لا بأس به اسنا الى الاول بقوله وصلا لا عطا اه والى الثاني بقوله وحرم الذبيحة ان عطف اه والى الثالث بقوله فان فصل سورة ومعني اه قوله اللهم تقبل من فلان قال الربيعي رحمه الله او

قوله وفي الضبع بفتح الصاد المعجمة وضم الباء الموحدة **قوله** الا يقع بالباء الموحدة والقاف واعلم ان الغراب اربعة انواع نوع ياكل الحبوب فتطيق له غراب الزرع كما سياتي فهو حلال اتفاقا لا ينسب من سباع الطير ولا ياكل الجيف ونوع ياكل الجيف فحسب فهو حرام اتفاقا ونوع معدود من سباع الطير فهو حرام اتفاقا ايضا ونوع يجمع بين الحب والجيفة وهو حلال عند الاطهر رحمهم الله وهو العقق الذي يقال له بالفارسية عكه لانه كالذي جاج وع عن اثنائي رحمه الله انه يكره لانه غالب اكله الجيف والآن اوضح كذا في التنبيه ونسبه نوع مخالفة للعناينة حتى ان طغي ميتا حرم وقد بشرط ان يكون بطنه من فوق حتى لو كان ظهره من فوق اكل لانه ليس يطاف كذا في التمهيد **قوله** نوع من السمك يقال بالفارسية ماسي كوك **قوله** في الزب يقال له بالفارسية سيرة خر كوش **كتاب الاضحية** وهي في اللغة اسم ما يذبح في يوم الاضحية واصلاها الضحى بغير على وزن افعلولة اجتمعت الواو والياء سبقت احدهما بالساكن فكتب الواو واو اذ غمت الياء في الياء وكسرت الحاء لثبات الياء وجمع على اصناف حتى تشددت الياء وفي الشرح نوع حيوان مخصوص ببنية القرية في وقت مخصوص **قوله** هي شاة من فرد الشاة افضل من سبع البقرة اذا استويا في القيمة واللحم وان كان سبع البقرة اكثر قيمة كان افضل والكتبت افضل من النجعة وان كانت النجعة اكثر قيمة او لحما فهي افضل الاثني من المعز افضل من النيس اذا استويا في القيمة والابل والبقر افضل من الذكور استنوت في القيمة كذا في مينة المفتي **قوله** لا احد السبع بفتح السين اقل من السبع بضمها لا يجوز عن احادي عن الكل **قوله** لا يجزئ فاذ لم يجز عن احد لم يجز عن الكل كما اذا مات وترك امرأة وابنا وقوم فضحا بها يوم العيد لم يجز لان نصيب المرأة اقل من السبع ولم يجز ضميرها ولا نصيب الابن ايضا وفي شرح العدة في بحور الناقة والهبع عن عشرة ومن القياس لفضلها عن البقرة لكانت ركناه لظاهر النصوص **قوله** ولا يجب الاضحية عليه الفطر والمعتبر في غي الفطر والاضحية مركب العقدة ما زاد على نسخة من رواية

قوله في الضبع بفتح الصاد المعجمة وضم الباء الموحدة والقاف واعلم ان الغراب اربعة انواع نوع ياكل الحبوب فتطيق له غراب الزرع كما سياتي فهو حلال اتفاقا لا ينسب من سباع الطير ولا ياكل الجيف ونوع ياكل الجيف فحسب فهو حرام اتفاقا ونوع معدود من سباع الطير فهو حرام اتفاقا ايضا ونوع يجمع بين الحب والجيفة وهو حلال عند الاطهر رحمهم الله وهو العقق الذي يقال له بالفارسية عكه لانه كالذي جاج وع عن اثنائي رحمه الله انه يكره لانه غالب اكله الجيف والآن اوضح كذا في التنبيه ونسبه نوع مخالفة للعناينة حتى ان طغي ميتا حرم وقد بشرط ان يكون بطنه من فوق حتى لو كان ظهره من فوق اكل لانه ليس يطاف كذا في التمهيد

قوله

قوله في الزب يقال له بالفارسية سيرة خر كوش

الاثنى من

قوله لا يجزئ فاذ لم يجز عن احد لم يجز عن الكل كما اذا مات وترك امرأة وابنا وقوم فضحا بها يوم العيد لم يجز لان نصيب المرأة اقل من السبع ولم يجز ضميرها ولا نصيب الابن ايضا وفي شرح العدة في بحور الناقة والهبع عن عشرة ومن القياس لفضلها عن البقرة لكانت ركناه لظاهر النصوص

واحدة ومن التفاسير والاحاديث ما زاد على الاثنى ومن المصاحف لم يحسن القراءة ما زاد على الواحد وقيل كل ذلك معتبر وكتب الطب والادب كل ما اعتبر في المعنى فيعلق بهذا احكام وجوب صدقة الفطر والاضحية وحرمة وضع الزكوة فيه وجوب نفقة الاقارب من اراد زيادة تفصيل فيلنظر في باب اول باب الفطر والاضحية من فتاوي فاضل **قوله** وعند الشافعي رحمه الله هي سنة مؤكدة وهو احد قوليه وفي قوله الاخر نطق وروى ابن زياد عن ابي حنيفة رحمه الله وابن ستم عن محمد رحمه الله انها فرضية **قوله** قلنا سبب الفطرة ما من حق من ماله من اذ احتل مؤنته وقام بكتايبه كذا في الصالح وقوله ويلى عليه من الولاية وهما موجودان في الصغير كذا في الهداية بخلاف الاضحية فانها عبادة وقربة والاصل فيها ان لا يجب على الغير بسبب الغير ولهذا لا يجب عن عبده وان كان يجب عنه صدقة الفطر **قوله** وانما يجوز ان يُبذل ذلك وانما يجوز التصديق به لان الواجب عليه هو الاراقة وقد تم فيكون التصديق نية عام من مال الصبي ولا يملك احد واخره قبيل غروب اليوم الثالث وقيل هي جائزة الى المحرم ولو صلى الامام ثم تبين انه صلى بغير طهارة يعاد الصلوة دون الاضحية ولو وقعت في البيلة فتد ولم يرق فيها وان لم يصلي بهم العيد فتصلى بعد طلوع الفجر قبل صلوة العيد اجزا تم ولو شهد واعند الامام اقيم عيدا فصلي ثم انكشف انه يوم عن فدا اجزا تم الصلوة والتضحية كذا ذكره الديلمي **قوله** تصديق الناذر بان يكون في ملكه شاة فيقول الله على ان اضحى بهذه الشاة سواء كان ذلك الموجب فترا او غنيا ولو تذر ان يصحى ولم يسم شيئا يقع على الشاة ولا ياكل الشاة ولو اكل فعليه قيمتها لان سببها التصديق وليس للتصدق ان ياكل من صدقته ولو اكل فعليه قيمة ما اكل **قوله** بحاجة متعلق بتصدق اى تصديق بالشاة حية **قوله** في اجزاء الى قواد من الثلاثة اشارة الى بيان الانواع التي لا يجوز الاضحية الا بها وتصح بسببها الذي لا يجزئ فيها لونه **قوله** لها سنة اسمها اي في مذهبي الفقهاء

النصاب

قوله هو

قوله لا يجزئ فاذ لم يجز عن احد لم يجز عن الكل كما اذا مات وترك امرأة وابنا وقوم فضحا بها يوم العيد لم يجز لان نصيب المرأة اقل من السبع ولم يجز ضميرها ولا نصيب الابن ايضا وفي شرح العدة في بحور الناقة والهبع عن عشرة ومن القياس لفضلها عن البقرة لكانت ركناه لظاهر النصوص

ما يكون تركه اولى من الفعل ففهم المنع عنه الفعل حرام وبذلك مكره
 كراهة التنزيه ان كان الى الفعل اقرب بمعنى انه لا يعاقب فاعله ولكن يثاب تركه
 او في ثواب وكراهة التحريم ان كان الى الحرام اقرب بمعنى ان فاعله يستحق محذره
 دون العقوبة دون التحريم كحرمان الشفاعة **قوله** واما المكروه كراهة تنزيه
 قال بعض الفضلاء في الفصل بين التحريم والتنزيه ان الكراهة المذكورة في
 كتاب الصلوة وما يتعلق بها تنزيهية وما ذكر في كتاب الصيد والحظر والاباحه
 تحريمية **قوله** في الحل اقرب واما عند محمد رحمه الله فهو ما كان تركه والامع عدم المنع
 عن الفعل ويقابله المندوب **قوله** اما بين الاثان وهي الاثني من احكام الاحكامية **قوله**
 محل به الندوي لا باس الاشتغال بالندوي اذا اعتقد ان الشافي هو الله تعالى
 لا الدواوي في جميع الفتاوي اذا وقع الوفاء في امر من وكان لودخل وابتلي به وقع
 تحريمه انه ابتلي بدخوله وخرج فجا وقع عنده انه نجح بحبه فلا بد من خلوه
 يخرج صيانة لا اعتقاده فاما اذا كان يعلم ان كل شيء بقدر الله تعالى وانك لا تفت
 الا ما كتب فلا باس بان يدخل ويخرج انتهى كلامه **قوله** لا يبيح حراما للضرورة
 قتل جوارح الندوي بالمحرم كالحكم والبول اذا اخبر طبيب مسلم ان فيه سقاولم
 يجد غير ما يقوم مقامه واحتمة ترتفع بالضرورة فلم يكن مستذرا وبابا للحرام فلم يتأول
 حديث النهي ويحتمل انه قال في ذلك ما عرفه رواد غير المحرم **قوله** والادهان
 قيل صورة الادهان المحرم هو ان ياخذ الانية المحرمة ويصب الدهن مستظلا
 على الراس بالذات اما اذا دخل بده فيها واخذ الدهن ثم صب منها عليه فانه
 لا يكره قال صاحب النهاية كذا ذكره صاحب الخير في الجامع الصغير فاري انه
 مخالف لما ذكر في المحلة فان الحل لا يد ان ينفصل عنها حين الاكتمال ومع ذلك
 فقد ذكر في المحرمات **قوله** قال صلى الله عليه وسلم انما يجزى جرح المحرم بانك تكون
 وترخي عن فعل الا وقله ناهيهم بالرفع وعلى الثاني بالنصب واختار في المغرب
 النصب فقال هكذا يحفظ من الثقات بالنصب ومعناه ما تردد هاتين جرح الفعل

محال

وكان لا يرفع
 الطعام او
 وضعا او
 الكد فانه
 محل لا ينفصل
 عن انية الفضة
 كذا في جامع
 الزهري من

اذا ارد

اذا ارد صوته في حجبته **قوله** كذا ذكر ابي فيل هذا بقوله شررت اللحم في
 القبول لان المعاملة كثيرة بين اجناس الناس فلو شرط شرط راين لادى الى الحرج
 فقبل مطلقا فاعل الحرج فاذكر بعض شرح الوفاية من ذكية بدل ذكر ثم فسر
 بقوله يعني اذا اجزان اللحم بدوي حرجه شراره فصعب بعد المقام **قوله** دعي
 الى ولية وهي طعام العرس **قوله** لعبا او غنا اللعب اللغو والغنا بكسر الغين المحمودة
 والمداسماع وهو بالنار سري سرور **قوله** بالمحرم يكون يعني ان الاستلاء لا يكون الا بالشر
 يشهادة تقديم الظرف **قوله** لكي هم بعده اي بعث **قوله** فان تعدوا كل واحد هذا
 اذا كان المغني في ذلك المنزل لا في البيت الذي فيه المائدة اما اذا كان عليها
 لا ينبغي ان يقع وان لم يكن مقتدي كذا في الهداية **قوله** فلا يترك سب بدعة
 قيل عليه انه في سب السنة على الفرض وهو غير مستقيم فانه لا يلزم من تحمل
 المحذور لاقامة الغرض تحمله لاقامة السنة واجيب بانها سنة في قوة الواجب
 لورود الوعيد على تاركها قال صلى الله عليه وسلم لم يجب الدعوة فقد عصي
 ابا القاسم وجوز ان يقال رجة التشبيه اقتران العبادة بالسب معه مع قطع
 النظر عن صفة تلك العبادة **قوله** ابتليت بدل على الحرمة ودلت المسئلة على
 ان الملاهي كلها حرام لان محمدا رحمه الله اطلق اسم اللعب والغناء بقوله فوجد
 ثمة اللعب والغناء واللعب وهو اللغو حرام لا يقال الحيوة الدنيا لعب ولغو لقوله تعالى
 اما الحيوة الدنيا لعب ولغو وهي ليست بحرام لان الحاصل من هذا القياس ان بعض
 اللغو واللعب ليس بحرام وهو ما استثناه النبي صلى الله عليه وسلم في قوله لغوا المؤمن اطل
 الا في ثلاث تايته لغرسه ورسبه وقوسه وملاعبته مع اهله **قوله** ويمكن ان يقال
 هذا اعتراضه على قول المصنف ان يقتدي به يعني ولو سلمنا ان الاعظم حرجه
 الله كان غير مقتدي حين الاستلاء فلا يجوز له ان يصبر على الحرام لاقامة السنة
 ثم اجاب عنه بقوله والصبر الذي قال ابو حنيفة رحمه الله حاصله ان الاستلاء
 بذات من حيث هو والصبر عليه والقبول بد من غير مقتدي من حيث يجزده

انما هو في
 انما هو في
 انما هو في
 انما هو في
 انما هو في
 انما هو في
 انما هو في
 انما هو في
 انما هو في
 انما هو في

محرم

قوله وكذا من الرجل اي ينظر المرأة من الرجل ما ينظر الرجل من الرجل
قوله والمخت اي الذي يفعل الردي يعني من نفسه فحلا لجامع احراز
 المخت الذي في اعصاياه لين وكسر باصل الخلقه ولا يشتمى النساء فانه مخت
 بعض مشايخنا في ترك مثله مع النساء **فصل** في الاستبراء **قوله** او عبدا
 اما من عبد غير هذا لا تقا واما من عبد المشتري اذا كان مديونا مستقرا
 فكذلك عندنا في حنيفه رحمه الله لانه لا يملك المولى كسبه واما عندهما ان
 حاضرت عند العبد لا يلزم الاستبراء للمولى لانه يملك كسبه وتصرف في ماله
 فقبضه كقبضه واما عند العبد من هذا العدا لانه من لا يملك شيئا اصلا
 فضلا عن الجارية وطهرها **قوله** لكن كرمي رحم محرم كما اذا اشترى من ورثها
 وهي موطوءة ابدا ومن كانت اخذت رضاعا **قوله** من مال جدي بان باعها
 ابوه او وصيه كذا في الكافي **قوله** تعرف براءة الرحم اي طلب معرفة براءة
 يقال فلان لم تعرف ما عند فلان اي طلبه حتى عرفه كذا في الصحيح **قوله**
 للماء المحترم وهو بان لا يكون بين زنا واما قيد بذلك وان كان الحكم في
 غير المحترم كذلك فان الجارية الحامل من الزنا لا يحل وطهرها حملا للحال علي
 الصلاح **قوله** وهي استخدام الملك اي تجرده وفيه بحث لانه اعلم من الاتقان
 من ملك الي ملك فيخالف قوله في باب حيار الشرط لان الاستبراء انما يجب
 بالاتصال من ملك الي ملك باداة العقر لانه يوم استقاء الوجوب في المسبات
 واخذ الاستخدام هنا يصح بتحقيق الوجوب فيها فليتأمل **قوله** لكن يرد عليه
 ان الحكمة اه وتخصه ما ذكر في الكافي من ان عدم وطئ المولى اذا كان معلوما
 فكيف يتوهم شغل الرحم بالماء ليلزم اشتباه الانساب واجيب بان الشغل
 لا يلزم ان يكون من المولى لجوار ان يكون من غيره وكذا التوهم ثابت في
 البكر ايضا لان الشغل ينصور بدون زوال البكاره يورده قول القاضي
 خان في كتاب الخطر اذا حومت البكر فيما دون الفرج فدخل المني فرجها

يمكن

قوله وكذا من الرجل اي ينظر المرأة من الرجل ما ينظر الرجل من الرجل
 قوله والمخت اي الذي يفعل الردي يعني من نفسه فحلا لجامع احراز
 المخت الذي في اعصاياه لين وكسر باصل الخلقه ولا يشتمى النساء فانه مخت
 بعض مشايخنا في ترك مثله مع النساء فصل في الاستبراء قوله او عبدا
 اما من عبد غير هذا لا تقا واما من عبد المشتري اذا كان مديونا مستقرا
 فكذلك عندنا في حنيفه رحمه الله لانه لا يملك المولى كسبه واما عندهما ان
 حاضرت عند العبد لا يلزم الاستبراء للمولى لانه يملك كسبه وتصرف في ماله
 فقبضه كقبضه واما عند العبد من هذا العدا لانه من لا يملك شيئا اصلا
 فضلا عن الجارية وطهرها قوله لكن كرمي رحم محرم كما اذا اشترى من ورثها
 وهي موطوءة ابدا ومن كانت اخذت رضاعا قوله من مال جدي بان باعها
 ابوه او وصيه كذا في الكافي قوله تعرف براءة الرحم اي طلب معرفة براءة
 يقال فلان لم تعرف ما عند فلان اي طلبه حتى عرفه كذا في الصحيح قوله
 للماء المحترم وهو بان لا يكون بين زنا واما قيد بذلك وان كان الحكم في
 غير المحترم كذلك فان الجارية الحامل من الزنا لا يحل وطهرها حملا للحال علي
 الصلاح قوله وهي استخدام الملك اي تجرده وفيه بحث لانه اعلم من الاتقان
 من ملك الي ملك فيخالف قوله في باب حيار الشرط لان الاستبراء انما يجب
 بالاتصال من ملك الي ملك باداة العقر لانه يوم استقاء الوجوب في المسبات
 واخذ الاستخدام هنا يصح بتحقيق الوجوب فيها فليتأمل قوله لكن يرد عليه
 ان الحكمة اه وتخصه ما ذكر في الكافي من ان عدم وطئ المولى اذا كان معلوما
 فكيف يتوهم شغل الرحم بالماء ليلزم اشتباه الانساب واجيب بان الشغل
 لا يلزم ان يكون من المولى لجوار ان يكون من غيره وكذا التوهم ثابت في
 البكر ايضا لان الشغل ينصور بدون زوال البكاره يورده قول القاضي
 خان في كتاب الخطر اذا حومت البكر فيما دون الفرج فدخل المني فرجها

قوله وكذا من الرجل اي ينظر المرأة من الرجل ما ينظر الرجل من الرجل
 قوله والمخت اي الذي يفعل الردي يعني من نفسه فحلا لجامع احراز
 المخت الذي في اعصاياه لين وكسر باصل الخلقه ولا يشتمى النساء فانه مخت
 بعض مشايخنا في ترك مثله مع النساء فصل في الاستبراء قوله او عبدا
 اما من عبد غير هذا لا تقا واما من عبد المشتري اذا كان مديونا مستقرا
 فكذلك عندنا في حنيفه رحمه الله لانه لا يملك المولى كسبه واما عندهما ان
 حاضرت عند العبد لا يلزم الاستبراء للمولى لانه يملك كسبه وتصرف في ماله
 فقبضه كقبضه واما عند العبد من هذا العدا لانه من لا يملك شيئا اصلا
 فضلا عن الجارية وطهرها قوله لكن كرمي رحم محرم كما اذا اشترى من ورثها
 وهي موطوءة ابدا ومن كانت اخذت رضاعا قوله من مال جدي بان باعها
 ابوه او وصيه كذا في الكافي قوله تعرف براءة الرحم اي طلب معرفة براءة
 يقال فلان لم تعرف ما عند فلان اي طلبه حتى عرفه كذا في الصحيح قوله
 للماء المحترم وهو بان لا يكون بين زنا واما قيد بذلك وان كان الحكم في
 غير المحترم كذلك فان الجارية الحامل من الزنا لا يحل وطهرها حملا للحال علي
 الصلاح قوله وهي استخدام الملك اي تجرده وفيه بحث لانه اعلم من الاتقان
 من ملك الي ملك فيخالف قوله في باب حيار الشرط لان الاستبراء انما يجب
 بالاتصال من ملك الي ملك باداة العقر لانه يوم استقاء الوجوب في المسبات
 واخذ الاستخدام هنا يصح بتحقيق الوجوب فيها فليتأمل قوله لكن يرد عليه
 ان الحكمة اه وتخصه ما ذكر في الكافي من ان عدم وطئ المولى اذا كان معلوما
 فكيف يتوهم شغل الرحم بالماء ليلزم اشتباه الانساب واجيب بان الشغل
 لا يلزم ان يكون من المولى لجوار ان يكون من غيره وكذا التوهم ثابت في
 البكر ايضا لان الشغل ينصور بدون زوال البكاره يورده قول القاضي
 خان في كتاب الخطر اذا حومت البكر فيما دون الفرج فدخل المني فرجها

فحلت بنته مطلقا او بغيره فقتلها بعد زناها اي من رجل فحلت بنته اي لا يحجب الاستبراء
 وقد روي او ان ولادتها ينبغي ان يزال بكارتها ببسطة او بحرق درهم لان
 خروج الولد بدون ذلك لا يكون قتل بريد عليه اذا كان الشغل من غير المولى
 كان من الزنا وشكاح المزيه ووطيها حايث بلا استبراء عندها خلا فالجود
 رحمه الله فكيف يوجب توهم الشغل من الزنا الاستبراء ويمكن دفعه بان الشغل
 اذا كان من غير المولى لا يجب كونه من الزنا لجوار ان يكون للمولى زوجها باخر
 كما ساقى هذا من كلمات الاستاذ في غرضه وقوله كاسيا في اشارة الى ما سذكر
 في بيان معنى قول المشرح وهو ان يكون الولد ثابت النسب حيث قال
 بان يكون الولد ثابت النسب من غيره بان زوج المولى من رجل فحلت منه
 ثم طلقها وبعد انقصاء عدتها باعها من رجل فكان ينبغي ان لا يحجب الاستبراء على
 المشتري لان الحمل ثابت النسب بعد قوله وبعد انقصاء عدتها باعها
 من رجل مع ان اولاد الاحمال اهل من ان يصنع حمل من **قوله** وهو ان يكون
 الولد اه تردد اكثر الناظرين في هذا المقام في مرجع هذا الضمير فتعسفوا فيما
 تعسفوا والذي عندي ان مرجعه عدم الثبوت المستفاد من قوله لا يشتر
 ويعتد بالبائ في ان يكون ولغظه من غير البائع بعد قوله ثابت النسب فالمعنى
 وهو ان عدم ثبوت النسب من البائع بان يكون الولد ثابت النسب من غير
 البائع **قوله** في سبايا او طاس السبايا جمع سبيه وهي امرأة سبية او طاس
 موضع على ثلاث مراحل من مكة كانت به وفقة للنبي صلى الله عليه وسلم **قوله**
 الا لا توطئ الحبال وهي بالبائ الموحدة جمع حبل ولا الحبال بالياء التثنية المشاهدة
 حبل التي لاهل لها على خلاف القياس **قوله** حتى يستبرئ قال في المغرب الصواب
 بالهمزة **قوله** فان السبايا لا يخ من ان يكون فيها بكر او سبية من امرأة اه وعن
 ابي يوسف رحمه الله انه لا يجب في هذه الصورة لتيقن فراغة رحمها من ماء البائع
 كان المطلقة قبل الدخول لا تعتد بهذه العلة بعينها وقالوا ان الشغل
 العدة بان

قوله وكذا من الرجل اي ينظر المرأة من الرجل ما ينظر الرجل من الرجل
 قوله والمخت اي الذي يفعل الردي يعني من نفسه فحلا لجامع احراز
 المخت الذي في اعصاياه لين وكسر باصل الخلقه ولا يشتمى النساء فانه مخت
 بعض مشايخنا في ترك مثله مع النساء فصل في الاستبراء قوله او عبدا
 اما من عبد غير هذا لا تقا واما من عبد المشتري اذا كان مديونا مستقرا
 فكذلك عندنا في حنيفه رحمه الله لانه لا يملك المولى كسبه واما عندهما ان
 حاضرت عند العبد لا يلزم الاستبراء للمولى لانه يملك كسبه وتصرف في ماله
 فقبضه كقبضه واما عند العبد من هذا العدا لانه من لا يملك شيئا اصلا
 فضلا عن الجارية وطهرها قوله لكن كرمي رحم محرم كما اذا اشترى من ورثها
 وهي موطوءة ابدا ومن كانت اخذت رضاعا قوله من مال جدي بان باعها
 ابوه او وصيه كذا في الكافي قوله تعرف براءة الرحم اي طلب معرفة براءة
 يقال فلان لم تعرف ما عند فلان اي طلبه حتى عرفه كذا في الصحيح قوله
 للماء المحترم وهو بان لا يكون بين زنا واما قيد بذلك وان كان الحكم في
 غير المحترم كذلك فان الجارية الحامل من الزنا لا يحل وطهرها حملا للحال علي
 الصلاح قوله وهي استخدام الملك اي تجرده وفيه بحث لانه اعلم من الاتقان
 من ملك الي ملك فيخالف قوله في باب حيار الشرط لان الاستبراء انما يجب
 بالاتصال من ملك الي ملك باداة العقر لانه يوم استقاء الوجوب في المسبات
 واخذ الاستخدام هنا يصح بتحقيق الوجوب فيها فليتأمل قوله لكن يرد عليه
 ان الحكمة اه وتخصه ما ذكر في الكافي من ان عدم وطئ المولى اذا كان معلوما
 فكيف يتوهم شغل الرحم بالماء ليلزم اشتباه الانساب واجيب بان الشغل
 لا يلزم ان يكون من المولى لجوار ان يكون من غيره وكذا التوهم ثابت في
 البكر ايضا لان الشغل ينصور بدون زوال البكاره يورده قول القاضي
 خان في كتاب الخطر اذا حومت البكر فيما دون الفرج فدخل المني فرجها

وهي

تخطئه
ص

غير ثابت هنا ولكن كج من يقع ثم العمل وان كان من غير الملك والمبايع في العقد
ان رحم الباكرة فذ يشغل بالمبي مع شوب البكارة بان تحفظه في الحمام **قوله**
ولا يصدني لولا لا ينبغي وقوله ونجاس الناس يعني جراتهم واذا هم على الوطى بلا
استبراء وان كان من مواضع تقم الشغل وهذا معنى قوله بحيث يرتفع الحكم
قوله ولم تكف حبيبه الى قوله كذلك هذا عند الاعظم والرباني رحمه الله خلاف
لابي يوسف رحمه الله لما ان سب وجوبه استحداث الملك واليد معا
ولامعنه الحكم قبل السب وله ان كاهن من عن الدم له ان يطاها في الصور **قوله**
كلها الحصول المقصود الذي هو تبين فراع الرحم **قوله** لا عند عود الابنة
هنا اذا ابقت في دار الاسلام اما اذا ابقت الى دار الحرب ثم عادت فبها يجب
الاستبراء لانهم ملكوها وعند الاعظم رحمه الله لا لعدم الملك عنده **قوله** بان
ينكحها ثم يشترها وقد عطف الزيلعي على يشترها لفظيقتضها فقال هكذا ذكره
صاحب الهداية ثم قال وهذا لا يبيد اذا كان القبض بعد الشراء لانه بالشراء يفيخ
النكاح فيجب الاستبراء بالقبض بحكم الشراء واما بعد ان لو كان القبض قبل
الشراء كيلا يوجد القبض بحكم الشراء بعد فساد النكاح وقال طهري الدين عندي
ان بشرط الدخول قبل الشراء لان ملك النكاح يفسد عند الشراء سابقا
على الشراء ضرورة ان ملك النكاح لا يجمع ملكا يمين فلم يكن عند الشراء
مكروه ولا معتده بخلاف ما اذا دخل بها قبل الشراء لانها تبقى معتدة سنة
بعد فساد النكاح به فلا يلزمه الاستبراء ذكره قاضي خان رحمه الله انتهى
كلامه فوق لو قال بدل صاحب الهداية صاحب الكافي لكان صوابا لان
لفظ يقبضها لم يقع في الهداية بل فيه فلتا من **قوله** اذا بالنكاح لا يجب الاستبراء
لان به ثبت له الفراش عليها فاما استبراءها وهي فراشه وفيام الفراش له
عليها دليل شرعي على تبين فراجها من ماء الغير ثم الجلاء لم يتجدد بملك الرتبة
لانها كانت حلالا له قبل ذلك بالنكاح وهذا معنى قول الشارح ثم اذا اشترى

هذا هو جازم في التبيين
وانما لا يقبل الشراء
في النكاح ما لم يبرأ
منه الطائفة

زوجته

يطلبها لانه اذا لم يكن رقبته فمقتضى ان لا يطله
فكان احتيازا عليه لانه لو كان في ثوبه
منه الحيلة ان يزوجها المشتري على ان

زوجته لا يجب ايضا **قوله** رجا عليه اعتماد ان يكون امرها بيده يطلقها
بني شاء **قوله** او ينكحها المشتري قبل القبض ولو قبضها يبيعها من اخر ثم يفسق
من فيسقط كذا في التسهيل قال قاضي خان الا ان في هذا نوع شبهة فان
عند ابي يوسف واحدي الروايتين عن محمد رحمه الله كما اشترى اها يجب
الاستبراء الا ان الوجوب ينشأ كذا بالقبض والتزوج بعد الشراء لا يسقط استبراء
وجب بنفس العقد الا ان يخضع عند المشتري بحضه مثل الطلاق في لا
يجب الاستبراء في قولهم وقيل في سقاطه لا بد ان يكما بينهما المولي ثم امرها
بالعجز على سبيل الرفق واللطف فاذا عجزت نفسها صار رتبة وقعة ولا استبراء
لانه سقط بالكتابة او لا والساقط لا يعود وهذا الوجه هو الاليق بالامراء
والسلاطين **قوله** ثم يقبضها ثم يطلقها الزوج واما اعتبر تقدم القبض على
الطلاق لانه لو طلقها قبله كان على المشتري الاستبراء اذا قبضها في اصح
الروايتين عن محمد رحمه الله لانه اذا طلقها قبل القبض فقبضها والقبض بحكم
العقد بمنزلة العقد صار كانه اشترىها في هذه الحالة وليست في نكاح
ولا عدة قبل منه الاستبراء **قوله** لا يجز الوطى فلا يجب الاستبراء لان القبض
اذا كان ليس بممكن من الوطى وجزا العلة هو الممكن منه الاسري ان تزوج
المشتري وان كان قبضا حكما لم يعتبر كونه من يلا للتمكن **قوله** بامتنع لا يجتمع
هذه على ثلاثة وجه قبلها اول قبل واحدة منهما او قبل احدها فان لم يقبلها
اصلا كان له ان يقبل ويطاء ايهاا سواء كان اشترىها معا او على التقاطع
وان قبل احدهما كان له ان يطاها المقبل دون الاخرى واما
اذا قبلها يمشوق فليد بترك لانه اذا لم يكن قبله بها لا يكون معتبرا بالحكم ما
ذكره في الكتاب وهو مذهب علي رضي الله عنه عملا باطلاق قوله تعالى وان
تجمعوا بين الاختين وكان عثمان رضي الله عنه يقول لاحتما اية يعني قوله
تعالى او ما ملكك ايما نكح وحرمتها اية يعني قوله تعالى وان تجمعوا للاصل

فوالابضاع للخل اجد وجود السب وقد وجد لك وهو ملك اليمين الى هنا كلام
الاكل وقد فهم من تقريره رأي عثمان رضي الله عنه انه رجع التحليل كما يفصح
عنه قول صاحب الكشاف ^{منقول التقدير} واما الجمع بينهما في ملك اليمين فعن عثمان وعلي
رضي الله عنهما انهما قال لا احلتهما اية وحرمتها اية فخرج علي رضي الله عنه
الخيم وعثمان رضي الله عنه التحليل لكن مخالفه ظاهر اقول صاحب الكفاية في حق
عثمان رضي الله عنه وكان يتوقف فليوفق بينهما **قوله** وكلم تقبل الرجل وعنا
واما عدك عن صيغة المفاعلة المذكورة في الهداية مع ان المجزئ صرح بان العناق
بمعنى العناقته قصد للاختصار باصنافه الى الرجل يقال عناقته اذا جعل يديه
في عنقه وضمه الي نفسه وقوله في ازار واحد مل عليه ان يتعلق الطرف بالثا
فقط كما يقتضيه سوف كلام المصنف لفظا ومعنى ويفصح عنه قول صاحب
الهداية لا باس بالتقيل والمعانقة لما روي اه وقوله قالوا الخلاف في المعانقة
في ازار واحد حيث ذكرها اولاً ولم يذكر الطرف المذكور معهما ثم ذكر المعانقة بلا
تقيل وذكر معهما الطرف المذكور فتدري اي عنده قول الشارح وقوله صاحب
المعانقة لا باس بهما بضمي التثنية في جميع النسخ التي رايناها وان يتعلق بالعناق
والتقيل معا كما هو مقتضى شرح الشارح وقول صاحب الهداية لا باس بالتقيل
والمعانقة فتوجيه معني كون التقيل في ازار واحد لا يخرج عن اركانها المتكلفت
وتحس نقول لانه اولا ان ضمير بهما في عبارة الشارح راجعة الى التقيل
والعناق فلم لا يجوز ان يرجع الى المتعاقبتين اللذين اشار اليهما المصنف
بلفظ وعناقته فالعني ولا باس عندنا اي بسف رحمه الله بالتعاقبتين بسبب
اعناقتهما وان كان ذلك في ازار واحد ولو سلم فلا ريب ان التقيل في الثوب
الذي لا يستلزم السرة الى الركبة افضى الى الشهوة من الذي يستجمع
البدن فافتح وجه تعلق الطرف بالتقيل كالمعانقة **قوله** والمصلحة وهي
الاخذ باليد **قوله** والخلاف فيما يكون بالحبة والشيخ ابو منصور رحمه الله وفق

هذا هو الوجه في قوله
فانما هو الوجه في قوله
فانما هو الوجه في قوله

هذا هو الوجه في قوله
فانما هو الوجه في قوله
فانما هو الوجه في قوله

بين الاحاديث فقال المذكور من المعانقة ما كان علي وجه الشهوة وعبر عنه
المصنف بقوله في ازار واحد فان سبب يقتضي اليها فاما على وجه البر والكرامة
اذا كان عليه قميص او حبة فلا باس به ولما تقبل بالالعالم والسلطان العادل
او شخص معروف بالزهد والورع لم يترك من خص عند بعض المتأخرين
وسنة عند بعضهم ولما يد غيرهم فلا ريب في تقيله ولم يذكر القيام بغيرها
للعنبر وروي انس رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يكرم القيام
قوله كرميع العذرة خالصة وهي رجع الادبي لانها بخس العبي فلا يكون مالا
قوله بيع السرقة اي صبيح العذرة مخاوطا وماذا اوزاب غالب عليها كصفة
بيع سرقة في الصحيح خالصة فقول الشافعي ان بيع السرقة في اهل التحليل يحكم المص
بصحة بيع السرقة في صورة التثنية **قوله** لا يحلها هو الصحيح في رواية
الهداية وقال الزهبي والصحيح عن العظمى رحمته الله في الاستغناء بالصباحون
قوله وتولية المصحف لانها تعظيم له فصار كنش السجدة وتزينة بهاء
الذهب **قوله** وعند مالك والشافعي رحمهما الله يكره المتبادر من هذه العبارة
اتحاد من هبهما بل اتقاوت وليس كذلك لان مذهب مالك رحمه الله حرمة
دخول كل مسجد لانه معلل عنه بالنجاسة فنعلم الحكم ومذهب الشافعي رحمه الله
حرمة دخول المسجد الحرام لورود النبي فيه خاصة فلنظر في الهداية **قوله** وعبادة
اي عيادة النبي اليهودي والنصراني وفي المجتبى اختلاف قيل يجوز لانهم
من اهل الذمة وهو مروي عن محمد رحمه الله وقيل هم ابعد عن الاسلام الاري
انه لا يباح ذبحتهم ولا تكاثمهم واختلفوا في العاسق ايضا ولا يصح انه لا باس
به لانه مسلم والعبادة من حقوق المسلمين كذا في العناية **قوله** وخصا بهما
ولقد احسن حيث غير لفظ الاخصا الواقع من ابن الساعاتي وغيره الى
المخصا لانه صرح في الجلالية فانه يقال خصا اذ انزع خصيتيه خضا
والاخصا في معناه خضا ولكن ان يقال ان عبارة الرازي رحمه الله في حق لغاته

هذا هو الوجه في قوله
فانما هو الوجه في قوله
فانما هو الوجه في قوله

يمكن

هذا هو ما قلناه في كتابنا

علي صيغة الافعال ولا ريب ان اوثق من المطرزي الذي هو مستند صاحب
 الهداية النهاية والجلال وايضا يجوز ان يكون اختيار الاضمار رعاية
 الاندواج بينه وبين الابناء الذي هو افعال من التزاد وهو وثقة الذكر
 علي الانبي ورعاية الاندواج عند من الاله حيث يجوز لها الكلام
 عن وصايتها الاصلية في المواضع العديدة **قوله** والمحنة اي جاز الاضمار
 للتداوي لا للتسمين قال بقي الثقلي لا يجوز استعمال المحرم في المحنة
 كالحسن ونحوها لان التداوي بالمحرم محرم **قوله** وسفر الامة اه فار صاحب
 الكافي هذا في زمانهم واما في زماننا فلا الغلبة الضيق وبه يفتي كذا في
 التمهيد **قوله** في جرم وهو يفتح الحاء المهملة وكسر هاءا لواقدان في حجر
 فلان اي في حوضه وكفه ومنعته ومنه قوله تعالى وبرأيكم اللاتي في
 حجوركم **قوله** واجارة بيت السواد يعني القز او قوله يتخذ نار اي يجعل
 معبد العبد النار والكثير معبد النصارى والبيعة معبد لليهود
 كما مر **قوله** فاعلام الاسلام فيه ظاهرة ومنه يفهم وجه قوله لا يجوز في
 الامصار اتفاقا فان ظهور شعائر الاسلام في الامصار اظهر منه في
 السواد كما صرح به صاحب الهداية **قوله** وهيب عبه اي جعل رجل عبه
 مقيدا بعقده **قوله** وجد الاستحسان انه صلى الله عليه وسلم قبل هديه
 اه واجاب الصحابة رضي الله تعالى عنهم دعوة سولي ابي اسد وكان عبدا وان
 في هذه الاشياء ضرورة لا يجد التاجر بداسها ومن ملك شيئا يملك ما هو
 من ضروراته ولا ضروره في الكسوة والاهواء الدرهم بقي على اصل القياس
قوله فانه فرض حر نفعه وهو بقاود رحمه ولو كان في يده لخرج من ساعته
 ولم يبق في يده فمضى فمضى نفعه وهو من يده عنه وينبغي ان يودعه
 اياه ثم ياخذ ما شاء جزاء فجزا وان صاح فلا يبي عليه والتحقيق انه اذا
 وضعه لم يشترط شيئا كان ودية وان لم يصح بها **قوله** وكل لحو قال صلى الله

هذا هو ما قلناه في كتابنا

الفتق

ط

عليه

عليه وسلم لحو المؤمن باطل الا لثالث تاديبه لغرضه ومناصلته عن قسسه
 وملاعبته مع اهله **قوله** اذ فيه تحذير الخاطري تحذيره من شحذ السكين حذره
قوله ولا يكون فيه ميسر وهو اسم لكل آفة لم يقامش فهو عبت فتقول ان
 اردت تفصيل المقام الواجب الاهتمام لان اللعين المذكورين مما
 ابني به كثير من الناس واعيان الاقوام فاعلم انه قال في الجامع الصغير اما
 النور فهو حرام بالاجماع لما روي ابو موسى الاشعري رضي الله عنه انه قال قال
 رسول الله صلى الله عليه وسلم من لعب بالنرد فقد عصى الله ورسوله وسلم بن
 ابن بريد عن ابنه بنى صلى الله عليه وسلم من لعب بالنرد شبرا فاما عمن يرمي في
 لحم الخنزير ودمه واما الشطرنج فان قاسميه فهو حرام بالاجماع لان الله تعالى
 حرم القمار وان لم يقامش به فكذلك عندنا خلافا للشافعي رحمه الله وتكليفه
 مع جوابنا عنه مذكور في الشرح اجمالا وتفصيل الذي هو حجتنا عليه انه
 عبت وهو حرام لقوله تعالى انما خلقناكم عبثا وايضا انه لهو سوي
 الثلث التي ذكرها رسول الله صلى الله عليه وسلم فيكون حراما ومما يرد
 علي حرمة صير حمار روي عن علي بن ابي بصير رضي الله عنه انه من يقوم يلعبون الشطرنج
 فقال رضي الله عنه ما هذه التماثيل التي انتم لها عاكفون قالوا وروي
 مثل هذا عن ابن عمر رضي الله عنهما ايضا حين من يقوم يلعبون وقد شبه
 عملهم بعمل عبدة الاوثان وقال في الكتاب وعن علي رضي الله عنه ان النرد
 والشطرنج من الميسر وايضا انه لهو صيد صاحبه عن الجميع والجماعات وهل
 رايت صاحب شطرنج يصلي فضلا عن الجماعة فمن اباحه فقد اعان الشيطان
 علي الاسلام والمسلمين وقد ورد الامام ابو موسى رضي الله عنه في كتاب الانبي
 باسناده الي حصة بن مسلم رضي الله عنه انه قال قال رسول الله صلى
 الله عليه وسلم ملعون من لعب الشطرنج والناظر اليها كاكل لحم الخنزير ثم الابع
 به ان قاسم لم يقبل شهادته ولا تقبل لانه تناول ولباس السلام عليه عند

ما يتاخر به

عنه

الاعظم رحمه الله حتى يشغله عما هو فيه وكرهه ابو يوسف رحمه الله ذلك
 اهانة لهذا ربقة ما في اليباسية **قوله** وجعل الغل اي كره ايضا ان يجعل
 في عنق عبده طوقا مسرا بسمان عظيم فيعده من تحريك راسه وهو معتاد بين
 الظلة قال في النهاية الغل علامة يعلم بها انه ابن ولا يباس به في زماننا الغلبة التي
 سبما في الخنود وكان في زمانهم مكرها للقلبة **قوله** بمقدار العز تقدم العين
 وتاخير العاقب من العقد وهو المعروف في هذا الدعاء وفيه الخلاف المذكور بينهما
 وبين ابو يوسف رحمه الله وجه قوله انه يوجبهم تعلق عزه بالعرش وان عزه
 حادث لتعلقه بالمحدث والله تعالى لم يزل ولا يزال وعشر صفة لم تزل ولا يزال
 موصوفها بوجه قول الثاني رحمه الله وبه قال ابو الليث رحمه الله لا يباس به
 لما روي انه كان من دعاياه والاحوط الاستماع لكونه خبر واحد يخالف القطع وكذا
 جعل العز صفة العرش من صوف في القرآن بالمجد والكرم فكذا بالعز ولما العز فكره
 بالاتفاق لا اشتقاقه من العقود المنبئي عن المكان لان المراد من العقود هو المكان
 على العرش وذلك قول المجسمة وهو قول باطل **قوله** للدعاء الما نور تحليل الجوار
 الاول لان الثاني ليس من ادعاء الما نور **قوله** فانه حسن لهم لعجزهم عن التعلم الابه
 وعلي هذا لا يباس بكتابة اسمي السور وعدداي **قوله** واحتكاك قوتاه وهو
 افتعال من حكراي حبس الاوقات متميا للغلاء **قوله** ولا يقر حاكم لقر له صلى الله عليه
 وسلم قل لا تسعرا فان الله تعالى هو المستقر الغابض الباسط الزايق واسعر
 اخذ اسعار الطعام والتعمر تقديره **قوله** فاحشا وقدر فلا الضمير جمع ما يفتقد
 ما به يشتر به **كتاب احياء الموات** وهو حيوان مات وانما سمي بالاتيح
 به من الارض مواتا بطلان الانتفاع بها تشبيها بالحيوان اذ امانات فيطل الانتفاع
 به فالمراد باحياء الموات تشبيه الحيوان النامية قال الله تعالى احيينا به الارض
 بعد موتها يعني السرخ ما ذكره المصنف قوله في روضه **قوله** كما اذا نزلت الارض اي
 صارت ذات نزل وهو ما يجلب في الارض من الماء بسحابة بفتح السين للمهلة

العرش جاذب

انما يشتر به
 انما يشتر به
 انما يشتر به

قوله

ذكر

بيان

وكسر الياء واحدة والحاء المحجمة ارض بالحة ليجت شيئا **قوله** عاد يتقلى المراد
 ما يقتضيه ظاهر لفظه من ان يكون منسوبا الي عاد لانه لم يملك جميع اراضي الموات
 بل المراد انها مستقدمة الخراب كانهما قريب في عهد عاد وفي العادات الظاهرة
 ما يوصف بطول سخطي الزمان عليه ينسب الي عاد فعناه ما تقدم خرابه
 ويضمن نقصان الارض اي يضمن الزرع نقصانها **قوله** والبعد عن العامر
 شرطه ابو يوسف رحمه الله لان قريبه من عي لاهله وحمد رحمه الله شرط عدم انتفاع
 اهل العامر وان كانت منه **قوله** ولا ما عدل عنه الماء الحاجة العامة الى كونه
 نهرا **قوله** اي ان لم يحجر عودا جاز لان شرط جواز الاحياء ان يملك الارض تحت
 تصرف الامام فاذا عدل عنه ولم يكن عوده ذهب غلبة الماء فصار في تصرف الامام
 فيحق راحيا وان اذ لم يكن حري بالعامر **قوله** بالسكون وهو المنع يعني التحجير منع الغير
 عن الاحياء بها والماعلي الاول فاخذ الاستقاف مفتوح الجيم **قوله** ذراع العامة
 وانما وصفت بذلك لانها تنقص من ذراع الملك وهو بعض الاكاسرة بقبضة لانه
 سبع قبضات **قوله** كل اصبع ست شعيرات وفي بعض النسخ ثلث شعيرات والصحيح
 الست كما صرح به الزيلعي حيث قال في اول باب التيمم وعرض الاصبغ ست حبات
 شعيرة ملصقة ظهر البطن لكن فيه نوع مخالفة لهذا الشرح لانه شرط انضمام البطن
 والزيلعي انضمام البطن الظهر ويؤيد صحة لفظ الست تقدير اهل الحساب باربعة
 وعشرين اصبعاً فليست **قوله** وللقناه وهي بنج القاف والنون مجري الماء
 تحت الارض يسمى بالقنارية كاري **قوله** له مسناه وهو يضم الميم وفتح السين
 المهمل العرم وهو بالعاري بن سداب مجري بترك **قوله** فهي لصاحب الارض عند
 اي حيلة رحمه الله وهذا نص صريح منه بعدم لزوم الحرمان للتمر قبل هذا الخلاف
 في نه كبر لا يحتاج فيه الى الكري في كل حين اما الانهار الصغار التي تحتاج الى
 كبرها في كل وقت فلها حريم بالاتفاق هكذا ذكر في النهاية وظاهر كلام الهداية
 والوقاية فيه **فصل** **قوله** الشرب وهو بكسر فسب من الماء مطلقا سواء

قوله

تكون

بالطن هو
 من قوله في ابي طاهر

استوى في الشفة كشراب بني آدم والبهائم قال الله تبارك وتعالى في ناقة صالح صلوات
الله وسلامه عليه لها شرب وكلم شرب يوم معلوم أو سقى الأرض والشجر والشفة أصلها
الشفة اسقطت الماء تخفيفا والمراد بها ههنا النصب المحض منه لأن أهل
الشفة الذين لهم حق الشرب بشفاهم وسقى دوابهم والاستقاء بالآبى دون
سقى الأرض والمراد بها عموم وخصوص مطلق **قوله** كدجلة وكوها وهي نهر
بعدا والمراد بنحوها يحكون نهر حمارم وسحون نهر الترك والغزاة نهر الكوفة
قوله منها أي من المياه العظام المذكورة **قوله** أو خضر في دار حملها جارية له
سقى حضرة وقعت في دار حمل الماء بالجوار وهي جمع جرة بفتح الجيم والمراد الممثلة
بقال له بالفارسي سبون وقوله في الأصح إشارة إلى قولنا لا يخرج نهر من ذلك إلا إذا كان
صاحب النهر وقيل له أن يمنع سقى يستأنف بالفتح أو الرأيا وفي نسخة الشيا
منه كلام **قوله** وكري نهر ملك على أهله وهو نهر عان أحدها مملوك ودخل ماؤه
تحت القسمة إلا أنه عام وثانيهما مملوك ودخل ماؤه في القسمة وهو خاص
والعاصل بينهما استحقاق الشفة بالنهر وعدمه يعني أن كل ما يستحق به
الشفة خاص وما لا يستحق به عام وتكرر في النهر الخاص الذي يستحق به
أيها قال بعضهم أن كان النهر لعشرة ثماد ونها أن عليه قرية واحدة ينبغي ماؤها
فيها فهو خاص وإن كان لما فوق المذكور فعام وقيل الخاص ما لا يجري فيه
السفن وما يجري فيه فهو عام **قوله** وهذا عند أبي حنيفة رحمه الله قال قاضي
خان والفتوي على قوله أعلم أن هذا الخلاف في النهر الخاص وأما العام الذي عليها
قرى يشربون منها إذا اتفقوا على كرده فبلغوا فوهة نهر قرية يرفع عنهم
مؤنة الكري وعلى هذا الخلاف إذا احتاجوا إلى إصلاح حافتي النهر كذا في
حقايق المنظومة **قوله** هذا استحسان قال في المبسوط ينبغي في القياس أن لا
يصح لأن شرط صحة الدعوى إعلام المدعي بالسماعة والشرب بحمول جملته
لاقتبل الاعلام **قوله** من سكر النهر وهو بفتح السين المهملة وسكون الكاف

والشجر

بدل
الشمس

هذا هو النهر الذي هو
الشفة وهو الذي هو
الشفة وهو الذي هو
الشفة وهو الذي هو

مصدر

مصدر سكرت النهر إذا سكره **قوله** أو داليه وهي بالفارسية جرح أبو الجسر
اسم لما يوضع ويرفع مما يكون متخذا من الخشب والألواح **قوله** ولا نضر بالنهر نهر
كسر جانبه وهدمه وضرب الماء أن يتبدل لطريقته الذي كان عليه **قوله** والجدار
جمع جدران وهو النهر الصغير **كتاب الأشربة** **قوله** حرم الخمر إلى قوله والذرة
وإن لم يطبخ تصرع منه بأن الأشربة المشهورة ثمانية أصناف أربعة منها محرمة
وإن لم يكن وهي الخمر والطلا والنقيعان وأربعة منها محله أحدها المشك وثانيها
نبيد النمر وثالثها الخليطان ورابعها نبيد غسل وما عطف عليه هذا أربعة ما
في تبيين الحقايق **قوله** وهي التي شرع لتفاصيل المواضع العشرة التي ذكرت في الهدية
في حق الخمر الأولى بيان ماهيتها وقد عرفت المصنف قوله وهي التي أه والثاني في
حديث هذا الاسم لها عبر عنه بقوله الثالث قول الشارع ثم عنيها حرام
أه الرابع كونها نجاسة عليقة وقد أشار إليه المصنف بقوله ونظما نجاسة الخامس
قوله ثم يكفر مستحلبا السادس قوله وسقط السابع قوله ويحرم أه الثامن قوله
ويحد شاربها التاسع قوله ولا يورث فيها العاشر قوله ويجوز أه **قوله** وقد حققنا
في التتبع ليس فيه فائدة جلية زائدة على ما في الكتاب ولكن قال رحمه الله
في أواخر فصل حكم المشترك من توحيده والمراد بالترجيح الأول به فعمل بهذا
أن الوضع قد لا يعبر فيه المناسبة كالحبار والحج وقد عبر كالفاردرم والخمر
واعتبارا لمعنى الأول في الوضع الثاني لبيان المناسبة والالوية للصحة والطلاق
والإلزام أن يسمى الدن قارورة فلهذا السر لا يجري القياس في اللغة فلا يقال
أن سائر الأشربة خمر بمعنى تخامرة العقل فإن معنى المخامرة ليس سراي في الخمر لصحة
إطلاق الخمر على كل ما يوجب فيه المخامرة بل لأجل المناسبة والأولوية ليضع الوضع
لهذا المعنى لفظا مناسباً **قوله** وهذا هو كون الخمر وهو سكرها لا غيرها
مردود بان الله تعالى سماه رجسا وهو ما يكون محرم العين وعلى كونه محرم العين
انعتد الإجماع **قوله** وسقط تقى بها وبدل عليه عدم تضمين متلفها وغاصبها

والا فظن في قوله
الشفة وهو الذي هو
الشفة وهو الذي هو

هذا هو النهر الذي هو
الشفة وهو الذي هو
الشفة وهو الذي هو

فقط

وعدم جواز بيعها وحكم الله تعالى بكونها حراما للماهانة وان التقوم مشعر بالغة
فان قيل عدم بضمن متلفها كقولهم على ابا حنة انك اكلت من ثيابي فقلت لا دلالة عليه لكن اختلف
فما قيل باح وقيل لا باح الا بغير من صحيح بان وجدت فاسق خيف عليه الفسق
واما اذا كان عند صاحبه فلا باح لانه يحلها هذا من جهة ما في الهداية وشروطها
قوله قد ذهب اقل من ثلثه وهو مخالف لما ذكر في المحيط ان الطلاء اسم للثلث
وهو ما اذا طلع من ماء العنب حتى ذهب ثلثا وبقى ثلثه وصار سكر او هو الصواب
لما روي ان كبار الصحابة رضي الله عنهم كانوا يشربون الطلاء ويؤيد المحيط
تفسير الجوهري اياه بما ذهب ثلثاه قلزم التوفيق بينهما وبني الشرح والهداية
والقدوري فليتامل **قوله** ونقص التمر قال بعض شراح الحقايق النقيعان مجروران
معطوفان على الطلاء اقول يجوز ان يكونا من نوعين معطوفين على التمر **قوله** اي السكر
وهو ينقص من السكر الجوهري بنسبة التمر وفي الهداية السكر هو الذي من ماء التمر
وفي العناية انما فسر التمر بالربط لان التمر اسم نبيذ التمر لا السكر
وهو الحلال على قولنا ايجنبه واي يوسف رحمهما الله فيمن قولي الجوهري
والفقهاء يدفع مخالفة فليتامل **قوله** بين حال من النقيعين لبيان الواقع
والاخر لان عدم الطبخ معتبر في مفهوم النقيع في المشهور كما ان وجوده
معتبر في مفهوم النبيذ وانما في هذه الحال بصيغة التشبيه وحال النبيذ
بالمر حيث قال مطبوخا مع ان كلامهما عبارة عن الشيين لان النقيعين
كلاهما مطبوخان ولا يذكر من النبيذين الا احدهما **قوله** وهو الباذق وهو
بالباء الموحدة وفتح الدال المعجمة واخره قاف معرب باده وهو الخمر **قوله** لقول
تعالى تتخذون منه سكر الاينرول قول صلى الله عليه وسلم الخمر من هاتين
الشجرتين واجماع الصحابة رضي الله تعالى عنهم وجوب الاية انها منسوخة على
مدح النبي وغيره كاصح به في الكشاف او بقول السكر النبيذ وهو عصب العنب
والزبيب والتمر اذا بقي ثلثه واستند وهو حلال عند الاعظم رحمة الله الي حد

هل هو

السكر محتجا بهذه الآية كذا في الكشاف ويحمل السكر المذكور في الآية على هذا
توفيقيين الآية والحديث وقيل المراد منه التمر يخرج الامتنان يعني انتم بسفاهكم
تتخذون منه سكر اخر اما وتتركون من قاحس **قوله** وحل المثلث اه اي ما يبلغ
حد السكر لان المقصود بيان تغيير حكمه وهو حرمة القطرة منه بتغيير معنى الخمر وانما
بالذكر المثلث العيني لان ما عداه صار حلالا باري طمحه وان لم يذهب عشرة كما ينفع
عنه قوله ونبيذ التمر عطف على المثلث **قوله** بعد ذهب ثلثاه لان صب الماء له
يزيد الاضعاف بخلاف ما اذا صب قبل الطبخ لان الماء يذهب ولا للطاقتة فلا يكون
الذهب ثلثي ماء العنب **قوله** وانما حل المثلث لهما قول صلى الله عليه وسلم حرمت
الخمر لعينها قليلا او كثيرا والسكر من كل شراب حصل السكر بالتحريم في غير الخمر والقطر
للمغيرة قال المفسد هو القمح السكر وهو حرام عندنا لا يقال في ينبغي ان لا يكون الخمر
الا القمح الاخير لاننا نقول نعم القياس ذلك ولكن تركناه لان الخمر لفرقها ولطافتها
تدعو الى اكثر فاعطى القليل حكم الكثير والثلث ليس كذلك لانه لعل ذلك لا يوافق
بل هو في نفسه غذاء فيجوز على الاباحية وادلة الثلاثة الاخيرة قوله صلى الله عليه وسلم
كل مسكر حرام وقوله عليه الصلوة والسلام ما اسكر كثيرا فقليله حرام وقوله صلى
الله عليه وسلم ما اسكر الحرة منه والجرعة منه حرام **قوله** لا تقصد الالبون والطرب
هذا المقييد غير مختص بهذه الاشربة بل اذا شرب الماء وغيره من المباحات بمرور وطرب
على صفة الفسقة حرمت كذا في العذر **قوله** ولا تشبه اذي زحل اخذ هذه الاية
المذكورة او اي النبيذ **قوله** من اى بالكيفية **قوله** وفي الخمر بالدالين بينهما ما
كلاهما غير مجمعة وهو من كل شئ ما بقي في اسفله **قوله** والامشاط به اي بالدردي
انما خصه بالذكر لان له تاثيرا في تحسين الشعر وذلك شئ يصنع بعض النساء
لانهم يبيد في برق الشعر **كاس الصيد** وهو مصدر بمعنى الاصطبياد ثم
سمي به الصيد تسمية للفعول بالمصدر فصارت اسم لكل حيوان متوحش
ممنوع عن الادبي ما كان او غير ما كان وهو حلال وحرام لان الصايد اما ان يكون

عنده

الحرام من

استعمال الشطرنج

محرم او لافان كان فهو حرام وان لم يكن فاما ان اصطاد في الحرم او لافان اصطاد فيه فكذلك والافان حلال ان وجد خمسة عشر شرطا خمسة في الكلب الانسان منها ان يكون مسلما وان يسلح من حاجتي لو مسل الكلب والباري من غير جرح لا يجزئ لقوله تعالى وما علمتم الاية هذا ظاهر الرواية وعن الاعظم رحمه الله انه لا يشترط المخرج حتى لو خفقه الكلب المعلم لكان عند ايضا حلالا كما نقله الشرع عن الثاني رحمه الله وقد عبر عنه المصنف بشرط علمها وجرحها اي علم ذي ناب وعلم ذي مخالب وجرحها والثالث ان لا يشاركه في الاخذ بالاصبع صيد وقد عبر عنه بقوله ان لا يشارك الكلب والرابع ان يذهب على سنن الارسل وقد عبر عنه بقوله ولا يبطو في فمته اي دقته الكلب والباري والخامس ان لا ياكل منه وقد عبر عنه لان اكل الكلب خمسة في الصابن ان وجد منه الارسل وان يكون من اهل الذكوة بكونه مسلما او كتابيا وان لا يشارك في الارسل من لا يجزئ صيده كالجحرسي وان لا يترك التسمية عامدا وقد عبر عن هذه الاربعة بقوله وارسل مسلم او كتابي اياها اصطاد مسيما والخامس ان لا يشغل بين الارسل والاحد بعمل اخر وقد عبر عنه بقوله وان لا يفتقد عن طلبه اذ لانه وان ذكر في الرمي لكن الحال كذلك في الكلب والباري فيصح عنه قول الكوخ متصلا بشرطه وحكم ارسل الكلب والباري في جميع ما ذكرنا من الاحكام كالرمي وحسنه في الصيد الاول ان يمنع نفسه عن قصده اما بقية واجتنبه فخرج عن كونه ايات الاهلية كالبعير والغنم والرجل والبط وغيرهما وقد عبر عنه بقوله على مستح حش والثاني ان لا يكون من الحشرات والثالث ان لا يكون من الحيوان البشري الا السمك والرابع ان لا يكون منقويا وصايدا باثنا به ومخلبه وقد عبر عن هذا الثلثة بقوله توكل لانه لا ياكل منها شيء اصلا والخامس ان يموت بهذا قبل ان يصل اليه في جرحه وما وجد في المتن صريحان وان كان بعض عبارته لا يجزئ عن الاشارة اليه في الجملة قال الاكل بعد نقل هذه

هذا هو الوجه في قوله وارسل مسلم او كتابي اياها اصطاد مسيما والخامس ان لا يشغل بين الارسل والاحد بعمل اخر وقد عبر عنه بقوله وان لا يفتقد عن طلبه اذ لانه وان ذكر في الرمي لكن الحال كذلك في الكلب والباري فيصح عنه قول الكوخ متصلا بشرطه وحكم ارسل الكلب والباري في جميع ما ذكرنا من الاحكام كالرمي وحسنه في الصيد الاول ان يمنع نفسه عن قصده اما بقية واجتنبه فخرج عن كونه ايات الاهلية كالبعير والغنم والرجل والبط وغيرهما وقد عبر عنه بقوله على مستح حش والثاني ان لا يكون من الحشرات والثالث ان لا يكون من الحيوان البشري الا السمك والرابع ان لا يكون منقويا وصايدا باثنا به ومخلبه وقد عبر عن هذا الثلثة بقوله توكل لانه لا ياكل منها شيء اصلا والخامس ان يموت بهذا قبل ان يصل اليه في جرحه وما وجد في المتن صريحان وان كان بعض عبارته لا يجزئ عن الاشارة اليه في الجملة قال الاكل بعد نقل هذه

الشرائط

الشرائط من نهاية الخلاصة ومنه تسامح لان هذا شرط الاصطاد للاكل بالكل لا غير على انه لو استثنى بعضه لم يحرم كالمواشيت على لكون ادر كجاء في جرحه وكذا اذ لم يمت بهذا فانه صيد وهو حلال **قوله** واللب وهو يضم البدل الممنعة والباء الموحدة بالفارسي **قوله** احدا به اي بالرب وهي بكسر الحاء والذال المهملة من قنور يقال له بالفارسيه رعن وجمعه حرة مثل عنبه وعب **قوله** فيرط في الصيد ان يكون مستغنا اذ اقرب مقتضى كلامه الى قوله عن حيز الامتناع ان يقول بعد قوله مستغنا ومتى حشا لانه بين الحاجة لكل واحد منهما اللام الا ان يكفي بذكر احدهما اعتمادا على ظهور الاخر منه **قوله** غير متى حش فلا يكون صيدا فيجوز لوقته الكلب او الباري او السمك لا يقال يحالقه قولا الاكل في جناية الحش وقوله المتوحش في اصل الخلقة ليدخل فيه الحمام المسرول والظبي المستألف لا في الاستيناس علم من فيهما لا نافع فيمكن التوفيق بان الاكل عن صيداني حتى المحرم احتياطا من دحولة تحت قوله تعالى ولا تقتلوا الصيد وانتم حرم لان المتبادر منه هو الصيد في اصل الخلقة فكل ما هو كذلك فهو صيد في حقه سواء كان مستغنا ومتوحشا او لا ولهذا يلزمه في قتل الحمام والظبي وان كان مستألفا لا في البعير والبقر فان كانا فارين بحيث لا يمكن فيهما الذكوة الاختيارية واما في حق صيد غير المحرم فالمراد هو امتناع الذكوة فما يتبع ذكوة بالاختيار يحمل له قبلة صيدا كالبعير والبقر الفارين مع انهما اهليان خلقة وما يمكن فيه الذكوة المذكورة يحرم له صيده كالحمام والظبي المستألف وان كانا حشيين خلقة **قوله** والذي اخذته يقال اخذته الجرحا حذاه **قوله** متى حش غير متمنع فلا يكون صيدا لا استناد شرطه فلا يحمل شي من الثلثة المذكورة بقتل الكلب او الباري او السمك كذا سمعت من في شحني رحمه الله لكن فيه ما فيه **قوله** ان طال وقفته يعني ان امتد زمانه لوقوف الكلب بين الارسل والاحد ساعده للاستراحة او لاستغالة امراض وكذا الحال في الباري **قوله** بخلاف

قال في المصنف ان الكلب اذا لم يمت بهذا فانه صيد وهو حلال

هذا هو الوجه في قوله وارسل مسلم او كتابي اياها اصطاد مسيما والخامس ان لا يشغل بين الارسل والاحد بعمل اخر وقد عبر عنه بقوله وان لا يفتقد عن طلبه اذ لانه وان ذكر في الرمي لكن الحال كذلك في الكلب والباري فيصح عنه قول الكوخ متصلا بشرطه وحكم ارسل الكلب والباري في جميع ما ذكرنا من الاحكام كالرمي وحسنه في الصيد الاول ان يمنع نفسه عن قصده اما بقية واجتنبه فخرج عن كونه ايات الاهلية كالبعير والغنم والرجل والبط وغيرهما وقد عبر عنه بقوله على مستح حش والثاني ان لا يكون من الحشرات والثالث ان لا يكون من الحيوان البشري الا السمك والرابع ان لا يكون منقويا وصايدا باثنا به ومخلبه وقد عبر عن هذا الثلثة بقوله توكل لانه لا ياكل منها شيء اصلا والخامس ان يموت بهذا قبل ان يصل اليه في جرحه وما وجد في المتن صريحان وان كان بعض عبارته لا يجزئ عن الاشارة اليه في الجملة قال الاكل بعد نقل هذه

ما اذا كنت العهد الكهون بضم الكاف والاختفاء والعهد بفتح الغاء وسكون
 الهاء بالفارسية يوزن **قوله** تلك مرات هذا عند هاء ورواية عنه وعنده لا يثبت
 التعليم مالم يغلب على ظن الصايد انه معلم ولا يعذر بالثبوت لان المقادير لا
 تعرف اجتهاد اهل بضاي سيما عا ولا سمع فيقول من رأي المستلي كما هو اصل
 الاعظم رحمه الله وحسنه ولم يتعرض في اكثر المعتمدين لتعيين عدد اجابة
 الباري حتى يصير معلما فينبغي ان يكون على الاختلاف الذي ذكر في الكلب
 ولو قيل يصير معلما باجابة واحدة كان له وجه لان الخوف ينظم بخلاف الكلب
قوله وكلما صاد قتل ذلك الاكل قول وهو على ما في الهداية على ثلاثة اقسام
 ما كونه محررا في بيت الصياد وما للبين بحر بان كان في مخاضة بعد تحريم الاول
 ان لا يظهر الحرمة فيه لانعدام الحلية لان الحكم بالحكمة لا يتصور الا في محل قائم
 وقد فات المحل بالاكل وحكم الثاني انه محرم عند الاعظم رحمه الله خلافا لما
 وجد في بعض اهل الاكل لا يدل على الجهل فيما مضى لان الحرمة تسمى ووجه
 قوله ان الاكل اية جهله ابتداء لا ينسب اصلها فاذا اكل بين انه كان تركه
 بجهل متصور له للشبح لا للعلم والحاصل انه على قولها على وقت الاكل وعنده مستند او حكم
 الثالث انه محرم اجماعا لان معنى الصيدية فيه باق من وجه وهو انه بعد
 في المفارقة **قوله** لان هذا ليس في وسعه اقول لفظ هذا اشارة الى رده ما
 منهم من قوله فغاب الى قوله ميتا يعني ان عدم غيبة صيده عن بصره دايما اعتبر
 مقدورا لاحد يورده فيقول صاحب الهداية ضرورة ان لا يعرض الاصطيا عنه
 واما عدم الفراغ عن طلبه الممكن له معتدورا لكل احد **قوله** اما ان لم يتمكن اما عدم
 الة او لضييق وقت **قوله** ففي المتن اشارة الى حملها اقول لعلها يعني قوله فان
 تن كما بقوله عدم اقلية امل **قوله** في ظاهر الرواية انه محرم لان هذا قدرة اعتبارية
 لانها ثبتت بدعي المذبح وهو قائم بنوام التمكن من الذبح اذ لا يمكن اعتباره لانه لا
 بد له من مدة والناس يخافون فيها على حسب تفاوتهم في الكياسة والمهارة

في قوله ميتا يعني ان عدم غيبة صيده عن بصره دايما اعتبر

في امر الذبح فان منهم من يتمكن في ساعة ومنهم من لا يتمكن في اكثر فادير الحكم على
 ثبوت اليد على المذبح **قوله** وفي الشاة التي من منته قال ابو القاسم اذا ذبح الشاة ولم
 يسلم منه الدم لا يحل لان الدم النجس لم يسلم فلا يكون بمعنى الذبح وقال ابو بكر الاسكاف
 يحل لوجود الذكوة في محل الذكوة في الذابح والدم قد يحتبس لغلظه او لضييق المنفذ
قوله اي غراه الرجل في اللغة السقوف يقال سقوف البعير ساقه لكن المراد هنا
 هو السقوف المقارن للتحصيل ولهذا من بالاعراض المراد فله **قوله** او خذقه وهي
 طيسد مد ورغ برمي بها **قوله** ما انزل اي قطع **قوله** مع عجرة وهو ضم الجيم موضع الشيء
قوله او قد اي شق راسه نصفين طولا ومنه قوله تعالى فداي قصده قد
 من دبر الابه **كتاب الرهن** وهو لغة حبس الشيء باي شئ كان وسرا
 ما ذكره المصنف وهو مشرع لقوله تعالى فزها من مقبوضه **قوله** يمكن
 اخذه منه احترام عن ارضها ان الرهن عن الحدود والقصاص **قوله** ولا
 يمكن تحصيل صورته فلا يجوز الرهن بالعين الغير المضمونة كالودائع والنفق
 والمضمونة كالبيع في يد البائع والرهن في يد المرفق بخلاف الاعيان المضمونة
 بنفسها كالعضوب المهر وبدل الخلع وبدل الصلح عن دم عذ فان الرهن بهم
 بها كما يصح بالدين لان مالها الي الدين كما يبرهن من قولنا العذلية ويمكن ان يقال
 او فيجوز ان يكون ايراد لفظ الدين على سبيل التمثيل دون الحصر واختيار لفظ
 الحق على الدين لا يخفى عن الاشارة الى هذا التعميم **قوله** بايجاب كقول الرازي رهنك
 هذا المال بدين لك على وما اشبهه وقبول وهو قول المرتضى قبلته **قوله** يعني
 المرهون لا يخفى عن الاشارة الى ان ضمير تسليمه من قبيل الاستخدام **قوله** يجوز
 اي مقسوما كما انه اعتبر فيه معنى قولهم تخافون الفريقتان في الحرب اي انقول كل
 فريق عن الآخر كما فهم من لفظ الجوهرية واما من جعله احتراما عن المتقرب كالواهب
 والاكل وسكة بالتمثيل على رؤس الاشجار فقد اخذه من الخبر يعني اجمع كاهل المشرك
قوله يدون المتاع والحيلة ان يودع المرهون متاعه ثم يرهنه او يرهنه ثم يودعه

في قوله ميتا يعني ان عدم غيبة صيده عن بصره دايما اعتبر
 في قوله ميتا يعني ان عدم غيبة صيده عن بصره دايما اعتبر
 في قوله ميتا يعني ان عدم غيبة صيده عن بصره دايما اعتبر

هذا هو الرهن بالصلح الجاهل وهو ان اتصل الرهن بغير المهرهون يمنع جواز الرهن لا يتعدى القبض في المهرهون وحين لا يتخلطه بغيره **قوله** ورهن الجاهل لا يصح رهن هو انه لان حكمه بثبوت يد الاستيفاء ولا يتصور استيفاء الدين من هذه الاعيان لانه لا يجوز بيعها الا بالجر فلعدم المالمية واما الباقين فلتقيام المعانيع فيهم وهو حق الحرية وهذا لوطرات عليه هذه التصرفات ابطلت ولو كانت مقارنة له منعته **قوله** كالرهن بغيره لان مقتضى قبض الرهن هو الصمان فالدين بمضمون لا يصح ذلك فيه فلا يجوز الرهن به كذا في البيان **قوله** صورته اه اقول هذا التصوير يوجب ان وضع المسيلة على ان الرهن هو الثالث الاجنبي اياها وليس كذلك لان اخذ الرهن من المبيع ايضا باطل كما صرح به **قوله** ولو كفل هذا الجاهل اي بما ذاب وكذا بالدرك والفرق ان الرهن لا يجوز الا بدين مضمون ولا ضمان قبل استحقاق المبيع فكان الرهن بالدرك رهنا بالدين مضمون فلا يجوز فلو جاز لما يستحق كان معلقا بالخطر والرهن لا يحتمل التعليق لان فيه معنى التمليك بخلاف الكفالة فانها عقد التزام والالتزامات مما يصح تعليقها بالاحطار كاجاب الصوم والصلوة والصدقة فانها محتمل التعليق بالخطر والاضافة **قوله** المراد ان لا يكون مضمونه اه لان العين المضمونة باحد هما كالقفور مثلا عين مضمونه بنفسها او قدس مناسرا ان الاعيان ثلثة اقسام **قوله** لعدم الدين اما في الكفالة قطاها واما في المشيعة فلان المبيع غير مضمون على المشتري **قوله** فانه غير مضمون على المولى قليل لعدم جواز اخذ الرهن من المولى لا بعدد الجاني ولا بعدد المديون وانما عدم جواز الرهن باجرة الناحية والمخنيه فلانه لو اشتاجر احدا فاجر معلوم بالاجر رهنا فباعت في يدها لم يكن عليها في ذلك الرهن ضمان لان الاجارة على ذلك باطلة ولا جرة غير مضمونه والرهن اذا لم يكن في مقابلته شيء مضمون كان باطلا كذا في البيان

ثم يسلمه صرح به الرازي **قوله** وضمره شرحه لبيان كيفية الصمان وكيفية بعد بيان دخول تحت الصمان بقوله فاذا سلم وقبضه قال في الهداية فاذا سلم اليه فقبضه دخل في ضمانه **قوله** مشكل وقال جواهر زاده هذا خطأ واعتبر هذا بقول الرجل مريت باعلم من يريد وغيره يكون الا علم غيرهما ولو قال بالاعلم واحدا منهما وكله من التمييز كذا في مشكلات القدر في ركنه **قوله** وعندنا انك رحمه الله هو مضمون بالقيمة اي الكاملة سواء كانت مساوية للدين او اكثر منه او اقل هذا اذا كان الهلاك بامر جني واما اذا كان بامر الله في ظاهر كوت وخرق فهو امانة عند مالك ايضا كذا في العيون وشرح الجاهل وقد وقع في الهداية وشرحها وشرح المجمع وفريد مالك رحمه الله فليتا له في التوفيق بينهما **قوله** وهو يستعد لو فعل فلو هلك به ضمان الضمان بجميع قيمته لان الزيادة على مقدار الدين امانة والامانات تضمن بالتعدي كما سيجله المصنف بقوله وتعد به **قوله** والولد وفي قال يعني محمد رحمه الله معناه ان يكون الولد في عياله ايضا وقال في الكفاية وذكر محمد رحمه الله من جملة من في عياله زوجته وولده واجره الخاص الذي استاجر مشاهير ومسائره ثم قال والحاصل ان العبرة في هذا المساكنة ولا عبرة للنفقة الا ترى ان المرأة اذا ارتمت فندفست الرهن الى زوجها لا يضمن وان لم يكن الزوج في نفقتها لا يضمن **قوله** في عياله من عال عيلة الفقير وعيال الرجل بالكسر من فقير اليه **قوله** او رجز منه اي من الرهن كدولة الخرج والخرج بان سقص عين الرهن او يحدث به من اخر فالمدواة على المدين وفي المدواة حفظ الجزء للرد كذا في شرح الهداية **قوله** واما جعل الابن وهو ضمن الجيم بحيث عليه غلب استعماله في اجرة رد الابن **قوله** ونظيره ولد الراهن وهو بكسر الظاء المحجمة وسكون الضمة من يقوم على الولد في بيته **قوله** باسوة اي من البستان نحو تلفح تحبيله واصلاح جداره ونحوهما **قوله** لا يصح رهنه **قوله** لعدم كونه مزرعا استارة الى تعليل جميع هذه

هذا هو الرهن بالصلح الجاهل وهو ان اتصل الرهن بغير المهرهون يمنع جواز الرهن لا يتعدى القبض في المهرهون وحين لا يتخلطه بغيره **قوله** ورهن الجاهل لا يصح رهن هو انه لان حكمه بثبوت يد الاستيفاء ولا يتصور استيفاء الدين من هذه الاعيان لانه لا يجوز بيعها الا بالجر فلعدم المالمية واما الباقين فلتقيام المعانيع فيهم وهو حق الحرية وهذا لوطرات عليه هذه التصرفات ابطلت ولو كانت مقارنة له منعته **قوله** كالرهن بغيره لان مقتضى قبض الرهن هو الصمان فالدين بمضمون لا يصح ذلك فيه فلا يجوز الرهن به كذا في البيان **قوله** صورته اه اقول هذا التصوير يوجب ان وضع المسيلة على ان الرهن هو الثالث الاجنبي اياها وليس كذلك لان اخذ الرهن من المبيع ايضا باطل كما صرح به **قوله** ولو كفل هذا الجاهل اي بما ذاب وكذا بالدرك والفرق ان الرهن لا يجوز الا بدين مضمون ولا ضمان قبل استحقاق المبيع فكان الرهن بالدرك رهنا بالدين مضمون فلا يجوز فلو جاز لما يستحق كان معلقا بالخطر والرهن لا يحتمل التعليق لان فيه معنى التمليك بخلاف الكفالة فانها عقد التزام والالتزامات مما يصح تعليقها بالاحطار كاجاب الصوم والصلوة والصدقة فانها محتمل التعليق بالخطر والاضافة **قوله** المراد ان لا يكون مضمونه اه لان العين المضمونة باحد هما كالقفور مثلا عين مضمونه بنفسها او قدس مناسرا ان الاعيان ثلثة اقسام **قوله** لعدم الدين اما في الكفالة قطاها واما في المشيعة فلان المبيع غير مضمون على المشتري **قوله** فانه غير مضمون على المولى قليل لعدم جواز اخذ الرهن من المولى لا بعدد الجاني ولا بعدد المديون وانما عدم جواز الرهن باجرة الناحية والمخنيه فلانه لو اشتاجر احدا فاجر معلوم بالاجر رهنا فباعت في يدها لم يكن عليها في ذلك الرهن ضمان لان الاجارة على ذلك باطلة ولا جرة غير مضمونه والرهن اذا لم يكن في مقابلته شيء مضمون كان باطلا كذا في البيان

المذكورات

المذكورات بالاصل الجامع وهو ان اتصل الرهن بغير المهرهون يمنع جواز الرهن لا يتعدى القبض في المهرهون وحين لا يتخلطه بغيره **قوله** ورهن الجاهل لا يصح رهن هو انه لان حكمه بثبوت يد الاستيفاء ولا يتصور استيفاء الدين من هذه الاعيان لانه لا يجوز بيعها الا بالجر فلعدم المالمية واما الباقين فلتقيام المعانيع فيهم وهو حق الحرية وهذا لوطرات عليه هذه التصرفات ابطلت ولو كانت مقارنة له منعته **قوله** كالرهن بغيره لان مقتضى قبض الرهن هو الصمان فالدين بمضمون لا يصح ذلك فيه فلا يجوز الرهن به كذا في البيان **قوله** صورته اه اقول هذا التصوير يوجب ان وضع المسيلة على ان الرهن هو الثالث الاجنبي اياها وليس كذلك لان اخذ الرهن من المبيع ايضا باطل كما صرح به **قوله** ولو كفل هذا الجاهل اي بما ذاب وكذا بالدرك والفرق ان الرهن لا يجوز الا بدين مضمون ولا ضمان قبل استحقاق المبيع فكان الرهن بالدرك رهنا بالدين مضمون فلا يجوز فلو جاز لما يستحق كان معلقا بالخطر والرهن لا يحتمل التعليق لان فيه معنى التمليك بخلاف الكفالة فانها عقد التزام والالتزامات مما يصح تعليقها بالاحطار كاجاب الصوم والصلوة والصدقة فانها محتمل التعليق بالخطر والاضافة **قوله** المراد ان لا يكون مضمونه اه لان العين المضمونة باحد هما كالقفور مثلا عين مضمونه بنفسها او قدس مناسرا ان الاعيان ثلثة اقسام **قوله** لعدم الدين اما في الكفالة قطاها واما في المشيعة فلان المبيع غير مضمون على المشتري **قوله** فانه غير مضمون على المولى قليل لعدم جواز اخذ الرهن من المولى لا بعدد الجاني ولا بعدد المديون وانما عدم جواز الرهن باجرة الناحية والمخنيه فلانه لو اشتاجر احدا فاجر معلوم بالاجر رهنا فباعت في يدها لم يكن عليها في ذلك الرهن ضمان لان الاجارة على ذلك باطلة ولا جرة غير مضمونه والرهن اذا لم يكن في مقابلته شيء مضمون كان باطلا كذا في البيان

هذا هو الرهن بالصلح الجاهل وهو ان اتصل الرهن بغير المهرهون يمنع جواز الرهن لا يتعدى القبض في المهرهون وحين لا يتخلطه بغيره **قوله** ورهن الجاهل لا يصح رهن هو انه لان حكمه بثبوت يد الاستيفاء ولا يتصور استيفاء الدين من هذه الاعيان لانه لا يجوز بيعها الا بالجر فلعدم المالمية واما الباقين فلتقيام المعانيع فيهم وهو حق الحرية وهذا لوطرات عليه هذه التصرفات ابطلت ولو كانت مقارنة له منعته **قوله** كالرهن بغيره لان مقتضى قبض الرهن هو الصمان فالدين بمضمون لا يصح ذلك فيه فلا يجوز الرهن به كذا في البيان **قوله** صورته اه اقول هذا التصوير يوجب ان وضع المسيلة على ان الرهن هو الثالث الاجنبي اياها وليس كذلك لان اخذ الرهن من المبيع ايضا باطل كما صرح به **قوله** ولو كفل هذا الجاهل اي بما ذاب وكذا بالدرك والفرق ان الرهن لا يجوز الا بدين مضمون ولا ضمان قبل استحقاق المبيع فكان الرهن بالدرك رهنا بالدين مضمون فلا يجوز فلو جاز لما يستحق كان معلقا بالخطر والرهن لا يحتمل التعليق لان فيه معنى التمليك بخلاف الكفالة فانها عقد التزام والالتزامات مما يصح تعليقها بالاحطار كاجاب الصوم والصلوة والصدقة فانها محتمل التعليق بالخطر والاضافة **قوله** المراد ان لا يكون مضمونه اه لان العين المضمونة باحد هما كالقفور مثلا عين مضمونه بنفسها او قدس مناسرا ان الاعيان ثلثة اقسام **قوله** لعدم الدين اما في الكفالة قطاها واما في المشيعة فلان المبيع غير مضمون على المشتري **قوله** فانه غير مضمون على المولى قليل لعدم جواز اخذ الرهن من المولى لا بعدد الجاني ولا بعدد المديون وانما عدم جواز الرهن باجرة الناحية والمخنيه فلانه لو اشتاجر احدا فاجر معلوم بالاجر رهنا فباعت في يدها لم يكن عليها في ذلك الرهن ضمان لان الاجارة على ذلك باطلة ولا جرة غير مضمونه والرهن اذا لم يكن في مقابلته شيء مضمون كان باطلا كذا في البيان

قوله اي لا يجوز اياه وذلك لان الرهن للايقان والاستيفاء والمسلم لا يملك الايقان اذا كان هو الراهن ولا يملك الاستيفاء اذا كان هو المرتهن وكذا الحال في الخنزير وقوله لا يضمن للمسلم شيئا كما لا يضمن الذي لو غضب عن المسلم وقوله يضمن المسلم للذي كما يضمنها لو غضبها ^{منه} او غضبها بالنسبة الى الذي غير باطل بناء على ان الرهن اذا كان في مقابلته شيء مضمون لم يكن باطلا كما فهم من كلام صاحب البيان وان كان ان تعاقبها باطلا بالنسبة الى المسلم بناء على قوله والشيء اذا لم يكن في مقابلته شيء مضمون كان باطلا **قوله** عليه بما وعد يعني بقوله رهنك لتفرضني الفاقبض الرهن فهلك في يد المرتهن قبل ان يقصد هلك مضمونا على المرتهن حيث يجب عليه تسليم الاثا الى الراهن بعد الهلاك لان الموعود جعل كالموجود باعتبار الحاجة فان الانسان يحتاج الى استقرار شيء وصاحب المال لا يعطيه قبل قبض الرهن فيجعل الدين موجودا احتياالا للجواز دفعا للحاجة عن المستقر فكأن الرهن حاصل بعد القرض حكما اذا الظاهر ان الخلف لا يجري في الوعد ويؤدي الى الوجود وغالبا هو ردة ما في النهاية **قوله** بطل السلم والصرف القوات حقيقة وظاهرهما حكما فلان المرتهن انما يصرف قابضا بعد الهلاك وكان بعد التفريق **قوله** بحقيقة الايقان يعني ليس للاب ان يوفي بينه من مال الصغير فكذلك ليس له ان يدفع مال الصغير بحجة الايقان لان الرهن بحسب بحجة الايقان **قوله** ظاهر او صحة الرهن تعهد على ثبوت الدين كذلك ولا يشترط وجوبه حقيقة **قوله** صالح مع انكاره انه صحيح هذه الصورة رجل ادعى الف درهم فجدد المدعي عليه ثم صالحه من ذلك على خمسمية على الامكار واعطاه بها رهنا يساوي خمسمية فهلك الرهن عند المرتهن ثم تصادقا على ان لا دين فان على المرتهن قيمة الرهن خمسمية للراهن في ظاهر الرواية **قوله** وهذا غير مستقيم لان الدين المعروض لا يثبت على خمسة

لقد شرط صحتها
وهو القبض
المجلس هو

عشر كما لا يخفى **قوله** من ثم انه اي الاجل ثم انه او بدل ثمه **قوله** لانه صفة اي ائصال صفة في صفة وهو ثمه **قوله** ملائم للوجوب اي لوجوب تسليم الثمن فصار كاشتراط الجودة فيه **قوله** يقصد البيع لانها اذا كانا مجهولين او كان الكل غايبا فأت بعاهما وهو الاستيفاء لان المرتهن ربما يأتي بشئ مساوي عشر حقه او يعطي كفيلا غير عني وليس في ذلك من التوثيق شيء بقى الاعتبار بعين الشرط وهي نفس العقد **قوله** كالوكالة المشروطة اي الرهن بثبوت شيء عقد لازم وهو البيع فيصير الوفاية مستحقة كما اذا وكل الراهن العدل والمرتهن ببيع الرهن عند حلول الدين فالوكالة لازمة فلا يملك الراهن عزله عنها ولما ان الرهن عقد تبرع ولا جبر على المتبرع كما سرونما صار حقا من حقه اذا وجد التسليم ولم يوجد بعد ولان الرهن عقد جمل من منفرد والعقد لا يكون بعضهما من حقوق بعض **قوله** بما يبنى وهو الحبس الى وقت الاعطاء **قوله** لا يكون رهنا لان انسك يحمل الرهن والايداع والثاني اقلها فيقتضي ثبوته قلنا الماسة الى الاعطاء علم ان مراد الرهن **قوله** لان نصفه اعلان الرهن اضيف الى جميع العين صفة واحدة ولا شيوخ فيه قيل هذا منقوض من ما اذا باع من رجلين او من رجلين على من لهما فان العقد فيها اضيف الى جميع في صفة واحدة وفيه الشيوخ حتى كان البيع والموهوب بينهما نصفين كالمقضى على الماسة والجواب ان اضافة العقد الى اثنين يوجب الشيوخ فيما يكون العقد مفيدا للملك كالهبة والبيع فان العين الواحدة لا يمكن ان تكون مملوكة لشخصين على الكمال فجعل تابعه مقسم عليهما للجواز والرهن غير مفيد للملك وانما يفيد الاحتباس ويجوز ان يكون العين الواحدة محبوسة لمعتين على الكمال فيمنع الشيوخ فيه بخلاف الجواز لو كان القبض لا بد منه في الرهن والشيوخ يمنع منه **قوله** واذا اتمها اي ساويا فاسك هذا يوما والاخر يوما **قوله** لما

ولا يضمن المستحق العقد لان مقتضاه ما
يدون ان المستحق يضمن البيع والقبض
والشرط من غير ان يضمن البيع
ولا يضمن المستحق العقد لان مقتضاه ما
يدون ان المستحق يضمن البيع والقبض
والشرط من غير ان يضمن البيع

العيني

لم يجبر **قوله** لان عدم الدليل وهو كون الوكالة في ضمن عقد الرهن نازلا منزلة
وصف من اوصافه وحقا من حقوقه وقوله على عدم المدلول وهو الجبر
وقوله اذا وجد دليل اخر يعني يعلق حق المهرن ويصعبه لولم يجبر كما سمع
من في الاستاذ رحمه الله فينا من **قوله** كالوكالة المفردة اي التي لم تلايس عقد
الرهن **قوله** قل عليه لم يجز جوابه ان ملك الراهن انما يستفاد من جهة
المالك بعد تمام عقد الرهن فحين العقد من ملك غيره اما الوجه الاخر فتملكه
مستند الي قبضته السابق عليه فلهذا من ملك نفسه فليست في الغناية

باب التصرف والجنابة في الرهن **قوله** وصار سند رهنا الا في الرواية عن الثاني رحمه الله وهي انه ان شرط عند الاجارة ان يكون رهنا كان رهنا والا فلا لان الراهن ملك الثمن بفنائه البيع باجارة المرتهن سبب جدي فلا يصير رهنا من غير شرط والصحيح ما في الكتاب **قوله** اخذ المرتهن اي اخذ المرتهن كل الدين **قوله** وفي احية التدبير والاستيلاء **قوله** سقط ضمانه من المرتهن لان الضمان باعتبار القبض وقد رآل **قوله** اعارة مرتهنه فيه تسامح لان الاعارة تمليك المنافع بغير عوض والمرتهن لا يملكها فكيف يملكها غيره ولكن لما عوى من اعارة الضمان من عدم الضمان وتكفي استئذنه اذ المعير اطلق الاعارة **قوله** ولكل منهما اي الراهن والمرتهن ان يرد المستعار فان عقد الرهن باق الا في حكم الضمان في الحال فكان لما استرداه اذ لكل واحد منهما حق محترم فيه بخلاف ما اذا اجره او وهبه احدهما من اجنبى باذن الاخر حيث يخرج عن الرهن ولا يعود رهنا

الا بعدد مقدار **اوله** من ثم اذن الى قوله لا يشتمل على المسيليين الاولي اكثر من
 ما دون من الراهن باستعمال الرهن من غير جريان عقد الاستعارة بينهما
 والثانية كونه مستعير للرهن منه لكنهما مستخدمان في الحكم وهو كون المرتهن
 صاميا لوجهك قبل العمل وبعده وغير صاميا من لو هلك حال العمل ويجوز ان
 يعرف بينهما بان الاذن اباحة فلا يثبت به جواز الاعارة والاذن لشخص اخر

مران كله رهن يعني ان جميع العين رهن في يد كل واحد منهما من غير
تفرق آخره عليه بان المرهون الذي استوفى في حقه انتهى مقصوده وهو
كونه وسيلة الى الاستيفاء الحقيقي بالاستيفاء فينبغي ان يكون الرهن
في يد الاخر من كل وجه من غير نيابة عن صاحبه وذلك يقتضي ان لا يستر
الراهن ما قصناه الى الاول من الدين عند الهلاك لكنه يسترده واجيب بان
ارتمان كل واحد منهما باق عالم يصل الرهن الى الراهن كما ذكرنا فكان
كل واحد منهما مستوفيا دينه من نصف مال الراهن فان فيه وفاء
بدينهما فتعين ان القابض استوفى في حقه لمرتين فعليه رد ما قبضه ثانيا
قوله وان رهنا رجلا عن عكس المسئلة التي تقدمت **قوله** والرهن
معها قيد بالمعينة لانه اذا كان في يدا أحدهما كان صاحب اليد اسبق للالة
يده عليه وسبق التارخ بمنزلة اليد في هذا الحكم ولا فرق بين كونه معهما
وكونه خارجا عن يد كل واحد منهما **قوله** رهن عندك **قوله** يرجع
عليه اي العدل على الراهن يعني اذا هلك الرهن في يد العدل ثم استحق من
العدل قيمته يرجع على الراهن بما ضمن وتولم يكن يده يد الراهن لما رج **قوله** فانما

القبض شرط القبض عند مالك وقد ذكر صاحب الهداية في أول
هذا الكتاب قال مالك رحمه الله يلزم بنفس العقد وهو نفس علي عدم اشتراطه
فكان له قولين في اشتراطه وذكر في المبسوط وشرح الاقطع ابن ابي عمير
مكان مالك رحمه الله هنا **قوله** شخصين يعني الراهن والمرتهن تحقيقا
لفرضهما فان الوكيل يجبر يعني كحسب اياما حتى يبيعه فان لم يجد ما يبيعه
فلم يقاضى ان يبيع عليه وهو علي قولها ظاهر ولما علي قول الاعظم رحمه الله فقد
اختلف المسالك قال بعضهم لا يبيع قيا ساعيل المدبون وقال آخرون يبيعه بان يبيعه
لان جهة البيع بعين كذا في العناية لان عدم الوكيل وهو كواب الوكيل في
بعد عقد الرهن لان الدليل جار فيه وهو تعلق حق المرتهن وتضع حقه لو

Handwritten text in Arabic script, likely a signature or title, located at the bottom of the page.

قوله

[illegible]

وانت ابي

وسيد فحكمها عدم الغصاص عند الجميع وان اتفق الوارث والمولي على الغصاص
بناء على انه مما ينكر في المشبهات والثانية انه ترك وفاء ولم يترك وارثا سوى
سيد فحكمها الغصاص عند ما بناء على تيقن حق الاستيفاء للمولي وقال
محمد رحمه الله لا اري فيها قصاصا لاستنباه سبب استيفاءه فانه الولا ان
مات حرا والملك ان مات حرا والملك ان مات عبدا فاندرا به والثالثة
انه لم يترك وفاء له ورثه احرار فحكمها وجوب الغصاص للمولي عندهم جميعا
لانه عبده لا يفسخ الكتاب به بالموت لانه وفاء وفداء ورد المص من الثلث
على التزم المذكور ولم يذكر الاربعة التي هي انه ما ترك وفاء ولا وارثا سوى
اصلا او ترك ورثه ارقاء فان حكمها لهم بطريق الاولوية من الثالث
فانه لما كان مجرد عدم ترك الوفاء مع وجود وارث احرار سبب لا يفسخ الكتابة
وجوب الغصاص للمولي فيها فعدم الغصاص سواء اولى كالايجي كذا فيهم
من تقريره الاكل **قوله** عند ابي حنيفة رحمه الله في قوله فان لم يرد اي مع
ترك الوفاء وقوله وان لم يترك وفاء شرح لقوله او ترك ولا وفاء والمراد من
هذا الشرح بيان ان الخلاف المذكور يختص بالمسئلة الاولى كما ذكرنا **قوله** اذا
قتل الاب شخصا كام ابنه مثلا اقول لعل وجد تخصيص الابن والابن لو رد
الص على لفظها والا فالخالف في الام والاحباء واجداد من الملققين واولاد
الاولاد ذكور كانوا او اناثا كذلك فان النص الوارد بهما نص فيهم لانه كذا
فهم من تقريره الكافي والتبيين **قوله** فان مات واولاه ايا ان مات بمثل
ما فعل فقد تم الامر وان لم يمت بحرقته اى يقطع عنقه كذا ذكره الجوهري
في باب الحاء المهملة **قوله** وقال الكبير بخلاف مختص بها ليس من اولياء القتل
كبره ولاية للصغير اما اذا كان الكبير وليا للصغير فمن له المتصرف في ماله
من ماله كالأب والجد يستحق فيه الكبير قبل ان يبلغ الصغير باجماع اصحابنا
رحمهم الله سواء كانت الولاية لهما بالملك كان يكون المقتول عدما مشترك بين الاب

هذا هو المختار في هذه المسئلة
والاخرى من المسائل المذكورة
في هذا الكتاب من المسائل
والاخرى من المسائل المذكورة
في هذا الكتاب من المسائل
والاخرى من المسائل المذكورة
في هذا الكتاب من المسائل
والاخرى من المسائل المذكورة
في هذا الكتاب من المسائل

والابن او بالقرابة وان كان الكبير وليا لا يقدر على المتصرف في ماله كالاخ فعلى
الخلاف المذكور وان كان اجنبيا عن الصغير لا يملك الصغير لملك الكبير الاستيفاء
بالاجماع حتى يبلغ الصغير وعند الشافعي رحمه الله لا يملك الكبير الاستيفاء
في الكل كذا في التبيين **قوله** واحتمل العفو جواب عن قولها كما اذا كان كبير
كالايجي **قوله** ثبت عيانا او بحجة يعني ان طريق ثبوت الغصاص سواء الاقرار
اسر ان احدهما ان يخرج رجل رجلا لمحض جماعة ثلث من ماله والثاني ان يشهد
رجلان انه جعله محررا وذا فراس حتى مات كذا في الغرر **قوله** وفيه والابن
وهو ما يضرب به **قوله** وفعل زيد جنس اخر لانه ليس بهدر لاني حق الدنيا
ولا في حق الاخر **قوله** اقول بحجة اعترض على قوله ثلث الدية على من يدالي قوله
مطلقا حاصله ان المؤثر هنا امور اربعة لكل واحد منها تأثير في القتل فلا
اعتبار للاختلاف في كونها هدر في الدنيا والاخرة فلما كان فعل المورثات الثلث
منها هدر لا ينبغي ان يجب على المراجع ربع الدية لانهما فقير احاده وتعدده
راجع الي ما واللام في كونها مصلة للاعتبار لا للتعليل عدم الاعتبار كالايجي
قوله ويجب قتل من شرب فيه نفع تعسف لان الواجب وقوع الشر والضرب على ابي
طريق كان لا عين القتل وانما يجب لكونه طريقا مستعينا له لامن حيث
هو وشرب سيفه اى له وجده من غده **قوله** عرفت ثلث من البتة اى بطلان
واسم له **قوله** لا يلحقه الفوت وهو الغيب المحنة كالنصر والعون وزنا
ومعنى **قوله** دون مالك اى عنده ولا جله **قوله** فلا يفتني الي القتل فقتل
نفسا معصومة مستقيمة عدل بغير حق وهو غير مضطر اليه وقال لا لاقتضا
عليه لانه قتله دفعا مضطرا فصار كاللوقض قتله بالسيف نهرا ولو بالعصا
ليلا وفي المفازة ليلا او نهرا كذا في الكافي **قوله** فاذا قتل احرار وهو الشخص الذي
جرده عليه السيف وضرب به **قوله** لا يستعمل العمد والاصل فيه حديث ابن عباس
رضي الله عنهما ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يقتل العواقل بعد الحديث

هذا هو المختار في هذه المسئلة
والاخرى من المسائل المذكورة
في هذا الكتاب من المسائل
والاخرى من المسائل المذكورة
في هذا الكتاب من المسائل
والاخرى من المسائل المذكورة
في هذا الكتاب من المسائل
والاخرى من المسائل المذكورة
في هذا الكتاب من المسائل

هذا هو المختار في هذه المسئلة
والاخرى من المسائل المذكورة
في هذا الكتاب من المسائل
والاخرى من المسائل المذكورة
في هذا الكتاب من المسائل
والاخرى من المسائل المذكورة
في هذا الكتاب من المسائل
والاخرى من المسائل المذكورة
في هذا الكتاب من المسائل

فليظن في كتاب المحافل من العناية **قوله** مبالغة عليه بالصداق المثلثة بمعنى وثب
وعزم صفة حمل ومنه حمل صول **باب** القود فيما دون النفس **قوله** يعني
السابع وهو ما بين المرفق والكف كذا في المعرب **قوله** اذا لا يكر حفظ المثلثة
لان ليس هناك حديثي المية القطع فلا يجب فيه القصاص بل حكمه على
كذا في البيان وسيفرهما المص في باب الديات فان يقوم المخرج بلا هذا
الاثر ثم معه فقدرة التفاوت بين القيتين من حكومة عدل **قوله** ان في
قولهم ان كانت للوصل **قوله** كالرجل اي كما يقتض فاطع الرجل ومارك الانثى
وهو ما لان منه وفضل من القصة **قوله** ففعل على وجهه وانما احتج
اليه لحفظ الوجه والعين الاخرى التي ليس فيها قصاص **قوله** براءة بحاء
يقرب من عينه حتى يذهب من اجمي الحديد في النار فهو محي اي جعله
مسددة الحرارة **قوله** وكل شدة عطف على الرجل في كمال الشدة على وزن
الجنة اشتقاق الراس فيقتل ان قتل فظاهر هذا مخاف لقول
النهاية وكذلك ان قتل السن فانه لا يقطع منه قصاصا بالتعذر اعيان المثلثة
فيه وبما يفسد به شيء من فكيفه ولكن ببره بالمسبة الي من منع اصل السر انتهى
فليتامل **قوله** وليس ان كثر من برودة الحديد بالمبرداي سقصر السن بالالة
المعينة بتدبر ما كسر منها **قوله** فان لا يفيضة وهي الطعنة التي تنبع للرب
اي البطن ويؤيد هذا التفسير في العاية حيث قال واما الجامعة وهي التي
تصل بين الصدر والظهر ولا يكون في الرقبة ولا في الحلق ولا في اليد
ولا في الرجلين **قوله** لا يجري فيها القصاص بل فيها ملك الدية كما سيجي في
باب الديت **قوله** ومن بقي خبر قوله حصته **قوله** خلافا لما لك رحمه الله في
سوال في النهاية وجوابه في العناية فليظن في الحاشية **قوله** وقتل جميع
بغزو وقال الرازي انما يقتصر جميعهم اذا وجد من كل واحد منهم جرح يصلح
لزهوف الروح فاما اذا كانا فانظاره او معرهم او معيين بالاساك والاخذ

قوله مبالغة عليه بالصداق المثلثة
قوله القود فيما دون النفس
قوله السابعة وهو ما بين المرفق والكف
قوله اذا لا يكر حفظ المثلثة
قوله لان ليس هناك حديثي المية
قوله كذا في البيان وسيفرهما المص
قوله الاثر ثم معه فقدرة التفاوت
قوله ان في قولهم ان كانت للوصل
قوله كالرجل اي كما يقتض فاطع
قوله وهو ما لان منه وفضل من
قوله اليه لحفظ الوجه والعين
قوله يقرب من عينه حتى يذهب
قوله مسددة الحرارة
قوله وكل شدة عطف على الرجل
قوله الجنة اشتقاق الراس فيقتل
قوله النهاية وكذلك ان قتل السن
قوله فيه وبما يفسد به شيء من فكيفه
قوله فليتامل
قوله والمعينة بتدبر ما كسر منها
قوله اي البطن ويؤيد هذا التفسير
قوله تصل بين الصدر والظهر
قوله ولا في الرجلين
قوله باب الديت
قوله وسوال في النهاية
قوله بغزو وقال الرازي
قوله لزهوف الروح

لاقتصاص عليهم انتهى **قوله** وقسم الديات بينهم اي بين جميع الاولياء على السواء بلا
فرع **قوله** لم يزل خرجت قرعته ونقصني الدية للباقيين **قوله** عندنا وبه قال مالك رحمه
الله خلافا للشافعي رحمه الله كما يشته الشارح بقوله فان عنده **قوله** ديتها ودية
الدية نصف دية النفس فهو عليها فاعلى كل واحد منهما النزع من مالها كذا في التبيين
قوله اذا اخذ رجلان سكيناي واحد من جانب واحد ولما اذا ابرأ أحدهما سكيناي
من جانب والاخر سكيناي من جانب اخر حتى النقي السكينان في الوسط وبات اليد
فلا يجب فيه القصاص على واحد منهما بالاتفاق لانه لم يوجد من كل واحد منهما
امر السلاح على بعض العضو كذا في التبيين **قوله** والثاني خطأ اي في الفعل
صرح به الزبيدي لا يقال هذا رمي واحد فكيف يتعد ويصير تعين متعابر
لانا نقول لا بعد في ذلك فان الحركة الواحدة قد توصف بالسرعة وبالنسبة الى
بالحركة وبالبطء بالنسبة الى اخرى فيجوز ان يوصف هذا الذي بالعد نظرا
الى قصده بالنسبة الى الشخص والخطا نظر الى عدمه بالنسبة الى الثاني
كذا فهم من العناية **قوله** او لا يكون صاوغا فيه وكل ذلك اما ان يتحقق من شخص
واحد او شخصين فذلك ستة عشر وجها فان كانا من شخصين يوجب كل واحد
منهما بموجب فعله من القصاص واخذ الارش هذا لفظ العناية **قوله** وبحقيق
هذا اصول الفقه اشار به الى ما حققه في الفصل الثاني في الايمان بالمسور به
من الباب الثاني في افادة اللفظ في الحكم الشرعي من الدرك في الكتاب من
توضيح تنقيحه بقوله والعصاة بمثل معقول اما كامل كالمثل صورة ومعنى
واما قاصر كالقيمة اذا قطع المثل او امثل له لان الحق في الصورة قد قات
للجرح في المعنى فلا يجب القاصر الا عند العجز عن الكامل ففي قطع اليد ثم القتل خير
الولي بين العتق ثم القتل وهو مثل كامل بين القتل فقط قاصر وفيها لا يقطع
قال في التلويح وعندنا ليس للولي ان يقطع بل له ان يقتل لانه انما يقتض بالقطع
اذا تبين انه لم يسر الى القتل حكم النص فاذا افضى الى القتل بان قتل سقرا سقط

قوله مبالغة عليه بالصداق المثلثة
قوله القود فيما دون النفس
قوله السابعة وهو ما بين المرفق والكف
قوله اذا لا يكر حفظ المثلثة
قوله لان ليس هناك حديثي المية
قوله كذا في البيان وسيفرهما المص
قوله الاثر ثم معه فقدرة التفاوت
قوله ان في قولهم ان كانت للوصل
قوله كالرجل اي كما يقتض فاطع
قوله وهو ما لان منه وفضل من
قوله اليه لحفظ الوجه والعين
قوله يقرب من عينه حتى يذهب
قوله مسددة الحرارة
قوله وكل شدة عطف على الرجل
قوله الجنة اشتقاق الراس فيقتل
قوله النهاية وكذلك ان قتل السن
قوله فيه وبما يفسد به شيء من فكيفه
قوله فليتامل
قوله والمعينة بتدبر ما كسر منها
قوله اي البطن ويؤيد هذا التفسير
قوله تصل بين الصدر والظهر
قوله ولا في الرجلين
قوله باب الديت
قوله وسوال في النهاية
قوله بغزو وقال الرازي
قوله لزهوف الروح

قوله مبالغة عليه بالصداق المثلثة
قوله القود فيما دون النفس
قوله السابعة وهو ما بين المرفق والكف
قوله اذا لا يكر حفظ المثلثة
قوله لان ليس هناك حديثي المية
قوله كذا في البيان وسيفرهما المص
قوله الاثر ثم معه فقدرة التفاوت
قوله ان في قولهم ان كانت للوصل
قوله كالرجل اي كما يقتض فاطع
قوله وهو ما لان منه وفضل من
قوله اليه لحفظ الوجه والعين
قوله يقرب من عينه حتى يذهب
قوله مسددة الحرارة
قوله وكل شدة عطف على الرجل
قوله الجنة اشتقاق الراس فيقتل
قوله النهاية وكذلك ان قتل السن
قوله فيه وبما يفسد به شيء من فكيفه
قوله فليتامل
قوله والمعينة بتدبر ما كسر منها
قوله اي البطن ويؤيد هذا التفسير
قوله تصل بين الصدر والظهر
قوله ولا في الرجلين
قوله باب الديت
قوله وسوال في النهاية
قوله بغزو وقال الرازي
قوله لزهوف الروح

قوله مبالغة عليه بالصداق المثلثة
قوله القود فيما دون النفس
قوله السابعة وهو ما بين المرفق والكف
قوله اذا لا يكر حفظ المثلثة
قوله لان ليس هناك حديثي المية
قوله كذا في البيان وسيفرهما المص
قوله الاثر ثم معه فقدرة التفاوت
قوله ان في قولهم ان كانت للوصل
قوله كالرجل اي كما يقتض فاطع
قوله وهو ما لان منه وفضل من
قوله اليه لحفظ الوجه والعين
قوله يقرب من عينه حتى يذهب
قوله مسددة الحرارة
قوله وكل شدة عطف على الرجل
قوله الجنة اشتقاق الراس فيقتل
قوله النهاية وكذلك ان قتل السن
قوله فيه وبما يفسد به شيء من فكيفه
قوله فليتامل
قوله والمعينة بتدبر ما كسر منها
قوله اي البطن ويؤيد هذا التفسير
قوله تصل بين الصدر والظهر
قوله ولا في الرجلين
قوله باب الديت
قوله وسوال في النهاية
قوله بغزو وقال الرازي
قوله لزهوف الروح

هذا هو المقصود من قوله
 في قوله لا يوجب الموت
 بل يوجب العتق
 وهو ما لا يخفى على من
 نظر في كلامه

هذا هو المقصود من قوله
 في قوله لا يوجب الموت
 بل يوجب العتق
 وهو ما لا يخفى على من
 نظر في كلامه

حكم القطع في نفسه وصار قتلا ودخل موجه الشرعي وهو المقصاص في
 موجب القتل لان القتل قدام الاثم بالقطع حشا وحقيقة بدليل ان حكمه
 حكم السراية فيكون القطع ثم القتل جنابة واحدة بمنزلة السراية اليه **قوله**
 وان كان كل منهما خطأ وانما خالف ترتيب المصطلح حيث قدم شرح للفظين
 بين علي المختلفين روي للاجتماع بين المجامعات وان كان ترتيبه لا
 يخ عن توجيه وجيه **قوله** لان دية القطع هذا وان كان المراد منه تعليل
 قوله كفت لكن يلزم منه معرفة علة وجوب اقتصاص القطع وجوب
 دية القطع في قطع العمد وقطع الخطاء اذا تداخل بينهما وبين قتلها **قوله**
 والفرق اذ يعني ان الاشتراك في عدم تداخل البر بين الصورتين وان اقتضى
 ظاهرا اتحاد حكمهما لكن تفرقه المعقولة وعدمها بين القصاص والدية
 تمنع ذلك **قوله** لاختلاف تعليل لقوله وان قطع عمدا اليها **قوله** كما في ضرب
 مائة شوط يعني ان من ضرب رجلا تسعين شوطا في موضع وعشرين في آخر فبرأ
 من تسعين وسري موضع العشرة وثمان مائة دية واحدة **قوله** الا في
 حق التعزير الا سري بانه لو ضرب به او لطمه فتالم ولم يثر فيه لا يجب شيء
 فيجب عليه التعزير كذا في المعراجيه **قوله** ان دلت اي برأت كشجة العتق
 وبت الشعر وانما قيد بقوله ولم يثر لانه لو بقي لها اثر لعبد البر يجب موجه
 مع دية المخص بالاجماع كذا في الزيلعي وقالوا الكافي ينبغي ان يجب عليه حكومة
 العدل لا سواط ودية للقتل **قوله** احرم الطبيب اقوال لو قال بربها ما
 يحتاج اليه في علاجها كان جاعلا بينهما وبين ثمن الادوية الذي هو ايضا
 معتبر عند محمد رحمه الله كما سيصرح الشارح في ابل كتاب الديات **قوله** فلا
 مقاصه ههنا لان المهر لها والدية على العاقلة بخلاف العمد فان هناك كان المهر
 والدية في مالها ايضا لا لا يخفى **قوله** يضمن دية النفس قال الاثافي ولكن الدية فيجب
 فكيف على العاقلة لانه في معنى الخطاء لانه اراد بهذا القطع استيفاء حقه من القطع

هذا هو المقصود من قوله
 في قوله لا يوجب الموت
 بل يوجب العتق
 وهو ما لا يخفى على من
 نظر في كلامه

ولم يرد به اتلاف النفس **قوله** وارث نصب عطف على دية النفس كما يفهم
 من تقرير الشارح وهو يوزن العرش دية الجراحات كذا في الصحاح
باب الشهادة في القتل واعتبار حاله اقول اشاف قوله واعتبار حاله
 الى ما سيحكي في اخر الباب حيث قال والهيرج لجاله الرمي **قوله** فان شهد
 وليا قد صورته المسيلة رجل قتل رجلا وللقيل ثلثه بين فشهداتان
 منهم علي ان ثالثهم علي عن القاتل **قوله** بطلت اي سريتها ههنا لما سيدكره السن
 بقوله لانها بحر ان **قوله** فلا قصاص لهما لانها ما اخذ ان بقولهما في
 سقوط حقتما فيه والامال لانها ادعيا انقلاب نصيبهما اما لا فلا يقبل الا بحد
 كذا في حواشي الهداية **قوله** لانها بحر ان نفعا وشهادة من بحر النفع او نفع
 الضر باطله لكونه متبهما فيها **قوله** لما ذكرنا اشارة الى قوله قيل هذا لان حق
 المخبرين لما سقط اه لان حكم القتل يختلف باختلاف الالة لا يقال لا تعين الالة
 ههنا والاختلاف فرعه لا انا نقول معناه يحتمل الاختلاف لانها لو ضل احتل
 ان كل واحد منهما فسر بخلاف ما فسر الاخر بان يقول احدهما قتله بالسيف
 ويقول الاخر قتله بالعصا فيكون هذا الاحتمال بمنزلة حقيقة الاختلاف
 بويده هذا الجواب تقرير صاحب الفاية والي هذا مال وقد صاحب الهداية
 والقياس ان لا يقتل هذه الشهادة لانها شهدا بقتل مجهول لانه اذا
 جهلت الالة لم يوجب القتل لانه يختلف حكمه باختلاف الالة انتهى كلامه
قوله شهدوا بقتل مع عدم ظهور الاختلاف بينهما فقبل شهادتهما
 لا نقا قهما كذا في العناية **قوله** لان الرمي اليه يعني ان الضمان يجب بقتله
 هو الرمي اذ لا فعل منه بعدة فيعتبر حاله الرمي والرمي اليه اذ كان قتل ان كان
 ما ذكرتم صحيحا جميعا مقدماته والفعل عمدا فالواجب القصاص قلت القتل وان
 كان عمدا فالقود يسقط بالشبهة الناشئة من اعتبار حاله الاصابه
 كذا في العناية **قوله** فضل ما بين قيمته من مائة يعني لو كان قيمته قبل

قوله

فقد

باروي عن عمرو بن حزم رضي الله عنه وهو قوله صلى الله عليه وسلم في السن
حس من الابل محال للقياس فلا اشكال وقد سجد لي هذا ثم وجدته مطروقا
الياسيه وقال في العناية وليس في البدن جفن عضوي يتقوي به اكثر من
مقدار الدية سوى الانسان **قوله** بان يسير عفوهم عما لم يسرت المخرج اسببه
اذا نظرت ما عوفهم والمسبار ما قد ربه قدر عوف المخرج وهو بالفارسية
فتيله جراح **قوله** وهي ما يوصف شح للثمن فاسبق من المشايخ لاقتضاء المقام
ايه لا يوجب استدراكه **قوله** وهي عين عيت اي بالضرب خطأ **قوله** في الشفعة
وهو بكسر المشين جمع شجة بفتحها **قوله** جايفتين احدهما من جانب البطن والاخرى
من جانب الظهر وفي كل ثمة الدية فيجب في ان فذه ثلثاها كذا في الهداية **قوله**
والحارصة بالحاء والراء والصاد العين المعجرات والداسعة بالذال والعين المهملة
والدامية بالذال المهملة والباضعة بالباء الموحدة والصاد المعجمة والعين المهملة
والسحاق بالسين والحاء المهملة وعلى وزن الحمران **قوله** اي يخرج من شئ
في تفسير ما في المتن على الترتيب **قوله** وما ياخذ في اللحم اي يذهب في اللحم اكثر
ما يذهب في الباضعة هذا ظاهر الرواية في هذا اطلاق المتلاحمة على القاطعة
لحم اما باعتبار ما يؤول اليه والتقال **قوله** ينظر الى ارش الكف وهو حكومة
عدل لانها اذا قطعت من المفصل ولم يكن فيها شئ من الاصابع كان فيها حكومة
عدل كما صرح به في البيان والكا في **قوله** هذا عند اي خيفة رحمه الله اي عدم
العقد في شئ من هذين الاصبعين فذهب لكن على القاطع دية الاصبعين عند وفي
حسن الدية الكاملة كذا في البيان **قوله** ان يستائي اي ينتظرن يتهل من الاستيقا
وهو الانتظار كذا في الصحاح **قوله** غرة حسنا يتر وهي بضم العين المعجمة وفتح السراء
المهملة المشددة عبارة عن خمسمية هنا وانما سمي الغرة غرة لانها اقل المقادير
في الديات واقل الشئ اوله في الوجود ويسمى غرة بمعنى الاولوية ولهذا يسمى
اول الشئ غرة ويسمى وجه الانسان غرة لانه اول شئ يظهر منه كذا في التبيين

قوله

قوله ينظر الى ارش الكف وهو حكومة
عدل لانها اذا قطعت من المفصل ولم يكن فيها شئ من الاصابع كان فيها حكومة
عدل كما صرح به في البيان والكا في

قوله اي يجب الدية الكاملة ان الفتاه قال في الغاية لانه قتل نفسا كاملة وعلى
الصارب الكفارة وعشرين دية الانثى وكل منهما حسنا يتردهم لان نقصت
العشرين عشرة الاف هو خمسة الاف كذا في العناية **قوله** وعند اي يوسف رحمه
الله يجب النقصان قيل هذا غير ظاهر الرواية عن الثاني رحمه الله حتى قال في المبسوط
وجوب البدل في جنين الامة قول الاعظم والرباني رحمه الله وهو الظاهر الثاني
رحمه الله وعنه في رواية ان لا يجب النقصان الا ان يتمكن منها نقص وان لم يتمكن
لا يجب شئ كافي جنين الهميمة كذا في العناية **باب** ما يحدث في الطير **قوله**
والجرحون بالحجم وبالراء والصاد المهملتين والبرج الركن **قوله** وكل نقصه قال سماعيل
القنابلنا نقص حكومه بخصوصه اذ لم يكن له مثل ذلك فان كان له مثله لا يلتفت
الى خصوصيته لانه لو اراد ازالة الضرب عن الناس براء بنفسه وحيث لم يزلما
في قدرته علم انه متعت كذا في الزيلعي **قوله** وفي غيرنا قد اذ من احدث شيئا من
هذه المذكورة في طريق طابغة مخصوصه لا يجوز له ذلك لانها مملوكة لاهلها
فلا يجوز التصرف فيها الا باذن الكل **قوله** لكل واحد من احاد الناس وان
كان اصغرهم منزلة وارذلهم **قوله** والمراد بالعم بفتح العين المعجمة يقال يوم عم
اذا كان ياخذ النفس من شدة الحر كذا في الصحاح **قوله** ومن يحا بالنون والحاء
المهملة المشددة اي ابعد عن الطريق الذي وضعه غيره في الحصة وهي ما
لا يقبل ان يرمى بها لعائنة صغيرة وهو بالفارسية سنك ديرة **قوله** فسقط
عليه اعني فذلك ذلك الاعني الساقط ورب حايط مبتداه ومن بالآخر **قوله** فانه
يملك اي فان اللاهق يقدر ان يقتضي الدين ويسير والحايط فتردهم **قوله** واب
الطفل اي وكاب الطفل والوصي فانها يقدر ان على نقص حايط اليتيم بالولاية
لكن الصمان في مال اليتيم لان فعلها كمنفله فالنقصان اليها كالنقصان اليه وهذا
اولي من قول الهداية والاب اليتيم لانه لا يقيم مع وجود الاب وقوله الكاتب اي
وكا الكاتب فانه من يملك نقص حايطه المابل فلولم ينقص بعد اطلب منه فسقط

قوله

العشر

قوله ينظر الى ارش الكف وهو حكومة
عدل لانها اذا قطعت من المفصل ولم يكن فيها شئ من الاصابع كان فيها حكومة
عدل كما صرح به في البيان والكا في

قوله ينظر الى ارش الكف وهو حكومة
عدل لانها اذا قطعت من المفصل ولم يكن فيها شئ من الاصابع كان فيها حكومة
عدل كما صرح به في البيان والكا في

فان لم نأخذنا فاعليه الاقل من قيمته ومن دية المقتول وقوله والعبد الناجر
فانه ايضا من بعدد نقص حايطة المابل فان اتلفت اثنا وعلية دين اوله فعلى
عاقله مولاه فان اتلفت متاعه فحق عتق العبد هذا من دية ما في العتابة والعناية
قوله وساكن الدار اي بالاعارة كذا فيهم من لفظ النزل **قوله** كما في عتق الاسد من
عقله جرحه ونهش الحية لسعته كذا في الصحاح **باب** جناية البهيمة
وعليها **قوله** ما طئت من وطئت الشيء يرحل وطيأ وقوله وما اصابته بيدها
او رجلاها كانه عطف تفسير لقوله ما طئت بويل جعل الشراح قول صاحب الهداية
ما اصابته بالاسن قوله ما وطئت وقوله كدبت اي عشت بمفهوم الانسان او طئت
بالخاد المججمة اي ضربت باليد او صدمت اي ضربت بالجسد ومنه قوله اطم
الفارس ان اذا ضرب احدكم الاخر بنقصد وقوله وقعت بالنون والفاء والحاء
المهملة اي ضربت بجرحها كذا في العتابة **قوله** حصاة قد من خنايا
معناه والنواة حب التمر وعجوة وبالفارس سبب دانه حرما وقوله او حجر الفرس
يعني الذي يقتل ان يرمى به في الكبر في الحصاة وامر من كجر الكبر الذي لا
يجل ولا يرمي به الا بشق النفس **قوله** كل فارس وكذا الماشين ولكن لما
كان موت المصطفيين غالبا في الفارسين حصاهما بالذك كذا في الاكلية
قوله وقع اذا نجا اي لم يبق الا كاه والسج والجام **قوله** والدية نفق ليضمن
المقتدر **قوله** وساقه اي شئ خلقه **قوله** فاصاب اي قتل طيرا ملوكا كالسيط
الاغلي واسل على رجل فغضه او مزق ثوبه **قوله** في فوارح اي فوارق الاموال
وهو دفع الغنا وسكون الواو في الارشال ان لا يميل يمين او شمالا كذا في الاكلية
قوله لان بركه ولو قال بركه لاس في الارض لا يقدر سوق من في الفدي
كصاحب التوفيق لكان اظهر من اعراض الشارح **قوله** بخلاف ان يصيد يعني
اذا ارسل الكلب ليصيد حيث يوكل ما اصابه وان لم يكن سايقا له لا حقيقة
ولا حكما لان الحاجة مست الى الاصطيد به فالي المثل ما دام الكلب في تلك الجهة

هذا هو مقتضى قوله
والمقتول من دية المقتول
والمقتول من دية المقتول
والمقتول من دية المقتول

واسم
فاضيف الى

والله اعلم
والله اعلم
والله اعلم
والله اعلم

ولم يغير عنها الا طريق الاصطيد وسواء كذا في النبيين **قوله** من اتلفت
الشيء اي خلص من قيده من اختيار صاحبه **قوله** تحتها بالنون والحاء المججمة
والسين المهملة اي طعنها ومنه عتق الدواب دلا لها كذا في العتابة **قوله** وفي
قتاده سرور في بيان الجناية عليها **قوله** ما نقصها اي من حيث المالمية **قوله**
وفي عين بركة الجزر اي القصاب والجزر القطع وجزر الجزر ونحوها وهو
ما اعد من الابل للجزر والما وضع المسئلة في بقر قد جزره لئلا يتوهم انها
لكونهما معدين للحم يكون حكمهما حكم النشاء سواء كانا معدين له او لم يكونا
فغيبه ربع الدية كما في الذي لا يوجب لحمه كذا في شرح الهداية **باب** جناية
الرفيق وعليه **قوله** خطاء هذا المقتيد انما يفيد في النفس لان الهدى يوجب القصاص
ولما فيها دعوى فلا لان خطاء الرفيق وعده فيه سواء فانه يوجب المال في
الحالين اذ القصاص لا يجري بين العبيد ولا بين العبيد والحرار فيه كذا
فهم من تقرير الاكل **قوله** او فداء بارثما بالكر الذي هو عوض عنه وقام مقام
والارش وان كان اسما لما وجب في دون النفس او فيما دونها واستعمال
في هذا المعنى الا في الملاقاة لا غير **قوله** حال الفيد للرفع والقضاء معا كانت
هذا دفع لتوهم ان العتاة لما وجب بمقابلة الجناية في النفس او العضو شبه
الدية والارش وما يشتران من جلاو ذلك فيختفي ثبوت الفداء مؤجلا لينة
لكن لما اختاره المولى صله في فدية دينا حال كسار ديونه لان الاجل في
الديون عارض ومن لهذا لا يثبت الا بالشرط كذا فيهم من تقرير الاكل **قوله** عند الشك
رحم الله يعني ان عند الوجوب على العبد فيطالب به المظني عليه بعد عتقه وعند
الوجوب على المولى فلا يتبعه بعد العتق لانه بالاعتناق صار مختارا للفداء هذا
من دية ما في العتابة **قوله** طهر بالطاء المهملة اي خلص كما من **قوله** فيجب بالثانية
الدفع او الفداء كانه دفع لتوهم ان المولى لا يخاطب ثانيا باحد هذين بل الجناية
اماني رتبة العبد يباع فيها وغير ذلك فقله ولا يبين في التحيرة لان كلاما من

غيره

الجزا

كالنار والحار

هذا هو مقتضى قوله
والمقتول من دية المقتول
والمقتول من دية المقتول
والمقتول من دية المقتول

والله اعلم
والله اعلم
والله اعلم
والله اعلم

يعتصم بها اهل محلة اودار ووجد فيها قتيلا به **قوله** او بدنه عطف على يعني ميت
 ووجد جميع اعضايد مكله او وجد بدنه بلا راس او وجد اكثره من ابي جانب كان
 او مضغه مشقوقا بالطول واما ان وجد اقل من نصفه ولو مع الراس لان
 هذا حكم عرف بالنص وقد ورد به في البدن ولكن للاكثر حكم الكل فاجوزنا
 عليه احكامه تعظيما للادمي كما في الهداية **قوله** بالله ما قتلنا هذا علي
 سبيل الحكاية عن اجماع اعايد الحلف فيحلف كل واحد منهم بالله ما قتلنا ولا
 علمت له قاتلا **قوله** العلم بان يكون هو عالم بالقتل ووجد ونعني بلفظ
 الجميع ان يكون قاتل جميع الجماعة والعلم كما في ان يكون هو عالم بالقتل

Handwritten text in Arabic script, likely a manuscript page. The text is dense and appears to be a list or a series of entries, possibly related to the 'Fihrist' mentioned in the caption. The script is cursive and characteristic of the Ottoman or Persian periods. The page is numbered '10' in the top right corner.

و ان كان لهما
البات تجري في
امد تجري انتهى
بعمامة

ولا يجمع فيه في سائر فروع الفقه الا انه يجمع في سائر فروع الفقه

بسم الله الرحمن الرحيم
 الحمد لله الذي هدانا لهذا
 الذي كنا لنهتدي لولا
 أن هدانا الله

ووجهه يعني ان يكون غيره عالما بعد ولا يعكس لانه اذا قتل مع غيره كان قاتلا له لهذا
يقتل كل منهما قصاصا هذا من مائة ما في المتنين **قوله** لو قتل مع غيره كان قاتلا له لهذا
مثنى واحد ما هو من قولهم لو قتل الماء كذره ولو قتل شيئا به بالطين اي لظنه فقتل
كذا في الغاية **قوله** علي واحد بعينه مثل ان يوجد بقره مع سيف او بقره
شي من الة القتل وعليه اثار القتل فذلك لو قتل بوجوب القصاصه لولا انه كذا
في البيان **قوله** فذهب اي مذهب مالك رحمه الله **قوله** مثل مذهبنا الا ان لا
يكره اليمن يعني ان عندنا يكره اليمن على المدعي عليه اذا لم يتكلم عدوهم حسين
وعند الحنابلة يكره بل يرد على الولي وفيه نظر لان مذهبنا لا يفي رحمه الله
ليس كذلك لانهم لا يثبتون اليمن الولي لا يوجد للوثة فاذا لم يرد على المدعي عليه
وقد صرحوا عنه عن كتبهم **قوله** وان حملوا الى المدعي عليهم **قوله** فمنعوا القسم لعاقلهم
قوله علي اقربها قبل هذا محمود علي ما اذا كان بحيث يبلغ اهلها الصوت اما
اذا كان لا يبلغهم فلا شيء عليهم لانه بحيث يبلغه الصوت يلحقه الغوث فيمكنهم
النصرة وقد قصر او اذا كان موضع لا يسمعون صوته لا يلزمهم نصرته فلا
ينسبون اليه التقصير فلا يحفلون فالتلبيس تقديرا كذا في الحاشية **قوله** وعاقله
ورثته اي تذهب عاقله ورثته **قوله** وان كان للمورثه اه جواب عن قول
الاعظم رحمه الله فان الدار حال ظهور القتل للمورثه وتخصيصه ان الدية لو
وجبت على مالك الدار التي وجبت القتل فيها وهو المورث في زعم الاعظم رحمه
الله ولا يستحق دية المورث الا وارثه فيلزم ان يجب على المورث للمورث
وهو مستنع وان استقلت اليه عاقله او لا كما افهم من تقرير الغاية **قوله** علي اهل
القطعة وهو بكر الحناء المحممة لكان المختط لبناء دار وغيره من العمارات ومعنا
على اصحاب الاملاك القديمة الذين كانوا يملكون راحين فتح الامام البلدة وفسرها
بين الغائبين فانهم يخطط خطة لتميز انصابهم **قوله** دون السكان اذ بهم من
يسكن الدار بالاجارة او الاعارة كذا في الغاية **قوله** فعلى عاقله من نصيره اي

[illegible]

اذا كان

صلة الوصي له محذوفاً كان ادونحن فالجاء ان الوصي له انما زاد على الثلث اذ لم
 يجر الورثة الوصية لا يأخذ من الثلث بقدر نصيبه من الكل على تقدير الاجارة
 بل يكون هو الوصي له بالثلث سواء عند الاعظم رحمه الله كذا في الكوجية وقال
 في المغرب ايضا وقالوا ضرب في ماله بينهما اي جعل وعلى هذا قوله في المختصر
 ابو حنيفة رحمه الله لا يضرب في اصطلاح الحساب تضعيف احد العديين بقدر
 ما في العدد الاخر من الاحاد انتهى **قوله** الا في المحاباة اي المعاطات من حياه
 بحسبه بفتح الحاء اي عطاها والمحاباة العطاء كذا في الصحاح **قوله** فاخذ عمر من الثلث
 بقدر وصيته له اربعون من ستين وهو ثلثه وقدره من ثلث جميع المال
 الذي هو ثلثون ثلثه منه هو عشرون فلو كان هذا كسائر الوصايا وجب على
 قول ابو حنيفة رحمه الله ان لا يضرب الوصي له باربعين في اكثر من ثلثين لان عنده
 الوصي باكثر من الثلث لا يضرب الوصي له اربعين في اكثر من ثلثين لان عنده
 الوصي باكثر من الثلث لا يضرب الا بالثلث وهو ثلث ماله هذا حاصل ما
 في شرح الاكل **قوله** وان كانت الوصية لعمر وهو اربعون زائدة على الثلث اي
 ثلث الكل الذي هو تسعون والثلثون **قوله** اعتق عبد بن اي مريض اوصي
 بمقت عبده بتمه احد ما سبق والاخر ثلثون **قوله** فيضرب كل اي باخذ
 ولو كان وصيته فيما عدا السعاية لكان الثلث الذي هو الثلثون نصفين بين
 العبدين عنده رحمه الله **قوله** يضرب كل بقدره ولو كان وصيته من ماله
 كسائر الوصايا لكان ثلث الدراهم بينهما يتقاسم فيلنظر في تفصيل الكوجية
قوله وله ثلثان اوصي مع والقياس ان يكون الثلث عند اجرة الورثة
 لانه اوصي له بمثل نصيب ابنه ونصيب كل واحد منهما النصف ووجه الثلث ان
 قصده ان يجعله مثل ابنه لان يجعل نصيبه رايا على نصيب ابنه وذلك
 بان يجعل للوصي له كاحد من كذا في الزيلعي **قوله** فان قلت قوله ثلث ماله اذ حاصله
 ان قوله ثلث ماله ان كان انشاء كما هو الظاهر فواجب كون نصيب الوصي له

لوصي له فيما زاد
 على الثلث على
 حد المقتضا
 الصحيح كان
 قيل لا يجعل
 فيه ولا يعطيه
 والضرب
 هو

والوصي له انما هو الذي اوصي له بالثلث
 والوصي له انما هو الذي اوصي له بالثلث
 والوصي له انما هو الذي اوصي له بالثلث
 والوصي له انما هو الذي اوصي له بالثلث
 والوصي له انما هو الذي اوصي له بالثلث

نصف المظهر للاجارة فائدة لان الثلث على تقدير عدم الاجارة اصلها
 وان لم يكن مسبوقا بوصية السمس واما كونه اجارا فبطلانه بين
 وان كان القول المذكور في صدره الواحد الذي في ضمنه اجارا وفي صدر
 الاخر انشاء فاعلى امتناعا لا يستلزمه كون اللفظ الواحد الذي حاله واحة
 على معنى مركب بحيث يكون استعماله في احد جزئيه من حيث انه اجبار
 وفي جزئه الاخر من حيث انه انشاء وبطلانه لا يحتاج الى البيان هذا على
 تقدير ان يكون لعمارة الشرح هكذا وان كان في السمس اجارا وفي
 السمس انشاء يتكرر لفظ السمس كما هو الصحيح الواقع في اكثر النسخ واما
 اللفظ الثلث بدل السمس من الثاني فللمرئيه في كونه خطأ وسهوا من
 النسخ لان الظاهر ان اسم كان في قوله وان كان في السمس تركه ثلث ماله كما في
 المعطوف عليه وليس فيه سدس وثلث حتى يكون احدهما اجارا والاخر انشاء
 ثم اعلم ان المشهور فيما بين ابناء الزمان ان الشئ لم يذكر لهذا السؤال جوابا
 ظاهرا وهذا تخالف لما به واداب سائر السلف حيث لم يصدر من احد
 منهم ايراد السؤال بلفظ ان قلت متصلا به كلمة قلت فقط وقد نسخ في
 في تحقيقه احتمالات الاول وهو ما يقرب به ان يجعل قول المصنف وفي
 سدس ماله مكررا له سدس جوابا له فتوجيهه ان النصف انما يجب
 عند الاجارة اذا كان السمس الاول المستقل بخلاف السمسين الذين
 هما في ضمن الثلث وليس كذلك بل هو عين احدهما لانه معرفة اعمدت معرفة
 ولقد اعجب حيث جعل مسئلة المتن جوابا لسؤاله ولا تاني بين كونهما مسئلة ايراما
 وكونهما مقول لقوله قلت ويؤيد ادخال في لفظ قلت على هذه المسئلة لان
 من ترك اجواب فقد ترك كله والافد كر بعض اجراء الجواب وترك بعضها مما لا
 يستحسن عند احد الاحتمال الثاني ان لا يذكر اجواب اصلا لظاهره ولا حقيقة اما
 لغضله او لسكته مخفية فيمكن ان يجاب عنه بقول الاكل وجوابه ان حقه

هذا ما لا يخفى عليه
 من ان السمسين
 انما هما في ضمن
 الثلث ولا يخرج
 عن ذلك ما في المتن
 من ان السمس الاول
 المستقل بخلاف
 السمسين الذين
 هما في ضمن
 الثلث

الثالث وان اجازت الورثة لان السدس يدخل في الثلث من حيث انه
يحتل انه اراد بالتاسية زيادة الثلث السدس على الاول حتى يتم له الثلث
ويحتل انه اراد بها زيادة ثلث على السدس حتى يكمل له النصف ونحن نجعل
السدس داخل في الثلث لانه متيقن ولانه يكون كلامه محمولا على
ما يملكه وهو الابناء بالثلث هذا ما يتسري من تحقيق هذا السؤال المتفق
والجواب الموهوم والله سبحانه وتعالى اعلم بحقيقة كل معلوم وانما اظننت
الكلام في هذا المقام لا تحت شهوة بين الاقام **قوله** فله ما بقي يعني الثلث
الكامل منهما لكن هذا على تقدير ان يخرج هذا من الباقي من ثلث ما بقي من جميع
امناف ماله كما صرح به في الهداية قال الفقيه ابو الليث وقد اتفقوا انه لو كان
الدرهمان وبقي الدرهم فالدرهم للموصي لو كذلك اذا هلك الدرهمان وبقي
الدرهم **قوله** ويمكن جمع حق احد المستحقين اي يمكن جمع حق شايع لكل واحد
في فرد **قوله** لان الوصية عنده اي عند الموصي صحيجه لعدم بناء على اعتقاد
لحيوته فلم يرخص ذلك الموصي لزيد الا بنصف الثلث فيعطي له ذلك فبقي
النصف الاخر فيه في الذي ورثه الموصي **قوله** فهو شريك لكل واحد عملا
للفظ اشركتك بقدر الامكان **قوله** فله ثلث ماله لكل واحد فلا يخفى في الصورة
الاولى ست وستون وثلثا درهم لكل من زيد وعمر وكذلك في الصورة الثانية
له خمس وسبعون درهما ولزيد خمسون وعمر خمسة وعشرون **قوله** يكون
في حقهم اي ثبت ثلث المقدار الذي اقرته القوم المذكورون الذين هم
الموصي لهم في حقهم وهو المائة مثلا فيؤخذ ثلثها فيعطى الاصحاب الذين
وكذا معنى قوله فثلثا ذلك الشيء يكون اه **قوله** على العلم اي على انه لا يعلم
الزيادة التي ادعاها المقر له لان اليقين اذا لم يكن على فعل الخالف لا يخلف على
البيان وقوله بدعوي الزيادة اشارة الى اشتراط لزوم اليقين بوجود
الدعوي كالايجني **قوله** لا تراثم الاصل فلو نفذت الوصية فيها جميعا ينقض

في الثلث من ماله ما بقي من الثلث
في الثلث من ماله ما بقي من الثلث
في الثلث من ماله ما بقي من الثلث
في الثلث من ماله ما بقي من الثلث
في الثلث من ماله ما بقي من الثلث
في الثلث من ماله ما بقي من الثلث
في الثلث من ماله ما بقي من الثلث
في الثلث من ماله ما بقي من الثلث
في الثلث من ماله ما بقي من الثلث
في الثلث من ماله ما بقي من الثلث

الوصية في بعض الاصل وذلك لا يجوز **قوله** وعندهما ثلثا كل منهما لان الوصية
تسري الى الزواجر والحاذقة قبل العتمة بالاجماع لكون التركة باقية على
ملك الميت واذا ثبت السارية صار كان الوصية وقعت بهما كذا في شرح
وج الهداية **قوله** وجاب الوارث اي قطع الرجاء من الوصية لبطاها في
حقه **قوله** بوي هلك صريح في ان حلتك في ان الموي معصوم اهلاك المال
كافي الصحاح **قوله** وعند محمد رحمه الله له بثل فراع نصف البيت يعني
سواء وقع ذلك في نصيب الموصي او لا لان الوصية بملكه وملك غيره لان الدار
بجميع اجزاها مشتركة **قوله** لان اقراره بالثلث اي الاجني بوج مساواة ذلك
الاجني له كالايجني **قوله** فقد اتي حيفته رحمه الله له الام وثلث الولد وهو
المائة فالمجموع اربع مائة وعندهما ثلثا كل منهما يعني المائتين من الام وما يتبين
من الولد فالمجموع اربع مائة ايضا **باب** العتق في الميراث **قوله** لانه لا
يلحقه الفسخ بخلاف المحاباة فانها ثابتة في ضمن الميراث وهو يقبل الفسخ وكذا ما
ينضمه **قوله** ان القرابة متفاوتة يعني ان هذه وصية بعتق عبد فشرى
بماية لان الموصي صرح بذلك فصار له عبدا قيمته مائة لانه قيمته اقل من مائة
فاعتاق الثاني بول الاول صرف وصية المستحق الى غيره بخلاف الحج
فان المستحق فيه هو الله تعالى فلم يتبدل بالعقل والمكره وصار كما اذا وصي
لرجل بمائة فملك بعضهما يدفع اليه وجه قوله ان دفعه فربة قصد به
للموصي التقرب الى الله تعالى فوجب تنفيذ الوصية مهما امكن وانما استبدال
المستحق بغير واقف على اصلها لان العتق حق لله تعالى عندهما فلم يكن العبد
موصي له بل هو صاحب الشئ ولهذا جازت الشهادة على عتق العبد عندهما
بلاد عوي كافي لامة كذا في البيان **قوله** طهر عن الجباية وهو بالطاء المهرلة من
الطهارة اي خلص عنها كذا في البيان **باب** الوصية للاقارب **قوله** من
لصق اي اتصل داره بدار الموصي قربت الابواب وبعدت نساء كانوا او

الموصي
من الميراث

رخالادمية كانوا مسلمين فالوصية بينهم على السوية **قوله** وغيره اي
 من يمكن محلة الوصي ويجعلهم سجدا محلة وقولها استحقاق لا يجوز
 كلهم يسمون جيرانا عرفا لقوله صلى الله عليه وسلم لا صلوة لحمار المسجد
 الا في المسجد وقصره بكل من يسمع النداء **قوله** وصهره بكسر الصاد المرسله كل
 ذي رحم محرم من زوجته كابنها واعا امرها واطلها واخوانها وغيرهم **قوله**
 وختمه يعني ختم الخاء المعجم والهاء المثناة فوقانية كل زوج اه كان وواح الباء
 والعات والخالات ونحوهم هذا هو المشايخ وقد نسبة في الصحاح الى العامة
قوله وعند ما كل من يعرفهم من عال عياله اي نفق عليهم فقوله يصيبهم غطف
 مقسمة منه **قوله** وعند بعض المشايخ قال سئل المهداية ثمة هذا الخلف
 ان الموصي اذا كان علويا فعلى القول الاول اقصى الابواب طالب لانه
 ادرك الاسلام وان لم يسلم فيدخل فيه اولاد عقيل وجعفر رضي الله عنهما
 وعلى القول الثاني على رضي الله عنه فلا يدخلون **قوله** وفي ايتام بنيه
 اه اليتيم اسم لمن مات ابوه قبل الحلم قال صلى الله عليه وسلم لا يتم بعد
 البلوغ والارامل وهو الذي لا يقدر على شيء رجلا كان او امرأة من ارمل اذا
 افتقر وهو المتراب ومن الناس من قال الارامل جمع ارملة وهي التي مات
 عنها زوجها فهي في النساء خاصة عندنا واختار المصنف الاول حيث قال
 ذكرهم وانا شتم كذا في الاكلية **قوله** قوما يحصون قيل هذا الاحصاء عند
 ابي يوسف رحمه الله ان لا يحتاج من بعدهم الى حساب وكتاب فان
 احتج الى ذلك فهم لا يحصون وقال محمد رحمه الله اذا كانوا اكثر من مائة
 فانهم لا يحصون وهو الايسر وقال بعضهم هو معوض الى رأي القاضي كذا في
 شروح الهداية **قوله** وفي بني فلان الاثني منهم يعني اذا وصي بثلاثة لبني
 فلان بعد انشأهم منهم ان كان في بني فلان عبارة عن القبيلة الموجودة فيها المذكور
 والانات لان المراد بجد الانساب كما في بني ادم ولهذا يدخل فيه مولي

في قوله
 وعند ما كل من يعرفهم
 من عال عياله اي نفق
 عليهم فقوله يصيبهم
 غطف
 مقسمة منه

في قوله
 وفي بني فلان
 الاثني منهم
 يعني اذا وصي
 بثلاثة لبني
 فلان بعد انشأهم
 منهم

العتاقة والموالاته كذا في الهداية **قوله** ولا عموم له اي لا يجوز عموم الشكر
 بان يراد به كلا معنيته باطلاق واحد **باب** لا يصل من الوصية **قوله**
 لا يصل الوصية يعني لخدم العبد الموصي به للموصي له ويمكن له الوصي
 له في الدار الموصا بها **قوله** بمقدار ما صححت وهو الثلث كاليوم الواحد
 مثلا وقوله بمقدار ما تصح وهو الثلثان كاليومين مثلا وهو معني
 التماسي كذا في الهداية **قوله** يصح شرعا كالمساقاة والاجارة والمعاملة
 فاذا جاز شرعا بعقد من العقود المذكورة جاز استحقاتها بالوصية
 ايضا لان باب الوصية اوسع من غيرها واما الصوف واختارها فلا
 يصح استحقاتها اصلا بعقد فلم يصح استحقاتها بعد الوصية كذا في
 البيان **قوله** وتورث ببعده اي لليهودي وكنيسة اي للنصراني
 كذا في النهاية كما في **قوله** والوقف يورث عنه فان قيل هذا في
 حقهم كالمسجد في حقنا فلا يورث المسجد والبيع فينبغي ان يكون هذا
 كذلك قلنا ان ملك الباني ينقطع عن المسجد **قوله** ملكهم عن كتابهم
 لانهم يكتوبون ويدفنون موتاهم فيها ولو كان المسجد كذلك يورث قطعا
 هذا زبد ما في الهداية **قوله** يصح وذلك لان الوصية تقوم باعيانهم
 ملك والذمي يملك ذلك كما لو وصي بغير البيعة والكنيسة اذا صار
 ملكا لم يصغون به ما سأل كذا في البيان **قوله** لا عندها قالوا هذا
 الاختلاف اذا وصي ببناء او كنيسة في القري واما في المصن لانهم لا
 يكتوبون احدا من احوال ذلك في الامصار كذا في الاكلية **باب** الوصي
قوله والى عبد اي عبد غير الموصي بولاية في بيعه هذا والى عبده
قوله لانه قلب المشروع في نصب العبد الذي استقبل الى الصغار
 بالارشع الشرعي وصيا عليهم اثبات الولاية للملوك على المالك **قوله**
 بلا علم بالوكالة والفرق بينهما ان الوصاية خلافة كالارث فلا يتوقف

في قوله
 لا يصل من الوصية
 لا يصل الوصية
 لا يصل من الوصية

في قوله
 لا عندها قالوا هذا
 الاختلاف اذا وصي
 ببناء او كنيسة في القري

للتسلية والبشرى قوله جل وعلا وما من خائف مقام ربه ونه النفس عن الهوى فان
 الجنة هي الماوي وهو الذي براء البرية بطريق الابداع والاختراع اليس لك بقادر علي ان
 يحيي الموتى وقد جمدت فيه واجتمعت ولم الي في افادة ما استغدت وشرحت مشكلات الصد
 ومخلقاته وحلت معقدات تلك ومضلاته بمنقول ساف ومحقول كاف مع غير براع خفات
 بتحقيق وايراد اسوله واجوبه بتدقيق تارك التقليد جانبا واصاحه خايبا وهو كما
 قيل ان كان الضلال ام فالقليد امد فلا جرم ان الجاهل يؤمنه فبعد الملسا والى اتمرت فضا
 بين بعض كتاب الدهر في شمس حيات العصر في الله تعالى عن الاضطر في الطول كل خبيث ومنافق
 ومرافق غير واف وقد بدت بمجدي في تتبع قول العلماء والكلام واستطاع آراء الفضلاء
 العظام ومع هذا لا ابرأ نفسي وكلامي عن العجزات على مقتضى البيرة وعن الخط والزلل التي
 ليس نفس الانسان عنها عريضان سائر العلوم بالنسبة الى هذا العلم كسنة البحر المتلاطم الامواج
 وكسنة الشرم الى السراج الواج احمل به الذي هو انا لهذا وما كنا التمتدين لولا ان هذا الله
 وما كنا نتكلم عليه لولا ان كنا الله وليس المراد من هذا الكلام الا الاستان لا من شكا والما بغيره
 فحمد ورجاء الزيادة بوعده الصادق الذي وعد بقول تعالى البين شكرهم لا يزيدكم بما ورد في النفا
 ان ذكر النعمة شكرها وكان اجرا والسالك في تفسيري احدى تسعين وثمنا مائة وخمسة في تاريخي البحر
 حجة لحيرو تحبان من الهجرة النبوي المصطفى صلى الله عليه وسلم وعلى الدوا صحابة الكرام الى يوم الحشر
 والقيام والحمد لله على سلامة العاقبة ما ظلت النجوم الشارقة وافلت الغريبة تمت بعون الله الملك
 الوهاب والله اعلم بالصواب سبلي عطاياي والسطور جديده فيناظر فيها سائل البدي في سفا
 عيسى ان يراي في التراب محقرا فيغفر لي ذنبي ويامر ان يسحبا وصلى الله على سيدنا محمد وآله

والعرض ١٣

القطر ١٥

Süleymaniye Kütüphanesi	
Kismi	Enat 4
Yeni Kayıt	
Eski Kayıt	710

